محاضرات
في تاريخ العراق السياسي المعاصر
(١٩١٤ - ١٩٦٨م)

الدكتور
قحطان حميد كاظم العنبكي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة ديالى

محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر (١٩١٤ - ١٩٦٨م)

أ.د. قحطان حميد كاظم العنبكي

السيرة الذاتية والعلمية

قحطان حميد كاظم حسن العنبكي، من مواليد(١٩٧١م) الخالص- ديالى، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة بغداد عام (٢٠٠٧م)،حصل على لقب الأستاذية عام (٢٠١٥م)، حاصل على مرتبة الطالب الأول على الجامعة في مرحلة البكالوريوس، حاصل على المرتبة الأولى في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، شغل منصب معاون العميد للشؤون الإدارية في كلية التربية الأساسية - جامعة ديالى ورئيس قسم التاريخ في الكلية ذاتها للمدة من (٢٠٠٩-٢٠١٥م)، أشرف على العديد من رسائل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، ناقش العديد من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه في الجامعات العراقية، شارك في أكثر من (٣٨) مؤتمرًا علميًا وندوة علمية وورشة عمل تتعلق بالجوانب التربوية والعلمية، نشر (٢٣) بحثًا علميًا متخصصًا في مختلف موضوعات التاريخ الحديث والمعاصر، منح (٥١) كتاب شكر وتقدير وشهادة تقديرية ودرع التميز من السادة وزير التعليم العالي ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات لتميزه بالعمل الإداري والعلمي، ألف خمسة كتب في تخصصات التاريخ الحديث والمعاصر.

محاضرات

في تاريخ العراق السياسي المعاصر

(١٩١٤- ١٩٦٨م)

محاضرات

في تاريخ العراق السياسي المعاصر

(١٩١٤- ١٩٦٨م)

الدكتور

قحطان حميد كاظم العنبكي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة ديالى

المطبعة المركزية / جامعة ديالى

العراق – ديالى طريق بغداد / بعقوبة القديم

اسم الكتاب: محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر (١٩١٤- ١٩٦٨م)

تأليـــــــف: د. قحطان حميد كاظم العنبكي

عدد النســخ: ١٢٠ نسخة

تنفيذ وطباعة: المطبعة المركزية / جامعة ديالى

سنة الطبــع: ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

التصميم: صفاء عباس

الإيميل: center.printer٢٠٠٩@gmail.com

الطبعة: الأولى

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للمؤلفٍ ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملا أو مجزءا أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الحاسوبٍ أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة المؤلف خطيا

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد (٧٩٣) لسنة ٢٠١٧م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المحتويات	٥-١
المقدمة	٧-٦
الفصل الأول: العراق تحت الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢٠م	**٨ - ٥٠**
الأهمية الاستراتيجية والجغرافية والاقتصادية للعراق	٨-٨
العراق تحت الاحتلال العثماني	٩- ١٠
الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤- ١٩١٨م أولاً: مقدمات الاحتلال البريطاني وأسبابه	١١- ١٤
العمليات العسكرية والميدانية لاحتلال العراق	١٤- ١٧
الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١م	١٧- ٢١
مقاومة الشعب العراقي الاحتلال البريطاني	٢١-٢٩
تطور الحركة الوطنية واندلاع ثورة ٣٠ حزيران ١٩٢٠م(ثورة العشرين)	٣٠- ٣٩
انطلاق ثورة العشرين	٣٩- ٤٣
من شعارات الثورة وأهزوجاتها المضيئة في الذاكرة العراقية	٤٣- ٤٤
نتائج ثورة العشرين	٤٤- ٤٧
تأليف الحكومة العراقية المؤقتة وترشيح الأمير فيصل ملكاً على العراق	٤٧- ٥٠
الفصل الثاني: العراق في عهد الانتداب البريطاني وبناء الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٢م	**٥١- ١٢٤**
مؤتمر القاهرة وبحث مستقبل العراق	٥١- ٥٢
العفو العام عن المشاركين في ثورة العشرين	٥٢-٥٣
دعوة الأمير فيصل للقدوم إلى العراق لتولي الملك	٥٣- ٥٥
تتويج الأمير فيصل ملكاً على العراق	٥٥- ٥٦
استقالة وزارة عبدالرحمن النقيب وتشكيل وزارة جديدة	٥٦- ٦١
المعاهدة العراقية- البريطانية الاولى(معاهدة ١٩٢٢م)	٦١- ٦٨
المجلس التأسيسي العراقي	٦٨- ٧٨
القانون الأساسي(الدستور)	٧٨- ٩٨
استقالة وزارة جعفر العسكري وتكليف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة	٩٨- ٩٩
مشكلة الموصل ١٩٢٤-١٩٢٦م	٩٩- ١٠٣
الديمقراطية وتأسيس الاحزاب السياسية العراقية في عهد الانتداب البريطاني	١٠٤- ١١٦
أولاً: نظرة على واقع الديمقراطية في العراق في العشرينيات من القرن العشرين	١٠٤- ١٠٨
ثانياً: إجازة الأحزاب السياسية العلنية في العراق	١٠٨- ١١٦
الأحزاب السياسية التي اجيزت قبل بدء الحياة النيابية	١٠٩-١١١

الأحزاب السياسية التي ارتبط ظهورها بقضية الموصل	١١١- ١١٢
الأحزاب السياسية التي ظهرت مع بدء الحياة النيابية	١١٣- ١١٦
تقويم الحياة الحزبية	١١٦- ١١٦
قانون الانتخابات وواقع الانتخابات النيابية في عهد الملك فيصل الاول	١١٧- ١٢٤
المجلس التأسيسي وقانون انتخاب النواب	١١٧- ١١٩
انتخابات عام ١٩٢٤ – ١٩٢٥م النيابية	١٤٧- ١٤٨
انتخابات عام ١٩٢٨م	١١٩- ١٢٠
انتخابات عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٢م	١٢٢- ١٢٤
الفصل الثالث: العلاقات العراقية- البريطانية ١٩٢٦-١٩٣٢م	**١٢٥- ١٤٨**
معاهدة عام ١٩٢٦م	١٢٥- ١٢٦
المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٢٧م	١٢٦- ١٣٣
وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة واقرار معاهدة عام ١٩٢٧م	١٣٣- ١٤٠
وزارة توفيق السويدي ١٩٢٩م ومواجهة المشكلات الداخلية	١٤٠- ١٤١
تشكيل وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة	١٤١- ١٤٢
انتحار رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون	١٤٣- ١٤٤
ناجي السويدي يشكل الوزارة الجديدة	١٤٤- ١٤٥
نوري السعيد يؤلف وزارته الأولى ويعقد معاهدة عام ١٩٣٠م مع بريطانيا	١٤٦- ١٤٨
دخول العراق في عصبة الأمم والحصول على استقلاله	١٤٨- ١٤٨
الفصل الرابع: العراق في عهد الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩م	**١٤٩- ١٩٨**
أولاً: وفاة الملك فيصل وتتويج الأمير غازي ملكاً على العراق	١٤٩- ١٥١
ثانياً : نبذة عن حياة الملك غازي(١٢ اذار ١٩١٢ - ٤ نيسان ١٩٣٩م)	١٥١- ١٥٢
استقالة حكومة رشيد عالي الكيلاني ،وتكليفه من جديد بتشكيل الوزارة	١٥٢- ١٥٤
الملك غازي يكلف جميل المدفعي بتشكيل الوزارة	١٥٤- ١٥٥
إضراب عام ضد شركة الكهرباء	١٥٥- ١٥٦
جميل المدفعي يشكل الوزارة مرة ثانية	١٥٧- ١٥٧
تكليف علي جودت الأيوبي بتشكيل الوزارة	١٥٨- ١٦٢
تكليف جميل المدفعي بتأليف الوزارة الجديدة واندلاع ثورة العشائر	١٦٢- ١٦٤
ياسين الهاشمي يؤلف الوزارة الجديدة	١٦٤- ١٦٦
الحياة السياسية في العراق ١٩٣٣-١٩٣٩م(التيارات السياسية)	١٦٦- ١٧٦
أولاً:التيار القومي ١.جمعية الجوال العربي	١٦٦- ١٦٩
٢. نادي المثنى بن حارثة الشيباني	١٧٠- ١٧٠
ثانياً: التيار الاصلاحي(جماعة الاهالي)	١٧٠- ١٧٥
جمعية الإصلاح الشعبي	١٧٥- ١٧٦
تأسيس الجيش العراق وتطور دوره الوطني	١٧٦- ١٧٨
انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦م وأثره في الاوضاع السياسية في العراق	١٧٨- ١٨٨

الانتخابات النيابية في عهد الملك غازي	١٨٩ -١٩١
مقتل الملك غازي في ٤ نيسان ١٩٣٩م	١٩١ -١٩٨
الفصل الخامس: العراق أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م	**١٩٩ -٢٢٠**
موقف العراق من طرفي الحرب العالمية الثانية	١٩٩ -٢٠١
رشيد عالي الكيلاني يؤلف وزارة جديدة	٢٠١ -٢٠٢
تدهور العلاقات العراقية – البريطانية	٢٠٢ -٢٠٦
حركة مايس(أيار) ١٩٤١م	٢٠٦ -٢١٣
تأسيس الجامعة العربية ١.مقدمات وأسباب التأسيس	٢١٣ -٢١٤
٢. بروتوكول الإسكندرية	٢١٥ -٢١٥
٣.المبادئ العامة للميثاق	٢١٥ -٢١٦
٤. سلطات الجامعة العربية	٢١٦ -٢١٦
٥. أهداف الجامعة	٢١٦ -٢١٧
٦. مبادئ جامعة الدول العربية	٢١٧ -٢١٧
٧. العضوية في جامعة الدول العربية	٢١٧ -٢١٨
٨. أجهزة جامعة الدول العربية	٢١٨ -٢٢٠
الفصل السادس: الحركة الوطنية العراقية ١٩٤٦-١٩٥٨م	**٢٢١ -٢٧٩**
الحياة الحزبية في العراق بعد الحرب العالمية الثانية	٢٢١ -٢٣٩
١- الحزب الوطني الديمقراطي	٢٢٢ -٢٢٤
٢ - حزب الاستقلال	٢٢٤ -٢٢٦
٣ - حزب الأحرار	٢٢٧ -٢٢٨
٤ - حزب الاتحاد الوطني	٢٢٨ -٢٢٩
٥ - حزب الشعب	٢٣٠ -٢٣٠
٦.حزب الاصلاح	٢٣٠-٢٣١
٧- حزب الاتحاد الدستوري	٢٣٢-٢٣٢
٨ - حزب الأمة الاشتراكي	٢٣٢ -٢٣٣
الاحزاب السياسية السرية	٢٣٤ -٢٣٩
١.الحزب الشيوعي العراقي	٢٣٤ -٢٣٦
٢.الحزب الديمقراطي الكوردي(الكردستاني)	٢٣٦ -٢٣٨
٣.حزب البعث العربي الاشتراكي	٢٣٩ -٢٣٩
٤.حزب الدعوة الإسلامية	٢٣٩ -٢٣٩
الانتفاضات والاضرابات الوطنية	٢٣٩ -٢٦٨
أولاً: وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨م	٢٣٩ -٢٤٧
ثانياً: الاضرابات العمالية ١٩٤٨م	٢٤٧ -٢٥٢
ثالثاً: انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢م	٢٥٢ -٢٦٣
رابعاً: انتفاضة عام ١٩٥٦م	٢٦٣ -٢٦٨

ميثاق(حلف) بغداد عام ١٩٥٥م وموقف الحركة الوطنية العراقية منه	٢٦٨ -٢٧٢
الانتخابات النيابية في العراق(١٩٣٩- ١٩٥٨م)	٢٧٢ -٢٧٧
تشكيل جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧م	٢٧٧ -٢٧٩
الفصل السابع: الأوضاع العربية ١٩٥٢- ١٩٦٧م	**٢٨٠ -٣٠٦**
القضية الفلسطينية	٢٨٠ -٢٩٠
أولاً: الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية حتى عام ١٩٤٧م	٢٨٠ -٢٨٥
ثانياً: تطور القضية الفلسطينية في المدة ١٩٤٧ – ١٩٦٧م	٢٨٥ -٢٩٠
١.النكبة	٢٨٥-٢٨٥
٢. مجزرة دير ياسين	٢٨٥ -٢٨٦
٣.قيام ما يسمى بـ(دولة إسرائيل)	٢٨٦ -٢٨٧
٤. حرب عام ١٩٤٨م	٢٨٧ -٢٨٨
٥.هدنة عام ١٩٤٩م	٢٨٨ -٢٨٨
٦. حرب عام ١٩٥٦م	٢٨٨-٢٨٩
٧. حرب عام ١٩٦٧م	٢٨٩-٢٩٠
الثورة المصرية عام ١٩٥٢م	٢٩٠ -٢٩٢
العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م	٢٩٢ -٢٩٣
قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨م	٢٩٣ -٢٩٧
قيام الاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨م وتطور الاوضاع السياسية الداخلية في العراق	٢٩٧ -٣٠١
تطور القضية العربية	٣٠١-٣٠٦
الفصل الثامن: تطور الأوضاع الدولية ١٩٤٧- ١٩٦٠م	**٣٠٧ -٣٢٩**
مبدأ ترومان ومشروع مارشال ١٩٤٧م	٣٠٧ -٣١١
مبدأ ترومان	٣٠٧ -٣٠٨
مشروع مارشال	٣٠٨ -٣١١
حركة مصدق عام ١٩٥٢م في ايران	٣١١ -٣٢١
أولاً: البدايات الاولى لحياة مصدق	٣١١ -٣١٢
ثانياً: المطالبة بتأميم النفط	٣١٢ -٣١٣
ثالثاً: محمد مصدق رئيس وزراء إيران	٣١٣ -٣١٦
رابعاً: الإستقالة والإنتفاضة	٣١٦ -٣١٧
خامساً: انقلاب إيران عام ١٩٥٣م ونهاية حياة مصدق السياسية	٣١٨ -٣٢١
مشروع أيزنهاور عام ١٩٥٧م والموقف العربي والدولي منه ١٩٥٧-١٩٦٠م	٣٢١ -٣٢٩
الفصل التاسع: الأوضاع السياسية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣م	**٣٣٠ -٣٦٤**
ثورة ١٤ تموز١٩٥٨م وقيام النظام الجمهوري في العراق	٣٣٠ -٣٤٧
أولاً: تأسيس تنظيم الضباط الأحرار	٣٣٠ -٣٣٢

ثانياً: الاتصال بين الضباط الأحرار وجبهة الاتحاد الوطني	٣٣٢ -٣٣٦
ثالثاً:قراءة تاريخية موضوعية لنهاية الحكم الملكي وقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م	٣٣٦ -٣٣٨
رابعاً: الموقف البريطاني والأمريكي من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م	٣٣٨ -٣٤٢
خامساً: انجازات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م على الصعيد الوطني والعربي والدولي	٣٤٢ -٣٤٧
الأحداث الداخلية وموقف الحكومة منها ١٩٥٩-١٩٦٣م	٣٤٧ -٣٦١
أولاً: موقف الحكومة من اضطراب الأمن في كركوك في تموز١٩٥٩م	٣٤٧ -٣٥١
ثانياً: محاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في٧ تشرين الأول ١٩٥٩م	٣٥٢ -٣٥٢
ثالثاً: موقف الحكومة من الحريات السياسية عام ١٩٦٠م	٣٥٢ -٣٦١
رابعاً: تطور أحداث البلاد السياسية الداخلية ١٩٦١- ٨ شباط ١٩٦٣م	٣٦١ -٣٦٤
الفصل العاشر: الأوضاع السياسية الداخلية في العراق ٨ شباط ١٩٦٣- ١٧ تموز ١٩٦٨م	**٣٦٥ -٣٨٧**
حركة(انقلاب) ٨ شباط ١٩٦٣م	٣٦٥ -٣٧٧
أولاً: خلفية تاريخية	٣٦٥-٣٦٦
ثانياً: الدوافع المسببة لانطلاق الحركة(الانقلاب)	٣٦٦-٣٧٤
ثالثاً: الشروع بتنفيذ حركة ٨ شباط ١٩٦٣م ونهاية حكم عبدالكريم قاسم	٣٧٤-٣٧٧
رابعاً:نجاح الحركة وتشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة والوزارة الجديدة	٣٧٧ -٣٧٧
حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م	٣٧٨ -٣٧٩
الاوضاع السياسية ما بعد حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م	٣٧٩ -٣٨٤
الانتخابات في العهد الجمهوري	٣٨٤ -٣٨٤
التطورات السياسية في العراق ١٩٦٧- ١٩٦٨م	٣٨٤ -٣٨٧
قائمة المصادر	**٣٨٨-٤١٩**

مقدمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ))[1].

جاء تأليف هذا الكتاب وفق المفردات المقررة لأقسام التاريخ في كليات التربية الأساسية وكليات التربية للعلوم الإنسانية في الجامعات العراقية ، واتبع المؤلف فيه المنهجية العلمية المتعارفة في منهج البحث التاريخي.

وزعت مادة الكتاب على مقدمة وعشرة فصول تناول الفصل الأول(العراق تحت الاحتلال البريطاني١٩١٤-١٩٢٠م)،وبين الفصل الثاني(العراق في عهد الانتداب البريطاني وبناء الدولة العراقية الحديثة١٩٢١-١٩٣٢م)،وتابع الفصل الثالث(العلاقات العراقية- البريطانية ١٩٢٦-١٩٣٢م)، ودرس الفصل الرابع(العراق في عهد الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩م)،وتطرق الفصل الخامس(العراق أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م)، وتناول الفصل السادس(الحركة الوطنية العراقية ١٩٤٦-١٩٥٨م)، ودرس الفصل السابع (الأوضاع العربية ١٩٥٢-١٩٦٧م)، وبين الفصل الثامن (تطور الأوضاع الدولية ١٩٤٧-١٩٦٠م)، وتتبع الفصل التاسع(الأوضاع السياسية في العراق١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣م)، وتطرق الفصل العاشر الى (الأوضاع السياسية الداخلية في العراق ٨ شباط ١٩٦٣- ١٧ تموز ١٩٦٨م).

([1]). من الآية(٢٨٦)من سورة البقرة.

اعتمد المؤلف على الكثير من المصادر المتنوعة يأتي في طليعتها الرسائل الجامعية، ومؤلفات السيد عبدالرزاق الحسني لاسيّما كتاب تاريخ الوزارات العراقية(١٠ أجزاء)الذي تناول فيه الكثير من أحداث العراق وشخصياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى نهاية الحكم الملكي عام(١٩٥٨م)،ومؤلفات الأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي التي ركزت على الأوضاع السياسية في العراق للمدة(١٩٤١-١٩٦٨م) والتي اعتمدت المنهجية الأكاديمية فيها. فضلًا عن مواقع الإنترنت التي نشر فيها الكثير من الباحثين والمهتمين بالشأن العراقي الكثير من الأبحاث، والدراسات والمقالات تناولت أحداث وشخصيات مهمة أدت دورًا واضحًا في مدة الدراسة.

آمل أن أكون قد وفقت في تقديم هذا المنجز العلمي المتواضع خدمة لعراقنا الحبيب والمكتبة العراقية. والله ولي التوفيق.

الأستاذ الدكتور

قحطان حميد كاظم العنبكي

جامعة ديالى ـ شباط ٢٠١٧م

الفصل الأول

العراق تحت الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢٠م

الأهمية الاستراتيجية والجغرافية والاقتصادية للعراق

يعد العراق مكان جغرافي وتاريخي واحد على الرغم من اختلاف الأعراق والمذاهب المكونة له،فهو يشكل أمتدادًا منفتحاً طبيعًا وبشرياً لما جاوره من أقاليم عربية أرتبط معها،علاوة على أواصر التاريخ والجغرافية، فقد أرتبط بها بأواصر الدولة الواحدة على مر الأزمان،ففي عهد الدولتين البابلية والآشورية والتي يرجع تأريخها إلى ماقبل الألف الثالث قبل الميلاد،كان أمتداد الدولة على مجمل بلاد الشام والجزيرة العربية وصولاً إلى مصر التي فتحها الآشوريون وضموها لممالكهم.وبقى العراق كيان ومكون واحد منذ الدولة العربية الإسلامية وحتى الدولة العثمانية التي قسمته إدارياً إلى أربعة ولايات هي البصرة والموصل وشهرزور وتقع هذه الولايات الثلاث تحت هيمنة الولاية الرابعة الأم بغداد بعدّها العاصمة السابقة للخلافة الاسلامية.

أما موقع العراق الجغرافي وشكل تضاريسه غير المعقدة وموارده المائية والطبيعية والزراعية منحته عمقًا إستراتيجياً دوليًا مهمًا في السياسة الدولية. تقع بلاد العراق في الجزء الغربي من قارة آسيا، فيشكل العراق المدخل الحدودي للوطن العربي الكبير أو ماسمي اصطلاحًا القارة العربية مع آسيا من الشرق والخليج العربي من الجنوب والعالم العربي من الجنوب والغرب وتركيا ثم أوروبا من الشمال. فضلاً عن أنه أحد أهم الولايات والأمصار التابعة للدولة العربية الإسلامية على مر العصور.إذ أستقبل دولة الخلافة العباسية على أراضيه فكانت بغداد عاصمة الخلافة.

لما دخل المغول بغداد في عام ١٢٥٨م بعد مقاومة عنيفة، وفتكوا بأهلها سبعة أيام أو تزيد، تم تخريب المدينة وحرقها وقتل سكانها وبذلك أنتهت الخلافة العباسية اذ أنتقلت الخلافة إلى استانبول لتبدأ حقبة السيطرة العثمانية.

العراق تحت الاحتلال العثماني

حكم العثمانيون العراق كونه ولاية من ولايات الدولة العثمانية أما المماليك فحكموا ولايات العراق الأربعة بين عامي١٧٧٥م و ١٨٣١م كولاة تابعين للدولة العثمانية،وتميزت فترة حكم المماليك بظهور دور ملحوظ للقوى الأوروبية لاسيّما بريطانيا وذلك من خلال الدعم البريطاني السياسي والتجاري للحكام الأغوات المماليك،الأمر الذي أضاف عاملًا جديدًا في إبقاء السلطة بيد المماليك وترسيخ السيطرة العثمانية غير المباشرة.انتهى حكم المماليك في تشرين الأول عام ١٨١٠م على يد العثمانيين لأسباب تتعلق بمحاولة حكم المماليك للعراق بشكل مركزي بعيدًا عن سيطرة الدولة المركزية في استانبول. وظلت الأسر المحلية في العراق تحكم بموجب فرمانات من السلطة العثمانية كأسرة آل جليلي في الموصل وأسرة بابان في السليمانية.

كانت الحقبة التي حكم فيها العثمانيون العراق، والتي استمرت قرابة الأربعة قرون ، من أسوأ الحقب في تاريخ العراق،فقد كان عصر من التخلف قاتم الظلمة عانى خلاله الشعب العراقي صنوفاً من الاضطهاد البشع،تجلى في سياسة التتريك ومحاولة طمس اللغة العربية ،وتجنيد شبابه في حروب استعمارية لا مصلحة للشعب العراقي فيها ،واستغلال خيرات البلاد وثرواتها ،أبشع استغلال،مما أعاد العراق إلى القرون الوسطى،بعد أن كان قبلة العالم في تطوره وتقدمه،في الوقت الذي كانت أوروبا تغوص في ظلامها الدامس.

لم يكن الشعب العراقي راضياً بالاستعمار العثماني،على الرغم من محاولة الحكام العثمانيون تغليف حكمهم بجلباب الدين الإسلامي،وكان يسعى جاهداً للإفلات من ذلك الطوق الخانق،فقد ظهرت عدة حركات وطنية ترمي إلى التحرر من الاحتلال العثماني، وإقامة حكم وطني متحرر،كما قامت العديد من الانتفاضات،في الأرياف والمدن ،ضد الأتراك، كان أشهرها ثورة بغداد في ١٣ حزيران ١٨٣١م.

كما قامت عدة انتفاضات في الريف العراقي بقيادة بعض شيوخ العشائر ذوي النزعة الوطنية التحررية،سواء في المناطق العربية أم الكردية،لكن الحكومة العثمانية كانت تلجأ إلى أقسى درجات العنف لقمع تلك الانتفاضات،وتنفذ موجات من الاعدامات بحق النشطين من الوطنيين.

وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أخذت الدولة العثمانية بالتفكك والانحلال،حتى دُعيت(بالرجل المريض)،وأثار ضعف هذه الدولة شهوة المستعمرين الأوربيين للحصول على موطئ قدم لهم في هذه البلاد الغنية بثرواتها فضلاً عن موقعها الاستراتيجي عن طريق الشركات التجارية وشركات الملاحة مستخدمين العديد من الجواسيس والوكلاء،واستطاعوا عن طريق الرشاوى والهبات أن يبسطوا نفوذهم على العديد من الولايات والسلاطين العثمانيين الضعفاء.واشتد التكالب على النفوذ بين المستعمرين البريطانيين والألمان والفرنسيين بشكل خاص للهيمنة على ممتلكات الدولة العثمانية، وكان للعراق نصيب في هذا التنافس والتكالب الذي بلغ أشده عندما استطاعت المانيا الحصول على امتياز سكة حديد الشرق،والذي أثار قلق الحكومة البريطانية الشديد.

كان الصراع بين المستعمرين الجدد لتقسيم نفوذهم وسيطرتهم على العالم يتصاعد شيئاً فشيئاً حتى بلغ ذروته في عام ١٩١٤م،عندما لجأ المستعمرون إلى قوة السلاح فيما بينهم ،فقامت الحرب العالمية الأولى،والتي اكتوى بلهيبها العالم اجمع،وكان أن دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب المانيا ،ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية.كان الصراع بين المستعمرين رهيباً جداً،دفع خلاله العالم الملايين من الضحايا،وحاولت الدول الاستعمارية جرّ العرب لإعلان الثورة ضد الأتراك،واعدين إياهم بتحريرهم من هيمنة السيطرة العثمانية، ومنحهم حريتهم واستقلالهم،واستطاع البريطانيون النجاح في مسعاهم هذا وجرّ جانب كبير من الزعماء العرب إلى جانبهم،وكان على رأس أولئك الملك الحسين بن علي،ملك الحجاز، الذي أعلن الثورة العربية ضد الأتراك،إثر اتفاق(حسين- مكماهون) في تموز عام ١٩١٥م، وقاتل إلى جانب بريطانيا اعتماداً على التعهد الذي قطعته له بضمان استقلال البلاد العربية، وتنصيبه ملكاً عليها بعد نهاية الحرب.

لكن المستعمرين كانوا قد رتبوا أمورهم،وتقاسموا النفوذ والسيطرة على البلاد العربية فيما بينهم بموجب معاهدة(سايكس بيكو)السرية عام ١٩١٦م،ومن ثم بموجب مؤتمر (سان ريمو)في عام ١٩٢٠م وأصبح العراق فريسة للاحتلال البريطاني اذ دخلت القوات البريطانية الفاو في ٧ تشرين الثاني ١٩١٤م وانتهت من احتلال الموصل عام ١٩١٨م ومن ثم فرض الانتداب البريطاني على العراق عام ١٩٢٠م.

الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤- ١٩١٨م

أولاً: مقدمات الاحتلال البريطاني وأسبابه

خططت بريطانيا كدولة عظمى لتوسيع نفوذها في العراق تمهيدًا لاحتلاله وضمه إلى مجموعة ممالكها منذ عصر الاستعمار،وهو حقبة ما بعد عصر النهضة في أوروبا إذ نمت حركة استكشاف العوالم الجديدة في أصقاع الأرض النائية كالأميركيتين وأستراليا ونيوزيلاندا وغيرها لأسباب تتعلق بالهوس لاكتشاف عوالم جديدة ولإثبات كروية الأرض ونشر الديانة المسيحية والسيطرة على تجارة الشرق،كما جرت العادة على ضم هذه الممالك الى الدول الكبرى في ذلك الوقت كبريطانيا،وفرنسا، وروسيا، وألمانيا، والنمسا، وإسبانيا، والبرتغال وهولندا وغيرها، وتوسع الأمر إلى التنافس بالهيمنة على الدول الأخرى غير الأوروبية أو مايسمى بالسياسة الاستعمارية، وذلك لأسباب إستراتيجية تتعلق بالسيطرة على خطوط المواصلات العالمية التي تعد عصب الحياة الأوروبية في ذلك الوقت، فخطوط المواصلات تلك كانت تُعد شريان الحياة للدول الاستعمارية وذلك بعد فترة الثورة الصناعية وحاجة تلك الدول للمنافذ التسويقية لتصريف بضائعها التي بدأت تتكدس جراء حركة الإنتاج والعمل على نطاق واسع بعد إشباع السوق المحلية الأوروبية،كما أنها في الوقت نفسه أضحت بحاجة إلى مواد أولية كالحديد والفحم الحجري والخشب وغيرها ولاحقًا حاجتها إلى الأيدي العاملة الرخيصة لأدامة عجلة الصناعة المدنية منها والحربية المتنامية.ثم تعاضم دور الدول المستكشفة والتي تم استعمارها بعد اكتشاف النفط كوسيلة من وسائل حركة عجلة الحياة.

بريطانيا وكدولة استعمارية كبرى سبق وأن هيمنت على الهند والتي أسمتها(درة التاج البريطاني)لما للهند من مميزات هامة على رأسها، وجود الموارد المعدنية من ضمنها التوابل بأنواعها ولكون الهند من الدول الأولى في إنتاج العديد من المواد الأولية كأرقى أنواع الخشب والتوابل وغيرها من المواد الأولية.فضلًا عن وقوعها في وسط آسيا وعلى المحيط الهندي مما منحها موقعًا استراتيجيًا تعد بموجبه محطة للرحلات التجارية والاستكشافية والعسكرية البرية والبحرية تربطها بشرق وجنوب شرق آسيا،إذ ارتبطت بريطانيا بعلاقات تجارية كبيرة مع الصين واليابان وكوريا وسيام وتايلاند وفيتنام وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا

والفلبين، لذلك طمعت بريطانيا باحتلال الهند وبقى هذا الاحتلال قرابة أربعمائة عام. ونتيجة هذا الاستعمار وجراء النضال الطويل الدامي للشعب الهندي تولدت حكومة محلية مرتبطة بالتاج البريطاني تتسم بنوع من الحكم الذاتي، وهي في الوقت نفسه عضوًا في الكومنويلث Commonwealth[٢]، تلك المنظمة التي تنضوى تحت لواء التاج البريطاني،اذ تكون شبه مستقلة من جهة إلا أنها تفتقر لوجود ملك أو رئيس اذ تكتفي برئيس وزراء كأعلى سلطة تنفيذية وأن تكون ملكة بريطانيا هي رمز الدولة، ويمثلها شخص يسمى بالحاكم العام، وهذا ما نفذ في أستراليا وكندا وفي الهند والعراق عندما حاولت بريطانيا ضم العراق.

بقي نقص هام في المعادلة الاستعمارية، وهي الطرف الثاني من عقدة المواصلات، اذ من الجانب الآخر الموصل ببريطانيا كان هنالك خط طويل من المواصلات يمر عبر قارات وحضارات وتضاريس ومجتمعات متباينة وربما كانت تحت نفوذ دول استعمارية منافسة أو معادية،مما يعرض خط المواصلات هذا للتهديد،فخط المواصلات المتمم الذي يربط الهند من الجهة الثانية ببريطانيا يمر غربًا عبر العراق عن طريق بحر العرب مرورًا بالخليج العربي نحو ميناء البصرة الإستراتيجي،وخط السير هذا مكون من ولايات وإمارات تابعة للدولة العثمانية وتتناوب على احتلالها أحيانًا هولندا والبرتغال. والعراق فضلًا عن كونه عقد مواصلات إستراتيجية هامة على مدى العصور وباختلاف الأزمان، طمحت بريطانيا للهيمنة عليه لبسط نفوذها على الجانب الآخر من خطوط المواصلات الذي يربطها ببريطانيا عبر

---

(٢).الكومنويلث: رابطة الشعوب البريطانيّة المعروفة بدول الكومنولث(بالإنكليزية: Commonwealth of Nations) ويرمز لها بـ(CN) معروفة كذلك بالكومنولث أو الكومنولث البريطاني، وهي اتحاد طوعي مكون من ٥٣ دولة جميعها من ولايات الإمبراطورية البريطانية سابقاً باستثناء موزمبيق ورواندا. ابتكرت بريطانيا نظام الكومنولث لتحافظ على نوع من السلطة على البلاد التي كانت تسيطر عليها، وبدأت تكوينه مع كندا عام ١٨٦٧م، بعد أن نجحت في صدّ الولايات المتحدة عنها .وقد قبل المؤتمر الإمبراطوري عام ١٩٣٠م تقرير بلفور الذي أعلن فيه أن بريطانيا وممتلكاتها المستقلة متساوية في حقوقها في الحكم الذاتي داخل نطاق الإمبراطورية البريطانية، والذي نصّ على قيام الكومنولث البريطاني، المكوّن من دول مستقلة مرتبطة ببعضها برباط المواطنة إلى رابطة الشعوب البريطانية . وبيّنت هذه السياسة في مؤتمر رؤساء وزارة الإمبراطورية الذي عقد في أوتاوا (كندا) عام ١٩٣٢م.
ينظر:http://www.djelfa.info ؛ ويكيبيديا:الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org/wiki

الأردن وفلسطين اللتين وقعتا لاحقًا تحت الانتداب البريطاني، ليكتمل خط المواصلات من خلال البحر الأبيض المتوسط اذ هيمنت بريطانيا على عدد من المحطات في رحلتها الاستعمارية تلك عبر البحر المتوسط كما فعلت في الهند وشرق الهند، فدأبت بالهيمنة على جزيرة قبرص المتآخمة للساحل العربي ثم جزيرة كريت التي تأتي بعدها في عرض البحر المتوسط وجزيرة مالطه القريبة الواقعة بين ليبيا وإيطاليا ثم استعمرت مضيق جبل طارق المحطة الأخيرة للبحر المتوسط والذي يقربها من الجزر العظمى لما اصطلح عليه ببريطانيا العظمى.

مهدت بريطانيا لغزو واحتلال العراق تمهيدًا لضمه إلى إمبراطوريتها من خلال سياسة اعتمدتها منذ وقت طويل جاوز فترة المائتي عامًا وذلك بعقد الاتفاقات التجارية وإرسال السفراء والقناصل والمستشرقين لدراسة المجتمع العراقي عن كثب، وتعزز ذلك من خلال تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية وماسمي لاحقًا بيت لينج للتجارة مع الهند. تلا ذلك عقد اتفاقية تجارية مهمة أسست بموجبها حكومة الهند البريطانية أسطول النقل النهري عبر ميناء البصرة مرورًا بنهري دجلة والفرات لنقل البضائع البريطانية المارة من مستعمراتها عبر الهند إلى البصرة ثم إلى تركيا عبر دجلة والثاني إلى البحر المتوسط عبر الفرات المار بحلب القريبة من البحر المتوسط، وذلك بسبب طول المسافة لخط النقل البري القديم عبر الصحراء بين العراق والأردن ثم فلسطين ومايسببه من أخطار من تعطل وسائل النقل التي تعرضه لسرقة قطاع الطرق.

ازداد النشاط التجاري البريطاني في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فاحتلت المرتبة الاولى في ميزان التجارة الخارجية في العراق بعد حماية بريطانيا لتجارتها من خلال قناصلها،وبعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م ارتفعت الصادرات العراقية السنوية من ١٥٠ الف دينار عام ١٨٦٩م الى نحو ثلاثة ملايين دينار عام ١٩١٤م، وكان لبريطانيا الحجم الاكبر في العمليات التجارية مع العراق،فقد وصل عدد البواخر البريطانية التي وصلت ميناء البصرة عام ١٩١٣م(٣٠٠)باخرة من مجموع البواخر التي وصلت الى الميناء والبالغة(٤٤٥)باخرة بلغت حمولتها الآف الاطنان من البضائع التجارية.

كما كانت خطوط التلغراف ومكاتب البريد وسيلة أخرى لتعزيز النفوذ البريطاني في العراق،ووقعت في عام ١٩٠٤م اتفاقية لنقل البريد البريطاني بين البصرة وبغداد عن طريق شركة لنج البريطانية. وفي مطلع القرن العشرين بلغت اهمية العراق الاستراتيجية درجة كبرى، نتيجة لاكتشاف النفط في عبادان وكانت حماية حقول النفط من جملة الاسباب التي تذرعت بريطانيا بها عند احتلال البصرة.

وتبدو أهمية العراق لبريطانيا من خلال التصريحات العديدة للمسؤولين البريطانيين ، ومن ذلك ما أكده اللورد كيرزن في عام ١٩١١م:"**من الخطأ أن نفترض ان مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج،فانها ليست كذلك،كما انها ليست محصورة بالمنطقة الواقعة بين البصرة وبغداد،وانما تمتد شمالاً الى بغداد نفسها**".وبدأت الجهات العسكرية البريطانية بوضع الخطط العسكرية لاحتلال جنوب العراق قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى،وعندما اندلعت الحرب وتعاطفت الدولة العثمانية مع المانيا بدأت بريطانيا تهيء قواتها للحفاظ على احتلالها لمنطقة الخليج العربي،وبعد انضمام الدولة العثمانية الى المانيا في الحرب العالمية الاولى صدرت الاوامر من الحكومة البريطانية الى قواتها المرابطة في الخليج العربي للتوجه نحو الفاو وزعم برسي كوكس Percy Cox الضابط السياسي المرافق للحملة البريطانية ان حكومته اجبرت على الحرب نظراً للموقف المعادي للعثمانيين،لذا ارسلت بريطانيا قواتها لحماية تجارتها واصدقائها،واجلاء الاتراك العثمانيين عن المنطقة وان لاعداء لها مع العرب.

العمليات العسكرية والميدانية لاحتلال العراق

بدأ الاحتلال البريطاني للعراق في أواخر عام ١٩١٤م، بعد قيام الحرب العالمية الأولى، ودخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب المانيا. فقد هاجمت القوات البريطانية جنوب العراق،وتمكنت من احتلال الفاو في ٦ تشرين الثاني ١٩١٤م دون مقاومة تذكر، وكانت حجة بريطانيا في حملتها على العراق آنذاك حماية نفط عبادان في إيران،وطريق الهند، لكن الحقيقة كانت غير ذلك تماماً، فقد أرادت بريطانيا فرض سيطرتها على العراق طمعاً في ثرواته.وبعد أن تم للقوات البريطانية احتلال شبه جزيرة الفاو اندفعت نحو مدينة البصرة كبرى مدن العراق الجنوبية،إذ اشتبكت مع القوات العثمانية في منطقة الشعيبة،في

١٢ شهر نيسان عام ١٩١٥م،بعد أن كسب الاتراك مساندة العراقيين لهم عن طريق اعلان الجهاد اذ بلغ عدد المتطوعين بين(١٠-١٥)ألف مقاتل،واستطاعت هذه القوات إلحاق الهزيمة بالجيش التركي، وانتحر سليمان العسكري قائد الجيش العثماني.وتقول المس بيل في مذكراتها بان الجيش التركي كان يتألف((**من عدد يتراوح بين(٦-٧)الآف من الجنود النظاميين،كما كان عدد العشائر العربية الاجيرة حوالي تسعة آلاف مقاتل بقيادة عجمي وابنه عبدالله الفالح، فضلاً عن ألف مقاتل من الاكراد على ان قيمتها العسكرية كانت في حكم العدم**)).

ثم واصلت القوات البريطانية تقدمها شمالًا باتجاهين،الاتجاه الأول نحو مدينة الناصرية الواقعة على نهر الفرات، والاتجاه الثاني نحو مدينتي العمارة والكوت على نهر دجلة، ومن ثم نحو العاصمة بغداد.وفي الثاني من حزيران ١٩١٥م دخلت القوات البريطانية مدينة العمارة وانتزعتها من أيدي الأتراك،كما احتلت مدينة الناصرية في ٢٥ تموز بعد معارك دامية من العام نفسه، واحتلت مدينة الكوت في ٢٨ أيلول من العام نفسه.

واستمرت القوات البريطانية بقيادة الجنرال طاوزند بالتقدم نحو بغداد وخاضت معركة طاحنة مع الأتراك قرب المدائن،على مشارف بغداد، لكن القوات العثمانية استطاعت إلحاق الهزيمة المنكرة بالجيش البريطاني المهاجم الذي انسحب نحو الكوت،ولحقت به القوات العثمانية، وكانت خسائر القوات البريطانية في يوم ٢٢ تشرين الثاني١٩١٥م وحده (٤٥١١) قتيلاً.واستطاعت القوات العثمانية من فرض الحصار على مدينة الكوت نحو خمسة اشهر، اذ استمر من ٧ كانون الاول١٩١٥م وحتى ٢٩ نيسان ١٩١٦م،ذاقت فيها القوات البريطانية ويلات الحصار، فاكلوا لحوم الخيول، واستخدموا ابواب وشبابيك البيوت في الوقود، وحاولوا رشوة القائد العثماني خليل باشا بمبلغ مليون او مليونين ليرة لكنه امتنع عن قبول الرشوة. واضطرت القوات البريطانية المحاصرة في المدينة أخيراً إلى الاستسلام دون قيد أو شرط للقوات العثمانية التي دخلت المدينة، وقامت بأعمال انتقامية دموية لا مثيل لها ضد السكان، بتهمة التعاون مع القوات البريطانية، وبلغ عدد القوات التي استسلمت(١٣٥٠٠) جندي عدا الضباط وارسل هؤلاء الى استانبول كأسرى.

غير أن بريطانيا عادت وأرسلت قوات جديدة بقيادة الجنرال مود الذي شرع بالتقدم نحو بغداد ووصلت قواته إليها في كانون الأول ١٩١٦م،واستطاعت إلحاق الهزيمة بالجيش

التركي المدافع عنها،ودخلتها في ١١ آذار ١٩١٧م. ووجه الجنرال مود عند دخوله بغداد بياناً للشعب العراقي باسم السلطات البريطانية قال فيه:((**إنني مأمور بدعوتكم بواسطة أشرافكم،والمتقدمين فيكم سناً وممثليكم،إلى الاشتراك في إدارة مصالحكم، ولمعاضدة ممثلي بريطانيا السياسيين المرافقين للجيش، كي تناضلوا مع ذوي قرباكم شمالاً وجنوباً، وشرقاً وغرباً ،في تحقيق طموحاتكم القومية**)).

لكن أهداف ومخططات المستعمرين البريطانيين، والفرنسيين سرعان ما تكشّفت، عندما قامت ثورة أكتوبر(تشرين الأول)الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٧م، بقيادة فلاديمير لينين، إذ فضح بنود اتفاقية سايكس بيكو المعقودة بين المستعمرين البريطانيين والفرنسيين وروسيا القيصرية حول اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينهم. وعلى أثر ذلك سارع قائد الحملة البريطانية،الجنرال مود إلى إصدار بيان جديد للشعب العراقي، في محاولة لتطمينه والتستر على النوايا الحقيقية للبريطانيين،وجاء في ذلك البيان ما يلي:((**إن الغاية التي ترمي إليها كل من بريطانيا وفرنسا في خوض غمار الحرب في الشرق من جراء أطماع المانيا ،هي تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت أعباء الاستعباد التركي ، تحريراً نهائياً وتاماً، وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطاتها من رغبة نفس السكان الوطنيين ومحض اختيارهم**)).

استمرت القوات البريطانية بالتقدم شمالاً واحتلت مدينة خانقين في كانون الأول ١٩١٧م، ثم احتلال مدينة كفري في نيسان ١٩١٨م، ثم واصلت زحفها نحو مدينة كركوك اذ احتلتها في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م ،ثم واصلت زحفها نحو مدينة الموصل وانتزعتها من أيدي الأتراك في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨م.وقامت الحكومة البريطانية بتعيين العقيد لجمان حاكمًا سياسيًا على المنطقة، وامتدت سلطاته نحو أربيل،والسليمانية، ودهوك، وراوندوز، وبذلك أحكمت بريطانيا سيطرتها على كافة أرجاء العراق.

ومما يجدر ذكره،أن بريطانيا لاقت مصاعب جمة في سيطرتها على مدينة السليمانية، التي تعد مركزاً لحركة التحرر الوطني الكردي ،مما اضطرها إلى تعيين الشيخ محمود الحفيد[٣]حاكماً على المنطقة في أواخر عام ١٩١٨م، وعينت الميجر جنرال نوئيل

([٣]).محمود الحفيد:وهو محمود بن الشيخ سعيد بن محمد بن حاجي كاكا أحمد بن الشيخ محمد(معروف النودهي)،ولد في السليمانية عام ١٨٨٢م،كان قد تزعم العديد مـن الحركات المـسلحة المعارضة =

مستشارًا له ، وخصصت له راتباً شهرياً مقداره ١٥٠٠٠ روبية هندية[٤]،وسمحوا له بتعيين عدد من الموظفين الأكراد لإدارة المنطقة. إلا أن الشيخ محمود الحفيد لم يكن راضيًا على تلك الأوضاع ،وأخذ يتحين الفرصة للثورة على المحتلين.

الإدارة البـريطانية فـي العراق ١٩١٤ – ١٩٢١م

بعد أن أنهت هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الاول عام ١٩١٨م الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية، أصبح بعدها العراق كله تحت السيطرة العسكرية البريطانية وبدأت مهمة جديدة من مراحل الإدارة البريطانية من اذ التخطيط والتنفيذ الإداري. اذ شرعت الإدارة البريطانية عقب الحرب العالمية الأولى بتقسيم العراق إلى مناطق سياسية لا تختلف كثيرًا عن تقسيمات الإدارة العثمانية مع بعض التحويرات التي كانت تقتضيها الضرورات الإدارية والعسكرية الملحة والمستمدة من التقسيمات المعمول بها في الهند البريطانية. وعلى هذا الأساس كانت الإدارة البريطانية خلال مرحلة الاحتلال العسكري تجمع الأنظمة العثمانية والهندية البريطانية،فضلاً عن سعي الإدارة البريطانية لتأمين الحاجات التي يتطلبها الاحتلال بالاستيلاء على بعض الاراضي والممتلكات وتشغيل العراقيين بالإكراه لخدمة المجهود الحربي البريطاني، والتخطيط لجعل الجزء الجنوبي من العراق مستعمرة هندية، تمهيداً لضمه للهند تحقيقاً للسياسة الاستعمارية الطامعة في جنوبي العراق، أصبح ارنولد ويلسون Arnold Wilson على رأس الجهاز الإداري في العراق بصفته وكيل الحاكم

= للحكومات العراقية،توفي في بغداد عام ١٩٥٦م،للمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي في العراق، ينظر،آراس حسين الفت بابا علي،الشيخ محمود الحفيد ودوره السياسي في العراق ١٩١٢-١٩٥٦،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية- الجامعة المستنصرية،٢٠٠٩م؛مير بصري،أعلام الكرد،رياض الريس للكتب والنشر،ط١، (لندن،١٩٩١)،ص٣٨.

(٤).الروبية : وهي عملة هندية استخدمت للتداول في العراق حتى عام ١٩٣١م عندما اصدر الدينار العراقي وتوابعه، وهي تعادل (٧٥-٩٥) فلس عراقي. ينظر: غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ١٨٣٩-١٩١٤م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، ١٩٨٩م، ص١٧٤؛ قحطان حميد كاظم العنبكي ، وزارة الداخلية – الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٢٥-١٩٣٩م دراسة احصائية تحليلية مقارنة،رسالة ماجستير(غير منشورة)كلية التربية،جامعة ديالى، ٢٠٠٣، ص٣.

المدني العام وكان لشخصيته الطموحة وتجاربه السابقة في الهند أثر في مسيرة الإدارة البريطانية في العراق خلال المرحلة التي أعقبت الهدنة.

عمل ويلسون بجد ونشاط لبلوغ أهدافه وتحقيق مطامعه الشخصية، وكان أثره ملحوظاً في الإدارة البريطانية من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٢٠م ، كما كان لفضاضته المزعجة وغروره وشدة عناده نتائج مهمة على صعيد الإدارة الداخلية. وكان يساعد ويلسون مجموعة من الضباط الذين استمروا في أعقاب الهدنة يشرفون أشرافا تاماً على سير الأمور بجوانبها كافة يعاونهم عدد من الموظفين البريطانيين والهنود العاملين في شتى مراكز الإدارة المدنية. ولم تكن لهؤلاء الخبرة اللازمة في شؤون الإدارة لذلك عينت الإدارة البريطانية مجموعة مساعدين من بعض موظفي حكومة الهند الذين ألفوا أنماط الإدارة المستقرة التي تتميز بشدة التمسك بالتعليمات الرسمية (الروتين). كما لم تكن لأغلبهم خبرة سابقة بطبيعة العراق وأحوال سكانه فاخذوا يعالجون المسائل الإدارية في العراق على نمط الخط العام الذي تعلموه وعملوا به في الهند، فكان من الصعب عليهم التمييز بين الأمور المهمة التي يجب إعطاؤها أهمية خاصة وأسبقية في التنفيذ والمسائل الأخرى التي تحتل أهمية ثانوية.

ومن هذا المنطلق أصبحت اغلب المناطق العراقية يديرها موظفون بريطانيون يسمون بـ (الحكام السياسيين)يكونون مسؤولين أمام الإدارة المركزية التي منحتهم صلاحيات إدارية وقضائية واسعة وجهزتهم بقوة عسكرية محلية متمثلة بقوة الشبانة Shabana [٥] التي تغلغلت الإدارة البريطانية بواسطتها إلى أعماق المجتمع العشائري،واستخدمتهم في إثارة

---

(٥). الشبانة: كلمة تطلق على قوات الشرطة غير النظامية التي أنشأتها القوات البريطانية المحتلة في العراق وكان بعضها من أفراد العشائر، وقوة الشبانة قد بدأ تشكيلها كقوة بسيطة تتألف من حوالي ٤٠ خيالًا من أفراد العشائر الذين جندهم عام ١٩١٥م المقدم ايدي من أفراد العشائر في الناصرية ،وفي بعقوبة تم تعيين الكابتن بيدر Pedder مساعد الحاكم السياسي لتولي قيادة الشبانة في أيار ١٩١٨م نواتها ١٤٠ من المشاة و ١١٠ من الفرسان وكانت واجباتهم حفظ الأمن . ويقول ارنولد ولسن أن الشبانة كلمة فارسية تعني الحراس الليلين.ينظر: ارنولد تي ولسن، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، ترجمة فؤاد جميل،دار الشؤون الثقافية العامة،ج١،(بغداد،١٩٩١)،ص١٤٧؛

http://almadasupplements.com

الفتن والتناحر والانقسامات الداخلية في العراق. كما استخدمتهم في قمع الحركات الكردية مرات عديدة،مما سبب في خلق الأحقاد والكراهية بين القوميتين ،وحقد الشعب العربي على حلفاء بريطانيا.

وعلى أساس هذا النمط من الحكام السياسيين وأسلوب تفكير وكيل الحاكم المدني العام ومخططات السياسة البريطانية قد احتفظت الإدارة البريطانية في العراق خلال هذه المرحلة بصفتها العسكرية لتواصل ممارسة أساليبها القسرية، فبالرغم من توقف العمليات العسكرية لكن الإدارة العرفية كانت هي السائدة وكانت تمارس نظاماً عسكرياً صارماً يتولى تنفيذه ضباط بريطانيون يتقلدون كل الوظائف التنفيذية في طول البلاد وعرضها لا يعرف معظمهم اللغة العربية ويختلفون عن أسلافهم من العثمانيين في الملبس وسبل التعامل والعادات الاجتماعية ويفتقرون إلى المرونة والتساهل وتنقصهم الحكمة والبصيرة.

بعد إن فرضت قوات الاحتلال البريطاني وضعاً عسكرياً على المدن العراقية ، سارعت هذه القوات بسبب جسامة الواجبات المطلوب تأديتها إلى تشكيل الدوائر التي كانت مهمتها الأساسية سد الاحتياجات العاجلة للقوات البريطانية وتقديم بعض الخدمات للسكان وتنظيم العلاقة بين الطرفين بشكل يضمن للإدارة الجديدة فرض أعلى درجات السيطرة العسكرية ويحقق لها اكبر قدر ممكن من المنافع المادية للتعويض عما خسرته بريطانيا في حروبها العسكرية وتساعد في التخفيف من عبء نفقات قواتها العسكرية الموجودة في العراق، ويتم ذلك من خلال ايجاد نظام مالي يساعد في توفير متطلبات الاحتلال، مع العمل على مشاركة العراقيين في الوظائف الثانوية.

إن خبرة الإداريين البريطانيين المستمدة من تجاربهم السابقة في الهند ومعلوماتهم الاستخبارية عن العراق والموقف الصلب للقبائل العراقية خاصة ولأبناء الشعب العراقي عامة قد ظهرت للمستعمرين البريطانيين أن احكام الهيمنة على ناصية العراق يعد من الأمور الصعبة ما لم تكن لهم قاعدة مضمونة يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ مخططاتهم الاستعمارية ، لذلك حاولوا كسب زعماء القبائل إلى جانبهم بالمغريات المادية والمعنوية المختلفة كمنحهم الهبات وإعفائهم من الضرائب وإقطاعهم الأراضي الزراعية وتعيينهم موظفين إداريين ثم شرعوا نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية في شباط عام ١٩١٦م.الذي يمثل جانبًا من سياسة الإدارة البريطانية في تهنيد العراق.

فبعد احتلال البصرة والتقدم الى مناطق العمارة والناصرية المأهولة بالقبائل العربية وافراد العشائر استبان للسلطات المحتلة ان القانون العراقي(العثماني)المطبق في البصرة لا يمكن تطبيقه تمامًا في المناطق العشائرية وان الحكام السياسيين كانوا في مناطقهم بحاجة الى صلاحيات للبت بسرعة في القضايا الحقوقية والجزائية ولتلافي هذا النقص كان المستر هنري دوبس Henry Dobbs[٦]قد وضع نصوص هذا النظام في شباط عام ١٩١٦م ومنح فيه الحكام السياسيين سلطة تشكيل مجلس عشائري او اية محكمة عشائرية اخرى للنظر في جميع القضايا التي يكون فيها أحد الطرفين المتنازعين من أبناء العشائر، وذلك بموجب القواعد والعادات العشائرية.وقد اظهر اثناء تطبيق هذا النظام بأنه يتفق ورغبات العشائر لأنه يسر لهم حسم المنازعات بالطرق المألوفة لديهم منذ مدة طويلة.

أما فيما يخص محاكم الجزاء التركية وتطبيق قانون الجزاء التركي، فكان رأى سر يونهام كارتر انه بالرغم من نظريات القانون الدولي القائلة بانه عندما يتم الاستيلاء على البلاد المعادية اثناء الحروب ينبغي تطبيق قانون العقوبات المحلي لتلك البلاد اذ كان ذلك ممكنا، واذا ما اتفق ذلك مع مصلحة الجيش المحتل،فكان من غير الممكن تطبيقه في العراق لعدة أسباب.منها ان قانون الجزاء العثماني مكتوب باللغة التركية وان قلة من الضباط البريطانيين كانوا ملمين باللغة التركية من جهة ولان تطبيق هذا القانون يتطلب وجود عدد غير يسير من المحاكم وحكام التحقيق والمدعين العامين اكثر بكثير مما كان يمكن تهيأتهم سواء اكان ذلك من الجيش او من موظفي الحكومة السابقة من جهة اخرى، كما ان القانون هذا بعد غير مرتب،وغير كامل وصعب التفسير،بينما يكون قانون اصول المحاكمات الجزائية التركي هو الاخر فأنه كثير التعقيد وغير قابل للتطبيق بين السكان اهل

---

(٦).هنري دوبس(١٨٧١-١٩٣٩م): ايرلندي الاصل، بريطاني المولد، تخرج من جامعة اكسفورد ، التحق بعاد تخرجه بحكومة الهند، وقد عمل في أماكن عديدة كأفغانستان وايران والخليج العربي بين عامي ١٨٩٠-١٩١٤م، انتدب للعمل في الإدارة المدينة للبصرة للمدة من ١٩١٥-١٩١٦م بصفة معتمد للواردات ، ثم عين وزيرًا للخارجية في حكومة الهند بين عامي ١٩١٩-١٩٢٢م ، ثم مندوب سامي في العراق بين عامي ١٩٢٣-١٩٢٩م ،للمزيد عن دوره في تاريخ العراق المعاصر ،ينظر:انعام محمد علي السلمان، أثر هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩م ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٩٧م.

الريف والبدو الرحل في العراق.لذلك عملت الادارة البريطانية على وضع نظام قضائي جديد يهدف الى استبدال القوانين العثمانية بقوانين هندية في الشؤون المدنية والتجارية والعقابية .

اتضح للحكومة البريطانية في المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الأولى أن مشاريع الإدارات المتعددة كانت تتعرض مع مصالحها السياسية؛ لذلك غدا العراق في نهاية الحرب يتكون من منطقة إدارية واحدة تدار مركزيًا من بغداد ويشرف عليها وكيل الحاكم المدني أو من ينوب عنه الذي اخذ يعمل على تحويل العراق إلى مستعمرة بريطانية تخضع للسيطرة الإدارية المباشرة ولاسيّما أن العراق كان لـه وضعه الخاص في حسابات الحكومة البريطانية.

لكن أسلوب الحكم المباشر جوبه بالرفض الجماعي من أبناء الشعب العراقي مما اضطر الإدارة البريطانية إلى أتباع أساليب شتى للحفاظ على مصالحها الحيوية التي خاضت الحرب من اجلها فتقلبت سياستها الإدارية في العراق تقلبات عديدة وارتدت أثوابا مختلفة وطرقت عدة أبواب كمشاريع المجالس البلدية والاستفتاء العام والحكم الذاتي وجرى تقسيم العراق إلى وحدات إدارية كبيرة تسمى اللواء ،وقسم اللواء إلى وحدات أصغر تسمى الأقضية، ونصّب البريطانيون في كل وحدة إدارية ضابطًا بريطانياً لشؤون الأمن الداخلي، ومنحوا الضباط السياسيين سلطات واسعة في الشؤون الإدارية والقضائية والمالية .إضافة إلى سياسة العنف والقوة التي كانت احد الأسباب المهمة لرفض الاحتلال البريطاني ولقيام الحركة الوطنية التي تبنت أسلوب مقاومة الاحتلال البريطاني بشتى الوسائل الممكنة.

مقاومة الشعب العراقي الاحتلال البريطاني

بعد ثلاثة أيام بعد بدء إنزال القوات البريطانية – الهندية إلى ميناء الفاو. وصلت إلى العتبات المقدسة وسائر المدن العراقية في ٩ تشرين الثاني ١٩١٤م برقيات جاء فيها: **((ثغر البصرة الكفار محيطون به ، الجميع تحت السلاح ، نخشى على باقي بلاد الإسلام ، ساعدونا بأمر العشائر بالدفاع)).**

سارعت المرجعية الدينية في النجف الأشرف بعقد اجتماع في مسجد الهندي حضره الكثير من العلماء والوجهاء ورؤساء العشائر،وبعد أن تحدث السيد محمد سعيد الحبوبي[٧] والشيخ عبدالكريم الجزائري والشيخ جواد الجواهري صدرت فتاوى الجهاد لتعبئة الناس وتشجيعهم على المشاركة في الجهاد ضد القوات البريطانية.

وفي مرقد الإمام علي بن أبي طالب(ع) ارتقى المرجع الديني الأعلى السيد محمد كاظم اليزدي[٨] المنبر وحث على الدفاع وأفتى بالجهاد، وأوجب على الغني العاجز جسديًا أن يجهز من ماله الفقير القوي. وأرسل السيد اليزدي فتواه إلى أبناء العشائر والمدن:((**إلى إخواننا المؤمنين الموحدين من أهالي عفك، لا يخفى عليكم تحقق هجوم الكفرة على ثغور المسلمين ، فانفروا كما قال الله خفافاً وثقالاً . ولألفينكم كما يقول عز من قائل (أشداء على الكفار رحماء بينهم) ، فانهضوا بتوفيق الله إلى جهاد عدوكم وعدو نبيكم . وأعدوا**

---

(٧) محمد سعيد الحبوبي:مفكر اصلاحي تنويري متجدد، جمع بين الفكر والسياسة والحرب،ولد في مدينة النجف الاشرف عام ١٨٤٩م وترعرع فيها، كان عالمًا موسوعيًا فقد برز نتاجه على المستوى الفكري والسياسي والتربوي والتاريخي والفلسفي،من أبرز قادة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال البريطاني حتى وفاته عام ١٩١٥م.للمزيد عن شخصيته ودوره في تاريخ العراق الحديث،ينظر:هدى جاسم محمد البطيحي، السيد محمد سعيد الحبوبي حياته وشعره،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الاداب- جامعة بغداد،١٩٩٦م؛علي فاروق محمود عبدالله الحبوبي،محمد سعيد الحبوبي ودوره الفكري والسياسي ١٨٤٩-١٩١٥م،العتبة العلوية المقدسة،(النجف الاشرف،٢٠١٢م).

(٨) .السيد محمد كاظم اليزدي: ولد عام ١٢٤٧هـ، أو في عام ١٢٥٦هـ، في محافظة يزد في عائلة فلاحية متدينة، ينتهي نسب عائلته الى السيد إبراهيم الغمر بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ع). ونال درجة الاجتهاد في أصفهان،ثم هاجر الى النجف الاشرف عام ١٢٨١هـ لحضور الدروس الفقهية في الحوزة العلمية ، أصدر فتوى الجهاد المعروفة ضد الاستعمار الإيطالي لدولة ليبيا في شمال أفريقيا، وضد الاستعمار البريطاني لإحتلاله جنوب ايران، وكذلك ضد الإحتلال الروسي لشمال ايران، واعتبر الجهاد ضد الاستعمار فريضة من الفرائض الاسلامية.كان السيد اليزدي من جملة علماء الدين المجاهدين في العراق ضد الاحتلال البريطاني وله مواقف مشهودة في قيادة حركة المقاومة ضد الاستعمار البريطاني في مدينة النجف الأشرف،من مؤلفاته:حاشية على المكاسب،العروة الوثقى ، الصحيفة الكاظمية، توفي في النجف الاشرف بتاريخ ٢٨ رجب عام ١٣٣٧هـ .للمزيد عن حياته ونشاطه الفقهي والسياسي،ينظر:كامل سلمان الجبوري،السيد محمد كاظم اليزدي سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية،مطبعة برهان،ط١، (قم، ٢٠٠٦م) .

لهم ما استطعتم من قوة . فقد أعلنا بوجوب الدفاع عن حوزة المسلمين وبيضة الدين . وقد فضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيما)).

وفي الكاظمية أصدر الشيخ مهدي الخالصي[٩]وثيقته التاريخية((**الحسام البتار في جهاد الكفار**)) ملهبًا حماس الناس للجهاد. وأصدر حكمًا أوجب فيه على المسلمين صرف أموالهم في الجهاد حتى تزول غائلة الكفار ومن امتنع عن بذل ماله وجب أخذه منه كرهاً.ولم يكتف المجتهدون الشيعة بالفتاوى وحث الناس على الجهاد ، بل اندفعوا على رأس كتائب المجاهدين التي انبرت لمواجهة الغزاة.من النجف تقلد السيد محمد سعيد الحبوبي سيفه وانطلق في ١٥ تشرين الثاني ١٩١٤م ، أي بعد أسبوع من بدء الغزو ، برفقة جماعة من أصحابه متوجهاً إلى الجبهة عن طريق السماوة والناصرية. وتبعة موكب السيد عبد الرزاق الحلو في ١٧ تشرين الثاني ١٩١٤م وفي ١٩ تشرين الثاني١٩١٤م انطلق السيد مهدي الحيدري من الكاظمية متوجهاً إلى جبهة القتال. وفي ٢٢ كانون الأول١٩١٤م انطلق من النجف لمواجهة الغاصبين جمع غفير من علماء وطلبة الحوزة العلمية وعلى رأسهم الشيخ جعفر الشيخ عبد الحسين والشيخ عبدالكريم الجزائري والشيخ حسين الحلي والشيخ حسين الواسطي والشيخ منصور المحتصر. وفي ٢٨ تشرين الثاني١٩١٤م،توجه المجاهدون عن طريق بغداد بقيادة كل من شيخ الشريعة الأصفهاني والسيد علي الداماد والسيد مصطفى الكاشاني، وموفدي السيد كاظم اليزدي وهم ابنه السيد محمد والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ومرافقيهم.

---

(٩) .الشيخ مهدي الخالصي:ولد في مدينة الكاظمية عام ١٨٦١م ، كان من المعارضين للحكم البريطاني المباشر للعراق،وحارب بقوة سياسة الاحتلال البريطاني في العراق،ووقف الى جانب المجاهدين لإيقاف زحف القوات البريطانية الغازية،ويُعد من رموز ثورة العشرين الوطنية التحررية، حرم الانتخابات للمجلس التأسيسي في ظل وجود الانتداب البريطاني ،كان من دعاة الاستقلال ووحدة الامة الإسلامية، تعرض وابنه محمد الخالصي للمضايقات والنفي خارج العراق من قبل الادارة البريطانية بسبب مواقفهما الوطنية، توفي عام ١٩٢٥م ودفن في مدينة مشهد في ايران،ينظر:حميد مجيد هدو،موسوعة أعلام العرب،بيت الحكمة،ج١،(بغداد،٢٠٠٠)، ص٥٢٠؛صباح مهدي رميض،ديالى سيرة اعلام ومسيرة أحداث دراسات تاريخية معاصرة،مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،(القاهرة،٢٠١٠)،ص ٨١-١٠٦.

وخاض المجاهدون معارك غير متكافئة العدد والعدة استمرت ثلاث سنوات . انتصر المجاهدون في أول مواجهة عسكرية مع القوات البريطانية في معركة الروطة في ٢٠ كانون الأول ١٩١٥م وأرغموا الغزاة على الانسحاب وكانت المعركة الثانية في الشعيبة في ١٢ نيسان ١٩١٥م كانت الغلبة فيها للغزاة.

لقد كان للفقهاء دورًا حاسمًا في تعبئة الشعب العراقي وقيادة المقاومة ضد الغزو البريطاني. استمرت المقاومة ثلاث سنوات، أي حتى آذار ١٩١٧م. وقد اعترفت المصادر البريطانية بالخسائر الجسيمة التي تكبدتها اذ خسرت بريطانيا ١٢٩٧ جنديًا، بينما زكت دماء ثلاثة الآف مجاهد أرض العراق.

كما شرعت القوى الوطنية العراقية الى تنظيم نفسها والعمل على مقاومة الاحتلال البريطاني، وظهرت العديد من الجمعيات والاحزاب لتوحيد العمل ضد الاحتلال البريطاني ومن تلك الجمعيات هي:

١.جمعية النهضة الاسلامية في النجف

شحذ العائدون من حركة الجهاد الهمم وضاعفوا من حماسهم للعمل ضد البريطانيين، لاسيّما بعد احتلال بغداد في١١ آذار ١٩١٧م والذي وصفه السيد مهدي الحيدري بانه((**سقوط الإسلام من السماء إلى الأرض**)).فاتفق القادة الدينيون وزعماء العشائر على تأسيس حزب لمواجهة الاحتلال البريطاني من خلال مشروع اسلامي يسعى لإقامة حكومة اسلامية، ودعم الجهود الرامية إلى الوحدة العربية المستقلة تماماً عن النفوذ الأجنبي.وقد وضع هذا المشروع علماء مجتهدون منهم:عبد الكريم الجزائري، محمد جواد الجزائري، محمد علي بحر العلوم ومحمد علي الدمشقي الذين أسسوا لتنفيذه تنظيماً حزبياً وهو حزب النهضة الإسلامي، وأقاموا له هيكلاً ونظاماً داخلياً، وكانت الأحزاب في ذلك الوقت تسمى على الأغلب جمعيات، فغلب عليها هذه التسمية وأصبح معروفاً باسم(**جمعية النهضة الإسلامية**).

كما انضم إلى الجمعية معظم رؤساء النجف وزعمائها المحليين ، وضمت أيضاً كسبة وبعض رؤساء العشائر إليها كمرزوق العواد ورايح العطية ووادي العلي وسلمان الفاضل. وكان للجمعية جناحان سياسي وعلى رأسه العلماء والمثقفون والشعراء، وعسكري يعتمد الجهاد. قادت جمعية النهضة الإسلامية ثورة النجف في ١٩ آذار ١٩١٨م والتي صادفت الذكرى الأولى لاحتلال بغداد من قبل البريطانيين، فقتل الحاكم السياسي البريطاني: الكابتن

مارشال من قبل الحاج نجم البقال وهو عضو في الجناح العسكري فضلًا عن جرح أحد مساعدي الحاكم.

وتحول هذا الحادث إلى انتفاضة شبه شاملة فرضتها ظروف المنتفضين على مدينة النجف، فأدركت السلطات البريطانية خطورة الموقف، فاستعاضت عن اقتحام المدينة واحتلالها عسكريًا بفرض حصار على المدينة من كل الجهات. استمرت الثورة ٤٥ يومًا اشترك فيها الألوف من أهالي النجف، وعن الجانب البريطاني اشترك في القتال وفي الحصار أكثر من ثمانية آلاف جندي.

انتهت الثورة بإعدام قادة الجناح العسكري ونجاة سكرتير الجمعية الذي حكم بالإعدام واستطاع الهرب من المعتقل، ونفي تسعون عضواً من أعضائها، منهم تسعة مدى الحياة في الهند اذ قضوا سبع سنوات في المنفى قبل أن يُعفى عنهم. أما البريطانيون فقد قدرت خسائرهم بسبعمائة قتيل، وكان من المتوقع اشتراك عشائر الفرات الأوسط في الثورة وتصبح شاملة إلاَّ ان تسرع الجناح العسكري في اعلان الثورة حال دون ذلك.

ويمكن عد ثورة النجف كأول ثورة لمدينة عربية ضد الاحتلال البريطاني وشنق من أبناء المدينة أحد عشر شخصاً وهم بهذا أول عراقيين يشنقون، وأول مجموعة عراقية تجاوز عددها المائة شخص تساق إلى المنفى وأول سجناء سياسيين يستقبلهم سجن بغداد.

في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨م وصلت إلى ويلسون برقية من لندن ورد فيها بأن المطلوب من التصريح(البريطاني– الفرنسي)أن تساعد بريطانيا من جانبها على تأسيس حكم محلي في المناطق التي حررتها دون أن تفرض على السكان حكومة لا يرتضونها، ورغبت الحكومة البريطانية بوجه خاص أن تزود ببيان موثوق يعرب فيه سكان العراق عن رأيهم في هذه النقاط الثلاثة:

١. هل يفضلون دولة عربية تحت ارشاد بريطانيا تمتد حدودها من ولاية الموصل الشمالية إلى الخليج ؟

٢. هل يرغبون في أن يرأس هذه الدولة رجل عربي ؟

٣. مَن هو هذا الرئيس الذي يريدونه ؟

وقد جاءت في ختام البرقية هذه العبارة ((**في رأينا ان من المهم جداً أن يكون التعبير عن آراء السكان حقيقياً بأن يمكن اعلانه للعالم بصفته التعبير النزيه عن رأي أهل العراق**)).

لكن ويلسون أراد أن ينتهز فرصة الاستفتاء لكي يثبت لحكومته ان العراقيين يرغبون من تلقاء أنفسهم بالحكم البريطاني المباشر، وهو ما يعتقده بانه الحاكم الأحسن للعراق، وبهذا خالف أوامر حكومته بأن يعبّر السكان عن آرائهم بشكل حقيقي. فاستدعى معظم الحكام السياسيين في الألوية والأقضية ليرشدهم إلى الطريق التي عليهم أن يسلكوها لاستفتاء الأهلين واستحصال الأجوبة التي تُرضي وجهة نظره في السياسة الاستعمارية، وبعد أن زودهم بالأسئلة الثلاثة، طلب إليهم الحصول على مضابط الأجوبة المأمولة.

وكانت النجف أيام الاستفتاء تابعة لما يُسمى بـ(منطقة الشامية والنجف) التي كان يحكمها الميجر نوربري. وظن البريطانيين ان الاستفتاء في النجف سيجري حسب رغبتهم بسبب فشل ثورة النجف ١٩١٨م وما حلّ بالقائمين بها من عقوبات رادعة، ظانين ان هذه العقوبات قد أرهبت ليس فقط أهل النجف، بل العشائر المجاورة لها وأنهم لا يجرؤون على القيام بأية حركة معارضة لهم بعد ذلك. وقد ارتأى ويلسون ان يجعل من النجف اولى المناطق التي يجري فيها الاستفتاء لكي تكون النتيجة (والتي كان يعتقدها في صالحه) قدوة للمناطق الأخرى، لما للنجف من أهمية دينية بالغة للشيعة، اذ توجد فيها الزعامة الدينية وبالتالي فان التأثيرات السياسية للاستفتاء على جميع المناطق الشيعية في الفرات الأوسط ستكون فعّالة ومؤثرة.

تقرر أن يجري الاستفتاء في النجف في ١٣ كانون الأول ١٩١٨م، فوصلها ويلسون بالطائرة عصر ١١ كانون الأول، ثم عقد اجتماع في اليوم المحدّد للاستفتاء – أي في ١٣ كانون الأول – بين ويلسون، يرافقه نوربري،ومجموعة كبيرة من رجال النجف في دار الحكومة الواقعة خارج سور النجف، فسأل ويلسون الحاضرين قائلاً: هل ترغبون في حكم بريطانيا؟ أم تريدون حكومة وطنية عربية؟ عرّفونا رأيكم .فأجاب السيد هادي النقيب على سؤال ويلسون قائلاً: ((**نحنُ لا نريد ولا نرضى بسوى بريطانيا لأنها عادلة ومنصفة وكثرت الفلوس عندنا**)). فرد عليه عبد الواحد الحاج سكر قائلاً: ((**بل نريد حكومة عربية وطنية**)). وأيده محمد رضا الشبيبي قائلاً: ((**ان العراقيين يَرَون من حقهم ان تتألف حكومة وطنية مستقلة استقلالاً تاماً، وليس فينا من يفكر في اختيار حاكم اجنبي**)). فاغتاظ ويلسون من هذا الجواب الذي لم يكن يتوقعه، وسأل الحاضرين ان كان هذا رأيهم؟ فتكلّم السيد علوان الياسري قائلاً: ((**لما كان المدعوون غير مسبوقين بالموضوع، فهم**

يرجون إمهالهم إلى الغد لدرس الاسئلة الثلاث، وتوحيد الأجوبة عليها، وذلك بعد الاتصال بالعلماء وبقية الرؤساء)). فوافق ويلسون على هذا الرأي، على ان ترسل الأجوبة إلى بغداد بواسطة الميجر نوربري، وذهب المجتمعون إلى السيد كاظم اليزدي لأخذ رأيه حول هذا الموضوع، فتعجب مما سمعه قائلاً: **((ان ويلسون كان قد رآه من قبل مدة ولم يخبره بهذا الموضوع))**. ثم نصح اليزدي الحاضرين بعقد اجتماع عام يحضره الجميع من جميع الطبقات للبت في هذا الموضوع الهام. وبالفعل عقد اجتماع عام في بيت الشيخ محمد جواد الجواهري، حضره أكبر عدد ممكن من الناس، فتفاوتت الآراء، فمن قال: بالالتحاق بإيران، وفئة ثانية طالبت بأمير غير عربي، وفئة ثالثة بالجمهورية، ورابعة بأمير عربي، وخامسة بالحكم البريطاني المباشر.

فاحتكم الحاضرون إلى رأي السيد اليزدي وهو المرجع الشيعي الأعلى، إذ قال لهم: **((اختاروا ما فيه صلاح للمسلمين))**.وقام السيد هادي النقيب من تنظيم مضبطة تحمل ٢١ توقيعاً من وجهاء النجف وتجّارها بالإضافة إلى توقيعه يطلبون فيها الحكم البريطاني المباشر. لكن مضبطة ثانية، نظمت من قبل المعارضين للحكومة البريطانية، وقعها عشرة اشخاص طالبوا فيها إقامة حكومة مستقلة تحت رئاسة أمير عربي، وعموماً فان البريطانيين وجدوا بعض المعارضة في مدن النجف وكربلاء والكاظمية وبغداد، أما المدن الأخرى فقد أجمع وجهاؤها ورؤساؤها على المطالبة بالحكم البريطاني المباشر وفق ما أراده ويلسون وأعوانه.وكان من نتائج الاستفتاء نشوء الحركة الوطنية في العراق وهي الحركة التي تبناها المعارضون للحكم البريطاني واتخذوا من فكرة الاستقلال شعاراً لهم.

٢ .جمعية حرس الاستقلال: استطاع لفيف من الشباب الوطني المتحمس الى تأسيس حزباً سياسياً لخدمة قضية البلاد عرف باسم (جمعية حرس الاستقلال) وتأسست في أواخر شهر شباط ١٩١٩م، وكانت اللجنة المؤسسة لها مؤلفة من علي البازركان وجلال بابان وشاكر محمود ومحمود رامز ومحمد باقر الشبيبي ومحي الدين السهروردي وآخرون . بعد أن شعروا بضرورة تأليف جمعية سياسية سرية تأخذ على عاتقها انقاذ البلاد من الاحتلال البريطاني، وكانت هذه الجمعية أكثر قوة من جمعية العهد وقد انتمى اليها بعض رجال الدين والشيوخ وذوي الاتجاهات الوطنية وأصبح هؤلاء يكونون القسم الأكبر من أعضائها. وأسهمت اسهامًا مؤثراً في العمل مع جمعية العهد. وكان عناصرها من الشباب

الذين كانوا يتميزون بالحماس فضلاً عن الشخصيات البارزة. ومن الأسباب التي دعت الى تأسيس جمعية حرس الاستقلال هو ضعف الاتصال بين قادة جمعية العهد وبين الناس فضلا عن تأخر وصول التوجيهات التي تستدعي السرعة واتخاذ الموقف، وقد أنشأت جمعية حرس الاستقلال فروعاً لها في أنحاء البلاد. وبفضل نشاطها الدعائي الواسع بين الناس استطاعت أن تؤسس فروعاً لها في الكاظمية والنجف والشامية والحلة ومدن عراقية أخرى. وجاء في تقرير الشرطة السرية البريطانية بتاريخ أيار ١٩١٩م يذكر الآن أن كل مسلم تقريباً من المتعلمين هو عضو في هذه الجمعية، وتسعى هذه الجمعية الى استقلال البلاد العراقية استقلالاً مطلقاً والسعي الى ضم العراق الى لواء الوحدة العربية وتوحيد كلمة العراقيين على اختلاف مللهم. وقد نشرت الجمعية الاعلانات السياسية والمنشورات التي تدعو على النهوض ومطاردة الاستعمار.

٣.جمعية الشبيبة في بغداد

تألفت في بغداد بعد الاحتلال البريطاني جمعية سرية عرفت باسم (جمعية الشبيبة) وكان أعضاؤها من الشباب المتحمسين للعمل في الحقل الوطني، وهم سعد صالح وسامي خوندة وآخرون ، وكان هؤلاء الشباب يجتمعون في دار علي البازركان وقسم منهم ينتمون الى جمعية حرس الاستقلال في الهيئة الادارية ، وقد استهدفت الجمعية العمل من اجل تحقيق استقلال العراق وتكوين حكومة وطنية وان من أهم أعمال التي قامت بها هذه الجمعية هي بث الدعاية ضد أعمال المحتلين ولصق اعلانات ومنشورات على جدران البيوت والشوارع العامة وغيرها، ولكون الجمعية سرية فقد كان الاتصال يتم بطريقة العمل الفردي وحرصاً على أعضائها، ويشير سامي خوندة أننا كنا مجموعة من الشباب المتحمسين للعمل الوطني وكنا محتاجين الى الثقافة والوعي وتوجيه الى مكانة بين الناس ، فاعتمدنا في ذلك على كهول جمعية الحرس وأصبحنا نكون جناح الشباب في جمعية حرس الاستقلال وكان اعتماد الجمعية على نشاطها فضلاً عن أن أعضاء جمعية الشبيبة التي كونها الشباب لم يكونوا مدربين على القيام بأعمال سياسية ، وقد انخرط في جمعية حرس الاستقلال ممن كانت لهم صلات حعام.ونشرت جريدة الأحرار البغدادية عن وثيقة كبيان مشترك وضع من قبل جمعيات العهد وحرس الاستقلال والشبيبة مذيلة بأختامهم الرسمية الخاصة، وقد انتقد هذا المقال الذي نشره حسان نجل علي البازركان.

٤ .جمعية العهد

تأسست هذه الجمعية في استانبول عام ١٩١٣م من قبل عزيز علي المصري،وضمت هذه الجمعية مجموعة من العرب والعراقيين ممن كانوا يخدمون في الجيش العثماني . وتألف فرع بغداد عام ١٩١٩م وضمت الهيأة الادارية لهذا الفرع كل من أحمد عزت الاعظمي، وحسن رضا المحامي، وبهاء الدين النقشبندي وغيرهم. ونتيجة لانقسام جمعية العهد العراقي في بغداد على نفسها، بسبب القاء السلطات البريطانية القبض على عدد من أعضائها، اعلن كل من جلال بابان، وعلي آل بازركان ، ومحمود رامز، وعارف حكمت ، وسعيد حقي، وشاكر محمود وغيرهم، في نهاية شباط عام ١٩١٩م، عن تأسيس جمعية سياسية سرية في بغداد. عرفت بحزب " حرس الاستقلال السري ". اتخذ اسم (جمعية) في البدء لدفع ما قد يحصل في التردد في تأسيسها، ثم بدل اسمها الى(حزب سياسي سري) . انتمى جلال بابان الى حزب حرس الاستقلال وادى القسم للحزب امام رئيسه ومؤسسه علي البازركان وكان تسلسله العاشر بين المنتمين للحزب انذاك.وفي اواخر آذار من عام ١٩١٩م جرى انتخاب الهيأة الادارية للجمعية، فضمت كلاً من جلال بابان، ومحمود رامز، وشاكر محمود، وباقر الشبيبي، وصادق حبة، ومحي الدين السهروردي، وسعيد حقي ، ومحمد حسن كبة، وصادق الشهربانلي، وعبد الرزاق الازري.

وضعت الهيأة الادارية للجمعية منهاجًا لها، استهدف استقلال العراق التام، وتأليف حكومة دستورية ملكية في العراق تحت ملوكية احد انجال الحسين بن علي، وبذل الجهود للانضواء الى الوحدة العربية،ولتوحيد الكلمة في البلاد والسعي للتعاون مع الجمعيات العربية،مع تاكيد الجمعية على انها تعمل من اجل توحيد كلمة العراقيين على اختلاف مللهم، ويدل على ذلك المضبطة التي كانت موجهة الى مؤتمر الصلح ومجلس عصبة الامم من اعضاء الجمعية في ٢٤ اذار ١٩١٩م، التي طالبوا فيها تحقيق استقلال العراق .وبهدف تنسيق الجهود الى تحقيق استقلال البلاد ، فقد عمل جلال بابان في اللجنة المشتركة لحزبي العهد وحرس الاستقلال ، وبذل جهوده في توحيد أعمال الحزبين ، كما حرص على حضور الاجتماع الذي عقدته الهيأة الادارية لحزب الحرس في ٢٥ تموز ١٩١٩م، والذي تقرر فيه بالإجماع رفض المقترحات التي تقدم بها وفد حزب العهد.

تطور الحركة الوطنية واندلاع ثورة ٣٠ حزيران ١٩٢٠م(ثورة العشرين)

عرض الرئيس الأمريكي(ويلسون)بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مبادئ جديدة سميت (نقاط ويلسون الأربع عشرة)ودعا الى منح الشعوب حق تقرير المصير عن طريق الاستفتاء، فضلا عن ذلك التصريح البريطاني- الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني عام ١٩١٨م الذي كان أكثر هذه الوعود تأثيراً في هذا الوضع، ويشير البلاغ والذي ينص في أحدى فقراته:((**أننا نرغب بصورة خاصة ان تقدموا الينا بيانا موثوقاً عن وجهة نظر السكان المحليين...**)). وقد أرسل ويلسون في ١٤ تشرين الثاني ١٩١٨م برقية الى وزير الهند قال:((**سوف لا أكون قد قمت بواجبي اذا لم أسجل قبل كل شيء عن تصريح الانكليزي - الفرنسي بقدر ما يحس-أهالي- بلاد ما بين النهرين سوف يورطنا بمشاكل جسيمة كالمشكلات التي سببتها وعود مكماهون...**)).

وفي الثلاثين من الشهر نفسه وردت برقية من وزارة الهند حول مستقبل الحكم في العراق وأفضل حكومة في العراق، ويبدو أن المس بيل[١٠] لم تكن متحمسة حول تشكيل دولة عربية في العراق، وقدم ارنولد ويلسون الى الحكومة البريطانية أنشاء دولة عربية بشكل حذر تشمل ولاية الموصل وبعد أن يتم وضع هذه الدولة تحت حكم أمير عربي يجب دعمها بتعيين مندوب سامي بريطاني ومجموعة من المستشارين، وقد اضطر ويلسون الى عقد اجتماع مهم للعراقيين بالسراي في بغداد حضره اغلب وجهاء بغداد وممثلي حركتها الوطنية، وكان يستنكر أن يطالب العراقيين حكم أنفسهم وكان يرد عليهم بالوعود والبيانات، وكان ويلسون يعد بغداد أهم مراكز للمعارضة في العراق وذلك لكثرة المثقفين فيها من جهة

---

(١٠). جيرترود بيل(١٤ تموز ١٨٦٨ - ١٢ تموز ١٩٢٦م): باحثة ومستكشفة وعالمة آثار بريطانية عملت في العراق مستشارة للمندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس في العشرينيات من القرن الماضي، وأدت دورًا بالغ الأهمية في ترتيب أوضاعه بعد الحرب العالمية الأولى، يعرفها العراقيون القدماء بلقب الخاتون، يعتبرها بعض المحدثين بأنها جاسوسة وهي في الواقع موظفة بريطانية خدمت بلدها بريطانيا بكل جد وإخلاص.وللمزيد عن حياتها ودورها في تاريخ العراق المعاصر،ينظر: محمد ابراهيم القريشي ، المس بيل واثرها في السياسة العراقية ،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب،جامعة بغداد،١٩٩٣م؛ إليزابيث بيرغوين،جيرترود بيل من أوراقها الشخصية١٩١٤-١٩٢٦،ترجمة نمير عباس مظفر، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٢،بيروت،٢٠٠٢م.

والمتعلمين من جهة أخرى لذا يعد ويلسون المشكلة التي ستواجه في بغداد من المشكلات الصعبة والمهمة لذا أجل أجراء الاستفتاء في بغداد الى ما بعد الانتهاء من المناطق الأخرى. لأنهم يطالبون باستمرار استقلال البلاد استقلالاً كاملاً والاقتداء بإخوانهم في سوريا. وكان الشعور القومي في بغداد يتزايد عندما بدأت الدعوة الى وحدة الأراضي العراقية العربية ورغم التصريح البريطاني– الفرنسي الذي كان ذا تأثير واضح في نفوس المثقفين وإحداث غليان في بغداد فقد بادر المرجعان الدينيان الكبيران كل من الميرزا محمد تقي الشيرازي[١١]وشيخ الشريعة الاصفهاني الى ارسال كتاب الى الرئيس الأمريكي ويلسون يذكرانه بمبادئه المعروفة ويعرضان عليه آمال الشعب العراقي في اختيار حكومة مستقلة. ورفض الحماية البريطانية، وقد أصدر الحاكم المالكي ويلسون في٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨م الى جميع حكام الألوية السياسيين في اخذ رأي الشعب، واختيار طراز الحكومة التي يرغبون فيها عن طريق استفتاء في الأمور آلاتية :هل ترغبون في دولة عربية واحدة تحت الوصايا البريطانية تمتد شمال ولاية الموصل،وهل ترغبون أن يرأس هذه الحكومة أمير عربي ،ومن

---

(١١).محمد تقي الشيرازي: ولد في مدينة شيراز في إيران عام ١٨٤٠م – ١٢٥٦هـ ، ينتسب لأسرة ذات علم وأدب، وكان الشيخ الشيرازي في غاية الحلم والصبر ، أكد على ضرورة الوحدة الإسلامية بين كافة طوائف المسلمين وكان رأي البريطانيين به عكس ذلك فقد وصفوه بأوصاف لا تليق به ، بل إنهم شتموه في اغلب الأحيان ،أصبح الشيخ الشيرازي مرجعًا دينيًا أعلى بعد وفاة السيد محمد كاظم اليزدي في نيسان ١٩١٩م والمقيم في النجف الأشرف ، فأصبحت حوزة كربلاء في عهده من أشهر الحوزات الدينية في العالم الإسلامي ، كان للشيخ الشيرازي مواقف سياسية وطنية كبيرة في العراق ولاسيّما خلال السنوات ١٩١٨– ١٩٢٠م ، إذ وقف بوجه المحاولات البريطانية لاستعمار البلد ، وكانت أولى مواقفه عندما أصدر فتواه بحرمة (انتخاب غير المسلم) في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٩م عندما حاولت بريطانيا إجراء استفتاء شكلي لتثبيت وجودها داخل العراق .كان للشيخ الشيرازي دور قيادي بارز ومهم في ثورة عام ١٩٢٠م وعلى جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والعسكرية أحيانًا ، وعدّه معظم المؤرخين بأنه الزعيم الروحي لهذه الثورة .وفي خضم الثورة وتداعياتها توفي الشيخ الشيرازي في ١٧ آب ١٩٢٠م (١٣ ذو الحجة ١٣٣٨هـ) ، وكان له وقع كبير في نفوس العراقيين ، إذ أقيمت مجالس العزاء والفواتح في مختلف أرجاء العراق كما رثاه العديد من الشعراء .وللمزيد عن سيرته ومواقفه الوطنية،ينظر:علاء عباس نعمة، محمد تقي الشيرازي الحائري ودوره السياسي في مرحلة الاحتلال البريطاني للعراق(١٩١٨ – ١٩٢٠م) ،رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية التربية – جامعة بابل،٢٠٠٥م.

هو الأمير الذي تختارونه لرئاسة هذه الحكومة. وقد جرت اتصالات في بغداد بين جعفر أبو التمن[١٢] وفي الكاظمية محمد مهدي الصدر واتصلوا بالبصرة بالشيخ عبد المهدي المظفر وتمكنوا من توحيد العمل للرد على الأسئلة، وكان خمسة وأربعون من أعيان بغداد بعثوا رسالة أطلقوا عليها قوات الاحتلال تسميه(إقرارات) كتبت من قبل مسلمين ومشاهير بغداد وحملت توقيعاتهم فضلاً الى اقرارات أبناء الطوائف الأخرى اليهودية والمسيحية مع الإشارة الى أسماء أصحاب هذه الإقرارات حول ذلك الاستفتاء مفادها **((أن يكون احد أنجال الشريف حسين ومقيد بمجلس تشريعي))**، وقد بعث أفاضل المسلمين في الكاظمية اقراراً وقد قالوا **((انا بما نحن أمة عربية عراقية وطنية تختار دولة جديدة عربية ملكها مسلم هو احد انجال سيدنا الشريف مقيد بمجلس وطني))**وقد بعث هذه الرسالة في يوم الأربعاء ١٠ كانون الأول ١٩١٨م،وفي ٢٩ كانون الأول ١٩١٨م بعث احد عشر مسلماً من تجار بغداد رسالة حول الاستفتاء اذ يقولون**((أن يكون العراق تحت حكم بريطانيا))**.وفي إقرار آخر**((تشكيل حكومة وطنية عربية وهذه الحكومة عند تشكيلها تحتاج لمعاونات ومساعدات ويساعدها في كل أمورها الحكومة المعظمة وتدير أمورها فخامة السير برسي كوكس ومحددة بمدة من الزمن))**وحررت هذه الرسالة في ٤ كانون الثاني ١٩١٩م.في حين بعث ثمانية أشخاص من الشخصيات المعروفة في المجتمع البغدادي يقولون **((أن يكون برسي كوكس هو الذي يدير أمورها))** وذلك في رسالة بعثت في ٢٧ كانون الثاني عام ١٩١٩م.

---

(١٢).جعفر أبو التمن(١٨٨١ – ١٩٤٥م): سياسي عراقي معروف، ولد في بغداد عام ١٨٨١م من أسرة معروفة في عالم التجارة، اثناء ثورة العشرين انضم ابو التمن الى جمعية حرس الاستقلال السرية وأصبح سكرتيرها، التحق جعفر أبو التمن بالثورة في ميدان الفرات الأوسط وأسهم مساهمة فعالة في دفع الثورة وتوجيهها وقد احتل مركزا قيادياً فيها، أسس جعفر أبو التمن حزبًا سياسيًا باسم الحزب الوطني وأوقف الحزب عن العمل بعد حادثة البلاط الشهيرة عام ١٩٢٢م، وعاود الحزب نشاطه مرة ثانية عام ١٩٢٨م، أستوزر مرتين الأولى في وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية وزيرًا للتجارة والمرة الثانية في وزارة الانقلاب عام ١٩٣٦م وزيرًا للمالية، كان موضوع الجمع بين الشيعة والسنة الموضوع الذي ظل شغله الشاغل طوال حياته، توفي بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٥م. وللمزيد عن حياته ونشاطه السياسي في العراق، ينظر: عبدالرزاق عبد الدراجي،جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨–١٩٤٥،دار الرشيد للنشر،ط٢،(بغداد،١٩٨٠م).

وفي الموصل اجتمع بعض العلماء والأشراف، ووقعوا على مضبطة كتبها القاضي أحمد أفندي الفخري في ١٠ كانون الثاني١٩١٩م هذا نصها:((**نعرض الشكر لدولة بريطانيا العظمى على إنقاذنا من الأتراك ،وتخليصنا من الهلاك ،وإعطائنا الحرية والعدالة ،والسعي في ترقي ولايتنا بالتجارة والزراعة والمعارف، ونشر الأمن في جميع الأطراف . ونؤمل من الدولة المشار إليها أن تحسن علينا بحمايتنا ،وإدارة شؤون ولايتنا إلى زمن يمكن فيه أن نفوز بالنجاح ،ويحصل لنا الترقي والصلاح، ونسترحم إبلاغ معروضاتنا هذه من سعادتكم إلى عرش الملك جورج الأعظم ، والأمر لمن له الأمر**)).

بذل البريطانيين سعيهم من أجل جمع تواقيع شيوخ العشائر لصالح الحكم البريطاني ، ولاسيّما في المدن الكبرى كالبصرة ،اذ كان ملاك الأرض مستفيدين من الاحتلال البريطاني، وأغلبهم أعلن عن تأييده الحكم البريطاني المباشر.وفي الموصل صدرت عشرة إعلانات (مضابط)موقعة من ممثلي المؤسسات الدينية ،سبعة منها تعود لغير المسلمين الذين طالبوا بالحكم البريطاني المباشر او الحماية البريطانية.وبيانان للمسلمين وآخر للأكراد الذين أصروا على أنهم لن يعيشوا تحت حكم عربي أبدًا،وطالب اليزيدية بذلك أيضاً. كان ويلسون يريد ترشيح السير برسي كوكس حاكمًا على العراق وحاول تحقيق هذه الغاية بكل الوسائل المتاحة. ومن هذه النصوص يتضح بأن الوطنيين يريدون حكم البلاد واستقلاله حسب ما جرى في هذا الاستفتاء بينما الآخرون يريدون بقاء القوات البريطانية وحكم السير برسي كوكس عليهم.وأن الوطنيين يريدون الأمارة لأحد أنجال الشريف ولاسيما بعدما أصدر المرجع الديني الميرزا محمد تقي الشيرازي فتاوى في ذلك.

حاول ويلسون تجنيد بعض العوام لتأييد موقفه. وأصدر أوامره إلى ضباط الارتباط في المدن العراقية بعدم قبول غير الأجوبة المرضية والملائمة للبريطانيين . وبعد حملة واسعة من الابتزاز والتضليل استطاع ضباط جيش الاحتلال البريطاني جمع بعض التواقيع لدعم الاحتلال:وقع بعض أهالي كربلاء مضبطة جاء فيها :((**اجتمعت أفكارنا عموماً ، وصار نظرنا على ما فيه صلاح العموم، بأن نكون تحت ظل حكومتنا العطوفة الرؤوفة البريطانية العظمى مدة من الزمان لترقي العراق خصوصاً ممالكنا وتعمير بلادنا ويكون بذلك مصلحة العموم**)).

أما أغلبية الشعب العراقي فقد رفضت الاحتلال والحكم البريطاني فقد أصدر المرجع الديني الكبير الشيخ محمد تقي الشيرازي فتوى بصدد الاستفتاء في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٩م جاء فيها:((**ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين**)).واعتبر الشيخ محمد تقي الشيرازي كل من يرغب بحكومة غير مسلمة كافراً. تم استنساخ الفتوى وتوزيعها في المدن والمساجد والمراكز العامة . حسمت هذه الفتوى الموقف، وأوضحت الموقف الشرعي تجاه الاستفتاء واختيار غير المسلم حاكماً على المسلم بإرادته ورغبته. تصاعد رفض المقترح البريطاني في أنحاء المدن العراقية بتأثير من المدن المقدسة، النجف وكربلاء والكاظمية، وبتأثير المجتهدين الذين أيدوا فتوى الشيرازي.

ومما تجدر الاشارة اليه ما تضمنه موقف الفقهاء والمجتهدين من بعدين هما:

بعدا دينيا فقهيا، إذ توجب الشريعة الإسلامية طاعة أولي الأمر من المسلمين لا سلطة الغزاة. يقول تعالى((**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**))[١٣] . وبعدًا سياسيًا، إذ كانت بريطانيا وفرنسا قد وعدتا(حلفائها)العرب بإنشاء دولة عربية بعد تلاشي النفوذ العثماني من المنطقة العربية . فقد جاء في البلاغ البريطاني– الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨م((**أن الغرض الذي ترمي اليه كل من بريطانيا وفرنسا في الشرق ، هو تأسيس حكومات وإدارات وطنية ، تستمد سلطانها من تأييد رغبة السكان الوطنيين أنفسهم ، ومحض اختيارهم ،واعترافهما بهذه الحكومات**)) عندما يتم تأسيسها تأسيسًا فعليًا.

جاءت فتوى المرجع الديني الكبير الشيخ محمد تقي الشيرازي ترجمة لموقف سياسي ومطالب وطنية أجمع عليها الفقهاء والعلماء والأغلبية الساحقة من أبناء الشعب العراقي.ففي الكاظمية اجتمع العلماء والوجهاء والأشراف في اليوم الثامن من شهر كانون الثاني ١٩١٩م وأصدروا وثيقة جاء فيها:((**بسم الله الرحمن الرحيم . إننا نطلب أن يكون العراق ، حكومة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم على أن يكون مقيداً بمجلس تشريعي وطني والله ولي التوفيق**). وكان من أبرز الموقعين: محمد مهدي صدرالدين، السيد أحمد السيد، الحاج عبدالحسين الجلبي،الشيخ عبدالحسين آل الشيخ ياسين،السيد إبراهيم السلماسي، السيد حسن الصدر والسيد محسن السيد حيدر. وفي النجف الأشرف عقدت سلسلة اجتماعات تم إثرها

([١٣]).من الآية(٥٩)من سورة النساء.

الموافقة على وثيقة أعدها السيد كاظم اليزدي طالبت أيضا بتكوين حكومة مستقلة استقلالًا تامًا ناجزًا برئاسة ملك عربي مسلم مقيد بدستور ومجلس تشريعي منتخب.

وبدعوة من قاضي بغداد، اجتمع وجهاء وأشراف المدينة وأصدروا بياناً يتضمن المطالب المذكورة آنفاً ولكن كان هنالك من عارض هذه المطالب ومنهم السيد عبد الرحمن النقيب نقيب الأشراف ومتولي الحضرة القادرية الذي قال:((..**أن البلاد لم تكن على درجة من النضوج تؤهلها لأي نوع من أنواع الحكم العربي**)). وكان يدعو إلى استمرار الاحتلال البريطاني وعلى الحاجة إلى وجود القوات البريطانية وأعرب عن رفضة حتى لفكرة استفتاء الرأي العام عن مستقبل البلاد.فكافئه المحتل برئاسة الحكومة فيما بعد.وكان رد علماء العام هو المزيد من التآلف والتعاون بين العلماء العام والشيعة،وتوقيع وثيقة مشتركة في يوم الاربعاء ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩م جاء فيها:((**إننا ممثلو الإسلام من الشيعة والعام من سكان مدينة بغداد وضواحيها، بما أننا أمة عربية وإسلامية قد اخترنا أن تكون لبلاد العراق الممتدة من شمالي الموصل إلى الخليج دولة عربية يرأسها ملك عربي مسلم مقيداً بمجلس تشريعي وطني مقره عاصمة العراق بغداد**)).

فشلت الإدارة البريطانية في إقناع العراقيين بالحكم المباشر، رغم أن الخيار الآخر ليس بعيدًا عن نفوذها،فالملك فيصل بن الشريف حسين[١٤]كان على علاقة وثيقة بها قبل سنوات عبر الجاسوس البريطاني لورنس الذي رتب الثورة العربية على الدولة العثمانية.

أصيب الشعب العراقي بخيبة أمل مريرة ،بعد أن تكشفت مخططات البريطانيين في الهيمنة على البلاد،اذ ما كاد يتخلص من الاستعمار العثماني،ليقع تحت نير الاستعمار البريطاني الجديد،الذي بدأ يركز أقدامه،ويجمع حوله عدد من الضباط السابقين ،في الجيش

([١٤]).الملك فيصل الأول: ولد في مكة عام ١٨٨٣م، ساهم في الاعداد والتخطيط للثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦،وقام بقيادة الجيش الشمالي للثورة، انتخب ملكًا على سوريا عام ١٩٢٠م،كان لجهوده الكبيرة في أن يخطو العراق خلال مدة حكمه(١٩٢١-١٩٣٣م)خطوات جيدة باتجاه الاستقلال وبناء مؤسسات الدولة، حتى اعتبر مؤسس الدولة العراقية الحديثة.وللمزيد عن حياته ودوره السياسي في العراق ،ينظر: عبدالمجيد كامل التكريتي،الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣م، (بغداد،١٩٩١م)؛علاء جاسم محمد ،الملك فيصل الأول،حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٩٠م).

العثماني فضلًا عن عدد من كبار رؤساء العشائر الذين منحتهم قوات الاحتلال مقاطعات واسعة من الأراضي،لتربط مصيرهم بالاستعمار الجديد، وتحمي مصالحها .

لكن الشعب العراقي لم يكن راضياً على ما آلت إليه الأمور،وبدأت طلائعه الثورية تعبئ الجماهير الشعبية وتحثها على الكفاح ضد الاستعمار البريطاني الجديد،وتدعو إلى الاستقلال الوطني الناجز.

أخذ قادة حركة التحرر الوطني يعلنون معارضتهم للاحتلال البريطاني ،ويشدون همم الشعب للنهوض والدفاع عن حريتهم واستقلال بلادهم،وأخذت بذور الثورة تنمو وتكبر يوماً بعد يوم،وكانت الانتفاضات الشعبية تتوالى في النجف،وأبو صخير والحلة وكربلاء والكوفة والسليمانية والعمادية،مشددين الضغط على قوات الاحتلال لإجبار بريطانيا على الوفاء بوعودها التي قطعتها على نفسها بمنح الحرية والاستقلال لسائر البلدان العربية. وكان على رأس حركة التحرر الوطني هذه المثقفين والتجار المستنيرين،ورجال الدين،وشيوخ العشائر الوطنيين.

وفي السليمانية اندلعت ثورة الشيخ محمود الحفيد في عام ١٩١٩م، بعد أن أدرك الحفيد أن البريطانيين ليسوا مهتمين بحقوق الشعب الكردي القومية، وانهم إنما أرادوا إسكاته عندما عينوه حاكماً اسمياً على السليمانية،فقد كانت السلطة الحقيقية بيد مستشاره البريطاني، الميجر نوئيل.ودارت رحى المعارك الدامية بين قوات الاحتلال البريطاني من جهة، والشعب الكردي من جهة أخرى، وبسبب عدم تكافؤ القوى بين الطرفين استطاعت القوات البريطانية إخماد الثورة، وألقت القبض على الشيخ الحفيد بعد أصابته بجروح أثناء المعارك ونفته إلى الهند، ولكن إلى حين،اذ لم يهدأ الشعب الكردي على الضيم الذي أصابه،وأخذ يستعد للجولة القادمة التي توجت بثورة وطنية شملت مختلف مناطق العراق في ٣٠ حزيران ١٩٢٠م.

في ٢ آب ١٩١٩م اعتقلت سلطات الاحتلال البريطانية ستة من العاملين النشطين في مدينة كربلاء، مما أثار المرجع الديني الشيخ محمد تقي الشيرازي ، فهدد بالهجرة إلى إيران وإعلان الجهاد هناك ضد البريطانيين،وشعر البريطانيين بخطورة الموقف فقرروا إطلاق سراحهم ؛ لأن موقف الشيرازي سيكون إلهامًا في تحرك الجمعيات والأحزاب السياسية في تصعيد المعارضة السياسية ضد الاحتلال البريطاني.وفي الأول من آذار١٩٢٠م أصدر المرجع الكبير الشيرازي فتوى حرم فيها العمل في الوظائف الحكومية تحت الإدارة

البريطانية، فأدت إلى موجة استقالات بين الموظفين الشيعة. لقد أراد الشيرازي عزل سلطات الاحتلال عن أبناء البلاد. وفي ٢٥ نيسان ١٩٢٠م أعلنت مقررات مؤتمر سان ريمو، والتي تضمنت إعلان الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، والفرنسي على سوريا ولبنان. لقد كان القرار صدمة قوية للأوساط الشعبية والدينية. وكانت قد سبقته تحركات سياسية فجرها الاستياء من سوء معاملة الإدارة البريطانية للعراقيين عموماً. وكانت المرجعية تشرف على الاتصالات مع الأطراف الخارجية، فقد كتبت رسالة شخصية في أوائل آب ١٩١٩م إلى الملك حسين في الحجاز، فأجابها الأخير برسالة يعلن فيها تأييده لمطالب العراقيين.

في ١٦ نيسان١٩٢٠م عقد اجتماع في دار السيد علوان الياسري حضره عدد من العلماء ورؤساء العشائر،وضم الميرزا محمد رضا الشيرازي،نجل المرجع الشيرازي. طرحت في الاجتماع فكرة الثورة لأول مرة ، وتم الاتفاق فيه على تصعيد المواجهة.

لم يكن الشيخ الشيرازي يميل للعنف والثورة المسلحة ، بل كان يريد أن تبقى الحركة الوطنية سلمية تكتفي بالمطالبة بحقوق البلاد المشروعة دون اللجوء إلى السلاح، ولكن الذين خططوا للثورة،ثم أصبحوا قادتها منهم عبدالكريم الجزائري وجعفر أبو التمن ونور الياسري وعلوان الياسري وعبدالواحد الحاج سكر،استطاعوا إقناعه،وتبديد مخاوفه وتحفظاته. **((إذ كان يخشى الفوضى، ويعتبر حفظ الأمن أهم من الثورة بل أوجب منها ، فأجابوه بأنهم قادرون على حفظ الأمن والنظام، وأن الثورة لابد منها وسوف يبذلون ما في وسعهم لحفظ النظام وتوفير راحة العموم . فقال لهم : إذا كانت هذه نياتكم وهذه تعهداتكم فالله في عونكم))**.

وبدأت التحركات السياسية بدعوة الناس للتظاهر سلمياً للمطالبة بالحقوق المشروعة، فأصدر الشيخ الشيرازي بياناً يدعوهم فيه للتظاهر السلمي مع المحافظة على الأمن، ثم يطلب منهم إرسال وفد يمثل كل منطقة إلى بغداد في ٢٩ نيسان ١٩٢٠م، جاء فيه:**((إلى إخواننا العراقيين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..أما بعد فإن إخوانكم في بغداد والكاظمية والنجف وكربلاء وغيرها من أنحاء العراق ، قد اتفقوا فيما بينهم على الاجتماع والقيام بمظاهرات سلمية. وقد قامت جماعة كبيرة بتلك التظاهرات، مع المحافظة على الأمن، طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق إن شاء الله بحكومة إسلامية، وذلك أن يرسل كل قطر وناحية إلى عاصمة العراق (بغداد) وفداً للمطالبة بحقه، متفقاً مع**

الذين سيتوجهون من أنحاء العراق عن قريب إلى بغداد. فالواجب عليكم، بل على جميع المسلمين، الاتفاق مع إخوانكم في هذا المبدأ الشريف. وإياكم والإخلال بالأمن ، والتخالف والتشاجر بعضكم مع بعض ، فإن ذلك مضر بمقاصدكم)).

وزع البيان في المساجد والمدن وسارت التظاهرات، وكتبت البيانات، وذهبت الوفود لكن كل ذلك لم يغير شيئاً من الموقف البريطاني. يقول فيليب إيرلاند:((**لقد فشلت المحاولة لجعل الانتداب مقبولاً وأنه التزام فرض على بريطانيا من قبل عصبة الأمم، اذ واجه رفض العراقيين سواء الاعتراف بسلطة عصبة الأمم التي منحت الانتداب،أو ما يتعلق بالادعاء البريطاني بمسؤوليتها عن العراق وأنه رد فعل ودي تجاه عصبة الأمم. إن نظرة العرب العامة تجاه إعلان الانتداب تشابه ما ذكره اللورد كورزن Lord Curzon وزير الخارجية إذ قال:إنه من الخطأ الافتراض أن عصبة الأمم أو أية هيئة أخرى هي التي تمنح الانتداب. ليس ذلك بصحيح،إنه يستند إلى أن القوى المنتصرة، والتي فشلت في تقسيم الأراضي،وجرى فرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، والانتداب الفرنسي على سوريا**)).

لقد فشلت الجهود السلمية في إقناع الإدارة البريطانية بالاستجابة إلى مطالب الشعب العراقي، وبدأت بتصعيد سياستها وممارساتها ضد المعارضين والناشطين . ففي ٢١ نيسان ١٩٢٠م ألقى الميجر بولي القبض على ابن المرجع الديني الشيخ الشيرازي ، محمد رضا الشيرازي، ثم نفي إلى جزيرة هنجام في الخليج العربي . لم يكن أمام الشيخ الشيرازي إلا تأييد الاتجاه الآخر، أي الثورة ، فأصدر فتواه التي منحت الشرعية لحركة جهاد جديدة ضد الاحتلال البريطاني جاء فيها:((**بسم الله الرحمن الرحيم مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين. ويجب عليهم في ضمن مطالبتهم رعاية السلم والأمن. ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع البريطانيين عن قبول مطالبهم**)).

أحدثت الفتوى هيجانًا عامًا في العراق، وبات توقيت إعلان الثورة مجرد أيام، فعقد علماء الدين والشخصيات ورؤساء العشائر اجتماعات للتداول واتخاذ الخطوات وتوزيع المهام، حتى أعلنت الثورة يوم ٣٠ حزيران١٩٢٠م.

كانت اجتماعات قادة التحرر الوطني في تلك الأيام تتوالى في المساجد والدواوين ،في بغداد والحلة والنجف وكربلاء وغيرها من المدن العراقية ،كما كانت الاتصالات مع رؤساء

العشائر تجري على قدم وساق،وأجراس الثورة تدق، وأصواتها تتعالى شيئًا فشيئًا لتملأ أسماع العراقيين جميعًا.وفي الوقت نفسه كان البريطانيون يزدادون هستيرية وعنفاً في قمع نشاطات الحركة الوطنية،اذ منعوا المواليد التي كان يجتمع خلالها الناس، وتلقى الخطب الوطنية فيها.فقد أصدر القائد العام البريطاني قرارًا بمنعها،وأنذر بإنزال أشد العقوبات بحق المخالفين.

أدت السياسة البريطانية هذه الى هياج الرأي العام العراقي ، ودفعهم إلى التظاهر ضد الاحتلال. كما رفع المشاركون في التظاهر مذكرة للسلطات البريطانية تضمنت جملة من المطالب كان منها :

١. تأليف مؤتمر يمثل الشعب العراقي،ليقرر شكل الإدارة الوطنية وعلاقاتها بالدول الأجنبية.
٢. إطلاق حرية الصحافة والمطبوعات،ليستطيع الشعب التعبير عن آماله وتطلعاته الوطنية.
٣. رفع الحواجز البريدية والبرقية بين أنحاء البلاد ، وبينها وبين الدول الأخرى.

كان الشعب العراقي في تلك الأيام ينتظر مَنْ يطلق الطلقة الأولى لتنبعث شرارة الثورة إلى شتى أنحاء العراق بعد أن أقدمت قوات الاحتلال على اعتقال الشيخ شعلان أبو الجون رئيس قبيلة الظوالم المعروف بعدائه للاحتلال البريطاني، وسبب اعتقاله هيجاناً كبيراً في صفوف العشائر.

انطلاق ثورة العشرين

صمم أبناء العشائر على إطلاق سراح الشيخ شعلان ابو الجون، وتحدي قرار قوات الاحتلال البريطاني باعتقاله، فانطلقت عشائر الرميثة تهاجم السجن الذي أودع البريطانيون فيه الشيخ شعلان، وتم تحريره من الاعتقال، وكانت هذه العملية إيذاناً ببدء اشتعال نار الثورة، وبدء المعارك بين الشعب العراقي وقوات الاحتلال البريطاني.

وفي مساء يوم ٦ تموز١٩٢٠م توجهت قوة عسكرية بريطانية تضم ٢٠٠٠ ضابط وجندي بقيادة الكولونيل دي مارفين نحو الرميثة، التي سيطرت عليها قوى الثورة في محاولة لفك الحصار عن القوات البريطانية المتواجدة هناك، فكانت معركة العارضيات التي يفتخر بها أبناء العشائر الثائرة والشعب العراقي كافة اذ لم تستطع القوات البريطانية من الوصول إلى الرميثة، نظراً للمقاومة الباسلة التي واجهتها تلك القوات، اذ تم إيقافها على بعد ٧

كيلومترات منها بعد معركة دامية دامت ١٧ ساعة متواصلة، استبسل فيها أبناء الشعب العراقي، واضطر قائد الجيش البريطاني إلى التراجع والانسحاب نحو الديوانية.

لكن تلك القوات لم تستطع الوصول إلى الديوانية ، اذ جوبهت بقطع الطريق عليها ، وقلع السكة الحديدية التي كانت القوات البريطانية تستخدمها في الانسحاب وجوبهت بوابل من الرصاص من قبل العشائر الأخرى التي هبت لدعم الثورة في الرميثة ، وهرب قائد الحملة البريطانية لينجو بنفسه تاركاً قواته تحت رحمة الثوار الذين استطاعوا قتل أعداد كبيرة منهم ، وتم أسر من بقي منهم على قيد الحياة واستولى الثوار على جميع أسلحة القوة البريطانية، وقد بلغ عدد القتلى البريطانيين زهاء ٢٦٠ فردًا، ولما بلغ الأمر إلى قائد القوات البريطانية الميجر ديلي Major Daily أمر بإعداد قوة أخرى قوامها ٥٠٠٠ ضابط وجندي مجهزين بكامل المعدات الحربية، واستعدت قوى الثورة للمعركة القادمة ، وأخذت تنظم صفوفها، وترتب استحكاماتها ،وتحفر الخنادق في منطقة العارضية على بعد ٧ كم من الرميثة استعداداً لمجابهة قوات الاحتلال الجديدة بقيادة الميجر كونتكهام Major Contnkham، اذ وصلت تلك القوات إلى قضاء الحمزة في ١٦ تموز ١٩٢٠م، تحت غطاء جوي من الطائرات الحربية.

وأبدى الثوار مقاومة باسلة ،منقطعة النظير ،وانزلوا بقوات الاحتلال خسائر فادحة في الأرواح والمعدات. وامتد لهيب الثورة إلى الرارنجية التي ضربت مثلاً رائعًا في البطولة والفداء، وقامت قوات الثورة بمحاصرة مدينة الكوفة في أواخر شهر تموز ١٩٢٠م من جميع أطرافها مشددون الضربات على القوات البريطانية المحاصرة فيها ، والتي أصبح موقفها في غاية الصعوبة ، وطلبت النجدة من القائد البريطاني في الحلة، الذي أسرع إلى إرسال قوات كبيرة لفك الحصار عن القوات المحاصرة في الكوفة .

تقدمت القوات البريطانية باتجاه المدينة حتى وصلت إلى الرارنجية ، التي تبعد ١٢ كم عن مدينة الحلة و٨ كم عن الكفل وعسكرت هناك. واستعد الثوار لملاقاة القوات البريطانية في منطقة الكفل،وقسموا قواتهم إلى قسمين،قسم أخذ مواقعه على طرف شط الهندية الشرقي، والقسم الثاني أخذ مواقعه على امتداد سكة القطار التي تربط الحلة بالكفل،وكانت قوات الثورة مدفوعة بإيمانها بعدالة قضيتها،وقد عقدت العزم على التصدي لقوات الاحتلال المدججة بشتى أنواع الأسلحة والمعدات الثقيلة،وهي لاتملك سوى الأسلحة الخفيفة من بنادق

قديمة ومسدسات وفؤوس ومكاوير ،ولكنها كانت تملك الأيمان بعدالة القضية التي تناضل من اجلها،والإصرار على التحرر من ربقة الاستعمار الجديد،فيما كان الجنود البريطانيون الذين أتعبتهم الحرب يحاربون من أجل ملئ جيوب الرأسماليين الاستعماريين.

كانت ثلة من الجنود البريطانيين برشاشاتهم الثقيلة قد أخذت مواقعها واستحكاماتها عند قنطرة على قناة الرارنجية، وعندما أزفت ساعة الهجوم انقضّتْ قوات الثورة على القوات البريطانية عند الجسر، وما هي إلا برهة حتى وقع الجسر في أيديهم، فيما التحمت قوات الثورة من الجهتين مع القوات البريطانية في معركة شرسة ومتلاحمة حتى تعذر على قوات الاحتلال استخدام المدافع في القتال ،وكانت المعركة تجري بالبنادق والسيوف والفؤوس والمكاوير ،وكان الثوار يرددون الأهزوجة الشعبية المشهورة **((الطوب احسن، لو مكواري))**، فقد تغلب المكوار على السلاح البريطاني ،واندحرت قوات الاحتلال ،وهرب قائد الحملة تاركاً جثث المئات من أفراد قواته في ارض المعركة .وفي الوقت الذي كانت قوات العشائر في الجنوب تخوض المعارك ضد المحتلين كان رصاص الثوار في كردستان ينطلق بغزارة ضد المحتلين هناك ،فقد هب ثوار كردستان بوجه المحتلين، ووقعت بين الطرفين معارك شرسة في السليمانية وعقره وكفري، وتمكنت قوات الثورة في كفري بقيادة إبراهيم خان في أواخر تشرين الأول١٩٢٠م من الاستيلاء على المدينة وتحريرها من سيطرة قوات الاحتلال، وقتل القائد البريطاني جاردن Garden، واستمر لهيب المعارك ضد المحتلين في المنطقة ٢٣ يومًا ،قبل أن تتمكن القوات البريطانية التي وصلتها نجدات جديدة من إعادة احتلالها.

لقد امتد لهيب الثورة إلى كل بقاع الوطن، وانغمر فيها عدد كبير من رجال الدين، وشيوخ العشائر والمثقفين والعمال والفلاحين الشجعان الذين كانوا عماد الثورة، وكانت الثورة على الرغم من التأخر الذي سببه الاستعمار العثماني الطويل على درجة عالية من التنظيم والتخطيط والدقة، ويستدل على ذلك من التوجيهات التي كانت تصدرها قيادات الثورة إلى القوات المشاركة فيها ،والتي جاء فيها:

١ . يجب على كافة الأفراد أن يفهموا بأن المقصود من هذه الثورة إنما هو طلب الاستقلال التام.

٢ . يجب أن يهتف الجميع للاستقلال في كل ميادين القتال .

٣. يجب التمسك بالنظام، ومنع الاعتداء، فلا نهب ولا سلب ،ولا ضغائن قديمة ولا أحقاد .
٤ . يجب تأمين الطرق ، وحفظ المواصلات بينكم وبين مناطق الثورة .
٥ . بذل الهمة لحفظ الرصاص،فلا يجوز إطلاقه في الهواء بدون فائدة .
٦ . يجب الاعتناء بالأسرى ،ضباطاً وجنوداً ، إنكليزاً كانوا أم هنوداً .
٧ . المحافظة على أعمدة الهاتف ،والأسلاك لضمان استمرار الاتصالات .
٨ . الاهتمام بقطع السكة الحديدية ،ونسف الجسور ،لمنع قوات الاحتلال من استخدامها.
٩ . الحفاظ على كافة وسائل النقل التي تقع في أيدي قوات الثورة والاستفادة منها.
١٠ . المحافظة على الأسلحة المصادرة من العدو ،وإدامتها لغرض استخدامها ضده.
١١.عند تحرير أي مدينة، يجب الاهتمام بتشكيل إدارة وطنية لها، والاهتمام بالأبنية الحكومية، وعدم هدمها أو إحراقها والمحافظة على الوثائق فيها .
١٢ . المحافظة على المستشفيات وأدواتها وأجهزتها والأدوية الموجودة فيها .
١٣ . الرفق بالجرحى وإسعافهم، والاهتمام بهم ،والعمل على إنقاذ حياتهم .

هذه هي الوصايا التي عممتها قيادة الثورة على قواتها، وهي تمثل أرقى درجات التنظيم في إدارة شؤون الثورة، والحرص على سمعتها ، والتحلي بالخلق السامي في معاملة الأسرى والجرحى، والاهتمام بمرافق البلاد من عبث العابثين، وهي تدل دلالة أكيدة على الشعور العالي بالمسؤولية.

بعد كل تلك الضربات القاسية التي وجهتها قوى الثورة لقوات الاحتلال البريطاني، وانتشار لهيب الثورة إلى كافة أنحاء العراق لجأ المحتلون إلى استقدام قوات كبيرة من خارج البلاد لمجابهة قوى الثورة الوطنية ، وجلبوا مختلف الأسلحة والمعدات الثقيلة لغرض إخماد لهيب الثورة ، وخاضت تلك القوات معارك شرسة دامت طيلة خمسة أشهر، ضد قوى الثورة التي كانت تفتقد السلاح الذي يمكن أن تحارب به قوات الاحتلال، واستخدم المحتلون أقسى درجات العنف وأشنعها ضد قوى الثورة، وضد أبناء الشعب، وأبدى الثوار صنوفاً من البطولة النادرة،على الرغم من عدم تكافؤ أسلحة الطرفين، والإمكانيات المادية والعسكرية للبريطانيين الذين كانوا يمثلون أقوى دولة استعمارية في العالم، واستطاع المحتلون في نهاية الأمر إجهاض الثورة ،بعد أن دفعت قواتهم ثمناً باهظاً من أرواح جنودهم ومن اقتصادهم الذي أنهكته الثورة ، لدرجة أن أصوات الشعب البريطاني ارتفعت عالياً مطالبة الحكومة بسحب

قواتها من العراق وإنقاذ جنودها من لهيب المعارك مع الثوار، وامتدت صيحاتهم إلى مجلس العموم البريطاني نفسه ،اذ طالب العديد من أعضاء المجلس بانسحاب القوات البريطانية من العراق، نظراً للتكاليف الباهضة التي دفعتها بريطانيا لإدامة سيطرتها على العراق، وتصاعد احتجاجات الشعب البريطاني على ارتفاع عدد القتلى من الجنود البريطانيين.

ومما يجدر ذكره، إن من أشهر المعارك لثورة العشرين هي: معركة الرارنجية، حصار الكوت، معارك العارضيات والهاشميات، معارك الكفل والحلة، معارك عشيرة زوبع وقطعهم سكك الحديد بين بغداد وسامراء، معارك العشائر الكردية، لذا لم يكن الكرد في معزلٍ عن ثورة العشرين فقد تحركت القبائل والعشائر الكردية تضامناً مع العشائر العراقية الأخرى، وهب ثوار كردستان في السليمانية واربيل وعقرة وسنجار وخانقين وكفري التي وقعت فيها معارك طاحنة بقيادة القائد الكردي ابراهيم خان نهاية ١٩٢٠م واستولوا على مدينة كفري وقتل قائدهم(كوردن) ومعارك اشتركت فيها عشائر من(الكرد الفيليين) مع إخوانهم من العشائر العربية في ديالى ومندلي وخانقين وبدره والحي والنعمانية والصويرة، ومعارك سنجار وتلعفر بمشاركة أتراكها ومسيحييها.

من شعارات الثورة وأهزوجاتها المضيئة في الذاكرة العراقية

الأهازيج والهوسات هي تقنيات الحرب الإعلامية أستعملها الثوار في ثورة العشرين كمحفز ومصدر أعلامي لبطولاتهم، وكأرشيف احتفظت به الذاكرة العراقية لشحذ الهمم وتفاخر الأحفاد بها،وكان الأديب الشاعر محمد مهدي البصير أبرز شعراء الثورة حتى سموه بـ(ميرابو الثورة) وهو صاحب النصيحة الثورية((**لا بخطب المنابر ننتصر بل بالثورة المسلحة**)) ومن هذه الاهازيج:

١.يالترعد بالجو هز غيري – هزج بها بطل معارك الشامية الشيخ مرزوك العواد من عشيرة العوايد حين كانت الطائرات البريطانية تقصف منطقته وعشيرته ، وألقت مناشير تدعو للاستسلام.

٢.الطوب أحسن لو مكواري– أحد الفلاحين في معركة الرارنجية تسلل إلى مكان الطوب وهو المدفع الذي كان يقصف الأهالي ، وقتل صاحبهُ وهو يهزج.

٣.هزيت أو لوليت الهذا – هزجت بها الشاعرة (فطيمه) من عشيرة الظوالم حين سألت أخيها عن أبنها فقال لها (لا جن هزيتي أو لوليتي) ففهمت قصده بأنّ أبنها قتل وضاع تعبها فأجابت بهذه الأهزوجة مفتخرة ، وتعني هذا اليوم.

٤.كل جابت خابت بس آنه– أحدى النساء العراقيات شاهدت أبنها مرمياً على الأرض ، وقالت هوستها هذه.

٥.حل الفرض الخامس كوموا له– عندما هاجم الشيخ شعلان أبو الجون القوات البريطانية في الرميثة قالها.

٦.بس لا يتعذر موش آنه – فأجابها . خلوني أبحلكه أو كلت آنه – حكاية الشاعرة (عفته بنت صويلح) من عشيرة الأزيرج أسر العدو أبنها وقد مروا به عليها عندما شاهدته خشيت أن يناله الجبن وربما يلوذ بالانكسار فأفهمته بالهوسة.

نتائج ثورة العشرين

على الرغم من أن ثورة العشرين لم تنجز هدفها الرئيسي في تحقيق الاستقلال الناجز للعراق،إلا أن تلك الثورة كان لها الدور الحاسم في إسراع البريطانيين في تغيير سياستهم تجاه العراق،وصرف النظر عن حكمهم العسكري،بعد أن كلفتهم الثورة آلاف القتلى والجرحى، أثقلت كاهل خزانه الدولة البريطانية، المثقلة أصلاً بأعباء الحرب العالمية الأولى. فقد استمرت الثورة لمدة خمسة أشهر،تضمنت عمليات عسكرية،ومواجهات مسلحة وقصف مدن بالطائرات وإحراق قرى ومزارع، قتلى وجرحى وأسرى، بشكل أربك الإدارة البريطانية فقد قدر الجنرال هالدن الخسائر البشرية للبريطانيين بـ(٢٢٦٩) اصابة وبلغت الخسائر المادية لبريطانيا ما بين (٢٠–٤٠)مليون جنيه استرليني. أما خسائر العراق فقدرها بـ(٨٤٥٠) اصابة ما بين شهيد وجريح.ولكن الثورة أصيبت بنكبة إثر وفاة قائدها الشيخ محمد تقي الشيرازي ، فتولى القيادة الشيخ فتح الله الأصفهاني المعروف بشيخ الشريعة .

لم تحقق الثورة كل أهدافها إلا أنها أسهمت في تغيير موقف الحكومة البريطانية والتخلي عن فكرة الحكم المباشر، والاعتراف بتأسيس حكومة وطنية، والاستقلال. وهذا ما سيؤثر على مستقبل الحركة السياسية في العراق عموماً التي استفادت من الثورة، إلا أن المرجعية الدينية دفعت الثمن. إذ لم تغفر لها بريطانيا ما سببته لها من مشكلات وصعوبات خلال خمس سنوات، فبادرت إلى نفي الفقهاء والعلماء عن العراق .

لذلك فقد وجدت بريطانيا أن خير سبيل إلى تجنب المزيد من الخسائر البشرية والمادية هو إقامة ما سمي بالحكم الوطني، وتأليف حكومة محلية، والإتيان بالأمير فيصل أبن الحسين ملكاً على العراق، مكتفين بالاحتفاظ ببعض القواعد العسكرية،بعد تكبيل البلاد بقيود ثقيلة، بموجب معاهدة تعقد بين الجانبين، التي يتم بموجبها لهم الهيمنة الفعلية على مقدرات العراق السياسية ،والاقتصادية، والعسكرية والثقافية، وسائر المجالات الأخرى.

أما لماذا لم تحقق الثورة هدفها الأساسي في الاستقلال الحقيقي والناجز فيمكن حصرها بما يلي :

١. عدم تكافؤ القوى بين القوات البريطانية والثوار ولاسيّما في مجال الأسلحة والمعدات الثقيلة والطائرات، فضلاً عن الخبرة العسكرية للجيوش البريطانية.

٢. ضعف مستوى الخبرات العسكرية للثوار ،على الرغم مما قدموه من التضحيات، وصنوف البطولة التي يعتز بها كل عراقي، وكانت مثار إعجاب الجميع.

٣. استخدام القوات البريطانية لسياسة التفرقة،وخلق الحزازات،والصِدام بين العشائر، واستمالة عدد من رؤساء العشائر الكبار إلى جانبهم،وإغرائهم بالإقطاعيات والمناصب والسلطة، كما استخدموا الخلافات الدينية والطائفية والعقائدية لتمزيق الوحدة الوطنية .

٤. ضعف القيادة السياسية،من حيث تنظيمها،وتركيبها الطبقي،ولاسيّما البرجوازية الوطنية، الضعيفة جدًا آنذاك، اقتصاديًا وسياسيًا، مما حال دون أن تلعب دورها القيادي بشكل صحيح .

٥. عدم صلة الثورة بأي ارتباط أو دعم خارجي يساعدها على مقاومة البريطانيين، فقد كان الثوار ينقصهم الكثير من الأسلحة والمعدات، والخبرات العسكرية والتدريب على استخدام الأسلحة المستولى عليها من العدو ، في حين كان العدو على أتم الاستعداد ومن كل الوجوه.

٦. عدم وجود قيادة موحدة للثورة ، وضعف التنسيق بين المناطق المختلفة ،ويُعد هذا العامل من العوامل الهامة التي أدت إلى إجهاض الثورة، وحالت دون تحقيق هدفها الرئيسي في الاستقلال الناجز.

ويمكن ايجاز أهم نتائج الثورة:

١.على الرغم من فشل الثورة عسكريًا لفقدان التكافؤ بين الطرفين في كل مقومات الحرب ، ولكنها سجلت بعداً سياسياً في المحافل الدولية،وأصبح العراق رقماً صعباً يجب الاعتراف به كوجود والتفاهم الحواري السياسي معهُ ككيان مستقل،هذا ما جاء في مقررات مؤتمر القاهرة ١٩٢٠م الذي حضره وزير المستعمرات البريطاني(ونستون تشرشل).

٢.وأهم ثمار الثورة هو(البعد الوطني)بتبلور الوعي الوطني بالولاء للعراق فقط والانتماء اليه، بغض النظر إلى الانتماءات الفرعية كالقومية والطائفية والمناطقية، وهذا ما أشار لهُ الدكتور علي الوردي في الجزء الخامس في كتابه لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث:((**لم تكن مفاهيم الوطنية والاستقلال وأمثالها مألوفة لدى العراقيين في الماضي غير أنها أصبحت متداولة بينهم في أثناء ثورة العشرين وما بعدها ويهتفون لها، ومن الممكن عد ثورة العشرين المدرسة الشعبية الأولى التي علمت العراقيين تلك المفاهيم ، وكانت البداية للوعي الوطني الذي أخذ يتخذ بعد ذلك بين الناس بمرور الزمن**)).

٣.ومن النتائج السياسية لثورة العشرين هي حصول انتقادات واسعة في مجلس العموم البريطاني ضد سياسة بريطانيا في العراق فضلاً عن الضغط الشعبي الجماهيري الواسع ضد المحتل البريطاني والوعي للتخلص والتغيير لذلك قررت بريطانيا أن تحكم العراق بصورة غير مباشرة فوافقت على:

أ. تشكيل أول حكومة عراقية مؤقتة.

ب. إقامة ملكية عراقية وسمّت لها الأمير فيصل أبن الشريف حسين ملك الحجاز.

٤.حصلت الثورة على بعدين ديني ووطني سياسي وذلك حسب فتوى المرجعية الشيرازية بالجهاد واستعماله كلمة (العراقيين) فأنّها تعني هنا جميع العراقيين معنيين بالجهاد والمقاومة ليس فقط المذهب الجعفري.

ومما تجدر الاشارة اليه ،أن الثورة عبرت عن وحدة وتلاحم أطياف الشعب العراقي باثنوجغرافيتة المجتمعية، أنّها لم تكن صنيعة حزب أو كتلة أو طائفة وحتى لم تكن لها جغرافية محددة مقفلة بل كانت مساحتها العراق – والعراق كله، فقد أشترك الشعب العراقي بكل أطيافهِ وقواه الوطنية بمساحة جغرافية العراق كما ذكر لنا في هذا المجال الدكتور علي الوردي:((**.. يمكن القول على أي حال أنّ ثورة العشرين هي أول حدث في تأريخ العراق ،**

يشترك فيه العراقيون بمختلف فئاتهم وطبقاتهم فقد شوهدت فيها العمامة إلى جانب الطربوش والكشيدة إلى جانب اللفة القلعية والعقال إلى جانب الكلاو وكلهم يهتفون(يحيا الوطن) وهذا الحراك الوطني الشامل هو التصميم على الخلاص والتغيير بالاعتراف بدولة أسمها العراق)) ،وهنا تبرز أهمية الثورة في أفهام الشعب بنوايا بريطانيا الخبيثة في(تهنيد العراق) وألحاقه بدول التاج البريطاني(الكومنولث).

تأليف الحكومة العراقية المؤقتة وترشيح الأمير فيصل ملكًا على العراق

بعد أن تسنى للبريطانيين إخماد الثورة ، وإحكام سيطرتهم على البلاد من جديد ، بدأت الحكومة البريطانية في ترتيب الوضع الداخلي ، متخلية عن أسلوب الهيمنة العسكرية المباشرة، فأقدمت على تأليف حكومة عراقية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠م(عقدت اول اجتماع لها في دار النقيب يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٢٠م)، كما قررت تنصيب الأمير فيصل أبن الملك حسين بن علي ملك الحجاز،ملكاً على العراق.في محاولة أرادت منها خداع الرأي العام العراقي، وإيهامه بأن بريطانيا قد تخلت عن أحلامها في الهيمنة على العراق،والسماح بقيام حكم وطني في البلاد.

وفي ٨ تشرين الثاني ١٩٢٠م اصدر المندوب السامي بياناً اوضح فيه ان الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة هو الاسراع في تمهيد الطريق امام الشعب العراقي لإبداء الرأي في شكل الحكومة التي يريدها عن طريق تأليف مؤتمر عام يمثل الشعب العراقي تمثيلاً صحيحاً، والى أن يحين موعد تأليف المؤتمر واصدار القانون الاساسي فأن الحكومة تقوم بإدارة الواجبات العمومية بإشراف المندوب السامي.

وحدد المندوب السامي برسي كوكس صلاحيات الحكومة المؤقتة في مذكرة صدرت على شكل تعليمات لمجلس الوزراء،واوضحت المذكرة أن كل وزير يصير رئيساً لدائرة من دوائر الدولة ومسؤولاً عن ادارتها شرط أن يكون خاضعاً الى اشراف مجلس الوزراء،ومشورة المستشار البريطاني وسلطة المندوب السامي العليا،والذي تكون قراراته نهائية في جميع الامور.

من أهم أعمال الحكومة المؤقتة تقسيم العراق الى وحدات ادارية وتعيين موظف عراقي لكل وحدة ادارية، والى جانبه مستشار بريطاني وسمحت بعودة السياسيين المنفيين من الذين ابعدوا لمشاركتهم في أحداث ثورة العشرين. وعلى الرغم من ذلك فأن تشكيل هذه الحكومة لم

يرضي طموح العراقيين الذين يطالبون بالاستقلال التام واقامة دولة مستقلة لهذا نظروا الى الحكومة المؤقتة بعين الشك في قدراتها على الاستجابة لمطامح العراقيين، وازدادت الانتقادات للبريطانيين ولخططهم في العراق.

وهكذا شكل النقيب وزارته الأولى، والتي ضمت تسعة وزراء وجاءت على الوجه التالي:

١ . عبد الرحمن النقيب رئيسًا للوزراء .

٢ . طالب النقيب وزيرًا للداخلية .

٣ . ساسون حسقيل وزيرًا للمالية .

٤ . مصطفى الآلوسي وزيرًا للأوقاف .

٥ . جعفر العسكري[١٥] وزيرًا للدفاع .

٦ . عبد اللطيف المنديل وزيرًا للتجارة .

٧ . عزت باشا الكركوكلي وزيرًا للصحة .

٨ . محمد علي فاضل وزيرًا للأشغال والمواصلات .

٩ . محمد مهدي بحر العلوم وزيرًا للمعارف .

أرتأى المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس أن يضيف إلى الوزارة عدد من الشخصيات العراقية كوزراء دولة لكي تكون هذه الشخصيات عوناً للحكومة في إدارة شؤون البلاد ، واختار المندوب السامي تلك الشخصيات من العناصر التي يثق بها ، وبقابليتها على تنفيذ السياسة البريطانية المرسومة للعراق.وهكذا أصدر المندوب السامي قراره بتعيين ١٢ شخصية ليكونوا مجلسًا استشاريًا للحكومة وهم السادة: عبد الرحمن الحيدري ، وحمدي

([١٥])جعفر العسكري: عين وزيرًا للدفاع في حكومة عبدالرحمن النقيب(٢٧ تشرين الاول ١٩٢٠م)،استمر بشغل منصب وزير الدفاع في حكومتي عبدالرحمن النقيب الثانية والثالثة وحتى ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢م،أصبح رئيسًا للوزراء في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣م الى ٢ اب ١٩٢٤م،ألف وزارته الثانية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦م الى ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨م،قتل برصاص الجيش الذي أسسه في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦م في يوم وقوع انقلاب عام ١٩٣٦م الذي قاده الفريق بكر صدقي. للمزيد عن سيرته ونشاطه العسكري والسياسي، ينظر:علاء جاسم محمد،جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦م،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٧م)؛مير بصري،أعلام السياسة في العراق الحديث،رياض الريس للكتب والنشر،(لندن،١٩٨٧م)،ص ص،٨٥-٩٣.

بابان، وعبد الغني كبه، وعبد الجبار الخياط، ومحمد الصهيود، وعجيل السرمد، وعبد المجيد الشاوي،وأحمد الصانع ،وسالم الخيون، وداؤد اليوسفاني ، وفخرالدين جميل ،وهادي القزويني. وقد اعتذر كل من حمدي بابان ،وهادي القزويني عن قبول منصبيهما، فاستعاض المندوب السامي عنهما بكل من : الشيخ ضاري السعدون من المنتفك(محافظة ذي قار) ، ونجم البدراوي من العمارة.

وفي هذه الفترة شغلت بريطانيا الرأي العام العراقي في قضية من سيتولى عرش العراق، بعد ان عرضت اسماء عدد من المرشحين، وكان المرشحون للعرش العراقي هم كل من:

١.عبدالرحمن النقيب وهو من اشراف بغداد ورئيس الحكومة المؤقتة ولكن شيخوخته ومرضه ووجود معارضة من بعض العراقيين جعلت بريطانيا تغظ النظر عنه.

٢.طالب النقيب وهو من اعيان البصرة وكان يطمح بتأسيس امارة عربية تشمل البصرة وما جاورها على غرار امارة المحمرة، وكانت تربطه علاقات طيبة مع بعض مشايخ الخليج العربي،وكان معارضاً لتولي فيصل العرش العراقي.

٣.عبد الهادي العمري من أسرة العمري المشهورة في الموصل وله شعبية في الموصل لكنه لم يكن له انصار خارجها.

٤. برهان الدين ابن آخر سلاطين الدولة العثمانية .

٥.الشيخ خزعل أمير المحمرة الذي كان له علاقات واسعة مع جنوب العراق.

٦.ابن سعود أو أحد انجاله .

٧.الامير عبدالله أخو الأمير فيصل بن الحسين وهو الذي رشحه المؤتمر العراقي الذي انعقد في دمشق في ٨ آذار ١٩٢٠م ليكون ملكًا على العراق.

٨. فيصل ابن الشريف حسين وهو يعد من اقوى المرشحين لنسبه الشريف ،والصلة الشخصية للكثير من العراقيين به ،وتزعم والده الثورة العربية عام ١٩١٦م ضد العثمانيين

وسعي بريطانيا لإظهار ايفائها بوعودها لوالدة الشريف حسين بإقامة دولة عربية موحدة. فضلاً عن اسماء أخرى منها أحد امراء الاسرة المالكة في مصر.

وظهر تيار يدعو الى اقامة نظام جمهوري في العراق يسنده جون فلبي Harry Saint John Philby مستشار وزارة الداخلية وبعض الشخصيات العراقية امثال توفيق الخالدي وفخر الدين جميل وعبدالمجيد الشاوي، لكن لم ينشر أي أحد من مناصري هذا الاتجاه له رأي في الصحافة،وانما نشرت الصحافة ردوداً على فكرة الجمهورية ذلك لأن سلطات الانتداب البريطاني قاومت الدعوة الى الجمهورية بزعم ان النظام الجمهوري يحتاج الى شعب متقدم وأن اقامة نظام ملكي فيه محاكاة للنظام البريطاني.

الفصل الثاني

العراق في عهد الانتداب البريطاني وبناء الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٢م

مؤتمر القاهرة وبحث مستقبل العراق

بعد أن تسنى لبريطانيا إعادة تثبيت سيطرتها على العراق، وقمع ثورة العشرين،دعا المستر ونستون تشرشل Winston Churchill وزير المستعمرات البريطاني الحكومة العراقية المؤقتة إلى حضور مؤتمر في القاهرة في١٢ آذار ١٩٢١م لبحث المستقبل السياسي للعراق وقد حضر وفد عن الحكومة العراقية التي شكلها المندوب السامي،ووفد عن الحكومة البريطانية يضم المسؤولين الكبار في الإدارة البريطانية في العراق،والممثلون البريطانيون في بلدان الشرق الأوسط ،لبحث مستقبل العراق،وقد حضر عن الحكومة العراقية كل من وزير الدفاع جعفر العسكري ووزير المالية ساسون حسقيل.أما الوفد البريطاني فقد ضم كل من :

١ . بيرسي كوكس . المندوب السامي البريطاني في العراق.

٢ . الجنرال إلمر هولدين Elmer Holden القائد العام للقوات البريطانية في العراق.

٣ . المستر سليستر Schlestr مستشار وزير المالية العراقي.

٤. المستر انكنس Ankens مستشار وزير الأشغال والمواصلات العراقي.

٥ . المستر ايدي Aydi مستشار وزير الدفاع العراقي.

٦ . المس بيل . السكرتيرة الشرقية لدار الانتداب البريطاني في العراق.

وقد جرى في هذا المؤتمر بحث مستقبل العراق السياسي،تحت ظل الانتداب البريطاني وكانت أهم المسائل التي جرى بحثها:

١ . اختيار شكل نظام الحكم في العراق ،وقد تم خلال البحث الاتفاق على جعل العراق دولة ملكية دستورية، وترشيح الأمير فيصل ابن الحسين ليكون ملكاً على العراق.

٢ . بحث كيفية تخفيض النفقات البريطانية اللازمة لإدامة السيطرة البريطانية على العراق، اذ سببت ثورة العشرين خسائر مادية جسيمة لبريطانيا، فضلاً عن الخسائر الكبيرة في الأرواح والتي جاوزت ٢٠ ألفًا من الجنود والضباط البريطانيين.

٣ . بحث موضوع تشكيل جيش عراقي قوامه ١٥ ألف جندي، وإناطة الأمن الداخلي به ، وتقرر أن تساهم الحكومة العراقية بنسبة ١٥% من ميزانية الجيش في بادئ الأمر ، على أن تزداد هذه النسبة مع نمو الجيش في المستقبل لتصل إلى ٢٥%. وقد صادق المؤتمر على جميع القرارات.

٤ . بحث وضع قوات الليفي البريطانية في العراق ،وتقرر زيادة عددها من ٤٠٠٠ إلى ٧٥٠٠ فردًا ، على أن تقوم الحكومة البريطانية بنفقاتها، وجرى الاتفاق على مرابطة ٦ أسراب من الطائرات الحربية في القواعد البريطانية بالعراق، ثم تبادر الحكومة البريطانية بسحب قواتها تدريجياً من العراق، وعلى أثر انفضاض المؤتمر تمت دعوة الأمير فيصل لتولي المُلك في العراق .

ومن الجدير بالذكر أن طالب النقيب ،الذي عين وزيرًا للداخلية كان يطمح بأن يكون هو ملكاً على العراق، وقد استشاط غضبًا لعدم إشراكه في المؤتمر، ومعارضته لتنصيب الأمير فيصل ملكًا على البلاد،وأخذ يصرح تصريحات تنم عن النقد الحاد للمندوب السامي وللسياسة البريطانية في العراق، وحاول تجميع عدد من رؤساء العشائر والشخصيات السياسية حوله لدعم موقفه، فما كان من المندوب السامي إلا أن أمر بإقالته واعتقاله في مساء يوم ١٦نيسان١٩٢١م،ونفيه إلى الفاو، وتعيين المستر جون فيلبي مستشار وزارة الداخلية، وزيراً للداخلية.

أدى أجراء المندوب السامي إلى خلق موجة من الاستياء في البلاد ،وإلى استقالة وزير التجارة عبد اللطيف المنديل في٢٩ نيسان احتجاجًا على أجراء المندوب السامي البريطاني.

العفو العام عن المشاركين في ثورة العشرين

رغبة من الحكومة البريطانية في تهدئة الأوضاع في البلاد ، وامتصاص الغضب الشعبي على سلطات الاحتلال ، وبناء على إلحاح الحكومة العراقية أصدر المندوب السامي في ٣٠ أيار ١٩٢١م قرارًا بالعفو العام عن المشاركين في ثورة العشرين ، غير أن القرار استثنى عدداً من قادة الثورة ،والعناصر المتهمة بقتل مجموعة من الضباط البريطانيين أثناء

الثورة، وكان في مقدمة من استثناهم القرار كل من الشيخ ضاري وولداه خميس وسلمان،ودهام فرحان، وسرب محباس، وسلوبي محباس ، وهم من عشيرة زوبع، وقد اتهموا بقتل الكولنيل لجمان Colonel Ijman ، وجاسم الموبللي، من عشيرة المهدية ، وقد اتهم بقتل اليوزباشي ريكللي Alaozbashi Ricall ،وجميل بك،وحميد أفندي الدبوني، وقد اتهما بقتل اليوزباشي باولو Alaozbashi Paulo والملازم ستيوارتLieutenant Stewart ، ومحمد الملا محمود، من عشيرة البحاثة ، وقد اتهم بقتل الملازم براد فيلدLt. Brad Field ، وحسن العبد الله، وجاسم العوض، من عشيرة تميم، وقد اتهما بقتل المستر لوكافن Loukavn ، وناصر بن ارضير، وعلاوي الجاسم ، وابن ارعيدي، وقد اتهموا بقتل عدد من الجنود،وبسيوس بن محاريس، ونعمة بن ضعينه، من عشيرة الجوابر، وقد اتهما بقتل ضباط من سلاح الجو البريطاني، وفالح بن الحاج صقر العجيري ،من الجوير، وقد اتهم بقتل الملازم هدكار Lt. Hdkar وعدد من رجال المدفعية البريطانيين ، على مركب كرين فلاي Ship Crane Fly.

دعوة الأمير فيصل للقدوم إلى العراق لتولي الملك

لم يكد مؤتمر القاهرة ينهي أعماله ،حتى سارع جعفر العسكري ، وزير الدفاع، بطلب من المندوب السامي، إلى توجيه رسالة إلى الأمير فيصل ابن الحسين في ٢٥ أيار ١٩٢١م يدعوه للقدوم إلى العراق، تنفيذاً لقرارات المؤتمر. وعلى الفور أبدى الأمير فيصل سروره واستعداده للسفر إلى العراق،والقيام بالمهام التي اختارتها له بريطانيا من أجلها، ملكاً على العراق.

كما أرسل الميجر مارشال Major Marshall رسالة أخرى للأمير فيصل ، يدعوه للتهيؤ للسفر إلى العراق، وأبلغه أن الباخرة نورث بروك Steamer North Brook في طريقها إلى جدة وقد تم حجز المقاعد اللازمة له ولحاشيته والمرافقين له من الزعماء العراقيين.

وفي ١٢ حزيران١٩٢١م أستقل الأمير فيصل الباخرة البريطانية نورث بروك في طريقه إلى البصرة وبصحبته عدد من زعماء ثورة العشرين وهم: السيد محمد الصدر[١٦] ويوسف السويدي، وعلوان الياسري،ومحسن أبو طبيخ، ورايح العطية. أما الحاشية الملكية المرافقة لفيصل فكانت تضم كل من :رستم حيدر، وأمين الكسباني، وتحسين قدري،وعلي جودت الأيوبي،وإبراهيم كمال، وصبيح نجيب، ومكي الشربتجي، والمستر كينهان كورنواليس Kinhan Cornwallis البريطاني، والذي أصبح مستشاراً للملك فيصل.

وفي ٢٣ حزيران وصلت الباخرة التي تقل الأمير فيصل وحاشيته إلى ميناء البصرة ، وكان في استقباله كل من وزير الدفاع جعفر العسكري ،ومتصرف لواء البصرة أحمد الصانع ،ومستشار وزارة الداخلية جون فيلبي،حيث جرى للأمير استقبالاً رسمياً هناك ثم تابع موكب الأمير فيصل سفره إلى بغداد بالقطار ،حيث وصلها في ٢٩حزيران ،وجرى له استقبال رسمي شارك فيه المسؤولون البريطانيون، وأعضاء الحكومة ، وعدد من الشخصيات السياسية ، ورؤساء العشائر .

وفي ٥ تموز ١٩٢١م، نشر المندوب السامي بياناً رحب فيه بمقدم الأمير فيصل، ودعا العراقيين إلى تأييد تنصيبه ملكاً على البلاد. وفي١١ تموز١٩٢١م أتخذ مجلس الوزراء قرارًا بمبايعة الأمير فيصل أبن الحسين ملكاً على العراق بعد أن تليت رسالة المندوب السامي بيرسي كوكس المرقمة:(س د/١٦٣١)،والمؤرخة في ٨ تموز١٩٢١م، واشترط قرار مجلس الوزراء أن تكون حكومة العراق((**ملكية دستورية نيابية**

([١٦]). السيد محمد الصدر: من رجال الدين والسياسة في العراق،ولد في الكاظمية في ٣٠ تشرين الاول عام ١٨٨٣م ،كان من زعماء الحركة الوطنية والقائمين بالاجتماعات والتظاهرات من أجل الاستقلال واشترك في تأسيس حزب حرس الاستقلال السري وتولى رئاسته، وكان من المشاركين في أحداث ثورة العشرين في دلتاوه(الخالص) ثم الفرات الأوسط،انتخب رئيساً لمجلس الأعيان للمدة١٩٢٩-شباط١٩٣٧م ثم من ٢٣ كانون الاول ١٩٣٧م إلى كانون الأول١٩٤٣م ،اصبح رئيسًا للوزراء في عام ١٩٤٨م بعد استقالة وزارة صالح جبر، ثم رئيسًا لمجلس الاعيان من ٧ شباط ١٩٥٣م إلى آخر تشرين الثاني ١٩٥٥م، وتولى رئاسة هيئة النيابة مراراً متعددة في غياب الملك والوصي على العرش عن العراق وأدركته الوفاة في بغداد في٣ نيسان ١٩٥٦م وامتدحه النواب وكذلك الشعراء والصحافة العراقية باعتباره من العناصر الرزينة المعتدلة في التفكير والعمل.وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق المعاصر.ينظر: مير بصري،أعلام السياسة في العراق الحديث..،ص ١١٠-١١٣.

ديمقراطية مقيدة بالقانون))، وتقرر تخويل وزارة الداخلية نشر هذا القرار على عموم الشعب العراقي .

وعلى أثر صدور قرار مجلس الوزراء بمبايعة الملك فيصل ،أصدر وزير الداخلية أمراً إلى جميع متصرفي(محافظي) الألوية، يدعوهم إلى تسجيل آراء أبناء الشعب في هذه البيعة، كما أمر بتشكيل لجان تتنقل في الألوية كافة للإشراف على تسجيل آراء أبناء الشعب وكانت هذه اللجان قد رتبت الأمور في كل لواء تزوره ليبدو وكأن الشعب يؤيد كل التأييد بيعة الملك الهاشمي، حيث يجري إلقاء خطابات معدة سلفاً تبين مآثر العائلة الهاشمية، ثم ينتهي الاجتماع بكلمة**((مؤيدون))!!**. ومع ذلك فأن المواطنين في لوائي كركوك والسليمانية رفضوا تأييد الملك فيصل، فيما اشترط المواطنين في لوائي الموصل وأربيل ضمان حقوق الاقليات في تأسيس الإدارات التي وُعدوا بها من قبل الحلفاء بموجب معاهدة سيفر،وكانت نتيجة الاستفتاء أن ٩٦% من الشعب يؤيد فيصل ملكًا على العراق.

تتويج الأمير فيصل ملكاً على العراق

في ٢٣ آب ١٩٢١م تم تتويج الملك فيصل، ملكاً على العراق ، وأقيمت حفلة التتويج في ساحة القشلة(برج الساحة) ببغداد وحضر الحفلة ممثلو الألوية المشتركة في التصويت، وأقبل الأمير فيصل بصحبة المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس، وجلس على المقعد المخصص له، وجلس على يمينه المندوب السامي، وعلى يساره جلس القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، كما جلس وراءهم كل من رستم حيدر، وأمين الكسباني، وسكرتير مجلس الوزراء حسين افنان، ومستشار الملك فيصل،الكولونيل كورنواليس ،وبعد أن جلس الحاضرون، ناول المندوب السامي بلاغاً ليتلوه على جمهور الحاضرين وجاء فيه:((**لقد قرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء ، بناء على اقتراح رئيس الوزراء ، في جلسته المنعقدة في اليوم الرابع من شهر ذي القعدة من عام ١٣٣٩هجرية ، والموافق ١١ تموز ١٩٢١م ميلادية،المناداة بالأمير فيصل أبن الحسين ملكاً على العراق،على أن تكون حكومة سموه دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون،وبصفتي مندوباً لجلالة ملك بريطانيا،رأيت أن أقف على رضا الشعب العراقي البات ،قبل موافقتي على ذلك القرار، فأجري التصويت العام برغبة مني، وأسفرت نتيجة التصويت عن رغبة اكثر من ٩٧% من**

مجموع الناخبين،على المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق. وعليه أعلن أن سمو الأمير فيصل ،نجل الملك حسين، قد أنتخب ملكاً على العراق، وأن حكومة ملك بريطانيا قد اعترفت بجلالة الملك فيصل ملكاً على العراق، وليحيا الملك)).

وبعد نهاية تلاوة بلاغ المندوب السامي البريطاني ، أطلقت المدفعية ٢١ طلقة احتفالاً بهذه المناسبة .ثم تلى ذلك خطاب التتويج الذي بدأه الملك بتقديم الشكر للشعب العراقي، الذي أولاه ثقته وواعداً إياه على السهر على خدمته، وخدمة العراق، ثم تطرق إلى مآثر والده الملك حسين بن علي والعائلة الهاشمية ،مستعرضاً ما قدمه للشعوب العربية من خدمات في سبيل الاستقلال والحرية، ودوره في إشعال الثورة العربية ضد الاستعمار العثماني الذي دام أربعة قرون من التخلف والعبودية، ثم أشار الملك فيصل إلى جهود بريطانيا من أجل استقلال البلاد العربية، مؤكداً صداقته المتينة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية. كما وعد الملك فيصل بالنهوض بالعراق في كافة المجالات، والقضاء على التخلف، وبناء عراق جديد قائم على أساس العلوم الصحيحة، والأخلاق الشريفة ،والسير به قدماً نحو التقدم والرقي. وقال الملك فيصل بأن أول عمل سيقوم به هو انتخاب المجلس التأسيسي ، الذي سيقوم بوضع أول دستور للبلاد،على أسس ديمقراطية، ويصادق على المعاهدة العراقية البريطانية، التي ستحدد شكل العلاقة بين العراق وبريطانيا. وفي الختام دعا الملك فيصل أبناء الشعب إلى الاتحاد والتعاضد والتبصر، وإلى العلم والعمل ،داعياً الله أن يوفق الجميع لما فيه خير العراق والعراقيين.

استقالة وزارة عبدالرحمن النقيب وتشكيل وزارة جديدة

بعد تتويج الملك فيصل ملكاً على العراق، قدم عبد الرحمن النقيب، رئيس الوزراء استقالة حكومته التي كان قد شكلها المندوب السامي البريطاني في٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠م،إلى الملك فيصل،وقد قبل الملك الاستقالة،وطلب من عبد الرحمن النقيب الاستمرار بإدارة شؤون البلاد لحين تشكيل وزارة جديدة. وفي ١٢ أيلول ١٩٢١م كلف الملك فيصل عبد الرحمن النقيب بتأليف الوزارة الجديدة، وتم تأليف أول وزارة في ظل حكم الملك فيصل الأول على الوجه التالي:

١ . عبد الرحمن النقيب رئيسًا للوزراء.

٢ . رمزي بك وزيرًا للداخلية.

٣ . ساسون حسقيل وزيرًا للمالية.

٤ . ناجي السويدي[١٧]وزيرًا للعدلية.

٥ . جعفر العسكري وزيرًا للدفاع.

٦ . عزت باشا وزيرًا للأشغال والمواصلات.

٧ . عبد اللطيف المنديل وزيرًا للتجارة.

٨ . عبد الكريم الجزائري وزيرًا للمعارف.

٩ . الدكتور حنا خياط . وزيرًا للصحة.

١٠ . محمد علي فاضل وزيرًا للأوقاف.

كان في مقدمة المهام الموكلة بهذه الحكومة هي التفاوض مع البريطانيين، لوضع معاهدة عراقية بريطانية،تستطيع بريطانيا من خلالها تأمين مصالحها في العراق وربط مصائر العراق السياسية ،والاقتصادية،والعسكرية بالإدارة البريطانية.وكان الشعب العراق يترقب ما سوف تسفر عنه تلك المفاوضات،ومصير الانتداب البريطاني الذي فرضته عصبة الأمم على البلاد،بناء على طلب بريطانيا نفسها.وفي الوقت نفسه نظم الأهالي في معظم المدن العراقية،وبشكل خاص مدن الفرات الأوسط، عرائض تطالب الملك برفض الانتداب البريطاني، وتطالب بإطلاق حرية الصحافة لكي تستطيع الأمة التعبير عن رأيها عبرها بكل صراحة.

لكن خطاب تشرشل وزير المستعمرات البريطاني في مجلس العموم في٢٣ أيار ١٩٢٢م، والذي أدعى فيه أن الشعب العراقي لم يعارض الانتداب البريطاني أثار حماس أبناء الشعب وغيظهم، فخرجت جماهير الشعب الرافضة للانتداب في مظاهرات صاخبة

([١٧]). ناجي السويدي: ولد في بغداد عام ١٨٨٢م ،شغل مناصب عديدة بعد تأسيس المملكة العراقية حيث شغل عضوية مجلس النواب ثلاث مرات مابين عامي ١٩٢٥ – ١٩٣٢م ،كما شغل منصب رئيس الوزراء في الفترة الممتدة مابين ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ إلى ٢٣ أذار ١٩٣٠م،وشغل كذلك منصب وزير العدل مرتين الأولى في عام ١٩٢٣م والثانية في عام ١٩٢٥م ،ووزير الداخلية عام ١٩٢٩م،ووزير المالية عامي ١٩٣٤م و١٩٤٠م، توفي في بغداد عام ١٩٤٢م .وللمزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية ،ينظر:سعيد شخير سوادي الهاشمي،ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١–١٩٤٢م،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية–ابن رشد،جامعة بغداد، ١٩٩٠م.

يتقدمها عدد من الشخصيات الوطنية كان من بينها كل من السيد محمد الصدر، والشيخ مهدي الخالصي، وياسين الهاشمي[١٨]، ومهدي البصير،والشيخ أحمد الداؤد،وحمدي الباجه جى. توجهت التظاهرة إلى مقر الملك فيصل لتعبر عن سخطها واستنكارها لتصريحات تشرشل، وطلب قادة التظاهرة مقابلة الملك فيصل للتعبير له عن رفض الشعب العراقي للانتداب ومطالبته بالحرية والاستقلال الحقيقي.

وافق الملك على المقابلة شرط تفرق التظاهرة،وبالفعل تفرقت التظاهرة ،وتمت مقابلة الملك، وعرضت عليه مطالب أبناء الشعب، ووعد الملك بأنه سوف لا يقدم على أي خطوة لا يرغب بها الشعب.وبعد المقابلة رفعّ الزعماء الوطنيون برقيات إلى عصبة الأمم، والكونكرس الأمريكي،ومجلس العموم البريطاني،والصحف العالمية،معلنين فيها رفض الشعب العراقي للانتداب ومطالبته بالاستقلال الناجز،والتحرر من ربقة الاستعمار الجديد.

أما أبناء الفرات الأوسط فقد رفعوا برقية إلى الملك فيصل تطالب برفض الانتداب واسقاط أي وزارة تصدق على المعاهدة،وإطلاق حرية الصحافة،وجاء في البرقية المطاليب الآتية:

١ . رفض الانتداب ، ونطالب بريطانيا العظمى بالاعتراف بإلغائه رسمياً.

٢ . إسقاط أية وزارة تصدق معاهدة غير مرضية بنظر الأمة ، وتعيين وزارة وطنية تطمئن الأمة بأعمالها.

٣ . إزالة أي سلطة أجنبية على الحكومة العراقية.

([١٨]). ياسين الهاشمي: ولد عام ١٨٨٤م في محلة البارودية من أحياء بغداد،شغل وظائف ومناصب مختلفة منها: وزيرًا للمواصلات والاشغال عام ١٩٢٢-١٩٢٣م ،الف زارته الأولى في ١٩٢٤/٨/٤م وشغل وزارة الدفاع علاوة على رئاسة الوزارة،أسس حزب الشعب في تشرين الثاني ١٩٢٥م،عين وزيرًا للمالية في وزارة جعفر العسكري الثانية للمدة من ١٩٢٦/١١/٢١-١٩٢٨/١/١٤م، ألف حزب الاخاء الوطني عام ١٩٣٠م ، ألف وزارته الثانية في ١٩٣٥/٣/١٧م وظل في الحكم إلى ١٩٣٦/١٠/٢٩م حين اضطر إلى الاستقالة على أثر انقلاب بكر صدقي،وللمزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية، ينظر: سامي عبدالحافظ القيسي،ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ -١٩٣٦ ، مطبعة حداد،جـ١- جـ٢،(البصرة ، ١٩٧٥م) .

٤ . إطلاق حرية الصحافة. **((هذه هي رغائب الأمة ، وبما أن الأحوال الحاضرة مخالفة لرغائبها بادرنا بعرضها على جلالتكم لتكون الأمة معذورة بنظركم والأمر لوليه ، أدام الله شوكتكم)).**

كما رفعوا برقية أخرى إلى المندوب السامي البريطاني ببغداد وجاء فيها :

((... نعرض لفخامتكم،حسبما وعدت حكومة بريطانيا العراقيين بحكومة دستورية، ديمقراطية، يرأسها ملك عربي،وبذلك بايعت الأمة العراقية على اختلاف طبقاتها جلالة الملك فيصل ملكاً عليها، وقد أكد ذلك جلالة ملك بريطانيا في برقيته التاريخية بمناسبة تتويج الملك فيصل الأول.إننا لا ننكر صداقة حكومة بريطانيا العظمى ،صداقة خالية من المحاباة ،وبما أن فخامتكم يمثل حكومة بريطانيا العظمى نود أن نوقفكم على رغائب الأمة التي لا يمكنها التنازل عنها مهما كلف الأمر، وهذه المواد هي :

١ . رفض الانتداب رفضاً باتاً ،ونطالب حكومة بريطانيا بإعلان إلغائه رسمياً .

٢ . مراجعة حكومة جلالة ملك العراق لوزارة الخارجية البريطانية لأن مراجعة وزارة المستعمرات مخالف للاستقلال التام.

٣ . رفع تدخل أي سلطة أجنبية، وإن الأمة في نفسها الكفاءة لإدارة شؤونها، وبهذا تطمئن الأمة، ولكم مزيد الاحترام)).

كانت البلاد في حالة من الغليان الشعبي العارم،بسبب السياسة البريطانية تجاه العراق وخضوع الحكومة المطلق لمشيئة الحكومة البريطانية والمندوب السامي وكان الوضع يهدد بانفجار كبير،وكان الملك فيصل واقع في حيرة من أمره فلا هو قادر على إرضاء الشعب ولا هو قادر على تحدي خطط بريطانيا ومندوبها السامي، وقد جعل هذا الوضع موقف الوزارة ضعيفاً ومتردداً لاسيّما بعد أن وجه علماء الدين مذكرة احتجاج على سياسة الحكومة والمندوب السامي وحذروا مجلس الوزراء من مغبة الاستمرار على هذه السياسة التي تتعارض ومطامح الشعب العراقي في الحرية والاستقلال الناجزين مما حدا بالحكومة أن تطلب من الملك فيصل بأن يتولى إدارة البلاد بنفسه خوفاً من تفاقم الأمر، إلا أن الملك رفض هذه الفكرة وطلب من مجلس الوزراء الاستمرار بمواصلة أعماله. غير أن أعضاء مجلس الوزراء قدموا استقالاتهم جميعاً، ماعدا وزير الأوقاف، محمد على فاضل، فاضطر رئيس الوزراء إلى تقديم استقالة وزارته.

ضاق الملك فيصل ذرعاً بأساليب المعتمد السامي البريطاني،وما سببه من هيجان شعبي،أدى إلى استقالة الوزارة فكتب إليه مذكرة أستعرض فيها خطورة الأوضاع ،وطلب أحد أمرين فإما أن يأخذ على عاتقه باسم بريطانيا مسؤولية البلاد،ويطبق سياستها بحزم وجد لتخليصها من الخطر المحدق،والخراب الذي يهددها ،وإما أن يترك المسؤولية له(أي للملك فيصل)ويطلق يديه لتدبير الأمور على الخطة التي يرى بها إنقاذ البلاد وسلامتها. لكن المندوب السامي أتهم الملك بالمسؤولية في تردي الأوضاع، وكتب إلى وزير المستعمرات تشرشل يقول فيها:((**إن المسؤولية الكبرى عن تدهور الوضع الحالي تقع على عاتق الملك نفسه،وأن الطريقة المثلى لمعالجة الموقف هو أن تقوم الحكومة العراقية بالتشاور معي حول الخطوات التي تتخذها، وإذا ما أهملت استشارتي فأني مستعد للتشاور مع قائد القوات المسلحة لاتخاذ التدابير الضرورية لذلك**)).

أراد الملك فيصل أن يجري تغيراً حقيقياً في الحكومة بعد استقالة وزارة عبدالرحمن النقيب التي نالت استياء أبناء الشعب بسبب فشلها في معالجة المشكلات القائمة وتأثير المندوب السامي عليها وخضوعها لأوامره،إلا أن المندوب السامي طلب من الملك أن يكلف عبدالرحمن النقيب مرة أخرى بتأليف الوزارة الجديدة ، وأن يكون أكثر أعضائها من الوزارة المستقيلة المتعاطفين مع الحكومة البريطانية.

لم يكن الملك فيصل،وهو في بداية أيام حكمه قادراً على تحدي إرادة المندوب السامي، فاضطر إلى تكليف عبد الرحمن النقيب مرة أخرى في ٢٨ أيلول ١٩٢٢م بتأليف الوزارة التي جاءت على الوجه التالي:

١ . عبد الرحمن النقيب رئيس الوزراء.

٢ . عبد المحسن السعدون وزيرًا للداخلية.

٣ . ساسون حسقيل وزيرًا المالية

٤ . توفيق الخالدي وزيرًا للعدلية.

٥ . جعفر العسكري وزيرًا للدفاع.

٦ . صبيح نشأت وزيرًا للأشغال والمواصلات.

٧ . محمد علي فاضل وزيرًا للأوقاف.

أما وزارة المعارف فقد بقيت شاغرة حتى استقالة الوزارة في ١٦ تشرين الثاني١٩٢٢م،وكانت المهمة الأولى لهذه الوزارة هي توقيع المعاهدة العراقية البريطانية (معاهدة ١٩٢٢م)،وقد مارس المندوب السامي ضغوطًا شديدة على الملك فيصل لإعادة تكليف رئيس الوزارة المستقيل عبدالرحمن النقيب بتأليف الوزارة من جديد، وطلب منه اختيار الوزراء الذين يوافقون مسبقاً على الخطة السياسية التي وضعتها الحكومة البريطانية.

كما طلب منه العمل على تصديق المعاهدة المنوي إبرامها بين الحكومتين البريطانية والعراقية،وإجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي،والمصادقة على القانون الأساسي (الدستور) وضمان التصديق على المعاهدة العراقية البريطانية، وقد تمت مصادقة مجلس الوزراء على المعاهدة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٢م.

سارع الملك إلى إصدار الإرادة الملكية بإجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي، وباشرت الوزارة بالفعل بإجرائها بالطريقة التي تضمن الغالبية لها لتنفيذ الخطة السياسية للحكومة البريطانية ، لكن الشعب العراقي والقيادات السياسية والدينية الشيعية منها والسنية على حد سواء سارعوا إلى الإعلان عن مقاطعة الانتخابات واضعين الشروط التالية:

١ . إلغاء الإدارة العرفية .

٢ . سحب المستشارين البريطانيين من الألوية إلى بغداد .

٣ . إعادة المنفيين السياسيين إلى الوطن .

٤ . السماح بتأليف الأحزاب والجمعيات .

وبسبب هذا الموقف الشعبي المعارض والعارم استقال وزير الداخلية عبدالمحسن السعدون مما زاد الطين بله، واضطرت حكومة عبدالرحمن النقيب إلى تقديم استقالتها للملك في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢م، بعد أن تعذر عليها إجراء الانتخابات دون أن تنجز المهمة التي جاءت من أجلها.

المعاهدة العراقية- البريطانية الأولى(معاهدة ١٩٢٢م)

واجه الملك فيصل بعد تتويجه ملكًا مهامًا عديدة منها:

١.تخليص العراق من الانتداب البريطاني،واقناع البريطانيين بالتخلي عن الحكم وتسليمه الى العراقيين تدريجيًا.

٢.الحفاظ على الموصل التي تطالب بها تركيا.

٣.انشاء حكومة عصرية بكامل تشكيلاتها وإدارتها، ووضع دستور حديث للبلاد.
٤.انقاذ البلاد من الجهل والمرض والخراب، والعمل على توطيد الوحدة الوطنية ومحاربة الجمود والتعصب الذي يقاوم كل اصلاح وتجديد.

قدم المندوب السامي البريطاني بعد ايام من تتويج الملك فيصل أول مسودة للمعادة العراقية البريطانية المزمع عقدها، وقد ظهرت من تلك المسودة وجهة النظر البريطانية حيال المعاهدة التي تعتبرها واسطة لتبديل نظام الانتداب وتنظيم علاقاتها مع العراق بأقل كلفة وأقل احتكاك، مما قد يحدث لو كان حكمها له مباشرة. أما وجهة النظر العراقية فقد كان أمل الملك فيصل انها صيغة تحل محل الانتداب، وتحفظ له سلطاته وكرامته كملك، وتؤمن له الظهور بمظهر الملك المستقل الداخل في حلف مع بريطانيا.

استمرت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني وتم التوصل الى صيغة المعاهدة المقبولة من الحكومتين العراقية والبريطانية ،وتم في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول عام ١٩٢٢م توقيع المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى وقد جاء في مقدمة المعاهدة بما أن جلالة ملك بريطانيا قد أعترف بفيصل أبن الحسين ملكاً دستورياً على العراق، وبما أن جلالة ملك العراق يرى من مصلحة العراق، ومما يؤول إلى تأمين سرعة تقدمه أن يعقد مع جلالة ملك بريطانيا معاهدة على أساس التحالف .وبما أن جلالة ملك بريطانيا قد أقتنع بأن العلاقات بينه وبين جلالة ملك العراق يمكن تحديدها الآن بأحسن وجه ، وهو عقد معاهدة تحالفيه كهذه ،تفضيلاً لها على أي وسيلة أخرى فبناء على ذلك قد عين المتعاقدان الساميان وكيلين عنهما مفوضين لأجل القيام بهذا الغرض وهما:((**من قِبل جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار،إمبراطور الهند السير بيرسي كوكس،المعتمد السامي البريطاني في العراق .ومن قبل جلالة ملك العراق ،صاحب السماحة والفخامة عبدالرحمن النقيب رئيس الوزارة العراقية ،ونقيب أشراف بغداد**)). قد اتفقا على ما يأتي:

المادة الأولى :بناء على طلب جلالة ملك العراق يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقوم في أثناء مدة هذه المعاهدة ،مع التزام نصوصها، ما يقتضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة بدون أن يمس ذلك بسيادتها الوطنية،ويمثل جلالة ملك بريطانيا بمعتمد سامٍ ، وقنصل جنرال، تعاونه الحاشية الكافية.

المادة الثانية: يتعهد جلالة ملك العراق بأن لا يعينّ، مدة هذه المعاهدة،موظفاً ما في العراق من تابعية غير عراقية في الوظائف التي تقتضي إرادة ملكية بدون موافقة جلالة ملك بريطانيا، وستعقد اتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين ، وشروط استخدامهم على هذا الوجه، في الحكومة العراقية .

المادة الثالثة: يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظم قانونًا أساسيًا ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي،ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب أن لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة،وأن يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق،ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة، وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة ،بشرط أن لا تكون مخلة بالآداب والنظام العموميين، وكذلك يكفل أن لا يكون أي تمييز بين سكان العراق بسبب القومية أو الدين أو اللغة ،ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم أعضائها بلغاتها الخاصة، على أن يكون ذلك موافقاً لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق، ويجب أن يعين هذا القانون الأساسي الأصول الدستورية ، تشريعية كانت أم تنفيذية ، التي ستتبع في اتخاذ القرارات في الشؤون المهمة المرتبطة بمسائل المالية والنقدية والعسكرية .

المادة الرابعة : يوافق جلالة ملك العراق ، وذلك من غير المساس بنصوص المادتين ١٧، ١٨ من هذه المعاهدة على أن يستدل بما يقدمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة بواسطة المعتمد السامي في جميع الشؤون المهمة التي تمس بتعهدات جلالة ملك بريطانيا الدولية والمالية،وذلك طول مدة هذه المعاهدة. ويستشير جلالة ملك العراق المعتمد السامي، الاستشارة التامة فيما يؤدي إلى سياسة مالية ونقدية سليمة ويؤمن ثبات وحسن نظام مالية الحكومة العراقية ما دامت تلك الحكومة مديونة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة الخامسة : لجلالة ملك العراق حق التمثيل السياسي في لندن،وغيرها من العواصم والأماكن الأخرى مما يتم الاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين، وفي الأماكن التي لا ممثل فيها لجلالة ملك العراق، يوافق جلالته على أن يعهد إلى جلالة ملك بريطانيا بحماية الرعايا العراقيين فيها، وجلالة ملك العراق هو الذي يصدر التصديق على أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية في العراق بعد موافقة جلالة ملك بريطانيا على تعينهم .

المادة السادسة : يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يسعى بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في أقرب ما يمكن .

المادة السابعة : يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم من الإمداد والمساعدة، لقوات جلالة ملك العراق المسلحة ما يتفق عليه من وقت لآخر الفريقان المتعاقدان الساميان ،وتعقد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الإمداد وهذه المساعدة وشروطها ، وتبلغ هذه الاتفاقية إلى مجلس جمعية(عصبة) الأمم .

المادة الثامنة :لا يتنازل عن أراضي ما في العراق، ولا تؤجر إلى أي دولة أجنبية، ولا توضع تحت سلطتها بأي طريقة كانت. على أن هذا لا يمنع جلالة ملك العراق من أن يتخذ ما يلزم من التدابير لإقامة الممثلين السياسيين الأجانب، ولأجل القيام بمقتضيات المادة السابقة .

المادة التاسعة : يتعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالة ملك بريطانيا ويكفل تنفيذها في أمور العدلية، لتأمين مصالح الأجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الأجنبية، أو العرف ، ويجب أن توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة ، وتبلغ إلى مجلس جمعية الأمم .

المادة العاشرة :يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على عقد اتفاقية منفردة لتأمين تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقات ،أو التعهدات التي قد تعهد جلالة ملك بريطانيا بأن تكون نافذة فيما يتعلق بالعراق. وجلالة ملك العراق متعهد بأن يهيئ المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها ، وتبلغ هذه الاتفاقات إلى مجلس جمعية الأمم .

المادة الحادية عشرة :يجب أن لا يكون ميّزة ما في العراق للرعايا البريطانيين أو لغيرهم من رعايا الدول الأجنبية الأخرى على رعايا أية دولة هي عضو في جمعية الأمم، أو رعايا أي دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدة، على أن يضمن لها عين الحقوق التي تتمتع بها فيما لو كانت من أعضاء الجمعية المذكورة ،وتشمل كلمة رعايا الدولة الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة في الأمور المتعلقة بالضرائب، أو التجارة أو الملاحة، أو ممارسة الصناعة، والمهن،أو معاملة السفن التجارية،أو السفن الهوائية الملكية، وكذلك يجب أن لا تكون ميزة ما في العراق لدولة ما من الدول المذكورة على الأخرى فيما

يتعلق بمعاملة البضائع الصادرة منها،أو المصدرة إليها، ويجب أن تطلق حرية مرور البضائع وسط أراضي العراق بموجب شروط عادلة .

المادة الثانية عشرة :لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع أعمال التبشير، أو المداخلة فيها ، أو لتميّز مبشر على غيره ،بسبب اعتقاده الديني،أو جنسيته ،على أن لا تخل تلك الأعمال بالنظام العام وحسن إدارة الحكومة .

المادة الثالثة عشرة :يتعهد جلالة ملك العراق بأن يساعد بقدر ما تسمح به الأحوال الاجتماعية والدينية وغيرها على تنفيذ كل خطة عامة تتخذها جمعية الأمم لمنع الأمراض ومقاومتها ويدخل في ذلك أمراض الحيوانات والنباتات .

المادة الرابعة عشرة : يتعهد جلالة ملك العراق بأن يتخذ الوسائل اللازمة لسن نظام الآثار القديمة في خلال اثنتي عشر شهراً من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ،ويكفل تنفيذه ، ويكون هذا النظام مؤسساً على القواعد الملحقة بالمادة ٤٢١ من معاهدة الصلح الموقع عليها في (سيفر) في ١٠ آب ١٩٢٠م، فيقوم مقام النظام العثماني السابق للآثار القديمة، ويضمن المساواة في مسائل تحري الآثار القديمة بين رعايا جميع الدول،من أعضاء جمعية الأمم ورعايا أية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدة ، على أن يضمن لها عين الحقوق التي تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن أعضاء جمعية الأمم .

المادة الخامسة عشرة :تعقد اتفاقية لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين الساميين، ينص فيها من جهة على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانيا إلى حكومة العراق ما يتفق عليه من المرافق العمومية، وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانيا مساعدة مالية حسبما تقتضيه الحاجة في العراق،من وقت إلى آخر، وينص من جهة أخرى على تصفية حكومة العراق تدريجياً جميع الديون المتكبدة في هذا السبيل ،وتبلغ هذه الاتفاقية إلى مجلس جمعية الأمم .

المادة السادسة عشرة: يتعهد جلالة ملك بريطانيا،على قدر ما تسمح به تعهداته الدولية، بأن لا يضع عقبة ما في سبيل ارتباط دولة العراق، لمقاصد كمركية وغيرها، مع من يرغب من ذلك من الدول العربية المجاورة .

المادة السابعة عشرة :في حالة وقوع خلاف بين الفريقين المتعاقدين الساميين ،فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة، يعرض الأمر على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص

عليها في المادة ١٤ من عهد جمعية الأمم، وإذا وجد في حالة كهذه أن هناك تناقضاً في المعاهدة بين النص الإنكليزي والنص العربي يُعد النص الإنكليزي المعول عليه.

المادة الثامنة عشرة :تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حال ما تُصدّق من قبل الفريقين المتعاقدين الساميين، بعد قبولها من المجلس التأسيسي، وتظل معمولاً بها لمدة عشرين عام وعند انتهاء هذه المدة تفحص الحالة، فإذا أرتأى الفريقان الساميان المتعاقدان أنه لم يبقَ حاجة إليها، يصير إلى إنهائها، ويكون أمر الإنهاء عرضة للتثبيت من قبل جمعية الأمم ما لم تدخل المادة السادسة في حيز التنفيذ قبل ذلك التاريخ، وفي الحالة الأخيرة يجب أن يبلغ إشعار الإنهاء إلى مجلس جمعية الأمم، ولا مانع للفريقين الساميين المتعاقدين من إعادة النظر من وقت لأخر في شروط هذه المعاهدة ، وشروط الاتفاقية المنفردة الناشئة عن المواد ٧، ١٠، ١٥، بقصد إدخال ما يتراءى مناسبته من التعديلات، حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذٍ،وكل تعديل يتفق عليه الفريقان الساميان المتعاقدان يجب أن يبلغ إلى مجلس جمعية الأمم،ويجب أن تتبادل تواقيع التصديق في بغداد. وقد وضعت هذه المعاهدة بالإنكليزية والعربية،وستبقى صورة منها بكل من اللغتين في خزانة سجلات حكومة صاحب الجلالة البريطانية، وللبيان قد وقع الوكيلان المفاوضان المختصان على هذه المعاهدة، وثبتا ختميهما عليها.عملت في بغداد عن نسختين اثنتين من يوم العاشر من شهر تشرين الاول عام الف وتسعمائة واثنين وعشرين مسيحية.

وما كادت الحكومة العراقية تنتهي من إقرار هذه المعاهدة في ١٣ تشرين الأول ١٩٢٢م، حتى استصدرت إرادة ملكية في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢م تقضي بانتخاب مجلس تأسيسي لكي يقوم بإقرار المعاهدة المذكورة ،وإقرار دستور دائم للبلاد(القانون الأساسي)، مستغلة الضربة التي وجهها المندوب السامي للمعارضة العراقية.

لكن ذلك لم يمنع من قيام الاحتجاجات الواسعة من قبل أبناء الشعب ورجالاته الوطنيين ورجال الدين، حتى أن الأمام مهدي الخالصي أعلن أمام جموع حاشدة من المواطنين عن تخليه عن مبايعة الملك فيصل بسبب موقفه من المعاهدة. كما أصدر علماء الدين في النجف وكربلاء والكاظمية فتاوى شرعية تحرم الاشتراك في الانتخابات المزمع إجراؤها لأجل إقرار المعاهدة.

كما حذا حذوهم رجال الدين العامة، وأصدروا الفتاوى بمقاطعة هذه الانتخابات. ونتيجة للمعارضة العارمة من قبل الشعب لبنود المعاهدة التي كبلت بها بريطانيا العراق بقيود ثقيلة جعلته عمليًا خاضعًا لمشيئتها،اضطرت وزارة عبد الرحمن النقيب إلى الاستقالة في ١٦ تشرين الثاني١٩٢٢م، دون أن تحقق المهام الموكلة بها، وقد قبل الملك فيصل الاستقالة، وكلف عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة الجديدة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢م، وجاءت الوزارة على الشكل التالي:

١. عبد المحسن السعدون رئيسًا للوزراء، ووكيلًا للعدلية.

٢ . ناجي السويدي وزيرًا للداخلية.

٣. ساسون حسقيل وزيرًا للمالية

٤ . عبد الحسين الجلبي وزيرًا للمعارف .

٥ . ياسين الهاشمي وزيرًا للأشغال والمواصلات .

٦ . عبد اللطيف المنديل وزيرًا للأوقاف .

٧ . نوري السعيد[١٩]وكيلًا لوزير الدفاع .

([١٩]).نوري السعيد:(١٨٨٨ – ١٩٥٨): سياسي عراقي مخضرم، تخرج بالمدرسة الحربية في استانبول عام ١٩٠٦م، ثم دخل مدرسة أركان الحرب فيها عام ١٩١١م ، بدأ حياته الوظيفية ضابطاً في الجيش العثماني وشارك بمعارك القرم شمال البحر الأسود بين الجيش العثماني والجيش الروسي وبعد خسارة العثمانيين عاد لوحده من القرم إلى العراق،انتمى إلى الجمعيات السرية المنادية باستقلال العراق والعرب عن الدولة العثمانية، ثم شارك في الثورة العربية الكبرى مع الشريف حسين بن علي عام ١٩١٦م، له مبدأ خاص في الحكم عرف به وهو مبدأ "**خذ وطالب**"، تولى منصب رئاسة الوزراء في العراق ١٤ مرة، شغل مناصب وزارية مهمة كوزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع في حكومات عدة، يعد من عمالقة السياسة العراقية والعربية إبان الحكم الملكي، كانت له ميول نحو مهادنة بريطانيا على الرغم من حسه الوطني العالي، وصف بأنه رجل الغرب في العالم العربي، ولكن كانت لديه من المواقف القومية ما يعد في حسابات اليوم منتهى الراديكالية، ،كان له دور بارز في السياسة العراقية الداخلية والخارجية حتى نهاية العهد الملكي،وعُدّ من أبرز مؤسسي الدولة العراقية الحديثة،وللمزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية،ينظر:عبد الرزاق احمد النصيري،نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٧) ؛ سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد، ١٩٨٨).

وفي ٢٥ تشرين الثاني١٩٢٢م صدرت الإرادة الملكية بتثبيت نوري السعيد وزيرًا للدفاع، وبعد مرور ستة اشهر من تأليف وزارة عبدالمحسن السعدون ،وقع العراق وبريطانيا برتوكولاً ملحقًا بالمعاهدة في اليوم الثلاثين من شهر نيسان ١٩٢٣م حدد مدة المعاهدة بأربع سنوات على أن يدخل الطرفان في المفاوضات قبل انتهاء المدة المذكورة :((**لقد تم التفاهم بين الفريقين الساميين المتعاقدين على انه رغماً عن نصوص المادة ١٨ يجب أن تنتهي المعاهدة عند صيرورة العراق عضواً في جمعية الأمم ، وعلى كل حال يجب أن لا يتأخر إنهاءها عن أربع سنوات من تاريخ إبرام معاهدة الصلح مع تركيا، وليس في هذا البرتوكول ما يمنع عقد اتفاقية جديدة لأجل تنظيم ما يكون بعد ذلك من العلاقات بين الفريقين الساميين المتعاقدين، ويجب الدخول بمفاوضات بينهما لهذا الغرض قبل انتهاء المدة المذكورة أعلاه.وللبيان قد وقع المفاوضان المختصان هذا البروتوكول))**.

المجلس التأسيسي العراقي

كان على وزارة عبدالمحسن السعدون تنفيذ المهام الموكلة لها بانتخاب المجلس التأسيسي،وإقرار المعاهدة، وإقرار القانون الأساسي، وقانون الانتخاب، ومن أجل تنفيذ هذه المهام فقد كان على الحكومة أن تهيئ الأجواء التي تمكنها من تنفيذ هذه المهام بعد تلك الموجة العارمة التي اجتاحت العراق احتجاجاً على بنود المعاهدة التي وقعتها حكومة عبدالرحمن النقيب مع المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس، وذلك عن طريق توجيه ضربة قاصمة للقادة الوطنيين المعارضين للمعاهدة ، ولرجال الدين في النجف وكربلاء ، الذين وقفوا بصلابة ضدها.

فقد قبضت السلطات الحكومية على الشيخ مهدي الخالصي وولديه في ٢٧ حزيران ١٩٢٣م ونفتهم خارج العراق، كما نفت قريبيه الشيخين علي تقي وسلمان الصفواني وعطلت الحكومة عدد من الصحف المعارضة للمعاهدة ،وقامت بحملة إرهاب للمواطنين لحملهم على المشاركة في الانتخابات المزمع أجراءها،والتي كان المندوب السامي يلح على إجرائها بأسرع وقت لغرض إقرار المعاهدة.أثار عملية إبعاد الشيخ مهدي الخالصي وولديه ،وقريبيه موجة احتجاجات عارمة من قبل رجال الدين في النجف وكربلاء الذين هاجموا إجراءات الحكومة،وطالبوا بعودتهم إلى العراق.غير أن الحكومة بدلاً من أن تستجيب لمطالبهم واحتجاجاتهم أقدمت على إبعاد ما يزيد على ٣٠ رجل دين أخر منهم إلى إيران ،ووضعت

تحت مراقبة الشرطة أكثر من ٥٠ آخرين، وأشاعت جواً من الإرهاب في جميع أنحاء البلاد.

أما الأحزاب السياسية فقد اختلفت في مواقفها من الانتخابات ،حيث قرر حزب النهضة الوقوف على الحياد،فيما انشق الحزب الوطني على نفسه،حيث دعا القسم الأول إلى الاشتراك في الانتخابات فيما دعا القسم الثاني إلى مقاطعتها .أما الحزب العراقي الحر فقد قرر بادئ الأمر الاشتراك في الانتخابات، ثم عاد بعد ذلك وقرر المقاطعة في ١٩ آب ، غير أن العديد من أعضائه رشحوا أنفسهم في الانتخابات كمستقلين ،وفازوا في الانتخاب وكان من بينهم فخري الجميل ومجيد الشاوي وجميل الزهاوي وحسن غصيبة.

أما الحكومة فقد مضت في خطتها لإتمام عملية الانتخاب، على الرغم من المعارضة والمقاطعة الواسعة،وتمكنت من أن تنجز انتخاب المنتخبين الثانويين إلا أنها لم تستطع إكمال الشوط إلى النهاية بسبب موجة الغضب الشعبية العارمة ضد الأساليب التي اتبعتها الحكومة في انتخاب المنتخبين الثانويين ،مما وضع الحكومة في موقف حرج امام الملك فيصل.

كما أثار تباطؤ عمل وزارة عبدالمحسن السعدون في إتمام إنجاز الانتخابات للمجلس التأسيسي، وإقرار المعاهدة العراقية البريطانية حفيظة المندوب السامي، وبدأت الضغوط على الملك فيصل تنهال لإقصاء وزارة عبدالمحسن السعدون،التي جرى اتهامها بالتسبب في الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد، واتخذ الملك فيصل ذلك ذريعة لتوجيه اللوم إلى الحكومة على تدهور الأوضاع المعيشية للشعب.

فهم عبدالمحسن السعدون ما يدبره المندوب السامي، فأسرع إلى تقديم استقالة حكومته إلى الملك فيصل في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣م، حيث قبلها الملك على الفور، وكلف جعفر العسكري بتأليف وزارة جديدة ،وتم تأليف الوزارة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣م، وجاءت على الوجه الآتي:

١. جعفر العسكري رئيسًا للوزراء.
٢. علي جودت الايوبي وزيرًا للداخلية.
٣. نوري السعيد وزيرًا للدفاع.
٤. عبد المحسن شلاش وزيرًا للمالية.

٥. احمد الفخري وزيرًا للعدلية.

٦. صبيح نشأت وزيرًا للأشغال والمواصلات.

وفي ٢٧ تشرين الثاني عُين صالح باش أعيان وزيراً للأوقاف، وعُيين الشيخ محمد حسن أبو المحاسن وزيراً للمعارف في ٣ كانون الأول من العام نفسه،وقد أُدخل الوزيران الشيعيان عبد المحسن شلاش ومحمد حسن أبو المحاسن كترضية للشيعة، بعد الإجراءات التي قامت بها الحكومة السابقة بنفي رجال الدين الشيعة إلى خارج العراق، ووضعت الوزارة في منهاجها ما يأتي:

١. إكمال الانتخابات للمجلس التأسيسي.

٢. إقرار المعاهدة العراقية البريطانية.

٣. إقرار القانون الأساسي (الدستور).

٤. إنهاء مسألة الحدود بين العراق وتركيا.

٥. إكمال الملاحق المتممة للمعاهدة العراقية البريطانية ، والتي لا يزال البحث فيها مستمراً.

عينت الحكومة يوم ٢٥ شباط ١٩٢٤م موعداً لإكمال انتخاب المجلس التأسيسي وجرت الانتخابات في موعدها المقرر، واستطاعت الحكومة المجيء بمجلس يضمن الأكثرية لها ، حيث جرت الانتخابات كما هو مخطط لها سلفاً ، ورأت الحكومة أن لا يخلو المجلس من عدد من المعارضين لكي تستطيع القول أن الانتخابات قد جرت بجو من الحرية التامة ، ولكن الحقيقة أن أسماء النواب الفائزين كانت قد أُعطيت للمنتخبين الثانويين قبل الانتخاب ، فجاء المجلس بالشكل الذي أرادته الحكومة والمندوب السامي لإضفاء الشرعية على المجلس أمام الشعب ، وأمام عصبة الأمم. وكانت حصة الحكومة في هذه الانتخابات ٧٠ نائباً من مجموع ٨٤ نائباً.

وفي٢٧ آذار١٩٢٤م صدرت الإرادة الملكية بدعوة أعضاء المجلس التأسيسي للاجتماع في قاعة سينما رويال التي استأجرت لهذا الغرض ،لعدم وجود بناية مخصصة للمجلس آنذاك،وجرى الافتتاح باحتفال كبير ضم أركان السياسة العراقيين والبريطانيين ، وألقى الملك فيصل خطاب العرش ،واعتبرت الحكومة ذلك اليوم عطلة رسمية، كما أصدرت عفواً عن عدد كبير من المساجين،وأطلقت سراح عدد أخر من الموقوفين ويعد افتتاح المجلس

التأسيسي من الاحداث المهمة في تاريخ العراق المعاصر،لأنه أول مجلس منتخب في بغداد،وأول خطوة نحو الحياة الديمقراطية على الرغم مما فيه من عيوب وما عليه من مآخذ.

ترأس الجلسة رئيس الوزراء جعفر العسكري في بادئ الأمر، ثم جرى بعد ذلك انتخاب رئيس المجلس، حيث أنتخب عبدالمحسن السعدون رئيساً له ، بضغط من المس بيل.كما جرى انتخاب اللجان المختلفة ، وديوان الرئاسة.

حدد الملك فيصل في خطاب العرش المهام الملقاة على عاتق المجلس التأسيسي والمتضمنة ما يأتي:

١. البت في المعاهدة العراقية البريطانية وإقرارها.

٢. مناقشة وإقرار القانون الأساسي.

٣. سن قانون الانتخاب لمجلس النواب.

إقرار المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢م

في ٢ نيسان ١٩٢٤م قدم رئيس الوزراء جعفر العسكري المعاهدة العراقية البريطانية ، مع البروتوكول المرفق بها ، والاتفاقيات المتفرعة عنها ، إلى المجلس التأسيسي طالباً منه إقرارها، وحاول رئيس الوزراء تبرير ضرورة إقرار المعاهدة بصورة مستعجلة بحجة تمكين بريطانيا من إدخال العراق إلى عصبة الأمم ،وتأمين الاستقلال الوطني، وحسم مسألة الحدود العراقية التركية ،وقضية ولاية الموصل ،التي سعت تركيا بكل جهودها لضمها إلى تركيا ،واستخدمت بريطانيا هذه المشكلة وسيلة ضغط على الحكومة العراقية لقبول المعاهدة المفروضة على العراق ،وهذا ما أعلنه رئيس المجلس عبد المحسن السعدون صراحةً أمام أعضاء المجلس ، رداً على اعتراضات بعض النواب اذ قال:((**أيها السادة، إن الإنكليز مصرون على ربط قضية الموصل بتوقيع المعاهدة، فإما المعاهدة ، وإما خسارة ولاية الموصل**)).

حاول رئيس الوزراء جعفر العسكري إمرار المعاهدة بأسرع ما يمكن بسبب إلحاح المندوب السامي البريطاني،لكن المعارضة طلبت توزيع لائحة المعاهدة على أعضاء المجلس لدراستها ومناقشتها، ولكي تعلن للشعب تفاصيلها،وجاء ذلك الاقتراح على لسان العضو ناجي السويدي حيث جرى التصويت عليه،وقبل الاقتراح تم توزيع نسخ من المعاهدة

، وطلب ناجي السويدي تشكيل لجنة لتدقيق المعاهدة على أن تضم عضواً عن كل لواء ، وبالفعل تم تشكيل اللجنة التي تألفت من النواب التالية أسماؤهم:

١ . ياسين الهاشمي	٢ . عمر علوان	٣ . زامل المناع
٤ . حبيب الخيزران	٥ . أصف أغا	٦ . داؤد الجلبي
٧ . فالح الصيهود	٨ . محمد زكي	٩ . عداي الجريان
١٠. فهد الهذال	١١. شريف اغا	١٢ . حبيب الطالباني
١٣ . المرزا فرج	١٤ . عبد الواحد سكر	١٥ . صالح شكارة.

باشرت اللجنة اجتماعاتها لمناقشة بنود المعاهدة، حيث عقدت ٢٩جلسة نهارية، وعشر جلسات مسائية،وعشر جلسات خاصة ،وسمعت اراء الوزراء والحقوقيين والماليين وتداولت مع المندوب السامي البريطاني ومستشاريه في ثلاث جلسات متتابعة درست خلالها بنود المعاهدة ،وعقدت جلسات بحضور الملك فيصل فضلاً عن حضور رئيس اللجنة ياسين الهاشمي في جلستين لمجلس الوزراء للوقوف على وجهة نظر الحكومة بصدد استفسارات اللجنة،يزاد على ذلك دراسة المراسلات والوثائق المتعلقة بالمعاهدة، ووضعت اللجنة تقريرها في ٦٥ صفحة.

في الوقت الذي كان المجلس التأسيسي يناقش بنود المعاهدة ، كان الشارع العراق في حالة من الغليان الشديد ،وكان العلماء والمحامون والمثقفون والأساتذة والطلاب ينظمون الاجتماعات والتظاهرات المطالبة بتعديل بنود المعاهدة ، بما يتفق وأماني الشعب في الحرية والاستقلال الحقيقي،وكان لتلك التظاهرات والاحتجاجات أثرها الكبير على العديد من أعضاء المجلس الذين غيروا رأيهم وطالبوا بتعديل بنود المعاهدة، وقد سبب هذا الموقف قلقاً شديداً للملك فيصل، وللمندوب السامي البريطاني على حد سواء، وخاصة بعد إطلاق النار على أثنين من أعضاء المجلس المعروفين بعلاقاتهم الجيدة مع البريطانيين، وهما عداي الجريان وسلمان البراك،مما خلق جواً من الرعب والقلق، ودفع عدد من أعضاء المجلس إلى تقديم استقالتهم،فيما امتنع البعض الآخر عن حضور جلسات المجلس بحجج مختلفة.

لقد سرتْ إشاعات في بغداد تقول أن إطلاق النار كان مدبراً من الحكومة لاتخاذه مبرراً للتنكيل بالمعارضة وقمعها،واعتقال العناصر النشطة المعارضة للمعاهدة وقيل أن الذي أطلق النار على عضوي المجلس،هو أحد رجالات رئيس الوزراء جعفر العسكري ،

المدعو شاكر القره غولي. ولم تكتفِ الحكومة بكل ذلك، بل لجأت إلى إغلاق صحف المعارضة وهي:(لشعب والاستقلال والناشئة) بغية كمّ الأصوات المطالبة بتعديل بنود المعاهدة بما يتفق ومصالح الشعب والوطن.

لكن إصرار المعارضة الشعبية على مواصلة الكفاح ضد المعاهدة وضد سياسة الحكومة،وتصاعد الأزمة التي نشأت عن محاولة فرض المعاهدة،والتي كانت تنذر بتطورات خطيرة، أجبرت الحكومة على تقديم استقالتها. إلا أن الملك فيصل الاول والمندوب السامي هنري دوبس ضغطاً على جعفر العسكري لكي يبقى في الحكم لحين إقرار المعاهدة.

كان المندوب السامي يراقب عن كثب مناقشات المجلس التأسيسي لبنود المعاهدة، وخطب المؤيدين والمعارضين ،كما كان يراقب ما تنشره الصحف المعارضة وتملكه شعور بالغضب لإصرار عدد كبير من أعضاء المجلس على تعديل بنود المعاهدة ، وعلى تأخر إبرامها ،فبعث إلى الملك فيصل بمذكرة خطيرة تنم عن التهديد في ٢٦ نيسان ١٩٢٤م، وجاء في المذكرة :((**حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم، دام ملكه: يا صاحب الجلالة. كثيراً ما اقُترح في أثناء المباحثات بخصوص معاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق، والاتفاقيات المتفرعة ،أن يُطلب من الحكومة البريطانية أن توافق على تعديلات في بعض الأمور التي يداخل المجلس شك بخصوصها. فلي الشرف أن أبلغ جلالتكم أن الحكومة البريطانية لايسعها الموافقة على أي تعديلات،لا في المعاهدة ولا في البروتوكولات،ولا في الاتفاقيات،والأمر متروك للمجلس التأسيسي في أن يقبلها(أي المعاهدة والبروتوكولات والاتفاقيات)أو يرفضها برمتها ،على نحو ما يراه الأفضل لمصلحة العراق. إن السبب في قرار الحكومة البريطانية هذا هو أن إجراء التعديلات في المعاهدة والاتفاقيات بين توقيعها وإبرامها مخالف كل المخالفة للتعامل الدولي المقرر من أزمنة بعيدة في التاريخ، ويؤدي إلى جعل إتمام المعاهدات إتماماً نهائياً من المستحيلات تقريباً**)).

كانت مذكرة المندوب السامي هذه بمثابة إنذار للملك فيصل بضرورة إقرار المعاهدة دون تغير أو تأخير. وفي ١٦ أيار ١٩٢٤م بعث المندوب السامي بمذكرة أخرى للملك فيصل جاء فيها :يا صاحب الجلالة : لقد قمت بإيقاف حكومة صاحب الجلالة البريطانية تمام الوقوف على ما قد بدا حديثاً في العراق من الآراء والرغبات فيما يتعلق بمعاهدة

التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق والاتفاقيات المتفرعة عنها،وقد فوضتني الآن حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن أبلغ جلالتكم رسمياً ما يلي: ((**إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها أن تقبل قبل الإبرام أي تعديلات ما في المعاهدة والاتفاقيات التي سبق توقيعها بالنيابة عن الحكومتين، ولكن ستكون بعد الإبرام مستعدة لأن تبحث بروح الاعتدال ، في كل ما قد يُرغب فيه من تعديلات في الاتفاقية المالية ، هذا ولاشك في أن جلالتكم ستتخذون الوسائل لنشر هذا الكتاب**)).

في الوقت الذي أشتد فيه ضغط المندوب السامي وحكومته على الملك فيصل والحكومة والمجلس التأسيسي من أجل الإسراع بإقرار المعاهدة العراقية البريطانية دون تأخير، ودون إجراء أي تعديل أو تغير عليها، صعد الشعب العراقي كفاحه ضد المعاهدة ، وسير التظاهرات الصاخبة المطالبة بتعديل بنودها بما يحقق السيادة الحقيقية ، والاستقلال التام للعراق . وأراد الشعب، وقواه السياسية الوطنية تقديم الدعم الأقصى للنواب المعارضين في المجلس التأسيسي ليكون موقفهم قوياً أثناء مناقشة المعاهدة.

ولما بلغ أسماع أبناء الشعب أن المعاهدة ستناقش يوم ٢٩ ايار ١٩٢٤م، خرجت تظاهرة صاخبة تندد بالمعاهدة، وتطالب بتعديلها، وتوجهت التظاهرة إلى مقر المجلس التأسيسي، وأحاطت به، وكانت أصوات الغضب المنبعثة من حناجر المتظاهرين قد دخلت القاعة، مما اضطر رئيس المجلس عبدالمحسن السعدون إلى الخروج والتحدث إلى قادة التظاهرة، طالباً منهم التفرق والاعتماد على المندوبين، واعداً إياهم بعدم التفريط بحقوق الشعب وحرية العراق واستقلاله. لكن حديثه لم ينجح في إقناع المتظاهرين ،وحاولت الشرطة تفريقهم بالقوة ،ولكنها فشلت في ذلك، ووقعت صِدامات عنيفة بينهم وبين المتظاهرين، مما دفع وزير الدفاع نوري السعيد،إلى استدعاء قوات الجيش،حيث جرت مصادمات عنيفة بين عناصر الجيش والمتظاهرين،بعد أن استخدم الجيش الرصاص لتفريق التظاهرة،ووقوع إصابات عديدة في صفوف المتظاهرين العزل من السلاح،واستطاع الجيش تفريق التظاهرة.

سارعت الحكومة إلى إصدار بيان رسمي، في محاولة منها لتبرير استدعاء الجيش واستخدام السلاح ضد أبناء الشعب المطالب بحريته واستقلال وطنه ، كما أصدر رئيس المجلس التأسيسي في ٢٩ أيار ١٩٢٤م بيانًا تطمينيًا إلى أبناء الشعب معلنًا أن المجلس

سوف لن يفرط بحقوق الشعب مهما كانت الأحوال، طالبًا من أبناء الشعب انتظار قرار المجلس بكل اطمئنان.

وعلى اثر تلك الأحداث الدامية قرر المجلس تأجيل مناقشة المعاهدة إلى يوم السبت ٣١ أيار، لكن عدد من المندوبين تغيبوا عن الحضور في ذلك اليوم، وكانت آثار الخوف والقلق بادية على وجوه الحاضرين منهم، حتى أنهم رفضوا الدخول إلى القاعة، مما اضطر رئيس المجلس إلى تأجيل الاجتماع إلى يوم ٢ حزيران. وفيما بدأ الحاضرون في مغادرة بناية المجلس حضر المندوب السامي هنري دوبس وبصحبته مستشار وزارة الداخلية كورنواليس واضطر أعضاء المجلس إلى العودة إلى القاعة ليستمعوا إلى المندوب السامي.

تحدث المندوب السامي أمام الأعضاء الحاضرين بلهجة تنم عن التهديد قائلاً: **((بلغني أن بعض النواب قدموا تقريراً يقولون فيه أن المجلس لا يقبل إبرام المعاهدة ما لم تعطي بريطانيا ضماناً بالتعديل على أساس تقرير اللجنة التي شكلها المجلس لدراسة بنود المعاهدة،وهذا يعني في حقيقة الأمر تعديل المعاهدة، وهذا ما تعتبره حكومتي رفضاً للمعاهدة، وعلى المجلس أن يلاحظ تأثير ذلك على سير المفاوضات مع تركيا حول ولاية الموصل ، فقد أخذنا معلومات بأن السير(بيرسي كوكس) عند وصوله إلى الأستانة شاهد تسهيلات في المعاملة لإبقاء ولاية الموصل للعراق ، ولكن عندما بلغ الأتراك سير أعمال المجلس التأسيسي العراقي ، تغيروا وصاروا يطلبون ولاية الموصل ،وإنهم يرفضون إحالة الأمر إلى مجلس عصبة الأمم)).**

كانت كلمة المندوب السامي أمام الحاضرين من أعضاء المجلس التأسيسي بمثابة إنذار لهم، فإما إقرار المعاهدة وإما سلخ ولاية الموصل من العراق، مستخدماً قضية الموصل ورقة ضغط كبرى لغرض إقرار المعاهدة. وقبل أن يغادر القاعة طلب إقرار المعاهدة بشكلها الحالي، واعداً أعضاء المجلس بأجراء مفاوضات لتعديل ما طالبت به اللجنة في تقريرها ، شرط أن يكون ذلك بعد إقرار المعاهدة.

وفي ٢ حزيران ١٩٢٤م أجتمع المجلس التأسيسي من جديد، وحضر الاجتماع ٦٣ عضواً من مجموع ١٠٠،وبدأ المجلس بمناقشة بنود المعاهدة،وأثناء المناقشة حدثت مشادات عنيفة بين الأعضاء المؤيدين للحكومة والمعارضين لها،واسُتخدمت فيها أقسى العبارات. في تلك الساعات الحرجة، كان الملك فيصل يشعر نفسه واقعاً بين نارين،نار المندوب السامي

البريطاني وضغطه المتواصل لإبرام المعاهدة،بما فيها من مس خطير بحقوق العراق ومستقبله،ونار المعارضة الشعبية العارمة والرافضة لتلك المعاهدة،وبقي في حيرة من أمره لا يدري ماذا يفعل،وكيف يرضي المندوب السامي،ويرضي الشعب العراقي في الوقت نفسه. وحاول الملك من خلال اللقاء الذي دعا إليه أعضاء المجلس التأسيسي يوم ٩ حزيران ١٩٢٤م الوصول إلى حل ما لهذه الأزمة.

تحدث الملك فيصل مع أعضاء المجلس قائلاً: **((أنا لا أقول لكم أقبلوا المعاهدة أو ارفضوها ، وإنما أقول لكم اعملوا ما ترونه الأنفع لمصلحة بلادكم ،فان أردتم رفضها فلا تتركوا فيصلاً معلقاً بين السماء والأرض، بل أوجدوا لنا طريقاً غير المعاهدة ، فلا تضيعوا ما في أيديكم من وسيلة للمحافظة على كيانكم وتحينوا الفرصة لتحصلوا على ما هو اكثر مما في أيديكم))**.

وفي ١٠ حزيران ١٩٢٤م عقد المجلس التأسيسي جلسته الثالثة والعشرين، وأعلن رئيس المجلس أن هناك اقتراحاً من عدد من أعضاء المجلس بتأجيل البت في المعاهدة إلى حين الانتهاء من مشكلة ولاية الموصل. ثم طلب رئيس الوزراء جعفر العسكري الحديث وطلب من المجلس عدم تأجيل البت في المعاهدة بسبب أمور سياسية خارجية استوجبت ذلك، وكان رئيس الوزراء يشير بذلك إلى التهديدات البريطانية المتصاعدة للملك والحكومة لإقرار المعاهدة. لكن المجلس صوت على تأجيل الجلسة إلى اليوم التالي، وقد أثار قرار التأجيل المندوب السامي الذي صمم على فرض المعاهدة فرضاً. فقد تحدث المندوب السامي مع الملك فيصل بالهاتف، وأعلمه بأنه سوف يكون عنده عصر ذلك اليوم لأمر هام ، فيما كان قد أعد مذكرة خطيرة يطلب فيها إصدار قانون بحل المجلس التأسيسي، وإصدار أمر باحتلال بناية المجلس.

وعند وصول المندوب السامي إلى البلاط عصر ذلك اليوم،وفي بداية لقائه مع الملك ، سلمه نص المذكرة والتي جاء فيها:**((لا تستطيع حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، في مثل هذه الظروف أن تسمح باستمرار الحالة الراهنة التي ينشأ عنها خطر عظيم يهدد سلامة العراق الداخلية والخارجية، فأن المذاكرات الأخيرة للمجلس التأسيسي التي جرت في هذا اليوم لم تظهر أي اقتراب من الاتفاق، ولا أي أمل في اتخاذ المجلس قراراً صريحاً وسريعاً، لذا طُلب إليّ أن أوجه أنظار جلالتكم كشرط لاستمرار تأييد حكومة**

صاحب الجلالة البريطانية أن تصدروا فوراً، بعد استشارة مجلس وزارتكم، وبواسطته ، تعديلاً لقانون المجلس التأسيسي يخولكم حق فض المجلس في أي وقت شئتم ، خلال الأربعة اشهر من تاريخ افتتاح جلساته ، وأن تأمروا بموجب هذا التعديل حل المجلس اعتباراً من الساعة الثانية عشرة من ليلة ١١/١٠ حزيران. وأرى من واجبي أن اطلب من جلالتكم أن تبلغوا الأمر رسمياً، بواسطة رئيس وزرائكم، إلى رئيس المجلس التأسيسي قبل الساعة السابعة من صباح اليوم الحادي عشر من حزيران ، وأن تصدروا التعليمات بواسطة وزير الداخلية ، لغلق بناية المجلس فوراً ، وإحاطتها وما يجاورها بقوة من الشرطة تكفي لتنفيذ هذا الأمر)).

حاول الملك فيصل، بحضور رئيس الوزراء جعفر العسكري وزعيم المعارضة ياسين الهاشمي إيجاد حل لهذه الأزمة مع المندوب السامي، وجرى بحث مستفيض حول السبل الممكنة لذلك، وقد طلب المندوب السامي أن يدعى المجلس التأسيسي إلى عقد جلسة له ، فوق العادة، وقبل منتصف الليل من هذا اليوم، ويبرم المعاهدة، كحل أخير ونهائي، وإلا يجب أن يحل المجلس. وعلى الفور أمر الملك باستدعاء رئيس المجلس إلى الحضور، وطلب إليه الملك والمندوب السامي أن يجمع أعضاء المجلس هذه الليلة ويقرّ المعاهدة دون تأخير.

خرج رئيس المجلس وبصحبته رئيس الوزراء،وأحد مرافقي الملك،وبقي المندوب السامي في البلاط ليواصل الضغط على الملك لإقرار المعاهدة قبل الساعة الثانية عشرة ليلاً، وصار مدير الشرطة، يرافقه مرافق الملك وعدد من أفراد الشرطة ، يدورون على أعضاء المجلس،ويرغمونهم على حضور الجلسة لأجل إقرار المعاهدة في تلك الليلة، فقد ذكر الحاج ناجي،أحد أعضاء المجلس،أن الشرطة انتزعته من سريره وحشرته في السيارة ،وهو لا يعرف إن كانوا سيأخذونه إلى المشنقة أم إلى السجن ،فقد كان من معارضي المعاهدة.

استطاع مدير الشرطة ورجاله جمع ٦٨ نائباً في ليلة ١١/١٠ حزيران ١٩٢٤م، قبل منتصف الليل،وأعلن رئيس المجلس عبدالمحسن السعدون عن افتتاح الجلسة ، حيث تحدث إلى الحاضرين من أعضائه قائلاً: **((كان مجلسكم العالي قد أجل جلسته إلى يوم الغد(الأربعاء)،غير أن جلالة الملك أبلغني بأن فخامة المندوب السامي قد أبلغ جلالته بأنه لا**

يمكن تأجيل المذاكرات إلى الغد ، لأنه يعد ذلك رفضاً للمعاهدة ، وعليه فقد دعوتكم إلى الاجتماع ، ومن وظيفتي أن أبلغكم ذلك)) .

لم يكن أمام المجلس إلا إقرار المعاهدة في تلك الليلة ،حيث جرى التصويت عليها على عجل ، وتحت التهديد بحل المجلس،وقد وافق عليها ٣٧ نائباً ، وعارضها ٢٤، وامتنع عن التصويت ٨ أعضاء، وبذلك أقرت المعاهدة من قبل المجلس. سُرّ المندوب السامي لإقرار المعاهدة ،وهرع إلى البلاط الملكي،حيث اجتمع إلى الملك فيصل، وأبلغه أن الحكومة البريطانية تعتبر تصويت المجلس على المعاهدة وذيولها،على النحو الذي تم ، يفي بالشروط المطلوبة في المادة ١٨ من المعاهدة والتي تنص على أن المعاهدة لا تبرم من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين إلا بعد قبولها من المجلس التأسيسي. ولابد أن أشير هنا إلى أن الأعضاء الذين وافقوا على المعاهدة قد أضافوا فقرة تقول:((**وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها إذا لم تحافظ الحكومة البريطانية على بقاء ولاية الموصل ضمن العراق))** .

وبعد توقيع المعاهدة، وحصول بريطانيا على الامتيازات النفطية، صادقت عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥م على عائدية ولاية الموصل للعراق، ودعت عصبة الأمم العراق إلى عقد معاهدة مع بريطانيا تضمن استمرار الانتداب على العراق لمدة ٢٥ عام ، وبالفعل تم إقرار المعاهدة الجديدة في مجلس النواب في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦م، رغم المعارضة من بعض النواب الذين طلبوا إحالتها إلى لجنة برلمانية لدراستها ، ولكن دون جدوى.

القانون الأساسي(الدستور)

بعد أن تم لبريطانيا ما أرادت، وصادق المجلس التأسيسي على المعاهدة العراقية البريطانية،تحول المجلس نحو مناقشة وإقرار القانون الأساسي(الدستور) إذ حرصت بريطانيا على أن يجري إقرار المعاهدة قبل إقرار القانون الأساسي كما اشترطت أن يأتي القانون الأساسي غير متعارض مع بنود المعاهدة .كان المفروض أن ينفض المجلس في٢٦ تموز١٩٢٤م،ولكن بسبب تأخر إقرار المعاهدة ،واستمرار المناقشات حول القانون الأساسي، تطلب تمديد انعقاد المجلس التأسيسي إلى١٠ آب ١٩٢٤م لغرض إكمال مناقشة وإقرار القانون الأساسي ، وقانون السلطة التشريعية .

لم يستطع المجلس إجراء أي تغيير جوهري على مسودة القانون الأساسي الذي جرى وضعه من قبل لجنة مؤلفة من موظفين بريطانيين في وزارة العدلية البريطانية هما الميجر يانغ ممثل دائرة المندوب السامي في بغداد والمستر دراورد مستشار وزارة العدلية،لكي يتمشى وبنود المعاهدة العراقية البريطانية التي فرضت على العراق ،وصادق المجلس على مسودة القانون بتاريخ ١٠ تموز ١٩٢٤م.

نص القانون الأساسي (الدستور) :

ضم القانون الأساسي(١٢٣)مادة موزعة على عشرة ابواب مع مقدمة. أما نصه فهو:

بسم الله الرحمن الرحيم . نحن ملك العراق، بناء على ما أقره المجلس التأسيسي، صادقنا على القانون الأساسي، وأمرنا بوضعه موضع التنفيذ .

المقدمة

المادة الأولى : يسمى هذا القانون (القانون الأساسي العراقي) وأحكامه نافذة في جميع أنحاء المملكة العراقية .

المادة الثانية : العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة ،مُلكها لا يتجزأ، ولا يتنازل عن أي شيء منه ،وحكومته ملكية وراثية ،وشكلها نيابي .

المادة الثالثة : تعتبر مدينة بغداد عاصمة العراق ، ويجوز عند الضرورة اتخاذ غيرها عاصمة بقانون .

المادة الرابعة : يكون العلم العراقي على الشكل والأبعاد آلاتية: طوله ضعفا عرضه ، ويقسم أفقياً إلى ثلاثة ألوان متساوية ومتوازية، أعلاها الأسود، فالأبيض ، فالأخضر، على أن يحتوي على شبه منحرف احمر من جهة السارية تكون قاعدته العظمى مساوية لعرض العلم،والقاعدة الصغرى مساوية لعرض اللون الأبيض،وارتفاعه ربع طول العلم ، وفي وسطه كوكبان أبيضان ذو سبعة أضلاع، يكونان على وضع عمودي يوازي السارية . أما أوضاع العلم وشعار الدولة وشاراتها وأوسمتها فتعين بقوانين خاصة .

الباب الأول : حقوق الشعب

المادة الخامسة : تعين الجنسية العراقية وتكتسب ،وتفقد وفقاً لأحكام قانون خاص.

المادة السادسة : لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون ،وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة.

المادة السابعة : الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التدخل والتعرض،ولا يجوز القبض على أحدهم ،أو توقيفه ،أو معاقبته ،أو إجباره على تبديل مسكنه ،أو تعريضه لقيود، أو إجباره على الخدمة في القوات المسلحة إلا بمقتضى القانون. أما التعذيب ونفي العراقيين إلى خارج المملكة فممنوع منعاً باتاً.

المادة الثامنة : المساكن مصونة من التعرض ،ولا يجوز دخولها، والتحري فيها إلا في الأحوال والطرائق التي يعينها القانون .

المادة التاسعة : لا يمنع أحد من مراجعة المحاكم ،ولا يجبر على مراجعة محكمة غير المحكمة المختصة بقضيته إلا بمقتضى القانون .

المادة العاشرة : حقوق التملك مصونة ، فلا يجوز فرض القيود الإجبارية ، ولا حجز الأموال والأملاك، ولا مصادرة المواد الممنوعة،إلا بمقتضى القانون. أما السخرة المجانية ،والمصادرة العامة للأموال المنقولة وغير المنقولة فممنوعة بتاتاً، ولا ينزع ملك أحد إلا لأجل النفع العام، في الأحوال وبالطريقة التي يعينها القانون ،وبشرط التعويض عنه تعويضاً عادلاً .

المادة الحادية عشرة :لا تفرض ضريبة إلا بمقتضى قانون تشمل أحكامه جميع الصنوف .

المادة الثانية عشرة :للعراقيين حرية إبداء الرأي، والنشر،والاجتماع،وتأليف الجمعيات، والانضمام إليها ضمن حدود القانون .

المادة الثالثة عشرة : الإسلام دين الدولة الرسمي، وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة ولا تمس، وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة، وحرية القيام بشعائر العبادة،وفقاً لعاداتهم ،ما لم تكن مخلة بالأمن والنظام ، وما لم تتناف والآداب العامة.

المادة الرابعة عشرة : للعراقيين الحق في رفع الشكوى، واللوائح المتعلقة بأشخاصهم، أو بالأمور العامة،إلى الملك،ومجلس الأمة،والسلطات العامة،بالطريقة وفي الأحوال التي يعينها القانون .

المادة الخامسة عشرة :تكون جميع المراسلات البريدية، والبرقية، والتلفونية، مكتومة ومصونة من كل مراقبة وتوقيف، إلا في الأحوال والطرائق التي يعينه القانون .

المادة السادسة عشرة :للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغاتها الخاصة، والاحتفاظ بها ، على أن يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي تعين قانوناً .

المادة السابعة عشرة : العربية هي اللغة الرسمية ، سوى ما ينص عليه بقانون خاص .

المادة الثامنة عشرة :العراقيون متساوون في التمتع بحقوقهم ،وأداء واجباتهم، ويعهد إليهم وحدهم بوظائف الحكومة بدون تمييز،كل حسب اقتداره وأهليته ، ولا يستخدم في الوظائف الحكومية غير العراقيين ،إلا في الأحوال الاستثنائية التي تعين بقانون خاص ، ويستثنى من ذلك الأجانب الذين يجري استخدامهم بموجب المعاهدات والمقاولات .

الباب الثاني: **الملك وحقوقه**

المادة التاسعة عشرة : سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة، وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين، ثم لورثته من بعده .

المادة العشرون : ولاية العهد لأكبر أبناء الملك سناً على خط عمودي ، وفقاً لأحكام قانون الوراثة .

المادة الحادية والعشرون : يقسم الملك أمام مجلسي النواب والأعيان، اللذان يلتئمان برئاسة رئيس مجلس الأعيان، يمين المحافظة على أحكام القانون الأساسي، واستقلال البلاد ، والإخلاص للوطن والأمة، على اثر تبوئه العرش .

المادة الثانية والعشرون : سن الرشد للملك تمام الثامنة عشر عاماً ، فإذا انتقل العرش دون هذا السن ، يؤدي حقوق الملك ،الوصي الذي اختاره الملك السابق، وذلك إلى أن يبلغ الملك سن الرشد ، ولكن ليس للوصي أن يتولى هذا المنصب، ويؤدي شيئاً من حقوقه ما لم يوافق مجلس الأمة على تعينه. فإذا لم يوافق المجلس على ذلك، أو إذا لم يعين الملك السابق وصياً فالمجلس هو الذي يعين وصياً، وعلى الوصي أداء اليمين المتقدم بيانها أمام المجلس،وإلى أن يتم نصب الوصي وأداؤه اليمين،تكون حقوق الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة العراقية، ويكون مسؤولاً عنها ، ولا يجوز إدخال تعديل ما في القانون الأساسي مدة الوصاية ، بشأن حقوق الملك ووراثته .

المادة الثالثة والعشرون : عندما تمس الحاجة إلى إقالة الوصي، يدعى مجلس الأمة إلى الالتئام حالاً، وإذا كان مجلس الأمة منحلاً، ولم يتم انتخاب المجلس الجديد ، يلتئم المجلس السابق لذلك الغرض.

المادة الرابعة والعشرون : لا يحق للملك أن يتولى عرشاً خارج العراق إلا بعد موافقة مجلس الأمة .

المادة الخامسة والعشرون: الملك مصون ، وغير مسؤول .

المادة السادسة والعشرون :

١ . الملك رأس الدولة الأعلى، وهو الذي يصدّق القوانين، ويأمر بنشرها، ويراقب تنفيذها ، وبأمره توضع الأنظمة لأجل تطبيق أحكام القوانين ضمن ما هو مصرح به فيها .

٢ . الملك هو الذي يصدر الأوامر بإجراء الانتخاب العام لمجلس النواب وباجتماع مجلس الأمة،وهو يفتتح هذا المجلس،ويؤجله،ويفضه،ويحله وفقاً لأحكام هذا القانون.

٣ . إذا ظهرت ضرورة أثناء عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والأمن العام ، أو لدفع خطر عام، أو لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، أو بقانون خاص بها، للقيام بواجبات المعاهدات، فللملك الحق بإصدار مراسيم بموافقة مجلس الوزراء، ويكون لها قوة قانونية، تقضي باتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى الأحوال،على أن لا تكون مخالفة لإحكام هذا القانون الأساسي،ويجب عرضها جميعاً على مجلس الأمة في أول اجتماع له،عدى ما صدر منها لأجل القيام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الأمة، أو المجلس التأسيسي،فان لم يصدق مجلس الأمة على هذه المراسيم ، فعلى الحكومة أن تعلن انتهاء حكمها، وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الإعلان، ويجب أن تكون هذه المراسيم موقعاً عليها بتوقيع الوزراء كافة . وتشمل لفظة(القانون) المراسيم الصادرة بمقتضى أحكام هذه المادة ، ما لم يكن في متنه قرينة تخالف ذلك .

٤ . الملك يعقد المعاهدات بشرط أن لا يصدقها ألا بعد موافقة مجلس الأمة عليها .

٥ . الملك يختار رئيس الوزراء، وعلى ترشيح الرئيس، يعين الوزراء، ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

٦. الملك يعين أعضاء مجلس الأعيان ، ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

٧. الملك،بناء على اقتراح الوزير المسؤول،يعين ويعزل جميع الممثلين السياسيين، والموظفين الملكيين، والقضاة والحكام، وبمنح الرتب العسكرية ، ما لم يفوض ذلك إلى سلطة أخرى ، بمقتضى نظام خاص، وله أن يمنح أيضاً الأوسمة والألقاب وغير ذلك من شارات الشرف.

٨. للملك القيادة العامة للقوات المسلحة، وهو يعلن الحرب، بموافقة مجلس الوزراء، وله أن يعقد معاهدات الصلح ، بشرط أن لا يصدقها نهائياً ألا بعد موافقة مجلس الأمة ، وله أيضاً أن يعلن الأحكام العرفية وفقاً لأحكام هذا القانون .

٩ . تضرب النقود باسم الملك .

١٠. لا ينفذ حكم الإعدام إلا بتصديق الملك، وللملك أن يخفف العقوبات أو يرفعها بعفو خاص ، وبموافقة المجلسين يعلن العفو العام .

الباب الثالث : **السلطة التشريعية**

المادة السابعة والعشرون :يستعمل الملك سلطته بإرادة ملكية تصدر بناءً على اقتراح الوزير أو الوزراء المسؤولين، وبموافقة مجلس الوزراء، ويوقع من قبلهم .

المادة الثامنة والعشرون:السلطة التشريعية منوطة بمجلس الأمة مع الملك، ومجلس الأمة يتألف من مجلسي النواب والأعيان،وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين،وتعديلها، وإلغائها، مع مراعاة أحكام هذا القانون .

المادة التاسعة والعشرون :يفتتح الملك مجلس الأمة بذاته، أو ينيب عنه في ذلك رئيس الوزراء ، أو أحد الوزراء ليقوم بمراسيم الافتتاح ، وإلقاء خطاب العرش .

المادة الثلاثون :لا يكون عضواً في مجلس الأعيان أو مجلس النواب :

١ . من كان من أم غير عراقية.

٢ . من كان مدعياً بجنسية أو حماية أجنبية .

٣ . من كان دون الثلاثين من عمره في النواب، ودون الأربعين في الأعيان .

٤ . من كان محكوماً عليه بالإفلاس، ولم يعد اعتباره قانوناً.

٥ . من كان محجوراً عليه ولم يفك حجره .

٦ . من كان ساقطاً من الحقوق المدنية .

٧ . من كان محكوماً عليه بالسجن، مدة لا تقل عن عام ، عن جريمة غير سياسية، أو من كان محكوماً عليه بالسجن لسرقة، أو رشوة، أو خيانة الأمانة، أو تزوير، أو احتيال أو غير ذلك من الجرائم المخلة بالشرف بصورة مطلقة .

٨. من كان له منفعة مادية مباشرة، أو غير مباشرة ، ناشئة عن عقد مع إحدى الدوائر العمومية العراقية، إلا إذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهماً في شركة مؤلفة من اكثر من خمسة وعشرين شخصاً،ويستثنى من ذلك ملتزمو الأعشار،ومستأجرو الأراضي الحكومية وأملاكها .

٩ . من كان مجنوناً أو معتوهاً .

١٠ . من كان من أقرباء الملك من الدرجة التي تُعيّين بقانون خاص .
وعلى كل حال لا يجوز اجتماع عضوية المجلسين في شخص واحد .
المادة الحادية والثلاثون : يتألف مجلس الأعيان من عدد لا يتجاوز العشرين عضواً، يعينهم الملك ، ممن نالوا ثقة الجمهور، وباعتماد أعمالهم، وممن لهم ماضي مجيد في خدمة الدولة والوطن .
المادة الثانية والثلاثون : مدة العضوية في مجلس الأعيان ثمان سنوات ، وعلى أن يتبدل نصفهم في كل أربع سنين، ويجوز تعيين الأعضاء السابقين، والنصف الأول، لأجل التبديل الأول يفرز بالاقتراع .
المادة الثالثة والثلاثون : الرئيس ونائباه ينتخبهم المجلس من بين أعضائه لمدة عام واحدة ، بتصديق الملك ، ويجوز إعادة انتخابهما .
المادة الرابعة والثلاثون : يُعطى عضو الأعيان مخصصات سنوية تعادل خمسة الآلاف روبية عن مدة الاجتماع فقط، وألف ومائتين وخمسين روبية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع، عدى مخصصات السفر .
المادة السادسة والثلاثون : يتألف مجلس النواب بالانتخاب، بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألف نسمة من الذكور .
المادة السابعة والثلاثون : تعيين طريقة انتخاب النواب بقانون خاص، يراعى فيه أصول التصويت السري ، ووجوب تمثيل الأقليات غير الإسلامية .
المادة الثامنة والثلاثون : دورة مجلس النواب أربعة اجتماعات عادية ، لكل عام اجتماع يبدأ من أول يوم من شهر تشرين الثاني الذي يعقب الانتخاب ، وإذا صادف أول الشهر عطلة رسمية ، فمن اليوم الذي يليها، مع مراعاة ما جاء في الفقرة ٢ من المادة((٢٦)) بخصوص حل المجلس .
المادة التاسعة والثلاثون: يدعو الملك المجلس إلى عقد جلساته العادية في العاصمة، في أول يوم من شهر تشرين الثاني من كل عام، مع مراعاة أحكام المادة ((٣٨))، وإذا لم يدع المجلس إلى ذلك،يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ويبدأ عندئذٍ اجتماعه العادي الذي يمتد أربعة اشهر،إلا إذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة ،أو مدّ أجل الاجتماع لإتمام الأشغال المستعجلة،وعندما يمد أجل الاجتماع على هذه الصورة ينبغي أن لا تزيد

مدته كلها على ستة اشهر. وللمجلس أن يؤجل جلساته من حين إلى آخر،وفقاً لنظام المجلس الداخلي،وعلى المجلس أن يؤجل جلساته إذا أمر الملك بذلك مرات لا تتجاوز الثلاث في كل اجتماع، إلى مدة لا تتجاوز الشهرين. وعند حساب مدة الاجتماع،لا يحسب الزمن الذي استغرقته التأجيلات المتقدمة .

المادة الأربعون :إذا حُل المجلس، يجب أن يبدأ بأجراء الانتخابات مجدداً، ويدعى المجلس الجديد إلى الاجتماع بصورة غير اعتيادية ، في مدة لا تتجاوز تاريخ الحل، وهذا الاجتماع يتبع الأحكام الواردة في المادة (٣٩) من هذا القانون فيما يتعلق بالتأجيل، والتمديد، وعلى كل حال ينبغي فض هذا الاجتماع في ٣١ تشرين الأول، لكي يبتدئ الاجتماع العادي الأول من الدورة المذكورة، في ابتداء تشرين الثاني، إذا صادف الاجتماع غير العادي في شهري تشرين الثاني وكانون الأول، يُعد أول اجتماع عادي لتلك الدورة. إذا حُل المجلس لأمر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر .

المادة الحادية والأربعون : يجوز تجديد انتخاب النائب السابق .

المادة الثانية والأربعون : لكل رجل عراقي أتم الثلاثين من العمر، ولم يكن له إحدى الموانع المنصوص عليها في المادة(٣٠) أن ينتخب لعضوية مجلس النواب ، على انه لا يجوز له أن ينوب إلا عن منطقة واحدة من المناطق التمثيلية التي تعين بقانون الانتخاب فقط ، وإذا انتخب أحد في أكثر من منطقة واحدة ، فله أن يختار المنطقة التي يرغب في تمثيلها خلال ثمانية أيام من تاريخ إخباره، وللموظفين الذين ينتخبون حق الاختيار بين قبول العضوية ورفضها، والذي يقبل العضوية يجب عليه التخلي عن وظيفته في الحكومة خلال المدة المذكورة ، عدا الوزراء .

المادة الثالثة والأربعون : يفصل مجلس النواب في المسائل المتعلقة بالصفات المؤهلة لانتخاب النواب، وفي الطعن الموجه ضد انتخابهم، وفي المنحلات والاستقالات المتعلقة بهم .

المادة الرابعة والأربعون : على مجلس النواب أن ينتخب كل عام في جلسته الأولى، رئيساً ونائبين للرئيس، وكاتبين، من بين أعضائه، وعليه أن يقدم نتيجة هذا الانتخاب إلى الملك ليصدقه، وينوب عن الرئيس عند الاقتضاء أحد نائبيه .

المادة الخامسة والأربعون : لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يقترح وضع لائحة قانونية، ما عدا ما يتعلق بالأمور المالية التي سيأتي بيانها، على شرط أن يؤيده فيه عشرة من زملائه، وإذا قبل المجلس هذا الاقتراح ،يودعه إلى مجلس الوزراء، لسن اللائحة القانونية، وكل اقتراح يرفضه المجلس،لا يجوز تقديمه ثانية في الاجتماع نفسه .

المادة السادسة والأربعون : للعضو أن يستقيل من مركزه، وذلك بأن يقدم استقالته كتابة إلى الرئيس ، ولا تنفذ الاستقالة ما لم يقبلها مجلس النواب .

المادة السابعة والأربعون : عند انحلال عضوية في مجلس النواب، بسبب وفاة ، أو استقالة أو فقد الصفات اللازمة، أو تغيب عن المجلس، يجب أن يجري انتخاب جديد في الحال ، بإيعاز من الرئاسة .

المادة الثامنة والأربعون : يُعد العضو في مجلس النواب ممثلاً لعموم البلاد العراقية، وليس لمنطقته التمثيلية .

المادة التاسعة والأربعون :العضو الذي يتغيب عن المجلس مدة شهر، من غير سبب أو عذر مشروع ، يعد مستقيلاً ، مع مراعاة المادة (٤٦) .

المادة الخمسون : يعطى النائب مخصصات تعادل ٤٠٠٠ روبية عن مدة الاجتماع فقط ، عدا مخصصات السفر، وإذا أمتد زمن الاجتماع أكثر من أربعة أشهر فيعطى كل نائب ١٠٠٠ روبية عن كل شهر من المدة الزائدة .

المادة الحادية والخمسون : على أعضاء النواب والأعيان، قبل الشروع في أعمالهم، أن يقسم كل منهم أمام مجلسه يمين الإخلاص للملك، والمحافظة على القانون الأساسي ، وخدمة الأمة والوطن ، وحسن القيام بواجب النيابة .

المادة الثانية والخمسون : لا يباشر أحد المجلسين أعماله ما لم يحضر الجلسة اكثر من نصف الأعضاء بواحد على الأقل .

المادة الثالثة والخمسون : تصدر القرارات بأكثرية آراء الأعضاء الحاضرين، ما لم ينص هذا القانون على خلاف ذلك، إذا تساوت الآراء فللرئيس ذاك الصوت الترجيحي، ولا تحصل أكثرية ما لم يصوت نصف الأعضاء الحاضرين، ويبدي كل من الأعضاء رأيه بذاته وتعين طريقة إبداء الرأي في نظام المجلس الداخلي .

المادة الرابعة والخمسون : لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى الوزراء أسئلة واستيضاحات، وتجري المناقشة فيها، وفي أجوبتها،على الوجه الذي يبين في النظام الداخلي لكل مجلس،بعد مرور ثمانية أيام على الأقل من يوم توجيهها، وذلك في غير حالة الاستعجال، أو موافقة الوزير .

المادة الخامسة والخمسون : يبت المجلس باللوائح القانونية مادة فمادة ،على حدة ثم يبت بها جملة .

المادة السادسة والخمسون : لا يجوز لأي قوة مسلحة الدخول إلى المجلس، ولا الإقامة على مقربة من أبوابه ، إلا بطلب من رئيسه .

المادة السابعة والخمسون : تكون جميع جلسات المجلسين علنية،إلا في الأحوال التي يطلب فيها أحد الوزراء، أو أربعة من الأعيان،أو عشرة من النواب، أن تجري المداولة سراً، في الأمر المبحوث عنه .

المادة الثامنة والخمسون : لا يجوز لأحد دخول كلا المجلسين ،ولا التكلم فيهما ، إلا للأعضاء والوزراء،أو كبار الموظفين المنتدبين من قبل الوزراء عند غيابهم ،أو من يدعوهم المجلس إلى ذلك.

المادة التاسعة والخمسون : لمجلس الأعيان ،ومجلس النواب الحق في إصدار أنظمة وتعليمات في ما يتعلق بالأمور الآتية :

١ . كيفية استعمال السلطة ،والامتيازات،والضمانات الممنوحة للمجلس بموجب هذا القانون ، وطريقة المحافظة عليها .

٢ . تنظيم أعمال المجلسين ،وإدارة مذاكراتهما،منفردين أو مجتمعين .

المادة الستون : لا يوقف،ولا يحاكم أحد من أعضاء مجلس الأمة في مدة اجتماع المجلس، ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب إليه قرار بالأكثرية بوجود أسباب كافية لاتهامه، أو ما لم يقبض عليه حين ارتكابه جناية مشهودة ، ولكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود نظام المجلس الذي هو منتسب إليه، ولا تتخذ أي إجراءات قانونية ضده من أجل تصويت أو بيان رأي، أو إلقاء خطبة في مداولات المجلس ومباحثاته .

وإذا أُقف النائب لسبب ما، أثناء عطلة المجلس ،فعلى الحكومة أن تُعلم المجلس بذلك عند التئامه ، مع إعطاء الإيضاحات ، وبيان الأسباب الموجبة .

المادة الحادية والستون : للوزير الذي يكون عضواً في أحد المجلسين حق التصويت في مجلسه، وحق الكلام في المجلسين، وأما الوزراء الذين ليسوا أعضاء في أحد المجلسين فلهم أن يتكلموا في المجلسين دون أن يصوتوا وللوزراء ،أو من ينوب عنهم في غيابهم حق الأسبقية على سائر الأعضاء في مخاطبة المجلسين .

المادة الثانية والستون :

١ . يجب أن ترفع جميع اللوائح القانونية إلى أحد المجلسين ، فإذا قبلها ترفع إلى الثاني ، ولا تكون قانوناً ما لم يوافق عليها المجلسان ، ويصدق عليها الملك .

٢ . يقرر المجلسان اللوائح المرفوعة إليهما من قبل الحكومة، وبعد قبولها تعرض على الملك فإما أن يصدقها، وإما أن يعيدها مع بيان أسباب الإعادة ، في برهة ثلاثة أشهر ، إلا إذا قرر أحد المجلسين تعجيلها ،فيقتضي تصديقها ، أو إعادتها، خلال ١٥ يوماً،لإعادة النظر فيها ، مع بيان الأسباب الموجبة .

٣ . إذا رفض المجلسان اللوائح القانونية فلا ترفع إلى أحدهما مرة ثانية خلال مدة الاجتماع.

المادة الثالثة والستون : إذ رفض أحد المجلسين لائحة قانونية مرتين ، وأصر الثاني على قبولها، تتألف جلسة مشتركة من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب، برئاسة رئيس مجلس الأعيان، للمفاوضة في المواد المختلف فيها فقط ، فإذا قبلت اللائحة أكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء المجلس المشترك، معدلة أو غير معدلة ، فإنها تعتبر مصدقة من كلا المجلسين ، ولكنها لا تكتسب الصفة القانونية إلا بعد تصديق الملك ، وإذا لم تقبل بهذه الطريقة، فلا ترفع مرة ثانية إلى أي من المجلسين في الاجتماع نفسه.

الباب الرابع : الوزارة

المادة الرابعة والستون : لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ، ولا يقل عن الستة ، ولا يكون وزيراً من كانت فيه إحدى الموانع المبينة في المادة (٣٠)، والوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين ، لا يبقى في منصبه أكثر من ستة اشهر ما لم يعين عضواً في مجلس الأعيان ،أو ينتخب عضواً في مجلس النواب قبل ختام المدة المذكورة، والوزير الذي يتقاضى راتب الوزارة، لا يستحق تخصيصات العضوية في أحد المجلسين في الوقت نفسه ، ولا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الدولة وأموالها .

المادة الخامسة والستون : مجلس الوزراء هو القائم بإدارة شؤون الدولة ، يعقد برئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما يجب أن يتخذه من إجراءات في الأمور المتعلقة بأكثر من وزارة واحدة وليبحث في جميع الأمور الخطيرة التي تقوم بها الوزارات ، ويعرض رئيس الوزراء ما يوصي به المجلس من الأمور على الملك لتلقي أوامره .

المادة السادسة والستون : وزراء الدولة مسؤولون بالتضامن أمام مجلس النواب في الشؤون التي تقوم بها الوزارات ، ومسؤولون بصورة منفردة عن الإجراءات المتعلقة بوزارة كل منهم ، وما يتبعها من الدوائر،فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة بأكثرية الأعضاء الحاضرين فعليها أن تستقيل، وإذا كان القرار المذكور يمس أحد الوزراء فقط ، فعلى ذلك الوزير أن يستقيل، وعلى المجلس أن يؤجل تصويت عدم الثقة مرة واحدة إلى مدة لا تتجاوز ثمانية أيام، وإذا طلب ذلك من رئيس الوزراء أو الوزير المختص ، ولا يحل المجلس في هذه المدة .

المادة السابعة والستون : يتصرف الوزير في جميع الأمور المتعلقة بوزارته ، وما يتبعها من الدوائر، وذلك بموجب الأصول التي يعينها القانون .

الباب الخامس : **السلطة القضائية**

المادة الثامنة والستون : يعين الحكام بإرادة ملكية ، ولا يعزلون إلا في الأحوال المصرحة في القانون المبينة فيها شروط أهليتهم ونصبهم ، ودرجاتهم، وكيفية عزلهم .

المادة التاسعة والستون : تقسم المحاكم إلى ثلاثة أصناف :

١ . المحاكم المدنية ٢ . المحاكم الدينية ٣ . المحاكم الخصوصية .

المادة السبعون : تعيين كيفية تأسيس هذه المحاكم ، وأماكن انعقادها، ودرجاتها، وأقسامها ، واختصاصها ، وكيفية المراقبة عليها ، وتنفيذ أحكامها ، بقوانين خاصة، مع مراعاة نصوص هذا القانون .

المادة الحادية والسبعون : المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها .

المادة الثانية والسبعون : يجب أن تجري جميع المحاكمات علناً ،إلا إذا وجد سبب من الأسباب المبينة قانوناً ، في جواز عقد جلسات المجلس سراً ، ويجوز نشر أحكام المحاكم والمرافعات ، إلا ما يعود منها إلى الجلسات السرية ، وتصدر كافة الأحكام باسم الملك .

المادة الثالثة والسبعون : للمحاكم المدنية حق القضاء على جميع الأشخاص في العراق في كل الدعاوى والأمور المدنية والجزائية، والتي تقيمها الحكومة العراقية، والتي تقام عليها ،عدا الدعاوى والأمور الداخلة في اختصاص المحاكم الدينية ،أو المحاكم المخصوصة ،كما سيأتي بيانها في هذا القانون، أو في غيره من القوانين المرعية .

المادة الرابعة والسبعون : يشمل اختصاص المحاكم المدنية الأمور الحقوقية والتجارية، والجزائية ،وفقاً للقوانين المرعية، إلا أنه في مواد الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب ، وفي غير ذلك من المواد المدنية، أو التجارية التي جرت العادة الدولية على أن يطبق عليها أحكام دولة أجنبية ، يكون تطبيق القانون المذكور على طريقةٌ تعّين بقانون خاص .

المادة الخامسة والسبعون : تقسم المحاكم الدينية إلى :

١ . المحاكم الشرعية ٢ . المجالس الروحانية الطائفية .

المادة السادسة والسبعون : تنظر المحاكم الشرعية وحدها في الدعاوى المتعلقة بأحوال المسلمين الشخصية، والدعاوى المختصة بإدارة الأوقاف .

المادة السابعة والسبعون : يجري القضاء في المحاكم الشرعية وفقاً للأحكام الشرعية الخاصة بكل مذهب من المذاهب الإسلامية، بموجب أحكام قانون خاص ، ويكون القاضي من مذهب أكثرية السكان في المحل الذي يعين له، مع بقاء القاضيين ، السني والجعفري ، في مدينتي بغداد والبصرة .

المادة الثامنة والسبعون : تشمل المجالس الروحانية الطائفية : المجالس الروحانية الموسوية ، والمجالس الروحانية المسيحية ، وتخول سلطة القضاء بقانون خاص .

المادة التاسعة والسبعون : تنظر المجلس الروحانية :

١ . في المواد المتعلقة بالنكاح، والصداق، والطلاق، والتفريق، والنفقة الزوجية،وتصديق الوصايا،ما لم تكن مصدقة من الكاتب العدل،خلا الأمور الداخلة ضمن اختصاص المحاكم المدنية فيما يخص أفراد الطائفة ، عدا الأجانب منهم .

٢. في غير ذلك من مواد الأحوال الشخصية المتعلقة بأفراد الطوائف،عند موافقة المتقاضين.

المادة الثمانون : تعيين أصول المحاكمات في المجالس الروحانية الطائفية ، والرسوم التي تؤخذ فيها ، بقانون خاص ، وتعين أيضاً بقانون الوراثة وحرية الوصية ، وغير ذلك من مواد الأحوال الشخصية التي ليست من اختصاص المجالس الروحانية الطائفية .

المادة الحادية والثمانون :تؤلف محكمة عليا لمحاكمة الوزراء، وأعضاء مجلس الأمة، المتهمين بجرائم سياسية، أو بجرائم تتعلق بوظائفهم العامة، ولمحاكمة حُكّام محكمة التمييز عن الجرائم الناشئة من وظائفهم، وللبت بالأمور المتعلقة بتفسير القوانين ،وموافقتها للقانون الأساسي .

المادة الثانية والثمانون : إذا اقتضى إجراء محاكمة، كما جاء في المادة السابقة، تجتمع المحكمة العليا بإرادة ملكية تصدر بناءً على قرار اتهامي صادر من مجلس النواب بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين، في كل قضية على حدة، وتؤلف المحكمة من ثمانية أعضاء عدا الرئيس ، وينتخبهم مجلس الأعيان، أربعة من بين أعضائه، وأربعة من كبار الحكام وتعقد برئاسة مجلس الأعيان .

المادة الثالثة والثمانون : إذا وجب البت في أمر يتعلق بتفسير أحكام هذا القانون أو فيما إذ كان أحد القوانين أو الأنظمة المرعية يخالف أحكام هذا القانون الأساسي، تجتمع المحكمة العليا بإرادة ملكية تصدر بموافقة مجلس الوزراء .

المادة الرابعة والثمانون : إذا اقتضى الأمر تفسير القوانين أو الأنظمة في غير الأحوال المبينة في المادة السابقة ، بناء على طلب الوزير المختص ، يؤلف ديوان خاص برئاسة رئيس محكمة التمييز المدنية ، وينتخب أعضائه ثلاثة من بين حكام التمييز ، وثلاثة من كبار موظفي الإدارة ، وفقاً لقانون خاص.

المادة الخامسة والثمانون : يجب أن تحسم الدعاوى التي تنظر فيها المحكمة العليا وفقاً للقانون وبأكثرية ثلثي أعضاء المحكمة، وقراراتها ليست تابعة الاستئناف، أو التمييز ، والأشخاص الذين يتهمهم مجلس النواب، يجب أنُ تكّف أيديهم عن العمل حالاً، وإذا استقالوا فيجب دوام التعقيبات القانونية بحقهم .

المادة السادسة والثمانون : كل قرار يصدر من المحكمة العليا، مبيناً مخالفة أحد القوانين أو أحكامه لأحكام هذا القانون الأساسي، يجب أن يصدر بأكثرية ثلثي أعضاء المحكمة، وإذا صدر قرار من هذا القبيل يكون ذلك القانون، أو القسم المخالف منه لهذا القانون الأساسي ملغياً من الأصل .

المادة السابعة والثمانون : تكون القرارات الصادرة من المحكمة العليا في الأمور المبينة في المادة ٨٣ باستثناء ما جاء منها في المادة ٨٦، والصادرة من الديوان الخاص في الأمور

المبينة في المادة ٨٤، بأكثرية أراء المحكمة والديوان ، ويجب تطبيقها في جميع المحاكم ودوائر الحكومة .

المادة الثامنة والثمانون :تؤسس محاكم أو لجان خصوصية عند اقتضاء الأمور الآتية :

١. لمحاكمة أفراد القوات العسكرية العراقية عن الجرائم المصرح بها في قانون العقوبات العسكري .

٢ . لفصل قضايا العشائر الجزائية ، والمدنية، بحسب عاداتهم المألوفة بينهم بموجب قانون خاص .

٣ . لحسم الاختلافات الواقعة بين الحكومة وموظفيها فيما يختص بخدماتهم .

٤ . للنظر في الاختلافات المتعلقة بالتصرف في الأراضي وحدودها .

المادة التاسعة والثمانون : أصول المحاكمة في المحاكم الخصوصية، والرسوم التي تؤخذ فيها ، وكيفية استئناف أحكامها، ونقضها أو تصديقها ، تعين جميعاً بقوانين خاصة .

الباب السادس : **الأمور المالية**

المادة التسعون : تبقى جميع الضرائب والمكوس على ما تكون عليه عند البدء في تطبيق هذا القانون ، إلى أن تغير بقانون .

المادة الحادية والتسعون : لا يجوز وضع ضرائب إلا بموجب قانون يصدق من قبل الملك ، بعد موافقة مجلس الأمة عليه، غير أن ذلك لا يشمل الأجور التي تأخذها دوائر الدولة مقابل ما تقوم به من الخدمات العمومية،أو مقابل الانتفاع من أموال الحكومة.

المادة الثانية والتسعون : يجب أن تجبى الضرائب من المكلفين من طبقات السكان بدون تمييز، ولا يجوز أن يعفى أحد منهم إلا بموجب القانون .

المادة الثالثة والتسعون : لا يجوز بيع أموال الدولة ، أو تفويضها، أو إيجارها ، أو التصرف بها بصورة أخرى إلا وفق القانون .

المادة الرابعة والتسعون : لا يعطى انحصار، أو امتياز، ولا استثمار مورد من موارد البلاد الطبيعية أو استعماله، ومصلحة من المصالح العامة ، ولا تعطى الواردات الأميرية بالالتزام إلا بموجب القانون ، على أن ما يتجاوز منها ثلاث سنوات ، يجب أن يقترن بقانون خاص لكل قضية .

المادة الخامسة والتسعون : لا يجوز للحكومة أن تعقد قرضاً ، أو تتعهد بما يؤدي إلى دفع مال من الخزينة العمومية، إلا بموجب قانون خاص، هذا إذا لم يكن قانون الميزانية مساعداً على ذلك .

المادة السادسة والتسعون : يجب أن تدفع جميع الأموال التي يقبضها موظفو الحكومة للخزينة العمومية الموحدة، وأن يعطى حساب عنها بحسب الأصول المقررة قانوناً .

المادة السابعة والتسعون: يجب أن تصدق مخصصات كل عام بقانون دستوري يعرف بقانون الميزانية، وهذا يجب أن يحتوي على مخمن الواردات والمصاريف لتلك العام .

المادة الثامنة والتسعون: يجب أن يصدق مجلس الأمة الميزانية في اجتماعه السابق لابتداء العام المالية التي يرجع إليها ذلك القانون .

المادة التاسعة والتسعون : يجب أن يعرض وزير المالية على مجلس النواب أولاً جميع اللوائح القانونية لتخصيص الأموال، أو زيادة التخصيصات، أو تنقيصها أو إلغائها ، وكذلك قانون الميزانية وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التي تعقدها الحكومة.

المادة المائة: تجري المفاوضات في قانون الميزانية ، ويصوت عليها مادة فمادة على حدة، ثم يصوت عليها بصورة إجمالية، أما الميزانية فيصوت عليها فصلاً .

المادة الحادية والمائة : إذا مست ضرورة أثناء عطلة المجلس إلى صرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية، أو بقانون خاص،فللملك الحق في إصدار مراسيم ملكية ، بموافقة مجلس الوزراء ، تقضي باتخاذ التدابير المالية ، كما جاء في الفقر((٣)) من المادة السادسة والعشرين .

المادة الثانية والمائة : يجوز لمجلس الأمة سن قانون لتخصيص مبالغ معينة لتصرف في سنين عديدة .

المادة الثالثة والمائة :يجب أن يسن قانون ينص على تأسيس دائرة لتدقيق المصروفات وترفع بياناً إلى مجلس الأمة مرة على الأقل في كل عام ،عما إذا كانت تلك المصروفات طبق المخصصات التي صدقها المجلس، وأنفقت بحسب الأصول التي عينها القانون .

المادة الرابعة والمائة : لا يجوز عرض لائحة قانونية، أو إبداء اقتراح على أحد المجلسين بما يوجب صرف شيء من الواردات العمومية إلا من قبل أحد الوزراء.

المادة الخامسة والمائة : لا يجوز لمجلس النواب أن يتخذ قراراً ،أو يقترح تعديل لائحة تؤدي إلى تنقيص المصاريف الناشئة عن المعاهدات التي صدقها مجلس الأمة ، أو المجلس التأسيسي ، إلا بعد موافقة الملك .

المادة السادسة والمائة : إذا دخلت العام المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها ، فإن كان مجلس الأمة مجتمعاً يجب على وزير المالية أن يقدم لائحة قانونية تتضمن تخصيصات مؤقتة إلى مدة لا تتجاوز الشهرين ، وعند ختام مدة التخصيصات يجوز لوزير المالية تقديم لائحة جديدة من هذا القبيل ، وهلم جرا ويتكرر ذلك حسب اللزوم ، وإن لم يكن مجلس الأمة مجتمعاً تراعى ميزانية العام الماضية ، على أن لا يخل ذلك بحق إصدار المراسيم المبحوث عنها في المادة (١٠٢) .

المادة السابعة والمائة : يقرر نظام مسكوكات الدولة بموجب قانون .

الباب السابع : **إدارة الأقاليم**

المادة الثامنة والمائة : تعيين المناطق الإدارية، وأنواعها، وأسمائها، وكيفية تأسيسها ، واختصاص موظفيها ، وألقابهم في العراق ، بقانون خاص .

المادة التاسعة والمائة: يجب أن ينص القانون المذكور على تنفيذ ما يقتضي اتخاذه في بعض المناطق الإدارية من الوسائل لأجل ضمان القيام بما يخصها من الوجائب الناشئة عن المعاهدات التي عقدها الملك بتصديق مجلس الأمة ، أو التي عقدها بتصديق المجلس التأسيسي .

المادة العاشرة والمائة : تدار الشؤون البلدية في العراق بواسطة مجالس البلدية بموجب قانون خاص،وفي المناطق الإدارية تقوم مجالس إدارية بالوظائف التي تناط بها بموجب قانون.

المادة الحادية عشرة والمائة : يحق لكل طائفة تأليف مجالس في المناطق الإدارية المهمة تختص بإدارة المسقفات والمستغلات الموقوفة، والتركات لأغراض خيرية، وجمع إيرادها ، وصرفه وفقاً لرغبة الواهب، أو للعرف الغالب بين الطائفة، وكذلك القيام بالنظارة على أموال الأيتام ، وفقاً للقانون ، وتمون المجالس المذكورة تحت إشراف الحكومة .

الباب الثامن : **تأييد القوانين والأحكام**

المادة الثانية عشرة والمائة : القوانين العثمانية التي كانت قد نشرت قبل تاريخ ٥ تشرين الثاني عام ١٩١٤م، والقوانين التي نشرت في ذلك التاريخ، أو بعده، وبقيت مرعية في

العراق حين نشر هذا القانون، تبقى نافذة فيه بقدر ما تسمح به الظروف ، مع مراعاة ما أُحدث من فيها من التعديل،أو الإلغاء ، بموجب البيانات والأنظمة والقوانين الوارد ذكرها في المادة الآتية، وذلك إلى أن تبدلها، أو تلغيها السلطة التشريعية، أو أن يصدر من المحكمة العليا قرار بجعلها ملغاة بموجب أحكام المادة(٨٦) .

المادة الثالثة عشرة والمائة : جميع البيانات، والأنظمة، والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق،والحاكم الملكي العام، والمندوب السامي، والتي أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤م وتاريخ تنفيذ هذا القانون الأساسي، تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها، وما لم يلغى منها إلى هذا التاريخ ، يبقى مرعياً إلى أن تبدله أو تلغيه السلطة التشريعية ، أو إلى أن يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب أحكام المادة (٨٦).

المادة الرابعة عشرة والمائة : يُعد كل شخص بريئاً، ومصوناً من كل ما يوجه إليه من تهم من قبل القيادة العامة للقوات البريطانية في العراق، أو الحاكم الملكي العام ، أو المندوب السامي ، أو حكومة جلالة الملك فيصل، أو من الموظفين الذين كانت لهم إمرة أو صفة عسكرية أو ملكية،وذلك بقصد إخماد الحركات العدائية، وتوطيد الأمن والنظام العام، وصيانته، أو تنفيذ الأوامر التي صدرت بمقتضى الأحكام العرفية بين اليوم الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤م، وتاريخ تنفيذ هذا القانون الأساسي، وكل من الأعمال المذكورة في هذه المادة يُعد واقعاً بسلامة نية ، ما لم يقدم المشتكي برهاناً على خلاف ذلك ، وكل دعوى أو معاملة قضائية بشأن عمل من هذه الأعمال ترد وتعتبر باطلة ما لم يبرهن المشتكي عليها .

المادة الخامسة عشرة والمائة : جميع الأحكام الصادرة في الدعاوى المدنية والشرعية، من المحاكم العثمانية، قبل احتلال القوات البريطانية،وكذلك الأحكام الصادرة في الدعاوى المدنية والشرعية من المحاكم التي أسست بعد الاحتلال المذكور، أو من الحكام السياسيين ومعاونيهم، فيما هو ضمن اختصاصهم، تعتبر صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيساً نظامياً .

المادة السادسة عشرة والمائة : جميع الأحكام والقرارات الجزائية التي صدرت من المحاكم المؤسسة بعد احتلال القوات البريطانية، أو من المحاكم العرفية أو العسكرية، أو من الحكام

العسكريين أو السياسيين، أو معاونيهم، أو غيرهم من الموظفين المأذون لهم بالنظر في الجرائم، وكذلك العقوبات المنزلة بجميع من حوكموا في المحاكم المذكورة، أو لدى أولئك الأشخاص، تعتبر جميعاً صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيساً نظامياً.

الباب التاسع : **تبديل أحكام القانون الأساسي**

المادة السابعة عشرة والمائة . يجوز لمجلس الأمة خلال عام واحدة ، ابتداء من تنفيذ هذا القانون ، أن يعدل أي كان من الأمور الفرعية في هذا القانون ، أو الإضافة إليها لأجل القيام بأغراضه ، على شرط موافقة مجلس الأمة بأكثرية ثلثي الآراء في كل المجلسين .

المادة الثامنة عشرة والمائة : عدا ما نص عليه في المادة السابقة، لا يجوز إدخال تعديل ما على القانون الأساسي لمدة خمس سنوات من تاريخ ابتداء تنفيذه، ولا بعد تلك المدة إلا على الوجه الآتي: كل تعديل يجب أن يوافق عليه كل من مجلس النواب والأعيان بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء كلا المجلسين المذكورين،وبعد الموافقة عليه، يحل مجلس النواب وينتخب المجلس الجديد فيعرض عليه، وعلى مجلس الأعيان التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانية، فإذا أقترن بموافقة المجلسين بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء كليهما أيضاً، يعرض على الملك ليصادق وينشر .

الباب العاشر : **مواد عمومية**

المادة التاسعة عشرة والمائة : في حالة حدوث قلاقل، أو ما يدل على حدوث شيء من هذا القبيل، في أي جهة من جهات العراق، أو في حالة حدوث خطر من غارة عدائية من أي جهة من جهات العراق، للملك السلطة، بعد موافقة مجلس الوزراء على إعلان الأحكام العرفية بصورة مؤقتة في أنحاء العراق التي قد يمسها خطر القلاقل أو الغارات، ويجوز توقيف تطبيق القوانين والأنظمة المرعية بالبيان الذي تعلن به الأحكام العرفية، وذلك في الأمكنة وبالدرجة التي تعين بالبيان المذكور،على أن يكون القائمون بتنفيذ هذا البيان معرضين للتبعية القانونية التي تترتب على أعمالهم إلى أن يصدر من مجلس الأمة قانون بخصوص إعفائهم عن ذلك. أما كيفية إدارة الأماكن التي تطبق فيها الأحكام العرفية فتعيين بموجب إرادة ملكية .

المادة العشرون والمائة : إذا اقتضى تفسير حكم من الاحكام القانونية :

١ . إن كان التفسير خاصاً بأحكام هذا القانون الأساسي ، يعود إلى المحكمة العليا، على ما جاء في الباب الخامس في هذا القانون .
٢ . إذا كان التفسير خاصاً بأحد القوانين المتعلقة بإدارة الشؤون العامة ، يعود إلى الديوان الخاص ، على ما جاء في الباب الخامس من هذا القانون .
٣ . وفي غير ذلك من المواد يعود استنباط المعاني إلى المحاكم العدلية المختصة بالدعاوى التي ينشأ عنها لزوم الاستنباط .
المادة الحادية والعشرون والمائة : تعتبر دوائر الأوقاف الإسلامية من دوائر الحكومة الرسمية ، وتدار شؤونها ، وتنظم أمور ماليتها بمقتضى قانون خاص .
المادة الثانية والعشرون والمائة : ينفذ هذا القانون من تاريخ اقترانه بتصديق الملك .
كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من آذار عام ١٩٢٥م، واليوم الخامس والعشرين من شعبان عام ١٣٤٣هجرية .

وبعد الفراغ من إقرار القانون الأساسي، باشر المجلس بمناقشة مسودة قانون السلطة التشريعية، الذي تم إقراره في ٢ آب،وقد نص القانون على قيام مجلسين للسلطة التشريعية (مجلس النواب) و(مجلس الأعيان)على أن ينتخب الشعب مجلس النواب، على أساس الانتخاب على مرحلتين، أي (غير مباشر) وبالشكل التالي:
المرحلة الأولى : يتم من خلالها انتخاب ما يسمى(المنتخبين الثانويين).
المرحلة الثانية : يتم من خلالها انتخاب النواب من قبل المنتخبين الثانويين ، وطبيعي أن بريطانيا والسلطة الحاكمة استهدفتا من وراء هذا القانون السيطرة على عملية الانتخاب ، والمجيء بالأشخاص الذين يريدهم المندوب السامي، والبلاط إلى مجلس النواب، حيث يمكن التأثير على المنتخبين الثانويين، والذين غالبيتهم من الموظفين والمختارين، بشتى الوسائل والسبل لانتخاب من ترشحهم السلطة بالتعاون والتنسيق مع المندوب السامي البريطاني، وهكذا كانت المجالس المتعاقبة تضم أعداداً كبيرة من كبار الإقطاعيين الذين منحتهم بريطانيا مقاطعات واسعة من الأراضي،ومنحتهم سلطة واسعة على ملايين الفلاحين الكادحين ، وحيث اصبحوا نواباً مخضرمين ، يفوزون بالتزكية في كل انتخاب دون أن يجرأ أحد على منافستهم.أما المجلس الثاني(مجلس الأعيان)فيتم تعيينهم من قبل الملك،

وبالتنسيق مع المندوب السامي، والسفارة البريطانية فيما بعد، ويجري تعينهم من بين الوزراء والنواب السابقين ، وكبار الإقطاعيين.

وفي ١٦ تموز١٩٢٥م أصدر الملك فيصل إرادة ملكية بتعيين٢٠ شخصية من السياسيين،والضباط،ورجال الدين،وكبار الإقطاعيين،والملاكين العقاريين أعضاء في أول مجلس للأعيان وهم:ابراهيم الحيدري،وآصف قاسم اغا،وصالح باش أعيان،وحسن الشبوط، وعبدالغني كبه ،وعبدالله النقيب،ومحمد علي فاضل، وأحمد الفخري، وعبد الله صافي ، وعداي الجريان، وجميل الزهاوي،ومولود مخلص،وفؤاد الدفتري ،وحسين العطية، ويوسف عمانوئيل، ويوسف السويدي،والسيد محمد الصدر،وعبد الحسين الكليدار،وقادر سعيد زاده، ومناحيم دانيال.

استقالة وزارة جعفر العسكري وتكليف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة

بعد أن أتمت حكومة جعفر العسكري إقرار المعاهدة العراقية البريطانية،وإقرار القانون الأساسي،وقانون الانتخاب، سارع رئيس الوزراء إلى تقديم استقالة حكومته إلى الملك فيصل، في ٢ آب ١٩٢٤م،وتم قبول الاستقالة في اليوم نفسه، وكلف الملك فيصل ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة ، والتي جرى تأليفها على الوجه الآتي:

١ . ياسين الهاشمي رئيسًا للوزراء .

٢ . عبد المحسن السعدون وزيرًا للداخلية .

٣. ساسون حسقيل وزيرًا للمالية .

٤ . رشيد عالي الكيلاني[٢٠]وزيرًا للعدلية .

([٢٠]). رشيد عالي الكيلاني (١٨٩٢ – ١٩٦٥م) : ولد في بعقوبة في بلواء ديالى بقرية السادة ، في عام ١٩٢٤م رشح وزيرًا للعدل في حكومة ياسين الهاشمي،ثم رشح وزيراً للداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية عام ١٩٢٥م ،كان الكيلاني سياسيًا ذو توجهات قومية عربية وكان من المعارضين لأي تدخل لبريطانيا في شؤون العراق،شكل الكيلاني وزارته الجديدة والتي سميت بحكومة الإنقاذ(الدفاع) الوطني، ابان الحرب العالمية الثانية في أيار عام ١٩٤١م، بقي الكيلاني في السعودية إلى ان اطيح بالنظام الملكي في العراق في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م حيث عاد الكيلاني إلى العراق وأخذ ينتقد سياسة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ،غادر رشيد عالي الكيلاني العراق بعد إخلاء سبيله من تهمة التآمر، وسافر إلى لبنان وبقي فيها لغاية وفاتهِ في بيروت عام ١٩٦٥. وتم نقل جثمانه إلى بغداد ودفن في=

٥ . محمد رضا الشبيبي وزيرًا للمعارف .

٦. إبراهيم الحيدري وزيرًا للأوقاف.

٧ . صبيح نشأت وزيرًا للأشغال والمواصلات .

وقد قامت الحكومة الجديدة بإجراء انتخاب أول مجلس للنواب في ١٥ تشرين الأول ١٩٢٤، وكانت تلك الانتخابات مبعث شكوى من التصرفات الإدارية ، وتدخلاتها في العملية الانتخابية لإنجاح مرشحي الحكومة فيها، حيث مارست الحكومة ضغوطاً كبيرة على المنتخبين الثانويين . وقد أكد ذلك توفيق السويدي، وهو من رؤساء الوزارات الذي شغل هذا المنصب عدة مرات، حيث ذكر في مذكراته قائلاً:((**إن تلك الانتخابات انتهت بانتخاب مرشحين كان يقف على تعينهم الملك، ورئيس الوزراء، ووزير الداخلية، ومن ورائه المستشار البريطاني للوزارة.وكانت قائمة الترشيح هذه تبقى مكتومة حتى يوم الانتخاب،إذ تبلغ بالتلفون إلى متصرفي الألوية، ويطلب منهم أن يبذلوا جهدهم لإنجاحها**)).

وفي ٥ تشرين الاول ١٩٢٤م، وصل الأمير غازي، أبن الملك فيصل، إلى العراق ، ليصبح ولياً للعهد، وقد جرى للأمير استقبال رسمي شارك فيه أعضاء الحكومة والأعيان والنواب وكبار موظفي الدولة.

مشكلة الموصل ١٩٢٤-١٩٢٦م

قبل الكلام عن طبيعة المشكلة ومواقف الاطراف المتنازعة لابد من معرفة الاسباب الخفية وراء المشكلة ،إذ لم تظهر قضية الموصل في السياسة الدولية الى الوجود بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في ١٩١٨م وزوال الدولة العثمانية في ١٩٢٣م وتأسيس تركيا الحديثة بقيادة مصطفى كمال، بل كانت أقدم من كل ذلك. كانت بريطانيا على علمٍ تام، حسب التقارير الاستخبارية، بوجود النفط في المقاطعات التابعة إدارياً الى ولاية الموصل الواقعة تحت الحكم العثماني، وأول من أكتشف النفط فيها كان المهندس الجيولوجي الألماني دودباخ في عام ١٨٤٦م في القيارة.

=الحضرة القادرية.وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي،ينظر:قيس جواد علي الغريري،رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢-١٩٦٥،شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، (بغداد، ٢٠٠٦م).

بقيت مسألة نفط الموصل في الكتمان الشديد الى أن صرَّحَ ونستون تشرتشل تصريحَه الاستعماري الشهير في عام ١٩١٣م: **((على بريطانيا أن تكون مالكة للنفط، أو على أقلِّ تقدير مسيطرة على احتياجاتها منه))**. و لم يتردَّد اللورد كرزن في اعلانه على الملأ: **((إن حدود الهند تمتد الى ضفاف نهر الفرات))**.

في منتصف الحرب العالمية الاولى جاءت اتفاقية سايكس- بيكو عام ١٩١٦م لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وبموجبها حصلت فرنسا على ولاية الموصل،أما روسيا فكانت حصتها مضائق البسفور والدردنيل والقسطنطينية(استانبول) وأرمينيا الشرقية وكردستان الشمالية وجزءاً من الجنوبية.وكان من ضمن حصة بريطانيا العراق من جنوب ولاية الموصل الى الخليج العربي.لم تكن حصة بريطانيا كافية بنظر رئيس الوزراء لويد جورج Lloyd George وأن التقسيم كان جوراً وظلماً،فوصف الاتفاقية كونها**((أغبى وثيقة))**. انتهجت بريطانيا نهجاً مختلفاً بعد التوقيع عليها وجَنَّدّت قواها لإلغائها في مؤتمر الصلح (السلام) في باريس في عام ١٩١٩م، لاسيّما بعد سقوط روسيا القيصرية وقيام لينين بفضح مسألة الاتفاقية وإعلان خروج روسيا الجديدة منها.

قُبيل نهاية الحرب العالمية الأولى وَقَّعَت الدولة العثمانية المنهارة أصلاً الهدنة مع بريطانيا في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م دُعيَت بهدنة مودرُس. كانت الغاية منها إيقاف العمليات العسكرية كافة بين الدولتين. وفي الثاني من تشرين الثاني، أي بعد ثلاثة أيام من توقيع هدنة مودرُس، دخل الجنرال البريطاني السير ويليام مارشال ولاية الموصل ولكنه واجه مقاومة عنيفة من قِبل الأتراك لغاية ١٥ تشرين الثاني ١٩١٨م، فأسرهم بالكامل. وفي نهاية الحرب العالمية الأولى واندحار الدولة العثمانية وانسحاب قواتها من شمال العراق، انتهزت القوات الفرنسية الفرصة ودخلتْ ولاية الموصل التي أصبحتْ من نصيبها حسب اتفاقية سايكس- بيكو.

اعترضت فرنسا على خرق البريطانيين الاتفاقية مما دفع بريطانيا على التفاوض من جديد من أجل ولاية الموصل، وتعهَّدَت تعويض فرنسا من نفط العراق، ولاسيّما من نفط الجنوب. تمسَّكَ الأترك بولاية الموصل حتى بعد التوقيع على معاهدة سيفر في آب ١٩٢٠م معلّلين أن البريطانيين أحتلّوها من دون وجه حق، أي بعد هدنة مودرُس مباشرة. و ردَّ اللورد كرزن ، المندوب البريطاني في عصبة الأمم، أن السلطات التركية كانت قد أخْلَت المدينة

ثم أحتلّها الجيش البريطاني من دون مقاومة تُذْكر. في الوقت نفسه، كانت الموصل وضواحيها بأيدي سكان الولاية نفسها والقوات العربية المعقودة قيادتها للضباط العرب. واستمرت مطالبة تركيا بالموصل حتى بعد إلغاء معاهدة سيفر والتوقيع على معاهدة لوزان بين بريطانيا وتركيا في تموز ١٩٢٣م. وبقيت حجة تركيا نفسها لا تتغيّر.

كانت هناك وجهتا نظرٍ مختلفتين حول عائدية الموصل، واحدة بريطانية–عراقية والأخرى تركية. أستمرَّ الساسة البريطانيون في لندن وبغداد على رأي التمسُّك بولاية الموصل لأنها في غاية الأهمية الى الدولة العراقية الجديدة بسبب مواردها الطبيعية، أولاً، وتأمين حدودها الجبلية، ثانياً. وعلى هذا الأساس جاء تصريح اللورد كرزن أن ولاية الموصل تعتبر منطقة حدودية ذات أهمية استراتيجية للعراق الحديث، حيث أن الحدود الشمالية للعاصمة بغداد تبعد ٦٠ كيلومتراً عنها، وأن احتلالها من قبل تركيا ستشكِّل تهديداً مباشراً لبغداد التي ستكون تحت رحمة العساكر التركية. وأضاف ان الحكومة البريطانية لا تريد أن ترى أي خطر يهدِّد بغداد.

في الوقت نفسه كان قادة تركيا الحديثة يعيشون هاجس الحركة القومية الكردية لئلّا تنمو تحت الانتداب البريطاني وتبدأ في خلق المشاكل في أوساط أكراد تركيا.استندت المخاوف التركية من الدولة الكردية المنْتَظَرة على ما جاء في المادة السادسة عشرة من (لائحة الانتداب البريطاني)في ٩ كانون الأول١٩٢٠م:((**لا شيء مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكردية كما يلوح له**)). وجاء كل هذا بعد قرار مجلس الحلفاء الأعلى المنعقد في سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠م الذي وضع العراق تحت الانتداب البريطاني وسوريا تحت الانتداب الفرنسي.

من جملة الأسباب التي دعَت دول الحلفاء، ولاسيّما بريطانيا، الى تبديل مواقفها من معاهدة سيفر التي نصَّت على إقامة كيانٍ قوميٍ كردي حسب البنود ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ أن تأسيس دولة كردية قد يؤدي الى إخلال توازن القوى في الشرق الأوسط لصالح الدولة السوفييتية. وفضَّلَت بريطانيا أن تقبل تركيا الموحَّدة كحليف دائم لمواجهة طموح لينين في الامتداد جنوباً، فوجَدَت ضالّتها في مصطفى كمال.

ما يهمّنا هنا هي مشكلة ولاية الموصل والنزاع الحدودي بين العراق وتركيا.جاءت في المادة الثالثة من معاهدة لوزان في ٢٤ تموز عام ١٩٢٣م: ((**على الحكومتين البريطانية**

والتركية أن تقوما بتسوية الحدود الفاصلة بين تركيا والعراق بطريقة ودية وفي غضون تسعة أشهر، على أن تُحال القضية الى مجلس عصبة الأمم إن لم تتوصّل الحكومتان الى أتفاق خلال المدة المعيَّنة)). وبعد أن عَجَزَت الحكومتان على إيجادِ الحل لتسوية الحدود، قرَّرت العصبة في ٣٠ أيلول ١٩٢٤م تعيين لجنة من السياسيين والجغرافيين والمستشرقين العالميين،منهم البلجيكي أ.بولس والمجري الكونت بول تلكي والسويدي أي.اف.فرسن فضلاً عن هولندي.

تألَّفَت في بغداد لجان وجمعيات مدنية للدفاع عن عراقية الموصل ضد المطالب التركية،وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٥م تأسَّسَت جمعية الدفاع الوطني ومن أعضائها محمد حبيب العبيدي الحسيني وأحمد الفخري الحسيني ومصطفى الصابونجي وعبد الغني عبدالرحمن النقيب الحسيني وأرشد العمري وأبراهيم كمال وناظم العمري وعلي الإمام والمطران الكلداني يوسف غنيمة والمطران الأرمني كريكور. بدأت اللجنة عملها في تقصّي الحقائق عن طريق طرح الأسئلة على المواطنين العراقيين. وعن هذه المسألة بالذات يذكر ناظم بك النفطجي عن نوعية الأسئلة التي كان الممثلون الأتراك يطرحونها بسوء نية على بسطاء الناس حول المفاضلة بين الانضمام الى تركيا المسلمة أو السير خلف الإنكليز الكفّار.

في هذه الأثناء قدَّمَ المندوب البريطاني إحصائية عن عدد سكان ولاية الموصل ورفض القوائم التي جاء بها المندوب التركي التي كانت تمثِّل قوائمَ بأسماء المجنَّدين للخدمة العسكرية العثمانية.وذكَرَ المندوب البريطاني أن تعداد ولاية الموصل كان بحدود ٧٨٨،٠٠٠ مواطن منهم ٤٥٥،٠٠٠ من الأكراد و ١٨٦،٠٠٠ من العرب و ٦٦،٠٠٠ من الترك و٦٢،٠٠٠ من الملل المسيحية المختلفة و ١٩،٠٠٠ من اليهود.

على اية حال، قرَّرَت اللجنة عائدية الموصل الى العراق وتثبيت الحدود بين الدولتين وفق خط بروكسل[٢١]حسب قرار مجلس العصبة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٤م. وقبِلت

([٢١]). خط بروكسل: حدد خط بروكسل الحدود العراقية– التركية ويبدأ من ملتقى نهر دجلة مع خطِّ الثالوك لنهر الخابور الى أن يلتقي بخط الثالوك لنهر الهيزل ثم الى نقطة واقعة على بعد ثلاثة كيلومترات فوق ملتقى النهر. و يستمرُّ الخط بالارتفاع والانخفاض لينتهي بنقطة الالتقاء بخط مستقيم في المياه الواقع بين حوضي نهر حاجي بك ورافده الذي يمر من شرق اوروبا. وبعد أن يتبع خط تقسيم=

تركيا القرار على مضض. ولتثبيت الإطار النهائي للمعاهدة الثنائية برزت الى العيان الأهداف المبيتة من الضجّة التركية حول الموصل، إذ طالبت بتنازلاتٍ معيَّنة من الجانب العراقي. طلبت تركيا أراضي عراقية بمساحة ١٠٠٠ كيلومتر مربّع في منطقة اشوشار امون لأسباب استراتيجية تتعلق بأمنها الوطني. وطالبت بحصة ١٠% من حصة العراق في شركة النفط التركية لمدة ٢٥ عام، على أن يُسدِّد العراق أيضاً مبلغاً قدره عشرة ملايين و ٧٥٠ ألف جنيه أسترليني. وافق العراق على المطالب التركية على الرغم من أمكانيات الدولة العراقية الحديثة ذات الخزانة الخاوية.

وفي أثناء وجود الممثل العراقي نوري السعيد في أنقرة، عَرَضَ على وزير خارجية تركيا استعداد الحكومة العراقية على دفع ٥٠٠ ألف جنيه أسترليني صفقة واحدة لقاء تنازل تركيا عن استحقاقها الذي أقرَّتْه المادة الرابعة عشر من المعاهدة من حصة العراق في شركة النفط التركية بهذه التسوية، و لكنها عادت وفضَّلَت الاستمرار على قبول الـ ١٠% من الحصة المذكورة.

صَدَرَ قرار مجلس عصبة الأمم بالأجماع في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥م بترسيم الحدود العراقية– التركية مع جعل خط بروكسل خطاً فاصلاً بين الدولتين وبقيت الموصل مدينة عراقية باعتراف المجتمع الدولي المتمثِّل بعصبة الأمم. وعلى هذا الأساس تم عقد معاهدتين الأولى بين العراق وبريطانيا في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦م والثانية بين العراق وتركيا وبريطانيا في ٥ حزيران ١٩٢٦م حيث تضمنت علاقات حسن الجوار ونص فيها على اعتبار الحدود نهائية ولازمة حسب المادة ٥ من المعاهدة.وفي ١٥ آذار ١٩٢٧م أعلَنَت تركيا اعترافها الرسمي بالدولة العراقية الحديثة.

ونظرا للشرط المتخذ في المشكلة من لزوم تمديد أجل الانتداب ، فقد صادق أول برلمان عراقي اجتمع في ظل القانون الأساسي على معاهدة ١٩٢٦م بين العراق وبريطانيا تلك المعاهدة التي كانت بمثابة تعديل للمعاهدة الأولى. صادق البرلمان العراقي على المعاهدة في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦م وكانت مادتها الثالثة تنص على امكان النظر في دخول العراق عصبة الأمم بعد أربع سنوات.

=المياه المذكور يسير رأسًا الى نهر حاجي بك، ثم يسير مع النهر معاكسًا الجريان الى الحدود الإيرانية. ينظر: http://www.algardenia.com/maqalat

الديمقراطية وتأسيس الاحزاب السياسية العراقية في عهد الانتداب البريطاني

أولاً: نظرة على واقع الديمقراطية في العراق في العشرينيات من القرن العشرين

لابد قبل الحديث عن تطور الحركة الديمقراطية في الثلاثينيات أن نتحدث عن معنى الديمقراطية في تلك الفترة من تاريخ العراق، وقد يمتد غموض هذا المعنى الى فترة الحرب العالمية الاولى عندما تولى احتلال العراق جيش (بريطاني – هندي) رأت حكومة الهند ان عليها ان تحمي مصالحها في الخليج العربي. فمنذ ان استولى هذا الجيش على البصرة سارع الموظفون الحكوميون الملحقون بالحملة الى انشاء إدارة منظمة وفقاً للأساليب التي جرى اختبارها في الهند وقد كان هؤلاء يعتزمون ان يسكنوا جاليات هندية في العراق وان يدخلوا زراعة القطن ويبدو أن هذه السياسة اثمرت بعض الشيء فذكر ريشارد كوك Richard Cook في كتابه تاريخ بغداد :((**ومما اثار الاهتمام الكثير ايضاً موضوع زراعة القطن وهو المشروع الذي شجعه تشبث جمعية زراعة القطن البريطانية التي اقامت على مقربة من الكرخ محلجاً عصرياً**)). وكانت هذه السياسة التي تنفذ تحت شعار غير مسجل هو((**انتم تزرعون ونحن نأكل**)) تسير بخط مواز لسياسة فرضها الاستعمار على وزارة المعارف وهي تشجيع الناحية الادبية وتوجيه الطلاب الى دراسة العلوم التاريخية والجغرافية وابعادهم عن النواحي العلمية كالفيزياء والكيمياء والرياضيات وغير ذلك لكي يبقى العراق بلداً متخلفاً يحتاج دائماً الى خبرات الاستعمار العلمية.. واما الوطنيون المخلصون فقد كانوا في محنة سياسية امام سرعة نمو الطبقة الجديدة الحاكمة. التي راحت تعمل لتحقيق مخططات ورغبات الاستعمار وكان هدف الوطنيين انتزاع استقلال العراق من براثن الاستعمار ومخلب ارباب المصالح الخاصة في آن واحد مما جعلهم ينشدون انشدادًا مطلقًا بالمعارضة وكانوا يعبرون عن آرائهم بإخلاص تارة بشكل فردي وتارة بشكل تجمعات سميت احزاباً. وكان للشخص فيها اهمية الفكرة. ويجب ان لا نغمط حق أولئك الرجال الذين يمثلون الرعيل الاول من الوطنيين التواقين الى الاستقلال التام والحياة الديمقراطية السليمة. وقد مارسوا المعارضة بأسلوب متميز مبني على مبادرات جريئة ينقصها التنظيم الجذري القوي والمبني على أسس فكرية واضحة. ولإيضاح ذلك نعود الى الحديث عن وزارة عبد المحسن الاولى التي جاءت لإجراء الانتخابات – بالشدة – وتمرير معاهدة ١٩٢٢م ولكن فشلها كان

يسبب تهالك رئيسها في تنفيذ ارادة المندوب السامي – السير هنري دوبس – وقد طلب منه – بمذكرة – ان يخصص مبلغاً من المال لرشوة المجلس التأسيسي لكي يمرر المعاهدة ومن الغريب ان يأخذ عبدالمحسن السعدون بهذه الفكرة مبدئياً وكاد ينفذها لولا اعتراض وزير الاشغال في وزارته ياسين الهاشمي بقوله :((**اننا لم نصل هذه الدرجة من التفسخ بعد**)) مما جعل مشروع الرشوة هذه يسقط وتسقط بعده الوزارة نفسها. وبالرغم من وجود معارضة مخلصة كانت تتمثل في اول الامر في حزبي الوطني والنهضة فان الاستعمار شجع تشكيل احزاب تمثل الفئة الحاكمة وتخدم مصالحه وتتكلم باسم الشعب كشف بعضها عن هويته الاستعمارية ومارس بعضه العمل السياسي بازدواجية ووجه مقنع بالوطنية ومن تلك الاحزاب على اختلاف مشاربها حزب الامة الذي تشكل في شهر آب عام ١٩٢٤م وحزب الاستقلال الوطني الذي تشكل في شهر ايلول من العام نفسها ثم حزب التقدم الذي الفه عبد المحسن عبدالمحسن السعدون في ٢٦ حزيران ١٩٢٥م وحزب الشعب الذي شكله ياسين الهاشمي في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥م وحزب العهد الذي شكله نوري السعيد وجعفر العسكري في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٠م ثم حزب الاخاء الوطني الذي تشكل من تآلف حزبي (الاخاء والوطني) بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٣٠م ومن خلال كل هذه الاحزاب لم يتمكن أحد في ذلك العهد من وضع تعريف دقيق لمعنى الديمقراطية ليكون أساساً اكاديمياً او دستورياً يعمل به. وبقي المفهوم جامداً كما فسره توفيق السويدي بالنص الآتي: ((**الدستورية في البلاد وهي الديمقراطية البرلمانية الملكية وتوزيع السلطات ما بين القوات الثلاث ويستتب الامر بنوع من التدافع والتجاذب على ان لا يتعدى كل طرف على ما خطط له من حدود ضمن الدستور العراقي**)). وهذا التعريف لم يبلغ في كل الاحوال معنى الديمقراطية الذي تصبو اليه الاهالي في اتاحة الفرصة للمعارضة أن تعبر عن وجهة نظرها في الامور العامة بنفس وسائل الاعلام التي تستعملها السلطة او الحزب الحاكم في التعبير عن وجهة نظرها من صحافة واذاعة ولا تؤاخذ على ذلك. ولكننا نجد في تلك الفترة اعتراضات فردية جريئة على الاوضاع القائمة وقد تقبلها الاهالي وصفقوا لها طويلاً منها ما قاله معروف عبدالغني الرصافي في قصيدة طويلة مطلعها:

انا بالحكومة والسياسة أعرف أألام في تفنيدها واعنف

وقد جاء فيها:

علم ودستور ومجلس امة كل عن المعنى الصحيح محرف

وبالله يا وزراءنا ما بلكم ان نحن جادلناكم لم تنصفوا

وكأن واحدكم لفرط غروره ثمل تميل بجانبيه القرقف

ومن أعنف الشعر السياسي الذي كان يمثل رأي المعارضة بالحكم ما قاله محمد باقر الشبيبي في قصيدة جاء فيها :

المستشار هو الذي شرب الطلى فعلام يا نوري السعيد تعربد

ولكن البريطانيين كانوا يدركون ان المعارضة الفردية غير المنظمة او غير المنطلقة من اهداف محددة لا تشكل خطراً على وجودهم في العراق لذلك استندوا بقوة على الفئة التي تخدم مصالحهم عن قصد او غير قصد وعن ذلك حدثنا طه الهاشمي في مذكراته عن اجتماع جرى في غرفة نوري السعيد في٢١ أيار ١٩٢٦م حضره بالإضافة الى صاحب المذكرات ونوري السعيد كل من توفيق السويدي وكورنواليس والميجر جي. اف. ايدي وتباحثوا في مواد قانون التجنيد الاجباري ومثل هذه الحادثة تلقي ضوء ساطعاً على اهمية نوري السعيد بالنسبة للمستشارين الانكليز بحضورهم اجتماعاً خاصاً في مكتبه للتحدث في قانون يخص الجيش له اكثر من دلالة. كما يعطينا فكرة عن الطريقة التي اعد فيها نوري السعيد ليلعب دوره في المستقبل .وقد تطرق طه الهاشمي في مذكراته الى امور اخرى لها دلالتها السياسية والديمقراطية في ذلك العهد حيث تكلم عن تكليف اخيه ياسين الهاشمي بصفته رئيساً لحزب الشعب بالمساهمة في وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة عام ١٩٢٦م وسجل اعتراضه على مثل هذا التكليف من قبل رئيس وزراء. وهذا لا يعني اكثر من تشابك المصالح بين افراد الفئة الحاكمة نفسها من وراء ارادة الاهالي وتطلعاتها الديمقراطية الحقيقية، ويستجد هذا التشابك في قضية عزيز المصري وكان قد وصل بغداد في ١١ ايار

١٩٢٥م للتعاون مع زملائه القدامى فأصيب بخيبة امل من سلوكهم الجديد على حساب القضايا الوطنية. ولما حاولوا ارضاءه او شراءه بوظيفة رشحه الملك ليكون ممثلاً للعراق في شركة النفط فاعترض على ذلك رؤوف الجادرجي بشدة وظهر بعد ذلك ان رؤوف الجادرجي يريد هذه الوظيفة لنفسه وقد تعين فيها فعلا بعد ذلك.

وازاء هذه المفارقات بدأ الجيل الجديد من الطلاب يشعر بالانحراف نحو مصبين خطيرين الاول هو المصلحة الفردية والثاني هو الحكم البوليسي المعزز بالمجالس العرفية بمناسبة او غير مناسبة مما سبب دكتاتورية الفئة الحاكمة.فراح اولئك الشباب يناقشون الاوضاع العامة بشكل او بآخر.وقد فسر بعضهم ان الوطنية لا تقتصر على المطالبة بالاستقلال التام وبالأساليب التي درج عليها الساسة القدامى في الفترة الشاذة. بل الوطنية تعني اضافة الى ذلك العناية بمصالح الشعب واوضاع الاهالي الاقتصادية. وكان قد تجمع لفيف من اولئك الشباب وهم طلاب في الجامعة الامريكية في بيروت عام (١٩٢٥ – ١٩٢٦م) ليكونوا نواة للحركة الديمقراطية بمعناها الصحيح ويلاحظ في نفس العام ١٩٢٦م ظهور اسم كامل الجادرجي[٢٢]وقد كان له دور متميز في الحركة الديمقراطية، وطه

([٢٢]).كامل الجادرجي: ولد كامل الجادرجي في بغداد عام ١٨٩٧م من أسرة عراقية معروفة ، اشترك في ثورة العشرين مع والده رفعت الجادرجي فنفاهما الإنكليز إلى استانبول، تقلد وظائف عدة منها سكرتيرًا لمحافظ بغداد ومعاونًا لوزير المالية وانتخب نائباً في البرلمان، سجن عدة مرات لكشفه الفساد من خلال كتاباته في جريدة الأهالي التي تأسست عام ١٩٣٢م وجريدة صوت الأهالي التي أسسها عام ١٩٤٢م والتي مهدت لتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦م ،دخل حزب الاخاء الوطني الذي كان يرأسه ياسين الهاشمي عام ١٩٣٠م، في عام ١٩٣٣م ترك كامل الجادرجي حزب الاخاء الوطني لاختلافه مع معظم أعضاء الحزب وقادته في الميول والآراء وانضم على الأثر إلى جماعة (الاهالي) ، اشترك كامل الجادرجي في وزارة الانقلاب عام ١٩٣٦م، وكان من أبرز اعضائها،وعند تكوين الأحزاب العراقية الحديثة أسس كامل الجادرجي مع محمد حديد وحسين جميل وعدد آخر من العاملين في الحقل الديمقراطي، الحزب الوطني الديمقراطي الذي اجيز رسمياً في نيسان عام ١٩٤٦م وقد تولى كامل الجادرجي رئاسة الحزب منذ ذلك الحين، خاض الجادرجي مع الحزب غمار المعارضة العنيفة ضد =

الهاشمي يحدثنا في مذكراته عن الجادرجي الصغير وقد اتصل به ليطلب منه ان يكف اخوه (ياسين) عن كتابة ملاحظات كمقدمة لمفاوضات كان من المنتظر ان تجري وفي تلك الاثناء بلغت ثورة الشباب قمتها في التظاهرات الصاخبة التي اجتاحت بغداد وباقي مدن العراق بمناسبة زيارة الفرد موند الصهيوني عام ١٩٢٨م بدعوة من الملك فيصل.

ثانياً: إجازة الأحزاب السياسية العلنية في العراق

كان الوطنيون العراقيون وقبل تتويج فيصل ملكاً على العراق تواقين الى تشكيل احزاب سياسية تعبر عن ارادة الامة بشكل اكثر تنظيماً وأوسع من السابق من أجل تحقيق الاهداف الوطنية والاستقلال التام،وبعد مداولات وحوارات امتدت لسنين عقد لفيف من الوطنيين اجتماعاً في دار جعفر العسكري،ومن بين الذين حضروا الاجتماع حمدي الباجه جي ومحمد الصدر وبهجت زينل ونوري السعيد واحمد الداود وناجي السويدي ومحمد رضا الشبيبي ومهدي البصير وجلال بابان، وبعد المذاكرة قرر المجتمعون تشكيل لجنة تمهيدية للنظر في هجوم الوهابيين على الاراضي العراقية،ذلك الهجوم الذي ترك استياءً شديداً لاسيّما في المدن المقدسة كربلاء والنجف، فضلاً عن دعوة البعض الى انفصال البصرة عن العراق وتأليف مجلس خاص بها، هذه الاسباب وغيرها خلقت البلبلة والاضطراب وجعلت المواطنين بحاجة الى ضرورة اقامة تنظيمات سياسية تنادي باستقلال العراق والحفاظ على وحدته الوطنية ،لاسيّما وان مواقف الحكومة كانت واهنة او مماطلة في الكثير من القضايا.

=العهد الملكي ، استمر الجادرجي في خطه الديمقراطي مهاجماً الفساد الحكومي وقدم للمحاكمة مرة أخرى عام ١٩٤٧م ،كان هناك اتصال سري معه حول التنظيم العسكري لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م بصورة غير مباشرة ،وقد حاول منذ الايام الأولى للثورة المحافظة على جبهة الاتحاد الوطني وظل يعمل من اجل ذلك حتى صدر بيان الجبهة في عام ١٩٥٨م،وقد تميزت الفترة بين عام ١٩٦٠ و١٩٦١م بنشاطه الحزبي الدائب ، بعد أحداث شباط عام ١٩٦٣م استمر الجادرجي في عمله السياسي ،توفي الجادرجي مساء يوم الخميس الأول من شهر شباط عام ١٩٦٨م، على أثر نوبة قلبية .وللمزيد عن حياته ونشاطه السياسي ،ينظر: محمد عويد الدليمي ،كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧ – ١٩٦٨، مطبعة الأديب البغدادية،(بغداد ١٩٩٧م)؛ كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،منشورات الجمل، ط٢، (ألمانيا، ٢٠٠٢م)؛ كامل الجادرجي،من أوراق كامل الجادرجي،دار الطليعة،(بيروت،١٩٧١م)،ص ٢١-١٩٣.

لذلك اتجه الساسة لتكوين أحزاب سرّية أول الأمر، فأنشئ الحزب الوطني وجمعية النهضة العراقية وكان منهاجهما متشابه الا في الامور الفرعية حيث كان الهدف الأساسي هو استقلال البلاد بالدرجة الاولى، وقد أخذ الحزبان يعملان في الخفاء بضعة أشهر، الامر الذي اضطر الحكومة أخيرًا الى السماح بتأليف هذين الحزبين والاحزاب الاخرى على أثر صدور قانون الجمعيات في ٢ تموز ١٩٢٢م،وكان صدور هذا القانون ايذاناً ببدء الحياة الحزبية لأول مرةفي تاريخ العراق.

ويبدو ان الملك فيصل ادرك ضرورة ايجاد معارضة وطنية ليستطيع ان يضغط على بريطانيا للحصول على بعض المكاسب والمطالب الوطنية. وعلى الرغم من عدم وجود قانون ينظم مسألة قيام الأحزاب والجمعيات، ويجعل من قيامها أمرًا شرعيًا، قلق المندوب السامي البريطاني والحكومة العراقية من الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأحزاب في قيادة وتوجيه الجماهير الشعبية، ولذلك فقد سعت الحكومة، والمندوب السامي إلى السيطرة على عملية تكوين هذه الأحزاب، وتقرر إصدار قانون للأحزاب والجمعيات عام ١٩٢٢م، مقيدًا للحريات العامة والاجتماعات، واعتبرته القوى السياسية الوطنية ضربة موجهة لها للحيلولة دون تمتعها بحرية النشاط السياسي المستقل.

ويمكن تناول الاحزاب التي اجيزت بعد صدور قانون الجمعيات وفق الترتيب الآتي:

أولاً:- الاحزاب السياسية التي اجيزت قبل بدء الحياة النيابية

١.**الحزب الوطني العراقي:** وافقت وزارة الداخلية في ٢ آب ١٩٢٢م على تأليف الحزب الوطني العراقي،علماً ان الحزب قدم طلباً الى وزارة الداخلية قبل صدور قانون الجمعيات فلم تستجب وزارة الداخلية للطلب فمارس الحزب نشاطه بصورة سرية،وبعد صدور قانون الجمعيات قدم الطلب مرة اخرى فأجيز الحزب .وكانت لجنته التنفيذية مؤلفة من جعفر ابو التمن(رئيس الحزب) وبهجت زينل ومهدي البصير ومولود مخلص وحمدي الباجه جي وعبد الغفور البدري واحمد الشيخ داود.واكد الحزب في منهاجه ان غايته المحافظة على استقلال

العراق بحدوده الطبيعية ومؤازرة حكومته الملكية الدستورية النيابية والدفاع عن كيان الامة العراقية والنهوض بها الى مصاف الامم الراقية،وتأكيد المنهج الوطني ومحاربة التفرقة باسم الدين والجنس بين العراقيين ،وتطوير البلاد اقتصادياً وثقافياً وصناعياً وتجارياً.وكان للحزب دور في مقاومة الانتداب،ونفي زعيمه جعفر ابو التمن بعد مظاهرات ٢٣ آب ١٩٢٢م الى جزيرة هنجام في الخليج العربي. اصدر الحزب جريدة (صدى الاستقلال) التي هاجمت نوري السعيد فأغلقت ثم اصدر جريدة (صدى الوطن).

٢.**جمعية النهضة العراقية:** قدم امين الجرجفجي طلباً الى وزارة الداخلية عام ١٩٢١م لتأسيس هذه الجمعية ،فلم توافق الوزارة على طلبه فعمل بشكل سري الى ان اجيزت في ١٩ آب ١٩٢٢م وكانت اللجنة التنفيذية للجمعية مؤلفة من امين الجرجفجي(رئيس الجمعية) والشيخ احمد الظاهر وآصف وفائي وعبدالرزاق الازري ومهدي البير وعبدالرسول كبه ومحمد حسن كبه.وكان منهاج الجمعية يشبه منهاج الحزب الوطني العراقي،وكان للجمعية دور في مظاهرات ٢٣ آب ١٩٢٢م وقد نفي اعضاؤها أيضاً الى جزيرة هنجام ثم عادت لتمارس نشاطها السياسي عام ١٩٤٠م.وكانت الجمعية قد شاركت في انتخابات عام ١٩٢٥م ولم يفز أحد من اعضائها فأستقال العديد منهم، اصدرت الجريدة عام ١٩٢٧م جريدة النهضة.

٣.**الحزب الحر العراقي:** بعد اغلاق الحزب الوطني العراقي وجمعية النهضة بعد مظاهرات ٢٣ آب ١٩٢٢م من قبل المندوب السامي البريطاني اوعز الى محمود النقيب ابن عبد الرحمن النقيب بتأليف حزب يؤيد سياسة والده رئيس الوزراء بعقد المعاهدة مع بريطانيا،وقد اجيز الحزب في ٣ ايلول ١٩٢٢م كما اوعز المندوب السامي الى البريطانيين العاملين في مختلف مناطق العراق بتشجيع رؤساء العشائر وغيرهم بالانتماء لهذا الحزب وهو اول حزب حكومي يؤلف في العراق واصدر الحزب جريدة (العاصمة).دعا الحزب في منهاجه الى **((المحافظة على استقلال الحكومة الدستورية الملكية النيابية في العراق والنهوض بالبلد**

الى مصاف الامم الراقية)) ، وكان الحزب موضع سخط الرأي العام وعدم رضاه.وقد ضعف الحزب بعد استقالة وزارة عبدالرحمن النقيب الثالثة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٢م،ولم يظهر بأي أثر فعال في الحياة السياسية،وتوقفت جريدته عن الصدور وبذلك انتهى وجود الحزب.

٤.حزب الامة:بعد اغلاق حزبا الوطني العراقي والنهضة وانتهاء الحزب الحر خلت الساحة قليلا من وجود الاحزاب. لكن بعد تصديق المجلس التأسيسي على المعاهدة مع بريطانيا. رأى عدد من رجال الحركة الوطنية ضرورة تأسيس حزب سياسي يعمل على تعديل المعاهدة والاسراع في قيام الحياة الديمقراطية فقدم طلباً الى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي باسم (حزب الامة) فأجيز في ١٩ آب ١٩٢٤م واطلق عليه اسم حزب الشباب لأنه ضم اكثرية من المحامين الشباب المتخرجين حديثاً من كلية الحقوق.تألفت هيئة الحزب من جعفر الشبيبي وناجي السويدي وعبدالله ثنيان وعبدالرزاق المنير واسماعيل الصفار وداود السعدي وعبدالغفور البدري.وقد أسس الحزب فروعاً له في النجف والحلة وسوق الشيوخ وابو صخير. وأكد الحزب في منهاجه على سعيه التام للاستقلال ،وسعى الحزب للاحتفاظ بالوحدة العراقية،كذلك القيام بالتعديلات المطلوبة على المعاهدة العراقية البريطانية بما يلائم مصلحة البلاد. لم يدُم الحزب الا سنتين تقريباً فأضمحل وزال هو الآخر، لاسيّما بعد فشله في الانتخابات النيابية عام ١٩٢٥م،الأمر الذي أدى الى استقالة عدد من اعضائه وانضمامهم الى أحزاب أخرى.

ثانياً: الاحزاب السياسية التي ارتبط ظهورها بقضية الموصل

أعادت مشكلة الموصل النشاط السياسي للمنطقة مما شجع اهالي الموصل على تأليف الاحزاب السياسية لحشد الرأي العام ليلعب دوره الوطني في الدفاع عن الموصل ومكافحة الدعايات التركية وهذه الأحزاب هي:

١.**حزب الاستقلال الوطني:** تأسس في مدينة الموصل في بداية أيلول ١٩٢٤م وسعى الحزب الى الاستقلال التام للعراق وتقوية العلاقات العراقية البريطانية، وناضل هذا الحزب من اجل ضم ولاية الموصل الى العراق، ولعب دوراً رئيسياً اثناء وصول لجنة التحقيق الاممية التي ارسلتها عصبة الامم للتحري بشأن مستقبل. الموصل اصدر الحزب جريدة (العهد) ثم جريدة (فتى العراق). تألفت هيئته الادارية من عبدالله رأفت ومكي الشربتي وابراهيم عطار وواصف قاسم آغا ومحمد صدقي سليمان وسعيد ثابت وشريف الصابونجي. وقد وزع الحزب منشوراً على الطلاب العراقيين جاء فيه :((**ان الموصل عراقية عربية،ومن يفكر منا في فصلها عن العراق خائن لوطنه وعنصره وقومه،ويستحق الموت ويلعنه الشعب**)).

٢.**جمعية الدفاع الوطني** : اجيزت في ولاية الموصل في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٥م وقد ضمت خمسين من العلماء والوجهاء الذين اجتمعوا في بهو دائرة البلدية للتباحث في قضية الموصل .وكانت غاية الجمعية المحافظة على ولاية الموصل بحدودها الطبيعية لكونها عراقية وجزءاً لا يتجزأ من البلاد واعتبرت الجمعية ان كل من ينتمي الى ولاية الموصل يُعد عضواً فيها استناداً الى الشعور الوطني.

٣.**الحزب الوطني العراقي:**تألف في الموصل في اوائل عام ١٩٢٥م،ودعا الى الوحدة العراقية والاستقلال التام.وقد كان لهذه الاحزاب الموصلية دور كبير في التعريف بحقوق العراق التاريخية والجغرافية بولاية الموصل.وحينما وصلت اللجنة الاممية استقبلها الموصليون بالتظاهرات، وعقدت الاحزاب تجمعات حاشدة واصدرت بيانات وتقارير تؤكد عراقية الموصل واهمية الوحدة الوطنية.وما ان حُسمت قضية الموصل لصالح العراق انتهى دور هذه الأحزاب.

ثالثاً: الاحزاب السياسية التي ظهرت مع بدء الحياة النيابية

كان لافتتاح مجلس الامة في ١٦ تموز ١٩٢٥م،أثر مهم في توجيه الاحزاب السياسية توجيهاً جديداً،فأخذت تؤسس وتنظم صفوفها للحصول على مقاعد في مجلس النواب وشكلت الكتل البرلمانية المعارضة او المؤيدة للوزارات المتعاقبة على غرار ما هو معروف في البلدان الديمقراطية،وكانت تلك الاحزاب تلتقي في اهداف مشتركة هي تخليص العراق من الانتداب وتحقيق استقلاله التام وهذه الأحزاب هي:

١.حزب التقدم: تأسس هذا الحزب في تشرين الاول ١٩٢٥م،ومن ابرز قادته عبد المحسن عبدالمحسن السعدون (زعيمه)،ويُعد حزب التقدم اول حزب نيابي حكومي قام في العراق لتأييد وزارة عبد المحسن السعدون،وكانت أهداف الحزب تتلخص بالسعي الى تطبيق المعاهدة العراقية البريطانية واجراء بعض التعديلات عليها والسعي لإدخال العراق في عصبة الامم والاهتمام بالتعليم وجعل التعليم الابتدائي اجبارياً والعمل على ترقية الزراعة، وكانت العديد من الصحف تؤيد سياسة الحزب،وقد اصدر الحزب جريدة (اللواء) ثم جريدة (التقدم)،وكان طابع الحزب عشائري،وكان اغلب اعضائه من النواب وقد تألفت هيئته الادارية من عبد المحسن السعدون نائب البصرة وارشد العمري نائب الموصل وفخري الجميل نائب بغداد ومحسن ابو طبيخ نائب الديوانية وكاطع العوادي نائب الديوانية ومحمد امين زكي نائب السليمانية،وابراهيم يوسف نائب اربيل ومحمد سعيد العبد الواحد نائب البصرة.

وفي الاول من تشرين الثاني ١٩٢٦م حان موعد افتتاح المجلس النيابي في دورته الاعتيادية،فرشحت وزارة عبدالمحسن السعدون وزير داخليتها حكمت سليمان لرئاسة المجلس المذكور ورشحت المعارضة رشيد عالي الكيلاني لهذه الرئاسة ففاز مرشح المعارضة على مرشح الحكومة على الرغم من وجود الاغلبية المطلقة لها في هذا المجلس.فأعتبر عبدالمحسن السعدون هذه النتيجة خذلاناً لوزارته فأستقال من الوزارة.بعد انتحار عبدالمحسن

السعدون في٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٩م اختل توازن حزب التقدم وغاب عن الحياة السياسية بعد ان تفرق اعضاؤه في صفوف الاحزاب الاخرى.

٢.حزب الشعب:على أثر تأليف حزب التقدم الذي الفّه عبدالمحسن السعدون،ليسند وزارته وتمرير قوانينها في البرلمان،اجتمع عدد من السياسيين العراقيين وعلى رأسهم زعيم المعارضة ياسين الهاشمي وأسسّوا حزباً سياسياً في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥م سميّ بـ(حزب الشعب). كان انشاء هذا الحزب بمثابة تطبيق لمفهوم الاحزاب البرلمانية المؤيدة والمعارضة في الدول البرلمانية الديمقراطية.

تألفت الهيئة العامة للحزب من ياسين الهاشمي رئيساً ومحمد رضا الشبيبي نائبًا للرئيس وأحمد الداود معتمدًا عامًا والاعضاء ثابت عبد النور ومحمود رامز ومزاحم الباجه جي وعبد اللطيف الفلاحي. اصدر الحزب جريدة (نداء الشعب) وساند حركات التحرر في مصر وسوريا ودعا الى التعاون بين البلدان العربية.هناك عدة أسباب أدت الى تدهور الحزب وسقوطه منها عدم الانسجام بين اعضائه،وعدم تمسك ياسين الهاشمي بالتعاليم الحزبية واتخاذ القرارات الفردية، فضلاً عن دخول الهاشمي وعبد المهدي المنتفكي كوزراء في حكومة جعفر العسكري وانشغالهما بمسؤولياتها وتركهما الحزب.

٣.حزب العهد العراقي

الف هذا الحزب في ١٤ تشرين الاول١٩٣٠م ومن ابرز قادته نوري السعيد (زعيمه)، وكانت غاية الحزب كما جاء في منهاجه السعي لتحقيق الاستقلال التام وتنظيم امور الادارة والصحة والاقتصاد والزراعة والجيش،كان هذا الحزب حكومياً مؤيداً لسياسة التعاون والتفاهم مع بريطانيا،وفي عهد الحزب تم ابرام المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠م.أصدر الحزب جريدة (صدى العهد).

٤.حزب الاخاء الوطني:

وافقت وزارة الداخلية على تأسيس هذا الحزب في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠م،ومن ابرز قادته ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان.وقد كوّن هذا الحزب مع الحزب الوطني العراقي كتلة لمعارضة وزارة نوري السعيد عام ١٩٣٠م.عرفت تلك الكتلة بكتلة التآخي.وتضمن منهاجه الامور الاتية:

١.بذل الجهود لتنبيه الشعب العراقي على الاخطار المحدقة به من الوجهات السياسية والإدارية والاقتصادية.

٢.العمل على تأليف رأي عام عراقي لمكافحة كل ما من شأنه أن يشوب استقلال البلاد بأية شائبة،او يخل بالوحدة العراقية،او ينافي أحكام القوانين.

٣.العمل على صيانة حقوق العراق في مرافقه الاقتصادية،وحماية وترويج مصنوعات البلاد واستثمار مواردها لخير ابنائها.ولما شعر الاخائيون أن معارضتهم لسياسة نوري السعيد المؤيدة من الملك ومن قبل المعتمد السامي البريطاني لم تجدي نفعاً،لأن نوري السعيد كان يستند الى اكثرية برلمانية فضلاً عن ثقة الملك به،فقرروا اللجوء الى الحزب الوطني العراقي المعارض للمفاوضه معه لتوحيد جهودهما،وتنسيق اعمالهما،في سبيل مناهضة المعاهدة، ومعارضة الاوضاع الشاذة التي كانت تسود البلاد والطعن في سلامة الانتخابات النيابية التي اجريت لمجلس النواب الجديد،ولم يكن اعضاء الحزب الوطني اقل رغبة في مثل هذا التوحيد، وعلى هذا اجتمع اقطاب الحزبين في ليلة ٢٣/٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠م وكتبوا هذه الوثيقة التي سميت بوثيقة التآخي:

١.إن المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها.

٢.إنّ المجلس الحالي يجب أن يحل لأنه لا يمثل البلاد.

٣.إن الوزارة التي تؤلف ،يجب أن تعمل على الاساسين الاول والثاني.وشاءت الظروف أن يشترك ياسين الهاشمي وحكمت سليمان ورشيد عالي في الوزارة التي ألفها الاخير في ٢٠ آذار ١٩٣٣م فاذا بمنهاج الوزارة ينص على: ((**القيام بتقوية صلات المودة والصداقة مع كافة الدول الاجنبية،واحترام العهود الدولية،والسعي لتحقيق الاماني القومية وتعزيز كيان الدولة**)).فاعلن الحزب الوطني انفصاله عن حزب الاخاء الوطني بدعوى انه خرج على مبادئ الحزبين المتآخيين فلم يحل المجلس النيابي القائم ولم يشر في منهاج الوزارة الى تعديل معاهدة عام ١٩٣٠م.

تقويم الحياة الحزبية

من خلال تسليطنا الضوء على الحياة الحزبية في العراق في عهد الانتداب،فانه يتضح ان الاحزاب عموماً كانت متشابهة الى حد كبير،فقد اكدت جميعها على الاستقلال التام للبلاد والتحرر من الانتداب ودخول العراق عصبة الامم. ولم يكن لتلك الاحزاب برامج اقتصادية او اجتماعية واضحة فجُل همها كان تحقيق الاهداف السياسية.وكانت السمة الغالبة عليها هي الضعف من حيث تكوينها اذ كانت تقوم بالمقام الاول على قوة بعض شخصياتها لا على قوة مبادئها، لاسيّما الاحزاب البرلمانية التي اقتصر نشاطها على المجلس النيابي ،وكان هدفها الوصول الى الحكم،وكانت سرعان ما تنهار وتنتهي بمجرد ان يدب الخلاف بين اعضائها او نتيجة لضغط الحكومة عليها، وهذا يعني انها لم تكن تمتلك قواعد جماهيرية واسعة.ومهما يكن من أمر فان الاحزاب السياسية في عهد الانتداب أدت دورا مهماً في التطور السياسي للبلاد، وبلورة الوعي الوطني العراقي.

قانون الانتخابات وواقع الانتخابات النيابية في عهد الملك فيصل الأول

أ- انتخابات المجلس التأسيسي

أعلن الملك فيصل بن الحسين في يوم تتويجه في ٢٣ آب١٩٢١م، ملكاً على عرش العراق،بأن أول عمل سيقوم به إجراء الانتخابات التي سيتمخض عنها قيام المجلس التأسيسي والذي يضع دستوراً للبلاد. فصدرت الإرادة الملكية في ٢١ تشرين الأول ١٩٢٢م للشروع في انتخابات المجلس التأسيسي .وقررت الحكومة إجراء الانتخابات ابتداءً من ١٢ تموز١٩٢٣م، وتم فعلاً انتخاب المنتخبين الثانويين.

أسفرت عملية انتخاب نواب المجلس التأسيسي التي بدأت في ٢٥ شباط ١٩٢٤م وانتهت في آذار من العام نفسه عن تشكيل المجلس التأسيسي الذي افتتح في ٢٧ آذار ١٩٢٤م وكان عدد أعضاءه (١٠٠)، وألقى الملك فيصل الأول خطاب العرش، مذكراً الأعضاء بأن مهمتهم هي البت في المعاهدة العراقية – البريطانية وإصدار الدستور العراقي ومن ثم إصدار قانون انتخاب النواب.

ومما يلاحظ على المجلس الجديد بأن عملية الانتخابات تمت من دون وجود إحصاءات رسمية دقيقة فيما يتعلق بعدد سكان العراق واعتمدت الحكومة على التخمين أساساً لتقدير عدد السكان.وهكذا ظهر أول مجلس تشريعي منتخب في تأريخ العراق المعاصر بعد مخاض عسير، ليبدأ بمباشرة أعماله المكلف بها.

ب ـ المجلس التأسيسي وقانون انتخاب النواب

انيطت السلطة التشريعية وفق القانون الأساسي الى مجلس الأمة والمكوّن من مجلس الأعيان ومجلس النواب، ويضم مجلس الأعيان ٢٠ عضواً يعينهم الملك، ومدة العضوية في المجلس ٨ سنوات على ان يتبدل نصفهم كل أربع سنوات.أما مجلس النواب، فقد باشر المجلس التأسيسي عمله لسن قانون انتخاب النواب، فبموجب المادة (٣٧) من القانون

الأساسي التي نصّت على ان يكون ((**تعيين طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه أصول التصويت السري ووجوب تمثيل الأقليات غير الإسلامية**)).

عرضت وزارة العدلية العراقية بعد إتمام عملها في وضع لائحة مشروع قانون انتخاب النواب، على المجلس التأسيسي، الذي قرر في الجلسة ٤٢ المنعقدة في ٢١ تموز ١٩٢٤م تشكيل لجنة تدقيق المشروع(قبل البدء في مناقشته).قدمت اللجنة تقريرها الى المجلس في ٢٦ تموز١٩٢٤م، ولم يكن تقرير اللجنة على قدر كبير من الدقة نتيجةً لضيق الوقت، فاللجنة لم تتمكن من فحص المشروع بل اكتفت بملاحظة قانون الانتخاب التركي، ونظام انتخاب المجلس التأسيسي واستفادت من تجارب بعض أعضائها التي اكتسبوها عند إشرافهم على الانتخابات السابقة، إلا انه من الجدير بالذكر ان اللجنة قد راعت في عملها كما ورد في مقدّمة التقرير مسألتين أساسيتين، الأولى المحافظة على الأحكام والعبارات الواردة في القانون الأساسي العراقي،أي عدم تعارض مواد اللائحة الجديدة مع مواد القانون الأساسي، والثانية حفظ سلامة الانتخاب من وسائل التدخل.

لم يشهد مشروع قانون انتخاب النواب مناقشات حامية في داخل المجلس التأسيسي ، ولعل ابرز وأطول المناقشات التي شهدها المجلس هو ما كان يتعلق بحقوق الطوائف الإسلامية في الانتخاب والموضوع المتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية الى ثلاث مناطق.وفي ٢ آب ١٩٢٤م تم التصويت على القانون– قبل يوم واحد من نهاية عمر المجلس التأسيسي المقرر في ٣ اب ١٩٢٤م– فحصل على الأكثرية الساحقة لعدد الأعضاء، وقد احتوى قانون انتخاب النواب لعام ١٩٢٤م على ٥٢ مادة موزعة على مقدمة ضمّت أحكام عامة وأربعة فصول، واهم ما جاء فيه ان مبدأ الانتخاب على درجتين أي الانتخاب غير المباشر، ينتخب النائب بحيث يمثل ٢٩ ألف من السكان، ويجب ان يكون قد بلغ الثلاثين من عمره وان يكون من دافعي الضرائب،أما المنتخب الأول، فيجب ان يكون من الذكور الذين بلغوا الحادية والعشرين من العمر ومن دافعي الضرائب، وينتخب كل ٢٥٠ منتخباً أولًا منتخبًا

ثانياً، ويجب ان يكون المنتخب الثاني قد بلغ الخامسة والعشرين ومن دافعي الضرائب. وينتخب نواب اضافيون يمثلون الطائفتين المسيحية واليهودية في ألوية بغداد والموصل والبصرة، ويقسم العراق الى ثلاث مناطق انتخابية وكل لواء يعتبر دائرة انتخابية، ويجري الانتخاب بالتصويت السري. هكذا تم وضع أول قانون يوضح آلية انتخاب أعضاء مجلس النواب.

جـ ـ انتخابات عام ١٩٢٤ – ١٩٢٥م النيابية

بعد المصادقة على قانون انتخاب النواب ونشره في٢٢ تشرين الأول ١٩٢٤م، صدرت إرادة ملكية تقضي بتعيين ١٥ تشرين الثاني من العام نفسه موعداً لبدء انتخابات قوائم المنتخبين الاولين.

بدأت الاستعدادات لخوض الانتخابات التي تمخض عنها تشكيل أول مجلس نواب في العراق، وتحوّلت الى حدث سياسي مهم على مدى الاشهر العديدة التي استغرقتها ، واتسمت الانتخابات بحيوية أكبر من انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي.

اشتركت في هذه الانتخابات ستة أحزاب، هي حزب النهضة، حزب الامة، حزب الاستقلال، الحزب الديمقراطي، الحزب الوطني العراقي، وباستثناء حزب الامة الذي كان انشط الاحزاب في العملية الانتخابية، ولم يكن للأحزاب الاخرى دور واضح في توجيه الانتخابات وانما أقتصر دورها على مراقبة الانتخابات.

لم تخلوا نتائج هذه الانتخابات من سلبيات رافقت سير العملية الانتخابية، منها عدم توفر احصاءات دقيقة لسكان العراق حيث اصدرت الحكومة قراراً في ٣ كانون الثاني ١٩٢٥م بتشكيل لجنة لتدقيق نفوس العراق، مهمتها العمل من اجل تصحيح الزيادات الحاصلة وفق اسلوب التخمين، وكذلك لجعل عدد الناخبين منسجماً مع الخطة الموضوعة مسبقاً في تحديد عدد المقاعد، لكن هذا الاسلوب الاحصائي سبب أجحافاً لحقوق بعض

الالوية حيث تم تقليص عدد سكان البصرة من ١٨٠ الف نسمة الى ١٢٠ الف نسمة، اما السلبية الثانية فتكمن في تدخلات كل من الحكومة ودار الاعتماد البريطانية حيث مارسوا ضغوطات مختلفة لضمان وصول مرشحيها الى مقاعد مجلس النواب،ففي ٢٨ أيار ١٩٢٥م أرسل مستشار وزارة الداخلية كورنواليس الى المفتشين الاداريين البريطانيين في الالوية قائمة اسماء المرشحين من قبل الحكومة كل حسب لوائه،وجاءت المذكرة على النحو الآتي:((**إن رئيس الوزراء ووزير الداخلية قد وافقا على المرشحين التالية اسماؤهم لانتخاب النواب في لواءكم..،ويرغب رئيس الوزراء أن تبقى هذه القائمة سرية للغاية..، على المتصرفين أن يكونوا حذرين فيما سيقومون به..**)).

على اية حال،انتهت الانتخابات واعلن عن نتائجها النهائية في ٢٣ حزيران ١٩٢٥م إذ أسفرت عن فوز ٨٨ نائبًا كان من بينهم ٥٥ نائبًا لم يدخلوا المجلس التأسيسي السابق.

عقد مجلس النواب اول اجتماع لهُ في ١٦ تموز١٩٢٥م، وانتخب رشيد عالي الكيلاني ، رئيساً للمجلس، وصدرت كذلك ارادة ملكية بتعيين اعضاء مجلس الاعيان وانتخب يوسف السويدي رئيساً له.

د- انتخابات عام ١٩٢٨م

شكّل عبدالمحسن السعدون وزارته الثالثة، مشترطاً حل مجلس النواب، والشروع في انتخاب مجلس جديد بسبب عدم توحيد الكلمة واجماع الرأي لدى ممثلي الامة، فضلاً عن عدم استقرار الاحزاب السياسية في مجلس النواب بحيث انها غير ثابتة على انتهاج خطط واضحة كما تتطلب ذلك الحياة النيابية، كذلك لدى الحكومة قضايا معلقة عليها اتمامها، منها المعاهدة العراقية – البريطانية، والاتفاقيات المالية والعسكرية، وقضية الدفاع الوطني، فصدرت ارادة ملكية في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٨م بحل مجلس النواب، وفي ٢٢ منه اصدرت وزارة الداخلية تعليماتها لمتصرفي ألوية العراق بالاستعداد لخوض الانتخابات

الجديدة،فتحفز الشعب لاستعمال حقه الشرعي في المنافسة، لكن السلطة مارست كل اساليب الترغيب والترهيب لضمان نجاح مؤيديها، ويشير تقرير دار الاعتماد البريطاني عن ذلك: **((..لا ينكر ان المخالفات التي اجريت فعلاً كانت كثيرة...))** وهناك أدلة على ان الانتخابات التي اجرتها وزارة عبد المحسن السعدون، كانت قد جرت بشكل غير طبيعي، وبلغ من تدخل الحكومة ان اقترح عدد من الناخبين والمنتخبين تعيين النواب دون الالتجاء الى التزوير.وقال ياسين الهاشمي:**((استغربنا من المخالفات التي ضجت جميع الالوية من وقوعها في اثناء الانتخابات))** وأيد رشيد عالي الكيلاني اقوال الهاشمي،كما ايدها جميل الراوي نائب لواء الدليم(محافظة الانبار حالياً) لاسيّما عدم ممارسة الامة الحرية في ابداء رأيها في الانتخاب وقال:**((متى كانت الامة حرة في ابداء رأيها في أي قضية من قضاياها المهمة))**.وايد نائب الكوت عطا الخطيب وقوع تدخل من الحكومة في انتخاب النواب وضرب مثلاً على التدخل بانتخابه هو نفسه نائباً عن لواء الكوت قال: **((أنا لا أعرف شخصاً واحداً في الكوت فاذا لم يقع تدخل من قبل الحكومة في انتخابي فمالي والكوت ومن اين يعرفني اهل الكوت))**.

فما كان من الملك فيصل الاول ان اتصل بعبد المحسن السعدون طالباً منه ومن حكومته عدم التدخل واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المتجاوزين وعلى الحكومة صيانة الانتخابات، لكن الاخيرة استمرت على نهجها حتى نهاية الانتخابات. وفي ٩ أيار١٩٢٨م تم انتخاب النواب للمجلس الجديد، ونجحت الحكومة عن فوزها بـ (٦٦) مقعداً من اصل (٨٨) مقعد من مقاعد المجلس ودعي المجلس الى عقد اجتماع غير اعتيادي في ١٩ أيار من العام نفسه، والقى الملك فيصل الاول خطاب العرش، وبعدها انتخب النواب عبد العزيز القصاب رئيسًا لمجلسهم.

هـ ـ انتخابات عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٢م

عهد الملك فيصل الأول الى نوري السعيد بتشكيل وزارته الاولى حيث شكّلها في ٢٣ آذار ١٩٣٠م، وكان هدفه الاول عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا لتنظيم العلاقات بين البلدين، فأنجزت الوزارة مهمتها بالتوقيع في ٣٠ حزيران١٩٣٠م على نص المعاهدة الجديدة، التي ستعرض على البريطانيين لغرض تصديقها.

لم يكن رئيس الوزراء نوري السعيد مطمئناً على المعاهدة داخل البرلمان، لذا عزم العقد على حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة يضمن خلالها وصول اغلبية مؤيدة للمعاهدة،بينما اعلن أن الرغبة في حل مجلس النواب حتى يتم انتخاب مجلس جديد من أجل الوقوف على رأي الشعب على أساس قبول المعاهدة او رفضها. وبعد مرور يوم واحد على توقيع المعاهدة صدرت ارادة ملكية في ١ تموز ١٩٣٠م بحل المجلس النيابي، وحدد يوم ١٠ منه موعداً لبدء الانتخابات على ان يتم انجازها في مدة لا تتجاوز الشهرين.

شهدت الانتخابات تدخلاً واسعاً من قبل الحكومة وبأسلوب لم يسبق له مثيل، لضمان انتخاب مجلس موال لها، وعلى كل حال، فقد تم انتخاب المنتخبين الثانويين في معظم الالوية على الرغم من الانتقادات واجواء المعارضة الشديدة، وعيّن يوم ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٠م موعدًا لانتخاب النواب ولمدة ثلاثة ايام، فتقلد نوري السعيد منصب وزارة الداخلية وكالةً ليدير الانتخابات بنفسه اذ سيطر رئيس الوزراء على الانتخابات بمساعدة المتصرفين والقائممقامين وموظفي الدولة بعد أن سحب المتصرفين غير الموثوق بهم الى بغداد. وعن هذه الانتخابات ارسل جعفر ابو التمن رئيس الحزب الوطني في ١ تشرين الثاني ١٩٣٠م مذكرة الى السكرتارية العامة لعصبة الامم والى ممثلي بعض الدول الاجنبية في بغداد قال فيها انه من اجل اقرار المعاهدة تضافرت الحكومة الحاضرة مع الاستشارة البريطانية على مخالفة قوانين الانتخاب لاجل انتخاب كاذب صوري،وقال ايضاً((**ان الشعب في اكثر انحاء البلاد قد قاطع الانتخابات**)).وبهذا الاسلوب تمكنت حكومة نوري السعيد من انهاء

الانتخابات لصالحها، حيث حصلت الحكومة على ٧٤ مقعداً من اصل ٨٨ مقعد من مقاعد مجلس النواب،مما يؤلف ٨٤,٩% من مجموع اعضاء المجلس الجديد وهي نسبة تكفي لضمان موافقة الاكثرية الساحقة من الاصوات لأي مشروع قانون.

افتتح مجلس النواب يوم ١ تشرين الثاني ١٩٣٠م والقى الملك فيصل الاول خطاب العرش، وكان اطول خطبة امام المؤسسة التشريعية، وادى النواب اليمين الدستوري، وتم انتخاب جعفر العسكري لرئاسة المجلس.

هكذا جاءت نتائج الانتخابات بالصورة التي رسمها لها رئيس الحكومة نوري السعيد، فقد حصلت المعارضة على اقل المقاعد بينما اعطت لنوري السعيد نفوذًا كبيرًا في المجلس الذي ضم انصاره ومؤيديه،وكان هدفه الأساس الحصول على موافقة اغلبية اعضاء المجلس لتصديق المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠م،واستمرت مناقشات المجلس حول المعاهدة اقل من ست ساعات وصادق المجلس على المعاهدة بأكثرية(٦٩)صوتاً ومعارضة (١٣)صوتاً فقط.

ومما يجدر ذكره، أن الملك فيصل الاول كان يأمل ان العراق بعد حصوله على الاستقلال بموجب تنفيذ معاهدة ١٩٣٠م ودخوله عضواً في عصبة الامم في ٣ تشرين الاول عام ١٩٣٢م، ان يسير في حياة جديدة على نهج جديد فلابد من اجراء تعديلات في سياسة الدولة، وان وزارة نوري السعيد قد انتهت مهمتها، فعهد بتشكيل الوزارة الى ناجي شوكت، وكانت اولى مهام الوزارة هو حل مجلس النواب وأجراء انتخابات جديدة، حيث اصدرت وزارة الداخلية اوامرها الى متصرفي الالوية بالشروع في الانتخابات في ١٠ كانون الاول١٩٣٢م.ويصف عبد الرزاق الحسني، الانتخابات قائلاً:((**بوشر فيها (اي الانتخابات) في جو مشبع بالهدوء والسكينة، حتى ان معظم الاهلين كانوا لا يسمعون عنها شيئاً..**)). وقال ناجي شوكت في حديث له مع خيري العمري عن الانتخابات التي اجراها:((**الحقيقة التي لابد من ذكرها ان الملك فيصل كان يهدف من وراء الانتخابات الى اخراج مجلس**

تكون له اكثرية طوع يده لذلك حرص على ان تأخذ الحكومة تعهدات من المرشحين والنواب.وبالفعل اخذنا تعهداً منهم يقضي بتأييد الحكومة واسنادها قدمه جميع النواب..)).

ويمكن القول ان الانتخابات التي اجرتها الوزارة اسفرت عن نوع من الموازنة بين مختلف الاحزاب القائمة، انتهت الانتخابات بتشكيل مجلس النواب الذي عقد اجماعه الاول في ٨ آذار ١٩٣٣م، وانتخب النواب جميل المدفعي[٢٣] رئيسًا لمجلسهم.

نلاحظ مما سبق ان العراق شهد في فترة تولي الملك فيصل الأول عرش العراق (١٩٢١–١٩٣٣م)،اجراء خمسة عمليات انتخابية أسفرت عن ولادة مجلس تأسيسي و٤ مجالس للنواب،قامت بتشريع الدستور العراقي والكثير من القوانين التي تعالج الكثير من المشكلات الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ،على الرغم من محدودية التجربة البرلمانية في العراق ،لكنها كانت خطوة مهمة نحو تأسيس النظام البرلماني في العراق المعاصر مهما قيل بشأنها من ملاحظات وما أشر بصددها من سلبيات.

---

(٢٣).جميل المدفعي(١٨٩٠ – ١٩٥٨م): أحد السياسيين العراقيين البارزين في العهد الملكي ، ولد في مدينة الموصل عام ١٨٩٠م، عمل كمساعد ومستشار للملك فيصل الأول،في ثورة العشرين ساهم وقاد حركاتها من الموصل وتلعفر ودير الزور، تقلد رئاسة وزارة الداخلية ثم وزارة المالية، وأنتخب ثلاث مرات لرئاسة المجلس النيابي، وشغل منصب رئيس الوزراء لسبعة حكومات في المدة من(١٩٣٣– ١٩٥٣م). وأنيطت له مهمة تشكيل الوزارة في فترة حرجة من التاريخ العراقي عقب اغتيال بكر صدقي. عين عضواً في مجلس الأعيان ثم رئيساً للمجلس ١٩٤٣–١٩٤٤م ثم رئيسًا لمجلس الاعيان ١٩٥٥–١٩٥٨م، كان رجلًا هادئًا صبورًا واسع الصدر يميل إلى التواضع، ويحب حل المشكلات السياسية بطرق سلمية ولا يحب الانتقام.توفي يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٨م.وللمزيد من التفاصيل عن دوره في السياسة العراقية، ينظر:طارق يونس عزيز السراج،جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠–١٩٥٨،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب–جامعة بغداد ، ١٩٩١م.

الفصل الثالث

العلاقات العراقية- البريطانية ١٩٢٦-١٩٣٢م

معاهدة عام ١٩٢٦م

تمت التسوية النهائية لمشكلة الموصل بعد أن وضعت لجنة التحقيق تقريرها في (١٦ تموز١٩٢٥م) في (١١٣) صفحة من القطع الكبيرة،والحقت به احدى عشرة خارطة . تناول دراسة الحجج الجغرافية والعنصرية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية والسياسية ، وجاء فيه "**ان عواطف سكان الموصل كانت الى جانب العراق** " . وأوصت اللجنة بعدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها وربطها بالعراق شرط مراعاة الامور الآتية:

١.يجب ان تبقى المنطقة تحت انتداب العصمة لمدة (٢٥) عام .

٢.يجب مراعاة رغبات الأقليات فيما يخص تعين موظفي لإدارة أمورهم ، وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس.

اجتمع مجلس العصبة لدراسة تقرير لجنة التحقيق فوافق في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥م على القرار التالي بالإجماع:

١.اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين العراق وتركيا.

٢.دعوة الحكومة البريطانية لتقديم للمجلس معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرون عام.

٣.دعوة الحكومة البريطانية لأن تقدم للمجلس التدابير لتأمين الضمانات المطلوبة.

٤.دعوة الحكومة البريطانية لأن تطبق توصيات اللجنة الخاصة.

قوبل قرار مجلس العصبة بالابتهاج والسرور في العراق ، مع التحفظ على الفقرة الثانية التي اوصت باستمرار الانتداب لمدة خمس وعشرن عام. واستناداً لتلك الفقرة بدأت على الفور المفاوضات بين العراق وبريطانيا لعقد معاهدة بينهما وتحديد مدتها حسبما جاء في قرار مجلس العصبة وقد وقعت المعاهدة الجديدة من قبل مجلس الوزراء العراقي في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦م،وقدمت الى مجلس العصبة بعد توقيعها مباشرة، وهي استمرار لمعاهدة ١٩٢٢م التي لم يتغير في نصها شيء ما عدا المدة الزمنية.

وفي الوقت نفسه جرت مفاوضات بين بريطانيا وتركيا ، وقد اعترفت تركيا ببقاء ولاية الموصل ضمن العراق، ثم وقعت معاهدة بريطانية – تركية – عراقية في ٥ حزيران ١٩٢٦م تضمنت المادة الاولى منها تعين خط الحدود بين العراق وتركيا حسب خط بروكسل ، والتعاون بين العراق وتركيا لإقرار الامن والسلام في منطقة الحدود، وذلك بمكافحة اعمال النهب والشقاوة او الاعمال الفردية المسلحة، وتضمنت المادة الرابعة عشر تعهد الحكومة العراقية بأن تدفع للحكومة التركية عشرة بالمئة من عائداتها من شركة النفط التركية وذلك بقصد توسيع نطاق المصالح المشتركة بين الطرفين.وبذلك سويت المشكلة نهائيا وأصبحت العلاقات طبيعية بين العراق وتركيا.

المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٢٧م

على اثر الخلاف الذي نشب بين عبد المحسن السعدون ومجلس النواب، حول انتخاب رئيس المجلس، حيث جرى انتخاب رشيد عالي الكيلاني رئيساً للمجلس،على الرغم من إرادة السعدون الذي رشح حكمت سليمان،سارع السعدون إلى تقديم استقالة حكومته إلى الملك في ١ تشرين الثاني ١٩٢٦م،معتبرًا خذلانه في مجلس النواب بمثابة حجب للثقة عن وزارته، وقد قبل الملك الاستقالة ، وكلف جعفر العسكري بتأليف وزارته الثانية ، وجاءت الوزارة الجديدة على الوجه التالي :

١ . جعفر العسكري رئيسًا للوزراء .

٢ . رشيد عالي الكيلاني وزيرًا للداخلية .

٣. محمد أمين زكي وزيرًا للمواصلات

٤ . ياسين الهاشمي وزيرًا للمالية .

٥ . نوري السعيد وزيرًا للدفاع.

٦ . السيد عبد المهدي وزيرًا للمعارف.

٧ . رؤوف الجادرجي وزيرًا للعدل .

٨ . أمين باش أعيان وزيرًا للأوقاف .

كان أهم ما جاء في منهاج الوزارة الجديدة ما يلي:

١ . العمل على تعديل الاتفاقيات التي وقعتها الوزارة السابقة ، والمتعلقة بالجانبين العسكري والمالي.

٢ . إنجاز لائحة قانون الميزانية .

٣ . إنجاز لائحة قانون الدفاع الوطني ، وإصدار قانون التجنيد الإجباري .

وفي ٢٤ آذار قرر مجلس الوزراء تصديق لائحة قانون الدفاع الوطني، التي أعدتها وزارة الدفاع ، وأحال مسودة القانون إلى مجلس الأمة .وخلال مناقشة مجلس الوزراء لمسودة القانون ، وقع خلاف بين أعضاء المجلس حول اللائحة، فقد أصر وزير المالية عبد المهدي على تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية مع بريطانيا ، قبل إصدار القانون حرصاً على مصلحة البلاد، ولما لم يأخذ مجلس الوزراء برأي الوزير عبد المهدي ، سارع إلى تقديم استقالته من الوزارة في ٧ حزيران ١٩٢٧م.

عارضت بريطانيا صدور قانون التجنيد الإجباري،فقد بعث المندوب السامي هنري دوبس بمذكرة إلى رئيس الوزراء حول الموضوع، تنم عن التهديد، لكن مجلس الوزراء مضى في خطته في إقرار لائحة القانون، وأحالها إلى مجلس النواب.

ماطلت بريطانيا في مفاوضاتها حول تعديل المعاهدة العراقية البريطانية وملاحقها، وبالأخص الاتفاقيتين العسكرية والمالية، وشعر رئيس الوزراء أن بريطانيا لا تريد أجراء أي تغير جوهري على المعاهدة، والاتفاقيات الملحقة بها مما دفع برئيس الوزراء إلى تقديم استقالة حكومته في ٢٥ أيار ١٩٢٧م، وأعلم الملك عن رغبته في نشر أسباب الاستقالة ، لكي يطلع عليها الشعب، وقد تسببت هذه الرغبة في إثارة المندوب السامي، الذي سارع إلى الملك فيصل، لتدارك الأمر، حيث عقد اجتماعاً مع الملك ورئيس الوزراء، والوزراء كل من نوري السعيد،ورشيد عالي الكيلاني، وياسين الهاشمي، لمعالجة موضوع الاستقالة، وإصرار رئيس الوزراء على نشر أسباب الاستقالة،مما أغضب المندوب السامي. لكنه عاد وأبدى استعداه لعرض مطالب الحكومة أمام الحكومة البريطانية إذا ما سحبت الوزارة استقالتها، وقد مارس المندوب السامي،والملك فيصل الضغط على جعفر العسكري لسحب استقالته، كما بعث الملك كتاباً لرئيس الوزراء في ٣٠ أيار ١٩٢٧م، يرفض الاستقالة، ويطلب منه مواصلة مهامه كرئيس للوزراء.وبعد أن عرض المندوب السامي الأمر على حكومته ، قررت بريطانيا نقل المفاوضات إلى لندن ،وطلب المندوب السامي من الملك فيصل أن يكون على مقربة من المفاوضات التي ستجرى هناك، لغرض التأثير على الوفد العراقي المفاوض .

وبناءً على رغبة المندوب السامي، قرر الملك فيصل السفر إلى لندن في ٦ آب ١٩٢٧م، بحجة الاستشفاء، ذلك لأن الملك مصون، وغير مسؤول، ولكي لا يكون وجوده مشاركة رسمية في المفاوضات، كما خول مجلس الوزراء جعفر العسكري بإدارة المفاوضات مع بريطانيا، وغادر رئيس الوزراء إلى لندن في ٥ أيلول ١٩٢٧م. افتتحت المفاوضات رسمياً في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٧م، وتركزت حول ضرورة دخول العراق عصبة الأمم ، وطلب رئيس الوزراء من الوفد البريطاني المفاوض، أن تطلب بريطانيا من العصبة قبول العراق في عضويتها، كما طلب تعديل الاتفاقيتين، العسكرية والمالية،بما يتفق وآمال الشعب العراقي في الحرية والاستقلال والسيادة ،لكن بريطانيا عارضت الاستعجال!! في طلب دخول العراق عصبة الأمم،بحجة أنه لا يزال غير مؤهل لذلك، معتبرة طلب الدخول سابق لأوانه، وطلبت الحكومة البريطانية تأجيل ذلك حتى عام ١٩٣٢م .

أما بخصوص المعاهدة، فقد أعرب الوفد العراقي عن رغبته بعقد معاهدة جديدة ، تحل محل المعاهدة الحالية. وعلى الرغم من محاولات الحكومة البريطانية وضع العراقيل أمام مطالب الحكومة العراقية، إلا أنها وافقت في النهاية على إجراء مفاوضات لعقد معاهدة جديدة.

لكن الحكومة البريطانية عادت ووضعت مسودة معاهدة جديدة لم تختلف في جوهرها عن المعاهدة السارية إلا في بعض الجوانب الثانوية، وقد رفض الوفد العراقي التوقيع على المعاهدة المعروضة قبل تعديل الاتفاقيتين، العسكرية والمالية، كما طالب الوفد العراقي بإطلاق يد الحكومة في تنفيذ خطتها بتشريع قانون الخدمة العسكرية الإجبارية، بغية إنشاء جيش قوي، قادر على القيام بمهام الدفاع عن البلاد، لكن رئيس الوزراء جعفر العسكري لم يجد أي تجاوب من قبل بريطانيا، واضطر إلى قطع المفاوضات، والعودة إلى بغداد في ٢٧ تشرين الثاني١٩٢٧م، بعد أن استمرت المفاوضات أكثر من شهرين ، وقد قرر الملك فيصل هو أيضاً العودة إلى بغداد مصرحاً : ((**أفضل العودة إلى بلادي صفر اليدين على أن أوقع على معاهدة جديدة لا تختلف عن سابقتها**)).

شعرت الحكومة البريطانية بخطورة تصاعد الأزمة مع العراق ، وطلبت من الملك إعادة النظر في مقاطعة المفاوضات، واعدة إياه بإبداء المرونة مع الوفد العراقي المفاوض ،

ودراسة مطالبه بجدية، مما دفع الملك، وهو في طريق العودة إلى بغداد، أن يبرق إلى رئيس الوزراء طالباً منه استئناف المفاوضات من جديد،وموضحاً له الموقف البريطاني المستجد.

عاد جعفر العسكري إلى لندن، بناء على طلب الملك، في ١٢ كانون الاول ١٩٢٧م، حيث جرى استكمال المفاوضات مع الوفد البريطاني حول المعاهدة الجديدة وموضوع تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ،وفي نهاية المطاف تم الاتفاق على مسودة معاهدة جديدة في ١٤ كانون الاول ١٩٢٧م بمقر وزارة المستعمرات البريطانية،وجرى الاتفاق على تأجيل المفاوضات حول تعديل الاتفاقيتين،العسكرية والمالية ،إلى ما بعد تصديق المعاهدة الجديدة. لكن رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي احتجا على بنود المعاهدة الجديدة وعلى عدم البت في الاتفاقيتين،العسكرية والمالية،وقدما استقالتيهما من الحكومة في ١٨ كانون الأول١٩٢٧م.

أما نص معاهدة عام ١٩٢٧م العراقية – البريطانية فكان كالآتي: صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا، والممتلكات البريطانية لما وراء البحار، إمبراطور الهند، من جهة. وصاحب الجلالة ملك العراق، من الجهة الأخرى. لما كانا راغبين في تقوية الصداقة، ومحافظة صلات حسن التفاهم، وإدامتها بين مملكتيهما، ولما كانا قد اعترفا بأن نصوص معاهدتي التحالف الموقعتين في بغداد ، في اليوم العاشر من شهر أكتوبر – تشرين الأول . عام ١٩٢٢م، والمواقف لليوم التاسع عشر من صفر عام ١٣٤١هجرية، وفي الثاني عشر من يناير – كانون الثاني ١٩٢٦م ميلادية، الموافق لليوم الثامن والعشرين من جمادي الآخر عام ١٣٤٤هجرية، لم تعد ملائمة، بالنظر إلى تبدل الأحوال، والى التقدم الذي أدركته المملكة العراقية، فقد أصبحت محتاجة إلى التعديل. ولما كانا يعتبران أن تعديل نصوص معاهدتي التحالف المذكورتين يمكن تحقيقه بصورة حعام، وذلك بعقد معاهدة تحالف وصداقة جديدة، فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة، على أساس المساواة، لأجل هذا الغرض، وعينا ممثلين لهما. صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا، والممتلكات البريطانية لما وراء البحار،إمبراطور الهند،جناب الكابتن أورمسي غورمعاون وزير

المستعمرات لصاحب الجلالة البريطانية. وزير الخارجية في الدولة العراقية، الذين بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ووجداهما طبق الأصول المرعية، اتفقا على ما يأتي:

المادة الأولى: يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالعراق كدولة مستقلة ذات سيادة.

المادة الثانية: يسود السلم والصداقة بين صاحب الجلالة البريطانية، وصاحب الجلالة ملك العراق، ويتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بأن يحافظا على حسن الصلات الودية تجاه الآخر، ويبذل جهده لأن يمنع في بلاده الحركات اللاقانونية، المؤثرة على السلم والنظام داخل بلاد الفريق الآخر.

المادة الثالثة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بتأمين تنفيذ كل التعهدات الدولية، التي تعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن تكون نافذة فيما يخص العراق. ويتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن لا يعدل المواد الموجودة في القانون الأساسي العراقي بصورة تنتقص من حقوق ومصالح الجانب الأخر، أو تجعل أي ميزة في الحقوق أمام القانون ما بين العراقيين من حيث اختلاف القومية، أو الدين، أو اللغة.

المادة الرابعة: يجب أن تجري مفاوضة تامة، وصريحة، ما بين الفريقين المتعاقدين الساميين في جميع شؤون السياسة الخارجية ، التي يمكن أن تؤثر على مصالحهما المشتركة.

المادة الخامسة: يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على أن يضع المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في موضع يساعده على إعطاء معلومات إلى صاحب الجلالة البريطانية عما يتعلق بالتقدم في أحوال العراق وبمشاريع واقتراحات الحكومة العراقية، وسيحيط المندوب السامي صاحب الجلالة ملك العراق ، علماً بكل مسألة يعتبر صاحب الجلالة البريطانية أنه من الممكن أن تؤثر بصورة مجحفة بمصالح العراق أو بالتعهدات المكفولة بموجب هذه المعاهدة.

المادة السادسة: يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يلتحق حالما تساعد الأحوال المحلية في العراق، بجميع الاتفاقيات الدولية العامة الموجودة حالياً، أو التي يمكن أن تعقد ، بعد موافقة عصبة الأمم بخصوص ما يأتي:(تجارة الرقيق، حرية الترانسيت والملاحة الجوية، تجارة الأسلحة والمهمات،تجارة النساء والأولاد، المساواة التجارية، المراسلات البريدية والبرقية واللاسلكية، التدابير لأجل حماية الآداب والفنون والصنائ). وعلاوة على ذلك يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان ينفذ نصوص الوثائق الآتية:(عصبة الأمم ، معاهدة لوزان ، اتفاقية الحدود البريطانية الفرنسية).

المادة السابعة: يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق، بأن يشترك بقدر ما تسمح به الأحوال الاجتماعية، والدينية وغيرها، في تنفيذ كل خطة عامة تتخذها عصبة الأمم ، لمنع الأمراض ومقاومتها، بما في ذلك أمراض الحيوانات والنباتات.

المادة الثامنة : على شرط أن يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق، وأن تسير الأحوال بصورة جيدة في نفس الفترة، سيعضد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لأجل دخوله في عصبة الأمم عام ١٩٣٢م.

المادة التاسعة: يجب أن لا يكون ميزة في العراق ضد رعايا أية دولة عضو في عصبة الأمم، أو أي دولة وافق صاحب الجلالة ملك العراق، بموجب معاهدة، على أن تضمن لها نفس الحقوق ، كما يجب أن تتمتع بها فيما لو كانت عضواً في العصبة المذكورة(ويشمل ذلك الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) وذلك بالنسبة لرعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب، أو التجارة، أو الملاحة، أو ممارسة الصنائع ، أو المهن، أو معاملة السفن التجارية، أو السفن المدنية الهوائية، وكذلك يجب أن لا يكون ميزة ما في العراق ضد البضائع الصادرة من، أو الواردة إلى أية دولة من الدول المذكورة.

المادة العاشرة: يتعهد صاحب الجلالة البريطانية،بناء على طلب صاحب الجلالة ملك العراق،أو بالنيابة عنه، بأن يستمر في حماية الرعايا العراقيين، في الممالك الأجنبية ، حيث لا ممثل لصاحب الجلالة ملك العراق فيها.

المادة الحادية عشرة: لا يوجد في هذه المعاهدة ما يؤثر على صحة المقاولات المنعقدة ، والموجودة ما بين الحكومة العراقية والموظفين البريطانيين، وفي كل الأحوال يجب أن تفسر هذه المقاولات كما لو كانت اتفاقية الموظفين البريطانيين المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار ١٩٢٤م موجودة.

المادة الثانية عشرة: ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلائق المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين، وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية المالية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار ١٩٢٤م، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان عام ١٣٤٢هجرية التي ينتهي حينئذٍ العمل بموجبها.

المادة الثالثة عشرة: يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق، بأن تبقى في حيز التنفيذ، الاتفاقية العدلية الموقعة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار ١٩٢٤م، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان ١٣٤٢هجرية.

المادة الرابعة عشرة: كل خلاف يقع بين الطرفين المتعاقدين الساميين، فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة ، يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة، النصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الأمم، وإذا وجد في هذه الحالة أن هناك تناقضاً ما بين النص الإنكليزي والنص العربي لهذه المعاهدة ، فالنص الإنكليزي هو المعول عليه.

المادة الخامسة عشرة: تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق، ويتم تبادل وثائق الإبرام، وفقاً للأصول الدستورية المرعية في المملكتين، وتكون عرضة لإعادة النظر فيها بقصد إجراء التعديلات التي تقتضيها الأحوال،عندما يدخل العراق عصبة الأمم، وفقاً

لنصوص المادة الثامنة من هذه المعاهدة، وستقوم هذه المعاهدة مقام معاهدتي التحالف الموقعتين في بغداد، في اليوم العاشر من شهر أكتوبر(تشرين الاول) عام ١٩٢٢م، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر عام ١٣٤١هجرية، وفي اليوم الثالث عشر من شهر يناير(كانون الثاني) عام ١٩٢٦م، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادي الآخر عام ١٣٤٤هجرية، التي ينتهي العمل بهما عندما تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة وإقرار معاهدة عام ١٩٢٧م

وجد جعفر العسكري رئيس الوزراء نفسه ،بعد توقيعه بالأحرف الأولى على المعاهدة الجديدة، وعودته من لندن في موقف صعب ، فقد استقال كل من وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني ووزير المالية ياسين الهاشمي.كما وجد البلاد في حالة من الغليان الشديد، احتجاجاً على تلك المعاهدة التي لم تختلف في جوهرها عن سابقاتها، معاهدة ١٩٢٢م، ومعاهدة ١٩٢٦م. فلا زالت بريطانيا تقيد العراق بقيود ثقيلة،في سائر المجالات العسكرية والاقتصادية والمالية ، وتتدخل بشؤون العراق صغيرها وكبيرها .

وهكذا وجد رئيس الوزراء أن مواجهة مجلس النواب بهذه المعاهدة قد بات أمر صعب للغاية، ولم يجد بد من تقديم استقالة وزارته إلى الملك فيصل ، في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨م، وقد تم قبول الاستقالة ، وكلف الملك عبد المحسن السعدون بتأليف وزارته الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨م، وجاءت الوزارة على الوجه التالي :

١ . عبد المحسن السعدون رئيسًا للوزراء ،ووزيرًا للدفاع .
٢ . عبد العزيز القصاب وزيرًا للداخلية .
٣ . يوسف غنيمة وزيرًا للمالية .
٤ . حكمت سليمان وزيرًا للعدل .
٥ . توفيق السويدي وزيرًا للمعارف .
٦ . عبد المحسن شلاش وزيرًا للأشغال والمواصلات .
٧ . سلمان البراك وزيرًا للري والزراعة .
٨ . الشيخ أحمد الداؤد وزيرًا للأوقاف .

كان في مقدمة المهام الملقاة على عاتق هذه الوزارة هو إقرار المعاهدة الجديدة في مجلس النواب، والشروع في مفاوضات لتعديل الاتفاقيتين، العسكرية والمالية وحيث أن الوزارة الجديدة لا تضمن الأكثرية في المجلس،ولوجود معارضة قوية من قبل العديد من النواب للمعاهدة المذكورة ، فقد طلب رئيس الوزراء من الملك فيصل إصدار الإرادة الملكية بحل المجلس، وإجراء انتخابات جديدة . وتم للسعدون ما أراد،وصدرت الإرادة الملكية بحل المجلس في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٨م،وقامت الحكومة بحملة تنقلات واسعة في الجهاز الإداري ، بين كبار الموظفين، قبل إجراء الانتخابات العامة ، لتأمين حصول الحكومة على الأكثرية اللازمة لإقرار المعاهدة.

لكن أحداث خطيرة وقعت في العراق في أول عهد الوزارة ، فقد قبضت الحكومة على الشيخ ضاري الشعلان، الذي اتهم هو وأولاده بقتل الكولونيل لجمان، بعد قرار السلطات البريطانية بالقبض عليه،ومحاكمته أبان ثورة العشرين، واضطر الشيخ ضاري إلى الهرب ، لكنه وقع في قبضة الحكومة في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٧م نتيجة وشاية، فأحيل إلى المحاكمة وهو في حالة صحية سيئة،وحكم عليه بالإعدام، ثم جرى تخفيض الحكم إلى السجن المؤبد، ولم يمضِ على سجن الشيخ ضاري سوى بضعة أيام في السجن، حتى فارق الحياة .

أدى موت الشيخ ضاري إلى هياج الجماهير الشعبية التي خرجت في مظاهرات صاخبة، اقتحمت المستشفى، وانتزعت جثة الفقيد، وسارت به في مظاهرة عارمة وهي تندد بالحكومة، وبالاستعمار البريطاني ،وكان ذلك أول صدمة تلقتها حكومة عبدالمحسن السعدون.

وجاءت زيارة الصهيوني البريطاني المعروف(السير الفرد موند) إلى العراق في ٨ شباط ١٩٢٨م، واستقباله من قبل المندوب السامي، وكبار الشخصيات اليهودية المتحمسة للحركة الصهيونية، فقد أثار مقدمه إلى العراق موجة من السخط العارم لدى أبناء الشعب ،الذين هب في مظاهرة صاخبة،منددين بالصهيونية، والاستعمار البريطاني،وبالحكومة،واستخدمت الحكومة القوة لتفريق المتظاهرين، فوقعت مصادمات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الشرطة، أصيب خلال المصادمات العديد من المتظاهرين وأفراد الشرطة.

لقد كانت المظاهرة من السعة بحيث ضمت أكثر من عشرين ألفاً، سارت نحو محطة الكرخ، حيث كان من المقرر أن يمر من هناك موكب الزائر الصهيوني، واضطرت الحكومة إلى تغير مسار الموكب نحو الكاظمية، فالاعظمية ،حيث نزل (الفرد موند) عند المندوب السامي البريطاني .وقامت الحكومة بحملة واسعة ضد العناصر الوطنية التي ساهمت في المظاهرة وأغلقت(نادي التضامن)الذي اتهمت الحكومة المشرفين عليه بالتحريض على التظاهر، وأصدرت أمراً بمنع التجمعات والتظاهرات بدون موافقة السلطة.

كما قررت وزارة المعارف طرد عدد كبير من الطلاب والمدرسين، وأحالت قسم منهم إلى المحاكمة، وأعلن وزير المعارف توفيق السويدي أن الحكومة عازمة على منع التظاهرات حتى ولو تطلب الأمر إطلاق الرصاص على الطلاب المتظاهرين المخالفين للقرار.

أما المندوب السامي فقد قدم احتجاجاً للملك على قيام التظاهرات المنددة بالصهيونية وببريطانيا، لكن التظاهرات تجددت يوم١٠ شباط ١٩٢٨م،حيث انطلقت من جامع (الحيدرخانه) مظاهرة كبيرة تهتف بسقوط الصهيونية ،وبسقوط وعد(بلفور) وبالاستعمار البريطاني ، وجرى صدام عنيف مع رجال الشرطة التي استطاعت تفريق المظاهرة بعد جهد كبير، واعتقلت عدد من الخطباء ، وإحالتهم إلى المحاكمة.

ولما كان مجلس النواب قد حُلّ، ولإصرار الحكومة على إعادة الأمن،وقمع التظاهرات، فقد لجأت إلى إصدار المراسيم العقابية ضد كل من يحاول التظاهر ونصت تلك المراسيم على جلد المتظاهرين، ووضعهم تحت مراقبة الشرطة، والطرد من المدارس والوظائف، والأبعاد والنفي، وغيرها من المراسيم المنافية لروح الدستور، وقد أثارت هذه المراسيم موجة احتجاجات عاتية من قبل الأحزاب السياسية والصحافة، ووصفتها بأنها مراسيم جائرة.

كما أن وزير العدل حكمت سليمان استقال من منصبه احتجاجاً على حضور مستشار وزارة العدل البريطاني جلسة مجلس الوزراء، التي قرر خلالها المجلس إصدار تلك المراسيم، ودور المستشار في إصدارها، ونتيجة لكل تلك الضغوط اضطرت الحكومة إلى إلغاء تلك المراسيم في ١٧ أيار ١٩٢٨م.

وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٨م، شرعت الحكومة في الاعداد للانتخابات الجديدة لمجلس النواب، وعبأت المعارضة قواها لخوضها، وبدأت الحكومة تمارس ضغوطها للتأثير على سير الانتخابات، للخروج بمجلس يؤيد سياستها، ويقر المعاهدة الجديدة مما أثار، موجة من الاحتجاجات لدى المعارضة التي أعلنت أن الحكومة تعين النواب في واقع الأمر، وتقوم بتهديد الأهالي للتصويت لمرشحيها، وتم انتخاب المجلس في ٩ أيار ١٩٢٨م بالشكل الذي أرادته الحكومة،مستخدمة كل وسائل التزوير والترهيب واحتج حزبا الاستقلال والوطني على نتائج الانتخاب ، في مذكرة رفعاها إلى رئيس الوزراء.

تم دعوة المجلس الجديد يوم ١٣ أيار لعقد اجتماع غير الاعتيادي في يوم ١٩ أيار ١٩٢٨م، حيث ألقى الملك فيصل خطاب العرش، الذي حاول فيه تبرير حل المجلس، وإجراء انتخابات جديدة بالرجوع إلى رغبات الأمة!!، في بعض الأمور الخطيرة !!، وكان الملك يقصد بذلك إقرار المعاهدة الجديدة والتفاوض على تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية.

ولما رأت بعض الشخصيات الوطنية ما تنوي الحكومة الأقدام عليه قررت تجميع صفوفها، واستئناف العمل السياسي المعارض الذي يقف ضد تلك المعاهدة ، فكان قرار استئناف الحزب الوطني بقيادة جعفر ابو التمن نشاطه السياسي في ٣٠ حزيران ١٩٢٨م بعد أن الغي مؤقتاً من قبل المندوب السامي البريطاني في ٢٦ آب ١٩٢٢م، وضمت قيادة الحزب كل من محمد مهدي البصير، وعلي محمود الشيخ علي،وأحمد عزت الأعظمي،وعبد الغفور البدري، ومولود مخلص، وبهجت زينل ومحمود رامز.

قررت حكومة عبدالمحسن السعدون بدء المفاوضات مع بريطانيا في ١١ تشرين الأول ١٩٢٨م حول تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، وفوضت وزراء الدفاع والمالية والمعارف للتفاوض مع الجانب البريطاني، فيما فوضت بريطانيا من جانبها المندوب السامي ومارشال الجو(أدور ولنكتون)Edwar Wellington ، والسكرتير المالي لدار الاعتماد. وقد تقدم الوفد البريطاني بمسودة اتفاقيتين جديدتين لكي تحلان محل الاتفاقيتين الملحقتين بمعاهدة ١٩٢٢م. لكن الوفد العراقي المفاوض وجد أن هاتين المسودتين لا تختلفان في جوهرهما عن سابقتيهما، ولذلك اعترض عليهما، وقدم من جانبه مسودتان جديدتان تضمنتا المطالب التي تحقق طموحات العراق في التحرر من التبعية البريطانية عسكريا ومالياً. فقد تضمنت مسودة

الاتفاقية العسكرية الطلب بأن يكون من مسؤولية الجيش العراقي الحفاظ على أمنه الداخلي والخارجي، مع تحديد عدد الضباط البريطانيين في الجيش ، وأن يعهد بإدارة الأحكام العرفية إلى ضابط عراقي بدلاً من البريطاني. أما مسودة الاتفاقية المالية فقد تضمنت طلب العراق تملك السكك الحديدية التي كانت تحت السيطرة البريطانية، وعدم تحمل الجانب العراقي نفقات المندوبية البريطانية.

أثارت المسودتين المقدمتين من الجانب العراقي غضب المندوب السامي البريطاني وأعلن على الفور رفض قبولهما، مما تسبب في وقوع أزمة بين الحكومة العراقية والمندوب السامي، وسارعت الحكومة إلى إرسال مذكرة للمندوب السامي، في ٢٧ كانون الأول ، أوضحت له فيها وجهة نظرها في المفاوضات الجارية ، وضمنتها المطالب التالية :

١. ضرورة تولي الجيش العراقي مسؤولية الدفاع عن الوطن .

٢ . انتخاب قائد القوات المشتركة في الحركات(بريطاني) من قبل الملك فيصل.

٣ . إدارة الأحكام العرفية من قبل ضابط عراقي .

٤ . رفض سلطة قائد القوة الجوية البريطاني على الجيش العراقي .

٥ . تقليص عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي .

٦ . رفض الفقرة الخاصة بالدفاع البحري عن العراق .

أما ما يخص الاتفاقية المالية فإن الحكومة ترى ما يلي:

١. أن العراق هو المسؤول عن مالية قواته البرية والجوية ، وإن ما تقدمه الحكومة البريطانية من مساعدة ،يذهب إلى رواتب العدد الكبير من الضباط البريطانيين الذين لا ضرورة لبقائهم.

٢ . إن إمكانية الحكومة العراقية لا تسمح بدفع نفقات دار المندوبية البريطانية .

٣ . يجب تعديل اتفاقية الرسوم الكمركية بما يتفق ومصالح العراق .

٤. ضرورة تملك العراق للسكك الحديدية ،والحكومة العراقية على استعداد لدفع تعويض للحكومة البريطانية .

٥ . تحديد فترة زمنية لنفاذ الاتفاقية المالية .

وفي الختام أبلغت الحكومة، المندوب السامي، في مذكرتها بأنها سوف لا تقدم المعاهدة الجديدة إلى مجلس الأمة قبل تعديل الاتفاقيتين المذكورتين .أما المندوب السامي

وبعد اطلاعه على مذكرة الحكومة العراقية فقد سارع إلى الرد بعنف على ما جاء في مذكرة الحكومة، ولاسيّماً فيما أعلنته حول عدم تقديم المعاهدة الجديدة إلى مجلس النواب ، قبل تعديل الاتفاقيتين ، العسكرية والمالية ودعا المندوب السامي الحكومة العراقية إلى أن تعلن أن أحكام الاتفاقيتين نافذة ، طالما لم يتوصل الجانبان لاتفاقيات جديدة.

سارع السعدون،بعد تلقي مذكرة المندوب السامي إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء ودعا قادة المعارضة كل من رشيد عالي الكيلاني،وجعفر أبو التمن وياسين الهاشمي لحضور الجلسة، وأطلعهم على مذكرة المندوب السامي وطلب مشورتهم فيما يمكن عمله، وقد أشاروا عليه بالاستقالة، مؤكدين له أن لا أحد سيقدم على تشكيل وزارة جديدة.

وبعد هذا اللقاء جمع السعدون قادة حزبه(حزب التقدم) وعرض عليهم الأمر وقد اتخذ قادة الحزب قراراً بدعم موقف السعدون، وبناء عليه سارع السعدون إلى إرسال مذكرة جوابية إلى المندوب السامي في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٩م، أعلن فيها أن الشعب العراقي، ومجلس الامة، لا يرضيان بأقل من تحقيق المطالب التي تقدمت بها وزارته،وأن الحكومة غير مستعدة لتعلن الاتفاق على استمرار سريان مفعول الاتفاقيتين، العسكرية والمالية السابقتين إلى أجل غير مسمى، وأن إقدام الحكومة على خطوة كهذه معناه الرجوع إلى الوراء، و((**أن هذا مخل بكرامة الوزارة ، ومدعاة إلى القول بحقها أقوال شتى ، بناءً على هذه الاعتبارات ،يظهر انه ليس أمام الوزارة سوى طريق واحد للتخلص من الورطة التي هي فيها ،وهو تقديم استقالتها..،وعليه عزمت على ان ارفع استقالتي الى جلالة الملك، بداعي ان حالتي الصحية لا تسمح لي بالاستمرار على ادارة امور الحكومة بعد الآن. لا انوي ان ادلي الى مجلس الامة بأية بيانات عن المفاوضات ،لأنني اخشى ان يتخذ المذكور قراراً قد يكون مخالفاً لخطة الوزارة المقبلة..**)).

سارع المندوب السامي إلى إبلاغ وزير المستعمرات البريطاني برقياً في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٩م عن الموقف المتأزم، وعن عزم حكومة عبدالمحسن السعدون على الاستقالة. وحالما قرأ الوزير البريطاني الرسالة، كتب إلى السعدون مذكرة مستعجلة رجاه فيها الاستمرار في الحكم ، رغم فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق بشأن الاتفاقيتين، العسكرية والمالية ، واعداً إياه بمعاضدة بريطانيا لدخول العراق إلى عصبة الأمم، وإمكانية تحقيق بعض المطالب التي تقدمت بها حكومته .

إلا أن السعدون رد على مذكرة وزير المستعمرات البريطاني بمذكرة أرسلها له في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٩م، معرباً له عن رفضه الاستمرار في تحمل المسؤولية. وقدم السعدون استقالة حكومته إلى الملك في ٢٠ كانون الثاني١٩٢٩م، واضطر الملك إلى قبول الاستقالة على مضض، طالباً منه تسيير أمور الحكم حتى تؤلف وزارة جديدة.

لم يتمكن الملك فيصل من تشكيل وزارة جديدة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ استقالة وزارة السعدون، بسبب الموقف البريطاني المتعنت من تعديل الاتفاقيتين، العسكرية والمالية ، ولما وجد المعتمد السامي أن الأمر قد طال، ولتخوفه من خطورة الأزمة أسرع إلى مقابلة الملك فيصل طالباً منه الإسراع بتأليف الوزارة بأسرع ما يمكن ، وقد رد عليه الملك انه لا يستطيع تكليف أحد بتأليف الوزارة طالما بقي الموقف البريطاني على حاله. سارع السعدون إلى دعم موقف الملك، وإحراج المندوب السامي، فبعث إلى الملك برسالة ابلغه فيها بأنه لا يستطيع الاستمرار في تسيير دفة الحكم أكثر من هذه المدة،وطلب التخلي والانسحاب راجياً الملك أن يكلف أحداً بتشكيل الوزارة.

وفي تلك الأيام أنتقل الحكم في بريطانيا من حزب المحافظين إلى حزب العمال وقررت الحكومة العمالية الجديدة نقل المندوب السامي(هنري دوبس)على أثر المشادة الكلامية التي حصلت بينه وبين الملك فيصل، وبذلك انتهت خدماته في العراق، وغادر بغداد في ١ شباط ١٩٢٩م،وقررت الحكومة البريطانية تعيين السير جلبرت كلايتونGilbert Clayton خلفاً له ، وقد وصل بغداد في ٢ آذار ١٩٢٩م.

تأمل الشعب العراقي أن يحصل تغير في السياسة البريطانية تجاه العراق ، بعد انتقال الحكم إلى حزب العمال،وتغير المندوب السامي،فقد وعد المندوب السامي الجديد، في خطابه الموجه إلى الملك فيصل، أن يعمل على تحقيق ما يصبو إليه العراق !!، ودعاه إلى المحافظة على الثقة والاعتماد المتبادلين. كما سارع المندوب السامي الجديد إلى لقاء رئيس الوزراء المستقيل عبد المحسن السعدون راجياً إياه العدول عن الاستقالة ، والاستمرار في الحكم. لكن السعدون أبلغه أنه لا يستطيع الاستمرار في الحكم طالما أصرت بريطانيا على عدم الاستجابة لمطالب العراق الوطنية المشروعة . وعلى اثر تلك المقابلة سارع المندوب السامي إلى إعلام الحكومة البريطانية بالموقف ووجدت الحكومة البريطانية أن بقاء التوتر بينها وبين الشعب العراقي ليس في صالح بريطانيا، وأن استمرار التوتر ينذر بأخطار كبيرة

فكتبت إلى مندوبها السامي، تعلمه أن الوزارة عازمة على إدخال العراق في عصبة الأمم ، شرط أن تضمن المصالح البريطانية،من خلال تعهدات ترتبط بها حكومة العراق مع بريطانيا،وأنها مستعدة للنظر في مطالب العراق، فيما يخص الاتفاقيتين، العسكرية والمالية، وسارع المندوب السامي إلى إبلاغ الملك فيصل بمضمون رسالة وزير المستعمرات البريطانية، في ٢١ نيسان ١٩٢٩م.

وزارة توفيق السويدي ١٩٢٩م ومواجهة المشكلات الداخلية

حاول الملك فيصل تكليف نوري السعيد بتشكيل الوزارة الجديدة ، إلا أن السعدون ابلغ الملك أن أعضاء حزبه في البرلمان لا يستطيعون منح الثقة لنوري السعيد ، ولما لم يجد الملك مفراً من ذلك ،عهد إلى توفيق السويدي بتأليف الوزارة الجديدة في ٢٨ نيسان ١٩٢٩م ، وجرى تأليف الوزارة على الوجه التالي:

١. توفيق السويدي رئيسًا للوزراء، ووزيرًا للخارجية والأوقاف .

٢ . عبد العزيز القصاب وزيرًا للداخلية .

٣ . يوسف غنيمة وزيرًا للمالية .

٤ . داؤد الحيدري وزيرًا للعدلية .

٥ . محمد أمين زكي وزيرًا للدفاع .

٦ . سلمان البراك وزيرًا للري والزراعة .

٧ . خالد سليمان وزيرًا للمعارف .

٨ . عبد المحسن شلاش وزيرًا للمواصلات والأشغال.

جاءت الوزارة الجديدة، من هيئة وزارة عبدالمحسن السعدون، ومستندة إلى حزب السعدون الذي يتمتع بالأغلبية في مجلس النواب، لكن الحزب وضع أمام الوزارة شرط إجراء التعديلات المطلوبة على الاتفاقيتين، المالية والعسكرية، كي تنال ثقة البرلمان.

أثار تشكيل توفيق السويدي للوزارة موجة من الغضب الشعبي، وغضب أحزاب المعارضة على حد سواء،ولذلك فقد كان عمر الوزارة قصيراً، ولم تستطع أن تقدم شيئاً يذكر سوى تصديها للمظاهرات الوطنية التي قامت في بغدد في ٣٠ آب ١٩٢٩م احتجاجاً على الجرائم التي ارتكبها الصهاينة، وقوات الاحتلال البريطاني في فلسطين ضد السكان العرب في ذلك الشهر، حيث تصدت الشرطة للمظاهرات وانهتها بالقوة . وقامت الحكومة بتعطيل

جريدتي النهضة والوطن،وتوجيه إنذار لجريدة العالم العربي بسبب نشر المقالات المنددة بوعد(بلفور)، وجرائم الصهاينة في فلسطين، واحتج الحزب الوطني على أساليب الحكومة المتشددة، وخنقها للحريات العامة.

وبسبب الموقف الشعبي،وموقف أحزاب المعارضة من الحكومة، لم يجد توفيق السويدي بُداً من تقديم استقالة حكومته إلى الملك فيصل في ٢٥ آب ١٩٢٩م، ولم يمضِ على تشكيلها سوى أقل من أربعة أشهر،لتعقبها وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة.

تشكيل وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة

كلف الملك فيصل عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة الجديدة في ١٩ أيلول ١٩٢٩م. وخلال الفترة الزمنية التي تلت استقالة حكومة توفيق السويدي وتأليف حكومة السعدون توفي المندوب السامي(جلبرت كلايتون) بالسكتة القلبية في بغداد مساء يوم الأربعاء ١١ أيلول ١٩٢٩م. وتشكلت وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة على النحو التالي:

١. عبد المحسن السعدون رئيساً للوزراء ، ووزيراً للخارجية .
٢ . ناجي السويدي وزيراً للداخلية .
٣ . ناجي شوكت وزيراً للعدلية.
٤ . نوري السعيد وزيراً للدفاع .
٥ . ياسين الهاشمي وزيراً للمالية .
٦ . عبد الحسين الجلبي وزيراً للمعارف .
٧ . عبد العزيز القصاب وزيراً للري والزراعة .
٨ . محمد أمين زكي وزيراً للأشغال والمواصلات .

أبدى السعدون أول ملاحظاته عن الوضع السياسي حيث أشار فيها إلى أن بريطانيا قد وافقت على العمل لإدخال العراق في عصبة الأمم دون قيد أو شرط عام ١٩٣٢م ، ورغبة بريطانيا في عقد معاهدة جديدة لتنظيم العلاقة بين البلدين ، على نفس الأسس التي أقتُرح للاتفاق المصري البريطاني ، وأشار إلى أن هذا الموقف يُعد تراجعاً من بريطانيا عن مواقفها السابقة المتصلبة تجاه المطالب العراقية المشروعة في التحرر والاستقلال الوطني ، والسيادة الحقيقية.

وضع السعدون في مقدمة قائمة المهام لوزارته الأمور التالية :

١. العمل على عقد معاهدة جديدة ، وتطبيقها لتسريع دخول العراق في عصبة الأمم،قبل عام ١٩٣٢م، وإزالة أي صبغة للاحتلال البريطاني في صلب المعاهدة الجديدة.
٢ . إنهاء مسؤولية بريطانيا الدفاعية عن العراق ، وإناطتها بالجيش العراقي ، وتطبيق قانون التجنيد الإلزامي، لبناء جيش كبير، وقوي،يستطيع القيام بالمهام المطلوبة منه .
٣. تقليص عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي،وتقليص عدد المفتشين البريطانيين ، والموظفين الذين لا تستدعي الحاجة إلى بقائهم واستبدالهم بموظفين عراقيين.
٤. إعادة النظر في التعريفة الكمركية،وتشجيع الصناعات الوطنية، وصمودها أمام المنافسة الأجنبية.

بالنظر لوفاة المندوب السامي جلبرت كلايتون المفاجئة قررت الحكومة البريطانية تعيين السير فرنسيس همفريز Frances Humphreys ليحل محله كمندوب سامٍ لها في العراق، في ٧ تشرين الأول ١٩٢٩م ، ووصل بالفعل إلى بغداد لتسلم مهام منصبه في ١٠ كانون الأول من العام نفسه ، وأعلنت الحكومة البريطانية في الوقت نفسه عن عزمها على ترشيح العراق لدخول عصبة الأمم عام ١٩٣٢م.

قررت حكومة عبدالمحسن السعدون الشروع بإجراء المفاوضات لوضع معاهدة جديدة تلبي طموح الشعب العراقي،وألّفت وفدها المفاوض من وزراء الدفاع، والمالية والداخلية ، وسارع عبدالمحسن السعدون إلى طرح برنامج حكومته أمام مجلس النواب في أول لقاء له مع المجلس بعد تأليف وزارته.

لكن المعارضة هاجمته بشدة واتهمته بالتراجع عن مواقفه السابقة التي أصر فيها على المطالب العراقية المشروعة فيما يخص المعاهدة، وتعديل الاتفاقيتين ، العسكرية والمالية .
وجاء ردّ السعدون على نواب المعارضة بنفس الدرجة من العنف عندما أنتقد النواب قبوله لتصريح الحكومة البريطانية السالف الذكر، وعما سيحصل إذا تغيرت الحكومة العمالية ، وتراجعت بريطانيا عن التصريح، وكان ذلك الرد في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩م، فقد قال السعدون:((**إذا ما حصل ذلك فإني اعتقد أن نيل الاستقلال تابع إلى جرأة الأمة، فالأمة التي تريد الاستقلال يجب أن تهيأ له، ولا يكون ذلك بالكلام، والأقوال الفارغة فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية..**)).

انتحار رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون

كان لكلام عبد المحسن السعدون في مجلس النواب دوي كبير لدى الجانب المعارض والجانب الموالي لبريطانيا على حد سواء، ففي الوقت الذي ثّمن المعارضون ما قاله السعدون من أن الاستقلال يؤخذ بالقوة، ومطالبته الشعب بالتهيؤ له والتضحية في سبيله، فإن الموالين لبريطانيا قد أغضبهم حديثه،وسعى البعض منهم للوشاية به، لدى وكيل المندوب السامي البريطاني الميجر يانكMajor Yan الذي سارع إلى معاتبة السعدون، وتقريعه بكلمات خشنة وعنيفة أثارت في نفسه الحزن العميق لدرجة لم يعد يتحملها،ودفعته إلى الانتحار في ١٣تشرين الثاني ١٩٢٩م،حيث أطلق على نفسه الرصاص تاركاً زملاءه ،والملك فيصل، ووكيل المندوب السامي في حالة من الذهول الشديد والقلق العميق مما يمكن أن يحدثه انتحاره من رد فعل لدى الشعب. وقد ترك وصيته لأبنه(علي) شرح فيها أسباب أقدامه على الانتحار،وأوصاه بوالدته وأخوته الصغار. وهذه نص الوصية:

((ولدي وعيني، ومستندي علي: اعفِ عني لما ارتكبته من جناية لأني سئمت هذه الحياة، التي لم أجد فيها لذةً وذوقاً وشرفاً.الأمة تنتظر خدمة،والإنكليز لايوافقون،ليس لي ظهير،العراقيون طلاب الاستقلال ضعفاء عاجزون، وبعيدون كثيراً عن الاستقلال.هم عاجزون عن تقدير نصائح أرباب الناموس مثلي.يظنون أني خائن للوطن، وعبد للإنكليز،ما أعظم هذه المصيبة،أنا الفدائي الأشد إخلاصاً لوطني، قد كابدت أنواع الاحتقارات،وتحملت المذلات،محضاً في سبيل هذه البقعة المباركة التي عاش فيها آبائي وأجدادي مرفهين .ولدي نصيحتي الأخيرة لك هي:

١ . أن ترحم أخوتك الصغار الذين سيبقون يتامى، وتحترم والدتك ، وتخلص لوطنك .

٢.أن تخلص للملك فيصل وذريته إخلاصاً مطلقاً.أعفِ عني يا ولدي علي)).

سارعت الحكومة إلى إذاعة نبأ الفاجعة ،وجرى تشيع مهيب للفقيد،إلى المقبرة الكيلانية في باب الشيخ ، وسار خلف جنازته جميع الشخصيات السياسية وجمع غفير جداً من أبناء الشعب وهم يعبرون عن الأسى والحزن العميق لانتحاره ، وانهالت برقيات التعازي من شتى أنحاء العالم.

أما وكيل المندوب السامي ،فقد أحتج على الحكومة بشدة بسبب سماحها بنشر وصية السعدون، معتبراً ذلك العمل تحريضاً على بريطانيا وسياستها تجاه العراق وتثير هيجاناً لدى

الرأي العام العراقي، لكن الملك فيصل، والحكومة حاولوا بكل خنوع تبرير نشر الوصية إرضاءً لوكيل المندوب السامي البريطاني.

ناجي السويدي يشكل الوزارة الجديدة

بعد إتمام مراسيم تشيع السعدون ، أصبحت الوزارة في حكم المستقيلة ، وتحتم تشكيل وزارة جديدة لتحاول تهدئة الغليان الشعبي، الذي أحدثه انتحار السعدون ، ولاسيما بعد نشر وصيتة، واتفق الملك فيصل مع وكيل المندوب السامي على ترشيح ناجي السويدي ،وصدرت الإرادة الملكية بالتكليف في ١٨ تشرين الثاني١٩٢٩م، وتشكلت الوزارة على الوجه التالي :

١ . ناجي السويدي رئيسًا للوزراء، ووزيرًا للخارجية .

٢ . ياسين الهاشمي وزيرًا للمالية .

٣ . ناجي شوكت وزيرًا للداخلية .

٤ . عبد العزيز القصاب وزيرًا للعدل .

٥ . نوري السعيد وزيرًا للدفاع .

٦ . خالد سليمان وزيرًا للري والزراعة .

٧ . عبد الحسين الجلبي وزيرًا للمعارف .

٨ . محمد أمين زكي وزيرًا للأشغال والمواصلات .

وقد أعرب رئيس الوزراء بعد تشكيل وزارته في رسالته الموجه إلى الملك فيصل عن عزمه على السير على نفس النهج الذي سارت عليه وزارة الفقيد السعدون، وأكد حرصه على فسح المجال للوزراء لممارسة مهام وزاراتهم بحرية، والعمل على الحد من تدخل المندوب السامي، والمستشارين البريطانيين، والعمل على تحقيق أماني الشعب فيما يخص المعاهدة الجديدة، وتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية، بما يضمن حقوق العراق وحريته واستقلاله . وقد أوعز رئيس الوزراء إلى اللجنة التي شكلها السعدون لمفاوضة بريطانيا حول المعاهدة الجديدة،وبُوشر بالمفاوضات مع الوفد البريطاني برئاسة المندوب السامي. لكن المفاوضات اصطدمت مرة أخرى برفض المندوب السامي الاستجابة للمطالب الوطنية ، وبقيت مواقف الطرفين متباعدة جداً ،ولم تستطع المفاوضات تحقيق أي تقدم.

وفي عهد هذه الوزارة بدأ النفوذ الأمريكي بالتغلغل في العراق بشكل رسمي ، بعد أن وقعت الحكومة الأمريكية من جهة،والحكومتان البريطانية والعراقية من جهة أخرى في ٩ كانون الثاني١٩٣٠م على معاهدة تؤمن المصالح الأمريكية في العراق وقد جعلت هذه المعاهدة العراق تحت الهيمنة البريطانية–الأمريكية المشتركة والمتشابكة مصالحهما الاقتصادية والعسكرية والسياسية مع بعضها البعض.وكان الشيء الإيجابي الوحيد في تلك المعاهدة هو اعتراف الولايات المتحدة باستقلال العراق.

غير أن هذه الوزارة عجزت عن تحقيق أي من الأمور الرئيسية التي كان قد قررها الراحل عبد المحسن السعدون في منهاجه، والتي كانت قد وعدت بتنفيذها . حاولت الحكومة تقليص الميزانية المخصصة للموظفين البريطانيين في محاولة منها لتقليص عددهم ،وأدى ذلك إلى اصطدام الحكومة بالمندوب السامي الذي استشاط غضباً على خطط الحكومة، وطلب من الملك التخلص منها، واضطرت الحكومة تحت ضغط المندوب السامي إلى تقديم استقالتها إلى الملك فيصل في ٩ آذار١٩٣٠م وتم قبول الاستقالة، ورحب المندوب السامي بها، ووقف رئيس الوزراء ناجي السويدي يخطب في مجلس النواب شارحاً أسباب الاستقالة ومتهماً الموظفين البريطانيين بالتحكم في أمور البلاد، ثم تلاه ياسين الهاشمي وقال مخاطباً أعضاء المجلس أن الإنكليز يحكمون البلاد حكماً كيفياً ، وأشار إلى أن الملك فيصل يساير الإنكليز، ولا يستطيع معارضتهم.

أدت استقالة الحكومة،وبيان رئيسها حول سبب الاستقالة إلى هيجان شعبي عارم، وخرجت جماهير الشعب في مظاهرات صاخبة احتجاجاً على السياسة البريطانية تجاه العراق، ومطالبة بالاستقلال الحقيقي الناجز،والتخلص من الهيمنة الاستعمارية . وقد تقاطرت الوفود من كافة أنحاء العراق للمشاركة في مظاهرات الاحتجاج ، وانهالت البرقيات إلى الحكومة والصحافة الوطنية، وأصبح الوضع يهدد بوقوع أحداث خطيرة وخاصة في ٢١ آذار ١٩٣٠م،حيث اجتاحت بغداد مظاهرة كبرى أقفلت على أثرها المحال التجارية والأسواق أبوابها،وأصدر المندوب السامي أمراً للموظفين البريطانيين بملازمة مساكنهم، وسارت المظاهرة في شوارع بغداد،وتوجهت إلى الباب الشرقي ثم إلى دور السفارات والقنصليات، وهم يهتفون الهتافات الوطنية المطالبة بالاستقلال الناجز،ورفض الهيمنة البريطانية.

نوري السعيد يؤلف وزارته الأولى ويعقد معاهدة عام ١٩٣٠م مع بريطانيا

في ٢٣ آذار ١٩٣٠م شكل نوري السعيد وزارته الأولى،بناء على تكليف الملك والمندوب السامي البريطاني.

بدأت المفاوضات العراقية البريطانية حول عقد معاهدة جديدة،في٣١ آذار ١٩٣٠م، وقد ترأس الوفد البريطاني المندوب السامي(همفريز)،وضم الوفد مساعده(الميجر يونك) و (المستر ستاجر)، فيما كان الوفد العراقي برئاسة الملك فيصل،وعضوية نوري السعيد وجعفر العسكري ورستم حيدر وقد أدى الملك دوراً بارزاً في المفاوضات،وكانت الحكومة تصدر كل يوم بياناً مقتضباً حول مجرى المفاوضات، دون الدخول في التفاصيل، حتى جاء يوم ٨ نيسان١٩٣٠م حين صدر بيان عن الحكومة يقول: لقد تم الاتفاق بين المتفاوضين على ما يأتي :

١ . إن المعاهدة التي تجري المذاكرة حولها الآن ستدخل حيز التنفيذ عند دخول العراق في عصبة الأمم .

٢ . إن وضع العراق كما هو مصرح في المعاهدة سيكون وضع دولة مستقلة حرة.

٣ . عند دخول المعاهدة الجديدة حيز العمل ستنتهي حالاً جميع المعاهدات والاتفاقات الموجودة ما بين العراق وبريطانيا العظمى ، والانتداب الذي قبله صاحب الجلالة البريطانية سينتهي بطبيعة الحال.

لقد أدى نوري السعيد دوراً أساسياً في عقد المعاهدة الجديدة بالنظر للثقة الكبيرة التي أولاها البريطانيون له، والاطمئنان إليه وكذلك ثقة الملك فيصل . كان الشعب العراقي يدرك أن المفاوضات لن تطول ، وهذا ما كان ، فقد أعلن بيان رسمي للحكومة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م عن توقيع معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا العظمى تنفذ حال قبول العراق عضواً في عصبة الأمم ، وأن المعاهدة ستنشر في بغداد ولندن في وقت واحد يتفق عليه الطرفان.

أما مواد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م فهي كالآتي:

المادة الأولى : يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية،ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق،توطيداً لصداقتهما

وتفاهمهما الودي، وصلاتهما الحمام، وتجرى بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع الشؤون السياسية الخارجية، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة . ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف من البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق ومعاهدة التحالف هذه ، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة الثانية : يمثل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسي (دبلوماسي) يعتمد وفقاً للأصول المرعية .

المادة الثالثة: إذا أدى نزاع بين العراق ودولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة يوحد عندئذٍ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم ، ووفقاً لأي تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة : إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه يبادر حينئذٍ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته بصفة كونه حليفاً، وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه. وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراُ إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية . إن معونة صاحب الجلالة ملك العراق، في حالة حرب، أو خطر حرب محدق تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر، والموانئ ، والمطارات، ووسائل المواصلات .

المادة الخامسة : من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق وأيضاً . بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه . مسؤولية الدفاع عن العراق إزاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق . مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بان حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة في جميع الأحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك . فمن أجل ذلك ، وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية، وفقاً للمادة الرابعة أعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة، أو في جوارها، وموقعاً واحداً لقاعدة

جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات . وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية أن يقيم قوات في الأراضي العراقية في الأماكن الأنفة الذكر وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة ،على أن يكون مفهوماً أن وجود هذه القوات لن يُعد بأي حال من الأحوال احتلالاً، ولن يمس على الإطلاق سيادة واستقلال العراق.

دخول العراق في عصبة الأمم والحصول على استقلاله

بعد أن تسنى لبريطانيا فرض معاهدة ٣٠حزيران ١٩٣٠م، والتي ضمنت من خلالها الهيمنة التامة على مقدرات العراق،اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، وحيث تصبح هذه المعاهدة نافذة حال دخول العراق عصبة الأمم ،كدولة مستقلة، تقدمت الحكومة البريطانية بطلب إلى عصبة الأمم،في ١٣ أيار١٩٣١م، لقبول العراق عضواً فيه معلنة أن العراق أصبح يمتلك الأهلية ليكون دولة مستقلة وعضو فيها. جرى توزيع الطلب البريطاني على أعضاء عصبة الأمم،في الجلسة التي عقدتها في حزيران ١٩٣١م، أجرى المجلس مذاكرة حول الطلب، وحول التقرير الذي قدمته بريطانيا عن العراق، فقرر المجلس في ٤ كانون الأول ١٩٣١م تأليف لحنة لدرس التقرير وتقديم توصياتها،في مدة أقصاها ٣٠ كانون الأول وبالفعل قدمت اللجنة في هذا التاريخ تقريرها الذي أوصت فيه بقبول العراق عضواً في العصبة،بعد أن يوقع العراق على ميثاق العصبة، وعلى الشروط التي وضعتها عصبة الأمم ،والمتعلقة بالضمانات اللازمة للحفاظ على حقوق الأقليات،وتقيد العراق بمبادئ العصبة.

وافق العراق على شروط عصبة الأمم، وقدمت الحكومة العراقية الضمانات المطلوبة والتي صادق عليها مجلس النواب في جلسته بتاريخ ٥ أيار ١٩٣٢م، وعند ذلك أعلنت عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول١٩٣٢م عن قبول العراق عضواً في العصبة ، وقدم (الملك جورج) ملك بريطانيا تهانيه إلى الملك فيصل بقبول العراق عضواً في العصبة ،وأصبحت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م نافذة المفعول، من تاريخ صدور قرار عصبة الأمم بقبول عضوية العراق.إلا أن استقلال العراق لم يكن سوى استقلالاً شكلياً محضاً ، فقد قيّدته معاهدة ١٩٣٠م بقيود ثقيلة جعلته في واقع الأمر تحت الحماية البريطانية لسنين طويلة.

الفصل الرابع

العراق في عهد الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩م

أولاً: وفاة الملك فيصل وتتويج الأمير غازي ملكًا على العراق

في الأول من أيلول ١٩٣٣م،وصل الملك فيصل الاول إلى العاصمة السويسرية(برن) طلباً للاستشفاء، وكان الإعياء بادياً عليه،حيث نزل في فندق بيللفو Bellevue المطل على نهر الآر، وهناك بدأ الملك رغم وضعه الصحي المتعب يستقبل مراسلي الصحف، والعديد من الأصدقاء، ويدلي بتصريحاته محاولاً الرد على الدعايات المضللة الموجه ضده، وضد العراق وحكومته على أثر الأحداث التي رافقت قمع حركة الآثوريين[٢٤] على يد الفريق بكر صدقي. كان القلق والانفعال باديين على وجهه، وتميزت تصريحاته بشدة اللهجة وكان يضرب بيده على الطاولة بقوة، وهو يتحدث مع الصحفيين،فقد كان قد تلقى سيلاً من التهديدات من الحكومة البريطانية بسبب قمع الحكومة العراقية،ونائب الملك الأمير غازي للحركة الآثورية، وقد طالبته الحكومة البريطانية بالعودة فوراً إلى بغداد،وأخذ زمام الأمر بيده، وإلا فسوف يتعرض لنتائج وخيمة!!، فقد جاء في آخر إنذار وجهته وزارة الخارجية البريطانية إليه ما يلي:((**إن استمرار الحركات العسكرية ضد الآثوريين،وإصرار الحكومة على موقفها،وعدم إصغائها لأوامر جلالتكم، قد أحدث تأثيراً سيئاً في الرأي العام البريطاني وغيره، ولذلك فإن لم تعودوا فوراً إلى العراق،وتقبضوا بشخصكم على زمام الحكم، ستضطر الحكومة البريطانية أن تعيد النظر في علاقاتها العهدية مع العراق**)).

([٢٤]).الاثوريين: يدعون بالنساطرة او التياريين وهم الجماعات الذين قدموا بعد الحرب العالمية الأولى إلى العراق، بإشراف ومساعدة القوات البريطانية، كانوا يسكنون مناطق ولاية (وان)في الأناضول الشرقي،وقد اشتركوا في قوات الليفي التي أسسها البريطانيون بداية احتلال العراق،وأخذوا يطالبون باقامة وطن قومي لهم في شمال العراق،وقاموا بالعديد من الحركات والتمردات ابان العهد الملكي ،وللمزيد عن أصولهم وحركاتهم وإجراءات الحكومة بصددهم،ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٢٤٦٣ /٣٢٠٥٠، قضية الاثورين؛رياض رشيد ناجي الحيدري، الاثوريين في العراق١٩١٨-١٩٣٦،رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعة القاهرة،١٩٧٣.

قضى الملك فيصل ٣ أيام على تلك الحال، وهو يزداد تعباً، وتزداد صحته ترديا .وفي ٧ أيلول أُصيب الملك بألآم حادة في بطنه، وحضر طبيبه الخاص على عجل، وتم حقنه بحقنة تحت الجلد، حيث أحس بنوع من الراحة.غير أن صحته تدهورت عند منتصف الليل، وقد حضر إلى غرفته كل من نوري السعيد ورستم حيدر وتحسين قدري، حيث وجدوه وهو في حالة خطيرة يلفظ أنفاسه الأخيرة، وكان آخر ما قاله :((**أنا مرتاح، لقد قمت بواجبي، وخدمت الأمة بكل قواي، ليسر الشعب بعدي بقوة واتحاد**)). ثم شهق شهقة الموت. وعلى الفور طّير نوري السعيد ورستم حيدر برقية إلى الحكومة في بغداد وجاء فيها:((**فجعت الأمة العراقية،عند منتصف الليل بوفاة سيدها وحبيبها جلالة الملك فيصل، وذلك بنتيجة نوبة قلبية**)).

ثارت الشكوك حول السبب الحقيقي للوفاة، حيث ذكر التقرير الطبي إن سبب الوفاة ناجم عن انسداد الشرايين، وانسداد الشرايين كما هو معروف يسبب آلاماً شديدة في الصدر، في حين أن الملك كان قد شعر في تلك الليلة بألآم حادة في البطن، وليس في الصدر، وعليه فقد كان هناك شك كبير في أن السبب الحقيقي للوفاة هو التسمم، وقيل أن الإنكليز، ونوري السعيد، هم الذين كانوا وراء العملية .ومما زاد في تلك الشكوك ما جاء في الوثائق البريطانية مؤخراً عن تصريح للسفير البريطاني فرنسيس همفريز الذي جاء فيه:((**إن جعفر العسكري ونوري السعيد اتفقا على أن لا يتحملا أية مسؤولية في المستقبل إذا لم يطرأ تغيير كامل على نفسية الملك فيصل، وأن نوري السعيد مصر على أن لا يتقلد الحكم ما دام فيصل على العرش، وأنه لا يمكن للعراق أن يتقدم على عهد ولي العهد الأمير غازي، فلا بد إذا من تغيير نظام الوراثة ليكون الأمير زيد ملكاً بعد وفاة أخيه الملك فيصل**)).ونشر الدكتور عبدالجواد الكربلائي مقالاً عن وفاة الملك فيصل الاول في جريدته (الاحرار) تحت عنوان((**أمرٌ دبر في ليل**))أشار فيه الى ما نشرته بعض الصحف الاوروبية عن علاقة الانكليز بوفاة الملك اعتبرته الحكومة مهيجاً للرأي العام فقضت بسجنه ستة أشهر ،وتعطيل جريدته.

حالما وصلت برقية نوري السعيد ورستم حيدر التي تنبئ بوفاة الملك فيصل، تقاطر على القصر الملكي كل من:رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني وكل من الوزراء ياسين الهاشمي وجلال بابان وعبد المهدي ومحمد أمين زكي وكذلك رئيس مجلس النواب جميل

المدفعي ورئيس أركان الجيش طه الهاشمي وعدد آخر من الشخصيات السياسية، بالإضافة إلى رئيس الديوان الملكي، حيث قدموا للأمير غازي التعازي بوفاة والده الملك فيصل، وجرى في الوقت نفسه تحليف الأمير غازي اليمين القانونية ليصبح ملكاً على العراق خلفاً لوالده، ثم أصدرت الحكومة البلاغ التالي:((**جرى تحليف سمو الأمير غازي، ولي العهد، في الساعة العاشرة من هذا اليوم وفقاً للمادة ٢١ من القانون الأساسي، وأصبح متوجاً ملكاً على العراق ، باسم الملك غازي الأول أبن الملك فيصل الأول ، في ٨ أيلول ١٩٣٣**)).

جرت حفلة التتويج في الساعة الواحدة ظهراً،واقتصرت الحفلة على أعضاء الوزارة، ورؤساء الوزارات السابقون،ورئيسا مجلسي النواب والأعيان، وكبار ضباط الجيش ، وعدد من العلماء، وسفراء وقناصل الدول الأجنبية. وفي ١١ أيلول ١٩٣٣م دُعي مجلسي النواب والأعيان إلى عقد اجتماع مشترك،حيث جرى أمامهما تحليف الملك غازي اليمين الدستورية، وفقاً للمادة ٢١ من القانون الأساسي ، وبذلك أصبح الأمير غازي ملكاً دستورياً على العراق.

ثانياً : **نبذة عن حياة الملك غازي(١٢ اذار ١٩١٢ - ٤ نيسان ١٩٣٩م)**

وهو غازي بن فيصل الأول بن حسين بن علي الهاشمي ثاني ملوك المملكة العراقية حكم من ٨ ايلول ١٩٣٣م ولغاية وفاته في ٤ نيسان ١٩٣٩م،هو الأبن الرابع للملك فيصل الأول من زوجته حزيمة بنت ناصر، ولد في مكة وعاش في كنف جده حسين بن علي شريف مكة قائد الثورة العربية والمنادي لاستقلال العرب من الأتراك العثمانيين ومنادياً بعودة الخلافة للعرب، في يوم ١٨ ايلول ١٩٣٣م، أعلنت خطوبته وعقد قرانه على ابنة عمه عالية بنت علي بن الحسين ، وصل الامير غازي إلى بغداد يوم ٥ تشرين الأول ١٩٢٤م، حيث جرى له استقبالاً رسمياً بوصفه فسمّي ولياً للعهد عام ١٩٢٤م،وفي عام ١٩٢٦م غادر الأمير غازي إلى لندن للدراسة في كلية(هارو)، وأمضى في دراسته ثلاث سنوات عاد بعدها إلى العراق في تشرين الأول ١٩٢٨م، حيث دخل الكلية العسكرية ، وتخرج منها برتبة ملازم ثانٍ ،والتحق بهيئة المرافقين العسكريين في البلاط الملكي.كان الملك ولصغر سنه إذ لم يتجاوز عمره ٢٣ عام بحاجة للخبرة السياسية التي استعاض عنها بمجموعة من المستشارين من الضباط والساسة الوطنيين،كان ذو ميول قومية عربية كونه عاش تجربة فريدة في

طفولته حيث كان شاهداً على وحدة الأقاليم العربية إبان الحكم العثماني قبل تنفيذ اتفاقية سايكس بيكو التي قسمت الوطن العربي إلى بلدان تحت النفوذ البريطاني أو الفرنسي، ناهض النفوذ البريطاني في العراق وأعتبره عقبة لبناء الدولة العراقية الفتية وتنميتها، وأعتبره المسؤول عن نهب ثرواته النفطية والآثارية المكتشفة حديثاً، لذلك ظهرت في عهده بوادر التقارب مع حكومة هتلر قبل الحرب العالمية الثانية،شهد عهده صراع بين المدنيين والعسكريين من الذين ينتمون إلى تيارين متنازعين داخل الوزارة العراقية، تيار وطني مؤيد للنفوذ البريطاني وتيار وطني ينادي بالتحرر من ذلك النفوذ حيث كان كل طرف يسعى إلى الهيمنة على مقاليد السياسة في العراق. فوقف الملك غازي إلى جانب التيار المناهض للهيمنة البريطانية.

وفي ٥ حزيران ١٩٣٣م ناب الأمير غازي عن والده لأول مرة في إدارة شؤون البلاد ، ولعب دوراً كبيراً في القضاء على الحركة الآثورية، مما أثار حنق الإنكليز وغضبهم من تصرفه إزاء التمرد.حاول نوري السعيد جاهداً منع تولي الأمير غازي الملك خلفاً لوالده ، وأراد تنصيب عمه الأمير زيد مكانه ، إلا انه فشل في مسعاه بسبب معارضة الحكومة لاسيّما رئيسها رشيد عالي الكيلاني.

استقالة حكومة رشيد عالي الكيلاني ،وتكليفه من جديد بتشكيل الوزارة :

بمناسبة تسلم الملك غازي سلطاته الدستورية، وحسبما نص عليه الدستور، قدم رشيد عالي الكيلاني استقالة حكومته إلى الملك غازي في ٩ أيلول ١٩٣٣م ، وتم قبولها ، وكلف الملك غازي رشيد عالي الكيلاني من جديد بتأليف الوزارة في اليوم نفسه ، وجاءت الوزارة الجديدة على الوجه التالي:

١ . رشيد عالي الكيلاني رئيسًا للوزراء .

٢ . حكمت سليمان وزيرًا للداخلية .

٣ . ياسين الهاشمي وزيرًا للمالية .

٤ . محمد زكي البصري وزيرًا للعدلية .

٥ . نوري السعيد وزيرًا للخارجية .

٦ . رستم حيدر وزيرًا للاقتصاد والمواصلات .

٧ . جلال بابان وزيرًا للدفاع .

٨ . السيد عبد المهدي وزيرًا للمعارف .

ويلاحظ أن الوزارة الجديدة جاءت من نفس التشكيلة السابقة ، في وقت كان الشعب العراقي ينتظر من الوزارة الجديدة في ظل الملك غازي مواقف جديدة ضد الهيمنة البريطانية ، والقيود التي فرضتها بريطانيا على العراق ، بموجب المعاهدة العراقية البريطانية الموقعة في ٣٠ حزيران١٩٣٠م، لكن الشعب العراقي أصيب بخيبة أمل كبيرة عندما تحدث الكيلاني لأول مرة بعد تشكيله الوزارة قائلاً:((**إن السياسة التي سارت عليها البلاد تحت قيادة سيد البلاد الراحل، والتي من أهم أركانها الاعتماد على الصداقة بين المملكتين الحليفتين، العراق وبريطانيا العظمى،والتي صادق عليها مجلس الأمة سوف لا يطرأ عليها أي تغيير...**)).

كان الشعب العراقي يتوق إلى تعديل بنود معاهدة ١٩٣٠م بما يعزز استقلال البلاد والتخلص من الهيمنة البريطانية، ولذلك فقد تعرضت وزارة الكيلاني إلى انتقادات شديدة من جانب الصحافة، ومن جانب الحزب الوطني بزعامة جعفر أبو التمن الذي كان قد تحالف مع الآخائيين في معارضة بنود المعاهدة،فقد أصيب أبو التمن بخيبة أمل مريرة دفعته إلى اعتزال السياسة، وأصدر بياناً بذلك في ١ تشرين الثاني ١٩٣٣م ،وعلى أثر ذلك أتخذ الحزب قراراً بإيقاف نشاطه في مؤتمره الذي انعقد في ٥ تشرين الثاني من العام نفسه.

وفي الوقت الذي أحزنت سياسة الحكومة أبناء الشعب ، وقواه الوطنية، فإن البريطانيين استقبلوا بيان رئيس الحكومة بسرور بالغ ، ولاسيّما وأنهم كانوا قلقين من تشكيل الوزارة ، وتوقعوا أن تحدث مفاجئات غير سارة على عهد الملك غازي . أما رئيس الوزراء الكيلاني فقد ردَّ على منتقديه بأن ما جاء في بيانه لا يعني أبداً عدم العمل على تعديل بنود معاهدة ١٩٣٠م ، وأدعى أنه قصد من بيانه تطمين بريطانيا التي كانت تشعر بالقلق عند تشكيل أول وزارة على عهد الملك غازي.

وفي ١ تشرين الثاني ١٩٣٣م افتتح المجلس النيابي دورته، وألقى الملك غازي لأول مرة خطاب العرش الذي تضمن استعراضاً لجهود الملك فيصل في إقامة الكيان العراقي، وما قدمه من أجل حرية العراق واستقلاله !! ، ثم تناول بعد ذلك العلاقات العراقية البريطانية مبدياً حرصه على توثيق تلك العلاقة، والسير على خطى والده الملك فيصل، ثم عرج بعد ذلك على الحركة الآثورية، وأثنى على جهود الحكومة في قمعها.

حاول رشيد عالي الكيلاني حل البرلمان،وإجراء انتخابات جديدة، تضمن له الأكثرية في المجلس، وتقدم بطلب إلى الملك غازي بهذه الرغبة. فلما بلغ الخبر السفير البريطاني سارع إلى توجيه تحذير إلى الملك غازي من مغبة الأقدام على حل البرلمان خوفاً من أن يأتي الكيلاني ببرلمان يضم أكثرية من الإخائيين.

كما حذر الملك(عبد الله)إبن أخيه الملك غازي من الأقدام على هذه الخطوة، جاء ذلك في رسالة بعث بها إليه، وجاء فيها:((**إن عليك أن لا تحل المجلس تحت أي ظرف كان، وإلا ستظهر الحاجة إلى إعادة الانتخاب من جديد، وعندها ستواجه الصراعات الحزبية**)).

كما وقف رئيس الديوان الملكي علي جودت الأيوبي إلى جانب رفض الحل واستطاع إقناع الملك بذلك. وعليه فقد رفض الملك غازي طلب الكيلاني بحل المجلس وأبلغه أن المجلس لم يبدِ أي موقف معارض للحكومة لكي تطلب حله. وهكذا لم يكن أمام حكومة الكيلاني سوى تقديم استقالتها في ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣م، وتم قبول الاستقالة في نفس اليوم ، لكن الملك آثر أن يبقي العلاقة مع الإخائيين، الذين عملوا معه جنباً إلى جنب في قمع الحركة الآثورية، وعليه فقد كلف زعيم الإخائيين ياسين الهاشمي بتشكيل الوزارة الجديدة، لكنه اشترط عليه الإبقاء على المجلس النيابي الحالي .لكن ياسين الهاشمي رفض هذا الشرط ،وبالتالي رفض قبول المنصب.

الملك غازي يكلف جميل المدفعي بتشكيل الوزارة

على أثر اعتذار ياسين الهاشمي عن تشكيل الوزارة الجديدة ، كلف الملك غازي جميل المدفعي بتشكيلها في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣م ، وتم تشكيل الوزارة على الوجه التالي:

١ . جميل المدفعي رئيسًا للوزراء .

٢ . ناجي شوكت وزيرًا للداخلية .

٣ . نصرت الفارسي وزيرًا للمالية .

٤ . جمال بابان وزيرًا للعدلية .

٥ . رستم حيدر وزيرًا للاقتصاد والمواصلات .

٦ . صالح جبر [٢٥] وزيرًا للمعارف .

٧. نوري السعيد وزيراً للخارجية ،ووكيلاً لوزير الدفاع .

وعلى اثر تشكيل الوزارة الجديدة تقدم جميل المدفعي إلى مجلس النواب بمنهاج حكومته الذي جاء خالياً من أي إشارة إلى تعديل معاهدة ١٩٣٠م العراقية البريطانية، وكل ما تضمنه المنهاج لا يعدو عن كونه قضايا عامة وثانوية لا تمس قضايا الشعب الرئيسية ، وبعد انتهاء الجلسة صدرت الإرادة الملكية بتعطيل المجلس لمدة ٣٠ يوماً ، بحجة إتاحة الفرصة للحكومة لتهيئة أعمالها.

إضراب عام ضد شركة الكهرباء

لم يكد جميل المدفعي يشكل وزارته حتى جابهت حكومته أخطر الأزمات عندما أعلنت الطبقة العاملة الإضراب العام ضد شركة الكهرباء البريطانية بسبب استغلالها الجشع لأبناء الشعب.

كانت شركة الكهرباء،التي يمتلكها البريطانيون قد فرضت على المواطنين دفع ٢٨ فلسًا عن كل كيلوواط، مما اثقل كاهل الطبقات الفقيرة التي كانت بالأساس تعاني من الظروف الاقتصادية الصعبة في ظل الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلدان الرأسمالية، وانعكست أثار تلك الأزمة على حياة الشعب المعيشية.

([٢٥]). صالح جبر: ولد في لواء المنتفك فيها عام ١٨٩٥م من عائلة فقيرة ، نشأ عصاميًا نزيهًا في كافة الوظائف القضائية والادارية والوزارية التي مارسها وتقلدها ، تدرج في وظائفه من كاتب الى حاكم بعد ان تخرج من كلية الحقوق والى النيابة والادارة والوزارة وعضوية مجلس الاعيان الى نهاية المطاف برئاسة الوزارة، انظم الى صف نوري السعيد وأصبح يده اليمنى فأختاره في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨م وزيرًا للمعارف في وزارته الثالثة واحتفظ بمنصبه في الوزارة الرابعة ثم وزيراً للشؤون الاجتماعية في الوزارة الخامسة،ووزيرًا للداخلية عام ١٩٤١م ثم في عام ١٩٤٣م،ثم وزيرًا للمالية ١٩٤٤-١٩٤٦م،ثم رئيسًا لمجلس الاعيان عام ١٩٤٧م،ثم رئيساً للوزراء ١٩٤٧-١٩٤٨م،توفي في بغداد عام ١٩٥٧م.للمزيد عن سيرته ونشأته ودوره السياسي ،ينظر: فاطمة صادق عباس ،صالح جبر ودوره السياسي حتى عام ١٩٥٧، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية،الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦م.

حاولت نقابات العمال حث شركة الكهرباء على تخفيض أسعار الوحدات الكهربائية وبذلت جهوداً كبيرة لحمل الشركة على تنفيذ مطالبها. غير أن الشركة رفضت الاستجابة لتلك الطلبات المتكررة ، متذرعة بالتكاليف العالية لتوليد الكهرباء . فلما وجدت نقابات العمال أن الشركة مصرة على موقفها دعت إلى الإضراب عن استخدام الكهرباء، والاستعاضة عنه بالفوانيس الزيتية، واللوكسات ،لحين استجابة الشركة لمطالبهم.

لقيت دعوة نقابات العمال الاستجابة الواسعة من الطبقة العاملة، وتوقف العمال عن استخدام الكهرباء،وتوسع الإضراب ليشمل قطاعات واسعة من الشعب ،مما أقلق الحكومة، وجعلها تخشى من تطور الإضراب، ودفعها ذلك الموقف إلى إجراء مفاوضات مع شركة الكهرباء في محاولة منها للضغط على الشركة ،لتخفيض أجور الكهرباء، لكنها لم تتوصل إلى نتائج إيجابية حاسمة في مسعاها مع الشركة حيث وافقت الشركة على تخفيض فلسين فقط من سعر الكيلو واط الواحد ، وهذا ما لم يرضِ نقابات العمال ، وجعلها تقرر الاستمرار في الإضراب.

غير أن الحكومة بدلاً من أن تقف إلى جانب الشعب أقدمت على اعتقال العديد من القادة النقابيين النشطين، وإحالتهم إلى المحاكم التي أصدرت بدورها الأحكام ضدهم بالسجن لمدد مختلفة، كما وجهت إنذاراً إلى الصحف التي وقفت إلى جانب الإضراب، وهددت بغلقها، ولما لم تلتزم تلك الصحف بإنذار الحكومة سارعت الحكومة إلى تعطيلها عن الصدور، كما قامت بإبعاد العديد من العمال النشطين إلى مدينة السليمانية .أما البريطانيين فقد سارعوا إلى جلب قوات عسكرية لحماية الشركة،وحماية رعاياهم في بغداد وكركوك والموصل والبصرة.

لم تعمر حكومة المدفعي طويلاً، فقد دبت الخلافات بين أعضائها حول مشروع (نهر الغراف)، وضرورة بناء سد عليه، فيما ادعى وزير المالية أن المشروع ليس أهم من تسليح الجيش، وقد أدى اختلاف مواقف الوزراء إلى وقوع انقسام في مجلس الوزراء، وهدد بعض الوزراء بالاستقالة، فما كان من المدفعي إلا أن يقدم استقالته إلى الملك في ١٣ شباط ١٩٣٤م ، وقد تم قبول الاستقالة في ١٩ شباط.

جميل المدفعي يشكل الوزارة مرة ثانية

كلف الملك جميل المدفعي من جديد بتشكيل الوزارة في نفس اليوم ، وجاءت الوزارة على الوجه التالي:

١ . جميل المدفعي رئيسًا للوزراء ، ووزيرًا للداخلية .

٢ . ناجي السويدي وزيرًا للمالية .

٣ . جمال بابان وزيرًا للعدلية .

٤ . رشيد الخوجه وزيرًا للدفاع .

٥ . جلال بابان وزيرًا للمعارف .

٦ . عباس مهدي وزيرًا للاقتصاد والمواصلات .

٧ . عبد الله الدملوجي وزيرًا للخارجية .

لم تقدم هذه الوزارة أي شيء للشعب ، بل على العكس من ذلك عمدت إلى إلغاء قانون المطبوعات الذي أصدرته وزارة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٣٣م، وأعادت القانون الذي شرعه نوري السعيد عام ١٩٣٠م، والذي اعتبرته المعارضة أشد وطأة من قانون المطبوعات العثماني لما احتوته مواده من اضطهاد لحرية الصحافة ، وقد أثار عمل الحكومة هذا غضباً واستنكاراً شديدين من قبل الصحافة والأحزاب الوطنية وأبناء الشعب.

كما أقدمت هذه الحكومة على منع لفيف من المحامين والمثقفين الوطنيين من إحياء ذكرى ثورة العشرين التي كان من المقرر إقامتها يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٤م، ولجأت الحكومة إلى اعتقال العديد منهم يوم ٢٨ حزيران في بغداد والحلة والنجف وكربلاء والديوانية بغية منع الاحتفال.إلا أن الشعب تحدى السلطة، وأقام الاحتفالات في بغداد، وكربلاء، والنجف وألقيت خلال الاحتفالات الخطب الحماسية عن ثورة العشرين ،ودعا الخطباء إلى تعديل معاهدة ١٩٣٠م الجائرة ، وتحقيق الاستقلال الناجز للعراق .

ضج الشعب العراقي بالشكوى من سياسة الحكومة المدفعية ، وشيوع ظاهرة المحسوبية والفساد ، مما دفع الملك غازي إلى أن يلمح للمدفعي عن تلك الشكاوى وفهم المدفعي قصد الملك غازي ، وسارع إلى تقديم استقالة حكومته في ٢٥ آب ١٩٣٤م.

تكليف علي جودت الأيوبي بتشكيل الوزارة

تم قبول الاستقالة في اليوم التالي ، وعهد الملك على الفور إلى علي جودت الأيوبي بتشكيل الوزارة الجديدة ، وتم تشكيلها في ٢٧ آب ١٩٣٤م على الوجه التالي :

١ . علي جودت الأيوبي رئيسًا للوزراء ، ووزيرًا للداخلية .

٢ . جميل المدفعي وزيرًا للدفاع .

٣ . يوسف غنيمة وزيرًا للمالية .

٤ . جمال بابان وزيرًا للإقتصاد .

٥ . نوري السعيد وزيرًا للخارجية .

٦. ارشد العمري وزيرًا للأشغال والمواصلات .

٧ . عبد الحسين الجلبي وزيرًا للمعارف .

وبتولي الأيوبي منصب رئاسة الوزارة أصبح منصب رئيس الديوان الملكي شاغراً وقد حاول نوري السعيد ترشيح نسيبه جعفر العسكري لهذا المنصب ، إلا أن الملك غازي رفض هذا الترشيح ، وعيّن رستم حيدر رئيساً للديوان.

عدّ الشعب العراقي هذه الوزارة امتداداً للوزارة السابقة ، وهاجمتها المعارضة بشدة ، وقد وزعت في ذكرى تتويج الملك غازي في ٨ أيلول ١٩٣٤م منشورات تندد بالحكومة والملك الذي حملته مسؤولية سوء الأوضاع الاقتصادية، مما أثار جزع الحكومة التي حاولت من دون جدوى معرفة مصدر تلك المنشورات، وقد لجأت إلى إغلاق صحيفة الأهالي لمدة عام، والمعتقد أن الحزب الشيوعي الذي كان قد جرى تأسيسه في ذلك العام كان وراء تلك المنشورات، فقد شهدت البلاد نشاطاً واسعاً للشيوعيين في تلك الأيام، مما جعل الحكومة تشن حملة واسعة ضد العناصر المشتبه بهم، وإحالتهم إلى المحاكم بتهمة الانتماء لحزب غير مجاز.

أما أهم الأحداث التي جرت على عهد هذه الوزارة ، فكانت التالي:

١.**حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة :** وضعت الحكومة في مقدمة مهامها حل البرلمان ،وإجراء انتخابات جديدة، وقد استحصل الأيوبي الإرادة الملكية القاضية بحل المجلس في الرابع من ايلول ١٩٣٤م، ومعلوم أن الأيوبي الذي كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي

في عهد وزارة الكيلاني السابقة كان قد عارض حل المجلس ، ونصح الملك بعدم الاستجابة لطلب الكيلاني ، مما دفعه إلى تقديم استقالة حكومته.

قامت الحكومة الأيوبية بأجراء الانتخابات على مقاسها،فأصدرت وزارة الداخلية أوامرها في يوم ١٥ أيلول ١٩٣٤م بالشروع في انتخاب مجلس النواب، مستخدمة كل أساليب التزوير والترهيب والرشوة بشكل علني، وبلغ الأمر بالحكومة أنها لم تسمح للمنتخبين الثانويين بوضع أوراق الانتخاب في الصناديق إلا بعد إطلاع ممثلي الحكومة عليها لكي تتأكد من مطابقة الأسماء مع القوائم التي أعدتها الحكومة سلفاً. وهكذا جاء البرلمان الجديد في واقع الأمر بالتعيين وليس بالانتخاب، مما أثار غضب واستياء أبناء الشعب والقوى السياسية الوطنية المعارضة. لقد كان إصدار قانون الانتخاب على درجتين . كما أراد المحتلون البريطانيون . لكي يضمنوا دائماً وصول مناصريهم إلى عضوية مجلس النواب دون الالتفات إلى إرادة الشعب، فقد كان الشعب في وادٍ ، والحكومات المتوالية على سدة الحكم في وادٍ آخر. ويقول عبدالرحمن البزاز بأن المجلس الجديد امتاز **((بعظم نسبة سكان المدن فيه،وضعف الثمثيل العشائري حيث استبعد بعض الشيوخ المتنفذين الذين كانت لهم نزعات حزبية خاصة لم يكن رئيس الوزراء يرضى عنها او يطمئن اليها)).**

وتعرضت الحكومة عند افتتاح المجلس الجديد، في ٢٩ كانون الأول ١٩٣٤م ،إلى انتقادات شديدة انهالت عليها من كل جانب، وشدد عدد من النواب على مهزلة حل المجالس النيابية باستمرار، ومن دون أن تنهي تلك المجالس دورتها المقررة بأربع سنوات، مما جعل دور تلك المجالس ضعيفاً جداً، وجعل معظم النواب منقادون للحكومات المتوالية على سدة الحكم لكي يضمنوا فوزهم بالانتخابات الجديدة على قائمة الحكومة التي تجري الانتخابات مما سبب في إفساد الحياة السياسية للبلاد، وإفراغ السلطة التشريعية من جوهر واجباتها.

جوبه إجراء الحكومة بحل البرلمان، وإجراء انتخابات جديدة ، بنقد شديد وجهه مجلس الأعيان في رده على خطاب العرش، واعتبر الحل مخالفاً للدستور، وفند ادعاء الحكومة بأنها إنما أرادت من حل المجلس،وإجراء انتخابات جديدة ،أن يكون استفتاءً للشعب ، وقالت إن هذا الادعاء عارٍ عن الصحة، إذ ليس في برنامج الحكومة من جديد يستوجب الاستفتاء ، ولكن الحكومة أرادت المجيء بمجلس يضمن لها الأكثرية فيه .

وعندما بلغ أسماع الشعب ما جاء في رد مجلس الأعيان على خطاب العرش، انهالت برقيات التأييد لهذا الرد، ومستنكرة إجراءات الحكومة غير القانونية. كما دعا عدد من الشخصيات السياسية المعارضة إلى إقامة حفل تكريمي للأعيان الذين وقفوا ضد إجراء الحكومة. وعلى الرغم من محاولات الدوائر الامنية للحكومة منع إقامة الحفل إلا أن القائمين به تحدوا الحكومة وأقاموه ،وقامت الحكومة على أثر ذلك باعتقال عدد من المحامين والشخصيات السياسية المشاركة في إقامة الحفل، وقد دفع إجراء الحكومة هذا إلى إرسال برقيات الاحتجاج على تصرفات الحكومة إلى الملك غازي . كما أحتج لدى الملك عدد من الوزراء السابقين الذين منعتهم الشرطة من دخول قاعة الحفل على تصرفات الحكومة.

٢.الحكومة الأيوبية تؤلف لها حزباً سياسياً

جريًا على عادة كل الحكومات السابقة في تأليف أحزاب موسمية لها عند استيزارها لجأت حكومة الأيوبي إلى تأليف حزب لها دعته (حزب الوحدة الوطنية) في ٦ كانون الثاني ١٩٣٤م بدعوى توحيد الأمة !! ووحدة الصفوف !!، وما إلى ذلك من المبررات البعيدة عن الحقيقة والواقع.

لم يلقَ ذلك الحزب أي تجاوب شعبي ، بل أقتصر على عدد من النواب الحكوميين والوزراء دون الاستناد إلى أي قاعدة شعبية ، ولذلك فقد جرى تسميته بالحزب الموسمي الذي لا يلبث أن يضمحل ويزول حال مغادرة الوزارة الحكم.

اشتدت المعارضة ضد الحكومة من قبل عدد من الشخصيات السياسية، وبعض رؤساء العشائر الذين استبعدتهم الحكومة من مجلس النواب،وتداعوا إلى عقد اجتماع لقادة المعارضة في دار حكمت سليمان،وقد حضر الاجتماع كل من رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي والعديد من رؤساء العشائر الذين كونوا حلفاً معارضاً للحكومة، وقد جرى انتخاب ياسين الهاشمي زعيماً لهم، ووضعوا لهم ميثاقاً تضمن الإخلاص للملك، والمحافظة على الدستور، وحل المنازعات بين العشائر دون الرجوع إلى الحكومة ، وعدم جواز الاشتراك في الحكم دون موافقة القائمين بهذا الحلف.

٣. مؤتمر للمعارضة في النجف

أرادت المعارضة التي شكلت لها حلفاً في اجتماع الصليخ الحصول على دعم رجال الدين، فدعت إلى عقد مؤتمر لها في النجف، في ٢٢ آذار ١٩٣٥م ، بدار الشيخ محمد

حسين آل كاشف الغطاء، وقد حضر المؤتمر عدد كبير من الشخصيات السياسية الوطنية، ورؤساء العشائر، والعديد من رجال الدين، كان أبرزهم فضلًا عن السيد كاشف الغطاء ، كل من عبد الواحد سكر وجعفر أبو التمن ومحسن أبو طبيخ وكل من المحامين محمد أمين الجرجفجي وذيبان الغبان ومحمد عبد الحسين وعشرات غيرهم ، وقد بلغ عدد الحاضرين أكثر من ٢٠٠ شخصية سياسية ودينية ورئيس عشيرة.

جرى في المؤتمر بحث السبل الممكنة لإجراء الإصلاحات في البلاد ، وصيانة الدستور من تلاعب الوزارات المتعاقبة على سدة الحكم، ومعالجة مشاكل الشعب الاقتصادية ، وكُلف المحامون أمين الجرجفجي ومحمد عبدالحسين وذيبان الغبان بوضع ميثاق لتجمع قوى المعارضة المجتمعين في هذا المؤتمر.كما تم الاتفاق على رفع مذكرة إلى الملك غازي تتضمن مطالب المعارضة، والتي ورد فيها المطالب التالية:

١. إلغاء التمييز الطائفي ، وتمثيل جميع الطوائف في الإدارة والبرلمان .

٢. تعديل قانون الانتخاب المعمول به على درجتين، وجعله على درجة واحدة منعاً للتأثيرات الحكومية على المنتخبين الثانويين، وضماناً لصدقية الانتخابات، ومنع التلاعب فيها .

٣ . إدخال عضو من الطائفة الشيعية في محكمة تمييز العراق ،أسوة ببقية الطوائف الأخرى.

٤ . إطلاق حرية الصحافة، ورفع كافة القيود المفروضة عليها، وحصر الأشراف عليها بالقضاء .

٥ . تطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة والمرتشية ، والمعروفة بسوء السلوك والسمعة.

٦ . مراعاة التوزيع العادل للخدمات الصحية والثقافية وغيرها على كافة مناطق العراق .

٧ . عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة من أبناء الشعب، والموظفين ، وأفراد الجيش والشرطة .

٨ . إصلاح نظام إدارة الأوقاف .

٩ . تعديل ، وتعميم لجان تسوية حقوق الأراضي ، والإسراع في تنفيذ قانون البنك الزراعي والصناعي .

١٠ .إلغاء ضريبة الأرض، والماء، واستبدال ضريبة(الكودة)على المواشي،بضريبة استهلاك.

١١ . إلغاء القوانين التي تتعارض مع هذه المطالب .

لكنّ عدداً من رؤساء العشائر انشق عن إجماع المؤتمرين، ورفضوا التوقيع على المذكرة ،بدعوى أن المذكرة شديدة اللهجة، وتتضمن مطالب تعجيزية من الحكومة ، وغادروا الاجتماع ، وبعثوا بمذكرة إلى الملك ،وإلى الوزارة أعربوا فيها عن تأييدهم للسلطة.

أدى ذلك المؤتمر،والمذكرة المرفوعة للملك،إلى تصاعد الصراع بين الحكومة والمعارضة، وحاولت الحكومة توجيه ضربة للمعارضة، لكنها خافت من تمرد العشائر، فقد كادت الأمور تفلت من يد الحكومة، وتقع حرب بين العشائر والحكومة ، وفي نهاية المطاف قدمت الحكومة الأيوبية استقالتها إلى الملك في ٢٣ شباط ١٩٣٥م، وقد قبل الملك الاستقالة بعد يومين، وكلف الملك غازي السيد ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة ، إلا أن الهاشمي اعتذر عن قبول التكليف بعد أن فرض الملك إشراك جميل المدفعي، وعلي جودت الأيوبي في الحكومة، واستبعاد رشيد عالي الكيلاني، ورفض الهاشمي شروط الملك والتي يعتقد أنها شروط السفير البريطاني.

تكليف جميل المدفعي بتأليف الوزارة الجديدة واندلاع ثورة العشائر

بعد أن تخلى ياسين الهاشمي عن تأليف الوزارة ،عهد الملك غازي إلى جميل المدفعي بتأليفها،في٤ آذار ١٩٣٥م ، وتم تأليفها في نفس اليوم ، وجاءت على النحو التالي:

١ . جميل المدفعي رئيساً للوزراء

٢. عبد العزيز القصاب وزيراً للداخلية .

٣ . يوسف غنيمة وزيراً للمالية .

٤. توفيق السويدي وزيراً للعدلية .

٥. نوري السعيد وزيراً للخارجية .

٦ . رشيد الخوجه وزيراً للدفاع .

٧ . محمد أمين زكي وزيراً للاقتصاد .

٨ . عبد الحسين الجلبي وزيراً للمعارف .

جاءت وزارة المدفعي، وفي جوهر منهاجها اتخاذ الإجراءات الصارمة تجاه المعارضة الشعبية والحزبية والعشائرية ، وعلى ضوء ذلك قررت الحكومة تجريد حملة ضد العشائر التي وقفت ضد الحكومة السابقة، ونسقت جهودها مع المعارضة السياسية.

كانت البلاد في حالة من الفوضى فقد هاجت القبائل وتسلحت، واستعدت لمجابهة حملة الحكومة، وقد تعطلت الزراعة، وتوقفت التجارة، وانتشرت روح التمرد لدى العشائر، حيث وصل الأمر بهم إلى المطالبة بسقوط الوزارة الجديدة، وقامت قبائل الاكرع باحتلال قلعة الدغارة الواقعة جنوب الحلة، على بعد ٦٠ كم.كما قامت مجموعات من قبائل الفتلة بزعامة عبد الواحد سكر بتخريب القناطر والجسور المقامة على الأنهر: الفيصلية وأبو صخير والشامية بغية قطع الطريق على قوات الحكومة.

وفي لواء ديإلى،قامت قبائل العزة التي يرأسها الشيخ حبيب الخيزران، باحتلال منصورية الجبل في نفس اليوم ، وبذلك اشتعلت ثورة العشائر في الديوانية وديالى.وبالنظر لتطور الأوضاع بهذا الشكل الخطير، دعا رئيس الوزراء أعضاء حكومته إلى اجتماع عاجل حضره مستشار وزارة الداخلية، المستر كورنواليس ورئيس الديوان الملكي ، حيث بحثوا التطورات الحاصلة،واتخذوا قراراً بتجريد حملة عسكرية كبيرة لإنهاء تمرد العشائر،وصدرت الأوامر لقوات الجيش في ١٣ آذار ١٩٣٥م بالتحرك فوراً كما طلب رئيس الوزراء من السفير البريطاني دعم قوات الجيش بالطائرات الحربية البريطانية.

لم تكدْ تتحرك قوات الجيش، وتظهر الطائرات البريطانية في سماء المنطقة حتى هبت قبائل المشخاب، والشامية، والرميثة، وعفك، والفتلة، وغيرها من العشائر لدعم القبائل الثائرة، مما أربك الحكومة وأقلقها كثيراً بسبب خطورة الموقف، واحتمال تطوره. لم يكن الجيش العراقي ذلك اليوم من القوة والتسلح لكي يتمكن من أداء المهام المناطة به، فقد كان يتألف من ١٥فوجاً، ولم يكن يملك سوى أسلحة بسيطة غير متطورة، ولم يكن بمستطاع القوة التي دفعت بها الحكومة لقمع ثورة العشائر، ولذلك اضطرت إلى سحب العديد من الأفواج من الألوية الأخرى وزجتها في المعركة.

كانت الحكومة متخوفة جداً من ثورة العشائر هذه، فقد كانت تختلف كل الاختلاف عن سابقاتها من الثورات، كثورة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية ، وثورة الآثوريين ، ذلك لأن معظم جنود الجيش هم من العشائر،وكان خوف الحكومة من حدوث تمرد في صفوف الجيش ، وانضمام المتمردون إلى ثورة العشائر.

لجأت الحكومة، بناء على نصيحة السفارة البريطانية، إلى استمالة عدد من رؤساء العشائر، من غير المنضمين إلى الثورة، ودفعهم للوقوف ضد العشائر الثائرة لكي تجعل

الحكومة تلك الثورة وكأنها حرب أهلية بين العشائر، لكنهم فشلوا في الوقوف بوجه الثورة، واضطرت الحكومة إلى تعطيل مجلس النواب في ١٢آذار، وذلك بغية منعه من مناقشة الأوضاع .هذا وقد وقف مجلس الأعيان ضد إجراءات الحكومة التي وصفها بالتهور ، وعدم الحكمة.

أما جعفر أبو التمن، فقد كتب مقالة في صحيفة(المبدأ) حلل فيه تطور الأحداث ، ودعا الحكومة إلى التزام جانب الحكمة ،وعدم التهور، وإنقاذ البلاد من المخاطر الجسيمة التي يمكن أن تتعرض لها إذا ما استمرت المجابهة ، كما دعا إلى إجراء إصلاحات جذرية في البلاد ، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية.

كما استنكر المحامون لجوء الحكومة إلى القوة ، ودعوا إلى حقن الدماء ، وحل المشكلة بالطرق السلمية، ودعوا إلى تأليف حكومة وحدة وطنية . كما دعا الشيخ كاشف الغطاء إلى توقف حركات الجيش، وإجراء إصلاحات في البلاد ، فيما دعا عبد الواحد سكر إلى استقالة الحكومة ،وتأليف حكومة جديدة تأخذ على عاتقها تهدئة الأوضاع، وتجري الإصلاحات اللازمة لمعالجة مشاكل الشعب.

انهالت البرقيات على الملك غازي تستنكر لجوء الحكومة إلى القوة ، وتطلب من الملك إقالة الوزارة ، ومعالجة الأمور بحكمة وتروي، ووجد الملك أن سياسة الحكومة يمكن أن تؤدي إلى كارثة، ولذلك فقد طلب من رئيس الديوان الملكي أن يبلغ رئيس الوزراء رغبته في أن تقوم الحكومة بإعادة النظر في سياستها نحو العشائر الثائرة ، والعمل على معالجة الأمر بحكمة وتروي ، فلما بُلغ الأمر إلى رئيس الوزراء ، أدرك انه لا يمكنه الاستمرار في الحكم ، وسارع إلى تقديم استقالة حكومته في ١٥ آذار ١٩٣٥م ،وتم قبول الاستقالة بعد يومين من تقديمها.ومن طريف ما يذكره توفيق السويدي عن هذه الازمة:((.. **وقد ظهر بنتيجة التحقيق ان هذه الحركة العصيانية كان يؤيدها قسم كبير من الساسة منهم رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي.أما نوري السعيد وإن كان لم يشترك فيها لكنه على ما ظهر لنا كن يؤيدها ايضاً**)).

ياسين الهاشمي يؤلف الوزارة الجديدة

كلف الملك غازي ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة لكي تأخذ على عاتقها تهدئة الأوضاع بصورة سلمية ، وبدأ ياسين الهاشمي مشاوراته لتأليف الوزارة الجديدة.

حاول الهاشمي إدخال حكمت سليمان في الوزارة، إلا أن حكمت أعتذر عن قبول المنصب استناداً لمقررات(مؤتمر الصليخ)، مشترطاً موافقة رفاقه جعفر أبو التمن، وكامل الجادرجي، وعبد القادر إسماعيل، وبالفعل جرى الاتصال بهم وتم الاتفاق على دخوله الوزارة، لكنه اشترط على الهاشمي إسناد وزارة الداخلية إليه مما سبب إحراجاً للهاشمي.

وحاول الهاشمي إدخال رشيد عالي الكيلاني في الحكومة، لا أن الكيلاني اشترط إسناد وزارة الداخلية إليه أيضاً، مما دفع السيد الهاشمي إلى الاعتذار عن تشكيل الوزارة .ولما كانت الأوضاع خطيرة جداً، وتتطلب سرعة تشكيل الوزارة، اضطر الملك غازي إلى الطلب من الهاشمي أن يشكل الوزارة كما يرتأي، وهكذا تشكلت الوزارة التي دخلها رشيد عالي الكيلاني وزيراً للداخلية، أما الوزارة فقد جاءت على الوجه التالي:

١ . ياسين الهاشمي رئيسًا للوزراء.

٢ . رشيد عالي الكيلاني وزيرًا للداخلية.

٣ . رؤوف البحراني وزيرًا للمالية.

٤ . محمد زكي البصري وزيرًا للعدلية

٥ . نوري السعيد وزيرًا للخارجية .

٦ . جعفر العسكري وزيرًا للدفاع .

٧ . محمد رضا الشبيبي وزيرًا للمعارف

٨ . محمد أمين زكي وزيرًا للأشغال والمواصلات

لم تكن السفارة البريطانية مرتاحة لمجيء وزارة ياسين الهاشمي إلى الحكم ،بالنظر لمواقفه السابقة من معاهدة ١٩٣٠م العراقية البريطانية ، لكن ياسين الهاشمي طمأن السفير البريطاني قائلاً له :((**إن لدينا الآن صديق جديد ، كان عدواً لنا من قبل**))!!..

كان من أولى المهام الملقاة على عاتق الحكومة معالجة مسألة ثورة العشائر ،ولذلك فقد أصدرت بلاغاً وزعته على العشائر الثائرة ، بواسطة الطائرات، تدعوها إلى الهدوء والسكينة، والعودة إلى مزاولة أعمالها،واعدة إياها بإجراء الإصلاحات، وسحب القوات العسكرية إلى ثكناتها، كما أرسلت الحكومة وفداً إلى رؤساء العشائر، ضم رشيد عالي الكيلاني، وزير الداخلية، ونوري السعيد وزير الخارجية، بغية إقناعهم بإلقاء السلاح. لكن

العشائر لم تقتنع بوعود الحكومة وطالبوا باستقالة الوزارة، وعاد الوفد الوزاري إلى بغداد، دون أن يحقق شيئاً.

سارعت الحكومة إلى توجيه إنذار للعشائر الثائرة بإلقاء السلاح خلال ٣ أيام، وإلا لجأت إلى استخدام القوة العسكرية ضدهم.وهكذا تراجع رؤساء العشائر عن مواقفهم، وطلبوا إلى العشائر الثائرة إلقاء السلاح، لكن ذلك الحال لم يستمر طويلاً بل إلى حين، فقد كانت عوامل الثورة تفعل فعلها، وكانت أبسط أزمة يمكن أن تشعل نار الثورة من جديد.

الحياة السياسية في العراق ١٩٣٣-١٩٣٩م

التيارات السياسية

أولاً:التيار القومي

١.جمعية الجوال العربي

أدرك الشباب القومي المثقف، في اواخر العشرينيات وأوئل الثلاثينيات ان الركون الى السياسة الاقليمية، وعزل العراق عن البلدان العربية الاخرى، والاعتراف بالواقع الذي اوجده الاستعمار،لا يتفق مع تطلعاتهم وايمانهم بوحدة الامة القومية، وان العراق جزء من امة عربية واحدة تمتد من الخليج العربي حتى المحيط الاطلسي. كما ادرك هؤلاء الشباب استمرار النهب الاستعماري عن طريق الشركات الاجنبية الاحتكارية والتسلط الاجنبي والاقطاع الزراعي وتدهور المستوى المعاشي لغالبية ابناء الشعب،لذا سعى بعض مدرسي دار المعلمين الابتدائية في بغداد امثال: متي عقراوي،وخالد الهاشمي ،ودرويش المقدادي ، واكرم زعيتر، وفريد زين الدين،وطلبتها الى تنظيم انفسهم منذ عام ١٩٢٩م في جمعية سميت(الجوال العربي)أخذت على عاتقها نشر الوعي القومي، واحياء التقاليد الأصيلة والدعوة الى الوحدة العربية بالتعاون مع التنظيمات القومية، في البلدان العربية الاخرى، والعمل على استقلال العراق استقلالاً تاماً،ومقاومة المعاهدات والاتفاقيات التي فرضها البريطانيون على العراق، وتحسين الاوضاع المعاشية للمواطنين ونشر الثقافة والتعليم بين صفوفهم.

حصلت جمعية الجوال العربي على اجازة العمل الرسمي في تشرين الاول ١٩٣٤م بعد سنوات من النضال السري واتصلت ببعض الضباط القوميين امثال صلاح الدين الصباغ وزملائه لتدريب اعضائها على الامور العسكرية واتخذت من منطقة ام الطبول ميداناً للتدريب على الرمي، واستطاعت التأثير على الدكتور سامي شوكت ، المدير العام للمعارف أنذاك ، لادخال التدريب العسكري الى المدارس العراقية لـ ((**تعويد الفتيان على خشونة العيش وتحمل المشاق وبث الروح العسكرية.وصفات الرجولة والفروسية بواسطة التدريب العسكري على اختلاف انواعه**)).واشترت الجمعية مطبعة اسمتها(مطبعة الجزيرة) واصدر سعدي خليل، احد اعضاء الجمعية،مجلة(الفتوة) التي صدر منها واحد وعشرون عدداً خلال المدة (١٩٣٤- ١٩٣٦م).

اصدرت جمعية الجوال رسالتها الاولى(المنهج القومي العربي) في١٣حزيران ١٩٣٥م تضمنت شرحاً وافياً للنضال القومي العربي وحددت اهدافها بالقول : ((**هذه حركتنا حركة بعث ويقضة واندفاع وجهاد تحمل على جناحيها خير ما تحمل حركة شريفة مؤمنة بالحق واثقة بالعدل مطمئنة الى الفوز ، لا عدوان فيها على احد سوى اننا نريد ان ننال حقنا وحريتنا ونأخذ مركزنا في العالم على أساس احترام الحقوق بين الامم عمادنا في عقيدتنا الراسخة وايماننا القوي بأن امتنا امة قد حركتها الحوادث وألمت بها النوائب فلم تؤثر في قواها الكامنة وان التاريخ قد سجل لها صفحة ناصعة في سجل الامم الخالدة**)).

ونظر المنهج القومي العربي، من الناحية السياسية، الى العرب امة واحدة، والسيادة للامة، والاصل مصلحة الامة التي تكون ذات سيادة مطلقة تتمثل في كيان دولي عربي سياسي واحد ، والقومية العربية تقرر:

أ.إن كل تنازل عن هذه السيادة كلاً او بعضاً هو تنازل منبوذ غير مشروع مردود.

ب.إن تجزئة الامة العربية الناتجة عن مطامع المستعمرين والمثبتة بتدبيرهم ركن استعماري اوجده الاستعمار واعتمد عليه، وان اقرارها والعمل بها تأييد للاستعمار . لذلك تعتبر القومية العربية ان السيادة والوحدة هما في الحقيقة شيئ واحد وجزأن لا يتجزان من هدفهما .

ج.إن القومية العربية ، وهي تحتم الوحدة الشاملة تحتم في الوقت نفسه الوحدة والاخوة في كل جزء من الوطن العربي مهما صغر.

وحدد المنهج القومي الموقف من الاقليات القومية في الوطن العربي كالاكراد وغيرهم ، تلك التي تربطهم واياهم اواصر القربى والمصالح المشتركة المتبادلة والصلات الثقافية والتاريخية والقومية،بأن الدولة القومية تكفل لهم المساواة التامة في الحقوق والواجبات مع العرب، وتكفل لهم رعاية غربائهم الخاصة بهم رعاية تامة ضمن حدود الدولة السياسية وترى ان ذلك متفق مع الحق ومع الهدف القومي العربي،وانه في مصلحة الامة العربية . اما موقف العرب من الامم الاخرى فقد اوضح المنهج القومي ان الامة العربية تتوجه الى ايجاد روابط الصداقة وتبادل المنافع بين الامم على أساس القومية ، والى اقرار المساواة التامة بين الامم ، وتثبيت السلم القائم على احترام الحقوق وتمكنه بالتحكم العادل بدل النزاع والغلبة.

وفي الناحية الاقتصادية نظر المنهج القومي الى الوطن العربي كوحدة اقتصادية ودعا الى توحيد الجهود في الوطن العربي كافة، من حيث وسائل الانتاج والاستهلاك والتصدير لتكوين كيان اقتصادي صحيح مثمر ، لذلك تفرض القومية العربية مايلي:

أ.الوحدة الكمركية ، وازالة الحواجز الكمركية القائمة داخل الوطن العربي.

ب.توحيد التشريع في الامور الاقتصادية العامة.

ج.ايجاد المشروعات الصناعية الكافية لسد عوز الامة.

د.تشجيع وحماية جميع المشروعات زراعية كانت او صناعية او تجارية .

ودعا المنهج القومي الى ازالة النفوذ الاقتصادي الاجنبي، ورفض الاستغلال الاستعماري،وذلك بالسعي الى اقامة مشروعات عربية كبيرة تؤمن مصلحة العرب تأميناً كافياً ، مع زيادة الانتاج باستثمار مرافق الامة لرفاهية العرب عامة، واوضح المنهج القومي ان القومية تعترف بحق التملك الفردي،لكنها تقرر انه حق غير مطلق بل هو مقيد بمصلحة الامة بحيث ان الدولة القومية العربية تنظم ذلك الحق وتحدد مداه وكيفية ممارسته منعاً للمساوئ والمظالم الاقتصادية. ودعا الى تملك الدولة،او سيطرتها على جميع المشروعات الاقتصادية التي يقع فيها، بنتيجة التضخم والتمركز الحالي،احتكار فعلي،او التي تكون بطبيعتها قابلة للمضاربة والاستغلال،والمشروعات الصناعية الكبيرة. كما تمتلك الدولة او تسطير على جميع مشاريع الخدمات العامة كالسكك الحديد والكهرباء والبريد ومياه الشرب ، كما تقوم الدولة بتملك صناعات التعدين واستثمار النفط والمعادن لمصلحة الامة.

وتناول المنهج القومي حالة الفلاح العربي، موضحاً ان القومية العربية توجب وجود الفلاح العربي المرفه في اقتصادياته، لذلك ترى توسيع الاراضي الصالحة للزراعة وتوزيع هذه الاراضي والاراضي الاميرية توزيعاً عادلاً، وتحدد في كل حال مقدار التملك العقاري، وتشجيع الفلاح على زيادة الانتاج بتنظيم السلف الزراعية، وايجاد الجمعيات التعاونية الزراعية على اختلاف انواعها، وتوفير وسائل الانتاج الزراعية كالمكائن والاسمدة والبذور وتأمين الري، واسداء النصح الفني للفلاح، ومكافحة الامراض الزراعية، وتنظيم بيع المحصولات الزراعية وتصديرها.

وأكد المنهج القومي على اهمية التربية القومية من اجل اخراج عربي المستقبل ، حتى يكون عربياً قومياً في عقيدته مقدراً المصلحة العامة، ابياً شهماً وفياً جريئاً طموحاً راغباً في الابتكار، والتضحية للمصاحة العامة. اكد على ان يكون التعليم الزامياً الى اعلى درجة ممكنة. وان تكون المناهج موحدة من حيث اصولها في الوطن العربي . وان تعنى المعارف عناية خاصة بالمعلم من حيث اخلاقه ومعلوماته ومقدرته على التدريس، وان تفتح المعاهد العالية والجامعات في مختلف الموضوعات الصناعية والزراعية والتجارية وغيرها من المعاهد المهنية والفنية وتشجيع الانتاج الفكري والاستقصاء العلمي،وانشاء الجمعيات الثقافية والمكتبات العامة.

وحدد المنهج القومي العلاقة بين الاسلام والقومية، فالقومية العربية تسعى لبعث روحي في الامة، والى الاعتقاد بالمثل العليا والتقيد بها، وترى ان الدين حس طبيعي سام فيه تهذيب الخلق وتربية النفس، وتقديراً لمصلحة الجماعة تعتبر القومية العربية جميع الاديان في العرب وتحترمها وترى ان في الدين يسراً وتسامحاً لا يخلان باخوة العرب، وبالمساواة التامة بين افرادهم في حقوقهم. ولما كان العرب سنام الاسلام، نما بهم ونموا به، فالقومية العربية تلتئم مع الاسلام وتعتبره من العرب واليه وتزيد به تعارفاً مع الامم الاخرى. ومهما اشتدت العقيدة القومية العربية فانها لا تتنكر للاسلام بل يزيد بها عزاً وتزيد له نصراً. وتعمل القومية العربية على تقوية الشعور الديني وتحارب الخرافات والاوهام وتحول دون استغلال الدين لغير اغراضه السامية، وتبث روح التسامح الديني وتنظم دراسة الدين وتجعل له معاهد عالية تضمن فيها رفع مستوى رجال الدين فلا تسمح بالوعظ والارشاد الا للمجاز منها.

٢. نادي المثنى بن حارثة الشيباني

جاء تأسيس النادي كرد فعل على انتشار الأفكار الشيوعية والاشتراكية في فترة الثلاثينيات، فقد أسس في ١٣ حزيران١٩٣٥م برئاسة صائب شوكت. وكان الهدف من تأسيسه تربية النشىء الجديد على حب الوطن والأمة العربية والتعريف بتاريخ هذه الأمة ومقوماتها القومية ودورها في التفاعل مع الإنسانية وحضارتها العريقة في التاريخ ووجوب الدفاع عن هذه المقومات من الخطر الخارجي.لذلك فإن الغاية الأساسية من النادي هي:

١. نشر الثقافة وإحياء التقاليد القومية.

٢. تشجيع الروح الرياضية وإيقاظ شعور المواطنة العربية في نفوس الشعب.

٣.تأكيد وحدة العرب الاقتصادية وسيطرة الدولة على المشاريع الكبرى وحرية التملك الفردي.

قام النادي بإسهامات عدة من شأنها أن تعزز من نشاطه فقد نظم التظاهرات وعقد الندوات وحمل البريطانيين واليهود ما أصاب العرب من مآس وتخلف، منتقداً الحكومات العراقية المتعاقبة،وطالب بتعديل المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠م،وأصدر مجلته الأسبوعية(المثنى بن حارثة الشيباني) لنشر أفكاره الوطنية والقومية وكذلك فعالياته ونشاطاته التي تمارس من قبل أعضائه والنشىء الجديد. كما استطاع النادي رفض السياسة البريطانية المتحالفة مع الصهيونية داعياً الى الاستقلال لسوريا ولبنان وبلدان المغرب العربي، ووقف ضد السياسة الإيطالية المعادية للشعب العربي في ليبيا، كما نظم تظاهرات احتجاج ضد الاحتلال التركي للواء الإسكندرونة عام ١٩٣٩م.

ويُتهم النادي بأن كانت له علاقات قوية مع القنصلية الألمانية في بغداد وبالدكتور غنتر غروبا (القنصل الألماني) الذي شارك في تعزيز العلاقة السياسية والفكرية والثقافية بألمانيا، والذي كان يحرض أعضاء ومؤيدي النادي بالوقوف ضد بريطانيا ودعم الدولة الألمانية . إلا إن نادي المثنى الثقافي لم يستطع تأمين تطلعات القوميين في الوصول إلى السلطة وتغيير الموقف من وجود القوات البريطانية في العراق.

ثانياً: التيار الاصلاحي(جماعة الاهالي)

لم يكن هناك شك في ان أول مدرسة ديمقراطية نشأت لتحقيق الأهداف الوطنية وتطورت أفكارها مواكبة التحولات الاجتماعية هي(جماعة الأهالي)أو كما اصطلح عليها

(مدرسة الأهالي)وإذا أردنا ان نضع تأريخاً لظهور هذه المدرسة أو تأسيسها فلابد لنا من مرافقة الروافد الفكرية التي تجمعت في مصب وطني واحد حتى ظهرت بشكلها المسمى (جماعة الأهالي)،وهذه الروافد تتمثل بفعاليات ثلاثة تيارات وطنية بادئ الأمر كانت منفصلة عن بعضها تماماً ويتمثل التيار الأول وهو الأقدم بفئة من جمعية النشأ العراقي أو جناح من أجنحة تلك الجمعية التي أسسها الطلبة العراقيون في الجامعة الأمريكية ببيروت عام ١٩٢٥-١٩٢٦م الدراسية وكان ذلك الجناح هو العنصر المحرك للجمعية على اختلاف اتجاهاتها. وكان أعضاؤها يتمثلون بعبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وجميل توما ودرويش الحيدري ونوري روفائيل، وبعد فترة التحق بهم علي حيدر سليمان وعبد الله بكر وقد اتفقوا على العمل لتطوير نهضة البلاد في الوقت الذي لم تكن أهدافهم الفكرية واضحة المعالم في حينه كأي حركة طلابية تبدأ من الحماس الوطني وتنتهي بإيديولوجية ثابتة وافترقوا عن بعضهم خلال مراحلهم الدراسية، فذهب بعضهم الى الجامعات الأمريكية مثل عبد الفتاح إبراهيم، وذهب آخرون الى جامعة لندن مثل محمد حديد ولكن الصلة الوطنية لم تنقطع بينهم وبقيت عن طريق المراسلات الشخصية حتى عادوا الى بغداد فتجمعوا مرة أخرى وكان أول العائدين عبد الفتاح إبراهيم فراح يمارس نشاطه بالاتصال بروافد وطنية أخرى بالرغم من اجتماعات (جماعة النشأ) العائدين من الخارج التي استمرت حتى عام ١٩٣١م وكان اجتماعهم الأخير في دار درويش الحيدري لا يضم أحداً من غير تيارهم.

اما التيار الثاني فكان يتمثل بكامل الجادرجي وقد برز نشاطه السياسي بشكل ملموس منذ عام ١٩٢٦م حيث عين معاوناً لوزير المالية للشؤون التي تتعلق بالبرلمان، وفي عام ١٩٢٧م انتخب نائباً وانتسب الى حزب الشعب(المعارض) الذي كان يتزعمه ياسين الهاشمي ثم دخل حزب الإخاء الذي تزعمه ياسين الهاشمي أيضاً على أنقاض حزب الشعب في عام ١٩٣٠م وانتخب عضواً في اللجنة المركزية للحزب وتولى إدارة شؤون صحافته وكان من اشد المعارضين لمعاهدة ١٩٣٠م فكراً وسلوكاً لذلك حوكم في وزارة نوري السعيد

الأولى وحكم عليه بالسجن،وفي عام ١٩٣٣م التقى بجماعة الأهالي بعد ان تم لقاء التيارين الأول والثالث وبعد خلافه مع ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني أثر تراجعهما عن معارضة معاهدة ١٩٣٠م.

أما التيار الثالث فيتمثل في الطلاب الذين ساهموا في مظاهرات قضية النصولي ومظاهرات زيارة الفريد موند، وهم حسين جميل وعبد القادر إسماعيل وانضم إليهم خليل كنه وجميل عبد الوهاب، كما ان هذه الجماعة التقت قبل لقائها بالتيار الأول مع فائق السامرائي ويونس السبعاوي وحوكموا عن قضية المنشور الذي دعا الناس الى الإضراب في أيلول عام ١٩٣٠م.

وعندما عاد عبد الفتاح إبراهيم من الخارج اتصل بأعضاء هذا التيار وعمل جاهداً لتوحيد التيارين الوطنيين فنجح في مهمته وسمي هذا التجمع بـ(جماعة الأهالي) نسبة الى جريدة الأهالي التي صدر عددها الأول في ٣ كانون الثاني١٩٣٢م وقد كان مؤسسوها كل من عبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وحسين جميل وعبد القادر إسماعيل وخليل كنه، وكان امتيازها باسم احدهم حسين جميل وهؤلاء الشباب كانوا بمثابة الهيئة الرسمية التي تمثل لقاء التيارين الوطنيين الأول والثالث عند صدور الجريدة، بينما كان الآخرون عاملين في التنظيم بشكل او بأخر، وكان العدد الأول من الجريدة يحمل في صدر صفحته الأولى جملة (يحررها فريق من الشباب).

ولم تمضي فترة وجيزة على لقاء (جماعة النشأ) بجماعة مظاهرات (النصولي والفريد موند) وتشكيلهما جماعة الأهالي حتى التقى بهما التيار الثاني المتمثل بكامل الجادرجي وكان ذلك في عام١٩٣٣م بعد أن استقال من حزب(الإخاء الوطني) وكان هذا اللقاء حدثاً تاريخياً زاد من نشاط الجماعة السياسي والفكري وتأثيرهم في المجالات التقدمية والديمقراطية، أما أسباب استقالة الجادرجي من(حزب الإخاء الوطني) فتعود الى كونه من أشد المعارضين لتوظيف رشيد عالي الكيلاني في البلاط الملكي، وقد تم ذلك بقرار من

اللجنة المركزية ما جعله يستقيل منها ثم يكتفي ببقائه عضواً في الحزب، غير إن قبول رشيد عالي تشكيل الوزارة في ٣٠ آذار ١٩٣٣م مع أقطاب الحزب ياسين الهاشمي وحكمت سليمان والتعاون مع نوري السعيد ورستم حيدر، اعتبره الجادرجي رجوعاً من قبل الحزب عن معارضة معاهدة ١٩٣٠م والاعتراف بها فاستقال من الحزب، وبذلك ضرب مثلاً قوياً لأخلاقية الالتزام السياسي والمبدئي في آن واحد رافضاً كل التبريرات لمثل هذه الايجابية المصلحية.

وقبل هذا التاريخ كان الجادرجي يراقب نشاطات جماعة الأهالي وكان يود أن يتصل بهم كما كانوا هم يودون ذلك،وذكر لنا في مذكراته النص الآتي:((**ثم حصلت رغبة من الجهتين على ما أعتقد فمن جهتي كنت أود أن اتصل بهذه الجماعة وكانت نفس الرغبة من جهتهم، فاتصلت أولاً بعبد الفتاح إبراهيم ثم بعبد القادر إسماعيل وكلما كان اتصالنا يزداد كانت الصلة تتوثق واجتمعنا يوماً بداري وكان الحاضرون عبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وعلي حيدر سليمان وبحثنا في لزوم وضع منهج اجتماعي سياسي وخطة تسير عليها جريدة الأهالي، وكان ذلك في أوائل عام ١٩٣٣م فصدرت الجريدة تدعو الى خطة معينة ومبدأ مقرر هو الشعبية**)).

ومما يجدر ذكره ، إن صاحب فكرة الشعبية وواضع مسودتها هو عبد الفتاح إبراهيم وقد أقرت بعد إجراء تعديلات عليها خلال مناقشات قوية كشفت عن بعض الخلافات الفكرية بين الجماعة ولكنها بقت كامنة في نفوسهم حتى ظهرت عام ١٩٤٦م عندما أجيزت الأحزاب السياسية وتفرقت الجماعة في ثلاثة أحزاب.ويقول الجادرجي في فقرة أخرى من مذكراته: ((**وما يجب ذكره إن الأشخاص الآخرين كحسين جميل وخليل كنه وغيرهم وإن كانوا قد انسحبوا من الجريدة فعلاً لكنهم ظلوا مناصرين لنا ولم يعرقلوا مساعينا**)).

وبعد انضمام الجادرجي لجماعة الأهالي أصبحت الجريدة معارضة بشدة لوزارة رشيد عالي الأولى إلا أن أحد أعضاء تلك الوزارة وهو محمد زكي البصري وزير العدلية كان يدافع بصورة سرية عن سياسة جريدة الأهالي وموقفها من الوزارة ولم يجد محمد زكي البصري مقاومة من زملائه الوزراء في أثناء دفاعه عن خطة الجريدة لأن الوزارة كانت في غفلة عما تحدثه هذه الجريدة من تحولات في الرأي العام فلم يشعروا بخطرها، وفي تلك الأثناء حدثت أزمة في صفوف الجماعة انتهت بخروج علي حيدر سليمان وذلك بعد أن توفى الملك فيصل الأول في ٨ أيلول ١٩٣٣م جاء بمقال الى الجريدة كله عطف على الملك الراحل فلم ترتضيه أسرة التحرير ووقف الجادرجي منه موقفاً شديداً ورفض نشره فحصل فتور بينه وبين الجماعة، فلما تألفت وزارة جميل المدفعي الأولى وكان ناجي شوكت وزير الداخلية قد فطن الى الفتور الموجود بين علي حيدر سليمان وبين جماعة الأهالي فراح يتودد إليه. فتتطور الفتور بتشجيع منه الى قطيعة ثم الى انسحاب نهائي، وفي عهد وزارة جميل المدفعي الأولى عطلت جريدة الأهالي لكن الجماعة أصدروا جريدة أخرى باسم (صوت الأهالي) وكان كامل الجادرجي مديرها المسؤول وصاحب امتيازها.

كانت جماعة الأهالي هي المولود الذي انتبه له المفكرون من أبناء الشعب العراقي والذي راح يؤثر تأثيراً على الأفكار منذ صدور العدد الأول من جريدة الأهالي في ٢ كانون الثاني ١٩٣٢م، ثم كشف الجماعة عن هويتهم الفكرية في كراس((**الشعبية**)) وصدر العدد الأول من جريدة الأهالي تتصدره افتتاحية بعنوان ((**منافع الشعب فوق كل المنافع**))، وبذلك تكون جريدة الأهالي قد فتحت النار على الفئة الحاكمة، كما انها كتبت في عددها الثاني الصادر في٣ كانون الثاني١٩٣٢م مقالاً جاء عنوانه بشكل تساؤل((**أفي البلاد نهضة...**)). وصدر العدد الثالث في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٢م وكان عنوان مقاله الرئيس بخطوط عريضة((**الثورتان الفكرية والروحية.ما هي مادة هاتين الثورتين أمثلة من النهضة**

الأوروبية والثورتين الفرنسية والصناعية)).واستمرت الجريدة تتطرق الى الأمور العامة والفكرية بهذا الأسلوب الجديد حتى انها طالبت بتأميم شركة كهرباء بغداد.

لم يمض أكثر من عام على صدور جريدة الأهالي حتى توقفت بالتعطيل الإداري مرتين وكان توقفها للمرة الثانية بعد صدور عددين فقط من صدورها للمرة الأولى بعد التعطيل ولكنها عادت للصدور في ٢١ نيسان ١٩٣٣م وكان عنوان مقالها الأول **((الأهالي تعود))** وقد أصبح عزيز شريف مديرها المسؤول، واستمرت بخطتها في توعية الشعب وتوجيهه وتنبيهه الى ما يراد به، فكتبت في أحد أعدادها افتتاحية بعنوان **((أين صرفت حصة العراق من كنوزه النفطية))**.فهذه المعارضة الداعية الى تحقيق مصالح الشعب ضمن الدعوة الى الحياة الديمقراطية كانت تمثل الأسلوب الجديد الذي يطمح اليه الشعب والذي ظهر مع جماعة الأهالي كضرورة سياسية يحتاجها الظرف بكل أبعاده.

جمعية الإصلاح الشعبي

تأسست جمعية الإصلاح الشعبي في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦م على أثر انقلاب الفريق الركن بكر صدقي ومن أبرز مؤسسيها كامل الجادرجي ويوسف عزالدين وناجي الأصيل وجميعهم من الوزراء وقد تعزز دور الجمعية بعد انضمام جعفر أبو التمن وزير المالية اليها. وكانت جريدة (صوت الأهالي) المنبر السياسي والفكري لأعضاء الجمعية ثم أسست جريدتا (المبدأ) و (البيان).

كان هدف الجمعية القيام بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية والقضاء على الاستغلال ولتحقيق ذلك يتوجب بناء علاقات خارجية ودية مع الدول العربية ودول الجوار ودول العالم الأخرى من خلال توثيق الصلات مع الهيئات الشعبية وتعزيز البناء الداخلي بواسطة قوة داخلية قادرة على حفظ الأمن والاستقرار وتتمثل هذه القوة بالجيش والشرطة ليتسنى لها الدفاع عن الداخل والخارج ودرء الخطر عن البلاد. وينسحب ذلك على جميع الصعد الحياتية، كذلك سعت الجمعية الى سن القوانين لتحمي العمال وتضمن حقوقهم.

تم انتخاب كامل الجادرجي سكرتيراً عاماً للجمعية وقد تصدعت بعد ذلك لظهور عدة تيارات،الأول ترأسه بكر صدقي أما الثاني فقد مثله عبد القادر إسماعيل ويدعمه الشيوعيون

أما الاتجاه الثالث وهو الاتجاه الديمقراطي المعتدل فيمثله كامل الجادرجي الأمر الذي أدى الى بروز خلافات بين تلك الاتجاهات داخل الجمعية وبخاصة بين بكر صدقي وعبد القادر إسماعيل مما خلق حالة من التخوف يراود أعضاء الجمعية من انحراف الجيش نحو السياسة وانتشار الفكر الشيوعي بين صفوفه. الأمر الذي أدى بالجمعية الى الانغلاق بتهمة المبادئ الهدامة.

تأسيس الجيش العراق وتطور دوره الوطني

بعد ثورة العشرين ضَد الاحتلال البريطاني في العراق شُكّلت أول حُكومة عِراقيَّة التي بادرت بِبناء نواة الجيْش العراقي في ٦ كانون الثاني ١٩٢١م حيْثُ تم تشكيل فوْج حملِ اِسم فوْج الامام موسى الكاظِم الّذي تألِف من ضُبّاط عِراقيِّين سابِقين كانوا يعملون في الجيْشِ العُثمانيَّ في ثكنة الخيالة في الكاظِميَّة في العاصِمةِ بغداد وسُميَ بِفوْج الامام موسى الكاظِم في٩ اذار١٩٢٢م بِإرادةِ ملِكيَّة،بعد امتلاء ثُكنة الخيالة اُختير خان الكابولي في الكاظِميَّة مقراً لها في١٧ آذار١٩٢١م ثم نقل مرة اخرى إلى مدينة الحلة واصبحت مَدِينَةَ الْحَلَّةِ مقراً لِلْفَوْجِ، ثُمَّ شَكِلَ بَعْدَ ذَلِكَ فوج آخر فِي بغداد.تبع ذلك تشكيل القوة الجوية العراقية عام ١٩٣١م ثم القوة البحرية العراقية عام١٩٣٧م.

ومن أبرز الحركات والحروب التي خاضها الجيش العراقي مشاركته في احداث حركة أيار(مايس) ١٩٤١م بعد مخالفة بريطانيا لمعاهدة ١٩٣٠م وذلك بأنزال القوات البرطانية في العراق بدون موافقة الحكومة العراقية،والتي كانت ذريعتها مرورها عبر الأراضي العراقية إلى فلسطين للاشتراك في المعارك الدائرة في أوروبا، فتحركت القوات العراقية في ٢٩ نيسان من معسكر الرشيد في بغداد إلى الحبانية لتقوم بمحاصرة القوات البريطانية التي كانت ستأتي إليها جوا. واحتلت القوات العراقية منطقة الهضبة المشرفة على الحبانية وبهذا كانت قد طوقت القاعدة،وكانت القوات العراقية تتألف من لواء مشاة ولواء مدفعية وكتيبة دروع، أما القوات البريطانية فكانت تتألف من لواء مشاة آلي محمول جواً مع كتيبة مدفعية وكتيبتي دروع، وكان واضحاً تفوق القوة البريطانية المجهزة بأحدث أنواع المدفعية وسائر الأسلحة.

فأبلغ قائد القوات البريطانية السلطات العراقية بأن محاصرة قاعدة الحبانية من على الهضبة يُعد إعلان الحرب فاعلمته السلطات العراقية بانها تقوم بمناورات في تلك المنطقة،

فطلب القائد البريطاني القيام بالمناورات في مكان آخر، فرفضت السلطات العراقية الطلب بالمقابل.في ٢ ايار ١٩٤١م أقلعت طائرات التدريب البريطانية الصغيرة وهي تحمل القنابل، وفي الصباح أسقطت أول قنبلة فوق الهضبة وفي ظرف دقائق ردت القوات العراقية على مصادر النيران .أدركت القوات البريطانية أن سقوط القاعدة بيد القوات العراقية أصبح مسألة وقت وقد أعدت القوات العراقية العدة لشن هجوم شامل تسهم فيه كل الألوية المجهزة بالمدفعية والدبابات وبمساندة الطائرات العراقية .وكان مخططًا الزحف لاكتساح الأبنية والمعسكر مما كان سيؤدي إلى الاستسلام الفوري للقوات البريطانية .وصلت الإمدادات للقاعدة بطائرات من القوات البريطانية في الأردن، وشرع الطيارون البريطانيون بمهاجمة القواعد الجوية العراقية التي كانت تقلع منها الطائرات العراقية المهاجمة، كما هاجمت مرابض كتائب الدفاع الجوي العراقية وكتائب المدفعية الثقيلة الأخرى المحاصرة للقاعدة.

وبعد يومين من الاشتباكات العنيفة تلقت القطعات العراقية أوامر بإعادة تنظيم نفسها من صباح اليوم نفسه كان الهجوم قد بدأ بعجلتين من سرايا الكتيبة الملكية الخاصة وبقيام دروع محمولة جوا بإحداث ثغرة في الهضبة لحماية الجناح الايمن غير أن المعركة لم تسري على ما يرام في مرحلتها الأولى لأن الحامية العراقية المتبقية في الهضبة نفذت خطة تعبوية بالتوقف عن إطلاق النار من رشاشات الفيكرز والبرين من الأمام ومن الجناح الأيسر. فقامت القوة البريطانية بالتعرض لمواضع الكتيبة العراقية الأخرى المشرفة على مرتفع سن الذبان الاستراتيجي المطل على القاعدة، لكن شدة النيران التي أطلقتها الكتيبة العراقية أجبرت القوات البريطانية على الانسحاب بعد أن منيت بخسائر فادحة. وفي عصر ذلك اليوم أعادت القوات البريطانية تنظيم ما تبقى من دروعها للتهيؤ لشن هجوم مقابل بالتسلل من البساتين الكثيفة الواقعة شمال سن الذبان حيث قامت القطعات البريطانية بتجميع قواتها،وبدأت القوات البريطانية هجومها المقابل عندما وصلت التعزيزات الإضافية من فلسطين والأردن في الوقت المناسب، فزجت عجلات الكومر الكبيرة المجهزة بمدفع ميدان كبير إلى ساحة المعركة والتي هاجمت القوة العراقية في سن الذبان بنيران الرشاشات إلا أن الأخيرة تصدت للعجلات المهاجمة ملحقة بها خسائر كبيرة، ثم شنت القوات البريطانية هجوما ثانياً وباسناد جوي من طائرات الفلانشيا. قامت قوات المشاة البريطانية بفتح النار، ثم تلا ذلك قيام كتيبة الدروع البريطانية بالتعرض للجناح الأيمن للكتيبة العراقية

في سن الذبان مما سمح لها بالتسلل إلى القرية المجاورة والسيطرة عليها، فصدرت الأوامر للكتيبة العراقية بالانسحاب، فأصبح الطريق سالكا للسيطرة على سن الذبان،حيث وجدتها القوات البرطانية خالية من اي قطعات عسكرية، في اليوم التالي شنت القوات العراقية هجوماً شاملاً على الجناح الأيمن للقوات البريطانية وتحت قصف الطائرات العراقية المغيرة والسيل المنهمر لنيران الدروع العراقية.

وبدأ تبادل إطلاق النار بين القطعات العراقية المهاجمة والبريطانية الدفاعية التي انتشر جنودها وهاجموا مباشرة موقعين للقوات العراقية.لكن كانت النتيجة فشل الحركة وهروب قادتها الى خارج البلاد ووقوع العراق تحت الاحتلال البريطاني للمرة الثانية وتكبد الجيش العراقي خسائر كبيرة في جميع صنوفه وتم اعادة تنظيمة بابعاد الضباط المشتركين والمؤيدين لحركة مايس ١٩٤١م.

كما كان للجيش العراقي دور ملحوظ في حرب عام ١٩٤٨م في فلسطين حيث حارب الجيش العراقي إلى جانب الجيوش العربية المصري والأردني والسوري ضد العصابات الصهيونية المسلحة في فلسطين والتي تشكلت من البلماخ والإرجون والهاجاناه والمتطوعون اليهود من خارج حدود فلسطين وكانت بريطانيا قد أعلنت انهاء انتدابها لفلسطين وغادرت تبعاً لذلك القوات البرطانية من منطقة الانتداب، وكانت الأمم المتحدة قد أصدرت قرار تقسيم فلسطين لدولتين يهودية وعربية الأمر الذي عارضته الدول العربية وشنت هجوماً عسكرياً لطرد العصابات اليهودية من فلسطين في أيار ١٩٤٨م واستمر حتى آذار ١٩٤٩م، كان للجيش العراقي دور ملحوظ في حرب ١٩٤٨م،إذ أرسلت المملكة العراقية في ٢٩ نيسان ١٩٤٨م قوة عسكرية إلى شرق الأردن تضم ٢٥٠٠ فرداً بقيادة العميد محمد الزبيدي وتكونت القوة من فوج مشاة ميكانيكي، وفوجان من المشاة،وكتيبة مدرعة (٣٦ دبابة خفيفة)، وكتيبة مدفعية ميدان (١٢ مدفع ٢٥ رطل)، وبطارية مدفعية مضادة للطائرات.

انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦م وأثره في الأوضاع السياسية في العراق

أولاً : نبذة عن حياة بكر صدقي

ولد بكر صدقي عام ١٨٨٥م من أبوين كرديين ، في قرية (عسكر) قرب كركوك . درس في استانبول، في المدرسة الحربية وتخرج منها ضابطاً في الجيش العثماني، وشارك

في الحرب العالمية الأولى، في آخر سنيها، وبعد نهاية الحرب واندحار الدولة العثمانية ، انضم إلى الجيش العراقي الذي تأسس في ٦ كانون الثاني ١٩٢١م برتبة ملازم أول .

على الرغم من كون بكر صدقي من أبوين كرديين ، فقد كانت له ميول قومية عربية ، ولذلك فقد تلقفه أنصار القومية العربية ،من طبقة الحكام العراقيين، وتدرج في رتبته العسكرية حتى وصل إلى رتبة فريق ركن، في عهد الملك غازي، واشتهر بالقسوة والعنف عندما قاد الجيش العراقي ضد ثورة الآثوريين عام ١٩٣٣م،على عهد وزارة رشيد عالي الكيلاني، ثم ضد الحركة البارازانية، وضد ثورة العشائر في منطقة الفرات الأوسط عام ١٩٣٥م، وتوطدت العلاقة بينه وبين وزير الداخلية آنذاك حكمت سليمان الذي أحبه كثيراً.

ثانياً : الإعداد للانقلاب وتنفيذهُ

في أواخر عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية ، اشتد الصراع بين الوزارة والمعارضة ، التي عملت جاهدة لإسقاط الوزارة التي سعت للتمسك بالحكم بكل الوسائل والسبل ، وفي تلك الأيام كان بكر صدقي، الذي شغل منصب قائد الفرقة العسكرية الثانية يتردد باستمرار على دار قطب المعارضة المعروف حكمت سليمان ،كان الحديث يدور حول استئثار وزارة الهاشمي بالحكم رغم افتقادها للتأييد الشعبي ، وفي ذلك الوقت اختمرت في فكر بكر صدقي فكرة إسقاط وزارة ياسين الهاشمي بالقوة ، عن طريق القيام بانقلاب عسكري.

كان بكر صدقي على علاقة وثيقة بالفريق عبد اللطيف نوري قائد الفرقة العسكرية الأولى، وقد عرض عليه بكر صدقي فكرة الانقلاب العسكري ،لإسقاط وزارة ياسين الهاشمي.وقد حبذ الفكرة، وتعهد على العمل معه،جنباً إلى جنب، وبدأ الاثنان يهيأن لحركتهم ، واستطاعوا أن يضموا إلى صفوفهم قائد القوة الجوية العقيد محمد على جواد.

سارت الأمور بتكتم شديد، مما تعذر على الاستخبارات العسكرية كشف الحركة قبل وقوعها، وجاء موعد مناورات الخريف للجيش عام ١٩٣٦م، ووجد بكر صدقي ضالته المنشودة بهذه الفرصة، فقد كانت خطة المناورات تقتضي إجراءها فوق (جبال حمرين)، بين خانقين وبغداد، وكان المفروض أن تكون الفرقة الأولى، بقيادة الفريق عبد اللطيف نوري في موضع الدفاع عن بغداد ، وفي ٢٩ تموز ١٩٣٦م سافر رئيس أركان

الجيش الفريق طه الهاشمي شقيق رئيس الوزراء في مهمة إلى خارج العراق ، وأناب عنه الفريق عبد اللطيف نوري ، مما سهل على الانقلابيين الأمور كثيراً .

كان موعد المناورات قد حُدد يوم ٣ تشرين الأول ١٩٣٦م ، ولغاية ١٠ منه ، ولذلك فقد قرر بكر صدقي تنفيذ الانقلاب خلال هذه المناورات ، وجرى الاتفاق على نقل الفرقة الثانية من قرة تبة إلى قرغان ليلة الثلاثاء ٢٧/٢٦ تشرين الأول على أن يجري تسلل وحدات الفرقة ليلة الخميس ٢٩/٢٨ منه إلى(بعقوبة) التي تبعد حوالي ٦٠ كم عن بغداد. كما جرى الاتفاق على نقل الفرقة الأولى من بلدروز في لواء ديإلى فجر يوم الخميس٢٩ منه، لتلتحق بالفرقة الأولى في بعقوبة، وجرى نقل العتاد للمدفعية من قبل بعض الضباط المؤتمنين في السليمانية، وقد جرى كل ذلك بتكتم شديد بحيث لم تستطع الاستخبارات العسكرية اكتشاف التحرك.

وفي يوم الثلاثاء المصادف ٢٧ تشرين الأول، جرى لقاء قبل تحرك القوات الانقلابية بين بكر صدقي وعبد اللطيف نوري ، واتفقا على موعد تنفيذ الانقلاب وتفاصيل الخطة،وجرى الاتفاق على تسمية حركتهم (القوة الوطنية الإصلاحية) وطلبا من كامل الجادرجي إعداد مذكرة إلى الملك غازي يطلبان فيها إقالة حكومة ياسين الهاشمي ، وتكليف حكمت سليمان بتأليف الوزارة . كما تم إعداد بيان الانقلاب ، وجرى إعداد عدد من الطائرات بقيادة العقيد محمد علي جواد ،وبذلك أصبح كل شيء جاهز للانقلاب.

في ليلة الخميس المصادف ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٦م ، زحفت قوات الجيش من قرغان،وبلدروز إلى بعقوبة، ووصلتها صباح اليوم التالي، حيث قامت بقطع خطوط الاتصال ببغداد، واستولت على دوائر البريد والتلفون، وعدد من المواقع الاستراتيجية في المدينة، ثم واصلت القوات زحفها نحو بغداد، في الساعة السابعة والنصف صباحاً، بقيادة بكر صدقي.وفي الساعة الثامنة والنصف من صباح ذلك اليوم، ظهرت في سماء بغداد ٣ طائرات حربية، يقودها العقيد محمد علي جواد، وألقت ألوف المنشورات التي احتوت على البيان الأول للانقلاب وجاء فيه: **((أيها الشعب العراقي الكريم : لقد نفذ صبر الجيش المؤلف من أبنائكم،من الحالة التي تعانونها من جراء اهتمام الحكومة الحاضرة بمصالحها وغاياتها الشخصية، دون أن تكترث لمصالحكم ورفاهكم، فطلبنا إلى صاحب الجلالة الملك المعظم إقالة الوزارة القائمة، وتأليف وزارة من أبناء الشعب المخلصين، برئاسة**

السيد (حكمت سليمان)الذي طالما لهجت البلاد بذكره الحسن، ومواقفه المشرفة ، وبما أنه ليس لنا قصد في هذا الطلب إلا تحقيق رفاهكم، وتعزيز كيان بلادكم، فلا شك في أنكم تعاضدون إخوانكم أفراد الجيش ورؤسائه في ذلك، وتؤيدونه بكل ما أوتيتم من قوة، وقوة الشعب هي القوة المعول عليها في الملمات. وأنتم أيها الموظفون، لسنا إلا إخوان وزملاء لكم في خدمة الدولة التي نصبوا كلنا إلى جعلها دولة ساهرة على مصلحة البلاد وأهلها، عاملة على خدمة شعبكم قبل كل شيء، فلابد وأنكم ستقومون بما يفرضه عليكم الواجب الذي من أجله لجأنا إلى تقديم طلبنا إلى جلالة ملكنا المفدى لإنقاذ البلاد مما هو فيه، فتقاطعون الحكومة الجائرة، وتتركون دواوينها، ريثما تؤلف الحكومة التي ستفخرون بخدمتها، إذ ربما يضطر الجيش،بكل أسف ، لاتخاذ تدابير فعالة،لا يمكن خلالها اجتناب الأضرار بمن لا يلبي هذه الدعوة المخلصة مادياً وأدبياً. قائد القوة الوطنية الإصلاحية الفريق بكر صدقي)).

وفي الوقت الذي كانت الطائرات تلقي بيان الانقلاب، استقل حكمت سليمان سيارته، وتوجه إلى قصر الزهور، حاملاً إلى الملك المذكرة التي وقعها الفريقان بكر صدقي ، وعبد اللطيف نوري،والتي حددا فيها مهلة أمدها ٣ ساعات للملك، لإقالة وزارة ياسين الهاشمي حيث سلمها إلى رئيس الديوان الملكي رستم حيدر.وما أن بلغ نبأ الانقلاب ياسين الهاشمي، حتى بادر إلى الاتصال ببكر صدقي، الذي أبلغه خلال محادثته بالتلفون ، أن الملك غازي على علم بالانقلاب، ولم يكد ياسين الهاشمي ينهي المكالمة التلفونية مع بكر صدقي حتى سارع إلى التوجه إلى قصر الزهور لمقابلة الملك ، وتدارس الأمر معه.

سلم رستم حيدر المذكرة إلى الملك غازي، وكان يبدو على وجهه الذهول والاضطراب،وعلى الفور طلب الملك استدعاء كل من ياسين الهاشمي، وجعفر العسكري ، وزير الدفاع، ونوري السعيد، وزير الخارجية، والسفير البريطاني ، لتدارس الوضع . وتحدث السفير البريطاني مخاطباً الملك غازي ، وسأله إن كان على علم مسبق بالانقلاب ، فنفى الملك ذلك. وتحدث ياسين الهاشمي موجهاً سؤاله للملك ، فيما إذا كان لا يزال يثق بالوزارة، فأن الوزارة مستعدة لمجابهة الانقلابيين ، وإلا فأنه سيقدم استقالة حكومته.

أما نوري السعيد فقد دعا السفير البريطاني إلى التدخل العاجل لإنهاء الانقلاب ، لكن السفير البريطاني أبلغه أن بريطانيا لا تود التدخل في الأمور الداخلية ، وفي حقيقة الأمر

أن بريطانيا كانت تريد التخلص من وزارة الهاشمي من جهة ، وخوفها من حدوث مالا يحمد عقباه إذا ما حدث التدخل وفشل في انهاء الانقلاب.

مضت الساعات الثلاث التي حددها الانقلابيون مهلة لاستقالة الوزارة، وتشكيل وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان، ولما لم يتم ذلك، بادرت الطائرات في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح ذلك اليوم بإلقاء القنابل على مقر مجلس الوزراء، ووزارة الداخلية، ودائرة البريد القريبة من مسكن ياسين الهاشمي ودار البرلمان، حيث قتل جراء القصف ٧ أشخاص ، وأصابت العديد بجروح ،واضطرت الحكومة إلى تقديم استقالتها إلى الملك، في ٢٩ تشرين الأول١٩٣٦م وتم قبول الاستقالة، وسارع الملك غازي إلى الطلب من حكمت سليمان بتأليف الوزارة الجديدة، بناء على طلب الانقلابيين ، لكن حكمت سليمان طلب من الملك أن يوجه له تكليفاً خطياً لكي يشكل الوزارة.

وفي الوقت الذي قدمت الحكومة استقالتها إلى الملك ، فأنها عملت على إفشال الانقلاب . فقد بعث جعفر العسكري إلى عدد من قواد الجيش داعياً إياهم للتحرك لحماية بغداد إلا أن تلك الرسائل لم تستطيع أن تفعل شيئاً.وحاول جعفر العسكري وقف زحف قوات الانقلابيين نحو بغداد ، فاتصل ببكر صدقي ، وأبلغه أنه آتٍ لمقابلته، وأنه يحمل رسالة من الملك.

كانت فرصة بكر صدقي قد حلت للتخلص من جعفر العسكري . صهر نوري السعيد . والرجل القوي في الوزارة، فرتب الأمر مع عدد من ضباطه لقتله. وعندما توجه جعفر العسكري لمقابلة بكر صدقي، وجد في استقباله النقيب إسماعيل عباوي مع عدد من الأفراد، وقام عباوي على الفور بتجريد جعفر العسكري من سلاحه وأجبره على ركوب السيارة منفرداً دون حمايته ورافقه كل من النقيب (شاكر القره غلي)، والرائد (طاهر محمد) مرافق الملك.وعندما وصلت السيارة التي تقلهم إلى نهر الوزيرية توقفت السيارة ، ونزل منها الجميع وأرسل عباوي سائقه العريف(إبراهيم خليل) ليخبر بكر صدقي بمقدم العسكري. ولم تمضِ سوى دقائق حتى وصل الضباط(جمال جميل) و(جمال فتاح) و(محمد جواد أمين) و(لازار برودس)،حيث شهروا مسدساتهم على جعفر العسكري وأطلقوا عليه الرصاص فقتل في الحال. ولما وصل خبر مقتله إلى نوري السعيد سارع إلى اللجوء للسفارة البريطانية التي استطاعت تهريبه إلى خارج العراق.

استمرت قوات الانقلابيين بالزحف نحو بغداد حيث وصلت أبوابها في الساعة الرابعة بعد الظهر، واحتلت سدة(ناظم باشا) المحيطة بالعاصمة، فلم يجد الملك بُداً من توجيه خطاب التكليف إلى حكمت سليمان،في ٢٩ تشرين الأول وعند الساعة الخامسة والنصف كانت القوات قد دخلت شوارع بغداد دون أن تلقى أي مقاومة.

كان حكمت سليمان قد عقد قبل يومين اجتماعاً في دار كامل الجادرجي وضم جعفر ابو التمن ومحمد حديد، لوضع قائمة بأسماء أعضاء الوزارة في حالة نجاح الانقلاب، وقد طرح في الاجتماع اقتراح حول اختيار نوري السعيد في منصب وزاري، لتطمين بريطانيا، لكن الاقتراح لم يلقَ القبول فقد عارضه جعفر ابو التمن، وكامل الجادرجي، واقترح بدلاً منه صالح جبر.

٣.تشكيل حكومة الانقلاب

أتم الانقلابيون تشكيل وزارتهم ، وصدرت الإرادة الملكية بتشكيلها ،في الساعة السادسة مساءاً وجاءت على الوجه التالي:

١ . حكمت سليمان رئيسًا للوزراء ، ووزيرًا للداخلية .

٢ . جعفر ابو التمن وزيرًا للمالية .

٣ . صالح جبر وزيرًا للعدلية .

٤ . ناجي الأصيل وزيرًا للخارجية .

٥ . كامل الجادرجي وزيرًا للاقتصاد والمواصلات .

٧ . يوسف إبراهيم وزيرًا للمعارف .

أما بكر صدقي فقد تولى منصب رئيس أركان الجيش، بدلاً من طه الهاشمي، الذي أحيل على التقاعد.أما ياسين الهاشمي، ورشيد عالي الكيلاني، ونوري السعيد فقد غادرو العراق على الفور، بمساعدة السفارة البريطانية، خوفاً من بطش بكر صدقي . فقد أراد بكر صدقي أن يرسل من يقوم بتصفية ياسين الهاشمي، ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني، إلا أن حكمت سليمان رفض الفكرة.

أسرع السفير البريطاني إلى لقاء الملك غازي، ورئيس الوزراء حكمت سليمان ، ليقف على ما تنوي الوزارة عمله، وقد طمأنه حكمت سليمان بأن الوزارة تحترم تعهدات العراق ،

وتسعى للنهوض بالبلاد، في كافة المجالات، كما لقي السفير من الملك كل ما يطمئن الحكومة البريطانية.

كان من أولى المهام بالنسبة للوزارة الجديدة تثبيت أقدامها وسلطتها ، حيث لجأت إلى إجراء تغيرات واسعة في أجهزة السلطة الإدارية ،والدبلوماسية ، وإبعاد كافة العناصر المؤيدة للوزارة السابقة.

وفي الوقت نفسه، نظمت العناصر الوطنية التظاهرات المؤيدة للحكومة، وكان على رأس تلك التظاهرات محمد صالح القزاز وهو من الشيوعيين المعروفين، وشاعر العرب الكبير محمد مهدي الجواهري، وغيرهم من الوطنيين، وتقدمت التظاهرات بمطالب للحكومة تدعو فيها إلى إصدار العفو العام عن المسجونين السياسيين، وإطلاق حرية الصحافة، وحرية التنظيم الحزبي والنقابي،وإزالة آثار الماضي، والعمل على رفع مستوى معيشة الشعب، وضمان حقوقه وحرياته، وتقوية الجيش، ليكون حارساً أميناً لاستقلال البلاد. ولم تقتصر التظاهرات على بغداد فقط ، بل امتدت إلى سائر المدن العراقية.

بعد أن ثبتت الحكومة أقدامها،وبسطت سلطتها على كافة أنحاء البلاد، كانت أمامها الخطوة الثانية، المتمثلة بحل المجلس النيابي، الذي جرى انتخابه على عهد الحكومة السابقة، وهكذا استصدرت الإرادة الملكية بحل المجلس في ٣١ تشرين الأول ١٩٣٦م ، تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة.

وفي الوقت نفسه تقدمت الحكومة بمنهاجها الوزاري ، الذي أكد على تعزيز العلاقات بين العراق وجيرانه، ومع بريطانيا، لما فيه مصلحة الأطراف جميعاً وتطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة والمرتشية،وتحسين أدائه، والعمل على رفع مستوى معيشة الشعب، وتحسين أحواله الصحية والثقافية، وتوسيع الخدمات العامة، وتنظيم السجون، وجعلها أداة إصلاح للمسجونين، والعمل على تحسين أوضاع البلاد الاقتصادية، ومعالجة العجز في الميزانية،وتطوير الزراعة والصناعة في البلاد، وإصلاح الجهاز القضائي، وإعادة النظر في القوانين والمراسيم التي أصدرتها الوزارات السابقة.

كما أكد المنهاج على تقوية الجيش، وتدريبه وتسليحه، ليكون سياجاً حقيقياً للوطن ، وإصلاح جهاز التعليم،وتوسيع معاهد المعلمين، وفتح المزيد من المدارس وإلغاء أجور الدراسة المتوسطة والثانوية ، وجعلها مجانية، وبناء المزيد من المدارس. وفي واقع الأمر

كان لدى الوزارة الجديدة خططاً طموحة لتغير وجه العراق، لكن الرياح جرت بما لا تشتهي السفن ، كما يقول المثل، ومع ذلك فقد استطاعت الحكومة القيام بالعديد من الإجراءات لتحسين الأوضاع ،فأطلقت سراح المسجونين الذين أدانتهم المجالس العرفية، وأعادت كافة الأموال المصادرة منهم ، كما أعادت كافة الصحف التي أغلقتها الوزارات السابقة، وسمحت بدخول الكثير من الكتب التقدمية التي كانت ممنوعة في العهود السابقة، وإعادة الموظفين المفصولين لأسباب سياسية إلى وظائفهم، وأصدرت الحكومة قانون العفو العام.

٤. هيمنة بكر صدقي على الحكومة

ما أن احكم بكر صدقي سيطرته على مقدرات البلاد حتى استهوته شهوة الحكم ، أراد أن يحكم من وراء الستار، متجاوزاً حلفائه الإصلاحيين (حزب الإصلاح الشعبي) الذين يمثلون الأغلبية في الوزارة، وكان باكورة خطواته، الطريقة التي جرى فيها انتخاب مجلس النواب. فقد عقد بكر صدقي مع فريقاً من ضباطه، وعدد من القوميين اجتماعاً في داره لوضع الترتيبات للانتخابات،وإعداد قوائم المرشحين، مستبعداً رفاقه الإصلاحيين، وقد جاءت قوائم المرشحين في معظمها من المؤيدين لبكر صدقي شخصياً،فيما كانت حصة الإصلاحيين أقل بكثير، وقد جرت الانتخابات في ٢٠ شباط ١٩٣٧م، وجاءت النتيجة كما خطط لها بكر صدقي سلفاً.

كان منهاج حزب الإصلاح الشعبي يرمي إلى إجراء تغيرات شاملة في حياة الشعب العراقي. فقد دعا منهاجه إلى :

١ . إجراء إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي شامل في البلاد .

٢ . إعادة توزيع الثروة بصورة عادلة .

٣ . تفتيت الملكيات الزراعية الكبيرة ، وتوزيع الأراضي على الفلاحين المعدمين.

٤ . التقليل من الفروق الطبقية بين أبناء الشعب .

٥ . إطلاق كافة الحريات الديمقراطية، كحرية التنظيم الحزبي والنقابي، وحرية الصحافة ، وضمان حقوق الشعب، وحرياته العامة. وقد لقي منهاج الحزب هذا دعما كبيراً من الحزب الشيوعي، ومن عدد كبير من صغار الضباط، وأدى الحزب الشيوعي دوراً بارزاً في تحريك الجماهير للمطالبة بحقوقهم وحرياتهم العامة .

أما بكر صدقي فقد أراد أن يجعل من نفسه(أتاتورك العراق)، ويحكم البلاد على هواه، وقد ظهر فيما بعد أن تقرب بكر صدقي من الإصلاحيين وضمهم إلى الوزارة، كان يهدف من ورائه استخدامهم وسيلة للوثوب إلى السلطة المطلقة ، فلما أدرك الاصلاحيون أن الحكومة لا تحكم، وأن الحاكم الحقيقي هو بكر صدقي لم يكن أمامهم سوى تقديم استقالتهم من الوزارة ، لاسيّما بعد أن أقدم بكر صدقي على استخدام القوة العسكرية ضد انتفاضة العشائر في السماوة، في ١٣ حزيران ١٩٣٧م، ووقوع عدد كبير من القتلى والجرحى، حيث قضت تلك الأحداث على آخر أمل للإصلاحيين من البقاء في الحكم، فأقدم السادة جعفر أبو التمن ، وكامل الجادرجي، ويوسف عز الدين على الاستقالة من الحكومة، وقد تضامن معهم صالح جبر وقدم استقالته من الحكومة أيضاً، فلم يبقَ في الوزارة سوى وزيرين فقط ، هما نوري عبد اللطيف وناجي الأصيل.

وفي الوقت الذي استقال الاصلاحيون من الوزارة ، أخذ الاستقلاليون (القوميون) يتصلون ببكر صدقي ويحرضونه على العناصر الماركسية واليسارية التي أخذت شوكتها تشتد، أعربوا له عن استعدادهم الكامل لدعمه إذا ما وقف ضد هذا التيار الجديد، والعمل على حل البرلمان ، وإجراء انتخابات جديدة، وإبعاد تلك العناصر من البرلمان الجديد، وقد وعدهم بكر صدقي بتحقيق ذلك، وتم ترقيع الوزارة بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٣٧م، حيث دخل الوزارة كل من :

١ . محمد علي محمود وزيرًا للمالية .

٢ . عباس مهدي وزيرًا للاقتصاد والمواصلات .

٣ . علي محمود الشيخ علي وزيرًا للعدلية .

٤ . جعفر حمندي وزيرًا للمعارف .

٥ . مصطفى العمري وزيرًا للداخلية .

٥. مقتل بكر صدقي

لقي الانقلاب الذي قاده بكر صدقي، في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م، ترحيبًا حارًا، وتأييدًا واسعًا من جماهير الشعب العراقي التواقة إلى إجراء إصلاحات حقيقية في البلاد، تضمن الحقوق والحريات العامة للشعب، وتصون استقلال البلاد، وتعمل على حل مشاكل البلاد الاقتصادية، والتخفيف من معاناة الشعب. لكن الشعب العراقي أصيب بخيبة أمل

كبيرة، بعد أن تبين له أن كل ما يهم بكر صدقي هو السلطة، متناسياً ما وعد به الشعب. وجاءت استقالة الوزراء الإصلاحيين من الوزارة لتزيد من انعزال حكومة بكر صدقي عن الشعب،وسحب الثقة بها، وبذلك فقد بكر صدقي وحكومته أهم عامل دعم وإسناد، وهو الشعب .

كان الساسة العراقيين يراقبون الأمور عن كثب، ويتحينون الفرصة للانقضاض على الانقلابيين، كما كان قلق بريطانيا يزداد يوماً بعد يوم ، من توجهات بكر صدقي، وجاء زواج بكر صدقي من إحدى الغانيات الألمانيات ليزيد من قلق البريطانيين ، خوفاً من تقربه من ألمانيا، وأخيراً أخذت الأخبار تتوارد إلى السفارة البريطانية عن عزم بكر صدقي احتلال الكويت مما زاد في قلق الحكومة البريطانية، ودفعها إلى التعجيل في تحركها للخلاص منه بأسرع وقت ممكن. وجاءت الفرصة المناسبة، عند ما قرر بكر صدقي السفر إلى تركيا، لحضور المناورات العسكرية التركية المقرر القيام بها في ١٨ آب١٩٣٧م، فتقرر تصفيته، وهو في طريقه إلى تركيا.

غادر بكر صدقي بغداد في ٩ آب بالطائرة إلى الموصل، وكان برفقته العقيد محمد علي جواد، قائد القوة الجوية ، وكان من المقرر أن يغادر بالقطار، لكنه أحس بوجود مؤامرة ضده وقرر السفر بالطائرة .وصل بكر صدقي إلى الموصل،ونزل في دار الضيافة وبصحبته محمد علي جواد، وقد وجد اعداءه فرصتهم في الإجهاز عليه في الموصل، حينما انتقل بكر صدقي إلى حديقة مطعم المطار البعيد، والمنعزل،وبينما كان بكر صدقي جالساً في الحديقة مع قائد القوة الجوية محمد علي جواد، والمقدم الطيار موسى علي يتجاذبان أطراف الحديث،تقدم نائب العريف(عبد الله التلعفري)نحوهم ليقدم لهم المرطبات، وكان يخبئ مسدساً تحت ملابسه،ولما وصل قرب بكر صدقي، اخرج مسدسه وصوبه نحو جمجمته، وأطلق النار عليه فقتل في الحال، ثم أقدم العريف على إطلاق النار على العقيد محمد علي جواد وقتله أيضاً.

وتم إلقاء القبض على القاتل، وأوسع ضرباً، وقد أعترف بأن الذي جاء به لينفذ الجريمة هو الضابط(محمود هندي)الذي اختفى بعد مقتل بكر صدقي ورفيقه محمد علي جواد، وتبين فيما بعد أن مُخططي الاغتيال قد هيئوا عدة مجموعات لقتل بكر صدقي، ووزعوها على كركوك والتون كوبري وأربيل والموصل على احتمال أن بكر صدقي سوف

يمر من إحدى هذه الطرق،في طريقه إلى تركيا وقيل أن العقيد فهمي سعيد كان لولب الحركة، وأن الضابط محمود خورشيد هو الدماغ المفكر لعملية تنفيذ الاغتيال، وسرت شائعة تقول أن ضابط الاستخبارات البريطاني في الموصل، هو الذي دبر عملية الاغتيال.

وفي صباح يوم الخميس ١٢ آب تم نقل جثمان بكر صدقي ورفيقه محمد علي جواد إلى بغداد، حيث شيعا إلى مثواهما الأخير، تشييعاً رسمياً سار في مقدمته الوزراء وكبار الضباط والأعيان والنواب والسفراء.

حاولت الحكومة إجراء تحقيق واسع لمعرفة الذين كانوا وراء عملية الاغتيال، وقد أرسلت لجنة تحقيقية إلى الموصل، برئاسة نائب المدعي العام (انطوان لوقا)حيث باشر في إجراء التحقيقات أخذت تلك التحقيقات تتوسع شيئاً فشيئاً، مما أثار خوف وقلق الضباط المشاركين في المؤامرة،من أن تصل التحقيقات إليهم، فأعلن أمر حامية الموصل أمين العمري العصيان على بغداد،واعتقال، النائب العام، وجرى تمزيق أوراق التحقيق. كما جرى تسريح كافة الضباط الموالين لبكر صدقي وللحكومة في بغداد،وأصدر بياناً يعلن فيه انفصاله عن حكومة بغداد.

وعلى الرغم من اتصال الملك غازي بأمين العمري،ودعوته له لإطاعة أوامر القيادة العسكرية، إلا أن الانقلابيين أصروا على موقفهم،وطالبوا الملك بإقالة وزارة حكمت سليمان، وتشكيل وزارة جديدة برئاسة جميل المدفعي كما رفضوا تسليم الضباط المتهمين بمؤامرة اغتيال بكر صدقي ورفيقه محمد علي جواد.حاولت الحكومة،بدفع من الضباط الموالين لبكر صدقي، الزحف بالفرقة الثانية في كركوك،إلى الموصل لإخضاع المتمردين على الحكومة.

وفي المقابل حاول اللواء أمين العمري استمالة عدد من الوحدات العسكرية الأخرى إلى جانبه،واستطاع الحصول على دعم آمر معسكر الوشاش في بغداد سعيد التكريتي وساعده الأيمن المقدم صلاح الدين الصباغ ،كما انضم إليهم آمر حامية الديوانية.وهكذا بدا أن الجيش قد أنقسم على نفسه ، وأن الأمور قد باتت خطيرة جداً، وتنذر بوقوع حرب أهلية يكون عمادها الجيش، ولذلك اضطرت الوزارة إلى تقديم استقالتها إلى الملك غازي، في ١٧ آب ١٩٣٧م، وتم قبول الاستقالة في اليوم نفسه.

الانتخابات النيابية في عهد الملك غازي

توج الملك غازي ملكاً على العراق في ٨ ايلول ١٩٣٣م بعد وفاة والده الملك فيصل الاول، وعندما شكل علي جودت الايوبي وزارته في ٢٧ آب ١٩٣٤م، اسرع في حل مجلس النواب والشروع بأجراء انتخابات جديدة.

شهدت هذه الانتخابات تدخل سافر من قبل الحكومة، فعندما جاء دور انتخاب المنتخبين الثانويين، فكان معظمهم من موظفي الحكومة، وممن كان موالياً للسلطة او مؤيداً لسياستها، ويشير عبد الرزاق الحسني،عندما تحدث معه رئيس الوزراء علي جودت الايوبي عن الانتخابات في العراق ودرجة تدخل الحكومة فيها قائلاً:((**الحق ان الحياة النيابية افسدت العراق لسببين؛ قانون انتخاب النواب، وكثرة طلاب النيابات، اما من جهة قانون الانتخاب فأنه اعطى السلطة مجالاً واسعاً للتدخل فيه، حتى أن النيابات كانت الى التعيين اقرب منها الى الانتخاب، واما من جهة النيابات فأنتم تعلمون ان عددها محدود، في حين ان طلابها يتجاوزون الالفين، فلو قام في البلاد مجلس تشريعي تمثل فيه الألوية، لكان ذلك خيراً وأبقى، وخلصت الحكومة نفسها من الانتقادات**)).يتبين من ذلك بوضوح تدخل الحكومة في الانتخاب، وعملت الحكومة على جعل الصحفيين نواباً في مجلسها فكان صاحب جريدة البلاد نائباً عن لواء البصرة، وصاحب جريدة العالم العربي نائباً عن لواء الموصل وصاحب جريدة الاستقلال نائباً عن لواء الكوت،فحرمت الحكومة الشعب بعملها هذا من السنته الناطقة.

يصف السفير البريطاني تدخل الحكومة في الانتخابات قائلاً: ((**اسفرت الانتخابات العامة التي اجريت في اوائل كانون الاول ١٩٣٤م،عن اغلبية ساحقة حصل عليها رئيس الوزراء علي جودة بك وحزبه في مجلس النواب وحينما اجتمع البرلمان في مطلع العام الجديدة، كان هؤلاء يعتقدون ان موقفهم قوي،وهم لم يدركوا المرارة الشخصية التي أثارها باستبعادهم من المجلس كثيرين من زعماء الاحزاب والفئات الاخرى،ولا فهموا الاستياء**

الواسع الذي جلبوه لانفسهم بفرضهم على المناطق الانتخابية في الالوية عدداً من النكرات التافهين من بغداد اولئك الذي ادى انتخابهم الى حرمان رجال لهم مكانة محلية في مقاعدهم)).

عقد المجلس اجتماعه الاول في٢٩ كانون الاول ١٩٣٤م،وبعد القاء الملك خطاب العرش انتخب النواب رشيد الخوجة رئيساً لمجلسهم، يلاحظ ان الاساليب التي اتبعت في الانتخابات هي نفس تلك الاساليب التي طبقت في الانتخابات السابقة، حيث اسهمت الوزارات في افساد عملية الانتخاب دون اجراء تعديلات في الانظمة والقوانين الانتخابية وتطويرها.

عندما شكل ياسين الهاشمي حكومته في ١٧ آذار ١٩٣٥م، نجح باستصدار ارادة ملكية بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة، حيث زيد عدد مقاعد مجلس النواب من ٨٨ نائباً الى ١٠٨ نائباً، نتيجة لزيادة عدد سكان العراق، وتم انتخاب نواب المجلس الجديد في ٤ اب ١٩٣٥م وأصبح محمد زكي رئيسًا للمجلس الجديد.

أما السفير البريطاني في بغداد يشير في تقريره عن زيادة مقاعد مجلس النواب قائلاً:((**ان الحكومة قد زادت عدد النواب بصورة مقصودة لتتمكن من مكافأة انصارها بدون استبعاد غيرهم ممن يحتلون مراكز عشائرية او في الحياة العامة تجعل وجودهم في المجلس مرغوباً فيه)).**

لقد دلت النتائج على ان وزارة ياسين الهاشمي اتبعت نفس الطرق التي اتبعتها بقية الوزارات في جميع المجالس النيابية،وان كان تدخلها في هذه الانتخابات اقل واخف من تدخل بقية الوزارات، ودوّن عبد الرزاق الحسني، ملاحظاته عن هذه الانتخابات:

١. ان القبائل تمثلت في هذا المجلس افضل من تمثيلها في المجالس السابقة.

٢. ان المجلس الجديد أكثر تمثيلاً من المجالس السابقة لطبقات المجتمع.

٣. اصبح معظم اصحاب الصحف السياسية نواباً في المجلس الجديد، فحرم الشعب ممن ينطق بلسانه او ينتقد سلوك الحكومة في ادارة شؤون البلاد.

ولكن المجلس لم يستمر في عمله اذ حل وصدرت ارادة ملكية بتعيين يوم ١٠ كانون الاول ١٩٣٦م موعداً لبدء العملية الانتخابية في عهد وزارة حكمت سليمان، وفي ٢٠ شباط ١٩٣٧م تم انتخاب نواب المجلس الجديد بالطرق المألوفة حيث تم اختيارهم من قبل اعضاء الحكومة وانتخب فخر الدين جميل رئيساً لمجلس النواب.

بعد ان قدم حكمت سليمان استقالة حكومته في ١٧ اب ١٩٣٧م، شكلها من بعده جميل المدفعي، الذي كان من اولويات حكومته حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة، وبعد اصدار ارادة ملكية بحله، بدأت الاستعدادات للانتخاب وشكل المجلس الجديد في ١٨ كانون الاول ١٩٣٧م، كان تدخل الحكومة في الانتخابات سافراً وواضحاً لبلوغ عناصرها الى المجلس بعد ابعاد العناصر المعروفة بميولها اليسارية كما لم يمثل في المجلس الجيش ويشير عبد الرزاق الحسني، حول تدخلات الحكومة قائلاً: **((ضج العراقيون من التلاعبات الحكومية في الانتخابات النيابية العامة ،فحملهم هذا التلاعب على الزهد في هذه الانتخابات..،كانت مقدمات هذا الانتخاب قد تمت في جو من الريبة..))**.وعقد المجلس اجتماعه الاعتيادي في ٢٣ كانون الاول ١٩٣٧م، وانتخب النواب مولود مخلص رئيساً لمجلسهم. وهكذا يتبين لنا ان العراق شهد في فترة تولي الملك غازي الاول عرش العراق منذ عام ١٩٣٣م وحتى عام ١٩٣٩م، اجراء اربعة عمليات انتخابية، وان حل المجلس واجراء انتخابات جديدة اصبحت عام تسير عليها كل وزارة عند تشكيلها.

مقتل الملك غازي في ٤ نيسان ١٩٣٩م

في صباح يوم الرابع من نيسان ١٩٣٩م فوجئ الشعب العراقي ببيان رسمي صادر عن الحكومة نقلته إذاعة بغداد جاء فيه :((**بمزيد من الحزن والألم، ينعي مجلس الوزراء إلى الأمة العراقية، انتقال المغفور له سيد شباب البلاد، جلالة الملك غازي الأول إلى**

جوار ربه ، على اثر اصطدام السيارة التي كان يقودها بنفسه بالعمود الكهربائي الواقع في منحدر قنطرة(نهر الخر)، بالقرب من (قصر الحارثية)،في الساعة الحادية عشرة والنصف من ليلة أمس. وفي الوقت الذي يقدم فيه التعازي الخالصة إلى العائلة المالكة على هذه الكارثة العظمى التي حلت بالبلاد، يدعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ للمملكة نجله الأوحد جلالة الملك فيصل الثاني، ويلهم الشعب العراقي الكريم الصبر الجميل وإننا إلى الله وإننا إليه راجعون)).

لم يكد خبر مقتل الملك غازي يصل إلى أسماع الشعب، حتى هبت الجماهير الغاضبة، في مظاهرات صاخبة اتجهت نحو السفارة البريطانية، وهتافات التنديد بالسياسة البريطانية ، وامتدت التظاهرات الشعبية الهادرة إلى سائر المدن العراقية من أقصاه إلى أقصاه، وظهرت المنشورات التي وزعتها الجماهير، والتي تقول أن الملك لم يصطدم بالسيارة كما تدعي حكومة نوري السعيد، وإنما قتل بعملية اغتيال دبرتها بريطانيا واعوانها، وعلى رأسهم نوري السعيد بالذات، وكانت الجماهير بحالة من الغضب الشديد بحيث أنها لو ظفرت بنوري السعيد في تلك اللحظات لفتكت فيه ومزقته إرباً، ولذلك فقد هرب نوري السعيد بعد إتمام مراسيم دفن الملك غازي في المقبرة الملكية في الأعظمية، حيث استقل زورقاً بخارياً من المقبرة إلى داره في جانب الكرخ.

حاول البريطانيون إبعاد التهمة عنهم، وادعوا أن الدعاية الألمانية هي التي تروج مثل هذه الدعاية ضد بريطانيا، كما ادعوا أن موظفي السفارة الألمانية، والأساتذة الجامعيين هم الذين يحرضون جماهير الشعب ضد بريطانيا، وضد حكومة نوري السعيد.

كان رد فعل الجماهير الشعبية في الموصل شديداً جداً، حيث خرجت مظاهرة ضخمة وتوجهت نحو القنصلية البريطانية وهاجمتها، وقتلت القنصل البريطاني في الموصل، المستر مونك ميسنMonk Mason ، وكانت الجماهير تهتف بسقوط الاستعمار البريطاني ، وحكومة نوري السعيد، وكانت الجماهير بحالة من الغضب الشديد بحيث أنها لو ظفرت بنوري لمزقته إربًا.

لكن ما يؤسف له هو مهاجمة الحي اليهودي في بغداد ووقوع عمليات النهب وحرق مساكن اليهود. وقد استغل نوري السعيد الأحكام العرفية ،التي كانت قد أعلنت في البلاد

قبل شهر من مقتل الملك،وقام بنشر أعداد كثيفة من قوات الشرطة لإنهاء التظاهرات، وجرى اعتقال الكثير من المتظاهرين.

ولتهدئة الشارع العراقي الغاضب، سارعت حكومة نوري السعيد إلى إصدار بيان رسمي، يتضمن تقرير طبي صادر عن هيئة من الأطباء عن سبب وفاة الملك غازي، وجاء في البيان الصادر في ليلة ٤/٣ نيسان والموقع من د. جلال حمدي و د. صبيح وهبي و د. صائب شوكت و د .إبراهام و د.سندرسن ما يلي:((**ننعي بمزيد من الأسف وفاة صاحب الجلالة الملك غازي الأول، في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الأربعين من ليلة ٤/٣ نيسان ١٩٣٩م،متأثراً من كسر شديد للغاية في عظام الجمجمة،وتمزق واسع في المخ،وقد حصلت هذه الجروح نتيجة أصطدم سيارة صاحب الجلالة،عندما كان يسوقها بنفسه، بعمود كهرباء بالقرب من قصر الزهور،في الساعة الحادية عشرة والنصف ليلاً،وفقد الملك شعوره مباشرة بعد الاصطدام ولم يسترجع وعيه حتى اللحظة الأخيرة**)).

وعلى أثر إعلان وفاة الملك غازي، تولى مجلس الوزراء حقوق الملك الدستورية، وفقاً للمادة ٢٢ من الدستور، وجرى الإعلان عن تولى الملك فيصل الثاني[٢٦] المُلك، على أن يسمى وصياً عليه، نظراً لصغر سنه، بعد دعوة مجلس النواب الذي سبق أن صدرت الإرادة

([٢٦]). الملك فيصل الثاني(٢ ايار ١٩٣٥ – ١٤ تموز ١٩٥٨م): هو فيصل بن غازي بن فيصل بن حسين بن علي الهاشمي ، ثالث وآخر ملوك العراق من الأسرة الهاشمية، ولد في بغداد في ٢ أيار ١٩٣٥م، آل العرش اليه عام ١٩٣٩م عقب وفاة والده الملك غازي وأصبح ملكاً تحت وصاية خاله الأمير عبد الإله حتى بلغ السن القانونية للحكم وتوج ملكا في ٢ أيار ١٩٥٣م وحتى مقتله في ١٤ تموز ١٩٥٨م بقصر الرحاب الملكي بالعاصمة بغداد مع عدد من افراد العائلة المالكة.وللمزيد عن حياته ودوره في تاريخ العراق المعاصر ،ينظر:لطفي جعفر فرج،الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق،الدار العربية للموسوعات، (بيروت،٢٠٠١)؛أحمد فوزي،فيصل الثاني ..عائلته..حياته.. مؤلفاته،مطبعة الديواني،ط٣، (بغداد، ١٩٨٩).

الملكية بحله، وقرر مجلس الوزراء تعين الأمير عبد الإله وصياً على العرش، وادعى نوري السعيد أن ذلك القرار كان بموجب وصية الملك غازي نفسه، غير أنه لم يثبت أن هناك أي وصية من هذا القبيل، وكان معروفاً آنذاك أن الملك غازي كان يكره عبد الإله كرهاً شديداً، ولذلك فلا يعقل أن يوصي بالوصاية لعبد الإله، يأتمنه على طفله.كما أن الملك غازي كان حسبما ورد في التقرير الطبي قد فقد شعوره فوراً، ولم يسترجعه حتى وفاته. والحقيقة أن وصاية عبد الإله قد رتبت من قبل السفارة البريطانية، وحكومة نوري السعيد.

كما أن أحداً لم يقتنع بما أذاعته الحكومة عن اصطدام سيارة الملك ومقتله في الحادث، وهناك شواهد عديدة على أن الملك قد قتل نتيجة تدبير مؤامرة حبكتها السفارة البريطانية، وجرى تنفيذها من قبل نوري السعيد وعبد الإله، وأهم الشواهد على ذلك ما يلي :

١. قبل مقتل الملك بتسعة أشهر، وبالتحديد في ١٨ حزيران ١٩٣٨م، وُجد خادم الملك غازي الشخصي مقتولاً داخل القصر، وجاء تقرير خبير التحريات الجنائية البريطاني أن القتل كان نتيجة إطلاق النار بالصدفة من مسدس القتيل نفسه.!!سبّب قتل الخادم رعباً في نفس الملك غازي لازمه لأيام، وبدأت الشكوك تنتابه حول مؤامرة لقتله فيما بعد، وكان شكّ الملك يحوم حول عبد الإله ونوري السعيد، وزوجته الملكة عالية شقيقة عبد الإله . المنفصل عنها بصورة غير رسمية، وكانت تضمر له الكراهية والحقد.

٢. إن أي حادث لسيارة يؤدي إلى الوفاة لابد أن تكون إصابة السيارة شديدة وكبيرة، إلا أن الواقع كان عكس ذلك تماماً، فقد كانت الأضرار التي لحقت بالسيارة طفيفة جداً، وهذا ما يثير الشكوك حول حقيقة مقتل الملك.

٣. كان بمعية الملك في السيارة، كل من خادمه، شقيق الخادم السابق القتيل، وعامل اللاسلكي، جالسين في المقعد الخلفي بالسيارة، ولكنهما اختفيا في ظروف غامضة، ولم يعرف أحد عن مصيرهما نهائياً، وقد أثارت عملية اختفائهما شكوكاً كبيرة حول مقتل الملك،

وحول صدقيه حادث الاصطدام، واستمرت تلك الشكوك تحوم حول عبد الإله ونوري السعيد والسفارة البريطانية.يقول الفريق نور الدين محمود، الذي شغل منصب رئيس أركان الجيش، ثم رئيساً للوزراء عام ١٩٥٢م، حول حقيقة مقتل الملك غازي ما يلي: **((أنه اصطدام غامض وعويص، لا يسع الإنسان مهما كان بسيطاً في ملاحظته إلا أن يكذّب زعم الحكومة، وهو يقارنه بالأدلة التي يراها في مكان الحادث))**.

أما العقيد صلاح الدين الصباغ فيقول في مذكراته:**((قضت المصالح البريطانية اغتيال الملك غازي، فتم في ليلة ٣/٤ نيسان ١٩٣٩م وهو في السابعة والعشرين من عمره))**.

ويقول الأستاذ جان ولف في كتابه يقظة العالم العربي:**((مات الملك غازي على أثر حادث غريب، فقد اصطدمت سيارته دون ما سبب وجيه، بينما كان يقودها بسرعة معقولة، فتعالى الهمس في بغداد متهماً بعض الجهات بتدبير الحادث))**.

وقال كارتاكوز في كتابه ثورة العراق ما يلي :**((لعل مأثرته الرئيسية – يقصد الملك غازي– انه قد لاقى حتفه بشكل عنيف في حادث سيارة يعتقد أن البريطانيين وأعوانهم من العراقيين هم الذين فعلوه))**.ويقول توفيق السويدي في مذكراته:**((لقد كانت الاقوال والتكهنات كثيرة ومتنوعة بشأن السبب الذي أدى الى اصطدام الملك ووفاته،والذي وصلت اليه من استقراء ان في الحادث اصابع مؤامرة،اقوى من احتمال القضاء والقدر،حتى قيل ان تأثير الملكة عالية زوجة الملك واخيها عبدالاله مع نوري السعيد كان له الحظ الاوفر في وقوع الحدث))**.

وجاء الدليل القاطع بعد سنوات طويلة، عندما التقى السيد عبد الرزاق الحسني، في ٨ نيسان ١٩٧٥م بالدكتور صائب شوكت طبيب الملك غازي الخاص، وأول من قام بفحصه قبل وفاته، وسأله عن حقيقة مقتله فأجابه بما يلي:**((كنت أول من فحص الملك غازي بناء على طلب السيدين نوري السعيد ورستم حيدر لمعرفة درجة الخطر الذي يحيق بحياته،**

وأن نوري السعيد طلب إليّ أن أقول في تقريري أن الحادث كان نتيجة اصطدام سيارة الملك بعمود الكهرباء، وأنا أعتقد أنه قد قتل نتيجة ضربة على أم رأسه بقضيب حديدي بشدة، وربما استُخدم شقيق الخادم الذي قُتل في القصر، والذي كان معه في السيارة لتنفيذ عملية الاغتيال، فقد جيء بالخادم فور وقوع العملية إليّ وكان مصاباً بخلع في ذراعه، وقمت بإعادة الذراع إلى وضعه الطبيعي، ثم اختفي الخادم، ومعه عامل اللاسلكي منذ ذلك اليوم وإلى الأبد، ولا أحد يعرف عن مصيرهما حتى يومنا هذا)).

كما التقى السيد عبد الرزاق الحسني بناجي شوكت الذي كان وزيراً للداخلية آنذاك وسأله عن حقيقة مقتل الملك غازي ما يلي :((**لقد احتفظت بسر دفين لسنين طويلة، وها قد جاء الآن الوقت لإفشائه، كانت آثار البشر والمسرة طافحة على وجوه نوري السعيد، ورستم حيدر، ورشيد عالي الكيلاني، وطه الهاشمي، بعد أن تأكدوا من وفاة الملك، وكان هؤلاء الأربعة قد تضرروا من انقلاب بكر صدقي، واتهموا الملك غازي بأنه كان على علم بالانقلاب، وأنا أعتقد أن لعبد الإله ونوري السعيد مساهمة فعلية في فاجعة الملك غازي**)).

على كل حال،اجتمع مجلس الوزراء، واتخذ قراره بتولي عبد الإله الوصاية على العرش، وولاية العهد، ودعا نوري السعيد مجلسا النواب والأعيان إلى عقد جلسة مشتركة في يوم الخميس المصادف ٦ نيسان ١٩٣٩م، وكان عدد الحاضرين ١٢٢ عضواً فقط من مجموع المجلسين، وكلهم من مؤيدي نوري السعيد، حيث قاطع الجلسة عدد كبير من النواب والأعيان، لكي لا يكونوا شاهدي زور على جريمة الاغتيال، وقد عرض عليهم نوري السعيد قرار مجلس الوزراء، وتمت الموافقة عليه بإجماع الحاضرين، وبذلك تم تنصيب عبد الإله وصياً على العرش .

وعلى اثر انتخاب عبد الإله وصياً على العرش، قدم نوري السعيد استقالة حكومته، في ٦ نيسان ١٩٣٩م، وتم قبول الاستقالة، وعلى الفور كلف عبد الإله نوري السعيد من جديد بتأليف الوزارة التي جاءت على الشكل التالي:

١. نوري السعيد رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية.

٢. ناجي شوكت وزيرًا للداخلية.

٣. رستم حيدر وزيرًا للمالية.

٤. محمود صبحي الدفتري وزيرًا للعدلية.

٥. طه الهاشمي وزيرًا للدفاع.

٦. عمر نظمي وزيرًا للاقتصاد والمواصلات.

٧. صالح جبر وزيرًا للمعارف.

وهكذا جاءت الوزارة من نفس الأعضاء السابقين باستثناء إضافة ناجي شوكت لوزارة الداخلية، حيث استوزره نوري السعيد على ما يبدو لكونه شقيق طبيب الملك غازي الخاص صائب شوكت، لكي يأمن من عدم فضح صائب شوكت لحيثيات حادثة مقتل الملك غازي.

كانت أولى المهام التي أخذ نوري السعيد على عاتقه تحقيقها هي إجراء انتخابات جديدة، فقد سبق أن حصل إرادة ملكية بحل مجلس النواب في أواخر أيام الملك غازي، لكي يؤمن لوزارته الأغلبية المطلقة، وبعد أن تم له ما أراد وأجرى الانتخابات في ٢٩ نيسان ١٩٣٩م بأسلوبه المعروف في التزوير والممارسات غير المشروعة، وجاء بالمجلس كما يريده، عقد المجلس أولى جلساته في ١٢ حزيران، بحضور عبد الإله، الذي ألقى خطاب العرش لأول مرة، ودافع في ذلك الخطاب عن إجراءات نوري السعيد ضد حكمت سليمان، والضباط الموالين للفريق بكر صدقي بدعوى وجود المؤامرة السالفة الذكر، كما برر إعلان

الأحكام العرفية في الموصل، إثر مقتل القنصل البريطاني فيها، بعد إعلان مقتل الملك غازي، وإحالة أعداد كبيرة من المواطنين الموصليين إلى المجالس العرفية التي أصدرت بحقهم الأحكام القاسية، والتي وصلت إلى حد الحكم بالإعدام على بعضهم. كما برر عبد الإله لجوء نوري السعيد إلى حل المجلس النيابي، وإجراء انتخابات جديدة.

الفصل الخامس

العراق أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥م

موقف العراق من طرفي الحرب العالمية الثانية

لم تكد بريطانيا تعلن الحرب على المانيا،واشتعال لهيب الحرب في أنحاء أوروبا،حتى بادر السفير البريطاني للاتصال بنوري السعيد على الفور طالباً منه تطبيق معاهدة التحالف المبرمة بين البلدين في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م، وإعلان الحرب على المانيا، وقد طمأن نوري السعيد السفير البريطاني ووعده بقطع العلاقات مع ألمانيا، وإعلان الحرب عليها بأسرع وقت.

وعلى الفور أبلغ نوري السعيد الوصي عبد الإله برغبة بريطانيا بإعلان الحرب على المانيا، وتقرر عقد اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة عبد الإله، في ٥ أيلول ١٩٣٩م، وطرح نوري السعيد أمام مجلس الوزراء الطلب البريطاني، لكن خلافاً حاداً حدث داخل مجلس الوزراء،فقد رفض وزير الدفاع طه الهاشمي، ووزير العدلية محمود صبحي الدفتري، فكرة إعلان الحرب على المانيا،والاكتفاء بقطع العلاقات الدبلوماسية معها، وأعلنا أنهما سيقدمان استقالتهما إذا ما أصر نوري السعيد على إعلان الحرب.

إزاء ذلك الموقف اضطر نوري السعيد للتراجع مؤقتاً والاكتفاء بقطع العلاقات الدبلوماسية، وسارع بالطلب من السفير الألماني الدكتور غروبا بمغادرة البلاد تحت حراسة الشرطة نحو سوريا، كما قام نوري السعيد باعتقال كافة الرعايا الألمان، وسلمهم للقوات البريطانية المتواجدة في قاعدة الحبانية،ثم جرى تسفيرهم إلى الهند كأسرى حرب .أما عبد الإله فقد سارع إلى إرسال برقية إلى الملك جورج ملك بريطانيا يبلغه أن العراق سوف يلتزم تماماً بمعاهدة الصداقة والتحالف المعقودة مع بريطانيا عام ١٩٣٠م، وسوف يقدم العراق كل ما تتطلبه المعاهدة.

كما أذاع نوري السعيد بياناً للحكومة في ١٧ أيلول ١٩٣٩م، أعلن فيه التزام العراق بمعاهدة التحالف مع بريطانيا،واستعداد الحكومة للقيام بما تمليه تلك المعاهدة من واجبات تجاه الحليفة بريطانيا. وقد سبب موقف نوري السعيد وحكومته موجة من السخط العارم على

تلك السياسة، والتي قد تؤدي إلى زج العراق في الحرب. أما نوري السعيد فقد أقدم على تعطيل مجلس النواب، الذي نظمت وزارته انتخابه قبل مدة وجيزة ولجأ إلى إصدار المراسيم المخالفة للدستور، والهادفة إلى إنهاء كل معارضة لسياسته المنحازة لبريطانيا، وكان من بين تلك المراسيم ،مرسوم مراقبة النشر رقم(٥٤)لعام ١٩٣٩م،ومرسوم الطوارئ رقم(٥٧)لعام ١٩٣٩م، منتهكاً بذلك الحقوق والحريات التي كفلها الدستور للشعب.

وتطبيقاً لمعاهدة ١٩٣٠م،فتح نوري السعيد الباب على مصراعيه للقوات البريطانية لكي تحتل العراق من جديد،وليصبح العراق طرفاً في حرب استعمارية لا ناقة له فيها ولا جمل ،كما يقول المثل.

لم تترك الحرب العالمية الثانية،بعد أن أمتد لهيبها ليشمل أوروبا وأسيا، وأفريقيا، بلداً إلا وكان لها تأثيراً كبير عليه، سواء كان عسكرياً أم اقتصادياً، أم اجتماعياً، وكان العراق غارقاً في خضم تلك الحرب بعد أن احتلته القوات البريطانية احتلالاً كاملاً لمنع القوات الألمانية من الوصول إليه ،حيث يمتلك العراق مصادر الطاقة(النفط)التي كانت ألمانيا بأمس الحاجة لها لإدامة ماكنتها الحربية.

لقد عانى الشعب العراقي الأمرّين من تلك الحرب حيث أفتقد المواد الغذائية ، والملابس، وغيرها من الحاجات المادية الأخرى، وأصبحت تلبية تلك الحاجات أمر صعب للغاية،مما عقد من أوضاع البلاد الاجتماعية،واضطرت الحكومة إلى تطبيق نظام الحصص(الكوبونات)لكي تحصل العوائل على حاجتها من المواد الغذائية والأقمشة لصنع الملابس،واشتهرت تلك الأيام بـ((**أيام الخبز الأسود**)) بسبب النقصان الخطير في الحبوب ورداءة نوعية الطحين ، كما أن حكومة نوري السعيد كانت قد سخرت موارد البلاد لخدمة القوات البريطانية وحربها، مما أثار غضب الشعب العراقي وحقده على البريطانيين، والنظام الملكي.وهذه الامور وغيرها اثرت على وزارة نوري السعيد وتعمقت مشكلاتها ،وما زاد الطين بله، مقتل وزير المالية رستم حيدر في يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠م،مما عجل بنهاية الحكومة،فقدم نوري السعيد استقالة الحكومة في ١٨ شباط ١٩٤٠م.لكن قادة الجيش رفضوا استقالة نوري السعيد لاسيّما طه الهاشمي والعقداء الاربعة،مما جعل الوصي عبدالاله يكلفه بتشكيل الوزارة مرة اخرى،في ٢٢ شباط ١٩٤٠م.

لكن هذه الوزارة لم تعمر طويلاً ،فيقول عبدالرزاق الحسني:((**واستأنف الوصي،ومعه ساسة المملكة،البحث في ظرورة تأليف وزارة تضم العناصر التي تستطيع أن تتغلب على الصعاب القائمة في وجه المصلحة العامة، فأسفر ذلك عن وضع الوثيقة التالية في ١٤ آذار ١٩٤٠م:نظراً لرغبتنا الاكيدة في جمع الكلمة، وتصافي القلوب، وإزالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة،وما تتطلبة مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الامور،وتمشيتها بصورة اعتيادية ودستورية،فقد اتفقت آراؤنا على ما يأتي:**

١.تؤلف وزارة قومية مؤتلفة،يختار رئيسها صاحب السمو الوصي،حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة.

٢.رؤساء الوزارة السابقون،ورجال الدولة الموقعون،يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها وخارجها،ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها،بسبب مقبول لدى سموه،فانه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه،ويتجنب مناوأتها)).

وهكذا لم تستمر وزارة نوري السعيد الخامسة سوى خمسة اسابيع فقط،فقدم نوري السعيد استقالة وزارته الى الوصي يوم ٣١ آذار ١٩٤٠م.

رشيد عالي الكيلاني يؤلف وزارة جديدة

في ٣١ آذار ١٩٤٠م صدرت الإرادة الملكية بتكليف رشيد عالي الكيلاني، الذي كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي آنذاك،بتأليف الوزارة الجديدة، وقد تم تأليفها على الوجه التالي:

١ . رشيد عالي الكيلاني رئيسًا للوزراء ووزيرًا للداخلية .

٢ . نوري السعيد وزيرًا للخارجية .

٣ . طه الهاشمي وزيرًا للدفاع .

٤ . ناجي السويدي وزيرًا للمالية .

٥ . ناجي شوكت وزيرًا للعدلية .

٦ . عمر نظمي وزيرًا للأشغال والمواصلات .

٧ . صادق البصام وزيرًا للمعارف .

٨ . محمد أمين زكي وزيرًا للاقتصاد .

٩ . رؤوف البحراني وزيرًا للشؤون الاجتماعية .

وهكذا جاءت وزارة رشيد عالي الكيلاني الجديدة وهي تضم أربعة من رؤساء الوزارات السابقين، ومختلف الكتل، وحاولت تحسين صورتها أمام الرأي العام العراقي ، فأقدمت على إلغاء الأحكام العرفية في الموصل وبغداد، وأطلقت سراح العديد من المعتقلين السياسيين الذين أدانتهم المجالس العرفية.

لكن الحكومة بدأت باكورة أعمالها بإصدار مرسوم(صيانة الأمن العام وسلامة الدولة) في ٣٠ أيار ١٩٤٠م، وجاء هذا المرسوم أشد وطأة من المرسوم الذي أصدره نوري السعيد، والذي رفضته المحكمة العليا فيما بعد، لمخالفته أحكام الدستور، في ١١ أيلول ١٩٣٩م، حيث خول المرسوم الجديد صلاحية اعتقال الأشخاص المشتبه بكونهم يمثلون خطراً على الأمن العام،ونفيهم، أو سجنهم لمدد تصل إلى ٥ سنوات ، وفرض المرسوم قيوداً جديدة على الصحف،وكافة وسائل النشر، ومراقبة الرسائل البريدية، والتلفون،والبرقيات، ومراقبة المطبوعات والمطابع، وصلاحية غلقها، ومنع الاجتماعات والتجمعات، وتفريقها بالقوة،وغلق النوادي والجمعيات، ومنع التجول، وتفتيش الأشخاص والمساكن والمحلات، وغيرها من الإجراءات الأخرى المخالفة للدستور، وخول المرسوم وزير الداخلية صلاحية اتخاذ كل ما يلزم لتنفيذ هذا المرسوم ،وعد هذا المرسوم نقطة سوداء في تاريخ وزارة رشيد عالي الكيلاني. ومما يجدر ذكره،ان هذا المرسوم جمد في مجلس الاعيان لمدة خمس سنوات واربعة اشهر وعشرون يوماً،إذ قرر رفضه في جلسة ٢١ آذار ١٩٤٦م.

تدهور العلاقات العراقية - البريطانية

على أثر قرار وزارة رشيد عالي الكيلاني بالتريث في قطع العلاقات مع إيطاليا رغم إلحاح السفير البريطاني،بدأت العلاقات العراقية البريطانية تأخذ بالتأزم ، ولاسيّما بعد أن وصل إلى علم الحكومة البريطانية الاتصالات التي أجراها ناجي شوكت مع السفير الألماني في تركيا (فون بابن) Von Papen.

لقد أدرك السفير البريطاني صعوبة التعاون مع حكومة رشيد عالي الكيلاني ، وأخذ يتحين الفرصة لإسقاطها،وبالمقابل أخذت حكومة رشيد عالي الكيلاني تضيق على تحركات البريطانيين، ووسائل دعاياتهم ضد دول المحور متذرعة بعدم رغبة الحكومة بخلق مشاكل لها مع هذه الدول. وازدادت الأزمة تصاعداً عندما رفضت بريطانيا تزويد الجيش العراقي بالأسلحة التي كان بأمس الحاجة لها، حيث قيدت معاهدة ١٩٣٠م العراق بشراء الأسلحة

البريطانية فقط، فلما وجدت حكومة رشيد عالي الكيلاني أن الباب موصود أمامها للحصول على السلاح البريطاني لجأت إلى إيطاليا واليابان لشراء الأسلحة منهما،وكان رد الفعل البريطاني على خطوة حكومة رشيد عالي الكيلاني أن امتنعت الحكومة البريطانية عن شراء القطن العراقي، رغم تدني أسعاره،مما دفع بحكومة رشيد عالي الكيلاني إلى عقد اتفاقية مع اليابان باعت بموجبها جميع محصول القطن ومحصول التمور لها،مما أثار غضب الحكومة البريطانية إلى أقصى الحدود،ولاسيّما وأن اليابان كانت قد دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا.

ومن جانب آخر أقدمت حكومة رشيد عالي الكيلاني على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، مما أوصل العلاقات بين العراق وبريطانيا إلى أقصى درجات التأزم، بحيث أبلغ السفير البريطاني نوري السعيد بأن الحكومة البريطانية لم تعد تثق بحكومة رشيد عالي الكيلاني، وأن على العراق أن يختار بين الاحتفاظ بحكومة رشيد عالي الكيلاني أو الاحتفاظ بصداقة بريطانيا العظمى. وهكذا بدأ الصراع المكشوف بين الحكومة البريطانية والسفير البريطاني، وسارع رشيد عالي الكيلاني إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء لبحث التدخل البريطاني السافر بشؤون العراق الداخلية، وتقرر تقديم احتجاج رسمي إلى الحكومة البريطانية على تصرفات سفيرها في بغداد.

ولممارسة المزيد من الضغوط على حكومة رشيد عالي الكيلاني لجأت بريطانيا إلى الولايات المتحدة الامريكية داعية إياها للضغط على حكومة رشيد عالي الكيلاني، وقد اتصل السفير الأمريكي برشيد عالي الكيلاني،وطلب منه التعاون مع الحكومة البريطانية، ومنع دعاية الكراهية لبريطانيا بين صفوف الشعب العراقي.

وقد أكد رشيد عالي الكيلاني للسفير الأمريكي أن الحكومة لا تنوي الإضرار بالمصالح البريطانية، وأنها حريصة على تطبيق بنود معاهدة ١٩٣٠م ، لكن شائعات سرت بعد بضعة أيام تقول أن الحكومة العراقية تنوي إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا.

لم يستطع نوري السعيد تحمل سياسة رشيد عالي الكيلاني، وهو المتحمس إلى أبعد الحدود إلى تشديد ارتباط العراق بالعجلة البريطانية، فكتب مذكرة إلى رشيد عالي الكيلاني، وبعث بنسخة منها إلى الوصي عبد الإله، وإلى السفير البريطاني ، ينتقد فيها سياسة

الحكومة تجاه بريطانيا العظمى، ويتحدث عن فقدان الانسجام والتعاون بين أعضاء الوزارة، ويحذر من مغبة السير بهذا الطريق، ويدعو الحكومة إلى إعادة النظر في مجمل سياساتها.

أما الوصي عبد الإله فقد دعا إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء برئاسته في البلاط، في ١٧ كانون الأول، لمناقشة مذكرة نوري السعيد، وسياسة الحكومة. وخلال الاجتماع بدت على الوصي علامات الانفعال من سياسة رشيد عالي الكيلاني، حيث تحدث إليه قائلاً: **((إنني ألاحظ أن التآزر بين أعضاء الوزارة القائمة مفقود، والاختلافات بين أركانها في تزايد مستمر، ولاسيّما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وعلاقاتنا بالحليفة بريطانيا العظمى)).**

وقد رد السيد ناجي السويدي قائلاً أن ليس هناك من خلافات خطيرة تستوجب ذلك، لكن نوري السعيد أصر على موقفه من وجود الخلافات، وانتهى الاجتماع مع الوصي دون حدوث أي تغير. لم يكد أعضاء مجلس الوزراء يغادرون البلاط الملكي حتى لحق رئيس الديوان الملكي، السيد عبد القادر رشيد عالي الكيلاني، ليطلب منه تقديم استقالته بناء على رغبة الوصي،حرصاّ على عدم إحراجه مع بريطانيا وكان هذا التصرف من جانب الوصي بناء على طلب الحكومة البريطانية.

وهكذا بدأت الأزمة بين حكومة رشيد عالي الكيلاني والوصي عبد الإله ، وقرر مجلس الوزراء إرسال وفد لمقابلة الوصي،برئاسة رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ، وعضوية طه الهاشمي وزير الدفاع وناجي شوكت وزير المالية. وخلال اللقاء أبلغ الوفد الوصي أن طلب استقالة الوزارة عمل غير دستوري، وأن ليس من حقه بموجب الدستور أن يقيل الوزارة.

كان رشيد عالي الكيلاني في ذلك الوقت قد أمّن وقوف قادة الجيش العقداء الأربعة،صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان،وكامل شبيب ، إضافة إلى مفتي فلسطين الذي يتمتع بنفوذ كبير لدى الضباط القوميين. وفي ٢١ كانون الأول ١٩٤٠م أعلن رشيد عالي الكيلاني أمام مجلس النواب أن العراق دولة مستقلة، وعليه أن ينشد في كل تصرفاته مصالحه الوطنية، وأمانيه القومية، وينبغي أن لا ينجرف وراء ما لا يتلاءم مع هذه المصالح والأماني، وان الحكومة حريصة على عدم القيام بأي عمل يجر العراق إلى شرور الحرب والمساس بسلامة البلاد.

وعلى أثر ذلك قطع السفير البريطاني أي صلة له بالحكومة ورئيسها، وأخذت صلاته تجري مع الوصي بصورة مباشرة، متخطياً الحكومة الشرعية ورئيسها .اشتدت الأزمة داخل مجلس الوزراء، ولاسيّما بين نوري السعيد ، المتحمس لبريطانيا، وناجي شوكت، المعارض لها، واقترح طه الهاشمي لحل الأزمة أن يستقيل نوري السعيد وناجي شوكت من الوزارة، وبالفعل قدم نوري السعيد استقالته من الوزارة في ١٩ كانون الثاني ١٩٤١م، فيما قدم ناجي شوكت استقالته في ٢٥ منه . لكن الوصي رفض التوقيع على الاستقالة مطالباً رشيد عالي الكيلاني بتقديم استقالة وزارته ، لكن تدخل العقداء الأربعة أجبر عبد الإله على توقيع استقالة الوزيرين، وأسندت وزارتيهما إلى ناجي السويدي، وعمر نظمي وكالة.

لم يرضي هذا الإجراء السفير البريطاني الذي كان يلح على استقالة الوزارة ، مشدداً ضغطه على الوصي عبد الإله، الذي أخذ يمتنع عن توقيع الإرادات الملكية والقوانين والمراسيم والأنظمة.وأخيراً أخذ يحرض الوزراء على الاستقالة من الحكومة ، واستمر الوصي في ضغطه على رشيد عالي الكيلاني بأن أرسل بطلب الوزير عمر نظمي في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١م، وطلب منه إبلاغ رشيد عالي الكيلاني بأنه سيستقيل من الوصاية إذا لم تقدم وزارة رشيد عالي الكيلاني استقالتها حتى ظهر يوم الغد.أما مجلس الوزراء فقد عقد اجتماعاً في اليوم التالي، ٢٦ كانون الثاني لمناقشة الأزمة، ولم يحضر الوزيران المستقيلان،وخلال الاجتماع فاجأ الوزراء جميعاً رئيس الوزراء بتقديم استقالاتهم من الوزارة ، ما عدا رؤوف البحراني ، مما تسبب في إحراج رشيد عالي الكيلاني الذي حاول جاهداً تثنيهم عن الاستقالة.

كما تعرضت الوزارة اثناء اجتماع مجلس النواب يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١م لهجمات عنيفة شنها عليها النواب المؤيدين للوصي ونوري السعيد،منهم علي جودت الايوبي واحمد الجليلي وجلال بابان وابراهيم عطار باشي،وقد طالب نائب المنتفك زامل المناع باستقالة الوزارة بصراحة،كما توالت استقالة ثلاثة وزراء آخرين هم وزير الدفاع طه الهاشمي،ووزير المعارف صادق البصام،ووزير المالية ناجي السويدي، وبلغت الازمة ذروتها عندما هرب الوصي يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١م الى الديوانية،مقر الفرقة الرابعة،وذلك رداً على طلب رئيس الوزراء بحل مجلس النواب باعتبار اعضائه من انصار نوري السعيد،الذي بدوره غادر بغداد الى اليوسفية او الى عمان،وقررا الوصي ونوري السعيد عدم العودة الى بغداد

حتى تستقيل الوزارة،وهذا ما حصل فعلاً،فقد استقالت وزارة رشيد عالي يوم ٣١ كانون الثاني ١٩٤١م، واسندت الى طه الهاشمي في اليوم نفسه.

حركة مايس(أيار) ١٩٤١م

١.مقدمات الحركة وأسبابها: بدأ الوضع السياسي بعد تشكيل حكومة طه الهاشمي يميل نوعاً ما إلى الهدوء بعد تلك العاصفة التي حدثت بين رشيد عالي الكيلاني والوصي. لكن النار كانت لا تزال تحت الرماد، فقد كان عنصر الثقة بين الوصي وطه الهاشمي شبه مفقود، كما كانت الثقة بين رشيد عالي الكيلاني ،ومن ورائه العقداء الأربعة المسيطرين على الجيش وبين الوصي قد تلاشت، وكان الوصي، ومن ورائه السفارة البريطانية يعمل في الخفاء من أجل تشتيت شمل قادة الجيش تمهيداً للتخلص منهم ومن رشيد عالي الكيلاني، ومارست السفارة البريطانية ضغوطها على رئيس الوزراء من أجل إبعاد العقداء الأربعة عن أي تأثير سياسي في البلاد، كما ضغطوا على طه الهاشمي لقطع العلاقات مع إيطاليا، وكان الهاشمي يخشى رد فعل الشعب إن هو فعل ذلك. ونتيجة لتلك الضغوط، أقدم الهاشمي، بصفته وزيراً للدفاع وكالة، بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٤١م على نقل العقيد كامل شبيب إلى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية، ليحل مكانه صديق الوصي، والذي أواه في الديوانية ، اللواء الركن ابراهيم الراوي، كما أصدر قراراً آخر بنقل مقر قيادة الفرقة الثالثة التي يقودها العقيد صلاح الدين الصباغ من بغداد إلى جلولاء.

كانت تلك الإجراءات التي اتخذها طه الهاشمي بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، فلم يكد يبلغ القرار لقادة الجيش حتى قرروا على الفور التصدي له ورفضه ، واتخاذ التدابير السريعة والضرورية لحل الأزمة بصورة جذرية. ففي مساء يوم ١ نيسان ١٩٤١م ،أنذر العقداء الأربعة قطعات الجيش في بغداد،وتم إبلاغها بما ينوون القيام به، حتى إذا انتصف الليل، نزلت القوات العسكرية لتحتل المراكز الهامة والحساسة في بغداد،كدوائر البرق والبريد والهاتف،والجسور،ومداخل الطرق الرئيسية، وجميع المرافق العامة في بغداد ،وتوجه العقيد فهمي سعيد، وبرفقته وكيل رئيس أركان الجيش محمد أمين زكي إلى دار رئيس الوزراء طه الهاشمي وأجبروه على الاستقالة.

واضطر الهاشمي إلى تحرير كتاب استقالة حكومته إلى الوصي ، وسلمها لهما ، حرصاً على عدم إراقة الدماء .

أما الوصي،فقد أيقضه الخدم من النوم ،وأبلغوه أن هناك أوضاع غير طبيعية في منطقة القصر، وأن الجيش متواجد في المنطقة، فما كان من الوصي إلا أن صمم على الهرب مرة أخرى، واستطاع الإفلات من قبضة الجيش، ولجأ إلى السفارة الأمريكية، بعد أن تعذر عليه الوصول إلى السفارة البريطانية،وقامت السفارة الأمريكية بنقله إلى قاعدة الحبانية،ومن هناك تم نقله على متن طائرة حربية بريطانية إلى البصرة،حيث نقل إلى الدارعة الحربية البريطانية(كوك شبير) الراسية قرب البصرة، وكان برفقته كل من علي جودت الأيوبي ومرافقه العسكري عبيد عبد الله المضايفي ثم لحق بهم جميل المدفعي،وحاولت السفارة البريطانية الاتصال بأعضاء وزارة طه الهاشمي، في محاولة لنقلهم إلى البصرة للالتحاق بالوصي ، لكن العقداء الأربعة حالوا دون خروجهم.

كما نصبت القوات البريطانية للوصي إذاعة لاسلكية حيث قام بتوجيه خطاب إلى الشعب في الرابع من نيسان، وقامت الإذاعة البريطانية في لندن بإعادة إذاعة الخطاب مرة أخرى،وقد هاجم الوصي في خطابه رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة، واتهمهم بالاعتداء على الدستور، والخروج على النظام العام ،واغتصاب السلطة.

كما أخذ الوصي يحرض قائد الفرقة الرابعة في الديوانية إبراهيم الراوي، وقائد حامية البصرة العقيد رشيد جودت وعدد من شيوخ العشائر الموالين للبلاط والإنكليز للتمرد على رشيد عالي الكيلاني وقادة الجيش، والزحف على بغداد ، لكن الراوي وجودت رفضا السير مع الوصي بهذا الطريق الذي لو تم لوقعت حرب أهلية لا أحد يعرف مداها.

ويمكن ايجاز أسباب حركة مايس عام ١٩٤١م بالآتي:

١. ظهور الجمعيات والحركات القومية واشتداد التيار الوطني .

٢. الانتفاضات والاضطرابات التي قامت بها العشائر العراقية قبل الثورة واحداث عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد.

٣. كثرة تغير الوزارات.

٤. تدخل الجيش في السياسة من خلال حدوث الانقلابات ومن أهمها انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦م.

٥. وفاة الملك غازي عام ١٩٣٩م.

٦. الخلافات التي حدثت بين حزب الاخاء والحزب الوطني.

٧. حدوث الازمة الاقتصادية في العالم ١٩٢٩م وتأثيرها على العراق من خلال انتشار الجوع وقلة الموارد.

٨. تأثير اندلاع الحرب العالمية الثانية(٣ ايلول ١٩٣٩م) بين دول المحور من جهة والحلفاء من جهة اخرى.

٩. عزم حكومة نوري سعيد تطبيق المادة الثانية من معاهدة عام ١٩٣٠م التي تنص على مساعدة بريطانيا بالحرب وقطع العلاقات مع المانيا اضافة الى دخول العراق الحرب الى جانب بريطانيا.

١٠. رفض رشيد عالي الكيلاني مدعوماً بموقف الشعب قطع العلاقات مع المانيا ودخول العراق الحرب الى جانب بريطانيا.

١١. استقالة ناجي شوكت من الوزارة حيث اصبح نوري سعيد وزير للداخلية وكالةً اضافة الى رئيس الوزراء الذي قام بتسليم الرعايا الألمان الى بريطانيا. بعدها استقالة هذة الوزارة بضغط من الرأي العام العراقي.

٢. تشكيل مجلس الدفاع الوطني

بادر العقداء الأربعة، بعد هروب الوصي إلى تشكيل مجلس الدفاع الوطني ، وتم اختيار رشيد عالي الكيلاني رئيساً للمجلس ليقوم مقام مجلس الوزراء. وفي أول اجتماع لمجلس الدفاع الوطني قرر المجلس إرسال مذكرة إلى الحكومة البريطانية تحذرها من التدخل في شؤون العراق الداخلية،وتقديم الدعم والمساندة للوصي عبد الإله، كما قرر المجلس إرسال قوات عسكرية إلى البصرة لمنع أي تحرك ضد مجلس الدفاع الوطني، وتم اعتقال متصرف البصرة صالح جبر الذي قطع صلاته ببغداد تضامناً مع الوصي، وتم تسفيره إلى بغداد.

رداً على تحركات الوصي الرامية إلى إسقاط حكومة الدفاع الوطني، وهروبه من العاصمة، وتعاونه مع المحتلين البريطانيين في هذا السبيل، فقد وجهت حكومة الدفاع الوطني إنذاراً له بالعودة إلى بغداد فوراً وإلا فإنها ستضطر إلى عزله من الوصاية، وتعين وصي جديد على العرش بدلا منه. ولما لم يستجب عبد الإله إلى الإنذار قررت حكومة الدفاع الوطني عزله من الوصاية،وتعين الشريف شرف وصياً على العرش بدلاً عنه، وقد صادق مجلس الامة على هذا الإجراء في جلسته المنعقدة في ١٦ نيسان ١٩٤١م.

تسارعت التطورات في البلاد بعد أحكام سيطرة رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة على مقاليد الحكم، ولاسيّما وأن الحركة قد لاقت تأييداً واسعاً من أبناء الشعب عامة، الذين كانوا يحدوهم الأمل في التخلص من الاستعمار البريطاني الذي أذاقهم الأمرّين، ولم يدركوا أن الاستعمار الألماني البديل أسوأ منه، وهكذا أصبحت الأمور صعبة للغاية بالنسبة لبريطانيا، وتنذر بمخاطر كبيرة . وبناء على ذلك ارسل السفير البريطاني كورنواليس برقية إلى المستر تشرشل رئيس الوزراء جاء فيها:((**إما أن ترسلوا جيشاً كافيا إلى العراق أو انتظروا لتروا البلاد في أيدي الألمان**)). فلما اطلع تشرشل البرقية أسرع بالإبراق إلى وزير الهند لإرسال قوات عسكرية، وإنزالها في البصرة على عجل .

كانت الحكومة البريطانية قد أبلغت العراق قبل وقوع الانقلاب أنها عازمة على إنزال قوات في البصرة لنقلها عبر العراق إلى حيفا في فلسطين حيث تقتضي ضرورات الحرب ، وبموجب المعاهدة العراقية البريطانية يحق لبريطانيا ذلك، بعد إبلاغ ملك العراق بذلك، ولذلك فقد اتصل القنصل العام البريطاني في البصرة بوكيل المتصرف، يوم ١٠ نيسان ، وأبلغه أن فرقة من الجيش الهندي على ظهر ثلاث بواخر حربية، وبحراسة طرادين حربيين وثلاث طائرات سوف تدخل المياه الإقليمية العراقية خلال ٤٨ ساعة، وطلب منه إبلاغ حكومته بذلك ،للموافقة على نزول تلك القوات في البصرة.

كما قام مستشار وزارة الداخلية، المستر ادمونس Admons في بغداد بزيارة رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني،وابلغه بالأمر نفسه. وعلى الفور أجتمع مجلس الوزراء وبحث الأمر، وبعد مناقشة مستفيضة،اتخذ قراراً بالسماح للقوات البريطانية بالنزول، وفق الشروط التي اتفق عليها في ٢١حزيران ١٩٤٠م، والتي نصت على نزول القوات لواء بعد لواء ،على أن يبقى اللواء مدة معقولة ، وهو في طريقه إلى فلسطين، ثم يليه نزول اللواء التالي، بعد أن يكون اللواء السابق قد غادر الأراضي العراقية، وعلى الحكومة البريطانية أن تشعر الحكومة العراقية بعدد القوات المراد إنزالها.

كما قررت الحكومة العراقية إيفاد اللواء الركن إبراهيم الراوي إلى البصرة لاستقبال القوات البريطانية،كبادرة حسن نية من الحكومة. لكن بريطانيا كانت قد قررت غزو العراق، وإسقاط حكومة رشيد عالي الكيلاني بالقوة، وإعادة عبد الإله وصياً على عرش

العراق، وكانت تعليمات القيادة البريطانية تقضي باحتلال منطقة الشعيبة في البصرة ، واتخاذها رأس جسر لإنزال قواتها هناك، والانطلاق بعد ذلك إلى بغداد.

وفي يومي ١٧ و ١٨ نيسان ١٩٤١م نزلت القوات البريطانية في البصرة، وعلى الفور أبرق رئيس الوزراء البريطاني تشرشل إلى الجنرال ايمسي Gen Eimsa في رئاسة الأركان البريطانية،يأمره بالإسراع بإنزال ٣ ألوية عسكرية في البصرة ، وقد بدا واضحاً من تصرف تلك القوات أنها لن تغادر العراق، كما هو متفق عليه، بل لتبقى هناك حيث قامت بحفر الخنادق وإقامة الاستحكامات،وترتيب بقائها لمدة طويلة . وفي ٢٨ نيسان ١٩٤١م أبلغ مستشار السفارة البريطانية في بغداد وزارة الخارجية العراقية بنية بريطانيا إنزال قوة أخرى قوامها ٣٥٠٠ جندي وضابط، في ٢٩ نيسان،وقبل رحيل القوات التي نزلت في البصرة قبلها. وعند ذلك أدركت حكومة رشيد عالي الكيلاني أن بريطانيا تضمر للعراق شراً، وأنها لا تنوي إخراج قواتها كما جرى عليه الاتفاق من قبل، بل لتستخدمها لاحتلال العراق من جديد، وعليه اتخذت قرارها بعدم السماح لنزول قوات بريطانية جديدة في البصرة قبل مغادرة القوات التي وصلت إليها من قبل.

كما طلبت الحكومة العراقية من السفير البريطاني تقديم أوراق اعتماد حكومته كدليل على اعتراف بريطانيا بالوضع الجديد في العراق.

وفي الوقت نفسه قررت الحكومة العراقية القيام بإجراءات عسكرية احترازية لحماية العراق،وأصدرت بياناً إلى الشعب بهذا الخصوص،وقد أشار البيان إلى إخلال بريطانيا بنصوص معاهدة التحالف، وأن الحكومة قد قدمت احتجاجاً رسمياً إلى الحكومة البريطانية، كما أشار البيان إلى عزم الحكومة على التمسك بحقوق العراق، وسيادته واستقلاله.لكن الحكومة البريطانية تجاهلت مواقف الحكومة العراقية واحتجاجاتها، وأنزلت قوات جديدة في البصرة في ٣٠ نيسان، وحاولت تلك القوات قطع الطريق على القوات العراقية المتواجدة هناك، لكن القوات العراقية استطاعت الانسحاب إلى المسيب،مقرها الدائم،وكررت الحكومة احتجاجها على تصرفات القوات البريطانية، لكن الحكومة البريطانية تجاهلت ذلك الاحتجاج،وأقدمت على ترحيل الرعايا البريطانيين من الموظفين، وأصحاب الشركات، والعاملين فيها، كما أوعزت لهم بتهريب موجودات البنوك من العملات.

وهكذا أيقنت الحكومة أن الصِدام بين الجيشين العراقي والبريطاني أمر حتمي، وقررت اتخاذ عدد من الإجراءات العسكرية لحماية بغداد .فقد أرسلت في ٢٨ نيسان ١٩٤١م عدداً من قطعاتها العسكرية إلى المنطقة القريبة من(الحبانية) حيث توجد قاعدة جوية بريطانية كبيرة. لكن ثلاث أسراب من الطائرات البريطانية قامت على الفور بقصف تلك القوات المتمركزة في(سن الذبان) بجوار بحيرة الحبانية وذلك صباح يوم الجمعة المصادف ٢ أيار ١٩٤١م،وبذلك اشتعلت الحرب بين العراق وبريطانيا،وقام على الأثر السفير البريطاني بإصدار بيان موجه إلى الشعب العراقي،كان قد أعده سلفاً، هاجم فيه بشدة حكومة رشيد عالي الكيلاني ، واتهمها بشتى التهم، وبذلك كشف البيان عن جوهر السياسة البريطانية وأهدافها الاستعمارية العدوانية تجاه العراق.

وفي اليوم نفسه قدم السفير البريطاني إنذاراً للحكومة العراقية بسحب قواتها من أطراف الحبانية،وهدد باتخاذ أشد الإجراءات العسكرية ضدها.وعلى اثر تلك التطورات والأحداث المتسارعة، أجتمع مجلس الوزراء، واتخذ قرارات هامة للدفاع عن العراق، كان منها:

١. إعادة العلاقات مع ألمانيا، والطلب بإرسال ممثلها السياسي على الفور،وطلب المساعدة منها.

٢ . إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي فوراً .

٣. نشر بيان صادر من رئيس الوزراء حول العدوان البريطاني على القوات العراقية.

٤ . إرسال احتجاج إلى الحكومة البريطانية على تصرفاتها تجاه العراق.

وعلى الأثر قام الوزير العراقي المفوض في تركيا بمقابلة السفير الألماني(فون بابن) وطلب منه تقديم كل مساعدة ممكنة للصمود بوجه القوات البريطانية، وقد أبلغه السفير الألماني أن تقديم المساعدة يتطلب مدة من الزمن، وسأله كم من الزمن تستطيع القوات العراقية الصمود أمام القوات البريطانية، وأخيراً تم الاتفاق على إرسال عدد من الأسراب من الطائرات الحربية الألمانية للدفاع عن مدن العراق التي أخذت تتعرض لقصف الطائرات البريطانية، ريثما يتمكن الألمان من تقديم مساعدة فعالة للحكومة العراقية. وفي الوقت نفسه غادر الدكتور غروبا سفير ألمانيا السابق في العراق متوجهاً إلى بغداد لفتح السفارة الألمانية،حيث وصلها في ١٨ أيار،وبصحبته ٥ طائرات حربية،وبعثة عسكرية جوية برئاسة الفيلد مارشال فون بلومبرج Von Blomberg .لكن المارشال الألماني أصيب قبل هبوط

طائرته في مطار بغداد بصلية من الطائرات البريطانية، وقتل قبل نزوله في بغداد وذلك خلال اشتباك جوي مع الطائرات البريطانية.

وفي الوقت نفسه تلقى العراق كميات من الأسلحة عن طريق سوريا، حيث كانت ألمانيا وإيطاليا قد استولت على تلك الأسلحة بعد انهيار فرنسا. فقد حصل العراق على ١٥ ألف بندقية، و٣٥٤ مسدساً و٥ ملايين خرطوشة مدافع رشاشة ، و٩٩٩٩ قنبلة عيار ٧٥ ملم ، و ٦٠٠٠ قنبلة عيار ١٥٥ ملم و٣٠ ألف قنبلة يدوية ، و٦٠٠٠ قنبلة زمنية ، وغيرها من الأجهزة العسكرية والمتفجرات وأجهزة الاتصال اللاسلكية وغيرها.

ورداً على سحب موجودات البنوك، أعلن رشيد عالي الكيلاني انسحاب العراق من منطقة الإسترليني، وحاول تغير العملة بالتعاون مع المانيا ، لكن الزمن لم يمهله لتنفيذ ذلك، فقد تصاعدت الأزمة بعد أن فتحت القوات البريطانية النار على القوات العراقية المتواجدة في البصرة، واستطاع الفوج العراقي الموجود هناك الانسحاب من المنطقة في ٢ أيار ١٩٤١م.

أدى تصرف القوات البريطانية إلى هياج عام في صفوف الشعب العراقي ، وتوالت فتاوى رجال الدين تدعو للجهاد ضد المحتلين البريطانيين ،وكان على رأسهم المرجع الديني الاعلى لطائفة الشيعة أبو الحسن الموسوي الأصفهاني والمرجع الديني الكبير الإمام محمد حسين آل كاشف الغطاء اللذان دعيا الشعب العراقي للجهاد ضد المحتلين البريطانيين،فقد ورد في فتوى الامام محمد الحسين كاشف الغطاء:((..**وجوب المؤازرة والنصرة لهذه الحركة الحافظة لسلامة البلاد وكرامتها؟ كل انسان بقدر استطاعته..، وحرام وأفظع من كل حرام أن يحارب المسلم اخاه المسلم من أي عنصر كان،ومن أي بلاد يكون..**)).أما فتوى المرجع الكبير عبدالكريم الجزائري فقد نصت على:((..**أحثكم وأدعوكم للمساعدة لهذه النهضة الدفاعية ما استطعتم فإنها نصرة للدين وحماية للمسلمين،والله يرعاكم بتأييده**)). كما ناصرت الشعوب العربية شعب العراق في كفاحه ضد الاستعمار البريطاني. لكن في نهاية الامر،فشلت الحركة في تحقيق اهدافها وتمكنت بريطانيا من احتلال العراق مرة ثانية بعد هزيمة قادة الحركة الى خارج العراق بعد خسارة الحرب مع بريطانيا بسبب التفوق في الاسلحة والمعدات والطائرات وغيرها،وعاد الوصي عبدالاله الى بغداد يوم ١

حزيران عام ١٩٤١م وشكل حكومة جديدة برئاسة جميل المدفعي في ٢ حزيران التي قامت بإعلان الاحكام العرفية في البلاد وتشكيل مجلس عرفي لمحاكمة انصار الحركة وقادتها.

تأسيس الجامعة العربية

١. مقدمات وأسباب التأسيس

كان الحلم العربي باستقلال البلاد العربية التي ظلت تحت نير الاستعمار العثماني لأربعة قرون، وإقامة وحدة عربية، يراود أبناء الأمة العربية التي عانت أشد المعاناة من ذلك الحكم البغيض. لكن العرب صُدموا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عندما نكث المستعمرون الجدد بريطانيا وفرنسا بالوعود التي قطعوها لهم، وتبين أنهم قد قرروا اقتسام البلاد العربية فيما بينهم بموجب معاهدة(سايكس بيكو)، وهكذا وجد العرب أنفسهم مرة أخرى تحت نير استعمار عالمي جديد.

لكن عزم الشعب العربي على تحقيق الاستقلال، وإقامة الوحدة العربية لم يفتر، وبقيت الجماهير العربية تناضل من أجل تحقيق هذا الهدف،وخاضت ضد المحتلين الجدد معارك قاسية ومتواصلة وقدمت الآلاف من الضحايا في هذا السبيل.وعندما قامت حكومات محلية في العراق، وسوريا، ومصر وشرق الأردن ، واليمن، والسعودية، ظلت الجماهير العربية تضغط على حكامها من أجل التحرر الحقيقي وقيام الوحدة العربية على أسس ديمقراطية، بعيداً عن الهيمنة البريطانية والفرنسية، ونتيجة لذلك جرت لقاءات بين تلك الحكومات للبحث في موضوع الوحدة.

لكن إرادة المستعمرين الجدد كانت فوق الشعوب العربية ، لأن الوحدة لا تتفق ومصالحهم إطلاقاً، ولذلك فكر المستعمرون في طريقة لامتصاص مطالب الجماهير العربية في الوحدة، فكان مشروع إقامة نوع من الارتباط بين تلك البلدان يحتفظ بموجبه كل بلد عربي باستقلاله ، فكان مشروع الجامعة العربية. فمع اشتداد الضغط النازي والفاشي على الدول الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية رأت بريطانيا وفرنسا ألا تحدث مزيداً من الاضطرابات داخل مستعمراتها في البلاد العربية، فوعدت قادة تلك الدول بالاستقلال عقب انتهاء الحرب، وأعربت عن تشجيعها لأي اتجاه نحو الوحدة العربية كما جاء على لسان وزير خارجيتها أنتوني إيدن Anthony Eden عام ١٩٤١م.

وتحرك بعض القادة العرب مستغلين تلك التصريحات باتجاه إنشاء جامعة الدول العربية، فدعا مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري كلاً من جميل مردم رئيس وزراء سوريا والشيخ بشارة الخوري رئيس الكتلة الوطنية في لبنان الذي أصبح رئيسا للجمهورية فيما بعد إلى زيارة لمصر وتبادل وجهات النظر فيما يختص بفكرة جامعة للدول العربية التي ستنال استقلالها. وألقى مصطفى النحاس خطاباً في مجلس الشيوخ المصري عام ١٩٤٢م أعلن فيه سعي مصر إلى عقد مؤتمر للقادة العرب لبحث هذا الأمر، وفي الأردن جاءت تصريحات الأمير عبد الله متوافقة مع ما دعا إليه النحاس.

وفي أيلول ١٩٤٣م بدأت المشاورات الثنائية بين مصر وكل من الأردن والعراق وسوريا وصدرت تصريحات ووجهات نظر كثيرة من كل من نوري السعيد من العراق وتوفيق أبو الهدى من الأردن وسعد الله الجابري من سوريا ويوسف ياسين من السعودية ورياض الصلح من لبنان، ووفد اليمن. وكانت خلاصة المشاورات مع تلك الوفود بروز اتجاهات ثلاثة بين القادة العرب فيما يختص بمشروع جامعة الدول العربية:

١. وحدة سورية كبرى بزعامة الأمير عبد الله بن الحسين وبدعم من نوري السعيد الذي كان يرى في هذا الأمر خطة باتجاه الهلال الخصيب.

٢. الاتجاه الثاني كان يرى قيام دولة موحدة تشكل بلدان الهلال الخصيب بزعامة العراق.

٣. الاتجاه الثالث يدعو إلى وحدة أو اتحاد أشمل وأكبر يضم مصر وسوريا واليمن بالإضافة إلى بلدان الهلال، وانقسم أصحاب هذا الاتجاه قسمين: قسم يدعو إلى اتحاد فدرالي أو كونفدرالي، أو نوع من الاتحاد له سلطة عليا تفرض إرادتها على الدول الأعضاء، وقسم آخر يرى اتحاداً يعمل على التعاون والتنسيق بين الدول العربية بعضها بعضاً مع احتفاظ كل دولة باستقلاليتها.

٢. **بروتوكول الإسكندرية** : بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء على دول المحور حاولت الدول الغربية المحتلة التخلي عن وعودها بمنح الاستقلال للدول العربية بالرغم من وقوف الأخيرة معها واستنزاف ثرواتها في المجهود الحربي.وكان الرأي العام العربي قد تهيأ لقيام وحدة عربية وبدأ يضغط عن طريق الأحزاب والصحف في هذا الاتجاه، فوجه مصطفى النحاس في ١٢تموز ١٩٤٤م الدعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية لإرسال مندوبيها للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام التي ستتولى صياغة الاقتراحات المقدمة لتحقيق الوحدة العربية. واجتمعت تلك اللجنة في الإسكندرية في ٢٥ أيلول ١٩٤٤م بحضور مندوبين عن مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن وعن عرب فلسطين، وبعد ثماني جلسات متوالية استبعد المجتمعون فكرة الحكومة المركزية ومشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب، وانحصر النقاش في اقتراح نوري السعيد رئيس الوفد العراقي بتكوين مجلس اتحاد لا تنفذ قراراته إلا الدول التي توافق عليه، خوفا من التأثير على سيادة الدول الأعضاء. وتدخل مصطفى النحاس فأكد أن فكرة اتحاد عربي له سلطة تنفيذية وقراراته ملزمة أمر يستبعده الجميع للأسباب نفسها التي أدت إلى استبعاد فكرة الحكومة المركزية، وأنه يبقى بعد ذلك الرأي القائل بتكوين اتحاد لا تكون قراراته ملزمة إلا لمن يقبلها.

٣.**المبادئ العامة للميثاق**: صاغت الوفود العربية المجتمعة في الإسكندرية بنوداً عامة كانت نواة أولى لميثاق جامعة الدول العربية، أكدوا فيها على احترام استقلال وسيادة كل دولة،والاعتراف بحدودها القائمة،والاعتراف لكل دولة بحق إبرام المعاهدات والاتفاقات بشرط ألا تتعارض مع أحكام الجامعة وميثاقها، وكان من اللافت للنظر حرص الدول العربية على التأكيد على أنه ليس من اللازم اتباع سياسية خارجية موحدة،وعدم اللجوء إلى القوة في فض المنازعات بين الدول الأعضاء، وفي حالة الخلاف يفض بالوساطة بناء على طلب المتخاصمين.

وأقرت اللجنة التحضيرية في قصر الزعفران بالقاهرة في ١٧ آذار ١٩٤٥م الصيغة النهائية لميثاق جامعة الدول العربية بعد الأخذ في الاعتبار بالمقترحات والصياغات التي أعدها الدكتور عبد الحميد بدوي أستاذ القانون الدولي، وخرج الميثاق إلى الوجود في ١٩ آذار ١٩٤٥م مؤلفا من ديباجة و٢٠ مادة وثلاثة ملاحق، ووقع عليه مندوبو الدول العربية في احتفال أقيم لهذا الغرض بقصر الزعفران بالقاهرة في ٢٢ آذار ١٩٤٥م.

٤. **سلطات الجامعة العربية** : يحق لجامعة الدول العربية إبرام المعاهدات الدولية وتبادل التمثيل الدبلوماسي لدى الدول والمنظمات الدولية، وذلك لما تتمتع به الجامعة من شخصية قانونية دولية مستقلة ومنفصلة، كما أن لمبانيها ولموظفيها بالخارج الحق في التمتع بالحصانة الدبلوماسية طبقا للمادة ١٤ من الميثاق.

٥. **أهداف الجامعة**: تسعى جامعة الدول العربية إلى توثيق الصلات بين الدول العربية وصيانة استقلالها والمحافظة على أمن المنطقة العربية وسلامتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية.ولتحقيق هذه الأهداف أنشئ العديد من المؤسسات وأبرمت عدة اتفاقات منها:

١. اتفاقية تسهيل التبادل التجاري .

٢. التعريفة الكمركية الموحدة.

٣. إنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي .

٤. اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

ولتحقيق مبدأ الأمن والسلام العربي أوجبت المادتان الخامسة والسادسة على الدول الأعضاء عدم اللجوء إلى القوة لحل المنازعات الناشئة بينها، وأوجبت اللجوء إلى مجلس الجامعة لعرض النزاع وفض الخلاف القائم بينها إما بالتحكيم أو بالوساطة،ومن واجبات

مجلس الجامعة حال نشوء نزاع بين دولتين عربيتين أن يتدخل لفض النزاع،ولكن بضوابط معينة،منها لجوء الأطراف المتنازعة إلى الجامعة، وحتى في هذه الحالة فإن قرارات الجامعة أيضاً لا تتصف بالإلزامية، وبعبارة أخرى إذا حدث خلاف بين دولتين عربيتين لا يحق للجامعة أن تتدخل لفضه إلا إذا طلب منها ذلك، كما أن قراراتها ليست ملزمة للأطراف المتنازعة.

وقد حدث تعديل لهذا النظام في اتفاقية الدفاع العربي المشترك عام ١٩٥٠م، والتي أقرت اتخاذ تدابير ووسائل – بما في ذلك القوة المسلحة – لرد أي اعتداء يقع على دولة من الدول الأعضاء،كما أخذ في تلك المعاهدة بقاعدة الأغلبية (أغلبية الثلثين)، إلا أنها تركت الاختصاص النهائي في حفظ السلام لمجلس الأمن، كما نصت المادة الحادية عشر منها.

٦. مبادئ جامعة الدول العربية

١. الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة .

٢. المساواة القانونية بين الدول الأعضاء.

٣. عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء.

٤. المساعدة المتبادلة.

٧. العضوية في جامعة الدول العربية

نصت المادة الأولى من ميثاق الجامعة على أنه يحق لكل دولة عربية مستقلة الانضمام إلى جامعة الدول العربية بعد أن تقدم طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة،ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب.وتنقسم عضوية الجامعة العربية إلى عضوية أصلية وعضوية بالانضمام، والعضوية الأصلية هي المثبتة

للدول العربية المستقلة السبع التي وقعت على الميثاق. والعضوية بالانضمام عن طريق تقديم طلب بذلك بعد توافر عدة شروط منها أن تكون الدولة عربية ومستقلة.

وعندما تأسست الجامعة العربية في القاهرة عام ١٩٤٥م، كانت لحظة إنشائها تظم كل من مصر والعراق ولبنان والسعودية وسوريا وشرق الأردن (الأردن منذ عام ١٩٤٦م) واليمن. زاد عدد الدول الأعضاء زيادة مستمرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين بدخول ١٥ دولة عربية أخرى إلى خانة العضوية، وانضمام أربعة دول بصفة مراقب.

٨. أجهزة جامعة الدول العربية

تناول ميثاق الجامعة العربية أجهزة الجامعة العربية في المواد(٣ و ٤ و ١٢). وهي كالآتي:

أولاً . مجلس الجامعة العربية :يعد مجلس الجامعة العربية الهيئة العليا في الجامعة. وهو يعد أعلى سلطة في الجامعة من حيث طبيعة التمثيل وأهمية اختصاصاته. ويتألف مجلس الجامعة العربية من جميع ممثلي الدول المشتركة في الجامعة . وذلك ينسجم مع القواعد العامة في تشكيل المنظمات الدولية. حيث يتألف الجهاز الرئيسي من كافة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. إلا أن ميثاق الجامعة العربية قد أختلف في هذا الصدد عن ميثاق الأمم المتحدة. حيث أنه لم يحدد عدد ممثلي الدول الأعضاء في مجلس جامعة الدول العربية ولم يحدد مستوى التمثيل. تكون رئاسة المجلس دورية بالتناوب بين الدول الأعضاء في المجلس وحسب الترتيب الأبجدي. ولمجلس الجامعة دورتي انعقاد عاديتين في العام، الأولى في شهر آذار، والثانية في شهر تشرين الاول. وهنالك دورة استثنائية ممكن أن تعقد في حالة الضرورة وبناءً على طلب دولتين أو أكثر من دول الجامعة. أو الدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء. وعرفت الجامعة منذ نشأتها مؤتمرات قمة كثيرة كان أولها في أنشاص بالقرب من القاهرة في ٢٨-٢٩ آذار ١٩٤٦م تأييداً لموقف مصر أمام بريطانيا بعد إلغائهما معاهدة ١٩٣٦م، ولاتخاذ قرار عربي موحد في قضية فلسطين.

أما اختصاصات المجلس وفقاً لميثاق جامعة الدول العربية يختص المجلس بمراعاة تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين الدول الأعضاء، ودعم التعاون بين الدول العربية والهيئات

الدولية المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين واتخاذ التدابير اللازمة لدفع ما قد يقع على إحدى دول الجامعة من عدوان فعلي أو محتمل وفض المنازعات التي تنشأ بين الدول العربية عن طريق الوساطة أو التحكيم، وتعيين أمين عام الجامعة وتحديد أنصبة الدول الأعضاء في ميزانية الجامعة وأخيراً وضع النظام الداخلي للمجلس واللجان الدائمة والأمانة العامة للجامعة.

ويكون التصويت في مجلس الجامعة بحسب ما نصت المادة السابعة من الميثاق على أن ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله.غير أن الميثاق لا يشترط الإجماع في كل الحالات المعروضة لأن الإجماع غير مطلوب إلا عند اتخاذ التدابير اللازمة لدفع العدوان على إحدى دول الجامعة أو عند اتخاذ قرار حول فصل أحد الأعضاء من الجامعة.

ثانياً: **اللجان الفنية الدائمة :** ويساعد مجلس الجامعة عدة لجان فنية دائمة مهمتها إعداد دراسات فنية متخصصة فيما يحال إليها من موضوعات، وأقرت المادة الرابعة من الميثاق ذلك حينما قررت تأليف لجان خاصة للشؤون المبينة في المادة الثانية وتمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة، وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقيات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة.

ثالثا: **الأمانة العامة**

يوجد للجامعة العربية أمانة دائمة وظيفتها الأساسية تصريف الأمور الإدارية والمالية السياسية للجامعة، وتعتبر الأمانة العامة بمثابة الجهاز الإداري للجامعة، وتضم الأمين العام بدرجة سفير يعينه مجلس الجامعة بأغلبية ثلثي الأعضاء لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ولا يمثل أي دولة ولا يتلقى تعليماته من أي دولة، والأمناء المساعدين بدرجة وزراء مفوضين ومجموعة من الموظفين والمستشارين وفقاً لما جاء في المادة ١٢ من الميثاق.

ومما يجدر ذكره، تختلف الجامعة العربية اختلافاً كبيراً عن الاتحاد الأوروبي، فلم تحقق الجامعة العربية مقداراً ملحوظاً من التكامل الإقليمي، وليس للجامعة علاقةٌ مباشرةٌ مع الدول الأعضاء. ولكن الجامعة العربية مبنيةٌ على مبادئ تدعم وتروج لقوميةٍ عربيةٍ موحدةٍ وتوحيد مواقف الدول الأعضاء بخصوص مختلف القضايا. كما أن جميع أعضاء الجامعة العربية أعضاءٌ في منظمة المؤتمر الإسلامي. وأن هناك مجموعاتٍ فرعيةٍ في الجامعة، مثل (مجلس التعاون الخليجي) و(اتحاد المغرب العربي).

ويقيم الكثير من الباحثين والمؤرخين عمل الجامعة العربية بأنه ضعيف ولا يرقى لطموحات الشعوب العربية وتطلعاتها نحو التكامل والوحدة العربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً..،بل يذهب البعض الى اكثر من ذلك بأنه لم تحقق الاهداف التي تأسست من أجلها الجامعة فما زالت الكثير من المشكلات بين الدول الاعضاء من دون حلول ناجعة ،كما أنها لم تكن تمتلك السلطات الحقيقية لفرض قراراتها على اعضائها المخالفين لميثاق الجامعة.ويمكن عدها خطوة مهمة لتلاقي الزعماء العرب والتشاور فيما بينهم بخصوص مختلف القضايا العربية وغير العربية ومحاولة اتخاذ مواقف وقرارات موحدة ازائها.

الفصل السادس

الحركة الوطنية العراقية ١٩٤٦-١٩٥٨م

الحياة الحزبية في العراق بعد الحرب العالمية الثانية

كان الوصي عبد الإله قد أشار في خطابه في٢٧ كانون الأول ١٩٤٥م إلى أهمية العمل على عودة الحياة الطبيعية للبلاد،وإنهاء الظروف الاستثنائية، والمراسيم المناهضة لحقوق وحريات الشعب،وإشاعة الديمقراطية في البلاد.وجاء برنامج الحكومة بما يشير إلى رغبة الحكومة بانتهاج هذا السبيل،ووجدت الشخصيات الوطنية أن من الضروري استثمار هذه الفرصة،على الرغم من عدم ثقتهم بنوايا البلاط والحكومة والسفارة البريطانية ودعواهم،فقد ذكر محمد مهدي كبه[٢٧]زعيم حزب الاستقلال في مذكراته ما يلي:((**لم يكن الوصي ، ولا الطبقة الحاكمة ، ولا الإنكليز جادين في تنفيذ هذه السياسة الجديدة التي أعلن عنها الوصي .ولم نكن نحن ولا الساسة والعناصر الوطنية التي بادرت إلى تأليف الأحزاب والجمعيات السياسية واثقين من حسن نوايا الحاكمين وجديتهم في انتهاج السياسة التي أعلن عنها الوصي،غير أننا وباقي العناصر الوطنية من رجال الأحزاب**

([٢٧]).محمد مهدي كبه: مفكر قومي وسياسي عراقي بارع عرف بإخلاصه الوطني، ولد في سامراء عام ١٩٠٠م، من أسرة عربية من قبيلة ربيعة، وفي عام ١٩١٧م أنتقل مع أفراد عائلته إلى الكاظمية وقد اكمل تحصيله في مدرسة الشيخ الخالصي الدينية، أسهم في ثورة العشرين، أسهم في تأسيس نادي المثنى بن حارثة الشيباني في بغداد، انتُخِبَ نائباً في مجلس النواب وأصبح عنصراً معارضاً ومناهضاً لكل المخططات التي تنال من حرية العراق واستقلاله، أيد حركة مايس عام ١٩٤١م كما أسهم في عدد من الجمعيات الوطنية منها جمعية (الجوال العربي) و(الدفاع عن فلسطين) و(نادي القلم) وتوج نشاطه السياسي بتأسيس (حزب الاستقلال) في عام ١٩٤٦م وأصدر جريدة (لواء الاستقلال) الناطقة باسم الحزب، وفي عالم ١٩٥٨م عين عضواً في مجلس السيادة، ولم يلبث أن ترك المسرح السياسي بسبب الأجواء السياسية التي لم تكن تتفق وميوله وتوجهاته،توفي عام ١٩٨٤م.وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق المعاصر ،ينظر: حامد قاسم محمد موسى الجبوري، محمد مهدي كبة حياته ودوره السياسي في العراق،اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧م؛ محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨– ١٩٥٨ ، منشورات دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٥).

الآخرين رأينا من واجبنا انتهاز هذه الفرصة لتنظيم الحياة السياسية في البلاد،وجمع العناصر الوطنية فيها، ونشر الوعي السياسي والوطني بين أبناء الشعب)).

وهكذا تقدمت تلك العناصر الوطنية بطلب إجازة أحزابها ، ووافقت الحكومة على إجازة خمسة أحزاب منها فيما رفضت إجازة حزب سادس يقوده الشيوعيون، وهو حزب التحرر الوطني .

أما الأحزاب التي أجيزت فهي:

١ . الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة كامل الجادرجي .

٢ . حزب الاستقلال بزعامة محمد مهدي كبه .

٣ . حزب الأحرار بزعامة داخل الشعلان .

٤ . حزب الشعب بزعامة عزيز شريف .

٥. حزب الاتحاد الوطني بزعامة عبد الفتاح ابراهيم .

أما الحزب الشيوعي فقد بقي يمارس نشاطه السياسي بصورة سرية، بعد أن حجبت عنه الحكومة حقه في ممارسة نشاطه العلني، على الرغم من أنه كان له دور فاعل ومؤثر على الساحة السياسية،وفيما يلي نبذة موجزة عن هذه الأحزاب ومناهجها:

١ـ الحزب الوطني الديمقراطي

يُعد هذا الحزب امتداداً لجماعة الأهالي التي ظهرت أولى حلقاتها في الثلاثينات، وضمت عناصر وطنية مثقفة أخذت على عاتقها تنوير الشعب العراقي ، ودفعه للنضال من أجل تحقيق آماله وأهدافه في الحياة الحرة الكريمة، وفي حياة سياسية تسودها الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كانت صحيفة الأهالي في تلك الفترة تؤدي دوراً بارزاً في الحركة الوطنية ، حيث الحريات السياسية وحرية الصحافة مقيدة، ولا يسمح بصدور أي صحيفة يسارية فكانت الأهالي هي صحيفة كل الوطنيين المثقفين.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية حدث نوع من الانفراج السياسي في البلاد ، حيث قررت الحكومة في ٢ نيسان ١٩٤٦م السماح بتأليف الأحزاب والجمعيات . وعلى أثر ذلك تقدم كامل الجادرجي بطلب تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي ، وقد ضمت هيئته المؤسسة كل من: محمد حديد ويوسف الحاج الياس وعبد الكريم الأزري وحسين جميل وعبد الوهاب

مرجان وهديب الحاج حمود وعبود الشالجي وصادق كمونه. أما أهداف الحزب فكانت ترمي إلى إجراء إصلاح شامل لجميع نواحي الحياة السياسية،والاقتصادية،والاجتماعية، والثقافية، وفق دراسة علمية لتطوير البلاد ودفعها إلى الأمام ، للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة ويتوسل الحزب لتحقيق اهدافه بالوسائل الديمقراطية.

وكان من أهم أهداف الحزب في الناحية السياسية اكمال استقلال العراق واقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على أساس الصداقة والمنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات،وتحقيق اتحاد البلاد العربية بجميع الامور المشتركة بينها في ادارة موحدة او نظام مشترك،والعمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها،وتحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية،ولا يفرق الحزب بين العراقيين ولا يميز بينهم ويعتبرهم جميعا–على اختلاف عناصرهم واديانهم ومذاهبهم– متساوين في الحقوق والواجبات. وفي الناحية الاقتصادية يعتبر الحزب ان العلة الاساسية في تأخر الحياة الاقتصادية في العراق هي قلة الانتاج وسوء توزيع ثرواته وان لا سبيل لمكافحة الفقر والجهل والمرض مكافحة سريعة الا بمعالجة هذه العلة بالتنظيم.وفي الناحية الاجتماعية أكد الحزب على العناية بالصحة العامة،وتطبيق الضمان الاجتماعي واصلاح السجون وتنظيم الاحوال الشخصية وتحرير المرأة.وفي الناحية الثقافية دعا الحزب الى تعميم التعليم الابتدائي ومكافحة الامية وتوسيع التعليم الثانوي وجعله مجانياً،والاهتمام بالتعليم المهني والزراعي وتوسيع التعليم العالي وتأسيس الجامعة العراقية.

وقد طرح كامل الجادرجي أفكار الاشتراكية الديمقراطية في مذكرة رفعت الى أعضاء اللجنة الادارية المركزية للحزب في ١٥ آب عام ١٩٤٧م،واتخذها فلسفة لحزبه.ومن طبيعة تكوين الحزب وانتماءات أعضائه المؤسسين يتبين لنا أن الحزب يمثل البرجوازية الوطنية خير تمثيل،وكانت البرجوازية الوطنية هذه تناضل جنباً إلى جنب مع سائر الطبقات المضطهدة وقواها السياسية كما كان لها دور فاعل ومؤثر في إقامة الجبهة الوطنية عام ١٩٥٤م، لخوض الانتخابات البرلمانية، وفي قيام جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧م، والتي كان لها دور فاعل في نجاح ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨م، وكان للحزب أكبر

عدد من المقاعد في أول وزارة تم تشكيلها بعد نجاح الثورة، وكان عبد الكريم قاسم[٢٨] على صلة بالجادرجي قبل الثورة ،وكان يأمل في اشتراكه في الوزارة، وإسناد وزارة الاقتصاد إليه ، إلا أن الجادرجي رفض المشاركة المباشرة في وزارة يقودها العسكريون.

٢ ـ حزب الاستقلال

يعود تاريخ هذا الحزب في الأساس إلى نادي المثنى الذي كان يجمع العديد من العناصر القومية التي كانت تسعى للتخلص من النفوذ البريطاني ، وتدعو للوحدة العربية في الثلاثينيات من القرن العشرين .

ولم يركز نادي المثنى اهتماماته حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، بل كان جلّ همه قضية الوحدة العربية وسبل تحقيقها.وفي عام ١٩٤٦م، وإثر قرار الحكومة إجازة الأحزاب السياسية،تقدم محمد مهدي كبه بطلب تأسيس حزب الاستقلال،وكان أبرز أعضاء هيئته المؤسسة: محمد صديق شنشل وفائق السامرائي وداؤد السعدي وخليل كنه واسماعيل الغانم وعبد المحسن الدوري وفاضل معلة وعلي القزويني وعبد الرزاق الظاهر.

ويُعد حزب الاستقلال حزباً قومياً برجوازياً، حيث أن كافة مؤسسيه من الطبقة البرجوازية من المثقفين والمحامين والاعيان وأبناء الملاكين،ولذلك فقد كانت قاعدته الحزبية ضعيفة جداً،حيث لم يكن له برنامج إصلاحي شامل،كما كان للحزب الوطني

([٢٨]). عبدالكريم قاسم(١٩١٤ – ١٩٦٣م): هو عبد الكريم بن قاسم بن محمد بن بكر بن عثمان الفضلي الزبيدي من أهالي منطقة الفضل في بغداد، سكن مع أخواله في قضاء الصويرة في محافظة واسط جنوب بغداد بعد وفاة والده،رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع وكالة في العراق من ١٤ تموز ١٩٥٨م ولغاية ٨ شباط ١٩٦٣م ، هو عسكري عراقي عرف بوطنيته وحبه للطبقات الفقيرة التي كان ينتمي إليها، ومن أكثر الشخصيات التي حكمت العراق إثارةً للجدل حيث اتهم من قبل اعدائه ومناوئيه بعدم فسحه المجال للأخرين بالإسهام معه بالحكم واتهم من قبل خصومه السياسيين بالتفرد بالحكم ، كان يحظى بحب كل الشعب العراقي ماعدا اعدائه ،قتل في أحداث انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.وللمزيد عن حياته ونشاطه العسكري والسياسي، ينظر:ليث عبدالحسن الزبيدي،ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق،مكتبة اليقظة العربية، ط٢،(بغداد،١٩٨١)،ص ص،٣٢٣-٣٤١؛ فائق عبد الهادي صالح،عبدالكريم قاسم ودوره السياسي والعسكري في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي،(بغداد، ٢٠٠٣)؛خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم (صعود)،موسوعة ١٤ تموز، الجزء السابع دار الحرية للطباعة ، (بغداد ،١٩٩٠).

الديمقراطي،وكان نشاطه السياسي يعتمد في الغالب على تقديم المذكرات، والاحتجاجات إلى البلاط الملكي والحكومات المتعاقبة على سدة الحكم.

كما كان لعدد من قياديه علاقات وثيقة بعدد من الضباط في صفوف الجيش ، كما ساهم بعضهم في حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١م، وكان أبرزهم صديق شنشل ، أمين سر الحزب ،الذي حُكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بعد القضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني.

أما برنامج الحزب فقد هدف في مجال السياسة الخارجية الى تعزيز كيان العراق الدولي باستكمال سيادته والعمل على تقوية الجامعة العربية وجعلها عاملاً في تكوين نظام اتحادي بين البلدان العربية،والسعي لتبديل المعاهدة العراقية- البريطانية تبديلاً يطمئن السيادة الوطنية،والعناية بالبلاد العربية كافة ولاسيّما الاجزاء غير المستقلة وتمكينها من تقرير مصيرها،وأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ويجب أن تبقى عربية ومقاومة انشاء دولة يهودية فيها،واذكاء روح الصداقة وتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الامم الاخرى ولاسيّما المجاورة،وتوثيق الروابط مع الشعوب الاسلامية.

وفي السياسة الداخلية نصت المادة الرابعة من النظام الداخلي للحزب على أن يسعى الحزب الى توطيد الحياة الدستورية الصحيحة في البلاد وضمان حقوق الشعب في ممارسة سيادته من خلال اصلاح قوانين الانتخاب لجعل المجالس النيابية تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً،واصلاح الادارة على وجه يضمن الكفاءة والنزاهة في الجهاز الحكومي،ورفع مستوى الصحافة والعناية بالجيش وتسليحه وتثقيفه لتعزيز الروح الوطنية والدفاع عن كيان البلاد، واصلاح الشرطة ورفع مستواها المسلكي، ويقدس الحزب قوميته ويعتز بها ويحترم في الوقت نفسه القوميات الاخرى ويستنكر كل استغلال عنصري.

وفي الامور الاقتصادية ارتكزت سياسة الحزب على معالجة البطالة والفقر والتعسف الاقتصادي من خلال توزيع الاراضي الزراعية على المزارعين الحقيقيين، ومعالجة نزاعات ملكية الارض وتبديل القوانين والقواعد الزراعية،وتقليل نفقات الانتاج والاعتناء بالثروة الحيوانية والعناية بالتمور وتعميم المزارع النموذجية،وحماية المنتوج المحلي والسيطرة على الفيضانات،والعمل على تصنيع البلاد بالتعاون مع البلدان العربية،وايجاد سياسة مالية موحدة بالتعاون مع البلدان العربية،والاهتمام بقضايا العمال.

تعاون الحزب مع بقية الأحزاب الوطنية في النضال ضد الحكومات المتعاقبة على الحكم، والتي انتهكت الدستور وحقوق وحريات المواطنين.كما كان أحد الأحزاب المشاركة في الجبهة الوطنية عام ١٩٥٤م، لخوض الانتخابات النيابية، وكذلك جبهة الاتحاد الوطني التي قامت عام١٩٥٧م،وكان للحزب دور مشهود في ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨م، وكان أمين سر الحزب صديق شنشل على صلة وثيقة بسكرتير اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار،واشترك الحزب في أول حكومة بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، بشخص صديق شنشل، كما تم اختيار زعيمه محمد مهدي كبه عضواً في مجلس السيادة[٢٩]. إلا أن الحزب اتخذ له موقفاً آخر من ثورة ١٤ تموز وقيادتها إثر إعفاء عبدالسلام عارف[٣٠]من مناصبه بعد وقت قريب من قيام الثورة .

ويتصف حزب الاستقلال بقومية العقيدة واقليمية التنظيم،ويفضل الاساليب الاصلاحية على الوسائل الثورية لتحقيق أهدافه العامة،وهو حزب معاد للنفوذ الغربي لاسيّما البريطاني.

([٢٩]).مجلس السيادة: مجلس رئاسي شكل بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م ليقوم مقام رئيس الجمهورية العراقية آنذاك ،تولى الفريق نجيب الربيعي منصب رئيس مجلس السيادة ، ريثما يتم انتخاب رئيس للجمهورية خلال ستة أشهر، وعضوية كل من الشيخ محمد مهدي كبة والعقيد الركن خالد النقشبندي، ومن المعروف تاريخياً ان منصب رئيس مجلس السيادة ورئاسة الجمهورية التي شغلها الربيعي كانت مناصب تشريفية اذ كانت السلطة الحقيقية بيد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم والذي كان في نفس الوقت القائد العام للقوات المسلحة في العراق ووزير الدفاع.وللمزيد من التفاصيل ،ينظر: كريم مراد عاتي ،مجلس السيادة والقضايا الوطنية والقومية في العراق للمدة ١٩٥٨ – ١٩٦٣م، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣م .

([٣٠]).عبدالسلام عارف(٢٦ اذار ١٩٢١– ١٣نيسان ١٩٦٦م): هو عبد السلام محمد عارف الجميلي ، ولد عام ١٩٢١م في مدينة بغداد، اشترك في حركة مايس ١٩٤١م وحرب فلسطين عام ١٩٤٨م، أصبح بعد نجاح ثورة عام ١٩٥٨م الرجل الثاني في الدولة بعد العميد عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وشريكه في الثورة فتولى منصبي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، شغل منصب أول رئيس للجمهورية العراقية من ٨ شباط ١٩٦٣م إلى ١٣ نيسان ١٩٦٦م ، توفي عام ١٩٦٦م بعد سقوط الطائرة التي كانت تقله عندما كان متوجهاً الى البصرة.وللمزيد عن سيرته ونشاطه العسكري والسياسي،ينظر:علي ناصر علوان الوائلي،عبدالسلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦م،رسالة ماجستير(غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية،٢٠٠٥م.

٣ ـ حزب الأحرار

ضمت الهيئة المؤسسة لهذا الحزب:داخل الشعلان وعبد العزيز السنوي ونوري الأورفلي وفخري الجميل وحسن النقيب وكامل الخضيري وتوفيق السويدي وعبد الوهاب محمود وسعد صالح وعباس السيد سلمان وعبد القادر باش أعيان.

وقد أجيز الحزب في ٢ نيسان ١٩٤٦م، وانتُخب توفيق السويدي رئيساً له ، كما انتُخب سعد صالح نائباً للرئيس.غير أن هذا الحزب كان دون قاعدة شعبية ، ودون منهاج حقيقي يهدف لخدمة الشعب وقضاياه العامة ، بل كان حزب أشخاص تواقين للسلطة، سرعان ما يتخلى عن كل شيء عندما يصبح قادته أعضاء في الوزارة ، ولذلك فهو حزب خرج من نفس الطبقة الحاكمة ، وتميز بالمحافظة وتأييد النظام الملكي.ويقول رئيس الحزب توفيق السويدي مبيناً رؤى الحزب:((**ان حزبنا يسترشد بالآراء المعتدلة من يمينية ويسارية، يجاري اليمين الى الحد الذي يحقق له الاستفادة من محاسن هذه الامة وامجادها ، كما يجاري اليسار فيما يتطلبونه من تقدم اجتماعي واقتصادي موضوع بحاجة العصر الحديث**)).

وبين الحزب في منهاجه أن هدفه النهوض بالشعب العراقي على اختلاف طبقاته، والعمل على توحيد صفوف ابنائه في سبيل التعاون على تنظيم المملكة بأحدث الاساليب والطرق العصرية،وتقدمها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً،وجاء في مجال السياسة الخارجية أن الحزب يهدف الى تعزيز كيان العراق الدولي بشكل يلائم التطورات العالمية ويحقق أهداف العراق الوطنية،والتعاون مع الحكومات العربية لتحقيق اهداف الجامعة العربية،والعمل على معونة البلاد العربية غير المستقلة في مساعيها لنيل استقلالها،وتعديل المعاهدة العراقية البريطانية بالشكل الذي يضمن للبلاد مصالحها الوطنية وأمانيها،والتعاون مع المؤسسات الدولية والاقليمية لصيانة السلم العالمي وتنظيم الاقتصاديات الاممية.

أما في السياسة الداخلية فقد دعا الحزب الى اصلاح الادارة العامة بشكل يجعلها تستهدف خدمة الشعب،وتوزيع العدل ،وتعزيز سيطرة القانون،والقضاء على التصرفات الشخصية،وضمان حقوق الافراد والجماعات والاحزاب بالتمتع بالحقوق والحريات كافة المكفولة في الدستور العراقي،والعمل على تقوية القضاء،وتأليف النقابات العمالية وتنظيم حقوق العمال،ونشر التعليم والثقافة ،وتنظيم مناهج التدريس، ومكافحة الامراض المستوطنة

وتسهيل سبل المعالجة والتداوي لأفراد الشعب كافة، وتشجيع البلديات وتنظيم العمران وتعميم مياه الشرب الصالحة ومشاريع الكهرباء،وتشجيع المؤسسات الاهلية والادارات المحلية للعناية بمؤسسات حماية الاطفال والعناية بالامومة،والقيام بالمشاريع الانشائية والعمرانية، وتأسيس المواصلات بالداخل والى الخارج لتسهيل التجارة ،ونشر الزراعة الحديثة وتعديل النظام المصرفي، وتأسيس الشركات الاهلية.

٤ ـ حزب الاتحاد الوطني

تأسس هذا الحزب في ٢ نيسان ،بقيادة الشخصية الوطنية البارزة عبد الفتاح ابراهيم، وضم نخبة من الشخصيات الوطنية المعروفة كان من بينها:محمد مهدي الجواهري وجميل كبه وموسى صبار وموسى الشيخ راضي وأدوار قليان وعطا البكري.وتميز هذا الحزب بخطه الماركسي التقدمي، حيث دعا ميثاقه إلى تحرير العراق من السيطرة الاستعمارية، وتوثيق الروابط مع البلدان العربية، ومكافحة الصهيونية، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية للشعب.

أصدر الحزب جريدة الرأي العام التي كان يديرها الشاعر محمد مهدي الجواهري، وكانت الصحيفة تركز على أهمية وحدة القوى الديمقراطية في البلاد .ثم أصدر الحزب جريدة خاصة للحزب هي صوت السياسة،التي استمرت لمدة اربعة اشهر ثم اغلقت، وأصدر بعد ذلك جريدة السياسة، وفي ١٤ نيسان ١٩٤٦م أصدر الحزب نداءً إلى الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الشعب دعاهم إلى تكوين حزب ديمقراطي موحد، غير أن مساعيه لم تكلل بالنجاح.أما منهاج الحزب فقد ورد فيه أن الحزب يعمل بالوسائل الدستورية على تحقيق الأهداف الآتية:

١.تعزيز كيان العراق الوطني،واستكمال سيادته،وتوطيد علاقاته على أساس المساواة والمصالح المتبادلة بجميع الدول الديمقراطية.

٢.توسيع مجال الحريات الديمقراطية،وانشاء مجتمع مدني ديمقراطي صحيح.

٣.توثيق الروابط القومية بين العراق والبلدان العربية الاخرى،وتوسيع مجال التضامن السياسي، والتعاون الاقتصادي والثقافي فيما بينها،وتأييد البلدان العربية غير المستقلة في نضالها من أجل حريتها وسيادتها.

٤.تحقيق المساواة بين جميع العراقيين في حقوق المواطنة وواجباتها،من غير تمييز في القومية،والدين والمذهب.

٥.إلغاء جميع القوانين والانظمة التي تحول دون ممارسة الافراد والجماعات حرياتهم الديمقراطية،ومنها حرية الضمير ،والكلام، والصحافة،والنشر ،والاجتماع، والجمعيات والاحزاب والنقابات، وحرية العبادة والمعتقد.

٦.توطيد أسس الديمقراطية الصحيحة في الادارة ونظمها،وتعزيز استقلال القضاء، وجعله أداة صالحة لحماية الحريات العامة،والحريات الشخصية.

٧.تحقيق مبدأ الانتخاب الحر المباشر في جميع الانتخابات النيابية، والإدارية والبلدية.

٨.جعل التعليم الابتدائي موحداً والزامياً ومجانياً،وتربية النشيء تربية وطنية ديمقراطية عملية،وتوسيع التعليم الثانوي والعالي،ونشر الثقافة والقضاء على الامية.

٩.العناية بالصحة العامة،وضمان المعالجة المجانية للمواطنين،ورعاية صحة الام والطفل.

١٠.ترقية اقتصاديات البلاد بتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها،وتصنيع الزراعة، وتنشيط التجارة،وتوسيع طرق المواصلات.

١١.العناية بشؤون العمال،وتشجيعهم على الانتظام بالنقابات،وحماية حقوقهم.

١٢.العناية بشؤون الفلاح،وتحريره من البؤس والجهل،ورفع مستواه الاجتماعي والاقتصادي.

١٣.العناية بشؤون الموظفين ومستقبلهم.

١٤.العناية بأرباب المهن الحرة، وتشجيعهم على الانتظام في نقابات،وعلى تأسيس الجمعيات التعاونية لتيسر لهم أسباب التقدم المهني.

لم تشعر السلطة الحاكمة آنذاك بالارتياح لتوجهات الحزب ومواقفه الجريئة في انتقاد الحكومة،وفي الاحتجاج على المعاهدة التي عقدتها الحكومة مع تركيا في نيسان ١٩٤٦م،والمعاهدة العراقية الاردنية في ١٤ نيسان ١٩٤٧م فأقدمت على حله، وإلغاء إجازته في ١٩ أيلول ١٩٤٧م، متهمة إياه بخلق الاضطرابات، والعمل على دفع الشعب للثورة بحسب ما جاء في بيان الحكومة((**لاحظت الحكومة أن حزبي الشعب والاتحاد الوطني أخذا منذ تأسيسهما يقومان،خلافاً للقانون..،تحبيذ المبادىء الهدامة وترويجها،والحث على الثورة وخلق الاضطرابات..**)) ،وقد تفرق أعضائه ، وانتمى قسم كبير منهم للحزب الشيوعي.

٥ ـ حزب الشعب

كانت الهيئة المؤسسة تتألف من عزيز شريف وتوفيق منير وعبد الأمير أبو تراب وإبراهيم الدركزلي ونعيم شهرباني وعبد الرحيم شريف وجرجيس فتح الله وسالم عيسى ووديع طليا.

ويمثل قادة هذا الحزب جناحاً من الأجنحة اليسارية في العراق المتمثلة بالحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الشيوعي، وحزب الاتحاد الوطني، وحزب الشعب.

أما منهاج الحزب فهو يكاد لا يختلف كثيراً عن منهاج حزب الاتحاد الوطني الا في بعض الفقرات البسيطة، لذلك سوف نبتعد عن الخوض فيه ابتعاداً عن التكرار.

٦. حزب الاصلاح

كانت بدايات فكرة تأسيس الحزب تعود الى ١٧ شباط ١٩٤٦م عندما اصدر الدكتور سامي شوكت جريدة باسم(البعث القومي)،وما لبث أن قدم طلباً الى وزارة الداخلية لتأسيس ناد باسم(نادي البعث العربي)فأجازته الوزارة في التاسع من اذار ١٩٤٦م،وحاول سامي شوكت تحويل النادي الى حزب سياسي باسم(حزب البعث القومي)وكان معه كل من تكليف المبدر وفريق المزهر وعبداللطيف القصير وخزعل خضر، لكن وزارة الداخلية رفضت طلب تأسيس الحزب على أساس أن الاكثرية من هيأة تأسيسه تصطبغ بصبغة قبلية،وتتمسك بتقاليد عشائرية ومذهبية لا تتماشى مع الخطة التقدمية التي تريد أن يسير عليها العراق،لكن جريدة البعث القومي استمرت بالصدور ونشرت منهاج الحزب المنوي تأسيسه،وبعد أن صدر من هذه الجريدة اثنان وتسعون عدداً تحول اسمها الى(جريدة البعث)في ٦ حزيران ١٩٤٦م، ولكن وزارة ارشد العمري عطلت الجريدة في ٢٦ تموز من هذه العام.

ولما شكل نوري السعيد وزارته العاشرة انتهز سامي شوكت هذه الفرصة فقدم طلب التأسيس الى وزارة الداخلية ومعه كل من عبدالحميد عبدالمجيد ومكي الشربتي وعبدالرزاق حسين وابراهيم زهدي وفريق المزهر ومحمد الجرجفجي وديوالي دوسكي، لتأسيس حزب سياسي باسم(حزب الاصلاح)وارفقوا بالطلب المنهاج الاساسي للحزب، فأجازته الوزارة في العاشر من تشرين الثاني ١٩٤٩م،وأصدر الحزب جريدة يومية باسم(الاصلاح)اعتباراً من ٢٦ آذار١٩٥٠م فكانت الجريدة تدعو الى تشخيص المشكلات التي يعاني العراق

منها،ووصف الحلول لها،كما كانت تدعو الى ضرورة القضاء على التجزئة المصطنعة في البلدان العربية ووجوب توحيدها ككل في قوة يرهبها الاعداء.

جاء في منهاج الحزب بأنه يعمل على تحقيق أهدافه بالوسائل الدستورية والقانونية ومن تلك الأهداف:

١.في السياسة الخارجية:يهدف الحزب الى توثيق الروابط القومية بين العراق والبلدان العربية الاخرى،وتوسيع مجال التضامن السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري فيما بينها بحيث يؤدي ذلك الى الوحدة العربية الكبرى،ويعتبر فلسطين جزءاً مقدساً من البلاد العربية،وتوطيد علاقات الصداقة وحسن الحوار مع الدول المجاورة والصديقة،ومع الدول الاسلامية،والتعامل مع الدول الاخرى على أساس تبادل المنافع والمصالح.

٢.في مجال السياسة الداخلية :يهدف الحزب الى صيانة الوحدة العراقية وشجب كل ما يضر بها،ومكافحة المبادىء التي تضر بكيان العراق الوطني،وتوطيد ثقة الشعب برجال الحكم والسياسة، واصلاح الجهاز الحكومي من الفساد ومعالجته معالجة سريعة وحاسمة، واعتبار الكفاءة هي الأساس الاول في اسناد الوظائف والقضاء بكل الوسائل الممكنة على المحسوبيات والمعاملات الكيفية في التوظيف وتعديل القوانين تعديلاً اساسياً يكفل ذلك، وتعديل قوانين التقاعد وانضباط موظفي الدولة وسن التشريعات المؤدية الى صيانة الموظفين من الاهواء والتيارات السياسية والحزبية والشخصية،ونشر العدل في المملكة العراقية، وايجاد مجالس نيابية تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً،ومكافحة البطالة،وتعميم الملكية الصغيرة للأرض وتنظيم القرى وتوطين القبائل الرحل وانهاء السيطرة الاقطاعية على الاراضي الاميرية،والعمل على تصنيع الزراعة وترقية اقتصاديات البلد عن طريق تشجيع الصناعة الوطنية،وانشاء ملاجيء حكومية كافية للأطفال اليتامى والشيوخ العجزة والمعوزين، ورفع المستوى الصحي وتأسيس المستشفيات في مراكز الاقضية والنواحي، ونشر التعليم في العراق والقضاء على الامية.

بقي حزب الاصلاح – ذو التوجهات والاهداف القومية – يمارس نشاطه السياسي ثمانية عشر شهراً حتى إذا ألف صالح جبر حزباً سياسياً باسم(حزب الامة الاشتراكي) في ٢٤ حزيران ١٩٥١م،ووجد سامي شوكت أن أهداف حزب الامة الاشتراكي الجديد لا تختلف عن أهداف حزبه الاصلاح قرر دمج الحزبين في حزب واحد بتاريخ ٤ تموز ١٩٥١م.

٧ـ حزب الاتحاد الدستوري

قدم نوري السعيد طلباً لتأسيس الحزب في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٩م، وتمت إجازته وضم الحزب في قيادته كل من: نوري السعيد وأحمد مختار بابان وعبد الوهاب مرجان ونايف الجريان وخليل كنه، وغيرهم، من رجالات الحكم والإقطاعيين والملاكين الكبار الموالين للعرش الهاشمي. أما غاية الحزب فهي كما وردت في منهاجة:((**تحقيق اصلاح عام يستهدف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،وفق منهج علمي شامل يأخذ بالتجديد النامي مع مسايرة التطور،ومحاربة الطبقية والطائفية بانواعها،والروح الاقليمية والانعزالية**)).

أما اهداف الحزب فمنها:

١.في المجال الخارجي :توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول والشعوب العربية،وتبديل المعاهدة العراقية البريطانية بحيث يؤمن ذلك استقلال العراق ويصون سيادته الوطنية، ومواصلة العمل لنصرة فلسطين وانقاذها ومكافحة الصهيونية.

٢.في السياسة الداخلية:تعزيز القانون الأساسي(الدستور)في جميع الشؤون ،شجب الاعمال غير المشروعة ومكافحة المبادئ الهدامة،تعزيز استقلال القضاء تعزيزاً يكفل المساواة بين الافراد، تعزيز قوى الجيش والاهتمام بتسليحه،اصلاح الجهاز الحكومي واحلال الثقة بين الحكومة والشعب،اصلاح قانون الانتخاب بما يكفل للناخبين حريتهم، العناية بحالة العشائر الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على حالة البداوة وانشاء القرى العصرية،تعديل قوانين الخدمة والملاك والانضباط والتقاعد تعديلاً يؤمن حسن انتقاء العناصر الطيبة وافساح المجال لتقدمها،مكافحة البطالة والفقر،والاهتمام بالتعليم بكافة مراحله والعناية بالبعثات العلمية واصلاح المناهج الدراسية والعناية بالمعلم والاهتمام بالتربية البدنية ،قيام الدولة بالمشاريع والصناعات الكبيرة ورفع مستوى الانتاج الوطني،العناية بشؤون التجارة والزراعة وتطويرها بما يخدم مصالح البلاد،والعناية بالصحة العامة والاهتمام بتأسيس المستشفيات والعناية بالتغذية ونشر قواعد الصحة العامة بين المواطنين.

٨ ـ حزب الأمة الاشتراكي

أما صالح جبر فقد أسس حزبه(الأمة الاشتراكي)في٢٤ حزيران١٩٥١م، وضم أركان حزبه تجمعاً من العناصر الإقطاعية والملاكين العقاريين،وكبار الرأسماليين ، وبذلك فأن

أسمه كان يتناقض تمام التناقض مع شخصيات قادته وتوجهاتهم. ويقول محمد مهدي كبه عن تأسيس هذا الحزب((..**وفي عام ١٩٥٠م أسس صالح جبر حزب الامة الاشتراكي بتشجيع من الوصي على عرش العراق،ليوازي به قوة نوري السعيد،وقد التحق بهذا الحزب شلة من رؤساء العشائر،وبعض محترفي السياسة،وأصحاب المصالح المركزة..**)).وجاء في مناهج الحزب:

١.في السياسة الخارجية: يسعى الحزب في سياسته الخارجية الى توطيد كيان العراق الدولي، وتعزيز استقلاله،وجعل علاقاته الخارجية قائمة على أسس الصداقة والمنافع المتبادلة، وتنظيم علاقات العراق بالدول العربية الأخرى على أساس اتحاد سياسي يشملها جميعاً.

٢.في السياسة الداخلية: يهدف الحزب الى تحقيق التوازن بين السلطات شرط أساسي في توطيد النظام الديمقراطي،والحكم الشعبي،تعزيز الحياة الديمقراطية في البلاد بالأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر،تقوية الوحدة العراقية وتوطيدها ليكون العراقيون جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات،اعادة النظر في التشريعات القائمة واخضاع جميع العراقيين الى قوانين موحدة دون تمييز طبقي او فئوي،دعم استقلال القضاء وتقويته،تنظيم قوى الشرطة والامن الداخلي وتعزيز الجيش وتسليحه بالأسلحة الحديثة،العناية بالجهاز الحكومي واصلاحه واعتبار الكفاءة والنزاهة هي المعيار في التعيين والترفيع وتولي المسؤوليات والقضاء على كل الاعتبارات الاخرى،تأمين مستوى من المعيشة للشعب تحقق الكرامة الانسانية وذلك من خلال زيادة الدخل الوطني وتوزيعهُ بشكل عادل وزيادة الانتاج الزراعي والصناعي،والعمل على الاستقلال الاقتصادي والمالي للبلد،الاهتمام بشؤون الري والسدود والخزانات المائية ، تطوير الزراعة من خلال العناية بالثروة الحيوانية والغابات والاهتمام بحاصلات العراق الزراعية الرئيسية وايجاد الاسواق الخارجية لها،العمل على مكافحة البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتشجيع الحركة النقابية وتحسين الصحة ومكافحة الامراض الوبائية والعناية بالسجون والمدارس الاصلاحية والاهتمام بالأسرة والطفولة والامومة،وتعميم التعليم الابتدائي وترصين التعليم الثانوي وتشجيع التعليم المهني وتشجيع الثقافة والتأليف والنشر والترجمة والمكتبات،وتشجيع الحركة الرياضية والكشفية وانشاء الاقسام الداخلية للطلاب والعناية بأعضاء الهيئة التعليمية.

الأحزاب السياسية السرية

والى جانب الأحزاب العلنية التي مارست العمل السياسي،وجدت أحزاب سياسية أخرى انتهجت العمل السري كالحزب الشيوعي العراقي،والحزب الديمقراطي الكوردي (الكردستاني)، وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الدعوة الاسلامية.

١.**الحزب الشيوعي العراقي**: شهد العراق بعد الحرب العالمية الثانية اتساع نشاط الحزب الشيوعي العراقي الذي عُد من أكثر أحزاب المعارضة العراقية عمقاً ،وأشدها اندفاعاً في معارضته للسلطة الحاكمة في العراق،وأوسعها من حيث القاعدة الحزبية ، وأحكمها تنظيماً، فضلاً عن أن للحزب ارتباطات أممية مع جميع الأحزاب الشيوعية في العالم، وبشكل خاص مع الأحزاب الشيوعية العربية، ومع الحزب الشيوعي السوفييتي، والتي تسعى جميعاً إلى تحقيق الأهداف نفسها المتمثلة في إقامة النظام الاشتراكي القائم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج،على النقيض من النظام الرأسمالي الذي يقدس الملكية الفردية، والتقسيم الطبقي للمجتمع.

بدأ نشاط الحزب الشيوعي بعد ٣١ آذار ١٩٣٤م إذ انعقد مؤتمر تأسيسي للحزب، وضم عدداً كبيراً من الماركسيين من مختلف أنحاء البلاد ، وقرر المؤتمرون تكوين تنظيم مركزي واحد باسم(لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) وتم انتخاب أول لجنة مركزية، وأصبح (عاصم فليح) أول سكرتير للحزب ، فيما أصبح يوسف سلمان يوسف المعروف باسمه الحركي فهد عضواً في اللجنة المركزية فضلاً عن زكي خيري سعيد وآخرين.

وفي عام ١٩٣٥م اتخذت اللجنة المركزية قراراً بإعلان اسم الحزب الشيوعي العراقي بدلاً من الاسم السابق، وصدرت صحيفة(كفاح الشعب)مطبوعة بالرونيو ، واستطاع الشيوعيون بعملهم الدؤوب توسيع قاعدتهم الحزبية،والتوغل في صفوف العمال والفلاحين والمثقفين،من الطلاب والمدرسين والمحامين وغيرهم ، وعملوا على إحكام تنظيم الحزب.

سافر فهد إلى موسكو،للدراسة في جامعة(كادحي الشرق)، حيث بقي هناك حتى عام ١٩٣٨م، ودرس خلال وجوده هناك العلوم الماركسية، وأساليب التنظيم في الحزب الشيوعي.وعند عودته إلى العراق قاد الحزب، وأصدر صحيفته المركزية (القاعدة)، وقد توسعت على عهد قيادته قاعدة الحزب ، وانتشر في جميع مدن العراق وريفه ،وقاد فهد

الحزب حتى عام ١٩٤٩م حين أعدم مع اثنين من أعضاء المكتب السياسي بتهمة الانتماء إلى تنظيم شيوعي محظور.

وفي عام ١٩٤٥م تم عقد مؤتمر الحزب ، وتم فيه إقرار النظام الداخلي للحزب، واستمر نشاط الحزب بصورة سرية حتى عام ١٩٤٦م عندما حاولت قيادة الحزب الحصول على شرعية العمل العلني ، فتقدمت بطلب إجازته باسم(حزب التحرر الوطني) غير أن الحكومة رفضت الطلب.

ومن أجل انهاء نشاط الحزب لجأت السلطة الحاكمة إلى إصدار المراسيم والقوانين التي تساعدها في كبح جماحه وشل نشاطه، واستخدمت كل الوسائل والسبل لملاحقة أعضائه واعتقالهم وتعذيبهم وسجنهم ،ووصل الأمر إلى حد إعدام قادة الحزب الثلاثة، يوسف سلمان(فهد) مؤسس الحزب وزكي بسيم(حازم) وحسين محمد الشبيبي(صارم)عضوي المكتب السياسي عام ١٩٤٩م.

بعد رفض إجازة الحزب، أوعز الحزب إلى العديد من نشطائه إلى الانتماء إلى حزب الشعب العلني،الذي كان يقوده عزيز شريف،والى حزب الاتحاد الوطني، الذي يقوده عبد الفتاح إبراهيم، وعندما اكتشفت السلطة تسلل العناصر الشيوعية إلى الحزبين المذكورين، سارعت إلى سحب إجازتيهما وإغلاقهما،وفي عام ١٩٤٨م، بلغ الحزب قمة نشاطه أبان وثبة كانون الثاني، وكان له دوراً كبيراً وحاسماً في تعبئه الجماهير، ودفعها للعمل ضد حكومة صالح جبر،وضد (معاهدة بورتسموث)،إلا أن الحزب أصيب بنكسة كبيرة عندما ألقت سلطات الأمن القبض على قادته يوسف سلمان، وزكي بسيم، وحسين محمد الشبيبي، وأحيلوا إلى المحكمة العرفية العسكرية، وحُكم عليهم بالسجن مدى الحياة، وأودعوا سجن الكوت. لكن فهد استطاع قيادة الحزب وهو داخل السجن، حيث كان يواصل إرسال الرسائل باستمرار إلى اللجنة المركزية، ويستلم منها الرسائل السرية.

وفي عام ١٩٥٧م قام الحزب بدور فعّال في تكوين جبهة الاتحاد الوطني ، كما كان له دور بارز في التهيئة والأعداد لثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ فقد كان له تنظيم عسكري خاص به هو (اللجنة الوطنية للضباط الأحرار) التي كانت تصدر نشرة باسم (حرية الوطن)، وكان للتنظيم المذكور دور هام في نجاح الثورة.

اكتسب الحزب الشيوعي جماهيرية كبيرة وكان يستمد قوته التنظيمية من المناطق الفقيرة وأوساط المثقفين، وازدادت شعبيته بعد قيام النظام الجمهوري في ١٤ تموز ١٩٥٨م ويعد الحزب الشيوعي من بين القوى التي هيأت المناخ السياسي لها. لكنه تعرض للتصفية على يد الحرس القومي الذي شكله حزب البعث بعد انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣م، وأعدم عدد كبير من قياديه.

٢.الحزب الديمقراطي الكوردي(الكردستاني)

من الممكن القول إن النواة الأولى لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني – العراق ولدت في أيام حركة بارزان ١٩٤٣– ١٩٤٥م حينما تشكلت لجنة ئازادي في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٥م للأشراف على تلك الحركة، وكان اغلب أعضاء اللجنة، فضلاً عن ملا مصطفى البارزاني، من الضباط الذين التحقوا بالحركة الكردية والتجئوا مع البارزانى، بعد فشل حركتهم، إلى كردستان ايران وهم نوري أحمد طه ومصطفى خوشناو وميرحاج احمد ومحمد محمود قدسي وعزت عبد العزيز وخيرالله عبد الكريم.

وعندما تأسس الحزب الديمقراطي لكوردستان ايران في ١٦ شباط ١٩٤٥م برئاسة القاضي محمد، جعل من البارزاني إلى ان يخطو بخطوة مماثلة سيّما بعد وصول حمزة عبدالله إلى مهاباد لتبليغ البارزاني عن رغبة الاحزاب الكردية بضرورة تأسيس حزب كردي من جميع الاحزاب الكردية في العراق، وعلى هذا الأساس شكل البارزاني مع حمزة عبدالله والضباط الذين مر ذكرهم حزباً باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني– العراق، ووضعوا منهاجاً ونظاماً داخلياً له. وبذلك ظهرت الاحزاب القطرية أو الاقليمية الكردية، إذ كان قبل ذلك تؤسس الاحزاب والجمعيات الكردية لعموم كوردستان، فمثلاً لحزب هيوا فروعاً في كوردستان ايران.

ومع ان اغلب المصادر الكردية اشارت إلى تأسيس ذلك الحزب الذي اسسه البارزاني في مهاباد ألا انها لم ترد معلومات مفصلة عنه وحتى تلك المعلومات التي أوردتها لم تشر الى المصادر التي استقت منها تلك المعلومات إلى ان اورد محمود ملا عزت وثيقة للحزب الديمقراطي لكردستان ايران تشير إلى تأسيس ذلك الحزب، وبذلك أكدت تلك المعلومات التي أوردتها المصادر الكردية عن حقيقة تأسيس ذلك الحزب الذي أسسه البارزاني في مهاباد.

وعلى هذا الأساس فان فكرة تأسيس حزب كردي من جميع الاحزاب الكردية في العراق ولدت لدى البارزاني ورفاقه في كردستان ايران، ولأجل تنفيذ تلك الفكرة، اوفد البارزاني حمزة عبدالله إلى كردستان العراق للتباحث مع جميع الاحزاب الكردية، ومما سهل من نجاح مهمة حمزة عبدالله هو ان المناخ السياسي كان ملائما،ومما كان يصعب من مهمة حمزة عبدالله هي الشروط المسبقة التي كان يحمل معه من البارزاني وهي: اختيار كل من الشيخ لطيف الحفيد كنائب أول للرئيس وكاكا زياد كنائب ثاني له،وعدم اجراء تغيرات جوهرية على منهاج الحزب، وعدم زج الحزب في صراعات مع الحكومة حتى يثبت اقدامه. في الحقيقة برز الخلاف بشكل اساسي حول اختيار نواب الرئيس على اعتبار انهما من كبار الملاكين ومن رموز الاقطاع في كردستان، إذ كانوا يقولون:((**اننا لا نريد الالتقاء بالخط البرجوازي وان الماركسية اللينينية في هذا الحزب سوف تزول**)).

ويبدو إن البارزاني كان حريصاً على ضرورة مشاركة جميع شرائح المجتمع الكردي في الحزب، فكان الشيخ لطيف ابن الشيخ محمود له مكانة مميزة ليس في السليمانية فحسب وانما في عموم كردستان، اما النائب الثاني فهو كاكا زياد اغا وهو من الآغوات المعروفين في اربيل، ومن خلال ضمهما يمكن خلق تأييد واسع في كل من اربيل والسليمانية.

على كل حال، وافق اغلب أعضاء الأحزاب الكردية في الانضمام للحزب الجديد وعقد مؤتمره الاول في ١٦ آب ١٩٤٦م بحضور (٣٢) مندوباً في منزل سعيد فهيم في بغداد وخلاله تم دراسة منهاج الحزب واختير اسم (الحزب الديمقراطي الكوردي) للحزب وتم انتخاب ملا مصطفى البارزاني رئيساً وشيخ لطيف نائباً أول وكاكا زياد نائباً ثاني، كما وتم انتخاب اعضاء اللجنة المركزية وهم كل من: حمزة عبدالله، ميرحاج احمد، جعفر محمد كريم،علي عبدالله، صالح اليوسفي،عبد الكريم توفيق، رشيد عبدالقادر ،رشيد باجلان،ملا سيد حكيم خانقيني، عوني يوسف، طه محي الدين معروف، واخيراً عبد الصمد محمد عضواً احتياطاً. كما وانتخبت اللجنة المركزية كل من: حمزة عبدالله سكرتيراً، جعفر محمد كريم، علي عبدالله،عبد الكريم توفيق، ورشيد عبدالقادر ،اعضاءً في المكتب السياسي.كما وتقرر الابقاء على جريدة رزطارى لسان حال حزب رزطارى كجريدة الحزب للاستفادة من شعبيتها بين الجماهير الكردية.

على الرغم من السيطرة الواضحة لجماعة الشيوعيين والماركسيين على الحزب، إلا ان بقاء الجماعات الاخرى فيه جعل منه حزباً لا يمينياً ولا يسارياً بل قومياً، إذ جاء ذلك وفق النهج الذي يريده رئيس الحزب في أن يكون أعضاء الحزب أحرار في التفكير والايمان بأية عقيدة فكرية يميناً او يساراً شرقاً او غرباً ولكن أن يجعلوا مصلحة الكرد وكردستان في المقدمة وفوق أي مصلحة شخصية او طائفية اخرى.

في البداية كان اسم الحزب هو (الحزب الديمقراطي الكوردي) ولكن في المؤتمر الثالث بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٣م المنعقدة في مدينة كركوك، تقرر تغيير الاسم إلى (الحزب الديمقراطي الكوردستاني).

كان الحزب منذ نشوئه عام ١٩٤٦م يدعو إلى الحكم الذاتي لأكراد العراق والديمقراطية للعراق.عقد الحزب عدة مؤتمرات فعقد المؤتمر الثاني للحزب في شهر آذار من عام ١٩٥١م في منزل(علي حمدي) بمدينة بغداد، وكان المؤتمر بمشاركة قرابة (٣٠) ممثلاً عن الفروع ولجان مناطق الحزب،وعقد المؤتمر الثالث في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٣م في مدينة كركوك وبمشاركة قرابة (٣٥-٤٠) ممثلاً .

أما أهداف الحزب فعلى المستوى القومي فيهدف الحزب الى توثيق علاقات الأخوة والتضامن والتعاون مع سائر الأحزاب والمنظمات الديمقراطية والسلمية والجاليات الكردية لتحقيق الأهداف القومية المشروعة بالوسائل السلمية، ونشر ثقافة الحوار والتسامح داخل البيت الكردي وتحريم اللجوء إلى القوة،والسعي لتدويل القضية الكردية في إطار المنظمات الدولية والاقليمية سياسياً،واكتساب الحركة الكردية صفة مراقب في هذه المنظمات للدفاع عن حقوقها القومية والوطنية المشروعة،والدفاع عن حقوق جميع الكرد الساكنين في المناطق الاخرى من العراق كجزء غير مجزأ من الأمة الكردية والعمل على تعزيز وإدامة الروابط الاجتماعية والثقافية معهم.

وأما أهداف الحزب الاقليمية والدولية فهي تقوية العلاقات الودية بين الحركة الكردية ودول الجوار وتعزيزها على أساس مبدأ المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل المشاكل بالطرق السلمية على وفق مبادئ القانون الدولي العام،والتمسك بأهداف الامم المتحدة ومبادئها واحترام المعاهدات والمواثيق الدولية كافة التي لا تتعارض مع مصالح شعب كردستان.

٣. حزب البعث العربي الاشتراكي

ترجع بدايات الحزب في العراق لأوائل الخمسينات وفي عام ١٩٥٣م شكلت أول قيادة قطرية ضمت كل من فؤاد الركابي(كأمين السر) وفخري ياسين قدروي وجعفر قاسم حمودي وشمس الدين كاظم ومحمد سعيد الأسود، وكان أول بعثي عراقي هو سعدون حمادي فقد دخل حزب البعث خارج العراق عام ١٩٤٨م.

٤. حزب الدعوة الإسلامية

اجتمع الأعضاء المؤسسون للحزب في عام ١٩٥٧م، وتأسست النواة الأولى لحزب الدعوة الإسلامية على صيغة هيئة مؤلفة من ٨ أعضاء، وكان للسيد محمد باقر الصدر دور رئيسي في لجنة قيادة الحزب الذي تشكل لخلق حالة توازن فكري مع الشيوعية والعلمانية والقومية العربية وغيرها من الأفكار المادية، كما كان للمرجع السيد محمد حسين فضل الله تأثير كبير بفكره وعقلانيته وتدينه.

الانتفاضات والاضرابات الوطنية

أولاً: وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨م

لم يكن كانون الثاني عام ١٩٤٨م شهرًا عاديًا في حياة الشعب العراقي عامة والشارع البغدادي على وجه الخصوص كان هذا الشهر من ٤-٢٩ منه منعطفاً شعبياً كبيراً في مجمل الحياة السياسية التي مرت بالعراق ولأول مرة تتمكن الجماهير وهي عارية من اية وسائل هجومية وأخرى دفاعية أن تطيح بالوزارة القائمة، بعد أن تم التوقيع على معاهدة بورتسموث بين الجانبين البريطاني ممثلاً بوزير خارجيتها بيفن وبين العراق ممثلاً بصالح جبر رئيس الوزراء.

لقد اشيع في حينه ان معاهدة جديدة تطبخ على نار هادئة بين الحكومتين العراقية والبريطانية وبعد الاشاعة بدأت فعلاً مفاوضات بين الحكومتين بصورة سرية واستمرت من ٨- ١٧ أيار ١٩٤٧م وعقدت خلالها في قصر الرحاب ثلاث اجتماعات برئاسة الوصي الذي كان يغلب عليه الحماس الملحوظ بالتوجه لأبرام هذه المعاهدة من باب رد الجميل لبريطانيا لإرجاعه الى عرش العراق بعد افشال حركة مايس ١٩٤١م.

وكان فاضل الجمالي وزير الخارجية قد عرج على لندن بعد ان غادر الامم المتحدة في تمثيل العراق في اجتماعات الدورة الثالثة للأمم المتحدة وابرق في٢١ كانون الاول ١٩٤٧م

الى رئيس الوزراء صالح جبر بالتوجه الى لندن لتذليل الصعوبات القائمة فشد الرحال مسرعاً الى هناك.

هذا الحراك السياسي من قبل الحكومة رغم التعتيم الاعلامي عليه كان يستفز الشارع العراقي وكانت التظاهرات قائمة على شكل تصعيد يومي بإضافة شعارات جديدة للتنديد بالتحالف البريطاني العراقي وبالموقف السلبي من الحكومة تجاه قضية فلسطين وكلما استجد جديد بشأن المعاهدة تطغى على الشارع شعارات بزخم سياسي أكبر حتى حصرت اخيراً بمظاهرات ضد المعاهدة فقط.

وكانت الاحزاب الوطنية قد اصدرت بياناتها على اثر ما اذيع من امر اجتماع سيعقده الوصي في قصر الرحاب الامر الذي كان بداية لإشعال الفتيل ففي الساعة الخامسة بعد الظهر من مساء يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٤٧م وبأمر من الوصي عقد في قصر الرحاب اجتماعاً مطولاً برئاسته،وكانت صيغة الاجتماع تشاورية لاستطلاع آراء الساسة العراقيين الموالين للقصر الملكي وقد حضره كل من صالح جبر رئيس الوزراء ونوري السعيد وجميل المدفعي وحكمت سليمان وارشد العمري وحمدي الباجه جي ومحمد الصدر وعبد المهدي المنتفكي ومصطفى العمري وصادق البصام وعمر نظمي وداود الحيدري وعبد العزيز القصاب ونجيب الراوي وبهاء الدين نوري ومحمد حسن كبة ونصرت الفارسي ومحمد رضا الشبيبي وتوفيق السويدي ومولود مخلص.

حين علمت الاحزاب السياسية الوطنية باجتماع قصر الرحاب اعتبرته استفزازاً للشعب العراقي ويبدو وكأنه مبيت ضد مصالح الشعب الامر الذي يتطلب تحديد موقف منه فأصدر حزب الاستقلال بياناً مطولاً وقعه رئيس الحزب محمد مهدي كبة في ٢ كانون الثاني ١٩٤٨م جاء في ختامه:((**ان هذا الشذوذ الذي يحيط هذه المفاوضات يدعو الحزب الى اعلان عدم اطمئنانه لإجرائها حيث تستأثر بتحمل مسؤوليتها وزارة لا تستند الى مجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلاً حقيقاً**)) ويضيف: ((**وقد سبق للحزب ان صرح في بيان وقعه مع الاحزاب الاخرى ان الشعب العراقي في حل مما يقره هذا المجلس من معاهدات واتفاقيات او أي التزام آخر يكون العراق طرفاً فيه ويعتبره باطلاً وغير ملزم للعراق**)).واصدر الحزب الوطني الديمقراطي بياناً ندد فيه بعقد المعاهدة وقعه رئيسه كامل الجادرجي في ٣١ كانون الاول ١٩٤٧م جاء فيه:((**فأن تعديل المعاهدة القائمة او عقد اية**

معاهدة جديدة نتيجة هذه المفاوضات الشاذة وفي مثل هذه الظروف غير الملائمة من قبل وزارة لا تستند الى ارادة الشعب لابد ان يكون امراً مجحفاً بحقوق العراق ومخلاً بسيادته)).وتلاه بيان حزب الاحرار الذي جاء ايضاً طاعناً بشرعية وزارة صالح جبر والدعوة الى مجلس نيابي ينتخب انتخاباً حراً لتحقيق استقلال العراق التام واستكمال سيادته بجلاء القوات الاجنبية عنه وعدم توريط البلاد بأية التزامات تنقص من سيادته وتحد من استقلاله وكان تاريخه في ٢ كانون الثاني ١٩٤٨م ولم يذكر من وقع البيان.

وعلى الصعيد الرسمي تألف بشأن المعاهدة وفد مفاوضة عراقي مع الجهة البريطانية برئاسة اسمية لصالح جبر وحقيقية معنوية للعين نوري السعيد عضواً وكل من توفيق السويدي وشاكر الوادي وفاضل الجمالي اعضاءً وصرح الاخير من لندن كونه وزير خارجية العراق لوكالة الانباء العربية قائلاً:((**ولما تقلد فخامة السيد صالح جبر الوزارة الحاضرة كان تعديل المعاهدة الهدف الاول في برنامج سياسته الخارجية وجرت اتصالات بينه وبين الحكومة البريطانية أدت الى موافقتها على تحقيق رغبة الشعب العراقي في اجراء محادثات لتعديلها على الرغم من انها لا تستوفي اجلها الا في عام ١٩٥٧م))**. ويختتم تصريحه هذا بالقول ((**وسيصل فخامة السيد صالح جبر الى لندن في الاسبوع القادم ليرأس الوفد العراقي في المفاوضات التي ستدور حول التعديل))**.

وكان رد رئيس الوزراء صالح جبر على التصريح في جلسة مجلس الاعيان في ٤ كانون الثاني ١٩٤٨م إنه يجب أن يكون مكذوباً ولا يجوز اسناده الى وزير خارجية العراق لكن الصحف والاحزاب سلقته بألعام حداد وعلقت عليه تعليقات لاذعة اثارت طلاب المعاهد العالية والهبت مشاعرهم ودفعتهم الى القيام بمظاهرات صاخبة فتدخلت الشرطة ووقعت اصابات بين المتظاهرين فاستنكرت الهيئة التدريسية في كلية الحقوق هذا التصرف والتعسف مع المتظاهرين في وقت اتخذ فيه رئيس الوزراء قراراً بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق لأجل غير مسمى وسوق المحرضين على المظاهرة الى المحكمة وتوقيف العشرات من الطلاب.

في ٦ كانون الثاني ١٩٤٨م خرج طلاب المدارس الثانوية منطلقين من كلية الحقوق هاتفين بسقوط المعاهدة وبحياة فلسطين وضرب المتظاهرون الشرطة بالحجارة وقد جرح (٤٢) شرطياً يضمنهم مفوض ومعاون شرطة.

ودعما لهذه المظاهرة توجه طلاب المعاهد العالية المضربون عن الدراسة في مظاهرة احتجاج الى البرلمان يستغيثون معبرين عن سخطهم الامر الذي اضطر فيه عدد من الاعيان والسياسيين الى التدخل لدى الحكومة لإطلاق سراحهم بكفالة، كما وافق مجلس الوزراء على اعادة الدراسة في كلية الحقوق.

ازاء هذا الغليان السياسي الشعبي بلورت الاحزاب السياسية الوطنية موقفاً وطنياً موحداً وقطع عمال المطابع اجازتهم يوم الجمعة وظلت الجرائد مستمرة الصدور كل ايام الاسبوع الامر الذي اتاح للمحافل السياسية ان تدرس المعاهدة دراسة مستفيضة وجدية لتتخذ ازاءها ما يحفظ كرامة الوطن فاصدر حزب الاستقلال بياناً جاء في ديباجته انه ناقش الموضوعات الآتية:القواعد العسكرية في العراق(الشعيبة والحبانية)،والدفاع المشترك،والتسليح والخبرة العسكرية،والامتيازات.مبينًا رأيه صريحًا في كل فقرة منها وخلاصته:((**مما تقدم: يظهر للشعب العراقي الكريم: ان المعاهدة الجديدة أشد وطأة من سابقتها وان العراق امام كارثة وطنية اختير لفرضها هذا الظرف العصب الذي تجتاز فيه القضية الفلسطينية ادق مراحل محنتها وقد مهد لهذه المعاهدة بجمع مجلس لا يمثل الامة تمثيلاً صحيحاً واجريت المفاوضات من قبل هيئة لا تستند الى رغبة الشعب**)). الى ان يختتم بيانه في((**فان الحزب لا يسعه الا ان يعلن معارضته الشديدة لهذه المعاهدة ويدعو الشعب العراقي الكريم الى رفضها والعمل على مقاومتها**)).

وجاء بيان الحزب الوطني الديمقراطي الذي وقعه كامل الجادرجي رئيس الحزب في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨م.محللاً بدقة ووضوح الابعاد المتوخاة من هذه المعاهدة وهي الابقاء على وجود الاستعمار البريطاني من خلال دس السم في العسل واختتم بيانه قائلاً: ((**ان الحزب الوطني الديمقراطي يرى في اقرار هذه المعاهدة اعتداء صريحا على كيان العراق وسيادته ومستقبله السياسي وحائلاً دون نموه القومي ودون تحقيق أمانيه الوطنية ولذلك فانه يدعو الشعب العراقي الكريم الى احباط هذا المشروع الاستعماري الجديد ومقاومته بكل ما اوتى من قوة**)).

أما بيان حزب الاحرار الذي وقعه رئيسه سعد صالح في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨م فلم يختلف في ديباجته وهاجسه السياسي عن بياني حزب الاستقلال والوطني فهو يرى:((**ان المعاهدة بمجموعها تحوي قيوداً جائرة تخل بسيادة العراق واستقلاله تجعل منه معسكرًا**

للاستعمار البريطاني)) واختتم بيانه في قوله:**((ان حزب الاحرار يرى ان المعاهدة الجديدة جاءت خلافاً لرغبات الشعب، وسالبة لاستقلال العراق ومنقصة لسيادته وهو يرى في عقدها بمثل هذا الظرف العصيب الذي يمر على البلاد العربية بصورة عامة وفلسطين بصورة خاصة وبمثل هذه السرعة التي وقع فيها الوفد المفاوض انما جاءت لمصلحة طرف واحد وانها تكبل العراق في حاضره ومستقبله بقيود لا قبل له بها.ويؤكد على دعوة الحزب للشعب العراقي للوقوف بوجه معاهدة بورتسموث الجائرة والحيلولة دون تصديقها بكل الطرق والوسائل المشروعة))**.

ودعا الحزب الشيوعي الى عقد اجتماعات عامة لشرح بنود المعاهدة ومخاطرها وتحديد اساليب الكفاح ضدها، محددا اهداف العمل السياسي والجماهيري في: رفض المعاهدة الجديدة والغاء القديمة ،واسقاط حكومة صالح جبر وحل مجلس النواب،وجلاء القوات البريطانية من العراق فوراً،وتوفير الخبز والكساء باسعار معتدلة، وتحقيق الحريات السياسية واجازة الاحزاب والنقابات. فتم فعلاً عقد اجتماعات عمالية وشعبية. وقررت لجنة طلاب المعاهد والكليات اعلان الاضراب عن الدراسة اعتبارا من يوم ١٩ كانون الثاني.وفي اليوم التالي ٢٠ كانون الثاني اطلقت الشرطة الرصاص على المتظاهرين فاستشهد اربعة متظاهرين.وفي اليوم الثالث تجددت التظاهرات مشيعة شهداء الامس وتصدت الشرطة لهم ايضاً بالرصاص،استشهد طالب وجرح آخر. فاستقالت الهيئة التدريسية لكلية الطب واعضاء الجمعية الطبية احتجاجاً على اطلاق النار على المتظاهرين داخل المستشفى. امتدت التظاهرات من مستشفى كلية الطب الى جانبي الكرخ والرصافة، وساهمت النساء في تظاهرة الكرخ، وفي مناطق اخرى من العراق، حيث اشتعل فتيل الغضب الشعبي، وهربت الشرطة من الشوارع، وخافت الحكومة من انزال الجيش، فلجأت الى اساليب المراوغة والخداع وتفريق وحدة الصف الوطني.

أما مظاهرة ٢٢ كانون الثاني فخرجت سلمية، رافعة جنازة رمزية للشهداء، وفي ساحة باب المعظم تناوب الخطباء ممثلوا الاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية في رفض المعاهدة واساليب القمع، وطالب ممثل لجنة التعاون الوطني كامل قزانجي التجمع لاستمرار التظاهر في الايام القادمة. لبى طلبه جمهور غفير، اغلبه من العمال والطلبة صباح اليوم

التالي في ساحة باب المعظم، منطلقاً بتظاهرة في شارع الرشيد بقيادة قزانجي، حملت لافتات كتب عليها:((**يسقط الاستعمار وعميلته الصهيونية**)) و((**المعاهدة كبتت مصالح البلاد**)) و((**يعيش نضال العرب والاكراد**)) و ((**نريد اسقاط الوزارة. نريد حكومة جمهورية، نريد فهد ليكون لينين العراق**))! و((**فلتسقط الرجعية، فلتحيا الجمهورية**)).. وانضم الى المظاهرة عدد كبير من العمال والنساء ايضاً. القيت فيها القصائد الثورية والخطب السياسية، كما تصاعدت الهتافات بحياة حزب التحرر الوطني والحزب الشيوعي، والمطالبة باطلاق سراح الزعيم فهد ورفاقه الذين اودعوا سجن الكوت. تواصلت التظاهرات حتى مساء ٢٦ كانون الثاني بشكل هاديء مع هدير الهتافات المدوية، وفي ذلك المساء اعلن صالح جبر بيانه عن مراحل المفاوضات ومزايا المعاهدة ودعا الى الهدوء والسكينة، فكان هذا البيان بمثابة الشرارة التي فجرت اوسع انتفاضة شعبية في العراق، كعاصفة ثورية، انطلقت بدايتها بمظاهرات فورية في مناطق بغداد المختلفة حال اذاعة البيان. وفي ٢٦ كانون الثاني،أحرقت الجماهير الغاضبة سيارات الشرطة مع دراجتين بخاريتين، كما هاجموا مركز الاستعلامات الأمريكية ومطبعة التايمس في شارع الرشيد،وشددت الشرطة من إجراءاتها وحاولت جاهدةً السيطرة على الوضع لكن من دون جدوى، بل ازداد الأمر سوءً صبيحة يوم الثلاثاء ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨م بعد محاولة المتظاهرين عبور جسر الملك غازي(جسر الشهداء)من جانبي الرصافة والكرخ، فصدرت التعليمات من وزير الداخلية توفيق النائب إلى مدير الشرطة العام بتهيئة قوة كافية من الشرطة وتجهيزها بالأسلحة الرشاشة وتوزيعها فوق البنايات والمنارات والجوامع،وعندما حاول المتظاهرون عبور الجسر من كلا الجانبين أطلقت الشرطة النار عليهم فسقط ١١ شخصاً من القتلى بالاضافة الى ١٧ قتيلاً في الايام السابقة،يزاد على ذلك عدد كبير من الجرحى،وقد بلغت خسائر الشرطة ١٨١ اصابة بين قتل وجريح.

ولم يقتصر موقف وزارة الداخلية[٣١]ومؤسسة الشرطة التابعة لها في بغداد فحسب،وإنما كانت الإجراءات قاسية ومتشددة في جميع مناطق العراق التي شهدت تظاهرات ضد

([٣١]).وللمزيد عن موقف وزارة الداخلية من أحداث وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ ،ينظر: قحطان حميد كاظم، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨،مطابع جامعة ديالى،٢٠١٢،ص ١٨٩-١٩٣.

المعاهدة ووزارة صالح جبر،فقد خرجت تظاهرات كبيرة في كل من النجف الاشرف وكربلاء والسليمانية وفي الموصل وكركوك وغيرها من المدن العراقية، وعلى أثر تدهور الأوضاع الأمنية واحتقان الشارع العراقي ومعارضة الأحزاب والصحافة لإجراءات الحكومة،واستقالة رئيس مجلس النواب عبدالعزيز القصاب وحراجة موقف الوصي الذي من الممكن قراءته من تصريح كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي:((..**ففي كل مكان من العراق تمرد وتجمع ومقاومة،والكل مجمع على وجوب الحيلولة من دون تنفيذ معاهدة جبر-بيفن))**.

واعلن عمال سكك الحديد في بغداد اضراباً سياسياً، كان الحد الفاصل في سير الوثبة،فقد نزل العمال الى الشارع، وقررت لجنة طلاب الكليات والمعاهد ولجنة التعاون الوطني التظاهر حتى تحقيق الاهداف الشعبية، وسمي صباح ٢٧ كانون الثاني، يوم الوثبة الشعبية أو الوطنية.

ويصف المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني أحداث يوم ٢٧ كانون الثاني: **((بان بغداد تحولت وكأنها ساحة حرب. فقد احتلت الشرطة مداخل الطرق الفرعية وسياراتها المصفحة تجوب الشوارع والميادين ونصبت الرشاشات فوق البنايات الشامخة ومآذن بعض المساجد))**. وقد ردت الجماهير الشعبية على شدة الحكومة بمواصلة التظاهر ومحاصرة مراكز الشرطة وحرق سياراتها ودراجاتها واشعال النار في مكاتب الارشاد والاعلام البريطانية في بغداد وكركوك والسليمانية. تحولت بغداد والمدن الاخرى الى ساحات معارك عنيفة وتحدٍ شعبي أجبر الحكومة على الاستقالة وتشكيل حكومة جديدة الغت المعاهدة ووعدت وعوداً كثيرة لامتصاص هبة الجماهير الشعبية الواسعة. كما كان لبيانات الاحزاب الثلاثة السالفة الذكر ان ازداد الشارع العراقي غلياناً وطافت التظاهرات الشوارع بعد ان تجمعت في باب المعظم وصارت الحكومة امام امر واقع باتخاذ احد القرارات التالية:

١. إعلان حالة الطوارئ.
٢.الاستعانة بالجيش.
٣.استعمال السلاح في الهواء.

٤.فسح المجال للمتظاهرين.

وصار الرأي اصدار بيان عساه يخفف من شدة التوتر لكنه جاء مليئاً بالتهديد والوعيد بالحبس.

أصبحت استقالة صالح جبر مقبولةً للجميع،وتمَّ تأليف وزارة جديدة برئاسة السيد محمد الصدر الذي تردد في بادئ الأمر في قبول رئاسة الوزارة،ويقول عبد العزيز القصاب في مذكراته انه في اليوم الثاني من استقالة صالح جبر((**زارني أحد رؤساء العشائر وكان قادماً من الكاظمية وأخبرني..بأن الناس هناك ضد استقالة صالح جبر ويدعون بأنه اجبر على الاستقالة لأنه شيعي..**)).ويبدو أنَّ قبول الصدر للوزارة جاء لتلافي المضاعفات التي قد تنجم عن استقالة صالح جبر،على اعتبار ان الصدر من العوائل الشيعية ذات السمعة الطيبة في بغداد وبقية المدن العراقية ،فضلاً عن موافقته على تحمل المسؤولية كواجب وطني لاسيّما بعد تخوف العديد من السياسيين للمغامرة في ظل تلك الظروف الصعبة،يزاد على ذلك امكانية قبوله من جميع الأطراف لذلك نلاحظ رؤساء الأحزاب يوافقون على وزارة يؤلفها السيد محمد الصدر. وبذلك أصبحت شخصية الصدر((**هي الشخصية التي أُلقي على عاتقها مهمة تهدئة الشارع وامتصاص ردود فعل وثبة كانون الثاني١٩٤٨م،حتى إذا تمَّ ذلك،وترك الوزارة بعد أربعة شهور ونصف لشهر**)).

على كل حال انتهت الوثبة،وشكلت لجنة تحقيقية لمعرفة المسؤولين عن الحوادث المؤلمة، واتهمت اللجنة مدير شرطة بغداد (مزاحم ماهر) لقيامه بإصدار أوامر إطلاق النار على المتظاهرين بعد موافقة وزير الداخلية توفيق النائب،وأُغلق التحقيق بناءً على توجيهات الوصي عبد الإله.وقد أشار التقرير الذي رفعته اللجنة المذكورة إلى تقصير الحكومة واتهامها باستغلال ذلك الأمر لأغراض سياسية وحمل الحكومة مسؤولية تدخلها في أمر التظاهرات وعدّه مخالفاً لأحكام القانون((..**وعلى هذا فان تدخلها– أي الوزارة– في أمر التظاهرات على الوجه الذي وقع كان مخالفاً لأحكام القانون مما يدلل على أنَّ غرضها من هذا التدخل كان لدافع سياسي الا وهو الدفاع عن معاهدة(بورتسموث)وقمع أي حركة ترمي إلى الاحتجاج عليها أو معارضتها،هذا ما تظاهر للجنة من سير التحقيق في مسؤولية الوزارة نكتفي بتسجيله**)).

ختاما كانت وثبة كانون الثاني ١٩٤٨م منعطفًا سياسيًا شعبيًا وحدثًا وطنيًا كبيرًا انتصرت فيه الجماهير لأول مرة في تاريخ العراق الملكي وتستقيل الوزارة بضغط الجماهير.

ثانياً: الاضرابات العمالية ١٩٤٨م:

اغتنمت الجماهير العمالية،والشعبية،استقالة الحكومة السابقة وتطور الاحداث الداخلية استمراراً للوثبة، في فرض حريات نسبية عامة، معيدة فتح النقابات العمالية التي اغلقت سابقاً، ومنظمة لحركة اضرابات جديدة خلال اشهر **((عرس الوثبة))** التي امتدت من كانون الثاني الى أيار من العام نفسه. فقد قام العمال بسلسلة من الاضرابات الاقتصادية والسياسية والتضامنية،واصبح نضالهم مؤشر النضال الوطني والديمقراطي وصورته المؤثرة، لمّح له نوري السعيد في خطابه في الجلسة المشتركة لمجلس الامة في آخر العام، إذ اشار الى انه لم يهوله بدايات الانتفاضة بقدر ما حققه العمال خلال اشهر ما بعدها. حيث اشتد نضال العمال واساليب كفاحهم. فكانوا ينطلقون في مواكب موحدة الى وزارة الشؤون الاجتماعية ومجلس الوزراء ولا يعودون إلا ومطالبيهم مستجابة أو يحصلون على اعتراف رسمي بها، وكان العمال في السكك الحديدية في بغداد طليعة هذه الموجة من النضال الوطني العمالي ((وقلبه الخافق)).

شملت الاضرابات العمالية اغلبية المؤسسات الاستعمارية والحكومية والاهلية. ففي عين زالة التابعة لمدينة الموصل، اضرب عمال النفط لمدة عشرة ايام في اواخر شباط ١٩٤٨م، ونجحوا في تحقيق مطالبيهم ماعدا مطلبهم الرئيس: النقابة. وفي ٢٧ آذار اضرب عمال نسيج معمل محمد صالح في منطقة الاعظمية في بغداد وعددهم ١٥٠ عاملاً، واتصلوا باشقائهم عمال النسيج في معامل الكاظمية ومعمل فتاح باشا ثم انتظموا بمظاهرة ضمت حوالي ١٥٠٠ عامل،هتفت بزيادة الاجور والضمان الاجتماعي. وفي ٢٨ آذار اضرب عمال معمل نسيج فتاح باشا وعددهم ٢٠٠ عامل بضمنهم ٥٠ عاملة. استمرت اضرابات عمال النسيج ومظاهراتهم اليومية حتى ٧ نيسان ١٩٤٨م، حيث ساروا في مظاهرة كبيرة عبرت جسر الأحرار واخترقت شارع الرشيد الى وزارة الشؤون الاجتماعية،رافعة شعارات عمالية وسياسية منها: **((تعيش الطبقة العاملة، يعيش اتحاد نقابات العمال، يعيش**

نضال الشعب العراقي))، بالاضافة الى شعارات مطلبية، وقد سوندوا من قبل عمال شركة هولواي للجسور وعمال سكك الحديد في بغداد.

قاد الشيوعيون في ٤ نيسان ١٩٤٨م اضراب ٢٠٠٠ عامل من عمال الميناء والبواخر في مدينة الفاو، وفي ٦ نيسان اضرب عمال السفن والكهرباء واسالة الماء والارصفة، فشمل الاضراب عمال الميناء كله في مدينة البصرة، ويقدر عددهم بـ ١٣٠٠٠ عامل. امتاز الاضراب بالشمول والتنظيم ونجح في تحقيق مطاليبه. وكانت في قيادته نقابة العمال التي اكثر اعضائها من الشيوعيين، وهي التي مثلت العمال في المفاوضات مع مديرية الميناء البريطانية، وكان فهد، قائد الحزب الشيوعي، يتابع الاضراب ونتائجه من سجنه.

اعطى عمال سكك الحديد نموذجاً جيداً في فرض مطاليبهم على السلطات ودفع وتيرة كفاح الحركة العمالية. ففي ١٧ نيسان اعلن عمال السكك الحديدية في بغداد اضرابهم الكبير حيث اعلن عمال الشالجية اولاً الاضراب وخرجوا بتظاهرة الى وزارة الشؤون الاجتماعية مطالبين بتحسين اوضاعهم واجازة نقابتهم واعادة العمال المفصولين. انضم اليهم عمال السكك في غربي بغداد، وشماله، وعمال الهندسة والطباعة والمخازن والفلاحون وعمال التنظيف، وشكلوا لجنة لادارة الاضراب. اصدرت بياناً في ١٨ نيسان ١٩٤٨م اوضحت فيه مطاليب العمال، وفي مقدمتها: اجازة النقابة،ايقاف الطرد الكيفي،تطبيق قانون العمل.

كما اصدر الحزب الشيوعي بياناً هاجم فيه موقف ادارة السكك الحديدية والحكومة من مطاليب العمال،ودعا العمال الى مواصلة الكفاح بقوة وصلابة للحصول على حقوقهم المسلوبة.وقد نحج العمال في كسب مطاليبهم.وكان اضخم اضراب خاضته الطبقة العاملة العراقية في فترة امتداد الوثبة، اضراب عمال النفط في محطة نفط (ك ٣)عند مدينة حديثة، غرب العراق. وهذه المحطة واقعة على خط انابيب النفط الممتد من حقول آبار نفط كركوك الى البحر الابيض المتوسط، وعدد عمالها اكثر من الفي عامل. عكس الاضراب بتنظيمه الاستفادة من التجارب السابقة.وكانت اللجنة الحزبية السرية للحزب الشيوعي تقود الاضراب، وشُكلت مختلف اللجان التي انتخبها العمال،وقد سيطر العمال على المحطة سيطرة تامة،

لصيانتها وحماية الاجانب فيها، وشكل الحزب الشيوعي لجنة متابعة ودعم للاضراب في بغداد، وحرك منظماته والنقابات لاسناده. قدمت لجنة الاضراب ١٨ مطلباً وتوسع الاضراب حتى شمل جميع عمال النفط في محطات ك ٢ وك ١ وأج ١، ٢، ٣ وتي ١،الذين قدر عددهم بـ سبعة آلاف عامل.واحبط الحس الطبقي وتضامن العمال مناورات الشركة البريطانية لكسر الاضراب.وكانت آخر وسيلة للشركة هي قطع الطعام عن العمال، مما اضطر العمال للقيام بحركة فريدة في تاريخ الحركة العمالية في العراق، ألا وهي تنظيم مسيرة راجلة الى بغداد لاجبار الحكومة على تلبية مطاليبهم.

شارك أهالي القرى المحيطة بالمحطة بفعاليات الاضراب، وقدم سكان المدن التي مرت بها مسيرة العمال كل المساعدات الضرورية، بما فيها سياراتهم.كان هذا الاضراب اطول اضراب عمالي لعمال النفط في العراق استمر من ٢٣ نيسان والى ١٥ آيار بمشاركة عمال كل محطات الضخ غرب العراق. اضافة الى ان عمال النفط من الفصائل المهمة في الحركة العمالية العاملة في مؤسسة بريطانية استعمارية. وقد تمكنت الشرطة من ايقاف المسيرة عند مدينة الفلوجة واعتقلت لجنة الاضراب و١٥ عاملاً، واحالتهم الى المجلس العرفي العسكري، ناهية بذلك الاضراب التاريخي دون ان يحقق مطاليبه. وقد كلف شركات النفط خسارة ٧٥ ألف يوم عمل، وانقطاع النفط عن الضخ.

وشهد شهر نيسان ١٩٤٨م اضافة الى الاضرابات العمالية والتظاهرات ميلاد (اتحاد الطلبة العراقي العام) في اول مؤتمر طلابي عقد في ١٤ نيسان، في ساحة السباع ببغداد.وكانت اللجان الطلابية في كليات الطب والصيدلة والحقوق ودار المعلمين وغيرها من المعاهد قد تشكلت قبل الوثبة ونشطت في تشكيل لجنة طلاب الكليات والمعاهد التي اسهمت مع باقي الطلبة بفعالية ونشاط في يوميات الوثبة وشكلت لجاناً فرعية لها.وقد اقر المؤتمر منهاجاً ونظاماً داخلياً للاتحاد،وفي كلية الطب التي انتقل لها مساءً انتخب لجنة تنفيذية من ٢٥ عضواً،وانتخب لجنة سكرتارية سباعية ممثلة للاحزاب السياسية اليسارية. وقد قاطع حزب الاستقلال المؤتمر لانه لم يحصل على اي صوت.وتبنى الاتحاد مطاليب وطنية عامة، ومهنية، وكان للطلبة الشيوعيين الدور البارز في عقده وتأسيس الاتحاد

ولجانه وفي صياغة مطاليبه ومهماته.كما اسهمت مجموعات من العمال بحراسة موقع المؤتمر والمؤتمرين في ساحة السباع ومداخلها.

في الأول من آيار ١٩٤٨م عقد العمال اجتماعاً علنياً، في سينما دار السلام الصيفي،في شارع الكفاح ببغداد،احتفالاً بعيد العمال العالمي. حضره الوف من العمال والجماهير الشعبية،وقد تجمعوا في الشوارع والازقة المحيطة بدار السينما بعد ان ضاق المكان، ونصبت في الشوارع المحيطة المكروفونات لاسماع الحاضرين الخطب والقصائد والاهازيج. كما تصدر المهرجان شعار ((**الطبقة العاملة العراقية تحتفل بذكرى اول آيار عيد العمال العالمي**)) وشعارات سياسية وعمالية أخرى. توالى الخطباء من ممثلي العمال من مختلف المدن،واتخذ الاجتماع قرارات هامة صودق عليها بالتصفيق العاصف والهتافات المدوية،ومن بين القرارات قرار حول دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الاستعمار والصهيونية.

لقد كانت الأشهر الخمسة، من كانون الثاني الى آيار،اشهر كفاح وطني، اطلق عليها اسم وثبة كانون في تاريخ العراق السياسي.استطاعت الحركة العمالية والوطنية فرض النقابات واتحاد الطلبة فيها.وتمكن العمال من انتزاع بعض المكاسب الاقتصادية.واجيزت جريدة (الأساس)الشيوعية التي كانت لسان حال الوثبة.وكانت الشوارع قد انتقلت في تلك الأيام الى أيدي العمال وجماهير الشعب الكادحة، بفعالية واضحة للحزب الشيوعي لاسيّما في المدن الكبيرة مثل العاصمة بغداد والبصرة وكركوك. بينما شملت الحركة الاضرابية البلاد،من عين زالة في شمال العراق الى الفاو في جنوبه. كمل شملت قطاعات واسعة جديدة من العمال لم يمتد اليهم النشاط النقابي والحركة الاضرابية من قبل.وامتازت الحركة الاضرابية العمالية بالطابع السياسي وبالتظاهرات السياسية العنفية.وبرزت اضرابات التأييد والتضامن الرمزية للعمال المضربين في المشاريع الاخرى،من بينها اضرابات عمال السكك الحديدة، عاكسة نمو الوعي الطبقي- التضامني ولاسيّما في المشاريع الكبيرة.

لقد كانت الحركة العمالية الاضرابية، والمشاركة في الاحداث السياسية في اشهر الوثبة القلب النابض للحركة الوطنية الديمقراطية في العراق، ولذلك ركزت الحكومة على الحركة العمالية منذ اعلان الاحكام العرفية في ١٥ آيار ١٩٤٨م تمهيدًا لشل الحركة الوطنية

الديمقراطية وسلب مكاسب الوثبة، وبحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي،والضلوع في التآمر على قضية الشعب الفلسطيني.

قدم الشعب العراقي في اشهر الوثبة مئات الشهداء، فقد قدر شهداء يوم ٢٧ كانون الثاني بين ٣٠٠-٤٠٠ شهيد،وقد شملت كل قطاعات الشعب، من العمال والطلبة والمثقفين وفئات البرجوازية،وامتدت على مساحة ارض العراق. كتبت صحيفة News and Views World اللندنية في عددها الصادر في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨م بان ((**قدرة الشعب العراقي غيّرت الوضع في العالم العربي وتوقفت الدعاية حول الاحلاف العسكرية بين البلدان العربية والكتل الامريكية – البريطانية ضد الاتحاد السوفيتي وحركة التحرر التي كانت تقوم بها حتى احداث كانون الثاني**)).وكتب خالد بكداش بأن ((**السياسة الامريكية والبريطانية قد باءت بالفشل، وتبينت آثار هذا الفشل في جميع العواصم العربية**)) وقد قوبلت وثبة الشعب بالتقدير الحار من قبل الشعوب العربية والرأي العام التقدمي، وبالاستنكار من الاستعمار وحلفائه في المنطقة.

وصفت صحيفة (تربيون) اللندنية الوضع في العراق في شهري آذار ونيسان ١٩٤٨م بانه:((**في حالة شديدة من الثورة، وان هذا الوضع تعبير عن الاستياء العام ضد الحكومة وضد الطبقة الحاكمة وضد البريطانيين بالدرجة الرئيسية**)). لكن هذا الوضع قد تغيّر بعد منتصف آيار على اثر اعلان الاحكام العرفية، بحيث ساد البلاد جو من الارهاب السياسي،فانكمشت الحركة العمالية، وزج بقادتها في السجون، واغلقت اهم النقابات واكبرها في العراق، وعادت الحكومة من جديد تسيّر دفة البلاد لخدمة مصالحها على حساب مصالح الشعب والبلاد،وقد استمرت الاحكام العرفية نحو عشرين شهراً فقد الغتها وزارة علي جودت الايوبي الثانية في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٩م،وكانت مبعث تذمر الشعب بمختلف طبقاته،واتهمت الاحزاب السياسية الوزارات العراقية المتعاقبة باستغلال هذه الاحكام في أمور لاتمت الى قضية فلسطين بصلة،ولاسيّما في قضية الانتخابات،حتى أن محمد مهدي كبه وزير التموين في وزارة محمد الصدر استقال من منصبة لهذا السبب.

ولاشك ان ثمة نواقص جدية اعترضت ديمومة نجاح الحركة الوطنية لاسيّما العمالية بضرورة توطيد المكاسب التي تحققت ونقلها الى انجاز مهمات سياسية واقتصادية واجتماعية اكبر واوسع. حيث **((كان الارتفاع الباهض في تكاليف الحياة وحده كفيلاً باثارة استياء الجماهير، والذي امتزج مع استنكار شعبي ازاء استمرار معاهدة الارتباط مع بريطانيا ومع معارضة حادة ضد الحكومة التي كانت مهيأة لتقبل هذه المعاهدة))**. وكان من الضروري ان تجعل الطليعة السياسية العمال يشعرون بخبرتهم وممارستهم إن زيادة الاجور وتحسين ظروف العمل، لن تكون مضمونة إلا بانتزاع الديمقراطية السياسية، والا باجراء تغيير ثوري جذري في السلطة السياسية، في طبيعتها وتركيبها.كما ان تفكك العلاقات بين الاحزاب السياسية وتناقض مواقفها من النواقص التي يسرت للحكومة مهمتها، مثلما كان ضعف العمل بين القوات المسلحة وغيرها اعطى فرصة اكبر للحكم الملكي في الانقضاض على الوثبة ومكاسبها.

وفي أواخر عام ١٩٤٨م تلقى الحزب الشيوعي والحركة العمالية ضربة موجعة، مزدوجة، اذْ أُعتقل عدد من قادته وكوادره، وانهار بعضه واضّر اهداف الحزب والشعب بتعاونه مع العدو الطبقي بمثل نشاطه السابق في الحزب، كاشفاً اسراره وتنظيماته العمالية والجماهيرية للسلطات الحكومية. وفي هذا الوقت العصيب اتخذ حزب الاحرار والحزب الوطني الديمقراطي موقفاً متراجعاً بتجميد نشاطهما وحرمان الشعب من اية وسيلة نضالية علنية.وكشفت الاحزاب البرجوازية ضعفها المستمر امام مغريات السلطة وتقلبها في التحالفات ومناصرة قضايا العمال والحركة الوطنية عامة. وتوضحت مواقفها اكثر في الهبات الشعبية وتوفر الوضع الثوري الموضوعي والمنعطفات التاريخية. يضاف الى ذلك ان القوى الوطنية الديمقراطية والعمالية لا تخلو من حالات التردد والانتظار والترقب غير المجدي الذي يضيع في كثير من الاحيان الاهداف المطلوبة ولحظات التاريخ التي تعد سنوات في حياة الشعوب.

ثالثاً: انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢م

توسعت شقة الخلاف بين البلاط الملكي والاحزاب السياسية التي طالبت منذ ايام وزارات توفيق السويدي الثالثة ونوري السعيد الحادية عشر بضرورة تعديل قانون الانتخابات،

بجعله انتخاباً مباشراً على درجة واحدة وشددت حملتها مطالبة بالتعديل بعد تأليف وزارة مصطفى العمري التي اصدرت إرادة ملكية بحل مجلس النواب في ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٢م، فقدمت الاحزاب الوطنية مذكرات الى الوصي على عرش العراق الامير عبد الاله في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢م لتوضح وجهات نظرها بشأن الانتخابات النيابية المرتقبة.

ولما ظهر للأحزاب السياسية ان فكرة تعديل قانون الانتخاب بمرسوم يميز جعلها على درجة واحدة مع ضمانات حريتها بعيدة المنال، اعلنت في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٢م مقاطعتها للانتخابات الجديدة ودعت الشعب الى العمل على احباطها وعرض رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي على الوصي ان يجتمع بساسة البلاد ورؤساء الاحزاب ليقف بنفسه على الآراء في هذه المذاكرات .وتم عقد هذا الاجتماع في البلاط الملكي في مساء ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م وكان برئاسة الوصي ، حضرة كل من توفيق السويدي ونوري السعيد وجميل المدفعي وعلي جودت الايوبي وحكمة سليمان وطه الهاشمي وارشد العمري وصالح جبر ومحمد الصدر من رؤساء الوزارات السابقين،وكامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ومحمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال واحمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي الذي انفض دون الانتهاء لنتيجة ايجابية.

ورأى مجلس الوزراء في الوضع المتأزم ما يستدعي الحكمة.فاعلن رئيس الوزراء ببيان له من دار الاذاعة في ١٦ تشرين الثاني بان الوزارة تتبنى مبدأ الانتخاب المباشر وانها تواصل العمل لتحقيق الاصلاح واعداد اللوائح القانونية لتعديل قانون الانتخابات لترفعها الى البرلمان الجديد وانها قررت تأليف لجنة تضم كبار خبراء القانون والادارة لإنجاز تلك اللائحة وان يساهم فها ممثلون الاحزاب وبالفعل فقد دعت الوزارة في ١٧ تشرين الثاني كل الاحزاب لانتداب من يمثلها في وضع لائحة الانتخاب المباشر.

الا ان الاحزاب وبضمنها حزب صالح جبر(الامة الاشتراكي)رفضت تعاونها باستثناء حزب نوري السعيد(الاتحاد الدستوري)الذي اظهر استعداداً للتعاون مع اللجنة، اخذت الاحزاب الوطنية تشعر بعد حادث(اجتماع البلاط) بان واجبها قد تضاعف كثيراً وان مسؤولياتها تجاه الرأي العام قد ازدادت ويضاف الى ذلك انها اصبحت بوضع تعرقل به عمل الخير فمن يريد ان يعمل في وقت يشتد فيه ضغط الرأي العام . بضرورة تأليف جبهة وطنية موحدة لتجابه الوضع السياسي بما يقتضي الحال لذا عقد اجتماع في ١٧ تشرين

الثاني حضره ممثلين عن حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية المتحدة وانصار السلام وكانت حصيلة هذا الاجتماع تشكيل هيئة ارتباط بهدف التنسيق فيما بينها لضمان وحدة العمل عند التحرك ضد الحكومة((**تتألف لجنة ارتباط تمثل حزب الجبهة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال واية منظمة اخرى لتنظيم العمل وتقديم الاقتراحات فيما يتطلبه الموقف السياسي وفق النظم الديمقراطية..**)).

ومن جهة ثانية، ارتأت كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد ان تدخل تعديلات على نظامها الداخلي بجعل الطالب المعيد في بعض الدروس معيداً في كافة مواضيع صفه. كما جاء في نص تعديل الفقرة(ج)من المادة(٣٤)من هذا النظام: ((**على الطالب المعيد اعادة كافة مواضيع الصف الذي يرسب فيه**)). فعد طلاب هذه الكلية التعديل اجحافاً في حقوقهم، حملهم على الاحتجاج فالإضراب عن الدوام اعتباراً من يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٢م،وقد اتسع الاضراب فشمل كليات أخرى كالطب والحقوق والتجارة وغيرها تضامناً مع كلية الصيدلة والكيمياء حتى يلغى التعديل المذكور.

واعلن الطلبة المضربون عن تأييدهم لمطالب الاحزاب السياسية التي وردت في مذكراتهم المرفوعة للبلاط لانهم المعبر الحقيقي عن مطالب الشعب وطالبوا الحكومة الاستجابة لها.وفي حقيقة الامر كان الطلبة المضربون ينتمون الى الاحزاب السياسية المعارضة فلا غرابة اذا ما اعلن هؤلاء الطلبة عن تأييدهم لمطالب الاحزاب لأن هذه الاحزاب كانت قد زودتهم بتعليمات مسبقة تؤكد عليهم الاستمرار بالإضراب ثم دفعتهم للقيام بتظاهرات ضد الحكومة بهدف الضغط عليها والاستجابة لمطاليبها.

وقد هزأ وزير الصحة عبد الرحمن جودة بالإضراب فلم يعره اهتماماً، فلما استمر بضع ايام،اضطرت الوزارة الى ادخال تعديل آخر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢م الغت بموجبه مواد التعديل السابق.والظاهر ان تدبير وزارة الصحة لم يرضِ عميد كلية الصيدلة والكيمياء فحدث مالم يكن في الحسبان،اذ دخل واقتحم اربعة اشخاص قيل انهم مجهولون حرم كلية الصيدلة والكيمياء في اليوم المذكور وانهالوا على الطلبة ضرباً ولكماً وعندما خرج بقية الطلاب من صفوفهم اشتبكوا مع الاشخاص المهاجمين فاسفر الاشتباك عن اصابة عدد من الطلاب بجروح منوعة، ولما حضرت الشرطة الى الكلية قبضت على ثلاثة من المعتدين بينما فر الرابع.

وكان المعتقد ان عميد الكلية واحد المعيدين قد حرض هؤلاء الاشخاص على الاعتداء على طلاب الكلية. فاعلن الطلاب ان هذا الاعتداء كان مدبراً، وان الذي دبره،هو عميد الكلية الدكتور يحيى عوني صافي، وبعض الاساتذة، وانهم يعلنون الاضراب العام حتى يأخذ العدل مجراه ويقصى العميد ومن ساعده عن الكلية.

وقد استغلت الاحزاب السياسية الوطنية ومنظمات الطلبة تلك الحادثة فانتشر الاضراب وشمل كليات ومدارس اخرى بالرغم من عزل العميد مؤقتاً تضامناً مع كلية الصيدلة والكيمياء وان الاضراب سيستمر حتى تجاب مطاليب الطلاب في هذه الكلية.

وهكذا ما اعلنت الكليات تضامنها وتوسع الاضراب وانتقل كل شيء الى الشارع بعد ان ظهر من خلال تطور الحدث ان الحكومة هي التي تريد الاصطدام بالناس على هذا الشكل ولكن لسوء حظ الحكومة والبلاط ان الامور تطورت الى شيء لم يسبق له مثيل في العراق، وكان لابد للحكومة من تهدئة الرأي العام، واختلاق الاسباب لدخول المجهولين الى حرم الكلية المصان،فأصدرت البيان الرسمي بوساطة مدير الدعاية العام:((**نشرت بعض الصحف اخباراً وتعليقات مختلفة حول حادث الشجار الذي وقع في كلية الصيدلة والكيمياء وقد ذكرت الجهات الرسمية المختصة، ان حقيقة الحادث المذكور هي ان احدى الطالبات لم تشترك في الاضراب الذي جرى اخيراً في تلك الكلية. فلما انتهى الاضراب اخذ بعض الطلاب في الكلية المذكورة يؤنبون تلك الطالبة،على عدم اشتراكها في الاضراب،مما حفز اخاها ورفيقين له على المجيء الى كلية الصيدلة والكيمياء ، والتشاجر مع اولئك الطلاب ، فأصيب البعض بجروح مختلفة،وقبض على المعتدين،واوقفوا بقرار من حاكم التحقيق.هذا ولا يزال التحقيق مستمراً في هذه القضية ولسلامة التحقيق، مهدت عمادة الكلية الى احد الاساتذة وكالة ومن ذلك يتضح جلياً ان الدوافع في هذه الحادثة شخصية بحتة**)).

لم يكن اضراب كلية الصيدلة والكيمياء حدثاً مفاجئاً وغير مرتبط بتطور واشتداد تأزم الاوضاع الداخلية في البلاد، وانما كانت الاحداث الوطنية عبارة عن سلسلة مرتبطة احداها تكمل الاخرى. فقد تطور اضراب الكليات سريعاً،فاصدر رئيس مجلس التعليم العالي بياناً في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢م ناشد فيه الطلاب بان لا يستمعوا الى الجماعات الصغيرة التي اضربت عن الدراسة وقد جاء في البيان((**ان جماعات صغيرة من طلبة المعاهد العالية**

اضربت عن الدراسة، واخذت تحرض الكثرة الراغبة في الدراسة على الانقطاع عن الدروس)). وناشد رئيس المجلس الطلاب بأن لا يستمعوا الى هذه الجماعات الصغيرة التي تعمل ضد مصلحتهم، ودعاهم((**الى الدوام المنتظم، والعودة الى الدراسة في جو يسوده الهدوء والنظام**)). وقد كان لهذا البيان الاثر في ازدياد الجو توتراً مرة اخرى بسبب مطالبة الاحزاب بالانتخابات النيابية المباشرة،ووجوب اصلاح الاحوال الداخلية جذرياً وموقف البلاط والحكومة من ذلك كله،فحدثت اصطدامات مسلحة استغلته الاحزاب السياسية ومنظمات الطلبة وانتشر الاضراب بين الكليات والمدارس الأخرى.

واجتمع الطلبة مرة اخرى في ٢١ تشرين الثاني وقاموا بالتظاهرات والقيت الخطب والهتافات التي عبرت عن مشاعر الرأي العام . وتوجهوا الى باب المعظم ومنطقة(الفضل) حيث وقعت بينهم وبين قوة الشرطة السيارة[٣٢]((**اشتباكات بالحجارة والعصي مما ادى الى وقوع عدد كبير من الجرحى بين الطرفين وقد اتسمت الاشتباكات بالقسوة البالغة من جانب الشرطة التي قابلها المتظاهرون بهجمات مضادة اكثر عنفاً**)). وكانت تهتف جماهير الطلبة ((**نريد خبزاً لا نريد رصاصاً**)). وهو تعبير عن حالة الغلاء الفاحش التي اجتاحت البلاد آنذاك.

وفي صباح يوم السبت الموافق ٢٢ من تشرين الثاني ١٩٥٢م صحت بغداد بقيادة طليعتها الواعية الممثلة في شباب العراق الجامعي،الناقم على الاوضاع الشاذة، وهو يردد الهتافات المعبرة عما يعج في نفوس ابناء الشعب، وما يتفاعل في اوساطهم،وكانت الكليات،ومختلف المدارس الثانوية على ميعاد في اعلان الاضراب. وتجمع طلابها في معاهدهم وترديدهم الهتافات الوطنية،ثم خروجهم على شكل مظاهرات. وكانت الساحة المقابلة لمبنى كلية العلوم والآداب ملتقاها، حيث تجمعت قوات الشرطة وحدث الاشتباك الاول، وجمعت الشرطة فلولها من كل مكان، وكانت الشوارع الرئيسية تعج بسيارات الباص،الملائى بالشرطة الذين يرتدون الخوذ الفولاذية، فحدث اشتباك كانت اسلحة الصراع فيه العصي والحجارة،وقد انتهى بتفريق المتظاهرين بعد ان اصيب عدد من الجانبين بجراح

([٣٢]).كانت تتمتع بقابليات قتالية تفوق قوة الشرطة وطالما استخدمتها الوزارات المتعاقبة في تفريق التظاهرات وانهائها،واستمرت بالعمل حتى ألغيت بعد ثورة ١٤تموز١٩٥٨.محمود شبيب، قضايا ملتهبة في السياسة العراقية ١٩٥٠-١٩٥٨،مطبعة عشتار،(بغداد،١٩٨٤)،ص٦٠.

مختلفة.وجاءت الانباء بعد ذلك تشير الى التحام المتظاهرين بالشرطة في المنطقة الممتدة بين ساحة زبيدة ، ومحلة الفضل من شارع غازي،وبعد الالتحام الذي حدث بين الجانبين، ثارت الطلقات النارية، وسقط عدد من المتظاهرين جرحى ومصابين بإصابات خطيرة.

ورفع المتظاهرون الهتافات وشعارات ضد الحكومة والانكليز وطالبت استقالة الحكومة واجراء انتخابات مباشرة ،وكانت الهتافات تتعالى((**لتسقط حكومة العمري**)) ،((**تسقط الانتخابات المزيفة**))، و((**يا أيها المستعمرون الانكليز والامريكان ارحلوا عن بلادنا**)). وكان الطلاب قد أصدروا في تلك الأثناء بياناً هاجموا فيه الفئة الحاكمة–وقد وصفوها بالرجعية– وأعلنوا أنَّ الإضراب سيستمر حتى تستجاب لمطالبهم تركزت بالآتي: الأخذ بالانتخاب المباشر،والقيام بإصلاح الأوضاع الداخلية،وصيانة الحريات ومواكبة التطور العالمي،وسقوط مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط.

لما عجزت الشرطة المحلية عن تفريق الطلاب وانهاء اضرابهم وتحولت مظاهراتهم الى نطاق سياسي،شعرت السلطات العليا بمدى خطورة الوضع واقتنعت بأن النظام العام اصبح مهدداً بالخطر فأوعزت الى وزير الداخلية اتخاذ الاجراءات الضرورية لإنهاء التظاهرات، فطلب الى آمرية القوة السيارة المرتبطة به،بكتاب المستعجل، أن تهيئ قوة كافية لتولي معالجة الموقف المتأزم فعملت على:

أ.يكون الفوج الاول – ناقصاً فصيل الاسناد – بأمرة متصرف لواء بغداد ، ويتلقى الاوامر منه ، ويجري توزيع سراياه كما يلي:

١.السرية الاولى مفرزة غازات الفوج الرابع الى معاونية شرطة الكرخ.

٢.السرية الثانية الى معاونية شرطة السراي.

٣.السرية الثالثة الى معاونية شرطة العبخانة مفرزات غازات فوج الوشاش الاولى.

٤.يكون مقر الفوج السادس في مركز شرطة السراي ليتلقى اوامر بواسطة مدير شرطة بغداد من المتصرف.

ب. يتسلح الافراد بالسلاح مع الخوذة الحديدية.

ج. ينقل الافراد بالسيارات اللوري التي هيئت من قبل آمرية السرية النقلية الالية .

د. اتخذت رئاسة الصحة التدابير الصحية اللازمة للإسعاف.

هذه الخطة التي وضعتها آمرية القوة السيارة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢م فلما عرضت الى وزارة الداخلية، طلبت الوزارة في اليوم نفسه تعديل الفقرة (ب)من الخطة، وتسليح الافراد بالعصي والهراوات، بدلاً من السلاح والخوذ الحديدية ، فقد كان مصطفى العمري رئيس الوزراء القائم بمهام وزارة الداخلية من الاداريين الافذاذ الذين يحسبون لكل امر حسابه الدقيق.

وهكذا اضيفت قوة مؤلفة من الفوج الثالث بعد ان زودت بالعصي والهراوات ووضعت تحت أمرة معاونية شرطة السراي ، كما ارسلت محطة لاسلكي الى معسكر الصالحية واخرى لمقر القوة السيارة، فلما نزلت هذه القوة الى الميدان اصطدمت بالمتظاهرين. واستعملت القوة قنابل الغاز المسيل للدموع ،ووقعت معارك واشتباكات،وقتلى وجرحى بين الطرفين واذا بالمتظاهرين يرفعون مذكرات جماعية تتضمن المطالبة الآتية:

١.الغاء الاجور الدراسية.

٢.تأييد مذكرات الاحزاب السياسية.

٣.تأييد مذكرة لانصار السلام كانوا قد رفعوها الى البلاط الملكي من قبل.

أصدرت الحكومة بيانًا اوضحت فيه حرصها على تفادي الاضطرابات وناشدت المتظاهرين الى الحفاظ على المصلحة العامة وقد جاء في البيان.((**في صباح هذا اليوم، قامت جماعة من طلاب المدارس بمظاهرة، فاندس بينهم بعض المتطرفين ، وكان قسم منهم يحمل المسدسات والآلات الجارحة ، فعملت الشرطة المجردة من السلاح الى تفريق المتظاهرين، صيانة للأمن وحفظاً للنظام، الا ان المتظاهرين هاجموهم فجرح ٣٨ من الشرطة و ١٤ من الاهلين بينهم قتيل واحد**)).

ارتأى المسؤولون في وزارة المعارف ايقاف الدراسة في المعاهد العالية عسى ان يحول ايقافها دون تجمع الطلاب، وتجدد التظاهرات، فقرر مجلس التعليم العالي ((**ايقاف الدراسة في المعاهد العالية ابتداء من صباح الاحد المصادف ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م الى اشعار آخر**)). كما قرر مجلس المعارف بجلسته المنعقدة يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢م ايقاف الدراسة في جميع مدارس العاصمة على اختلاف درجاتها رسمية كانت أو أهلية او اجنبية الى اشعار آخر.

امتدت التظاهرات الى مناطق بغداد الاخرى وبعض مدن العراق مثل كربلاء ، والحلة، والنجف،والديوانية فالناصرية والبصرة فقد كان في هذه المدن اعضاء بارزون في الحزبين السياسيين المعروفين حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطية يستغلون تلك الاحوال، وينفتحون في تلك الجذوة كي يزيدوها خرمًا.

فقدت الاحزاب السياسية السيطرة على المتظاهرين وضعف افراد الشرطة امامهم . الذين استأنفوا التظاهرات في غالبية مناطق بغداد اذ شملت شارع الرشيد والكفاح والفضل والكرخ والميدان والباب الشرقي وباب المعظم ورفع المتظاهرون شعارات ضد الحكومة والمستعمرين البريطانيين وطالبوا باستقالة الحكومة ويرددون شعارات بسقوط حكومة مصطفى العمري وسقوط الوصي عبد الاله.

فضلاً عن خروج، طلاب المعاهد العالية، وطلاب المدارس المختلفة، ومعهم العمال والكسبة،يحملون الواحاً كتب عليها شعارات استفزازية وكلمات حفزت الشرطة للوقوف امام المتظاهرين واضطرتهم الى استعمال القنابل المسيلة للدموع ، فاذا بأحد الطلاب يتلقى احدى تلك القنابل ويقذف بها على الشرطة، وبحضور بهاء الدين نوري،سكرتير الحزب الشيوعي قام المتظاهرون بإحراق مركز الاستعلامات الأمريكي المقابل لسوق الصفارين بشارع الرشيد وإضرام النار بالكتب والأثاث ، انتقاماً لفلسطين وموقف امريكا منها. واذا بجماعة أخرى **((تحاصر مخفر الشرطة الكائن في باب الشيخ وتقتل شخصين من افراده وتضرم النار فيه وان امرأة من الجنس المعبر عنه باللطيف تنتزع خرقتها التي تستر بها عورتها، وتشبعها بالنفط وتحرق بها المخفر الذي حوصرت به افراد الشرطة وانقطعت النجدات عنهم))**. واذا بالناس يعتدون على **((شرطي مكلف بالمحافظة على الامن، فيجتمعون عليه وهو اعزل من السلاح، وتتكاثر عليه الخناجر والسكاكين، ويسحق ويهشم رأسه، ويمثل به، ويسحب في شوارع بغداد، ثم تلقى عليه المواد الملتهبة ويحرق))**. وهذا يشير إلى مدى تردي الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق مما جعل المواطنين يقسون بهذه القسوة مع رجال الأمن على اعتبار انهم يمثلون السلطة المركزية التي ضاق بها الشعب ذرعاً بعد اتساع الهوة بين الطرفين نتيجةً لعدم تحقيق مطاليب الشعب المتعددة ومنها الانتخاب المباشر والحريات السياسية،لكنه في الوقت نفسه يعد مخافة للقانون والاعراف والقيم الاجتماعية والدينية النافذة في المجتمع العراقي آنذاك، إذ لا يجوز الاعتداء

على موظف مكلف بالخدمة العامة نيابة عن الحكومة وكان الاجدر بالمتظاهرين سلك الطرق القانونية لتحقيق مطاليبهم المشروعة.

وبعد ان سيطر المتظاهرون على مركز العاصمة، وبعد ان هاجموا مقر جريدة عراق تايمس Lraq Times التي كانت تصدر باللغة الانكليزية، واحرقوا مكاتبها، وكذلك مكتب الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار، ومكتب شركة نفط العراق البريطانية وهاجم المتظاهرون ايضاً مقر حزب نوري السعيد ومجلس الاعمار.وفي ذلك اليوم بعث السفير البريطاني ببغداد تروتيل برسالتين شفويتين الى رئيس الوزراء مصطفى العمري طالباً منه اتخاذ كل التدابير الضرورية لحماية الرعايا والاملاك الاجنبية.

لقد كان الهياج معبراً عن الوضع السياسي في العراق حيث كانت الطبقات المثقفة والفقيرة في المدن في حالة ثورة ضد الحكومة والنفوذ الاجنبي، ولم تتمكن الشرطة من اعادة النظام في تلك الساعات ادرك الوصي ان زمام الامر قد فلت من يد الحكومة فأراد أن يعيد اليها اعتبارها وكلف حكمت سليمان بأن يؤلف وزارة يختار اعضاءها بملئ حريته ولكن حكمت سليمان رفض التكليف لاعتقاده بان الوصي لا يكف عن التدخل بشؤون الوزارة.

فاستدعى الوصي جميل المدفعي وعهد اليه بتأليف الوزارة وما كادت الجماهير تسمع بذلك وتعرف ان المدفعي كلف بتأليف الوزارة الا وبدأت تهتف بسقوطه .واستدعي بعض السياسيين الى البلاط لاستشارتهم حول الوضع منهم محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال، فقال كبة **((ان العلاج هو النزول عند ارادة الشعب وتلبية مطالبه))**.

بعد اخفاق جميل المدفعي بتأليف الوزارة اتصل الوصي عبد الاله بالفريق الركن صالح صائب الجبوري رئيس اركان الجيش السابق لتأليف الوزارة الا انه رفض ايضاً أن يشرك نفسه بالحياة السياسية.واثناء هذه الاتصالات لتأليف الوزارة بلغت التظاهرات اوجها في بغداد وبعض المدن العراقية ولم تتمكن الشرطة من اعادة الامن والنظام ، وبعد أن فقدت وزارة الداخلية زمام المبادرة وأصبح الوضع به حاجة إلى تدخل الجيش، ظهرت مدرعات الجيش في شارع الرشيد وشارع الكفاح والميادين الرئيسية،ولم تسجل حوادث أو اصطدامات مع المتظاهرين بل العكس كان المواطنون يستقبلون قوات الجيش وهي تسير في الشوارع بالهتاف بحياة الجيش. وبالمقابل لم يتعرض الجيش للمتظاهرين وسمح لهم بالصعود على

المصفحات وإلقاء الخطب والهتافات من فوقها.وقد عُدّ هذا التعاطف من أبرز مظاهر الانتفاضة.

كانت دعوة الجيش للتدخل بأوامر عدم اطلاق النار ولكن نور الدين محمود رئيس اركان الجيش اخبر الوصي بأن النظام لا يستعاد ما لم يسمح للجيش بإطلاق النار، لذلك استدعي الوصي رئيس الوزراء مصطفى العمري ووزير الداخلية ووكيل وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش ومتصرف لواء بغداد لبحث الموقف وظهرت معضلة قانونية حول من يملك الصلاحية لإعطاء الأمر الى الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين، فمتصرف لواء بغداد او حسب قانون اللواء لا يستطيع اعطاء هذا الامر لوجود الاعلى منه هو وزير الداخلية.

كما بين وزير الداخلية ووكيل وزير الدفاع انه لا يستطيع اصدار مثل هذا الامر بدون اذن من قبل رئيس الوزراء او مجلس الوزراء. وذكر الوصي بانه راغب بإصدار الامر الى رئيس اركان الجيش ولكنه ذكر انه شرعياً لا يستطيع ذلك بصورة مباشرة . كل هذه الصعوبات القانونية كانت قد ظهرت بينما كان نور الدين محمود رئيس اركان الجيش منتظراً الأمر للعمل. وبذلك عهد الوصي، الذي أراد التخلص من الأمر،إلى رئيس أركان الجيش نور الدين محمود،صلاحية إصدار أمر إطلاق النار،وقد أبدى رئيس أركان الجيش استعداده لقمع الانتفاضة في حال تزويده بالسلطة.

غير انَّ تطور الاحداث،وتقديم مصطفى العمري استقالته بعد أن عد الاتصالات التي اجراها الوصي ببعض الشخصيات السياسية،بدون علم منه، لتأليف الوزارة جاءت طعنة للثقة التي منحت له. كما شعر ان بقائه بالسلطة سيؤدي به الى ان يتحمل المسؤولية لوحده اضافة لرفضه منطق استخدام السلاح ضد المتظاهرين كما اعتبرها فرصة للتخلي من المسؤولية التي بدأ خطرها يتصاعد فقدم استقالته في٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢م وفيما يلي كتاب استقالة الوزارة:((**سيدي صاحب السمو الملكي العظيم:اني لما تشرفت بثقة سموكم الغالية بتأليف الوزارة، كانت خطتي ان تجري الانتخابات وفق القوانين المرعية، في جو مشبع بالصفاء، مع التزام الوزارة بالحياد التام. غير ان الظروف الخارجية والداخلية خلال هذه الفترة قد تغيرت، وان بعض العناصر السياسية في العراق قد استغلت الوضع فأخرجته عن حالته الاعتيادية،ولما كنت راغباً منذ تأليف الوزارة في ان اتجنب الاجراءات القاسية التي يتطلبها الوضع غير الاعتيادي،فاني استرحم ان تقبلوا اعفائي من المسؤولية ،**

شاكراً لسموكم الايادي البيضاء التي اسديتموها علي ، واني ما زلت يا سيدي تحت تصرف سموكم لي الشرف بأن اكون خادم سموكم المطيع المخلص)) .

ان تطور الاحداث حثت الوصي لدعوة نور الدين محمود لتأليف الوزارة بالرغم من ان الوصي كان حذراً خلال السنوات العشر الماضية من الجيش وحاول ابعاده عن السياسة منذ احداث مايس١٩٤١م لكنه في تلك اللحظة الخطيرة اصبح مقتنعاً أكثر من أي وقت مضى بأن تكليفه لاحد قادة الجيش المخلصين للعائلة الهاشمية اصبح أمراً لا مفر منه وهو الحل الامثل لحماية العرش من التهديد الذي بدأ يشكله خطر الاضطرابات وفي الساعة الخامسة مساء يوم ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٥٢م تقرر تكليف نور الدين محمود برئاسة الوزارة الذي لم يبدي هو الآخر اعتراضه. والذي شغل أيضاً منصب وزارة الداخلية وكالةً،واستمر في منصبه حتى تبدل الوزارة في كانون الثاني عام ١٩٥٣م.

كانت حصيلة التظاهرات والاصطدامات التي حدثت بين العشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢م، والرابع والعشرين من الشهر نفسه،مقتل(٢٧)شخصاً بينهم أربعة من أفراد الشرطة، وجرح عدد كبير من المواطنين،وحرق عدة سيارات للشرطة.

شرعت حكومة نور الدين محمود إلى إعلان الأحكام العرفية،وحلّ الأحزاب السياسية، وتعطيل الصحف اليومية،واعتقال أكثر من(٢٢٠)من المنتمين إلى الأحزاب السياسية. أما الذين قُبض عليهم بسبب التظاهرات وأحيلوا إلى المجالس العرفية فقد كان(٢٩٩٩) معتقلاً. ويذكر عبدالرزاق الحسني أنّ رئيس الحكومة رفض إحالة قادة الأحزاب السياسيين والصحفيين المعارضين إلى المجالس العرفية((..**معتذراً بأن واجب وزارته محدد باستعادة الأمن**)).

ومما يجدر ذكره، إلى أنّ من بين المعتقلين بعد أحداث ١٩٥٢م،ثمانية أعضاء في حزب توده الإيراني(الحزب الشيوعي)،الأمر الذي يشير إلى مدى امتداد الأحداث في إيران إلى العراق ولاسيَما تأميم النفط الإيراني.

وتشير وثائق الشرطة إلى أنّ أحداث الانتفاضة في بغداد وجدت مدى لها في مدن عديدة من الألوية المختلفة،ولاسيَما بالنجف،فيذكر تقرير لجنة الحزب الشيوعي في النجف والمرسل إلى مركز الحزب في بغداد بتاريخ ١٦شباط١٩٥٣م،بأن ((**البلد كان في قبضة أزمة ثورية..،..أن الجماهير دخلت نطاق الفعل في بغداد وشعرنا أن على تنظيمنا أن**

يشارك)). وتأثرت الألوية بإجراءات الشدة نفسها كما حصل في بغداد،لكن هذا الحل، وغيره من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العسكرية،لم يكد يمس من قريب أو بعيد جوهر العلة الاجتماعية العراقية، خشية تكرار ذلك.

شرعت الوزارة في تنفيذ بعض الإصلاحات التي وعدت بها،فخفضت الضرائب والرسوم وجعلت التعليم العالي مجاناً،وبذلك تمكنت الحكومة من السيطرة على الوضع، وقررت إلغاء منع التجوال في ١١ كانون الأول ١٩٥٢م وسحب الجيش من العاصمة في ١٣ كانون الأول من العام نفسه.وهكذا تمكنت وزارة نور الدين محمود من إعادة الهدوء والأمن إلى نصابهما،وقدم رئيس الوزراء استقالته في ٢٣ كانون الثاني١٩٥٣م- بعد حكم دام الشهرين- بعد أن ألمح له الوصي((**بالانسحاب وهو مشكور**)) على حد تعبير عبدالرزاق الحسني.

رابعاً: **انتفاضة عام ١٩٥٦م**

بعد تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز١٩٥٦م،دعت الأحزاب الوطنية في العراق إلى الإضراب العام يوم ١٦ آب للإعراب عن تأييد مصر،فأضربت بغداد ومناطق أخرى مثل الموصل والنجف والحي وأربيل والحلة والرمادي،وقامت الشرطة بالتصدي للمتظاهرين واعتقال أكثر من(٢٠)مواطناً،وأنزلت الأعلام العربية التي رفعها المتظاهرون وطوقت الشرطة السفارة المصرية لملاحقة الوفود التي قصدتها من المواطنين بقصد التأييد أو التطوع.

كان موقف وزير الداخلية وكذلك مدير الشرطة العام(وجيه يونس)متوافقاً بشأن رفض الأحكام العرفية في البلاد،خشية استغلال بعض السياسيين وتحريض الطلاب على الإضراب والاصطدام بالشرطة عندما يوكل لهم صد المتظاهرين.

اهتمت الحكومة بالإضراب الذي حصل في بغداد،وطلبت متصرفية بغداد من الشرطة الحيلولة من دون نجاحه والعمل على إحباطه بزعم انه يُعرض السكينة والأمن إلى مخاطر الاعتداء والأجرام ويعطل المصالح العامة.فقامت الشرطة بفرض الحصار على مدينة بغداد في ١٥ آب لمنع مجيء المواطنين الآخرين إلى بغداد ونظمت الشرطة المفارز المختصة بمكافحة الإضرابات.

أدى نجاح إضراب ١٦ آب ١٩٥٦م،على تشجيع بقية فئات المجتمع العراقي للقيام بإضرابات أخرى،كان أوسعها الذي حدث في الموصل من تجار الأغنام في ٢٨ آب بسبب

فرض رسوم إضافية عل ذبح الأغنام،ثم تبعه إضراب القصابين في الأول من أيلول من العام نفسها،فتوسع الإضراب في ٣ أيلول ليشمل معظم أقضية ونواحي اللواء،ولتأزم الموقف وافقت بلدية اللواء على إلغاء الضريبة الجديدة وإعادة الرسوم إلى ما كانت عليه سابقاً.لكن الحكومة العراقية ومن خلال البيان الذي أذاعته مديرية التوجيه والإذاعة العامة في العاشر من أيلول،توجه أصابع الاتهام إلى بعض((**ذوي الميول الهدامة..،يعاونهم في ذلك بعض الأشخاص الذين اعتادوا على التهريب..**)). وهذه إشارة إلى أنَّ كل معارضة تتهم الشيوعية والأفكار الهدامة من الحكومة، وان الحادثة مدبرة وبتحريض من أناس نفعيون وليس بالضرورة أن تكون الرسوم في حقيقتها مرتفعةً وترهق كاهل المواطنين. قام وزير الداخلية سعيد قزاز بالانتقال بنفسه إلى الموصل لمتابعة الموضوع عن كثب. لكن الإضراب كان قد انتهى – بعد إن وافقت بلدية اللواء على إلغاء الضريبة الجديدة وإعادة الرسوم إلى ما كانت عليه سابقاً– قبيل وصول وزير الداخلية إلى الموصل،لكنه أمر باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحيلولة من دون تكرار ذلك،وتمَّ إلقاء القبض على عدد من المشتبه بهم، وإبعاد البعض إلى سجن (نقرة السلمان) في البادية الجنوبية.

تجددت الإضرابات في أنحاء عديدة من العراق احتجاجاً على موقف الحكومة من العدوان الثلاثي على مصر ولاسيّما طلبة الكليات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية، واصطدام المتظاهرين بالشرطة ووقع عدد من الجرحى.وتجاوزت الشرطة الحد عندما طُلب اليها تفريق المتظاهرين،وأُعلنت الأحكام العرفية في أنحاء البلاد كافة وتدخل الجيش لمساعدة وزارة الداخلية،وحدثت مصادمات بين الطلاب ورجال الأمن.

اهتمت الحكومة العراقية بالإضراب، وطلبت مديرية التحقيقات الجنائية من منتسبيها أخبارها فوراً عن الحوانيت المغلقة والمفتوحة والقبض على المحرضين وتسليمهم للشرطة بحجة أنَّ الإضراب العام يعرض السكينة والأمن العام إلى مخاطر الاعتداءات والإجرام وقامت الشرطة بحملة قوية للقبض على العناصر الوطنية وتهديد أصحاب المحلات بان كل من يضرب سيعرض محله إلى النهب ويقدم للمحاكمة.

ويبدو أنَّ أحداث وانعكاسات أزمة السويس ١٩٥٦م على الوضع الداخلي في العراق والإضرابات والتظاهرات التي وقعت في مدن العراق المختلفة ضد العدوان الثلاثي على

مصر قد جعلت الحكومة توجه وزارة الداخلية بتغيير وتعديل بعض إجراءات خطة أمن العاصمة،وخطط أمن الألوية،التي كانت قد وضعت عام ١٩٥٣م، وعُدلت مرات عديدة آخرها في أيلول ١٩٥٦م،واستندت في تنظيم الخطة لقانون التجمعات والقوانين الأخرى حينذاك، وتضمنت التعديلات الخطوات الواجب اتباعها من ضباط الشرطة في تفريق المتظاهرين،وعلى أمراء القواطع أن يسلحوا أعضاء القوة التي يرسلونها لتقوية القوات التي تشترك مع المتظاهرين بأسلحتهم ماعدا الأحوال التي يقرر فيها المتصرف نوع السلاح الذي يجب أن تحمله تلك القوات،التي تقوم بدورها بتفريق المتظاهرين وبالوسائل والأسلحة التي تزودها الجهة الإدارية المسؤولة عن الأمن في وقته والأوامر التحريرية ماعدا الحالات المستعجلة التي يتطلب فيها إصدار الأوامر الفورية على ان تعزز فوراً بتأييد تحريري.

وقام نوري السعيد بوصفه وزيراً للدفاع (وكالةً)،بوضع خطة مماثلة لخطة أمن بغداد خاصة بالجيش،هدفها حفظ الأمن في مدينة بغداد وضواحيها عند عجز الشرطة عن إنجاز واجباتها والمحافظة على النظام،وتألفت الخطة من ثلاث مراحل هي :-

١. المرحلة الأولى وتُنفذ عندما تبدأ الشرطة تنفيذ مرحلتها الثانية – رشيد- فيصدر أمراً إنذار ياً للفرقة الأولى لتهيئة فوج من اللواء الأول في المسيب إلى بغداد،وتكون جميع القطعات التي في الإنذار خارج بغداد بأمرة دائرة الأركان العامة وتتلقى الأوامر منها مباشرةً.

٢.المرحلة الثانية وتُنفذ عند بدأ الشرطة تنفيذ مرحلتها الثالثة-سعد- فتُصدر آمرية موقع بغداد الأوامر الانذارية إلى جميع الوحدات المرابطة في بغداد،ويمنع منتسبوها من الخروج من المعسكرات.

٣.المرحلة الثالثة وفيها يتم استخدام اللواء الأول والقطعات التي ستلحق به،فضلاً عن الاحتياط العام لحفظ الأمن في بغداد،وذلك عندما يتعذر على الشرطة تأمين ذلك.

ولتفادي قيام الطلاب بالتظاهرات والإضرابات والمشاركة في الأحداث الوطنية أو القومية، أشارت متصرفية لواء بغداد على وزارة الداخلية بنقل كلية الآداب والعلوم من منطقة باب المعظم التي((**أصبحت وكر يستغله الشيوعيون والهدامون في حركاتهم الإجرامية بالنظر لضخامة البناية وارتفاعها وسيطرتها على الشارع العام**)) إلى((**بناية أخرى تكون على غرار الكليات التي لا يؤثر موقعها على أية ناحية من نواحي الأمن في العاصمة**)).

كان موقف وزارة المعارف ووزيرها خليل كنه منسجماً مع إجراءات وزارة الداخلية وطموحاتها بشأن معرفة المحرضين على التظاهرات،فقد قدمت وزارة المعارف الدعم والإسناد الكبيرين لوزارة الداخلية،من خلال تحديد واجبات مجالس الكليات والمعاهد والمدرسين تجاه التظاهرات والإضرابات ،فيما((**يحدث من هتافات داخل مدارسهم، كما سيكون من واجب هذه المجالس معرفة المحرضين والعاملين على إحداث الفوضى وتوقيع العقوبة الانضباطية بحقهم**)).ويبدو من ذلك إن وزارة المعارف تجاوزت مهامها الأصلية بتكليف الأساتذة والمدرسين بمهمة مراقبة الطلاب لمعرفة شعاراتهم أو أسماء المحرضين على التظاهرات والإضرابات،في حين ان واجبهم الأساس هو تنمية القدرات العلمية للطلاب والاهتمام بالجانب العلمي وتزويد الطلاب بالمادة العلمية بعيداً عن أجواء السياسة والصراعات الحزبية وغيرها مما ينعكس سلباً على المستوى العلمي للطلاب وانخفاض تحصيلهم الدراسي نهاية الأمر.

أُستغلت ظروف الانتفاضة من المتصيدين في الماء العكر،فارتفعت أسعار المواد الغذائية ولاسيّما السكر ارتفاعاً فاحشاً ومصطنعاً بلا مبرر،لذلك أعلنت لجنة التموين بان الحكومة ستضع اليد على السكر ونحوه من المواد التي تجاوزت أسعارها الحدود الطبيعية.

وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٦م،قام طلاب بعض المدارس الثانوية – منها ثانوية الكرخ – بالإضراب والتظاهر،وهاجموا الشرطة مما أدى إلى جرح أحد مدراء الشرطة وثلاثة من المعاونين ومفوضين اثنين وأربعة وخمسين شرطياً،كما جرح تسعة من المتظاهرين،وأشار بيان مديرية التوجيه والإذاعة العامة إلى اتهام واضح للشيوعيين في تنظيم الإضراب والتظاهرة((**في صباح هذا اليوم تسرب بعض الشيوعيين وفريق من دعاة الفتنة إلى بعض المدارس الثانوية واندسوا في صفوف الطلاب وحرضوهم على الإضراب والتظاهر،بقصد إشاعة الفوضى..**)). وبعد ثلاثة أيام،حدثت تظاهرة في النجف اشترك فيها عدد من الطلبة والأهالي، وحاولت قوات الأمن تفريقهم مما أدى إلى وقوع إصابات بين عدد من أفراد الشرطة وبعض المتظاهرين،توفي على أثرها اثنان من المتظاهرين هما عبد الحسين الشيخ راضي، واحمد علي الدجيلي،وأعلنت وزارة الداخلية بأنها ستحقق بالموضوع للتعرف على المحرضين ومعاقبة المقصرين.

وأشار تقرير خاص لمديرية التحقيقات الجنائية عن الوضع السياسي الداخلي في مطلع كانون الأول ١٩٥٦م،إلى نظرة الرأي العام((**بصلابة وزارة نوري السعيد وحزمه وصموده في وجه كل من تحدثه نفسه بإثارة القلاقل والمشاغبات،وهذا ما تطمئن اليه نفوس الكثيرين**))، وان هناك((**شعوراً عميقاً من الاطمئنان بعدم تجدد تلك الأعمال**)). وخلال تظاهرة الكرخ في ٣٠ كانون الأول من طلاب ثانوية الكرخ للبنين والبنات ومعهم جمعٌ من الأهالي،قامت شرطة الكرخ بتحريك ثلاثة فصائل والقيام بإحاطة المتظاهرين من ثلاث جهات،فضلاً عن قوة احتياطية تبقى قريبة منه عند الحاجة، وتمكنت تلك الفصائل من تفريق المتظاهرين الذين اخذوا يرشقونها بالحجارة من الشوارع والسطوح مما أدى إلى إصابة(١٥)من أفراد الشرطة،التي ألقت القبض على (١٢) متظاهراً.

استمرت حركة الإضرابات والتظاهرات، فقد اضرب طلاب ثانوية الاعظمية عن الدراسة واخذوا يهتفون داخل المدرسة بهتافات معادية للحكومة،ولما حاولت الشرطة تفريقهم قاوموها ورشقوها بالحجارة،غير أَّن الشرطة تمكنت من تفريقهم والقبض على(١٧)منهم،كما تمكنت الشرطة من إلقاء القبض على عدد من المتظاهرين من طلاب ثانوية الكاظمية وطلاب الثانوية الجعفرية وتوقيفهم.

شكلت الحكومة اللجنة العليا لجمع التبرعات لمصر،بإجراء اكتتاب قدره مليون دينار للمنكوبين في مصر جراء أحداث قناة السويس.لكن يبدو أنَّ الحكومة لم تكن جادةً في دعم هذه اللجنة ولاسيّما أنَّ رئيس الوزراء نوري السعيد كان من مشجعي الحكومة البريطانية على الهجوم على مصر،على حد قول طالب مشتاق.بل أنَّ وزير الداخلية سعيد قزاز أشار عليه((**بضرورة حلّ اللجنة العليا لجمع التبرعات لمنكوبي بور سعيد**)) ورجاه بان ينسحب من رئاسة اللجنة،فرفض طالب مشتاق ذلك الطلب من وزير الداخلية قائلاً: ((**أما حلّ اللجنة فالحكومة هي التي أجازت تأليفها وأمرّ الحل بيدها، فإذا شاءت تحلها بأمر من وزير الداخلية أما أن تحلّ اللجنة نفسها بنفسها فهذا أمر مستحيل**))، الأمر الذي أدى إلى تشديد الرقابة عليه من رجال الأمن ففرضت رقابة شديدة على مسكنه ومحل عمله وحتى الهاتف وضع تحت مراقبة الشرطة.

أما فيما يخص إجراءات الحكومة بشأن أحداث الانتفاضة في بقية الألوية العراقية،فقد أشارت الكتب والمراسلات التي كانت تدور بين دوائر وزارة الداخلية الإدارية ومراكز

ومديريات الشرطة والتحقيقات الجنائية،إلى وقوع اصطدامات بين الشرطة والمتظاهرين، واتصفت إجراءات الحكومة تجاهها بالشدة والقسوة ، وإلقاء القبض على حاملي اللافتات والخطباء وإيداعهم السجن،إلا أنَّ ذلك كان يحدث بعد أن تستنزف المؤسسات الأمنية الوسائل السلمية متجنبة استخدام السلاح إلا في حالة الدفاع عن النفس،واستخدام الأسلحة والأدوات الخفيفة لعدم إحداث خسائر كبيرة،كما سجل المؤلف تدخل القوات العسكرية لإسناد قوات وزارة الداخلية التي في كثير من الأحيان لا تكون كافية للمحافظة على الأمن واستتبابه في وقت اشتداد التظاهرات والصدامات ولاسيّما بعد وقوع إصابات من كلا الجانبين مما يزيد من الموقف تعقيداً وربما يؤدي لتطورات قد لا تحمد عقباها. كما تعاملت الحكومة مع أحداث الانتفاضة ورموزها وقادتها بالاعتقال الذي شمل أعداداً كبيرةً من الطلبة والأساتذة والمحامين والمدرسين ومختلف فئات الشعب، وقدمت أجهزة الدولة الأمنية تقاريرها السرية التي احتوت على معلومات تفصيلية عن أحداث الانتفاضة وهتافاتها وشعاراتها،ملصقة بزعمائها تهم الشيوعية والتهديم والتخريب،لكنها كانت – على اية حال– انتفاضة شعبية وطنية ضد الوضع المتردي في البلاد.

ميثاق(حلف) بغداد عام ١٩٥٥م وموقف الحركة الوطنية العراقية منه

عُقد هذا الميثاق،بعد زيارات متبادلة بين المسؤولين العراقيين والأتراك،ففي تشرين الأول ١٩٥٤م زار نوري السعيد تركيا،وبعد شهرين زار عدنان مندرس رئيس الوزراء التركي بغداد ودارت بين الجانبين مباحثات حول وجوب إيجاد تعاون لتأمين استقرار منطقة الشرق الأوسط وسلامتها من خلال ميثاق بين الطرفين يرمي إلى توسيع التعاون المذكور لصد أي اعتداء يقع عليهما من داخل منطقة الشرق الأوسط أو من خارجها (أي من الاتحاد السوفيتي السابق وكتلته)،وانه من الضروري والمفيد انضمام غيرهما من الدول إلى هذا الميثاق.

يمكن تحديد بداية ميثاق بغداد أو ما يعرف باسم المعاهدة المركزية Central Treaty Organization (CENTO) في الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٥م عندما عقدت تركيا والعراق ميثاقاً ينص على((**تعاون الدولتين في مجالات الأمن والدفاع**)). وقد تلا عقد هذا الميثاق انضمام بريطانيا إليه في نيسان ١٩٥٥م وأعقب ذلك انضمام الباكستان في تموز عام ١٩٥٥م وإيران في تشرين الثاني عام ١٩٥٥م فضلاً عن الولايات المتحدة الامريكية

التي لم تكن عضويتها كاملة في سنواته الأولى وأصبح هذا التحالف معروفاً بميثاق بغداد. كان الدافع الاكبر وراء إنشاء هذا الميثاق الذي جاء بتخطيط من الولايات المتحدة، هو الموقع الاستراتيجي المتميز لمنطقة الميثاق، إذ أن هذا الموقع يمتلك العديد من العناصر المهمة إذ تُعد دول الميثاق منطقة نفوذ مهمة للقوى الاستعمارية، حيث تتركز فيها مصالحها الاقتصادية بشكل كبير بفضل المخزون الهائل من النفط في أراضيها. كما إنّ هذه المنطقة متآخمة للحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي((**أن الدوافع التي أملت على الدول الغربية أن تتبنى هذا المشروع ترتبط بالقيمة الاستراتيجية الهائلة لمنطقة الشرق الأوسط من الناحية العسكرية بوصفه متاخماً للاتحاد السوفييتي ومن الناحية الاقتصادية بوصفه مركز أكبر احتياطيات معروفة من البترول في العالم**)).

وعلى هذا الأساس فإنها تمثل البوابة التي يمكن من خلالها التوغل إلى منطقة الشرق الإسلامي بأسرها. وهذا ما يحتم على الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ان تسعى لغلقها بوجه التوسع السوفييتي. كما إنّ منطقة الشرق الإسلامي بدأت تشهد أوضاعاً سياسية قلقة،وهذا ما يستدعي من الدوائر الغربية تقوية الانظمة التابعة من خلال تحالف عسكري يربطها بها أكثر ويوفر الحماية الكافية للأنظمة الحاكمة.

أخذ هذا الميثاق الكثير من اهتمام الرئيس الأميركي أيزنهاور Eisenhower إذ أنه كان يخطط لأن يضم الميثاق إلى عضويته دولاً جديدة من الشرق الإسلامي، كالأردن وسوريا ومصر إلا أن الاوضاع الداخلية في الاردن حالت دون أن يحقق الملك حسين رغبته. وكانت مصر ترفض فكرة الانضمام إلى أحلاف عسكرية، انطلاقاً من حساباتها السياسية الخاصة،وقد رافق هذه الفترة تأميم مصر قناة السويس، فشنت على اثر هذه الخطوة بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني هجوماً على مصر في عام ١٩٥٦م،فضلاً عن الاختلاف الكبير في الاتجاهات السياسية بين دول الميثاق ولاسيّما بين الحكومة الملكية في العراق وبينها، هذا الاختلاف الذي كان يصل إلى درجة العداء الصريح .وكانت سوريا نظرتها تجاه الاحلاف مشابهة لنظرة مصر،وقد تعرضت سوريا إلى تهديد عسكري من تركيا عام ١٩٥٧م. مما شنج علاقاتها ليس مع تركيا فحسب، بل مع الولايات المتحدة ايضاً باعتبارها تقف وراء تحرشات تركيا العسكرية، فضلاً عن ذلك ان التوتر بين سوريا والعراق كان أكثر حدة مما هو عليه بين مصر والعراق،حيث انه وصل إلى حياكة المؤامرات، كما

أعلنت بذلك الحكومة السورية عن اكتشافها مؤامرة تستهدف اسقاط السلطة، دبرتها حكومة نوري السعيد بالتنسيق مع السفارة الأميركية في دمشق .

وقد أخفقت مساعي نوري السعيد رئيس وزراء العراق آنذاك بإقناع عدد من الدول العربية، وفي مقدمتها مصر وسورية، بالانضمام إلى الميثاق لقناعة هذه الدول الصحيحة بأن مصدر الخطر الحقيقي على المنطقة يتأتى من إسرائيل والذين يقفون وراء الميثاق وليس من الاتحاد السوفييتي، الذي بدأ يصبح المزود الوحيد للدول العربية المواجهة لإسرائيل بالسلاح والعتاد، والذي أقيم الميثاق واقعياً لمواجهته دون سواه.

لم تنضم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميثاق بصورة كاملة على الرغم من دورها المحرض على إنشائه. وإنما قصرت مشاركتها على الانضمام إلى عضوية لجنة النشاط الهدام وكذلك اللجنتين الاقتصادية والعسكرية التابعتين للميثاق. وقد استمر ذلك حتى عام ١٩٥٩م. وبعد ثورة العراق أصبحت أمريكا عضواً عاملاً كامل العضوية في هذا الميثاق الذي وصفته بأنه كان ((**تطوراً طبيعياً من شأنه أن يدعم السلام والاستقرار وأحوال الرفاهية العامة في منطقة الشرق الأوسط كما أكدت أن الميثاق لا يمكن النظر إليه على أنه أداة للعدوان أو أنه موجه ضد أمن أية دولة من الدول**)).أما العراق الذي كان عضواً مؤسساً في الميثاق فقد انسحب رسمياً منه عقب ثورة عام ١٩٥٨م وذلك بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٥٩م.

ويبدو أن الميثاق كان أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، حيث تم إنشاؤه للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة فكرة إنشاء هذا الميثاق حيث وعدت بتقديم العون الاقتصادي والعسكري للأعضاء، ولكنها لم تشارك فيه بشكل مباشر وإنما وكلت بريطانيا بالقيام به.

أما أهداف ميثاق بغداد فقد نصت المادة الأولى من معاهدة ميثاق بغداد على أن الغرض من إقامته هو الدفاع عن أمن وسلامة الأطراف المتعاقدة. وتعهدت هذه الأطراف بموجب المادة الثالثة بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها، وكذلك بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة. أما مدة سريان معاهدة الميثاق فقد حددتها المادة السابعة بأنها خمس سنوات قابلة للتجديد مدة مماثلة، وقد كفلت هذه المادة حق الانسحاب لأي من الدول المتعاقدة وذلك بتقديم إخطار خطي قبل ستة شهور من

انتهاء مفعول المعاهدة.وجلي أن هذا النص لم يراع في انسحاب العراق من الميثاق،فقد كان هو حريصاً على هذا الانسحاب.ولم تكن الدول الأطراف الأخرى بعد ثبات النظام الجديد في بغداد حريصة على استمرار العراق في عضويته لانعدام وجود الهدف المشترك بين هذا النظام وأنظمة الدول الأطراف الأخرى ونعني بذلك معاداة المعسكر الشيوعي.وقد كان مقر قيادة الميثاق في بغداد ثم نقل منه إلى أنقرة بعد انسحاب العراق منه.

أما المنطقة الجغرافية التي يغطيها الميثاق فمع أن البيانات التي أطلقت حين إنشاء الميثاق ركزت على أمن وسلام منطقة الشرق الأوسط ككل، إلا أنه يتضح من استقراء نصوص الميثاق أن المنطقة المغطاة جغرافياً بدفاعه هي أقاليم كل من إيران والباكستان وتركيا والعراق.

أما موقف الحكومة العراقية من أحداث ميثاق بغداد عام ١٩٥٥م فقد بدأت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة حملتها ضد الحريات العامة وتمهيد الطريق لانتخابات نيابية يسيطر عليها كل السيطرة ويُسكت المعارضة تمهيداً لتمرير القوانين التي ترغب بها،وذلك بإصدار عدة مراسيم عام ١٩٥٤م.وقد أعطت هذه المراسيم صلاحيات واسعة للحكومة لمعالجة الوضع الداخلي وفرض سياستها بكل الوسائل الممكنة ومنها مضايقة الحريات،وذلك تمهيداً لعقد الميثاق العراقي- التركي فـي ٢٤ شباط ١٩٥٥م.

تركز دور الحكومة من الأحداث الداخلية بعد الإعلان عن الميثاق العراقي التركي ، فقد انتهجت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة سياسةً الشدة ما حجم من دور الحركة الوطنية في التصدي للمشروع الاستعماري الجديد،وكانت وزارة الداخلية قد واجهت التظاهرات المحدودة والصغيرة بالقبض على عناصرها وتفريق المتظاهرين في مناطق الكاظمية وساحة زبيدة ببغداد.

صَعَدت الحكومة من استعداداتها لمواجهة الموقف المتأزم،ولاسيّما قد اشتدت التظاهرات المناهضة للميثاق في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٥م والتي هتفت بسقوط الحكومة، وانفجرت قنبلتان موقوتتان،إحداهما قرب كلية الحقوق سابقا(معهد الإدارة حالياً) والثانية قرب السفارة التركية،وعثرت القوات الأمنية في الوقت نفسه على عدة عبوات ناسفة عند الجسر الحديدي في الصرافية وقرب كلية الحقوق،فابطل مفعولها من الخبراء.

على أثر الخلاف العراقي المصري حول الميثاق العراقي التركي ورفض مصر لانضمام العراق له،وصل وفد عربي إلى بغداد ممثلاً لرؤساء الحكومات العربية في٣١ كانون الثاني١٩٥٥م،وخلال وجود الوفد في بغداد حدثت تظاهرات متعددة هدفها إظهار معارضة الشعب العراقي للميثاق أمام الوفد العربي،ووقعت مصادمات بين المتظاهرين والشرطة أدت إلى مقتل شرطي واحد في تظاهرة يوم ١ شباط ١٩٥٥م في الرصافة،بينما امتازت تظاهرة الكرخ بالعنف بين قوات الأمن من الشرطة والمتظاهرين،جرح فيها(٧)من أفراد الشرطة واعتقل (٤٥) متظاهرًا. وتصدت الشرطة لتظاهرة في مدخل سوق الشورجة في شارع الرشيد تحمل لافتات تدعو إلى إسقاط الوزارة كونها وزارة للأحلاف العسكرية الاستعمارية وتمَّ تفريق هذه التظاهرة من الشرطة. ويبدو أنَّ وزارة نوري السعيد نجحت في إفشال الحركة الوطنية في تحريك الجماهير ضد الميثاق،وهذا الأمر مرده إلى سياسة الشدة التي اتبعتها الحكومة من عمليات اعتقال وإسقاط الجنسية وغيرها من الإجراءات التي وصفت بالإرهابية من المعارضة الوطنية،التي جعلت موضوع إلغاء الميثاق هدفاً أساسياً من أهدافها الوطنية حتى ١٤ تموز ١٩٥٨م.

الانتخابات النيابية في العراق(١٩٣٩-١٩٥٨م)

تولى الملك فيصل الثاني عرش العراق بعد وفاة والده الملك غازي بحادث سيارة في ٤ نيسان ١٩٣٩م، ولما كان الملك الجديد لم يبلغ سن الرشد القانونية اصبح خاله الامير عبد الآله وصياً على الملك. كانت التقاليد تقضي بانسحاب هيأة الوزارة من الحكم عند انتقال العرش الى ملك جديد،فقدم نوري السعيد استقالة حكومته في ٦ نيسان ١٩٣٩م، واعاد تشكيلها في اليوم نفسه، وكانت من اولويات اعمال الوزارة حل مجلس النواب،فأصدرت وزارة الداخلية أوامرها الى متصرفي الالوية للشروع بالانتخابات،فجرى انتخاب المنتخبين الثانويين فالنواب،وصدرت الارادة الملكية بدعوة المجلس للاجتماع وباشر المجلس اجتماعاته في ١٢ حزيران١٩٣٩م وانتخب النواب مولود مخلص رئيساً لهم.

اكمل المجلس المدة القانونية التي نصت عليها المادة ٣٨ من القانون الأساسي،وهو أول مجلس اتم دوراته الاربعة،وصدرت الارادة الملكية في ٩ حزيران ١٩٤٣م بحله،وبدأت الاستعدادات للانتخاب، وتم انتخاب المنتخبين الثانويين في نهاية شهر آب عام ١٩٤٣م،

وتم انتخاب النواب في ٥ تشرين الأول في العام نفسه، فكان معظمهم من النواب السابقين،اما الاعضاء الجدد فكان عددهم ٢٦ نائباً، وكان تدخل الحكومة واضحاً في عملية الانتخاب حيث تعاون رئيس الوزراء نوري السعيد مع وزير خارجيته صالح جبر على اعداد قوائم بأسماء الموالين لهما، لكن الاخيرين تفاجئا بإعداد قوائم أخرى من قبل الوصي عبد الآله، فحاولا الاعتراض عليها فلم ينجحا في مسعاهما وفي النهاية تمت تسوية المشكلة بتنازل نوري السعيد عن معظم الذين كان الوصي يرغب بإدخالهم في المجلس الجديد، وعقد المجلس اجتماعه الاول غير الاعتيادي في ٩ تشرين الاول ١٩٤٣م وانتخب النواب حمدي الباجه جي رئيساً لمجلسهم.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي تأثر العراق بظروفها، شكل توفيق السويدي وزارته الثانية، وكانت باكورة اعمالها تعديل قانون انتخاب النواب الصادر في عام ١٩٢٤م، حيث شكلت لجنة من كبار رجال الدولة، ووضعوا لائحة قانون جديد يجعل الدائرة الانتخابية اصغر مما كانت عليه، اذ كان اللواء يعتبر دائرة انتخابية واحدة، فقسم الى عدة دوائر، ورفع القانون الجديد عدد النواب في المجلس الى ١٣٨ نائباً، واقرها مجلس الاعيان ايضاً في ٢٥ من الشهر نفسه.

وعليه رغبت الحكومة بحل مجلس النواب لأجراء انتخاب المجلس وفقاً للقانون الجديد،وبعد اصدار الارادة الملكية بحل المجلس،بدأت عملية الانتخاب تجري بنشاط ملموس على الرغم من استقالة بعض الوزراء ، بسبب تدخل الحكومة في الانتخابات وقرر حزب الاحرار مقاطعة الانتخابات للأسباب التي تضمنها بيانه:((**اشترك الحزب في الوزارة السعيدية التاسعة، لمساعدتها في مهمة تنفيذ قانون الانتخابات الجديد، بإجراء انتخابات حرة سالمة من التدخل ولكن بعد مضي مدة وجيزة، والشروع في عمليات الانتخاب الاولى، ظهرت بوادر التدخل من بعض المسؤولين الذين استعملوا مراكزهم الرسمية ونفوذ الحكومة، للتأثير على سير الانتخاب..**)). إلا أن رئيس الوزراء اصر على انه لا يوجد أي تدخل للحكومة في الانتخابات، وحذت الاحزاب العراقية وهي حزب الاتحاد الوطني، حزب الاستقلال، حزب الوطني الديمقراطي،حزب الشعب، التي شاركت في الانتخابات حذو حزب الاحرار فانسحبت من الانتخابات احتجاجاً على التدخل السافر من قبل الحكومة لتأييد مناصريها وتضيق الخناق على الاحزاب ومضايقة مرشحيها.

انتهت الانتخابات وشكل مجلس النواب حسب رغبة الحكومة فعقد المجلس اجتماعه غير الاعتيادي في ١٧ اذار ١٩٤٧م، وانتخب النواب عبد العزيز القصاب رئيساً لمجلسهم.

حل هذا المجلس في ٢٠ شباط ١٩٤٨م، وكان السبب في ذلك رغبة الشعب لإجراء انتخابات جديدة ليكون أكثر تمثيلاً لهم من المجلس السابق،وبدأت الاستعدادات للانتخابات،وتكررت صورة التدخل الحكومي لضمان فوز عناصرها المؤيدة لها، حيث حدثت بعض المعارك بين المتنافسين راح ضحيتها عشرات من القتلى وعكرت تلك الاحداث سير الانتخابات، وعلى كل حال، تم انتخاب النواب والبالغ عددهم ١٣٨ وكان ٧١ نائباً منهم يتم انتخابيهم لأول مرة وان الاحزاب السياسية القائمة تمثلت بأعداد ضئيلة جداً، بسبب تدخل الحكومة ومضايقتها للأحزاب بأي شكل من الاشكال لعدم ضمان فوزهم في الانتخابات، وانتخب النواب عبد العزيز القصاب رئيساً لمجلسهم.

أكمل المجلس مدته القانونية في نهاية شهر حزيران ١٩٥٢م فوجب حلهُ، فصدرت الارادة الملكية بعد عودة الوصي عبد الآله من سفره في ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٢م بحل المجلس والشروع بالانتخابات.

قدمت الاحزاب السياسية مذكرات الى الوصي عبد الآله تطالب فيه، بإجراء اصلاحات سياسية واقتصادية وتعديل القانون الاساسي والاخذ بالانتخاب المباشر، واجراء انتخابات حرة لمجلس يمثل الشعب وتنبثق عنه حكومة وطنية ترتضيها اكثرية الشعب، واطلاق الحريات السياسية،وعندما بدأت الاستعدادات للانتخابات، ظهر للأحزاب السياسية ان فكرة تعديل قانون الانتخاب بعيدة المنال وان الحكومة ما تزال ترغب في جلب العناصر المؤيدة لسياستها،فقررت الاحزاب مقاطعة الانتخابات ودعت الشعب الى العمل على احباطها.

تأزم الوضع فرأت الحكومة ان تصدر بياناً رسمياً عاهدت فيه الشعب بأن تتبنى مبدأ الانتخاب المباشر وانها قررت تشكيل لجنة تضم رجال من القانون والادارة وان يساهم فيها ممثلون من الاحزاب لتقوم بإنجاز لائحة هذا القانون.

لقد عجل الاسراع في وضع قانون انتخاب النواب بصورة مباشرة، التظاهرة التي قام بها طلبة كلية الصيدلة والكيمياء حول اصدار قرار يعتبر فيه الطالب المعيد في بعض الدروس معيداً في كافة المواد، واشتدت التظاهرات حتى التحق بهم طلبة كليات الطب والحقوق والتجارة، وحصلت اصطدامات بين الشرطة والمتظاهرين ادت الى حدوث عدة

اصابات سقط على اثرها عدد من القتلى والجرحى وتطور موقف الطلبة من الجانب العلمي الى الجانب السياسي،فقدموا مطالبهم واهمها وجوب الأخذ بالانتخاب المباشر كأساس للانتخابات القادمة والقيام بالإصلاحات الداخلية.

تدهور الوضع الامني في بغداد فلم تستطع الشرطة من انهاء الاضراب، وقدمت الحكومة استقالتها، فأستعان الوصي برئيس اركان الجيش نور الدين محمود الذي شكل الحكومة الجديدة، فأعلن الاخير الاحكام العرفية والغى اجازة الاحزاب وعطل الصحف، وشكل لجنة لإعداد لائحة قانون انتخاب النواب بصورة مباشرة، وبالفعل اتمت اللجنة مهمتها بعد اطلاعها على قوانين الانتخاب في كل من مصر ولبنان وسوريا وتركيا وصدر مرسوم رقم (٦) لعام ١٩٥٢م في كانون الاول عام ١٩٥٢م الذي نص على اجراء الانتخابات على درجة واحدة.

استمرت الحكومة بالتدخل في الانتخابات لصالح مرشحيها،مما دفع ممثلي الاحزاب (الاحرار والوطني الديمقراطي)الى الانسحاب من الانتخابات وأصدروا بياناً مشتركاً نددوا فيه بساسة الحكومة وطعنوا في شرعية مجلس النواب الجديد.

في ٢٤ كانون الاول ١٩٥٢م أصدر وكيل وزارة الداخلية بياناً اشار فيه الى قرار اجراء الانتخابات النيابية يوم السابع من كانون الثاني ١٩٥٣م،ونشطت وزارة الداخلية في اعداد الترتيبات اللازمة للانتخابات المباشرة لغرض انجاحها،وانتهت من اجراء الانتخابات في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣م،وافتتح مجلس النواب جلساته في ٢٤ كانون الثاني من العام نفسه. ويقول رئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبه عن هذه الانتخابات:**((وعلى كل حال،فقد انتهت الانتخابات فخرج معظم النواب بالتزكية ولم يكن المجلس الجديد بأفضل من المجلس السابق،ولا انتخاباته بأفضل من انتخاباتهم لشدة التدخل الذي وقع فيها..،فأمعنت الحكومة في تدخلها وتلاعبها في شؤون الانتخابات))**. ويصف جميل المدفعي، الانتخابات قائلاً : **((انا اعتقد ان بعض الانتخابات الغير المباشرة جرت احسن من الانتخابات المباشرة))** ، بينما اعلن رئيس الوزراء نور الدين محمود بأن الحكومة كانت محايدة بكل معنى الحياد واشار بأن الانتخابات لم تكن مزيفة بل جرت حسب القوانين المرعية.على اية حال، عقد المجلس الجديد اجتماعه في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣م،وانتخب النواب الدكتور فاضل الجمالي رئيساً لمجلسهم.

وهكذا تم حل مجلس النواب ثم اعيد تشكيله في المدة ١٩٤٦-١٩٥٣م ثلاث مرات وكما يلي:

١.الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، بدأ الاجتماع غير الاعتيادي في ١٧ آذار ١٩٤٧م وانتهت في ٢٢ شباط ١٩٤٨م.

٢.الدورة الانتخابية الثانية عشرة، بدأت الاجتماع غير الاعتيادي في ٢١ حزيران ١٩٤٨م وانتهت في ٣٠ حزيران ١٩٥٢م.

٣. الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، بدأت الاجتماع غير الاعتيادي في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣م وانتهت في ٢٨ نيسان ١٩٥٤م.

في ٢ أيار ١٩٥٣م تولى الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية ، لبلوغه سن الرشد القانونية،وأصبح الامير عبدالاله ولي عهده الذي تنافس مع نوري السعيد تنافساً قويًا في شؤون الحكم في البلاد، وكان مجلس النواب هو الذي يمنح السلطة لمن يسيطر على اعضاءه،لذلك دأب نوري السعيد على ان تكون اكثرية مجلس النواب من أتباعه،ويبدو ان الامير عبد الاله في هذه المرة اراد ان يقصي نوري السعيد من المجلس ويخلق شيئاً من التوازن بين الكتل النيابية ليكون هو مركز الثقل، فأسند رئاسة الوزارة الى ارشد العمري في ٢٩ نيسان ١٩٥٤م، ولم تضم الوزارة اي شخص من الموالين لنوري السعيد.

كانت باكورة اعمال وزارة ارشد العمري حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة، فاستعدت الاحزاب السياسية لخوض الانتخابات وتجمعت المعارضة في جبهة وطنية، ويصف على الشرقي الوزير بلا وزارة في حكومة ارشد العمري، تدخل الحكومة قائلاً:((**ان أرشد العمري كان، يدير الانتخابات في الظاهر بصفة حيادية ولكن معمل الترشيح كان في غرفة رئيس الديوان الملكي، وكانت المحاولة المجيء بأكثرية بلاطية، حتى اتم الانتخابات حسب الخطة المرسومة..**)) بينما ينفي رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان تدخل الحكومة في الانتخابات حيث يقول: ((**ان ارشد العمري قام بالانتخابات أحسن قيام..**)).

دلّت الحوادث ان الانتخابات لم تخل من تدخل حكومي، ورفعت الجبهة الوطنية كتاب الى وزير الداخلية أوضحت فيه انتقاداتها حول الانتخابات كان أهمها تدخل الحكومة وقصر مدة الانتخاب ومنع الحكومة الاجتماعات الانتخابية الأمر الذي ضيّق على المرشحين مجال ممارسة حقوقهم بالاتصال بالجمهور. على كل حال، عقد مجلس النواب اجتماعه في

٢٦ تموز ١٩٥٤م، والقى الملك خطاب العرش شارحاً فيه الحالة السياسية في البلاد ومرحباً بالنواب الجدد، وانتخب عبد الوهاب مرجان رئيساً للمجلس.

بعد انهاء الانتخابات وتشكيل المجلس قدم رئيس الوزراء ارشد العمري استقالة حكومته، وتشير المصادر على ان للسفير البريطاني في بغداد يد في ذلك حيث تكلم مع الامير عبد الاله بشدة قائلاً:**((لابد من جلب نوري ليتدارك الوضع..))** هذا واضح من ان البريطانيين لم يرضوا عن الانتخابات التي قامت بها حكومة أرشد العمري وأن الوضع الجديد في المجلس لما يحمله من نواب معارضين كان خطراً على السياسة البريطانية في العراق.

لذلك اسندت الوزارة الى نوري السعيد، الذي أشترط تأليفها بحل مجلس النواب وأجراء انتخابات جديدة، التي بدأت في ١٢ ايلول ١٩٥٤م، فقاطعتها بعض الاحزاب وقرر الاسهام فيها البعض الاخر،وظهر تدخل السلطة في هذه الانتخابات منذ البداية، اجتمع المجلس الجديد في ١٦ أيلول ١٩٥٤م،والقى الملك عند افتتاح المجلس خطاب العرش وبعدها انتخب النواب عبد الوهاب مرجان رئيساً لمجلسهم.

شهد عام ١٩٥٨م قيام اتحاد بين العراق والأردن في ١٤ شباط ١٩٥٨م عرف بالاتحاد العربي، حيث تم تعديل القانون الاساسي العراقي من اجل السماح بقيام الاتحاد، وتنص المادة(١١٩)من القانون،ان اي تعديل بعد الموافقة عليه بحل مجلس النواب وينتخب مجلس جديد، وعليه صدرت ارادة ملكية في ٢٧ آذار١٩٥٨م، بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة في ٥ أيار١٩٥٨م، وتم زيادة عدد النواب في المجلس الى ١٤٨ نائباً نتيجةً لزيادة عدد نفوس العراق.

جرت الانتخابات في الموعد المحدد لها، وفاز بالتزكية ١١٨ نائباً من اصل ١٤٨ نائباً وجرى افتتاح المجلس في ١٠ أيار ١٩٥٨م وانتخب النواب عبد الوهاب مرجان رئيساً للمجلس، وهذا آخر مجلس نواب عراقي في العهد الملكي.

تشكيل جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧م

تعود فكرة تشكيل جبهة وطنية في العراق الى الحزب الشيوعي العراقي، حيث ناد بهذه الفكرة في أواخر الحرب العالمية الثانية عندما دعا الجماعات الديمقراطية الى تشكيل جبهة وطنية موحدة، لكنهم رفضوا تلك الفكرة وطالبوا بتشكيل حزب واحد من جميع التيارات السياسية،مما رفض الحزب الشيوعي من جانبه تلك الفكرة وضمن كراس محمد حسين

الشبيبي عضو المكتب السياسي للحزب الذي نشر عام ١٩٤٦م بعنوان(الجبهة الوطنية الموحدة طريقنا وواجبنا التاريخي) شرحاً وافياً لنبذ فكرة تشكيل حزب واحد وبيان اهمية تشكيل جبهة وطنية.

دفعت الظروف التي كان يمر بها العراق داخلياً وخارجياً الاحزاب السياسية الى التفكير بالتعاون فيما بينها لشعورها بعدم قدرتها على تحقيق المطالب الشعبية كل على انفراد، فتسببت الظروف التي كانت تمر بها القضية الفلسطينية الى قيام الاحزاب العراقية بتشكيل (جبهة الدفاع عن فلسطين عام ١٩٤٧م)، وعقد حكومة صالح جبر لمعاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨م ادى الى تشكيل(لجنة التعاون الوطني عام ١٩٤٨م). كذلك جرت محاولة مهمة من قبل كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي لتشكيل جبهة باسم(الجبهة الشعبية المتحدة) وقدم طلباً في ١٩٥١م الى وزارة الداخلية لإعلان الجبهة لكنها رفضت الطلب. كما تشكل اثناء انتخابات المجلس النيابي عام ١٩٥٤م جبهة من الاحزاب العراقية باسم (الجبهة الوطنية المتحدة).

مهدت تلك المحاولات الجبهوية السابقة للأحزاب العراقية الى التفكير بشكل جدي لتشكيل جبهة واسعة،سيّما بعد دخول العراق ميثاق بغداد عام ١٩٥٥م والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م،فبدأت المحاورات اولاً بين الحزب الشيوعي والوطني الديمقراطي ثم بين الشيوعي وحزب البعث والاستقلال، نتج عن ذلك تشكيل جبهة عام ١٩٥٧م باسم(جبهة الاتحاد الوطني) وصدر بيانها الاول في ٩ آذار ١٩٥٧م شرحت فيه أسباب قيام الجبهة ومهامها ومن اهدافها الوطنية: تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي، والخروج من ميثاق بغداد،وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة،ورفض التدخل الاستعماري بشتى اشكاله ومصادره، واطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية في البلاد، والغاء الادارة العرفية واطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين.

لم يشارك الحزب الديمقراطي الكردستاني(البارتي) في الجبهة بسبب رفض القوى الممثلة في الجبهة لذلك، فهناك رأي يقول بأن حزبا البعث والاستقلال رفضا دخول البارتي أول الامر لكنهما تراجعا غير ان البارتي نفسه تلكأ في ارسال ممثليه الى الجبهة في حينه. واكد علي صالح السعدي:((**بان حزب البعث العربي الاشتراكي رفض ضم الحزب الديمقراطي الكردستاني الى جبهة الاتحاد الوطني بسبب الطبيعة العشائرية لقيادته وكذلك لعمالة**

الملا مصطفى البارزاني للمخابرات البريطانية والذي كان الرئيس الاسمي للحزب)).في حين ان البارتي حمل الحزب الشيوعي مسؤولية بقائه خارج الجبهة وقد أوضح ذلك في المذكرة التي قدمها إلى الحزب الشيوعي العراقي في ١٨ تشرين الأول ١٩٥٨م، جاء فيها: **((... إننا نحمل حزبكم (الحزب الشيوعي العراقي) المسؤولية المباشرة في بقائنا خارج جبهة الاتحاد الوطني))**.

أصدرت الجبهة بيانات اخرى ومنها بيان الجبهة في ٥ أيلول ١٩٥٧م بعنوان**((حول الوضع العربي الراهن ومهام حركتنا الوطنية))** كذلك البيان الصادر في ١٠ تشرين الاول ١٩٥٧م بعنوان**((حول الوضع في العراق ومطالب الشعب))** والبيان الصادر في ١١ تشرين الاول ١٩٥٧م الذي طالب فيه بإطلاق سراح كامل الجادرجي واطلاق سراح كل السجناء. والبيان الصادر في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٧م بعنوان**((بيان الجبهة في ذكرى العدوان على مصر))**،والبيان الصادر في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٧م بعنوان **((الاتحاد العربي امنية العرب العظمى))**.

ونظراً لما كانت تحدثه بيانات الجبهة من تأثير على الشارع العراقي عملت الجهات الامنية بجد على الاستيلاء على المطبعة التي كان يطبع فيها بيانات الجبهة، فتهيأت لدى دوائر الامن معلومات عن ان المطبعة موجودة في بيت حكمان فارس قادر الربيعي عضو الحزب الشيوعي فقبضت عليه في ١٢ تموز ١٩٥٨م أي قبل ثورة ١٤ تموز بيومين واستولت على مطبعة الجبهة.

وكانت جبهة الاتحاد الوطني على علم حول قيام تنظيم الضباط الاحرار بالثورة في ١٤ تموز١٩٥٨م إذ فاتحت اللجنة العليا لتنظيم الضباط الجبهة واستفسرت عن مدى استعدادها للمشاركة في الحكم،ونوقش هذا الموضوع في اجتماع ضيق وبمحادثات على أعلى المستويات بين قادة الاحزاب الممثلة في الجبهة وتقرر مبدئياً دعم الثورة وانجاحها.

الفصل السابع
الأوضاع العربية ١٩٥٢- ١٩٦٧م

القضية الفلسطينية

أولاً: الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية حتى عام ١٩٤٧م

القضية الفلسطينية أو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مصطلح يشار به إلى الخلاف التاريخي والسياسي والمشكلة الإنسانية في فلسطين بدءًا من عام١٨٩٧م(المؤتمر الصهيوني الأول) وحتى الوقت الحالي.وهي تعد جزءاً جوهريًا من الصراع العربي الإسرائيلي ، وما نتج عنه من أزمات وحروب في منطقة الشرق الأوسط.

ارتبط هذا النزاع بشكل جذري بنشوء الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين، والاستيطان فيها، ودور الدول العظمى في أحداث المنطقة. كما تتمحور القضية الفلسطينية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وشرعية دولة إسرائيل واحتلالها للأراضي الفلسطينية بعدة مراحل. وما نتج عن ذلك من ارتكابها للمجازر بحق الفلسطينين وعمليات المقاومة ضد الدولة العبرية.

يُعد هذا النزاع، من قبل الكثير من المحللين والسياسيين القضية المركزية في الصراع العربي الإسرائيلي وسبب أزمة هذه المنطقة وتوترها.بالرغم من أن هذا النزاع يحدث ضمن منطقة جغرافية صغيرة نسبياً،إلا أنه يحظى باهتمام سياسي وإعلامي كبير نظراً لتورط العديد من الأطراف الدولية فيه وغالباً ما تكون الدول العظمى في العالم منخرطة فيه نظراً لتمركزه في منطقة حساسة من العالم وارتباطه بقضايا إشكالية تشكل ذروة أزمات العالم المعاصر،مثل الصراع بين الشرق والغرب،علاقة الأديان اليهودية والمسيحية والإسلام فيما بينها،علاقات العرب مع الغرب،وأهمية النفط العربي للدول الغربية، أهمية وحساسية القضية اليهودية في الحضارة الغربية لاسيّما بعد الحرب العالمية الثانية والهولوكوست اليهودي وقضايا معاداة السامية وقوى ضغط اللوبيات اليهودية في العالم الغربي.

على الصعيد العربي يعتبر الكثير من المفكرين والمنظرين العرب وحتى السياسيين أن قضية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي هي القضية والأزمة المركزية في المنطقة وكثيراً ما

يربطها بعض المفكرين بقضايا النهضة العربية وقضايا الأنظمة الشمولية وضعف الديمقراطية في الوطن العربي.

يرى البعض أن أطماع اليهود الغربيين في العصر الحديث في الأراضي الفلسطينية بدأت منذ عام ١٥٣٠م عندما حاول اليهودي الإيطالي يوسف ناسي الذي كان يعتبر أغنى رجل في العالم حينها بناء مستعمرة لليهود الغربيين يفرون فيها من الاضطهاد الذي يتعرضون له في الغرب.

بدأ اليهود الغربيون في ثمانينيات القرن التاسع عشر،بتبني نظريات جديدة في استعمار الأراضي الفلسطينية تقوم على فكرة استبدال محاولات السيطرة المدنية أو السلمية بالسيطرة المسلحة.وقد كان من أكبر المتبنين لهذه النظرية الحركة الصهيونية العالمية التي قالت: **((إن اليوم الذي نبني فيه كتيبة يهودية واحدة هو اليوم الذي ستقوم فيه دولتنا))**.

في أواسط عام ١٨٨٠م، قامت الحركة الصهيونية في أوروبا بتكوين مجموعة**((عشاق صهيون))**،وعقد**(المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام ١٨٩٧م)**. طالبت هذه الحركة بإقامة دولة خاصة باليهود، ورأى العديد من الصهاينة أن موقع هذه الدولة يجب أن يكون في مكان الدولة التاريخية اليهودية، المنطقة التي تعرف باسم فلسطين. كانت فلسطين حينئذ جزءاً من الدولة العثمانية وتحظى بحكم محلي (ولاية)، وكانت المنطقة مأهولة بالفلسطينيين العرب بشكل رئيسي (ظل اليهود يشكلون نسبة أقل من ٨% حتى عام ١٩٢٠م).

لاقى هذا المشروع الصهيوني غضباً شعبياً عم كل فلسطين، ورفضاً قاطعاً من كل الشخصيات السياسية آنذاك، كان من بينهم مفتي القدس أمين الحسيني وعز الدين القسام ولاحقاً عبد القادر الحسيني، وزعماء سياسيين ودينيين وعسكريين آخرين، وكانت هذه هي بدايات نشوء المقاومة الشعبية في فلسطين. فيما تباينت مواقف الشخصيات العربية والحكام العرب في تعاملهم مع هذا المشروع فمنهم من أيد الفلسطينيين في تحقيق مصيرهم ومنهم من التزم الصمت، ومنهم من مد يده لزعماء الحركة الصهيونية من أجل نيل رضى الحكومة البريطانية. أما بالنسبة للدول الغربية فقد رحبت بالمشروع الصهيوني في فلسطين، فتلقى المشروع دعماً مالياً وعسكرياً ولوجستياً من دول كبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا. والتي رأت في كون الدولة العبرية التي يطمح الصهاينة لإنشائها في فلسطين، حماية لمصالحها في المنطقة.

لما أعلن الشريف حسين بن علي الثورة ضد الأتراك باسم العرب جميعاً. وكانت مبادئ الثورة العربية قد وضعت بالاتفاق ما بين حسين وقادة الجمعيات العربية في بلاد الشام والعراق في ميثاق قومي عربي غايته استقلال العرب وإنشاء دولة عربية متحدة قوية، وكانت فلسطين من ضمن المناطق المكونة لهذه الدولة العتيدة. وقد وعدت الحكومة البريطانية العرب من خلال مراسلات حسين – مكماهون عام ١٩١٥م بالاعتراف باستقلال العرب مقابل إشراكهم في الحرب إلى جانب الحلفاء ضد الأتراك. ونشرت جريدة (القبلة) بياناً رسمياً برفع العلم العربي ذي الألوان الأربعة ابتداءً من ١٠ حزيران ١٩١٧م وهو يوم الذكرى السنوية الأولى للثورة. إلا أن بريطانيا نقضت عهدها للعرب، وتمت المصادقة على اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦م ومن ثم وعد بلفور ١٩١٧م لتكريس الوجود الصهيوني في فلسطين، وفصل الأخيرة عن محيطها العربي.

كان توزيع الأراضي حسب اتفاقية سايكس بيكو، حيث وقع جزء كبير من فلسطين – باللون البني – تحت الإدارة الدولية .تم في عام ١٩١٦م عقد تفاهم سري بين فرنسا وبريطانيا ومصادقة روسيا على اقتسام الجزء الشمالي من الأراضي العربية (العراق وبلاد الشام) بين فرنسا وبريطانيا لتحديد مناطق النفوذ في المشرق العربي بعد انهيار الدولة العثمانية، المسيطرة على هذه المنطقة، جراء هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. تقرر أن تقع المنطقة التي اقتطعت فيما بعد من جنوب سوريا وعرفت بفلسطين تحت إدارة دولية (عدا صحراء النقب)، يتم الاتفاق عليها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا. ولكن الاتفاق نص على منح بريطانيا مينائي حيفا وعكا على أن يكون لفرنسا حرية استخدام ميناء حيفا مقابل حرية استخدام بريطانيا لميناء الاسكندرونة السوري الواقع تحت الوصاية الفرنسية.

لاحقاً، وتخفيفاً للإحراج الذي أصيب به الفرنسيون والبريطانيون بعد كشف هذه الاتفاقية ووعد بلفور، صدر كتاب تشرشل الأبيض عام ١٩٢٢م ليوضح بلهجة مخففة أغراض السيطرة البريطانية على فلسطين. إلا أن محتوى اتفاقية سايكس– بيكو تم التأكيد عليه مجدداً في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠م. بعدها، أقر مجلس عصبة الأمم وثائق الانتداب على المناطق المعنية في ٢٤ حزيران ١٩٢٢م.

لقد تبنت بريطانيا منذ بداية القرن العشرين سياسة إيجاد كيان يهودي سياسي في فلسطين قدروا أنه سيظل خاضعاً لنفوذهم ودائراً في فلكهم وبحاجة لحمايتهم ورعايتهم

وسيكون في المستقبل مشغلة للعرب ينهك قواهم ويورثهم الهم الدائم يعرقل كل محاولة للوحدة فيما بينهم. وتوجت بريطانيا سياستها هذه بوعد بلفور الذي أطلقه وزير خارجيتها آنذاك. كانت هناك مصالح مشتركة ذات بعد استراتيجي، ففي الأساس كانت بريطانيا قلقة من هجرة يهود روسيا وأوروبا الشرقية الذين كانوا يتعرضون للاضطهاد. فوجدت أن لها مصلحة في توظيف هذه العملية في برنامج توسعها في الشرق الأوسط، فحولت قوافل المهاجرين إلى فلسطين بعد صدور الوعد،وقامت بتوفير الحماية لهم والمساعدة اللازمة. فما كان من وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور إلا أن أصدر وعداً باسم ملك بريطانيا لزعماء الحركة الصهيونية في ٢ تشرين الثاني عام ١٩١٧م بتأسيس وطن قومي لليهود على أرض فلسطين. لقي هذا الإعلان معارضة العرب، الذين خدعتهم بريطانيا عندما وعدتهم بالاستقلال إذا وقف العرب بجانبها ضد العثمانيين.

في ٣ كانون الاول ١٩١٩م وقعت اتفاقية فيصل وايزمان من قبل الأمير فيصل أبن الشريف حسين مع حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩م يعطي بها لليهود تسهيلات في إنشاء وطن في فلسطين والإقرار بوعد بلفور.

سيطر الجيش البريطاني في عام ١٩١٧م على فلسطين وشرق الأردن بمساعدة الثورة العربية بقيادة الشريف حسين (التي كانت تسعى إلى استقلال ووحدة الولايات العربية بناء على مراسلات حسين- مكماهون)،وتم تطبيق معاهدة سايكس- بيكو وخضعت الأردن وفلسطين للانتداب البريطاني. وفي نفس العام، أرسل آرثر جيمس بلفور، وزير الخارجية البريطاني رسالة إلى البارون ليونيب وولتر دي روتشيلد، يتعهد فيها بتأييد بريطانيا لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين مع ملاحظة أن لا يؤدي ذلك إلى المس بالحقوق المدنية والدينية لغير اليهود في فلسطين، وهو ما عرف فيما بعد بوعد بلفور.

أما الهجرة اليهودية الى فلسطين،فحسب الإحصائيات الرسمية،هاجر ٣٦٧٨٤٥ شخصًا (من اليهود وغير اليهود) إلى فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر، منهم ٣٣٣٠٤ هاجروا من الناحية القانونية بين ١٩٢٠م و١٩٤٥م. كذلك هاجر ما بين ٥٠٠٠٠ و٦٠٠٠٠ من اليهود، وعدد قليل من غير اليهود، بطريقة غير قانونية خلال هذه الفترة. أدت الهجرة لمعظم الزيادة في عدد السكان اليهود، في حين أن غير اليهود أتت الزيادة إلى

حد كبير الزيادة السكانية الطبيعية. لا توجد معطيات وثيقة بشأن الهجرة إلى فلسطين من البلدان العربية.

بدأت بريطانيا بالتعامل بحذر مع الطرفين العربي واليهودي ولكن بحجة معاداة السامية في أوروبا التي نمت خلال أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كان نتيجتها أن الهجرة اليهودية (ومعظمها من أوروبا) إلى فلسطين بدأت على زيادة ملحوظة، مما خلق الكثير من الاستياء العربي. مما أدى لوضع الحكومة البريطانية قيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين حيث أصدرت الكتاب الأبيض لوقف وتنظيم هجرة اليهود لفلسطين. هذه الحصص مثيرة للجدل، ولا سيما في السنوات الأخيرة من الحكم البريطاني. وقد تنامى الشعور في العديد من الدول العربية لمقاتلة البريطانيين وبعض المنظمات اليهودية التي هاجمت السكان العرب رداً على هجمات الجماعات اليهودية. اعتمد اليهود من ناحية عسكرية على منظمة (الهاجاناه) التي كانت ميليشيا شبه سرية تعاونت مع السلطات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، ثم قاتلت البريطانيين والعرب عشية إلغاء الانتداب. في تلك الفترة نشطت أيضا منظمات يهودية أكثر تطرفا مثل (إرجون) و(مجموعة شتيرن ليحي) التي قامت بعمليات إرهابية وشنت حملة عنيفة ضد الأهداف العربية والبريطانية.

قام الشعب العربي في فلسطين عام ١٩٣٦م بأضخم الثورات الشعبية التي قام بها الشعب الفلسطيني ضد المستعمرين البريطانيين واليهود المهاجرين إلى فلسطين في زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، كثورة عام ١٩٢٠، ١٩٢١م وثورة البراق عام ١٩٢٩م. استمرت ثلاث سنين متواصلة ابتداء من عام ١٩٣٦ – ١٩٣٩م أثر وفاة الشيخ عز الدين القسام على أيدي الشرطة البريطانية في جنين. أعلن بعدها الإضراب العام الذي ضم معظم المدن العربية الفلسطينية.

وفي ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧م صدر قرار الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيه إلى ٣ كيانات جديدة، أي تأسيس دولة عربية وأخرى يهودية على تراب فلسطين وأن تقع مدينتا القدس وبيت لحم في منطقة خاصة تحت الوصاية الدولية. كان هذا القرار المسمى رسمياً بقرار الجمعية العامة رقم (١٨١)من أول المحاولات لحل النزاع العربي– اليهودي على أرض فلسطين.

تبادرت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع تحديد منطقة دولية حول القدس في تقرير لجنة بيل عام ١٩٣٧م وتقرير لجنة وودهد عام ١٩٣٨م، وصدر هذان التقريران عن لجنتين تم تعيينهما على يد الحكومة البريطانية لبحث قضية فلسطين إثر الثورة الفلسطينية الكبرى التي دارت بين السنوات ١٩٣٦م و١٩٣٩م.

بعد الحرب العالمية الثانية وإقامة هيئة الأمم المتحدة بدلا لعصبة الأمم، طالبت الأمم المتحدة إعادة النظر في صكوك الانتداب التي منحتها عصبة الأمم للإمبراطوريات الأوروبية،واعتبرت حالة الانتداب البريطاني على فلسطين من أكثر القضايا تعقيدًا وأهمية.

ثانياً: تطور القضية الفلسطينية في المدة ١٩٤٧ – ١٩٦٧م

١.النكبة

قامت الحركة الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين وحتى بعد تأسيس دولة فلسطين بتنفيذ جملة من الأمور المخطط لها مسبقاً والتي كان الهدف منها ترحيل الفلسطينيين والتطهير العرقي لفلسطين، مثل استهداف قرى ومدن فلسطينية بهجمات إرهابية شنتها منظمات الهاجاناه والإرجون والشتيرن. أدت هذه العمليات إلى استيلاء اليهود على ما يقارب ٧٨% من مساحة فلسطين التاريخية، وقتل وتهجير ٧٥٠ ألف إلى مليون فلسطيني قسرياً إلى دول الجوار وأجزاء أخرى من فلسطين. شكّل اللاجئون الفلسطينيون الذين خرجوا من المناطق التي قامت عليها إسرائيل، نواة جديدة للقضية الفلسطينية. إذ نزح بين عام ١٩٤٧م مرورًا بحرب ١٩٤٨م حوالي ٧٥٠٠٠٠ عربي فلسطيني عن بلداتهم.

٢. مجزرة دير ياسين

دير ياسين قرية فلسطينية، تقع غربي القدس حدثت فيها مذبحة مروعة في ٩ نيسان عام ١٩٤٨م على يد الجماعتين الصهيونيتين: الإرجون والشتيرن. أي بعد أسبوعين من توقيع معاهدة سلام طلبها رؤساء المستوطنات اليهودية المجاورة ووافق عليها أهالي قرية دير ياسين.وراح ضحية هذه المذبحة أعداد كبيرة من السكان لهذه القرية من الأطفال، وكبار السن والنساء والشباب.عدد من ذهب ضحية هذه المذبحة مختلف عليه، إذ تذكر المصادر العربية والفلسطينية أن ما بين ٢٥٠ إلى ٣٦٠ ضحية تم قتلها، بينما تذكر المصادر الغربية أن العدد لم يتجاوز ١٠٧ قتلى.

كانت مذبحة دير ياسين عاملاً مهمّاً في الهجرة الفلسطينية إلى مناطق أُخرى من فلسطين والبلدان العربية المجاورة لما سببته المذبحة من حالة رعب عند المدنيين. وأضافت المذبحة حِقداً إضافياً على الحقد الموجود أصلاً بين العرب والإسرائيليين.

٣.قيام ما يسمى بـ(دولة إسرائيل)

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، تصاعدت حدّة هجمات الجماعات الصهيونية على القوات البريطانية في فلسطين،مما حدا ببريطانيا إلى إحالة المشكلة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة،وفي ٢٨ نيسان بدأت جلسة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة بخصوص قضية فلسطين، واختتمت أعمال الجلسات في ١٥ أيار١٩٤٧م بقرار تأليف (UNSCOP) لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين،وهي لجنة مؤلفة من١١ عضوا، نشرت هذه اللجنة تقريرها في ٨ أيلول الذي أيد معظم أفرادها حل التقسيم، بينما أوصى الأعضاء الباقون بحل فيدرالي،فرفضت الهيئة العربية العليا اقتراح التقسيم أما الوكالة اليهودية فأعلنت قبولها بالتقسيم،ووافق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي على التقسيم على التوالي،وأعلنت الحكومة البريطانية في ٢٩ تشرين الاول عن عزمها على مغادرة فلسطين في غضون ستة أشهر إذا لم يتم التوصل إلى حل يقبله العرب والصهاينة.

وفي الفترة التي تلت ذلك،تصاعدت وتيرة العمليات العسكرية من جميع الأطراف، وكانت لدى الصهاينة خطط مدروسة قامت بتطبيقها وكانت تسيطر على كل منطقة تنسحب منها القوات البريطانية،في حين كان العرب في حالة تأزم عسكري بسبب التأخر في القيام بإجراءات فعالة لبناء قوة عربية نظامية تدافع عن فلسطين،ونجحت القوات الصهيونية باحتلال مساحات تفوق ما حصلت عليه في قرار التقسيم،وخرجت أعداد كبيرة من الفلسطينيين من مدنهم وقراهم بسبب المعارك أو بسبب الخوف من المذابح التي سمعوا بها.

وفي ١٣ أيار ١٩٤٨م وجه حاييم وايزمان رسالة إلى الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry Truman يطلب فيها منه الإيفاء بوعده الاعتراف بدولة يهودية،وأعلن عن قيام دولة إسرائيل في تل أبيب بتاريخ ١٤ أيار الساعة الرابعة بعد الظهر، وغادر المندوب السامي البريطاني مقره الرسمي في القدس متوجها إلى بريطانيا، وفي ١٥ ايار انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين وأصبح الإعلان عن قيام دولة إسرائيل نافذ المفعول،

واعترفت الولايات الأمريكية المتحدة بدولة إسرائيل بعد ذلك بعشرة دقائق، ولكن القتال استمر بين (دولة إسرائيل) والدول العربية المجاورة.

مع نهاية الحرب كانت إسرائيل قد أصبحت واقعاً، وسيطرت على مساحات تفوق ما نص عليه قرار تقسيم فلسطين،واحتلت من فلسطين (حسب تقسيم الانتداب البريطاني) كامل السهل الساحلي باستثناء قطاع غزة الذي سيطر عليه المصريون ،كما قامت على كامل النقب والجليل وشمال فلسطين، وأصبحت مناطق القدس الشرقية والضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية. وبدأ تاريخ جبهة أعرض من الصراع مع الدول العربية.

٤. حرب عام ١٩٤٨م

أول حرب كانت للعرب بعد ولادة الدولة العبرية الحديثة، حرب عام ١٩٤٨م، والتي اعتبرها العرب(نكبة)فسموها حرب النكبة، ويطلقون عليها أيضا حرب فلسطين، أما الإسرائيليون فسموها(حرب الاستقلال). أما في الإعلام الغربي يطلق عليها (الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى). وقد نشبت عقب إعلان قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين يوم ١٥ أيار ١٩٤٨م حيث قامت قوات خمس دول عربية (مصر وسوريا والأردن ولبنان والعراق) بدخول فلسطين لمنع قيام الدولة العبرية على أرض فلسطين، واستمرت العمليات العسكرية حتى كانون الثاني ١٩٤٩م بعد أن سيطرت إسرائيل عملياً على الأجزاء التي أعطاها إياها قرار التقسيم عام ١٩٤٧م وأكثر منها.

وفي ذاك التاريخ ولدت مسألة اللاجئين بخروج أكثر من ٤٠٠ ألف فلسطيني من ديارهم إلى الضفة الغربية(التي اتبعت بالأردن لاحقا)وقطاع غزة (الذي ضمته مصر أيضا)، بالإضافة لدول الجوار والمهجر، ليبدأ الصراع العربي الإسرائيلي.

حققت الجيوش العربية عند دخولها فلسطين بعد ١٥ أيار ١٩٤٨م انتصارات معتبرة، حققت القوات المصرية نجاحات ملموسة في القطاع الجنوبي، كذلك القوات الأردنية والعراقية في جبهة القدس وشمال الضفة الغربية. أحدثت تلك العمليات حرجاً للقوات الصهيونية سرعان ما أزيلت آثاره بقرار مجلس الأمن في ٢٢ أيار ١٩٤٨م بوقف إطلاق النار مدة ٣٦ ساعة، ورفضت الدول العربية ذلك القرار في حينه، فمارست الولايات المتحدة وبريطانيا ضغوطاً مشددة مصحوبة بتهديدات للحكومات العربية. وتقدم الوفد البريطاني في مجلس الأمن بطلب جديد لوقف القتال مدة أربعة أسابيع، وضبط تدفق المتطوعين والسلاح إلى

فلسطين إبان تلك الفترة. وفي ٢ حزيران أبلغت الدول العربية مجلس الأمن موافقتها على ذلك القرار، وتوقف القتال بالفعل في ١١ حزيران وعرفت تلك الفترة بالهدنة الأولى.

إلا أن الإرادة المتزعزعة للحكام العرب في تلك الأيام وعدم التنسيق بين الجيوش العربية رغم تقديمها التضحيات، والدعم والتدريب الذي نالته العصابات الصهيونية على يد بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى تفوق الإسرائيليين بالعُدة، كل هذا أدى إلى هزيمة الجيوش العربية وسقوط أكثر من ٧٨ % من أرض فلسطين بيد الدولة العبرية، أي أكثر من المساحة المخصصة لها في التقسيم عام ١٩٤٧م حيث أعطى لليهود ٥٥% من أرض فلسطين.

٥.هدنة عام ١٩٤٩م

بعد الانتهاء من حرب ١٩٤٨م، تم التوقيع على اتفاقيات رودس التي فرضت الهدنة بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان.ووقعت كل دولة على الاتفاق بشكل منفصل، ماعدا العراق وتم بموجب هذه الاتفاقيات رسم الخط الأخضر الذي تم تحديده رسمياً كخط وقف إطلاق النار،ولكنه أصبح بالفعل حدوداً بين دولة إسرائيل الحديثة آنذاك والدول العربية المجاورة. بقيت داخل الخط الأخضر،أي في إسرائيل،عدد من البلدات والمدن العربية الفلسطينية والمدن المختلطة التي يسكنها يهود وعرب.كذلك بقي داخل الخط الأخضر الجزء الغربي من مدينة القدس إذ مر الخط الأخضر وسط المدينة.

أدى رسم الخط الأخضر على أرض الواقع إلى تقسيم فلسطين إلى ثلاث أجزاء، إسرائيل (وهو الجزء الأكبر يشكل ما نسبته ٧٨% من مساحة فلسطين) والضفة الغربية (التي ألحقت بالأردن لاحقا) وقطاع غزة (الذي ضمته مصر)، حيث يشكل الأخيران ما نسبته ٢٢% من مساحة فلسطين التاريخية، قامت إسرائيل باحتلالهما لاحقاً في حرب عام ١٩٦٧م.

٦. حرب عام ١٩٥٦م

يطلق عليها في العالم العربي (العدوان الثلاثي) وفي الإعلام الغربي (أزمة السويس) وفي الإعلام الإسرائيلي (حرب سيناء)، حرب وقعت أحداثها في مصر وقطاع غزة في ١٩٥٦م وكانت الدول التي اعتدت عليها هي فرنسا وإسرائيل وبريطانيا على أثر قيام جمال

عبد الناصر بتأميم قناة السويس. تعرف أيضا هذه الحرب بحرب ١٩٥٦م. دام احتلال إسرائيل لقطاع غزة فيها عدة أشهر استمر حتى ١٩٥٧م.

٧. حرب عام ١٩٦٧م

تسمى بالإعلام الغربي والإسرائيلي (حرب الأيام الستة). هي حرب حدثت عام ١٩٦٧م بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن وبمساعدة لوجستية من دول عربية عديدة، انتهت بانتصار إسرائيل واستيلائها على باقي فلسطين (قطاع غزة والضفة الغربية) بالإضافة إلى سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية. وتنحي الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن الحكم بشكل مؤقت. وتهجير المزيد من أبناء الشعب الفلسطيني إلى دول الجوار.

كما ألحقت الحرب هزيمة نفسية بالجيوش العربية بعد أن فقدت الكثير من ثقتها في قدراتها العسكرية وكفاءتها القتالية، في حين ارتفعت معنويات الجيش الإسرائيلي وراجت مقولته ((**إنه الجيش الذي لا يقهر**)).

أعلنت إسرائيل عن ضم القدس الشرقية (التي كانت تتبع للأردن إداريا منذ ١٩٥١م) بشكل انفرادي بعيد النكسة مباشرةً، ففي القرار الإسرائيلي الذي أصدره الكنيست في ٢٧ حزيران ١٩٦٧م تم بموجبه تخويل حكومة إسرائيل بضمها للجزء الشرقي من القدس، وجعل المدينة بأكملها عاصمة موحدة للدولة العبرية والذي كرس الجهود الإسرائيلية المستمرة لتهويدها.

وشرعت إسرائيل على الفور في نهب الكثير من ثروات الضفة الغربية لاسيّما المائية منها، والقيام وبطريقة منهجية بعمليات تهويد للقدس الشرقية. واستطاعت باستيلائها على أراضي الضفة تحسين وضعها الاستراتيجي وقدرتها على المناورة العسكرية، وإزالة الخطر الذي كان من الممكن أن يتهددها من وجود أي جيش عربي منظم ومسلح في الضفة الغربية التي تعتبر القلب الجغرافي لفلسطين التاريخية.

لقد أصبحت الحرب التي أطلق عليها اسم ((**النكسة**)) هروباً من وصف الهزيمة إحدى العلامات الفارقة في التاريخ العربي، وكان لتداعيات حرب ١٩٦٧م أو النكسة وقع كبير على منظمة التحرير الفلسطينية، والتي كانت لا تزال فتية آنذاك، ونتج عنها تأسيس فصائل جديدة منشقة ذات فكر أقرب إلى الماركسية منها إلى القومية العربية، نتيجة لتدهور

المشروع القومي العربي في فترة ما بعد النكسة، وبدأ انتشار الفدائيين الفلسطينيين يتركز في دول الطوق وخاصة الأردن ولبنان وسوريا. وبدأ العمل المقاوم يظهر من خارج فلسطين، بعد سقوط الضفة الغربية وقطاع غزة بيد إسرائيل وإكمال احتلالها لأرض فلسطين.

يشار إلى أن النزوح الجماعي للفلسطينيين بعد النكسة عام ١٩٦٧م إلى دول الجوار ولاسيّما الأردن، الذي يحوي أصلاً نسبة كبيرة من الفلسطينيين منذ النكبة عام ١٩٤٨م، وبسبب قربه جغرافياً من فلسطين، حيث يتشارك بأطول حدود برية معها، أدى إلى تمركز رئيسي لمنظمة التحرير في الأردن.

الثورة المصرية عام ١٩٥٢م

عانى الشعب المصري من الظلم وفقدان العدالة الاجتماعية وكانت الفجوة شاسعة للغاية بين طبقات المجتمع مما اثر بشكل سلبي على العلاقات بينها .وكانت الغالبية العظمى من المصريين يشعرون بالمهانة حينما يلتحقون بالجيش ليس لانهم لا يرغبون في اداء واجبهم الوطني بل لان هذا الواجب كان يقتصر على الفقراء وحدهم دون الاغنياء القادرين على دفع البديل كمقابل اعفائهم ثم سيطرة عدد قليل من كبار الاقطاعيين على الارض الزراعية في مصر وعانى الفلاحون من سطوتهم فكان الاقطاعيون يملكون الارض ومن عليها. واقتصر التعليم على الاغنياء في ظل نظام فاسد يتولاه الملك فاروق وحاشيته الفاسدة التي كانت تنفق ببذخ شديد على حفلاته وهنا وفي ظل جشع الملك وحاشيته وفساد الحكم والاحزاب وفضيحة الاسلحة الفاسدة وحريق القاهرة وقمع التظاهرات الطلابية التي تطالب بالاستقلال انطلق الضباط الاحرار تملؤهم القوة والشجاعة وحب الوطن ليأخذوا بيد الشعب الى ثورة وطنية.

وكانت ليلة الثالث والعشرون من يوليو/تموز ١٩٥٢م انطلق الضابط الاحرار ليعلنوا للشعب انتهاء فترة((**الاستعباد وبداية لعصر جديد مشرق في تاريخ مصر والعرب والشرق الاوسط بل ودول العالم الثالث وانتصرت ارادة الشعب الذي التف حول الضباط الاحرار لنبذ الظلم وليؤكدوا للشعوب العربية من الخليج الى المحيط ان قوتهم في توحدهم ليجمعوا الهمم نحو استعادة الحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية**)).

وكانت أسباب قيام الثورة:

١.استمرار الملك فاروق في تجاهله للأغلبية واعتماده على احزاب الاقلية.

٢.قيام اضطرابات داخلية وصراع دموي بين الاخوان المسلمين وحكومتي النقراشي وعبد الهادي.

٣.قيام حرب فلسطين وتوريط الملك للبلاد فيها دون استعداد مناسب ثم الهزيمة.

٤.عرضت قضية جلاء القوات البريطانية على هيئة الامم المتحدة ولم يصدر مجلس الامن قراراً لصالح مصر.

٥.تقليص حجم وحدات الجيش الوطني بعد فرض الحماية البريطانية على مصر وارسال معظم قواته الى السودان بحجة المساهمة في اخماد ثورة المهدي.

٦.اغلاق المدارس البحرية والحربية.

٧.سوء الحالة الاقتصادية في مصر.

٨.الظلم وفقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب وسوء توزيع الملكية وثروات البلاد.

٩. تبذير حكم الملك فاروق وحاشيته في الانفاق والبذخ على القصر وترك الشعب يعاني من الجوع والعوز والمرض.

أما مميزات ثورة يوليو(تموز):

١. ثورة بيضاء لم ترق فيها الدماء.

٢.تنفرد ثورة يوليو بين جميع الحركات العسكرية التي حدثت في المنطقة بان تاريخ انتصارها مازال اليوم القومي لمصر.

٣. قيام الثورة بجيل جديد من الضباط والشبان بقيادة جمال عبد الناصر وكان أمراً جديداً في عالم الانقلابات العسكرية التي كان يقوم بها عادة قادة الجيوش واصحاب الرتب الكبيرة.

٤.كان تشكيل الضباط الاحرار ذا طبيعة خاصة لا تنفرد باتجاه معين ولا تنتمي لحزب سياسي واحد فلقد كانوا من مختلف الاتجاهات السياسية.

٥. اكتساب الثورة تأييد شعبي جارف من ملايين الفلاحين وطبقات الشعب العاملة الذين كانوا يعيشون حياة تتسم بالمرارة والمعاناة.

٦. اتخاذ قرار حل الاحزاب والغاء دستور عام ١٩٢٣م بعد ستة اشهر من قيام الثورة والالتزام بفترة انتقال محددة هي ثلاث سنوات يقوم بعدها نظام جمهوري جديد.

٧. تميزت الثورة بالمرونة وعدم الجمود في سياستها الداخلية لصالح الدولة حيث لم تجمد سياسة الثورة الخارجية في مواجهة الاستعمار بعد رفض الولايات المتحدة الامريكية امدادها

بالسلاح وسحب عرضها في بناء السد العالي واتجهت الثورة الى اطراف اخرى من اجل تنفيذ المشروعات القومية.

٨.انها الاكثر اهمية في تاريخ مصر المعاصر فمازالت اطروحاتها تسهم في الجدل الفكري الدائر في مصر والوطن العربي لأنها كانت بداية لمشروع قومي حضاري لا يزال مستمراً.

تم تكليف علي ماهر بتشكيل الوزارة بعد اقالة وزارة الهلالي باشا التي لم يكن قد مضى على تشكيلها يوم واحد ثم قام الثوار صباح الثالث والعشرين بالاتصال بالسفير الامريكي لإبلاغ رسالة الى القوات البريطانية بان الثورة شأن داخلي وكان واضحاً في البيان الاول للثورة التأكيد على حماية ممتلكات الاجانب لضمان عدم تدخل القوات البريطانية الى جانب القصر ثم واصل الثوار بعد ذلك اتخاذ خطواتهم نحو السيطرة على الحكم وطرد الملك واجبروه على التنازل عن العرش الى ولي عهده ابنه الرضيع احمد فؤاد وقد تم ترحيل الملك واسرته الى ايطاليا على متن اليخت المحروسة.

العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م

هي حرب وقعت أحداثها في مصر عام ١٩٥٦م وكانت الدول التي اعتدت عليها هي بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني (العدوان الثلاثي) إثر قيام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس (تحويلها من شركة خاصة تعود أرباحها إلى بريطانيا إلى مؤسسة حكومية تعود أرباحها إلى الحكومة المصرية).

وكانت أسباب العدوان مختلفة فكان لكل دولة من الدول التي أقدمت على العدوان أسبابها الخاصة للمشاركة فيه من هذه الأسباب: توقيع مصر اتفاقية مع الاتحاد السوفييتي تقضي بتزويد مصر بالأسلحة المتقدمة والمتطورة بهدف تقوية القوات المسلحة لردع دولة الاحتلال الاسرائيلي،دعم مصر للثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي وإمدادها بالمساعدات العسكرية مما أغضب فرنسا وحرضها على المشاركة في العدوان فضلاً عن تأميم قناة السويس الذي أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦م. هذا التأميم منع بريطانيا من التربح من القناة التي كانت تديرها قبل التأميم، وبذلك دخلت بريطانيا في العدوان الثلاثي (بريطانيا – فرنسا – إسرائيل) على مصر عام ١٩٥٦م.

بدأ العدوان الثلاثي وأحرز العدو الصهيوني نصراً سريعاً، باستيلائه على قطاع غزة وسيناء خلال بضعة أيام. كما وصل جيش الاحتلال الى ضفة قناة السويس. على الصعيد

العسكري نجحت دول العدو في الحرب. ولكن على الصعيد السياسي عارضت الكثير من الدول الحرب وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي – الذي هدد بمشاركة مصر في الحرب –. وبدأت الضغوطات على بريطانيا وفرنسا ودولة الاحتلال الاسرائيلي لوقف الحرب.أوقفت الأمم المتحدة القتال بعد بضعة أيام، وأرسلت قوة طوارئ من الأمم المتحدة للإشراف على وقف إطلاق النار في منطقة القناة. وانسحب جيش الاحتلال الاسرائيلي من غزة عام ١٩٥٧م، وذلك بعد أن وعدت الولايات المتحدة بمساعدتها على حل النزاع والإبقاء على مضيق تيران مفتوح لسفن العدو الصهيوني.

ومما يجدر ذكره،ان الحكومة العراقية اصدرت في ٥ آب ١٩٥٦م بياناً رسمياً جاء فيه أن العراق يعترف بحق مصر في تأميم قناة السويس،وأن الحكومة العراقية تأمل أن تستعمل الحكمة اثناء المحادثات لإيجاد الحلول التي تضمن لمصر سيادتها واستقلالها وتحفظ كرامتها،ويعبر البيان عن حكمة نوري السعيد حينما اشار الى جهود اسرائيل الخفية وراء التخطيط لضرب مصر وجرها الى الحرب مع الدول الكبرى لاسيّما بريطانيا وفرنسا،فقد تحققت مخاوفه بعد حين وتعرضت مصر للعدوان الثلاثي.

أما الإحصائيات لخسائر الطرفين فكانت ٣٠٠٠ شهيد و٥٠٠٠ جريح والكثير من الأسرى من الجانب المصري و ٢٠٠ قتيل معظمهم من اليهود و١٠٠٠ جريح . وبقي مضيق تيران مفتوحاً للسفن الإسرائيلية بعد حرب ١٩٥٦م.

قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨م

الجمهورية العربية المتحدة هو الاسم الرسمي للوحدة بين مصر وسوريا والتي كانت بداية لتوحيد الدول العربية التي كانت إحدى أحلام الرئيس جمال عبد الناصر.أعلنت الوحدة في ٢٢ شباط ١٩٥٨م بتوقيع ميثاق الجمهورية المتحدة من قبل الرئيسين السوري شكري القوتلي والمصري جمال عبد الناصر .اختير عبد الناصر رئيسًا والقاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة. وفي عام ١٩٦٠م تم توحيد برلماني البلدين في مجلس الأمة بالقاهرة وألغيت الوزارات الإقليمية لصالح وزارة موحدة في القاهرة أيضًا .أنهيت الوحدة بانقلاب عسكري في دمشق يوم ٢٨ أيلول١٩٦١م،وأعلنت سوريا عن قيام الجمهورية العربية السورية،بينما احتفظت مصر باسم الجمهورية العربية المتحدة حتى عام١٩٧١م عندما سميت باسمها الحالى جمهورية مصر العربية.

اعتبر البعض ان الوحدة المصرية – السورية التي اعلنت في ٢٢ شباط ١٩٥٨م ، كانت نتيجة المطالبة الدائمة لمجموعة من الضباط السوريين، ويرى الصحافي باتريك سيل **((... ان جمال عبد الناصر لم يكن متحمساً لوحدة عضوية مع سوريا، ولم يكن يطمح لادارة شؤون سوريا الداخلية ولأن يرث مشاكلها. كان بالاحرى ينادي بـ (التضامن العربي) الذي بموجبه يقف العرب وراءه ضد القوى العظمى، وكان يحتاج بصورة خاصة إلى السيطرة على سياسة سوريا الخارجية بهدف حشر أعدائه من الغربيين والعرب. وكانت هذه فكرة مختلفة تماماً عن برنامج البعث الوحدوي الداعي إلى تحطيم الحدود. ولكنه لم يستطع ان يأخذ شيئاً ويدع شيئاً، وهكذا دفعه السوريون دفعاً إلى الموافقة على قيام الجمهورية العربية المتحدة))**.

ورأى الدكتور جورج جبور: **((انه منذ منتصف عام ١٩٥٤م، ومنذ مطلع عام ١٩٥٥م خصوصا، ابدت الجماهير في سوريا اهتماماً خاصاً بثورة مصر: اتفاقية القناة، مقاومة الأحلاف، بلورة الفكرة العربية لدى قادة ثورة مصر، الضغط الصهيوني على مصر متمثلاً في الحملة على غزة في مطلع عام ١٩٥٥م، مؤتمر باندونغ، صفقة الاسلحة، توضح الاتجاه الاجتماعي للثورة ومحاربتها الجدية للاقطاع... كل ذلك اكسب الثورة وقائدها احتراماً عظيماً في الأوساط التقدمية والديموقراطية في القطر العربي السوري، فاذا اضفنا إلى كل ذلك الوزن الذي تمثله مصر في الوطن العربي: بشرياً وحضارياً وجغرافياً خصوصا، اتضح لدينا ان استقطاب الزعامة الناصرية للجماهير العربية في النصف الثاني من الخمسينات كان أمراً محتماً))**.

على اية حال، جاء الوفد العسكري السوري إلى القاهرة بالسر دون علم الحكومة السورية مطالباً بالوحدة الفورية. وقد فاوض جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر طيلة أيام ١٣–١٦ كانون الثاني ١٩٥٨م، وتكللت المهمة بالاتفاق العام على الوحدة ولإكمال المهمة وصل وزير الخارجية السوري صلاح البيطار، يوم ١٦ كانون الثاني للتوقيع بالحروف الأولى ميثاق الوحدة بين سوريا ومصر.

ويرى عدد من المؤرخين لتلك الفترة من تاريخ سوريا السياسي، انه مع انتخاب شكري القوتلي في العام ١٩٥٥م، حسم الموقف لمصلحة التيار المنادي بالتعاون والتحالف مع

مصر، واتفقت مصر وسوريا على إنشاء قيادة عسكرية موحدة يكون مركزها في دمشق، وكانت العوامل الخارجية قد لعبت دورها الأول في تعزيز هذا التقارب، حيث بدأ الاتحاد السوفييتي في بداية عام ١٩٥٦م، بحملة ديبلوماسية واسعة لاكتساب دول الشرق الأوسط، وقبلت سوريا ومصر في شهر شباط من نفس العام صفقات السلاح السوفييتي في الوقت الذي كان فيه حلف بغداد يهدد الأراضي السورية بدعم من بريطانيا.

ورأى الدكتور أحمد سرحال انه عند اندلاع معركة سيناء في تشرين الأول من العام ١٩٥٦م ووقوع العدوان الثلاثي على مصر **((اعلنت الحكومة السورية حالة الطوارئ في اراضيها واتجهت وحدات من قواتها للمرابطة في الأردن بعدما عطلت خط انابيب التابلين الناقلة للبترول العراقي إلى الساحل اللبناني. وقد اضطرت هذه الوحدة للانسحاب من الأردن ابتداء من ٢٤ نيسان ١٩٥٧م بعد ان هددت القوات الاميركية بالتدخل ضدها))**.

لم يعد بوسع الحكومة السورية التراجع عن سياستها الجديدة إذ شعرت بقدر من العزلة أمام السياسة العراقية بل والإسرائيلية. فعقدت في شهر تشرين الأول ١٩٥٧م معاهدة للتعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي. واجتمع في ١٨ تشرين الأول ١٩٥٧م مجلس النواب السوري ومجلس النواب المصري في جلسة مشتركة واصدرا بالإجماع بياناً فيه دعوة إلى حكومتي البلدين للاجتماع وتقرير الاتحاد بين الدولتين. وفي هذا الاتجاه اجتمع رئيسا البلدين واركان حكومتيهما واصدروا بياناً في ٢٢ شباط ١٩٥٨م اعلنوا فيه توحيد الدولتين في دولة واحدة باسم الجمهورية العربية المتحدة التي قرر ان يكون نظامها رئاسياً ديموقراطياً. وبالفعل جرى استفتاء شعبي على الوحدة وتم انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة. ووضع في ٥ آذار ١٩٥٨م دستور جديد موقت للجمهورية العربية المتحدة. وقد اناط الدستور السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية يمارسها فعلياً بمعاونة نواب الرئيس الوزراء الذين يعينهم ويقيلهم بنفسه، وهم مسؤولون امامه دون غيره. علماً بانه كان هناك إلى جانب الحكومة المركزية في الجمهورية العربية المتحدة مجلسان تنفيذيان إقليميان: المجلس التنفيذي المصري، والمجلس التنفيذي السوري اللذان يرأس كل منهما وزير مركزي، اما السلطة التشريعية فقد تولاها مجلس الامة المكون من نواب يعين نصفهم رئيس الجمهورية والنصف الآخر يختاره من بين أعضاء مجلس النواب السابقين في سوريا

ومصر،وقد منح مجلس الامة حق طرح الثقة بالوزراء،ولكن بصورة أفرادية من دون المسؤولية الوزارية الجماعية التي بقيت قائمة امام رئيس الجمهورية فقط. وبذلك حافظ النظام على طبيعته الرئاسية المتشددة،ولا سيّما وان بعض أعضاء المجلس كانوا يعينون من قبل الرئيس،وهذا يخالف ويتجاوز طبيعة النظام الرئاسي القائم مبدئياً على الفصل بين السلطات.

أما **أسباب الانفصال فهي الآتي:**

١.قيام جمال عبد الناصر بتأميم البنوك الخاصة والمعامل والشركات الصناعية الكبرى والتي كانت مزدهرة من غزل ونسيج وأسمنت.

٢.قدوم الكثير من العمال المصريين إلى مدن الإقليم الشمالي، واختلال توازن قوى العمل.

٣. السياسات الاستبدادية من قبل الحكومة في الإقليم الجنوبي ساهمت في توليد انزعاج لدى السوريين الذين كانوا يتباهون بالتعددية السياسية التي اشترط عبد الناصر إلغائها لقبول الوحدة.

٤.كان لجهاز المخابرات دور مؤثر في إذكاء نار الفرقة بين المواطنين.

٥.عدم وجود تواصل وترابط على الأرض بين الإقليمين، ووجود كيان شديد العداء بينهم (إسرائيل).

٦.المنطقة العربية كانت ترزح تحت مؤامرات عديدة من مختلف الأطراف، جعلت الوحدة على غير استقرار،ولم يكن من شيء ليوقف تداعيها، بل ربما لم يوجد في الجوار العربي سلطة ترغب باستمرارها.

على الرغم من عدم نجاح تجربة الوحدة بالبقاء لفترة طويلة، يختلف الكثير من الباحثين والنقاد حول تقييم تلك المرحلة من التاريخ العربي، وتتباين الآراء بشدة بين من يصفها بالنجاح ومن يصفها للفشل ولكل منطقه وحججه، فبينما يحاجج الوحدوين بالمنجزات الاقتصادية التي تم إنجازها في عهد الوحدة في سوريا وعلى رأسها بداية مشروع سد الفرات،

والذي كان في نظر عبد الناصر موازيًا لمشروع السد العالي في أسوان إلى حركة التأميمات الكبيرة، إضافة لحماية سوريا من تهديدات الأحلاف التي كانت تتربص بها والتي كانت السبب الأساسي وراء قيام دولة الوحدة بهذا الشكل. بينما يقول الفريق الآخر أن قرار عبد الناصر بالغاء كافة الأحزاب السياسية أدى إلى جمود في الحركة السياسية السورية، كما أن حركة التأميمات طالت بعضًا من أفراد الطبقة الوسطى الذين كافحوا طوال سنين لبناء ثرواتهم الصغيرة الشخصية، لكن تم هضم الكثير من حقوقهم أثناء حركة التأميم الواسعة آنذاك.

قيام الاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨م وتطور الاوضاع السياسية الداخلية في العراق

لم تكد سوريا ومصر يعلنان قيام الوحدة بينهما، حتى بدأ النظامان الهاشميان في بغداد وعمان يفقدان صوابهما، فقد كان وضع النظامين قلقاً جداً، والحركة الثورية في كلا البلدين على أشدها، وبشكل خاص في العراق، الذي شهد في فترة زمنية قصيرة ثلاث انتفاضات كبيرة. وهي وثبة كانون عام ١٩٤٨م، وانتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢م، وانتفاضة عام ١٩٥٦م، أبان العدوان الثلاثي على مصر الشقيقة، فقيام الوحدة بين سوريا ومصر، وتدفق المد الثوري العربي التحرري من المشرق إلى المغرب،حشر النظامين الهاشميين في زاوية حرجة.

لقد رفض النظامان الاعتراف بالوحدة، وتجنب السفيران العراقي والأردني تقديم أوراق اعتمادهما لكي لا يكون الاعتراف قانونياً، وتوجه النظامان إلى الولايات المتحدة وبريطانيا يطلبان الدعم والمشورة معاً. ولاشك أن الإمبرياليين كانوا يشعرون فعلاً بقلق كبير عما يمكن أن تؤول إليه الأمور بعد الوحدة، وإمكانية امتدادها، ولذلك عقدوا العزم على تطويقها، وإفشالها، والقضاء عليها. كانت الخطوة الأولى في هذا السبيل هي حماية النظامين الهاشميين في العراق والأردن، ولذلك أشارت بريطانيا إلى ضرورة قيام اتحاد هاشمي بين البلدين لحماية النظام الأردني الضعيف نسبياً ،عن طريق استدعاء قوات عراقية لترابط في الأردن تحسباً لكل طارئ.

لقد أقترح وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد Selwyn Lloyd في الاجتماع الوزاري لحلف بغداد المنعقد في استانبول ما يلي :

١. قيام اتحاد بين العراق والأردن والسعودية، ليكون أحسن رد على الوحدة المصرية السورية.

٢. تشجيع المقاومة السورية،وبث الدعايات لهدم الوحدة، والقيام بعمل عسكري لهدم هذه الوحدة إذا اقتضى الأمر.

سارع الملك حسين إلى إيفاد وزير بلاطه(سليمان طوقان) إلى بغداد، بناء على اقتراح سلوين لويد، وحمله رسالة إلى الملك فيصل وعبد الإله يدعوهما مع بعض وزرائهما إلى عمان للنظر في موضوع الاتحاد.

وفي ١١ شباط ١٩٥٨م سافر الملك فيصل، وبصحبته وزراء الخارجية والمالية والعدلية برهان الدين باش أعيان ونديم الباجه جي،وعبد الرسول الخالصي، ثم لحق بهم توفيق السويدي، ورئيس أركان الجيش رفيق عارف، ورئيس الديوان الملكي عبد الله بكر، وبقي الوصي في بغداد في بادئ الأمر لينوب عن الملك، إلا أنه غادر بعد ذلك إلى الأردن ملتحقاً بالركب، في ١٣ شباط ١٩٥٨م.

وجرت في عمان اجتماعات مطولة بين الطرفين انتهت إلى التوصل إلى قيام الاتحاد العربي بين البلدين اعتقاداً منهما أن هذا الاتحاد سيكون خير ضامن للعرشين الهاشميين في العراق والأردن، لكنه لا يعدو أن يكون في الحقيقة سوى رداً على الوحدة السورية المصرية، بإيعاز بريطاني – أمريكي.

في ١٤ شباط ١٩٥٨م، صدر بيان مشترك أذيع من محطتي إذاعة بغداد وعمان يعلن عن قيام الاتحاد العربي، وهذا هو نصه:((**تلبية لدعوة حضرة صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، حضر إلى عمان يوم الثلاثاء المصادف ١١ شباط ١٩٥٨م حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق المعظم، وحضر أيضاً يوم الخميس الموافق ١٣ شباط حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الإله، ولي العهد المعظم**)).

نص اتفاق الاتحاد العربي على قيام الدولتان الهاشميتان إنشاء اتحاد بينما، وتم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي:

١. ينشأ اتحاد عربي بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية باسم (الاتحاد العربي) اعتباراً من يوم الجمعة ٢٤ رجب ١٣٧٧هجرية والموافق ليوم ١٤ شباط ١٩٥٨م، ويكون هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربية الأخرى التي ترغب للانضمام إليه .

٢. تحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة، وسيادتها على أراضيها، ونظام الحكم القائم فيها.

٣. تكون المعاهدات، والمواثيق،والاتفاقات الدولية التي سبق أن ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما مرعية بالنسبة للدولة التي عقدتها، وغير ملزمة للدولة الأخرى .أما المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي ستعقد بعد قيام الاتحاد، والتي تدخل ضمن موضوعات الاتحاد من اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد.

٤. اعتباراً من تاريخ الإعلان الرسمي لقيام الاتحاد، تنفذ إجراءات الوحدة الكاملة بين دولتي الاتحاد في الأمور التالية:

أ . وحدة السياسة الخارجية والتمثيل السياسي.

ب . وحدة الجيش العراقي والجيش الأردني.

ج . إزالة الحواجز الكمركية بين الدولتين، وتوحيد القوانين الكمركية.

د . توحيد مناهج التعليم .

٥. يتفق الطرفان بأسرع وقت على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد النقد، وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين.

٦. عندما تقتضي الظروف،ومصلحة الاتحاد، توحيد أي أمر من الأمور الأخرى، غير الواردة في المادة الرابعة، تتخذ الإجراءات اللازمة بموجب دستور الاتحاد، لإدخال ذلك الأمر ضمن اختصاص وسلطات حكومة الاتحاد.

٧. يكون علم الثورة العربية علم الاتحاد، وعلماً لكل من الدولتين.

٨. أ. تتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية تتألف من مجلس تشريعي، وسلطة تنفيذية.

ب . ينتخب كل من مجلس النواب العراقي والأردني، أعضاء المجلس التشريعي من بين أعضائهما بعدد متساوي من الدولتين.

ج . يعين أعضاء السلطة التنفيذية وفق أحكام دستور الاتحاد، لتولي الأمور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد .

٩. يكون ملك العراق رئيساً لحكومة الاتحاد، وفي حالة غيابه، لأي سبب كان، يكون ملك الأردن رئيساً لحكومة الاتحاد، ويحتفظ كل من الملكين بسلطاته الدستورية في مملكته، وعند

انضمام دولة أخرى إلى الاتحاد، يعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد حسب مقتضيات الأمور.

١٠. يكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة أشهر، وفي عمان لمدة ستة أشهر أخرى.

١١. أ. تضع حكومة الاتحاد دستوراً للاتحاد، وفق الأسس المبينة في هذا الاتفاق، ويعدل دستور كل من الدولتين إلى المدى والحدود التي تقتضيها أحكام دستور الاتحاد.

ب. تتخذ التدابير والإجراءات اللازمة لإقامة حكومة الاتحاد، ووضع دستور الاتحاد في مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

١٢. يبرم هذا الاتفاق وفق الأصول الدستورية لكل من الدولتين.

لقد كان واضحاً أن هذا الاتحاد الذي أقيم على عجل ،بعد عشرة أيام من قيام الوحدة بين سوريا ومصر، لم يكن في الحقيقة سوى رداً على هذه الوحدة التي اثارت مخاوف النظامين الهاشميين،مما حدا ببريطانيا والولايات المتحدة إلى حثّ الملك حسين، والملك فيصل الثاني على الإسراع بإقامة هذا الاتحاد،خوفاً من المد الثورة الوحدوي الذي قد يجتاح العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه، ويهدد بشكل جدي بقاء واستمرار هذين النظامين.

كما جرت محاولات لجر المملكة العربية السعودية لهذا الاتحاد،إلا أن الحكام السعوديون الذين كانوا لا يشعرون بالارتياح للهاشميين، ولاسيّما بعد أن أنتزع عبد العزيز آل سعود الحكم منهم في الحجاز ونجد، منعهم من الإقدام على اتخاذ على هذه الخطوة.

ولاشك أن للصراع البريطاني – الأمريكي على نفط العرب كان له دور في ذلك، فالولايات المتحدة وإن كانت لها مصالح مشتركة مع بريطانيا، إلا أنها كانت ترمي إلى إزاحة السيطرة البريطانية المطلقة على منطقة الخليج العربي، وهذا ما جرى فعلاً، حيث استطاعت الولايات المتحدة أزاحتها شيئاً فشيئاً عن المنطقة،ليصبح لها حصة الأسد في نفط الخليج .

ولابد أن أشير هنا إلى أن قيام الاتحاد بين المملكتين قد قوبل بكل برود، وعدم اهتمام ليس من قبل الشعبين العراقي والأردني فحسب، بل من سائر الشعوب العربية، كان واضحاً تماماً أن الاتحاد الهاشمي،هو اتحاد ملوك،لا اتحاد شعوب.

لم يستطع الاتحاد الصمود سوى خمسة أشهر فقط، فقد انهار النظام الملكي في العراق خلال ساعات، أمام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨م ،واضطر الإمبرياليون إلى

إنزال قواتهم العسكرية في الأردن ولبنان، لحماية تلك الأنظمة في هذين البلدين، ولمحاولة الاعتداء على العراق، وإجهاض الثورة . لكن خططهم باءت بالفشل، بعد الدعم الحاسم من قبل الشعب العراقي، والجمهورية العربية المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وسائر الشعوب العربية للثورة،واضطر الإمبرياليون إلى تبديل خططهم، وتكتيكاتهم، لإسقاط النظام الجديد في العراق، وانهاء الثورة بعد بضعة أعوام.

تصاعد التوتر في المنطقة العربية:

بالنظر للتطورات التي حصلت في المنطقة، بعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر، وما سببته تلك الوحدة من قلق بالغ، ليس للنظامين العراقي والأردني فحسب، بل للإمبريالية ومشاريعها ومخططاتها في المنطقة، ولإسرائيل . جرى الإيعاز إلى عبد الوهاب مرجان لتقديم استقالة حكومته بذريعة ضرورة حل البرلمان، وإجراء انتخابات جديدة، وإجراء تعديلات على الدستور العراقي، اقتضاها قيام الاتحاد الهاشمي.

لكن الحقيقة هي أن رئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان رفض خطط عبد الإله ونوري السعيد بإرسال الجيش العراقي للاعتداء على سوريا،وقلب نظام الحكم فيها، مما أثار غضب عبد الإله ونوري السعيد اللذان ظنا أن الظروف مؤاتيه للعدوان على سوريا، وتحقيق حلم عبد الإله بعرش سوريا، وأن موقف مرجان يحبط طموح عبد الإله فأوعز إلي مرجان بتقديم استقالة حكومته.

وهكذا تقدم عبد الوهاب مرجان باستقالة حكومته إلى الملك فيصل في٢ آذار ١٩٥٨م، وتم قبول الاستقالة في اليوم التالي، وصدرت الإرادة الملكية بتكليف نوري السعيد بتشكيل الوزارة الرابعة عشرة له منذ تأسيس النظام الملكي، وجاءت الوزارة على الوجه التالي :

١. نوري السعيد رئيسًا للوزراء، ووزيرًا للدفاع.
٢. فاضل الجمالي وزيرًا للخارجية.
٣. سعيد قزاز وزيرًا للداخلية.
٤. جميل عبد الوهاب وزيرًا للعدلية.
٥. ضياء جعفر وزيرًا للاقتصاد .
٦. عبد الكريم الازري وزيرًا للمالية .
٧. سامي فتاح وزيرًا للشؤون الاجتماعية.

٨. محمد مشحن الحردان وزيرًا للزراعة.
٩. عبد الحميد كاظم وزيرًا للمعارف .
١٠. عبد الأمير علاوي وزيرًا للصحة.
١١. صالح صائب الجبوري وزيرًا للمواصلات والأشغال .
١٢. رشدي الجلبي وزيرًا للأعمار.
١٤. برهان الدين باش أعيان وزيرًا بلا وزارة.
١٥. محمود بابان وزيرًا بلا وزارة .
١٦. رايح العطية وزيرًا بلا وزارة .

وقد أعلن نوري السعيد فور تأليفه للوزارة أن هذه الوزارة تألفت في ظروف خاصة ومعلومة يجتازها العراق على وجه خاص،والبلاد العربية بوجه عام، وأن مهمتها ستكون العمل على دعم الاتحاد الهاشمي،وتقويته بجميع الوسائل الممكنة، وتثبيت الاستقرار في البلاد،والأمر المؤكد أن نوري السعيد قد عاد إلى الحكم من جديد بسبب قيام الوحدة بين سوريا ومصر،وما شكلته من مخاطر على النظام في العراق والأردن ولبنان ، وجاء نوري السعيد يحدوه الأمل في تقويض تلك الوحدة وفصم عراها، حتى لو تطلب الأمر التدخل العسكري ضد سوريا، بدعم وإسناد من حلفاءه الإمبرياليين.

ويقول ارسكين تشايدلرز في كتابه الحقيقة عن العالم العربي:((**توصل نوري السعيد، الذي كان على توافق تام مع كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية، إلى قراره الذي قُدر له أن يولد ميتاً، وهو الدخول إلى سوريا بقوة عسكرية عن طريق الأردن للقضاء على الوحدة السورية المصرية، والعمل على سحق الثورة في لبنان ضد نظام كميل شمعون**)).

ولقد أكد رئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان أهداف وخطط نوري السعيد تلك للسيد عبد الرزاق الحسني حيث قال :((**لما رجع نوري السعيد من اجتماع ميثاق بغداد الذي عقد في أنقرة، أجتمع بي وبولي العهد عبد الإله، ورئيس الديوان الملكي عبد الله بكر، وقال: (إن سوريا مقبلة على ثورات، وإن الواجب على العراق إسناد سوريا، وإن أدى الأمر إلى تدخل الجيش العراقي)، فأجبته أني لا أرى من المصلحة زج جيش العراق في أحداث سوريا الداخلية، وإن أية حكومة عراقية توعز إلى جيشها بالذهاب إلى سوريا سينقلب عليها**)).

فاستغرب نوري السعيد هذه المفاجأة وسألني قائلاً: **((من جاءك بهذا الخبر؟ فقلت له إنه مدير الأمن العام بهجت العطية فأنكر نوري السعيد صحة ذلك، وكان المطلوب أصلاً إرسال جيش عراقي الى الأردن للوقوف على حدود سوريا والتدخل عند تأزم الساعة))** .

كما أسلفنا عند استعراضنا للفترات التي حكم فيها نوري السعيد أنه لا يتوانى عن استخدام أشد الأساليب ضد المعارضة. ولذلك فقد بادر ٤١ شخصية سياسية من رؤساء وزراء، ووزراء سابقين،ونواب وقادة الأحزاب الوطنية،وكبار المحامين ورجال القانون، وأساتذة الكليات،بتقديم مذكرة إلى نوري السعيد في ١٥ آذار ١٩٥٨م تحذره فيها من مغبة السير على نفس الطريق الذي سار عليه،وما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج .

إلا أن نوري السعيد منع نشر نص المذكرة في الصحف العراقية، وحاول تجاهلها، مما اضطر مقدمي المذكرة إلى نشرها في صحيفة الشعب المصرية في عددها الصادر في ٤ نيسان ١٩٥٨م، وفيما يلي نص تلك المذكرة:((**فخامة رئيس الوزراء المحترم : عدتم إلى الحكم في ظروف يقف خلالها العراق في مفترق الطرق، ويتوقف على سلوك الطريق القويم منها مصير الأجيال المقبلة، وقد اخترتم من قبلْ سياسة معينة، أدت إلى تحويل وجهة العراق من الأمة العربية إلى الارتباط بحلف بغداد، والاتفاق الخاص مع بريطانيا، وفي سبيل تمشية تلك السياسة عُطلت جميع حقوق الشعب الدستورية، وأصبح من المتعذر في هذا الجو الخانق الذي يسود العراق أن يعلن أبناء الشعب وجهة نظرهم وهم آمنون من الأذى. لذلك رأينا نحن الموقعون أدناه أن نصارحكم بالحقائق التالية أملاً في أن نحمل الحكومة على سلوك الطريق الوحيد الذي يتفق مع مصلحة الشعب، ومطالبه الوطنية، وأمانيه القومية.إن العراق يا صاحب الفخامة لا يمكن أن ينفصل عن الأمة العربية، فهو جزء لا يتجزأ منها، وقد رأيتم تجاوب الأمة العربية معه في استنكار حلف بغداد، كما رأيتم استحالة مدّ الحلف المذكور إلى أي بلد عربي آخر،فلا بدّ أولاً من الخروج من هذا الحلف، وتحريره من الاتفاق الخاص مع بريطانيا ليشعر العراق أنه أصبح مستقلاً من التبعية الأجنبية التي كانت وستضل مصدراً لجميع متاعبه الداخلية ومشاكله مع سائر الدول العربية،وبإقرار هذه الخطوات الأولى تنتفي أهم العوامل التي أدت إلى تعطيل حقوق الشعب وحرياته، فما مرّ في العراق عهد انتهكت فيه هذه الحقوق، وهدرت فيه هذه الحريات كالعهد الذي رافق عقد هذا الحلف، والاتفاق الخاص مع بريطانيا. ونحن**

واثقون أن الشعب حين يجد نفسه حراً من القيود التي كبلته بها الروابط المصطنعة المذكورة طليقاً من الأصفاد التي غلّت حرياته، سيتجه بكل قواه نحو الاتحاد الشامل مع سائر الدول العربية، ولن يرضَ أن يزعم بضعة أشخاص أنهم يمثلونه حين يدعوه جهراً إلى تفريق الصف العربي، بإعلان عدائهم السافر لتحقيق خطوة كان العرب يعتبرونها حلماً بعيد المنال، ألا وهي اتحاد مصر وسوريا في دولة عربية واحدة، فما كان لمواطن مخلص أن يتمنى شيئاً أعز من أن تتحمل مصر مسؤوليتها في بناء الوحدة العربية.

وقد أعلن المسؤولون عن ميثاق الوحدة أن بابها مفتوح لأي دولة عربية، وبأي شكل تختاره من أشكال الاتحاد. وبالفعل بدأت فوراً مفاوضات الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة اليمنية، وأن مسيرة تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا، وممارسة كل منها لحقوق السيادة الكاملة المجردة من أي تبعية لأية دولة أجنبية، فالقول بأن الوحدة بين مصر وسوريا تعتبر تحدياً للعراق هو قول لا يقره عاقل، لأن وحدة العرب قوة لجميع العرب، وليس في استطاعة أية دولة أجنبية حمل المواطنين في أي بلد عربي على الاستسلام لها. ومن العجب أن يتظاهر البعض برغبته في إقامة اتحاد بين سوريا والعراق، وينكر إقامة اتحاد بين العراق من جهة، وسوريا ومصر من جهة أخرى، وكذلك الحال بالنسبة للأردن فإن دخوله مع العراق في اتحاد يشمل الجمهورية العربية المتحدة، أدعى إلى تعزيز وحدة الصف العربي.

إن العراقيين يا صاحب الفخامة، قد ملوا العهد الذي يبيح لبضعة أشخاص أن يدعوا التعبير عن إرادة الشعب، في وقت لا يجد فيه هذا الشعب أي وسيلة للإفصاح عن رأيه في صحف حرة، أو اجتماعات،أو انتخابات سليمة، بعد أن عُطلت أحكام الدستور التي هي كل لا يتجزأ، لذلك نرى أن من واجبنا أن نهيب بفخامتكم إلى الالتفات إلى رغبات الشعب، وهي رغبات صريحة توجب توحيد الصف العربي،والتحرر من ميثاق بغداد، والاتفاق الخاص مع بريطانيا، وإطلاق الحريات الدستورية، بما فيها حرية التنظيم الحزبي والنقابي، وحرية الصحافة، والاجتماعات العامة، والإفراج عن المحكوم عليهم في القضايا السياسية، ليستطيع الشعب الجهر بآرائه الرامية إلى تحقيق الاتحاد المنشود بين العرب كافة. وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام)).

وقد كلف الموقعون على المذكرة ناجي شوكت – أحد رؤساء الوزارات السابقين . بمقابلة ولي العهد عبد الإله، وتقديم صورة من المذكرة إليه، والطلب منه العمل على تجميد ميثاق بغداد،وإبعاد نوري السعيد عن سدة الحكم، وتعينه سفيراً في الولايات المتحدة، وتكليف أحمد مختار بابان بتأليف وزارة مختلطة، وإعادة النظر في السياسة الخارجية والداخلية . لكن عبد الإله رفض الاستجابة لما جاء في المذكرة، وحتى الاستجابة للمقابلة، كما تجاهلها نوري السعيد، وقد عزز هذا الموقف من قبل عبد الإله ونوري السعيد الرأي القائل أن لا أمل يرتجى من هذا النظام الذي ربط مصيره بمصائر الإمبرياليين، وان لا طريق أمام الشعب وقواه الوطنية سوى العمل على إزاحة هذا النظام بالقوة.

مضى نوري السعيد في تنفيذ سياسته المرسومة، فعدل الدستور في ١١ أيار ١٩٥٨م، ليسمح للعراق بإقامة الاتحاد الهاشمي، كما أقدم على حل البرلمان في ٢٨ آذار من العام نفسه، وحدد موعداً لإجراء الانتخابات في ٥ أيار ١٩٥٨م.

أعلنت القوى والأحزاب الوطنية،مقاطعتها للانتخابات في ظل الظروف السائدة،حيث ألغيت الأحزاب والجمعيات،والصحف،وسلبت كافة الحقوق والحريات العامة التي نص عليها الدستور، وحيث تُحكم البلاد بموجب المراسيم غير الدستورية، فقد كان معروفاً سلفاً نتائج مثل هكذا انتخابات،وقد أسفرت تلك الانتخابات الشكلية عن فوز ١١٨ نائباً سعيدياً بالتزكية، دون منافس، من أصل ١٤٨ نائباً، وكان الباقون من مؤيدي سياسة نوري السعيد كذلك، وقد أقّر البرلمان الجديد التعديلات الدستورية، والاتحاد الهاشمي.

وبعد أن أتم نوري السعيد المهمة الموكلة له، تقدم باستقالة حكومته إلى الملك في ١٤ أيار١٩٥٨م ليتفرغ لرئاسة وزارة الاتحاد،حيث تم قبول الاستقالة،وكلف الملك أحمد مختار بابان بتأليف الوازرة الجديدة في١٩ أيار ١٩٥٨م،وكلف نوري السعيد بتأليف وزارة الاتحاد.

وجاءت وزارة الاتحاد على الوجه التالي:.

١. نوري السعيد رئيسًا للوزراء.
٢. إبراهيم هاشم نائبًا لرئيس الوزراء.
٣. توفيق السويدي وزيرًا للخارجية .
٤. خلوصي الخيري وزير دولة للشؤون الخارجية.
٥. سليمان طوقان وزيرًا للدفاع.

٦. سامي فتاح وزير دولة لشؤون الدفاع.

٧. عبد الكريم الأزري وزيرًا للمالية.

وعلى الرغم من أن نوري السعيد قد أصبح رئيسًا لوزارة الاتحاد إلا أن نفوذه الفعلي استمر في العراق دون منازع،وركّز جُلّ اهتماماته لتدعيم الاتحاد من جهة،والعمل على افشال الوحدة السورية المصرية، ودعم نظام حكم كميل شمعون في لبنان، ومقاومة (ثورة) الشعب اللبناني من جهة ثانية .كان نوري السعيد يخطط لإرسال القوات العراقية إلى الأردن، واتخاذه نقطة وثوب للتدخل العسكري في سوريا،ومحاولة احتلالها، والاندفاع بقواته نحو لبنان، لإنهاء(الثورة) الشعبية فيه.

الفصل الثامن

تطور الأوضاع الدولية ١٩٤٧- ١٩٦٠م

مبدأ ترومان ومشروع مارشال ١٩٤٧م

مبدأ ترومان:

بدأ مبدأ ترومان،عندما زاد احتمال انتشار الشيوعية في اليونان، وكانت بريطانيا قد أخذت على عاتقها أن تمد الحكومة اليونانية بالمال والسلاح لمكافحة الحرب الأهلية مع الشيوعيين،ولكن في آذار١٩٤٧م قررت الحكومة البريطانية أنه لم يعد في استطاعتها الاستمرار في هذا السبيل، بسبب سوء حالتها الاقتصادية.وأبلغت هذا القرار إلى الولايات المتحدة الأمريكية فارتابت له،وتجسد أمامها الخطر الكبير الذي ينجم عن قطع المعونة البريطانية عن الحكومة اليونانية،إذ قد يترتب على ذلك نجاح الشيوعيين في قلب نظام الحكم في اليونان،ومن ثم تتسرب العدوى إلى حوض البحر الأبيض المتوسط. عندئذ طلب الرئيس هاري ترومان من الكونكرس الموافقة على مد اليونان وتركيا بأربعمائة مليون دولار، ثم تحدث ترومان إلى الكونكرس وإلى جمهور كبير قائلاً:((**أعتقد أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تتجه إلى مساعدة الشعوب الحرة التي تكافح الخضوع للأقليات المزودة بالسلاح أو الضغوط الخارجية.وأنني أعتقد كذلك أننا يجب أن نساعد هذه الشعوب المتحررة على العمل من أجل تقرير مصيرها الخاص بها وطرق سلوكه**)). ((**وأعتقد أن مساعداتنا يجب أن تسلك بصفة رئيسية طريق المساعدات المالية والاقتصادية التي تعتبر ذات أهمية حيوية بالنسبة للاستقرار الاقتصادي والاتجاه السياسي السليم.إن بذور الأنظمة الشمولية الدكتاتورية تغذيها دائما عوامل الفقر والحاجة،لذلك نجدها تنتشر في تربة الكفاح والفقر المليئة بالشر،وتصل إلى قمة تطورها حين يموت أمل الشعب في تحقيق حياة أفضل.ويجب علينا أن نُبقي على هذا الأمل حياً في النفوس. إن شعوب العالم الحرة تنظر إلينا كي نساندها في المحافظة على حريتها. فإذا تهاونا في زعامتنا، فإننا نضع سلام العالم في خطر ونحيط رفاهية أمتنا بالخطر كذلك**)).وكان لمبدأ ترومان في نظر الأمريكيين الفضل في :

١.أنه أظهر للاتحاد السوفييتي أن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لمعارضة **((تكتيكات المسالمة))** التي يستولي بها على الأراضي الأخرى، قطعة بعد قطعة .
٢.أنه ألزم شعب الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة بقبول مسؤولياته في الدفاع عن العالم الحر .
٣.أنه أوقف بصورة حاسمة الانتصار الشيوعي المتوقع في اليونان وساعدها على أن تصبح في ذلك الوقت أكثر انتعاشاً من أي وقت. ولم يقابل مبدأ ترومان بالترحيب في أول الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الشعب الأمريكي اضطر فيما بعد إلى قبول سياسة حكومته. ويعتبر شهر آذار ١٩٤٧م نقطة تحول في التاريخ الأمريكي، وليس ذلك بسبب تخلي أمريكا عن سياسة العزلة فحسب، بل بسبب تبدد الحلم الذي كان يراودها بالعودة إلى الحالة الطبيعية، وتسليم الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة. إذ لم تعد تكفي هذه الهيئة لحفظ السلام الذي تنشده أمريكا، وهذا السلام في نظرها هو السلام الذي يخدم مصالحها ومصالح حلفائها. ورأت منذ ذلك الوقت أن تتزعم العالم الذي دعته بالعالم الحر.

مشروع مارشال:

بعد أشهر قليلة أُعلن مشروع جورج مارشال George Marshall ، في ٥ حزيران ١٩٤٧م. وكان الرئيس ترومان قد عين الجنرال مارشال وزيراً لخارجيته، ويتلخص مشروع مارشال في وجوب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا الغربية قبل أن ينهار اقتصادها، وفي الوقت نفسه حث مارشال الدول الغربية على القيام بوضع برنامج موحد لإنهاض بلادها اقتصادياً حتى يمكن لأمريكا مساعدتها. ولم يستثن من دعوته دول أوروبا الشرقية، ولذلك كان لتلك الدعوة أثرها السيء لدى حكومة الاتحاد السوفييتي. حتى صرح مولوتوف بأن الاتحاد السوفييتي لا يرى في مشروع مارشال إلا نوعاً من الاستعمار الجديد أي استعمار الدولار الأمريكي، ومحاولة للتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب المستقلة. وبموجب هذا المشروع أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي اثني عشر ملياراً من الدولارات في سبيل إعادة بناء اقتصاديات أوروبا الغربية. لقد جاء مشروع مارشال، في وقت كانت فيه أوروبا الغربية على استعداد تام للانحناء وقبول الشيوعية، إذ كان الألمان يعيشون في مدن مهدمة،كما أنها كانت تئن من الهزيمة، وتعجز عن الدفاع ضد التسلل والانقلابات. أما التضخم في إيطاليا فقد وصل إلى أعلى معدلاته، وفي فرنسا هبطت عمليات النقل

وإنتاج المواد الغذائية إلى حالة من الفوضى لم يسبق لها مثيل. وذلك في الوقت الذي توقفت فيه نصف عمليات التعدين، ولم يكن هناك إمداد بالكهرباء للمدن إلا لفترة ضئيلة، لا تتعدى ثلاث ساعات في اليوم. وبدت الأحزاب الشيوعية في كل من فرنسا وإيطاليا كأنها قريبة من النجاح في الانتخابات بعد أن وعدت بإصلاح الأوضاع. وكان الشيوعيون في البلدين أبطالاً وقت الحرب لأنهم كانوا قادة حركات المقاومة في حين تعاون غالبية رجال الصناعة مع الفاشيين والنازيين. لذلك كان يجب القيام بعمل سريع وحازم، من وجهة النظر الأمريكية. لقد أعلن جورج مارشال مشروعه في ٥ حزيران ١٩٤٧م، في خطاب له أثناء تخريج دفعة جديدة من جامعة هارفارد Harvard ، وكان هذا الخطاب بداية لهذا المشروع، فقال: **((لقد أخذ في الاعتبار حين النظر في إعادة الحياة إلى أوروبا تلك الخسائر في الأرواح، والدمار الملموس في المدن الذي أصاب المصانع والمناجم، والطرق والسكك الحديدية،وقد أصبح من الواضح في خلال الشهور القليلة الماضية أن هذا الدمار الملموس قد يكون أقل خطورة من تدهور جميع عوامل الإنتاج ومقومات الاقتصاد في أوروبا. لقد كانت الظروف خلال السنوات العشر الماضية،غير عادية بصورة واضحة،إذ كانت حمى الاستعداد للحرب، والجهود الضخمة التي بذلت خلالها،هي التي تسيطر سيطرة تامة على جميع مظاهر الاقتصاد القومي.وقد أدى هذا الوضع إلى أن تشعر الأجهزة المختصة باليأس المطلق، وإلى أن يتحطم تكوين نظام الأعمال والاقتصاد في أوروبا تحطيماً كاملاً. لذلك تأخر الانتعاش بسبب عدم الاتفاق بين مختلف الأطراف المعنية، حتى بعد انتهاء الحرب بعامين وانتهاء العداوات بين الحلفاء وكل من ألمانيا وفرنسا، وإقرار السلام)). ((لذلك نجد أن مطالب أوروبا خلال السنوات الثلاث أو الأربع القادمة من المواد الغذائية الأجنبية ومن المنتجات الأساسية وبخاصة من أمريكا، كانت أعلى بكثير من قدرتها الحالية على دفع تكاليفها، لذلك يجب أن تقدم إليها المساعدات الإضافية، وإلا فإنها سوف تواجه تدهوراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً خطيراً. لذلك أصبح من المنطق والعقل أن تبذل الولايات المتحدة الأمريكية كل ما في جهدها من طاقات لمساعدتها في العودة إلى حالتها الاقتصادية الطبيعية في العالم،لأن عدم تحقيق هذا الهدف سيؤدي إلى عدم خلق أي استقرار سياسي،كما أنه لن يساعد على تحقيق السلام. لذلك فإن سياستنا ليست موجهة ضد أي بلد من البلاد،أو أي مبدأ من المبادئ سوى الجوع والفقر واليأس**

والفوضى،بل يجب أن يكون هدفها هو إحياء النشاط الاقتصادي في العالم؛ ليمكن إتاحة ظهور الظروف السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تقوم في ظلها المؤسسات الحرة. وإنني على اقتناع تام بأن هذه المساعدة يجب ألا تقوم على أساس التدرج البطيء، في الوقت الذي تظهر فيه الأزمات وتتكون بسرعة كبيرة. لذلك فإن أي مساعدة يمكن أن تقدمها هذه الحكومة في المستقبل،يجب أن تقدم علاجًا وليس مجرد عملية تهدئة وتسكين.وإنني على ثقة تامة من أن أي حكومة تسعى للمساهمة في عملية الإنعاش، سوف تجد كل تعاون مطلق من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن أي حكومة تلجأ إلى المناورات لمنع انتعاش الدول الأخرى لن تجد أي مساعدة من جانبنا. وبجانب ذلك فإن الحكومات،والأحزاب السياسية،أو المجموعات المختلفة التي تسعى إلى استمرار البؤس الإنساني لكي تحصل من ورائه على الربح السياسي،أو غير السياسي، سوف تجد أمامها معارضة قوية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية)).

كان هدف مارشال من خطابه هو تقديم المعونة الأمريكية لإنعاش الاقتصاد في أوروبا بشرط أن تتعاون الدول الأوروبية في الاستفادة منه على أحسن وجه، على أساس دولي لا على أساس قومي. ويرجع الفضل الأكبر في نجاح مشروع الإنعاش الأوروبي، وما أحرزه من نتائج عظيمة إلى حسن تصرف إيرنست بيفن Ernest Bevin وزير خارجية بريطانيا واتساع أفقه،وقد كانت الدول الغربية تعتبر نفسها مدينة دائماً بالفضل لأمريكا، في حين اعتبرت الحكومة السوفييتية هذا المشروع عملاً من أعمال الحرب الباردة.

ولما دعت بريطانيا وفرنسا إلى عقد مؤتمر في باريس لدراسة مشروع مارشال، رفض الاتحاد السوفييتي الاشتراك فيه، بل وأمر حكومات أوروبا الشرقية ألا ترسل مندوبين عنها. وحتى تشيكوسلوفاكيا التي كانت قد أعلنت قبولها لمشروع مارشال،عادت تحت الضغط الروسي إلى العدول عن الاشتراك في المشروع.

وهكذا اتسع الخلاف بين الشرق والغرب،وفي تشرين الاول ١٩٤٧م أعلن الاتحاد السوفييتي عن تأسيس منظمة أطلق عليها الكومنفورم Cominform ،وهي نفس المنظمة الشيوعية القديمة الكومنترن Comintern في لباس جديد.وتسربت الأوامر للأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا أن تتخلى عن سياسة المهادنة والاعتدال التي اتبعتها،عندما كان التحالف الكبير سائداً بين روسيا والغرب، وهنا انتشرت الإضرابات والتظاهرات والعصيان،

ولم يقف الحد عند قيام الإضرابات في أوروبا،بل انتقلت إلى الملايو وبورما وإندونيسيا والهند الصينية، ولجأ الشيوعيون الآسيويون إلى حرب العصابات حتى انقلبت الحرب الباردة إلى حرب ساخنة في كثير من أرجاء العالم.

حركة مصدق عام ١٩٥٢م في إيران

أولاً: **البدايات الأولى لحياة مصدق** : كان محمد مصدق المولود في محلة سنگلج في طهران يوم ١٦ حزيران عام ١٨٨٢م ينتمي إلى عائلة مرموقة من أصول بختيارية، فوالده ميرزا هداية الله خان بختيارى عمل جابيًا للضرائب في مقاطعة خراسان في عهد القاجار لثلاثين عام، وأمه شاهزادي مليكة تاج خانوم فهي حفيدة شاه قاجار فتح علي شاه،توفي والده عام ١٨٩٢م فتولى عمه منصب جابي الضرائب لمحافظة خراسان فاستحق لقب مصدق السلطاني من ناصر الدين شاه وقد حمل محمد مصدق نفس اللقب واستمر معروفا به حتى بعد إلغاء الألقاب لفترة طويلة.وفي عام ١٩٠١م تزوج مصدق من زهرة خانوم (١٨٧٩–١٩٦٥م) حفيدة ناصر الدين شاه من أمها، وانجب منها خمس أطفال ولدين (أحمد وغلام حسين) وثلاث بنات (منصورة وضياء أشرف وخديجة).

نال مصدق شهادة البكالوريوس في الفنون،ثم الماجستير في القانون الدولي من معهد الدراسات السياسية بباريس، قبل ان ينال الدكتوراه في القانون،من جامعة نيوشاتيل في سويسرا.وقد درس أيضاً في جامعة طهران في بداية الحرب العالمية الأولى،قبل أن يدخل حياة السياسة.

بدأ مصدق حياته السياسية مع الثورة الدستورية عام ١٩٠٥–١٩٠٧م. فقد انتخب عام ١٩٠٦م نائباً عن أصفهان في البرلمان الجديد الذي سمي مجلس إيران وهو في سن ٢٤. وشغل خلال تلك الفترة منصب نائب المرشد العام للجمعية الإنسانية بإدارة مستوفى الممالك.وفي عام ١٩١٩م رحل إلى سويسرا احتجاجاً على معاهدة أنجلو فارسية، إلا أنه عاد في العام التالي بعد استلامه دعوة من رئيس وزراء إيران الجديد حسن بيرنيا (مشير الدولة) كي يصبح وزيراً للعدل ثم عين وزيراً للمالية في حكومة أحمد قوام عام ١٩٢١م،

فوزيراً للخارجية في حكومة مشير الدولة في حزيران ١٩٢٣م،بعدها من العام نفسه صار حاكما لمقاطعة أذربيجان، ثم أعيد انتخابه في المجلس في عام ١٩٢٣م.

وفي عام ١٩٢٥م اقترح أنصار رضا خان في المجلس إصدار تشريع يحل به حكم سلالة قاجار وتعيين رضا خان شاهاً جديداً. إلا أن مصدق صوّت ضد تلك الخطوة معتبراً أن هذا الفعل هو انقلاب على الدستور الإيراني لعام ١٩٠٦م. وألقى كلمة في المجلس مشيداً بإنجازات رضا خان كرجل دولة وشجعه على احترام الدستور كي يصبح رئيساً للوزراء وليس شاهاً. إلا أنه في ١٢ كانون الأول١٩٢٥م خلع المجلس الملك الشاب أحمد شاه قاجار ثم أعلن رضا شاه عاهلاً جديداً لبلاد فارس وأول ملوك الأسرة البهلوية. وفي عام ١٩٤١م أجبر البريطانيون رضا شاه بهلوي على التنحي عن العرش لإبنه محمد رضا بهلوي . وبعدها في عام ١٩٤٤م أعيد انتخاب مصدق مرة أخرى للبرلمان. وفي هذه المرة استلم قيادة الجبهة الوطنية (جبهه ملي إيران)،وهي منظمة أسسها مع تسعة عشر عضواً آخر،وتهدف إلى إرساء الديمقراطية وانهاء الوجود الاجنبي في السياسة الإيرانية، وتخصيص النفط الإيراني المتمثل في شركة النفط الأنكلو– إيرانية.

ثانياً: **المطالبة بتأميم النفط**

يتركز معظم احتياطيات النفط الإيرانية في منطقة الخليج العربي وقد قامت شركة النفط الأنكلو– إيرانية (AIOC) بإستخراجه لتصديره إلى بريطانيا .ولعدة أسباب – مثل ظهور وعي متزايد في كيفية نيل إيران القليل من نفطها منAIOC ،بالمقابل ترفض الشركة تقديم ٥٠٪ أرباح للصفقة المتبادلة مع إيران كما تفعل شركة أرامكو في السعودية،وأيضاً الغضب من هزيمة إيران أمام قوات الحلفاء واحتلالهم لها – جعل تأميم النفط مشروعاً مهماً وشعبياً لشريحة واسعة من الشعب الإيراني.

وفي شهر حزيران عام ١٩٥٠م نال الجنرال حاجى علي رزمارا الذي اختاره الشاه رئيساً للوزراء موافقة المجلس(البرلمان)،وفي ٣ آذار ١٩٥١م مثل أمام المجلس في محاولة لاقناع النواب ضد التأميم الكامل على أساس أن إيران لا يمكن تجاوز التزاماتها الدولية،وقلة قدرتها على تشغيل صناعة النفط من تلقاء نفسها((**إلا أنه اغتيل بعدها بأربعة أيام أثناء صلاته في المسجد وقتله خليل طهماسبى، وهو عضو في جماعة(فدائيان إسلام)**

المتشددة)). وهذا فرض أحداثاً، حيث يبدو في كثير من الروايات التاريخية السائدة ومقارنة بأدلة موازية. أولا:**((تكهن العديد من أعضاء سفارة الولايات المتحدة مبكرا بأن رزمارا قد يتعرض لإغتيال أو ينخرط في صراع على السلطة مع الشاه))**وحسب ستيفن كينزر قد تلتقي تلك المخاوف حيث أشار:**((ظهرت أدلة تشير إلى أن الرصاصة القاتلة لم تنطلق من مسدس طهماسبي ولكنها انطلقت من أحد جنود الشاه أو أحد أفراد حاشيته كان موجوداً في مكان يمكنه من قتل رئيس الوزراء .وقد ذكر عقيد إيراني متقاعد في مذكراته بعد ذلك بسنوات أن الرصاصة القاتلة أتت من مسدس كولت وهي موجودة عند الجنود فقط))**. فقد شكك الطب الشرعي الذي فحص أثر الإصابة في رزمارا في أنه قتل برصاصة بندقية ضعيفة بل من مسدس كولت.

وقد أيدت عدة دراسات هذا التقرير إلا أنها لا تزال نقطة خلافية عند المؤرخين. فبعد فشل مفاوضات لرفع سقف الحقوق النفطية التي تمت في ١٥ و ٢٠ آذار ١٩١٥م، صوت كلاً من مجلس الشورى الوطني ومجلس شيوخ الإمبراطورية الإيرانية بتأميم شركة AIOC المملوكة لبريطانيا مما يمكنهم من السيطرة على صناعة النفط الإيراني.

كان حزب توده الإيراني قوة ضغط أخرى لمشروع التأميم.ففي أوائل نيسان ١٩٥١م نظم الحزب إضرابات وأعمال شغب في أنحاء البلاد احتجاجاً على التأخير في تأميم صناعة النفط فضلاً عن انخفاض الأجور وسوء ظروف السكن لعمال النفط .يزاد على ذلك الفرحة العامة في اغتيال رزمارا كان لها تأثير على نواب المجلس.

ثالثاً: **محمد مصدق رئيس وزراء إيران**

انتخب البرلمان الإيراني أو المجلس في ٢٨ نيسان ١٩٥١م محمد مصدق رئيساً للوزراء بأغلبية ٧٩ صوتاً مقابل ١٢ فقط بعد أن عينه الشاه الشاب لهذا المنصب بعد ارتفاع شعبيته وقوته السياسية. وفور استلامه المنصب أدخل مصدق وإدارته الجديدة مجموعة واسعة من الإصلاحات الاجتماعية: فقد بدأ توزيع بدلات بطالة، وأمر أصحاب المصانع بدفع مساعدات للعمال المرضى والمصابين، وتحرير الفلاحة السخرة في المزارع. ووضع ٢٠% من أموال إيجارات الأراضي لتمويل مشروعات التنمية مثل بناء حمامات عامة وإسكان الريف ومكافحة الأمراض.

وفي ١ أيار أي بعد يومين من استلامه السلطة قام مصدق بتأميم النفط الإيراني وألغى الإمتياز الممنوح لشركة النفط الإيراني البريطاني- الذي ينتهي عام ١٩٩٣م- ،وقام بمصادرة أصولها. وفي الشهر التالي ذهبت لجنة من خمس من أعضاء المجلس النيابي إلى الأحواز لفرض التأميم.وقد شرح مصدق سياسة التأميم في ٢١ أيار ١٩٥١م في خطابه التالي: **((لم نتوصل إلى أي نتائج مع الدول الأجنبية بعد سنوات طويلة من المفاوضات ... فعائدات النفط تمكننا من تحقيق كامل الميزانية وأن نكافح الفقر والمرض والتخلف.هناك اعتبار آخر مهم هو أنه عندما نقضي على قوة تلك الشركة البريطانية،فإننا نقضي على الفساد والتآمر التي تأثرت بسببها شؤون بلدنا الداخلية. فعندما نوقف تلك الوصاية نهائياً فإن إيران تكون قد حققت استقلالها الاقتصادي والسياسي.فالدولة الإيرانية تفضل أن تتولى بنفسها إنتاج نفطها،أما الشركة فلا يجب عليها فعل شيء سوى إرجاع الممتلكات إلى أصحابها الشرعيين. فقانون التأميم ينص على تخصيص ٢٥٪ من أرباح النفط الصافية لتلبية جميع مطالب الشركة المشروعة للحصول على تعويض.فقد تأكدنا من الخارج أن إيران تعتزم طرد خبراء النفط الأجانب من البلاد وإيقاف المنشآت النفطية. وهذا ليس فقط ادعاء سخيف بل هو تلفيق كامل..))**.

تصاعدت حدة المواجهة بين إيران وبريطانيا بعد رفض حكومة مصدق السماح للبريطانيين بأي تدخل في صناعة النفط الإيرانية، وبدأت بريطانيا متأكدة أن إيران قد لن تبيع نفطها. وفي شهر تموز ١٩٥١م قطع مصدق مفاوضاته مع شركة AIOC بعد أن هددت **((بسحب موظفيها))** وقالت لأصحاب ناقلات النفط أن **((فواتير الحكومة الإيرانية لن تكون مقبولة في السوق العالمية))**.بعدها بشهرين اجلت شركة AIOC جميع فنييها وأغلقت منشآتها النفطية.فواجهت إدارة التأميم افتقار العديد من المصافي إلى فنيين مدربين،وأن هناك حاجة ماسة لمواصلة الإنتاج.فأعلنت الحكومة البريطانية حصاراً بحكم الواقع،وعززت قوتها البحرية في الخليج العربي.ثم لجأت إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي متهمة محمد مصدق بأنه انتهك حقوقها النفطية.فإذ بمصدق يدافع عن نفسه وبلاده مؤكدًا أن النفط نفط إيران وأن بريطانيا دولة إمبريالية تسرق إحتياجات الإيرانيين المحتاجين، وفشلت مساعي بريطانيا بالحصول على حكم ضد مصدق.

عاد مصدق إلى بلاده ماراً في طريق عودته بالقاهرة؛ فاستقبله مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري آنذاك بالزينات وأقواس النصر،ورحبت به الجماهير المصرية ترحيباً حاراً على طول الطريق الممتد من المطار إلى فندق شبرد في وسط العاصمة حيث أقام.

كما هددت الحكومة البريطانية باتخاذ إجراءات قانونية ضد مشتري النفط المنتج في المصافي التي تسيطر عليها بريطانيا سابقاً وحصلت على اتفاق مع شركات النفط العالمية بعدم ملىء مقاطعة شركة AIOC لإيران. عملياً فقد توقف كامل قطاع النفط الإيراني وانخفض إنتاج النفط من ٢٤١،٤٠٠،٠٠٠ برميل (٣٨،٣٨٠،٠٠٠م^{٣})في عام ١٩٥٠م إلى ١٠،٦٠٠،٠٠٠ برميل (١،٦٩٠،٠٠٠م^{٣}) عام ١٩٥٢م. وقلصت أزمة عبادان إيرادات النفط الإيراني إلى الصفر تقريباً، مما شكل ضغطاً شديداً على تنفيذ مصدق لإصلاحاته الداخلية الموعودة. وفي نفس الوقت ضاعفت شركتي BP وأرامكو إنتاجهما في السعودية والكويت والعراق لتعويض نقص الإنتاج الإيراني.كما رفضت سلطات الموانئ العراقية – تحت الضغط– القيام بأعمال دلالة ناقلات النفط اليابانية والإيطالية المتجهة إلى ميناء عبادان لشحن كميات من النفط المؤمم مما سبب بالإرتياح في بريطانيا. إلا أن ذلك لم يخفض من شعبيته الجارفة، ففي أواخر عام ١٩٥١م دعا مصدق إلى الانتخابات، فقد كانت قاعدته من الدعم تكمن في المدن وليس في الأقاليم،وتلك الحقيقة انعكست في رفض مشروع قانون مصدق للإصلاح الانتخابي ((**الذي لا يمكن للأميين من المشاركة الانتخابية**)) من الكتلة المحافظة، على أساس أن ذلك ((**يميز ظلما الوطنيين الذين صوتوا على مدى السنوات الأربعين الماضية**)).

وقال ستيفن كينزر أنه في بداية أوائل الخمسينات وبتوجيه من وودهاوس مدير المخابرات البريطانية في محطة طهران مولت شبكة العمليات السرية البريطانية حوالي ١٠،٠٠٠£ شهرياً للإخوة راشديان(اثنان من أشد الملكيين الإيرانين نفوذا)على أمل شرائهما، وأيضا – حسب تقديرات الإستخبارات الأمريكية – القوات المسلحة والمجلس(البرلمان الإيراني) والزعماء الدينيين والصحافة وعصابات الشوارع والسياسيين والشخصيات المؤثرة الأخرى.وبالتالي فقد أكد مصدق في بيانه أن هناك تلاعباً انتخابياً يديره ((**عملاء أجانب**)) فعلق بذلك الإنتخابات. ولم يعترض أحداً على البيان، لذا فقد تأجلت الانتخابات إلى أجل

غير مسمى. ووفقاً لإرفاند إبراهيميان: **((نحن ندرك أن المعارضة تريد أخذ الغالبية العظمى من مقاعد الأقاليم، فقد أوقف مصدق التصويت عندما انتخب ٧٩ نائباً وهو يكفي لتشكيل النصاب البرلماني))**.ونال حزبه الجبهة الوطنية ٣٠ من ٧٩ نائبًا منتخبًا. وقد عقد مجلس الشورى الـ ١٧ في شباط ١٩٥٢م.

سرعان ما بدأ التوتر في المجلس بالتصاعد إذ رفضت المعارضة المحافظة منح صلاحيات خاصة لمصدق في التعامل مع الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض الإيرادات الحاد والشكاوي الإقليمية المسموعة ضد العاصمة طهران، في حين شنت الجبهة الوطنية **((حرب دعائية ضد الطبقة العليا المالكة للأراضي))**.

رابعاً: الإستقالة والإنتفاضة

أثناء الموافقة الملكية على وزارة مصدق بتاريخ ١٦ تموز ١٩٥٢م أصر مصدق على حق رئيس الوزراء الدستوري في تسمية وزير الحربية ورئيس الأركان، وهو أمر كان الشاه يستخدمه حتى ذلك الوقت، فرفض الشاه ذلك، مما دفع مصدق للاستقالة وتوجه إلى الشعب قائلاً: **((أن الصراع الذي بدأه الشعب الإيراني لم يمكن تتويجه بالنصر))** .فعين السياسي المخضرم أحمد قوام لمنصب رئيس الوزراء إيران. فأعلن يوم تعيينه عزمه على استئناف المفاوضات مع البريطانيين لإنهاء النزاع النفطي على عكس سياسة مصدق. فردت عليه الجبهة الوطنية مع مختلف الجماعات والأحزاب الوطنية والإسلامية والإشتراكية – بما فيها تودة – بمظاهرات حاشدة واحتجاجات واضرابات مؤيدة لمصدق. وقد اندلعت الإحتجاجات الكبرى في مدن إيران الرئيسية، وإغلق سوق البازار في طهران. قتل جراء التظاهرات أكثر من ٢٥٠ في طهران وهمدان والاهواز وإصفهان وكرمنشاه، وتعرض الكثيرون لإصابات خطيرة.

بعد خمسة أيام من التظاهرات الحاشدة (أي يوم ٣٠ تير بالتقويم الإيراني) أمر القادة العسكريين جنودهم أن يعودوا إلى ثكناتهم خشية من تغيير ولائهم وخوفاً من سقوط طهران في أيدي المحتجين.مما أجبر الشاه وخشيته من الاضطرابات أن يعزل قوام ويعيد تعيين مصدق مع منحه كامل الصلاحيات بالسيطرة على الجيش وهو مما كان قد طالب بذلك مسبقا.

أضطر البرلمان إلى منح مصدق سلطات الطوارئ بعد بروز شعبيته الجارفة في الشارع حيث اقتنع البرلمان إلى حاجته إلى ((**مراسيم بقوانين للحصول ليس إلى ملائمة مالية فقط ولكن إلى إصلاح برلماني وتعديل قوانين الإنتخابات والقضاء والتعليم**)).فعين مصدق آية الله أبو العبدالكريم قاسم كاشاني رئيساً لمجلس النواب دعماً لقوته، فأثبت علماء كاشاني المسلمين وحزب توده أنهما أهم حلفاء مصدق السياسيين على الرغم من علاقاتهما المتوترة مع بعضهما البعض.

حاول مصدق بسلطة قانون الطوارئ الممنوحة له من تعزيز مؤسسات الدولة السياسية عن طريق تقليص صلاحيات الأسرة المالكة،فقطع ميزانية الشاه الشخصية ومنعه من التواصل المباشر مع الدبلوماسيين الأجانب، وطرد أخته التوأم الناشطة السياسية أشرف پهلوى، ونقل إلى الدولة أراضي العائلة المالكة.

في كانون الثاني ١٩٥٣م نجح مصدق بالضغط على البرلمان في تمديد (قانون الطوارئ لمدة ١٢ شهرا آخر). فتمكن بهذا القانون من اصدار مرسوم قانون الإصلاح الزراعي الذي أنشأ المجالس القروية وزيادة حصة الفلاحين من الإنتاج.فأضعف بذلك قوة الطبقة الارستقراطية حيث ألغى نظام الزراعة الإقطاعية السارية في إيران منذ قرون، واستعاض بها نظام الزراعة الجماعية وملكية الأراضي الحكومية. اصلاحات مصدق تلك كانت وسيلة للتحقق من قوة حزب توده. ومع ذلك فقد ازداد الوضع الداخلي والإقتصادي سوءاً، حيث انهارت العملة الإيرانية وانتشرت البطالة.وبدأ الإيرانيون ((**يزدادون فقراً وتعاسة يوما بعد يوم**)) بفضل المقاطعة البريطانية. وبدأ مع الوقت ائتلاف مصدق السياسي بالتفكك، وازداد أعدائه وانسحب عدد من حلفائه . ولكن الطامة الكبرى كانت في فتوى مجموعة من رجال الدين الإيرانيين بأن ((**مصدق معاد للإسلام والشريعة**)) بسبب تحالفه مع كتل اليسار والليبراليين، فانسحب آية الله كاشاني من التحالف مع مصدق. وكان كاشاني قد رشح نفسه رئيسًا للمجلس النيابي، واتهم كتلة مصدق بأنها تقف ضد توليه المنصب، في حين اتهمه أنصار مصدق بتهمة ((**بيع القضية الوطنية**)) لمصلحة الشاه. وبعد نجاح الانقلاب كان محمود ابن آية الله أبي العبدالكريم قاسم كاشاني، ثاني الخطباء في الراديو الإيراني لتأييد ومباركة الانقلاب على مصدق.

خامساً: انقلاب إيران عام ١٩٥٣م ونهاية حياة مصدق السياسية

ازداد تعثر الحكومة البريطانية أمام سياسات مصدق المتصلبة لاسيّما بعد مرارة فقدان سيطرتها على صناعة النفط الإيرانية، وفشلت محاولاتها المتكررة للتوصل إلى تسوية معه. وفي تشرين الاول ١٩٥٢م أعلن مصدق ان بريطانيا هي عدو لإيران فقطع جميع العلاقات الدبلوماسية معها.

كانت بريطانيا منغمسة في مشاكل عديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولم تكن قادرة على حل تلك القضية بمفردها، فاتجهت نحو الولايات المتحدة لمساعدتها. لم تكن الولايات المتحدة في ذاك الوقت متوافقة مع سياسات بريطانيا، وحاولوا في عدة وساطات إقناع الأمريكان إلا أن وزير الخارجية الأمريكي دين أتشيسون Dean Acheson خلص أن سياسة((الحكم أو الخراب((البريطانية كانت مدمرة ومحتومة النتائج في إيران.إلا أن الموقف الأمريكي تبدل أواخر ١٩٥٢م بعد انتخاب دوايت أيزنهاور Dwight Eisenhower رئيساً لأمريكا.ففي شهري تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٥٢م اقترح مسؤولون في المخابرات البريطانية على المخابرات الأمريكية خلع مصدق.ثم أشار رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل Winston Churchill لإدارة أيزنهاور الجديدة أن مصدق مع أنه شديد الاشمئزاز من الاشتراكية إلا أنه – اعتمد أو قد يعتمد – على حزب توده الموالي للسوفييت،وقد بلغ المد الشيوعي حد الخطر فذلك يؤدي بإيران أن((تتجه بسرعة نحو فلك الشيوعية والسوفييت)) في وقت تزداد فيه مخاوف الحرب الباردة . لذا فبعد دخول ادارة ايزنهاور البيت الأبيض في كانون الثاني ١٩٥٣م، اتفقت مع المملكة المتحدة على العمل سوياً لإزاحة مصدق، فأتهمتا علناً أن سياسة مصدق لإيران تضر البلد. بيد أن في ذات الوقت بدأ التحالف الهش بين مصدق وكاشاني بالإنهيار في كانون الثاني ١٩٥٣م عندما عارض كاشاني طلب مصدق بتمديد صلاحياته الإضافية عام أخرى.

في آذار ١٩٥٣م بدأ وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس John Foster Dulles بتوجيه الأوامر لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) التي يرأسها شقيقه الأصغر ألان دالاسAlan Dallas بالتخطيط للإطاحة بمصدق .وفي ٤ نيسان ١٩٥٣م صادق ألان دالاس على اعتماد مليون دولار لإستخدامه ((**في اسقاط مصدق بأي شكل من**

الأشكال)).فبدأ مكتب السي آي ايه في طهران بإطلاق حملة دعائية ضد مصدق. ثم ذكرت نيويورك تايمز أوائل حزيران أن مسؤولي الاستخبارات الأمريكية والبريطانية اجتمعوا في بيروت فوضعوا اللمسات الأخيرة للخطة. وبعدها بفترة قصيرة ذكرت تقارير نشرت لاحقاً أن رئيس الاستخبارات المركزية فرع الشرق الأدنى وأفريقيا كيرميت روزفلت Kermit Roosevelt حفيد الرئيس تيودور روزفلت Theodore Rooseveltوصل طهران لإدارة الخطة.

تركزت تلك المؤامرة والمعروفة باسم عملية (أجاكس)في اقناع الشاه كي يصدر مرسوم إقالة مصدق، كما حاول ذلك قبل بضعة أشهر. ولكن الشاه كان مرعوباً في السعي لمثل هذه الخطوة الخطيرة التي لا تحظى بشعبية ومشكوك فيها قانونياً، وقد تستغرق الكثير من الوقت لإقناع اصحاب النفوذ وتحتاج إلى اجتماعات كثيرة تمولها الولايات المتحدة ومن ضمنها رشوة شقيقته أشرف ببعض المال ومعطف من فرو المنك كي يتمكنوا من تغيير رأيه.

وقع الانقلاب على مصدق والتي تسمى بالفارسية بانقلاب ٢٨ مرداد يوم ١٩ آب ١٩٥٣م،حيث احتدم الصراع بين الشاه ومصدق بداية شهر آب ١٩٥٣م، فتدهور الوضع السياسي تدهوراً لم يعرف من قبل. في آب عام ١٩٥٣م، وافق الشاه في النهاية إلى الإطاحة بمصدق بعد أن قال كرميت روزفلت أن الولايات المتحدة ستمضي قدماً أو من دونه، ورفض رئيس الوزراء رسمياً ذلك الأمر في مرسوم مكتوب، فالتجأ الشاه إلى بغداد يوم ١٦ آب ١٩٥٣م بصحبته زوجته الملكة ثريا ومرافقه الخاص بطائرته الخاصة، واستقبل بحفاوة بالرغم من استنكار حكومة مصدق، ثم توجه بعدها إلى إيطاليا وقبل أن يغادر وقع قرارين: الأول يعزل مصدق والثاني يعين الجنرال فضل الله زاهدي محله، وهو استغلال لجزء من الدستور خلال جمعية الدستور عام ١٩٤٩م التي تعقد تحت الأحكام العرفية، في الوقت الذي تم زيادة قوة النظام الملكي بطرق مختلفة من قبل الشاه نفسه.

قام زاهدي في ١٩ من آب ١٩٥٣م بقصف منزل مصدق وسط مدينة طهران؛ في حين قام كرميت روزفلت ضابط الاستخبارات الأميركي والقائد الفعلي للانقلاب الذي أطلقت المخابرات المركزية الأميركية بالإضافة إلى دونالد ويلبر مهندس وكالة المخابرات المركزية

عليه اسماً سرياً هو العملية أجاكس،وكانت صممت لتكون جزءا رئيسيا من إستراتيجية ويلبر لإعطاء الانطباع الشرعية على الانقلاب السري الذي يحمل اسمه .بإخراج **((تظاهرات معادية))** لمصدق في وسائل الإعلام الإيرانية والدولية، وبعد احتجاجات واسعة النطاق تم تدبيرها من قبل فريق روزفلت، وإطلاق الهتافات الرخيصة التي تحط من هيبة مصدق.

وحدثت اشتباكات بعنف في الشوارع وأعمال نهب وحرقت المساجد والصحف وخلفت ما يقرب من ٣٠٠ قتيلاً. القيادة الموالية للنظام الملكي الذي تم اختياره كانت مخبأة وتم إطلاقه في اللحظة المناسبة من قبل فريق وكالة الاستخبارات المركزية،بقيادة الجيش الجنرال المتقاعد ووزير الداخلية السابق في حكومة مصدق،وانضم فضل الله زاهدي مع شخصيات تحت الأرض مثل الإخوة راشدين وشعبان جعفري،في ١٩ آب ١٩٥٣م(٢٨ مرداد). وكمحاولة لكسب اليد العليا انضم الجيش للأحداث وانتشرت الدبابات بالعاصمة و قصفت مقر الاقامة الرسمي لرئيس الوزراء، وفقاً لكتابات كرميت روزفيلت تمكن مصدق من الفرار من المشاغبون الذين هاجموا منزله ونهبوه،في اليوم التالي،استسلم إلى الجنرال زاهدي،الذي كان من المقرر في الوقت نفسه مع وكالة الاستخبارات المركزية مع مقر مؤقت في نادي الضباط.وبعد اعتقال مصدق في نادي الضباط نقل إلى سجن عسكري، بالتوازي بما في ذلك مع الحكم بالاعدام علي وزير الشؤون الخارجية ونائب مصدق حسين فاطمي بأمر من محكمة عسكرية شكلت من قبل الشاه.وتم تنفيذ الحكم رمياً بالرصاص في ٢٩ تشرين الاول١٩٥٣م.

وفي ٢٢ آب عاد الشاه من روما، سرعان ما وصلت حكومة زاهدي الجديدة إلى اتفاقاً مع شركات نفط أجنبية لتشكيل كونسورتيوم و**((استعادة تدفق النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية بكميات كبيرة))**، وإعطاء الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى حصة الأسد من النفط الإيراني.وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة مولت بكثافة بما في ذلك الجيش وقوات الشرطة السرية(السافاك)،حتى الإطاحة بالشاه في عام ١٩٧٩م. وبعد نجاح الإنقلاب حوكم العديد من حلفاء ومؤيدي مصدق السابقين، وتم سجن وتعذيب والحكم على بعضهم بالإعدام.

وفي ٢١ أيلول عام ١٩٥٣م،حوكم مصدق أمام محكمة صورية استفاض بعدها محاميه جليل بزرگمهر في كشف أنها لم تكن تتمتع بالحد الأدنى من شروط الحيادية. حَكَمَ

على الدكتور مصدق بالإعدام، ثم خفف الحكم لاحقاً إلى سجن انفرادي لثلاث سنوات في الحبس الانفرادي، وقد خففت عقوبة الإعدام بعد طلب من النيابة العامة. وقال مصدق رداً على هذه الأحكام ((**إن حكم هذه المحكمة قد زاد أمجاد بلدي التاريخية. وأنا ممتن للغاية لأدانتها لي. الليلة ستعرف الامة الإيرانية معنى الدستورية .**))وأبقي تحت الإقامة الجبرية في مقر إقامته في أحمد آباد مصدق في شمالي إيران، حتى وفاته في ٥ آذار ١٩٦٧م.

مشروع أيزنهاور عام ١٩٥٧م والموقف العربي والدولي منه ١٩٥٧- ١٩٦٠م

منذ بدأت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي في عام ١٩٤٧م، تقوم استراتيجية الغرب،على فكرة حصار الاتحاد السوفييتي السابق والدول التابعة له داخل نطاق الأحلاف والتكتلات المعادية للشيوعية والموالية للغرب،وبذلك أصبحت سياسة إنشاء الأحلاف مكوِّنة للخط الرئيسي في سياسة الغرب في قيام توازن للقوى في مصلحته عن طريق هذه الأحلاف التي تسمح بإحاطة الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية وعزلهما،وفي ضوء هذه السياسة قام حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب شرق آسيا،وقد كان طبيعياً ومنطقياً لسياسة الغرب النظر إلى منطقة الشرق الأوسط، بحكم موقعها الجغرافي ومواردها الاقتصادية ولاسيّما النفط، منطقة تخدم سياسة توازن القوى المرسومة، وتشكل حلقة رئيسة فيها. ولذلك كان توازن القوى يتطلب من القوى الغربية:

١.السيطرة على هذه المنطقة وإخضاعها لنفوذها ضماناً للمحافظة على مصالحها الاقتصادية وأهمها النفط.

٢. انشاء حلف يضم دول المنطقة لتكمل حلقة الحصار المضروبة حول الاتحاد السوفييتي.

وسعى الغرب إلى وسائل معينة لتحقيق أهداف استراتيجيته في الشرق الأوسط كان أهمها:

أ. تحطيم القوى القومية الموجودة في المنطقة والتي تمثل أكبر خطر يهدد مشروعاته.

ب. منح الاستقلال لدول المنطقة في الإطار الذي لا يتعارض والمصالح الغربية حتى لا تسبب هذه الدول إزعاجاً مستمراً للغرب وتقف في طريقه.

ج. إدخال إسرائيل منذ عام ١٩٤٨م، عاملاً أساسيًا في توازن القوى داخل منطقة الشرق الأوسط، والعمل من طريقها إما إلى ازدياد الخلافات العربية، إذا ما اقتضت المصلحة ذلك، أو التظاهر بالوحدة، إذا حتمت ذلك الظروف، ولكن المطلوب في كلا الحالتين، ألا تجور قوة عربية على أخرى، وألا يتوافر الاستقرار في هذا الجزء من العالم.

وقد عمل الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة،على إحباط قرار يدين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالعدوان على مصر عام ١٩٥٦م. فضلاً عن ذلك أن حكومة واشنطن رفضت الاقتراح السوفييتي باتخاذ عمل مشترك ضد المعتدين.وبعد فشل العدوان الثلاثي الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦م على مصر وقطاع غزة تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع أيزنهاور Eisenhower في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧م، وقد دعا إلى:

١.تقديم المساعدات المالية إلى الدول العربية من أجل التنمية الاقتصادية.

٢.الربط بين هذه المساعدات وبين مقاومة الشيوعية.

٣.دعم سياسة الأحلاف التي انتشرت في المنطقة وأهمها حلف بغداد عام ١٩٥٥م.

٤.ملء الفراغ في الشرق الأوسط .

وقد اقر الكونكرس الأمريكي في كانون الثاني ١٩٥٧م ما سمي بمشروع أيزنهاور لملأ الفراغ،أو مبدأ أيزنهاور. وخوَّل المجلس الرئيس أيزنهاور الصلاحيات لإرسال أية قوات إلى أي بلد في الشرق الأوسط للتصدي لما سمي بالشيوعية الدولية. ورصدت اعتمادات سنوية قيمتها مائتا مليون دولار لتقديم المعونة الاقتصادية إلى حكومات الشرق الأوسط الراغبة في مقاومة((**النشاط الهدام**))أي لإخماد الحركة المناهضة للإمبريالية. ومثل مشروع أيزنهاور تدخلاً مقنعاً في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط. وحمل في طياته التهديد بتوتر الوضع من جديد في المنطقة.

وبعد أحداث النصف الأول من عام ١٩٥٨م والتي كان من أبرزها الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٥٨م، وقيام الجمهورية العربية المتحدة من (مصر وسوريا) في ٢٢ شباط عام ١٩٥٨م وقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق، أعاد أيزنهاور طرح مشروع جديد أطلق عليه اسم مخطط لسلام الشرق الأوسط. ولم يشر أيزنهاور في مشروعه الذي تضمنه خطابه إلى قضية فلسطين أو قضية اللاجئين. بل شدد على ضرورة إنشاء مؤسسة تنمية عربية على أساس إقليمي. وذكر أنه بمساعدة الأمم المتحدة تتاح الآن فرصة فريدة لبلدان الشرق الأوسط، لتجعل مصالح أمنها،ومصالحها السياسية والاقتصادية تتقدم بحرية.وكان الرئيس الأمريكي قد تقدم بمشروعه إلى الدورة الاستثنائية الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الشرق الأوسط وقد ركز الكونكرس والبيت الأبيض على الحصول على موافقة

العرب على مشروع أيزنهاور،وعلى الرغم من ذلك بقيت مسألة إعادة التوطين والتنمية الاقتصادية أفضل وسيلة للحل من وجهة نظر صانعي السياسة الأمريكية وبعد زيارة قام بها عضو مجلس الشيوخ الامريكي هيوبرت همفري Hubert Humphrey إلى الشرق الأوسط، زار خلالها بعض مخيمات اللاجئين التي وصفها بأنها مرعبة وتشكل وضعاً جاهزاً للتحريض الشيوعي ،وقال:((**إن حق العودة يجب ترشيحه كحق التعويض وأن من سوء الحظ وعدم الحكمة أن تكون الدول العربية قد رفضت التعاون مع هذه الخطط**)).

وتقييماً لحقبة الرئيس داويت أيزنهاور ١٩٥٢-١٩٦٠م، يمكن القول أن سلسلة من الفرص أفلتت من يد الولايات المتحدة لحل القضية الفلسطينية، إن لم يكن حلاً أمثل، فهو في الأقل أفضل للفلسطينيين وللاستقرار الإقليمي وللعلاقات الأمريكية العربية مما آل إليه فعلاً في عقود لاحقة غير أن إدارة أيزنهاور لم تكن مستعدة للتوسط في حل للنزاع القائم بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية. ومن استقراء سياسة أيزنهاور على مدى ثماني سنوات يمكن القول أن اغتصاب إسرائيل للأراضي العربية. وطرد أصحابها الشرعيين، لم يكن عاملاً مهماً في اعتبار صناع القرار في الولايات المتحدة.

لقد كان مشروع أيزنهاور لعام ١٩٥٧م يرمي إلى معالجة إمكانية وقوع عدوان شيوعي مباشر أو غير مباشر في الشرق الأوسط. أي أنه لم يكن يقصد منه كما هو واضح معالجة القضية الفلسطينية سياسياً. لقد استبعدت الولايات المتحدة الأمريكية خيار الدولة الفلسطينية حسب قرارات الأمم المتحدة،وروجت لفكرة الخيار الأردني وحاولت تصوير القضية الفلسطينية على أنها مشكلة لاجئين فقط.وفي هذه الحقبة تمحورت أهداف السياسة الأمريكية طبقاً لمشروع أيزنهاور لعام ١٩٥٧م تجاه الشرق الأوسط حول دافعين أساسين: الأول: الرغبة في ضمان وصول النفط إلى الحلفاء الأوروبيين. الثاني: محاصرة ومنع أي تدخل سوفييتي في المنطقة. والنتيجة المؤكدة أن هذه الفترة لم تشهد محاولات أمريكية لتسوية شاملة لجميع جوانب الصراع، وإنما شهدت محاولات متقطعة ومتفرقة تجاه تمويل مظاهر معينة له. ولم تكن المحاولات التي شاركت فيها الولايات المتحدة ولجنة التوفيق الفلسطينية، أو المبادرات الأمريكية خارج الأمم المتحدة مثل محاولات كل من دالاس أو أيزنهاور سوى محاولات لتسوية جزئية تدور أساساً حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والتعويضات.

بذل الاتحاد السوفييتي قصارى جهوده للحيلولة دون وقوع التدخل الامريكي والغربي في منطقة الشرق الاوسط،ودعت الحكومة السوفييتية في شباط ١٩٥٧م، الدول الغربية لتوقيع التزام مشترك بتسوية مشكلات الشرق الأوسط بالوسائل السلمية دون غيرها، تلك الوسائل المرتكزة إلى احترام سيادة دوله، وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية من أراضيها، وعدم إقحامها في أية أحلاف عسكرية، ومنع توريد الأسلحة إليها، وتقديم المعونات الاقتصادية الخالية من الشروط السياسية إليها. وكان هدف الاقتراح السوفييتي تشجيع التنمية والتطور في الشرق الأوسط،وتحويله إلى منطقة سلام في العالم.ومع ذلك فقد رفضت الحكومات الغربية البرنامج السوفييتي، الذي كان يمهد الطريق إلى إيجاد تسوية مقبولة.ورفضت هذه الدول كذلك التوقيع على إعلان مشترك ينص على عدم استخدام القوة في حل مشكلات الشرق الأوسط،على النحو الذي اقترحته المذكرة السوفييتية في التاسع عشر من نيسان عام ١٩٥٧م.

وكانت الولايات المتحدة وحلفاؤها برفضها هذا، تأمل كما كانت تأمل دائماً، في فرض الشكل الذي تريده للمنطقة بالقوة. إذ عزمت الحكومة الأمريكية أمرها على ضمان السيطرة على دول الشرق الأوسط باتفاقيات غير متكافئة تستند إلى مشروع أيزنهاور. ولكن عدداً من الدول العربية،بينها سوريا ومصر رفضت قبول التعاون العسكري مع الولايات المتحدة. وشرعت واشنطن، رغبة منها في تحطيم مقاومة سوريا في إعداد عملية تدخل مسلح ضدها. وتم حشد جيش قوامه خمسون ألف جندي وخمسمائة دبابة على الحدود السورية – التركية. وشرعت إسرائيل بتحريض من الولايات المتحدة في افتعال حوادث على حدود سوريا. وعاد خطر الحرب إلى الظهور بصورة قوية في الشرق الأوسط. وقام الاتحاد السوفييتي بالتصدي للمحاولات الأمريكية، حيث وجه في الثالث من أيلول ١٩٥٧م نداء إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية بالامتناع عن استخدام القوة أو التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط، مذكراً إياها بمصير مغامرة السويس.

وساعد هذا الموقف على إحباط المخططات التي يضعها التحالف المضاد لسوريا كما شجع الدول العربية في تصميمها على دعم سوريا وتمكن الاتحاد السوفييتي على الرغم من المناورات الدبلوماسية الغربية من وضع الشكوى السورية على جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأيد المندوب السوفييتي خلال المناقشة الاقتراح السوري

بإيفاد لجنة للتحقيق في الوضع على الحدود التركية،كما دعا الأمم المتحدة إلى اليقظة بالنسبة إلى ما تتبعه الدول الغربية من أساليب التهديد والابتزاز والتشهير في الشرق الأوسط. وهكذا أوقفت المحاولات الأمريكية والغربية عن مهاجمة سوريا.أما التدخل البريطاني – الأمريكي في لبنان والأردن فيبدو أن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تتعظا من المغامرات الفاشلة لهما في مصر وسوريا. فقد شرعتا في عام ١٩٥٨م في تدخلات جديدة في الشرق الأوسط، وخلقتا خطراً جديداً مباشراً مهددًا بنشوب حرب عالمية جديدة. فقد قامت في لبنان حركة جماهيرية ضد حكم كميل شمعون الذي كان قد عقد اتفاقاً مع الولايات المتحدة على أساس مبدأ أيزنهاور عدّه الشعب ضاراً بمصالحه الوطنية. وتولت الحركة الجماهيرية في شهر ايلول ١٩٥٨م قيام ثورة مسلحة تطالب باستبعاد كميل شمعون من الحكم، وبصدور بيان رسمي يعلن امتناع البلاد عن الاشتراك في أية أحلاف عسكرية أو خلافه. وأرسلت الولايات المتحدة سفن الأسطول السادس إلى المياه الإقليمية اللبنانية، وأوعزت إلى كميل شمعون بأن يتقدم بشكوى إلى الأمم المتحدة، يتهم فيها الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل الهدام المزعوم في لبنان.وكان القصد من هذه المناورة تأمين غطاء الأمم المتحدة للتدخل الأمريكي. وعندما بحثت الشكوى اللبنانية في مجلس الأمن، دافع المندوبين الأمريكي، والبريطاني، عن الاتهام اللبناني الموجه إلى الجمهورية العربية المتحدة بالنشاط الهدام وطلبا حماية لبنان من هذا العدوان اللا مباشر.

وتصدى المندوب السوفييتي لهذه المحاولات ولم يسمح للمحاولات الأمريكية والغربية باستخدام مجلس الأمن لخدمة أهدافهم. وأُقر اقتراح توفيقي تقدمت به السويد، نص على إيفاد مجموعة من مراقبي الأمم المتحدة إلى لبنان، ليتثبتوا مما إذا كان الثوار فيه قد تلقوا معونة من الخارج. وعندما رفض المراقبون الدوليون تأييد قصة تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان، راحت الولايات المتحدة وبريطانيا تحاولان إلقاء الشكوك حول النتائج التي توصلوا إليها. وراح دالاس وزير الخارجية الأمريكية يعلن جهاراً أن الولايات المتحدة سترسل قواتها إلى لبنان. وأعطت الثورة المناهضة للغرب في العراق المبرر إلى الولايات المتحدة الأمريكية للشروع في تدخل مسلح جنباً إلى جنب مع بريطانيا. ففي ١٥ تموز ١٩٥٨م هبطت قوة من مشاة البحرية الأمريكية في لبنان. كما هبطت في العاصمة الأردنية عمان يومي ١٧و ١٨ تموز ١٩٥٨م قوة من المظليين البريطانيين.

وما لبث الأردن أن عقد في ٢٥ تموز ١٩٥٨م اتفاقاً مع بريطانيا يسمح لها باستخدام القواعد العسكرية في تلك البلاد. وفي ١٦ تموز ١٩٥٨م طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من مجلس الأمن إرسال قوة دولية لكي تحل محل القوات الأمريكية، غير أن الاتحاد السوفييتي استخدم حق الفيتو ضد هذا الاقتراح، كما طالب خروتشوف Khrushchev بعقد لقاء بينه وبين أيزنهاور لمناقشة المشكلة، إلا أن أيزنهاور رفض بدوره اقتراح خروتشوف واستقر الأمر في النهاية على عرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الطارئة التي دعا إلى عقدها الاتحاد السوفييتي في آب ١٩٥٨م بتشكيل قوة دولية للحفاظ على السلام في لبنان وأعلنت رفضها للتدخل الأمريكي في لبنان، ودعت إلى انسحاب القوات الأجنبية من لبنان والأردن.

وبينما كان السوفييت يقفون موقف المتفرج تجاه تلك الأحداث، قام الأمريكيون بدور نشيط في محاولة لاحتواء الأزمة اللبنانية، فقد أعلن أيزنهاور في ١٧ تموز ١٩٥٨م عن اعتزامه إرسال روبرت ميرفي Robert Murphy مبعوثًا شخصيًا له للتوسط في إيجاد حل للأزمة، وبالفعل فقد قام ميرفي بمحاولات لرأب الصدع بين كميل شمعون وزعماء المعارضة الموالين للتيار الناصري، وخلال تلك المفاوضات أدرك المبعوث الأمريكي مدى تعقد الأمور في لبنان، وأنه لم يعد أمام السياسة الأمريكية سوى البحث عن مخرج للقوات الأمريكية من لبنان، دون إراقة ماء الوجه، فقد ثبت أن مبدأ أيزنهاور ليس أكثر من مجرد ورقة تهديد، ومن ثم بدأت الولايات المتحدة في الضغط على شمعون لقبول حل وسط لإنهاء الأزمة. وفي ٣١ تموز ١٩٥٨م رُشح فؤاد شهاب – قائد الجيش – لمنصب الرئاسة في لبنان. وقد اتُفق على أن تجرى الانتخابات الرئاسية في لبنان بشكل يضمن نجاح اللواء فؤاد شهاب، وفور انتهاء مباحثات ميرفي مع شمعون في بيروت قام ريموند هير Raymond Hare بإبلاغ عبد الناصر بضرورة تأييد اللواء شهاب المرشح لمنصب الرئاسة. وقد وافق عبد الناصر على اعتبار أن اللواء شهاب كان ذا نزعة استقلالية، ويرفض الانصياع للقوى المسيحية في لبنان. ومنذ ذلك الحين أوقفت شحنات الأسلحة عبر الأراضي السورية إلى قوى المعارضة اللبنانية.

وفي النهاية انتُخب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للبنان، كما اتُفق على أن يصبح أحد زعماء المعارضة المسلمين رئيساً للوزراء، كما حصل لبنان على منحة أمريكية قيمتها عشرة

ملايين دولار لإعادة بناء ما تهدم أثناء القتال. ومن ناحية أخرى فقد اتفق مندوبو الجامعة العربية، لبنان، الأردن والجمهورية العربية المتحدة على أن يطلبوا من الأمين العام للأمم المتحدة تسهيل عملية انسحاب القوات الأجنبية من لبنان، الأمر الذي تم بالفعل بحلول شهر تشرين الثاني ١٩٥٨م. وهكذا انتهت الأزمة اللبنانية، وعاد الهدوء مرة أخرى إلى ربوع لبنان، الذي أعلن رئيسه عن تبنيه لسياسة متوازنة، وتخليه عن مبدأ أيزنهاور، وانتهاجه لسياسة حيادية في المجال الخارجي.

أما في العراق، ففي أعقاب الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة، وتصاعد نفوذ الشيوعيين في سوريا، تزايدت مخاوف الحكومة العراقية الموالية للغرب إزاء تلك التطورات، ولاسيّما أن حكومة نوري السعيد في العراق كانت تسعى منذ زمن طويل إلى تحقيق هدفها الكبير المتمثل في إنشاء دولة الهلال الخصيب تحت زعامة العراق،ومن ثم فقد أخذت الحكومة العراقية تعمل على الضغط على سوريا لعزلها عن مصر واستمالتها إلى جانب العراق.وقد واكب تلك التطورات قيام بريطانيا باتصالات مع حكومة العراق؛ لبحث مدى إمكانية استخدام القوات العراقية للضغط على سوريا عبر الحدود الأردنية– السورية لحملها على إيقاف مساندتها لقوى المعارضة اللبنانية،على أن يتم ذلك بدعوى مساندة العراق لنظام الملك حسين في إطار الاتحاد العربي الهاشمي الذي كان يربط بين الدولتين. وقد جاءت تلك التحركات من جانب بريطانيا لتبرهن على أنها لا زالت لديها القدرة على المشاركة في تقرير أوضاع المنطقة،إلا أن الولايات المتحدة الامريكية لم تكن لتقبل بتلك المشاركة البريطانية، فقررت إيفاد مبعوث إلى الحكومة العراقية لإبلاغها بأن الأسلحة الأمريكية التي حصل عليها العراق في إطار حلف بغداد، لا يمكنه استخدامها خارج العراق إلا بموافقة الحكومة الأمريكية، وأن الحكومة الأمريكية لا توافق على ذلك في الوقت الحاضر.

وقبل وصول المبعوث الأمريكي إلى العراق كانت الأمور قد تلاحقت بصورة سريعة، إذ كانت حكومة نوري السعيد قد أصدرت أوامرها بالفعل إلى وحدات من الجيش العراقي بالتحرك صوب الأردن للضغط على سوريا عبر الحدود الأردنية– السورية لزعزعة أركان النظام السوري، إلا أن اثنين من الضباط العراقيين والمكلفين بقيادة تلك القوة وهما عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف رفضا الامتثال لأوامر الحكومة العراقية وقاما بانقلاب عسكري(ثورة) ضد النظام الملكي في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨م،إذ اقتُحم القصر الملكي

وقُتل الملك فيصل الثاني ملك العراق،كما قُتل رئيس وزرائه نوري السعيد،وأُعلن قيام الجمهورية.وفي محاولة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية للتقرب إلى النظام الثوري الجديد في العراق قام روبرت ميرفي بزيارة العراق بعد انتهاء الأزمة اللبنانية. إذ أبلغه عبد الكريم قاسم بأن الثورة تعد عملاً داخلياً، وإزاء ذلك تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل ضد النظام الثوري في العراق،وأعلنت اعترافها بحكومة عبدالكريم قاسم الجديدة. ومن ناحية أخرى اعترف الاتحاد السوفييتي ومجموعة الدول الاشتراكية بالنظام الجمهوري الجديد في العراق.

وما أن استقرت الأمور للنظام الجديد خلال الأسابيع القليلة التي أعقبت قيام الثورة حتى تغيرت توجهات العراق السياسية تغيراً جذرياً، فبدأ يتطلع إلى تحسين علاقاته مع الاتحاد السوفييتي، كما اتهم عبد الكريم قاسم – آنذاك – بتشجيع نشاط الحزب الشيوعي العراقي، فضلاً عن تبني الحكومة الجديدة بعض السياسات ذات الصبغة الاشتراكية، مثل تخفيض أسعار بعض السلع الرئيسية، وتقييد المُلكية الخاصة.

كما انعكست آثار تلك التحولات على التجارة الخارجية للعراق،فازداد حجم المبادلات التجارية مع الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية ودول أوروبا الشرقية، بعدما كانت بريطانيا مهيمنة على تجارة العراق الخارجية،كذلك حصل العراق على معونة اقتصادية سوفيتية بلغت قيمتها حوالي خمسمائة مليون دولار موزعة على ستة أعوام،بهدف تنمية القطاع الصناعي،كما أسهم الخبراء السوفييت في بناء خط سكك حديدية يربط بين بغداد والبصرة،وقد موَّل الاتحاد السوفييتي المشروع بما قيمته حوالي ١٨٠ مليون دولار، كما بلغت قيمة المساعدات العسكرية السوفييتية للعراق منذ قيام الثورة، وحتى عام ١٩٦٠م حوالي ١٢٠ مليون دولار.

وفي آذار ١٩٥٩م أعلن العراق تخليه عن تأييد مبدأ أيزنهاور،وانسحابهُ من حلف بغداد،كما أعلن إنهاء العمل باتفاقيات المساعدة العسكرية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية.وقد أدى انسحاب العراق من حلف بغداد إلى إضعاف الترتيبات الدفاعية الإقليمية الغربية في المنطقة،الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية إلى إبرام سلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع كل من إيران وتركيا وباكستان، وقد حصلت الولايات المتحدة بمقتضى تلك الاتفاقيات على حق إقامة قواعد عسكرية في تلك الدول،وحق تمركز قواتها فيها عند

الضرورة. ومن ناحية أخرى طالب العراق بريطانيا بسحب سرب الطائرات التابع للسلاح الجوي الملكي البريطاني من قاعدة الحبانية. وهكذا نجد أن مبدأ أيزنهاور قد أدخل منطقة الشرق الأوسط كلها في دائرة اهتمام السياسة الأمريكية إذ أن تلك المنطقة تمثل مصلحة حيوية للأمن القومي الأمريكي، ولمصالح العالم الغربي كله.وذلك بعدما كان الاهتمام منصباً من قبل على بعض أجزاء منطقة الشرق الأوسط كتركيا واليونان ودول الحزام الشمالي في إطار ما عرف بمبدأ ترومان وسياسة الاحتواء.

كما زاد مبدأ أيزنهاور من الالتزامات والتعهدات الأمريكية تجاه حلفاء الغرب في المنطقة، إذ لم يقتصر على مجرد تقديم الدعم الاقتصادي وإنما تعدى ذلك إلى الإعلان عن استعداد الولايات المتحدة للجوء إلى استخدام القوة المسلحة، وأسلوب التدخل العسكري لدعم الأنظمة الحاكمة الموالية لها في المنطقة، في مواجهة أي عدوان أو تهديد شيوعي تتعرض له. وقد أدت تلك العوامل، وعلى الأخص عندما خرج جون فوستر دالاس من منصبه وزيرًا للخارجية عام ١٩٥٩م،إلى تجدد المحاولات لتقريب مسافة الخلاف بين الجانبين السوفييتي والامريكي، وتهيأت فرصة لاجتماع الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور مع الرئيس السوفييتي نيكيتا خروتشوف – رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي في كامب ديفيد بالولايات المتحدة الأمريكية في ايلول ١٩٥٩م، واتفقا على عقد مؤتمر قمة في باريس في أيار ١٩٦٠م. ولم ينجح مؤتمر القمة، الذي عُقد في ١٦ أيار ١٩٦٠م، في الوصول إلى اتفاق، فقد رفض الرئيس أيزنهاور أن تعتذر الولايات المتحدة الأمريكية عن حادث طائرة التجسس الأمريكية U٢ التي أُسقطت فوق الأراضي الروسية في الأول من ايار عام ١٩٦٠م، وتمسك خروتشوف بتقديم ذلك الاعتذار، وأن يسجل في وثائق المؤتمر. وغادر خروتشوف المؤتمر دون الوصول إلى حل مناسب،وادعى الغربيون أن ذلك كان بتأثير العناصر المتطرفة في الاتحاد السوفييتي، والعناصر العسكرية في الصين. ومع ذلك فقد كان من المستبعد . حتى لو لم تحدث أزمة طائرة التجسس،أن تنجح سياسة القمة في التقريب بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي،ولاسيّما أن مدة رئاسة الرئيس الامريكي أيزنهاور كانت على وشك الانتهاء.

الفصل التاسع

الأوضاع السياسية في العراق

١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣م

ثورة ١٤ تموز١٩٥٨م وقيام النظام الجمهوري في العراق

أولاً: تأسيس تنظيم الضباط الأحرار

عند دراسة حركة الضباط الأحرار داخل الجيش العراقي لا يمكن فصلها عن الواقع السياسي العراقي، وتأثرها بالمشكلات والأوضاع السيئة التي كان يعاني منها الشعب العراقي لأن أفراد الجيش هم من أبناء هذا الشعب ومن فئاته المختلفة،لذا فانهم يحسون بهذه المشكلات والأوضاع المتردية بكل تفاصيلها،من هنا شعر الضباط في الجيش بمسؤوليتهم تجاه وطنهم وشعبهم وضرورة تنظيم أنفسهم للعمل على التخلص من الفئة الحاكمة التي طالما أرهقت كاهل الشعب بمتطلباتها ورفاهيتها على حساب آلامه وأحزانه.

وقد بدأت عوامل عديدة تؤدي دورها في جر الجيش إلى معترك الحياة السياسية منها الحرب العراقية – البريطانية عام ١٩٤١م وإعدام ضباط حركة مايس عام ١٩٤١م،كما أن هزيمة العرب في حرب عام ١٩٤٨م اسهمت في تصعيد المد الوطني بين صفوف الضباط في الجيش العراقي،ثم جاءت ثورة(٢٣ تموز ١٩٥٢م)في مصر بقيادة تنظيم الضباط الأحرار المصري لتكون الحافز الكبير الذي اسهم في رفع الخوف والتردد من نفوس الضباط العراقيين، ثم كانت انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢م التي أكدت ضرورة إيجاد الحكم الصالح الذي يحقق مطالب الشعب العراقي بالحرية والحياة الحرة الكريمة والتخلص من النظام الملكي الضعيف أمام المصالح الاستعمارية الأجنبية.

لقد أدت عوامل ودوافع عديدة دورها في جعل بعض الضباط يفكرون في تأسيس تنظيم عسكري لإسقاط النظام الملكي وأهمها:

١. طموح هؤلاء الضباط إلى الإصلاح والنهوض بالبلاد وتخليصها من أوضاعها المتردية وتحقيق إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي وللوصول إلى هذه الأفكار يجب الوصول إلى الحكم ولا يكون ذلك إلا بالثورة المسلحة،كما أن استخدام السلطات الحاكمة للجيش قوة

مساندة للشرطة لقمع الانتفاضات الوطنية أدى إلى سخط أفراد الجيش، ويقينهم أن الأحزاب والعمال والفلاحين والطلاب لا يستطيعون التخلص من هذا الحكم بالطرق السلمية، إلا أن انتفاضات العمال والفلاحين والطلاب هي التي مهدت الطريق لعمل الضباط الأحرار وسهلت عمل الجيش للثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨م،وهذا واضح في البيان الأول للثورة.

٢. موقف الحكومة العراقية من حرب فلسطين والتوقف المستغرب لعمليات القوات العراقية في فترة حرجة من فترات الحرب أثر بشكل كبير في معنويات الضباط العراقيين، وكشف لهم تراخي العائلة الهاشمية ازاء القضية العربية.

٣. تشبع أكثر الضباط العراقيين بالروح الوطنية ورغبتهم في تحقيق الاستقلال وسخطهم من موقف الحكومة العراقية من العدوان الثلاثي على مصر في أزمة السويس عام ١٩٥٦م ، أذ رأوا فيه مساساً لكرامتهم، كما أن معارضة الضباط لحلف بغداد عام ١٩٥٥م الذي حول العراق إلى قاعدة جوية بريطانية،وكبل العراق بالقيود الاستعمارية يمكن أن تضاف دافعاً قوياً لقيام الضباط بثورتهم، لأن هذا الحلف أقام ارتباطاً وثيقاً للعراق بسياسات الغرب عازلاً إياه بشكل متعمد عن بقية العالم العربي، ثم جاء الاتحاد مع الأردن في عام ١٩٥٨م، الرد الهاشمي على تأسيس الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر فلم يزد ذلك إلا من حدة الاستياء بسبب الأعباء المالية المترتبة على العراق لدعم الجيش الأردني لا لشيء إلا لمصلحة الأسرة الحاكمة.

هذه العوامل وغيرها من عوامل وأسباب كثيرة أسهمت في دفع الضباط إلى تنظيم أنفسهم وبناء قاعدة تنظيمية لعملهم لذا بدأت تظهر اجتماعات بين الضباط ثنائية وثلاثية وغيرها مما شكل خلايا تنظيمية داخل الجيش تعقد اجتماعات منتظمة لدراسة إمكانية القيام بالثورة،أن جماعة رفعت الحاج سري أثبتت وجودها في أيلول ١٩٥٢م، وكانت أكثر الجماعات تنظيماً وسعةً في اتصالاتها مع الضباط الشباب في الجيش، وكان هدف هذه الخلايا هو قلب نظام الحكم الملكي في العراق وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وكانت هذه الخلية تعمل على التشديد في اختيار الضباط للعمل حيث يتم ترشيح عدد من الضباط من مختلف الرتب والصنوف ممن تتوفر فيهم الكفاءة والإخلاص وتتم مفاتحتهم بحذر شديد،وكان نظام العمل على أساس الخلايا ولم تكن للتنظيم هيأة أو خلية عليا تسيطر

على إدارته وكان هدف التنظيم ضم أكبر عدد من الضباط إليه ولاسيّما قادة الفرق والوحدات الفعالة الضاربة،ولم توضع قواعد عامة لانتماء الضباط وإن كانت هناك أهداف وطنية عامة يشترك فيها الضباط.

في حزيران ١٩٥٦م بدأ الضباط يجمعون صفوفهم ويعدون العدة لنشاطهم الثوري، وانتظم بعضهم في وحدات صغيرة وكانت كل جماعة تلتف حول أحد الضباط الشباب، وأهم هذه الوحدات كانت الوحدة التي أصبحت فيما بعد نواة المنظمة المركزية التي كانت تعرف بمنظمة بغداد بقيادة محيي الدين عبد الحميد والتي كان رجب عبد المجيد يدير اجتماعاتها وينظم نشاطها فضلاً عن توليه أمانة سرها،وتأسست منظمة أخرى بقيادة عبد الكريم قاسم في المنصور(إحدى ضواحي بغداد)، والتي اندمجت مع منظمة بغداد،وانتشرت الخلايا والتنظيمات في أنحاء مختلفة من البلاد.

وفي كانون الأول ١٩٥٦م عقد اجتماع مهم في دار الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع البياتي في الاعظمية، تقرر فيه تشكيل لجنه عليا للتنظيم تضم(رجب عبد المجيد، ناجي طالب، محسن حسين الحبيب، محيي الدين عبد الحميد، صبيح غالب، وصفي طاهر، عبد الكريم فرحان، ومحمد سبع)،وفي نيسان١٩٥٧م اتفق الضباط على ضم عبدالكريم قاسم وبعد أسبوعين جاء مع عبدالكريم قاسم، عبد السلام عارف إلى اجتماع اللجنة ورشحه للعضوية ، مما دفع اللجنة إلى قبول عضويته مرغمة حفاظاً على سرية العمل، وكان آخر من انضم عبد الوهاب الشواف في أواسط آيار ١٩٥٨م وأصبح عدد أعضاء اللجنة خمسة عشر(بضمنهم رفعت الحاج سري)،وأدى أعضاء اللجنة يمين الولاء والإخلاص للتنظيم والوطن وسرية العمل، وكان محيي الدين عبد الحميد يرأس الاجتماعات لأنه أعلى رتبه من الباقين (عميد)،ولكن بعد انضمام عبدالكريم قاسم صار هو الذي يرأس الاجتماعات كما ترأس اللجنة العليا لأنه الوحيد من بين أعضائها الذي يحمل رتبة زعيم(عميد)وهي أعلى رتبة للضباط القادة.

ثانياً: الاتصال بين الضباط الأحرار وجبهة الاتحاد الوطني

كان الضباط الأحرار يختلفون عن أقرانهم من المدنيين في الانتماء إلى عقائد سياسية معينة(أحزاب)، بل كانوا مختلفين في آرائهم السياسية فيما بينهم، وبعضهم أمثال عبد الكريم قاسم ومحيي الدين عبد الحميد كانا قد تأثرا بالأفكار السياسية الليبرالية، كما كانا يدعوان

إلى انتهاج سياسة وطنية معتدلة، وقد أشار البعض إلى أن عبدالكريم قاسم كان من المتأثرين بأفكار جماعة الأهالي،وبمواقف الحزب الوطني الديمقراطي وآرائه في المرحلة الأخيرة من العهد الملكي.

أما الآخرون أمثال عبد السلام عارف ورفعت الحاج سري فكانوا يتمسكون بفكرة الوحدة العربية الشاملة،كما أنهم كانوا يدعون إلى الانضمام إلى الدول العربية لاسيّما الجمهورية العربية المتحدة،أما النظم السياسية الداخلية فأنها لم تستأثر باهتمامهم كثيراً، كما كان هناك ضباط أمثال وصفي طاهر وإسماعيل علي يتعاطفون مع الحزب الشيوعي، لذا فأن هؤلاء القادة العسكريين عندما شكلوا خلاياهم السرية بدأوا بإقامة اتصالات مع الزعماء السياسيين الذين يتعاطفون معهم في أفكارهم.

فمثلاً جرى اتصال مع صديق شنشل الأمين العام لحزب الاستقلال حيث اتصل به رفعت الحاج سري في أوائل عام ١٩٥٣م، لكن لعدم ثقة صديق شنشل بإمكانيات رفعت الحاج سري القيادية فأنه لم يوافق على المشاركة معه في حالة قيام الجيش بثورة ، ثم اتصل رفعت الحاج سري بفائق السامرائي(نائب رئيس حزب الاستقلال)الذي قبل أن يكون مستشاراً له،وكان صلة الوصل بين العسكريين والمدنيين لمنع الاشتباه هو رجب عبد المجيد واستمر بعمله هذا حتى بعد حل خلية رفعت الحاج سري،وكان محمد مهدي كبة زعيم حزب الاستقلال قد أجرى اتصالات مع بعض الضباط الأحرار بوساطة شمس الدين علي، وهو ضابط صغير وعضو في خلية يتزعمها عبد الوهاب أمين.

وأقام عبد الكريم قاسم اتصالاً سرياً مع قادة الحزب الوطني الديمقراطي عن طريق صديقه رشيد مطلك، وقد جرى أول اتصال بين سكرتير عام الحزب حسين جميل مع رشيد مطلك في عام ١٩٥٦م عارضاً عليه رغبة عبدالكريم قاسم في التعاون مع تنظيم جديد داخل الجيش هو((**تنظيم الضباط الأحرار**))، ويذكر حسين جميل بأنه أوضح(للرسول)بأن الانقلاب قد يذهب بأوضاع تشكو منها البلاد ولكنه يأتي بأوضاع هي ضد الحريات والحكم الديمقراطي، أي انه يأتي بحكم عسكري من الصعب جداً على القوى الوطنية أن تجد مجالات العمل السياسي في ظله وتصحيحه، ولجماعة الأهالي تجربة مرة في هذا الشأن، وقد أيد كامل الجادرجي موقف حسين جميل لكنه طلب منه عدم قطع الاتصال مع الضباط الأحرار.

وطلب إلى حسين جميل إبلاغ كامل الجادرجي رغبة الضباط الأحرار بمشاركته في الحكم بعد نجاح الثورة، إلا أنه رفض التعاون معهم واكتفى بتأييدهم فقط، ويذكر الدكتور مجيد خدوري أن عبدالكريم قاسم كان يفضل وبموافقة الجادرجي أن يكون محمد حديد نائب رئيس الحزب، مستشارهم، لكي يبعد عن زعيم الحزب مهمة ربط الحزب بحركة عسكرية، وبقي محمد حديد مدة سنتين على اتصال مستمر مع عبدالكريم قاسم، كما كان يطلع كامل الجادرجي(الذي كان في السجن مدة عام قبل الثورة)على اتصال بنشاطات حركة الضباط الأحرار.

هذه الاتصالات المستمرة بين المدنيين والعسكريين الأحرار اسهمت في تقوية التقارب بين المدنيين والعسكريين وتوحيد أهدافهم في اتجاه الثورة،حيث أن الزعماء الوطنيين يعدون الجيش هو الجناح العسكري للتنظيمات المدنية،كما أن الجيش يعد الأحزاب القاعدة الجماهيرية الشعبية له والتي تسنده عند قيام الثورة وتنفيذها.

ويذكر الدكتور فاضل حسين أن رشيد مطلك زار في صيف عام ١٩٥٦م عامر عبد الله عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي السري مرسلاً من عبدالكريم قاسم ، واوضح له نية عبدالكريم قاسم والضباط الأحرار في الإطاحة بنظام الحكم عن طريق حركة عسكرية وطلب رأي الحزب الشيوعي في مبادئ الخطة ودور الحزب لدعم الثورة ، وقد قام عامر عبد الله باطلاع سلام عادل سكرتير الحزب الشيوعي على الرسالة التي أرسلها إلى عبدالكريم قاسم(التي تتضمن بعض الأفكار والشروط الأساسية لتأمين نجاح الثورة وغيرها من الأمور)، باسمه فأقرها، وذكر سلام عادل أنه يسعى من جانبه إلى إقامة صلة بجبهة عسكرية،وفي لقاء ثان ذكر رشيد مطلك أن عبدالكريم قاسم يطلب أن يبادر الحزب الشيوعي إلى تعبئة الجماهير في مظاهرات إسناد واسعة حالما تبدأ الثورة ، وطلب عبد الكريم قاسم من الحزب أن يتولى وضع التدابير الخاصة بالشؤون الاقتصادية بعدّها خارجة عن اختصاص العسكريين، كما طلب عبدالكريم قاسم من الحزب الشيوعي أن يسعى إلى تأمين الدعم من الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية للثورة في العراق.

ومن خلال تعاون جبهة الاتحاد الوطني مع تنظيم الضباط الأحرار تمكن هؤلاء الضباط من الاتصال بجهات مختلفة في سبيل الحصول على الدعم منها عند قيام الثورة مثلما تم الاتصال مع جمال عبد الناصر، عن طريق تكليف حسين جميل بهذه المهمة من

عبدالكريم قاسم في منتصف تموز ١٩٥٦م عند حضور حسين جميل اجتماع مؤتمر الخريجين العرب، حيث طلب من الأخير مقابلة جمال عبد الناصر واطلاعه على كيفية إسقاط تنظيم الضباط الأحرار بزعامة عبدالكريم قاسم للنظام الملكي وفي حالة نجاح الثورة هل هناك احتمال أي تدخل أجنبي ضد الثورة وما هو موقفه منها؟ وكان رد جمال عبد الناصر إنه عند قيام الثورة سوف لا يحدث أي تدخل أجنبي لان الدول الغربية لديها مصالح أهم تحافظ عليها من بقاء نظام أو انهياره وهي النفط واستخدام القواعد العسكرية والموانئ لذلك فأن هذه الدول سوف تهادن النظام الجديد وتعمل على احتوائه.

لذا فأن الضباط الأحرار حاولوا من خلال اتصالاتهم بالزعماء المدنيين ولاسيّما من حزبي(الوطني الديمقراطي والاستقلال)الاستفادة منهم لمعرفة موقف الجمهورية العربية المتحدة من الثورة، ومقدار المعونة والدعم اللذين ممكن أن تقدمهما للثورة عند قيامها ، كما حاولوا الاستفادة من خبرة رجال الجبهة السياسية والاقتصادية والقانونية واستشارتهم في كثير من الأمور التي يمكن أن تنشأ بعد قيام الثورة، فقد تمت استشارة محمد حديد في عدة مسائل تتعلق بالقضايا المالية وكيفية معالجة المشكلات التي يمكن أن تثيرها الدول الغربية واستشارته حول الخطة المالية للحكومة بعد الثورة بما يضمن سلامة الوضع الاقتصادي وكذلك فيما يتعلق بقضية النفط.

مما تقدم تظهر لنا حاجة التنظيم العسكري إلى دعم مدني من الأحزاب السياسية والتيارات الوطنية عند قيام الثورة لأنه لا يمكن أن يتولى القادة العسكريون جميع المناصب الوزارية في الحكومة الجديدة لأن الوزارات تحتاج إلى خبرة وكفاءة في إدارة أمورها ، ولاسيّما بعد حدوث تغيير جذري في نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري ثوري يسعى إلى التغيير السريع في الميادين كآفة.

لذا لا يمكن النظر إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م حدث مفاجئًا في حياة وتاريخ العراق المعاصر لأنها سبقتها ظروف وعوامل وحركات داخلية وخارجية مهدت لها، ولان الجيش هو جزء من هذا الشعب ، فقد تأكد لدى الضباط الأحرار انه لا يمكن للعمل الشعبي فقط أن يحقق الخلاص من النظام الملكي بل يجب القيام بمبادرة عسكرية لقلب نظام الحكم .

وهكذا لم تجرِ الرياح كما تشتهي السفن، كما يقول الشاعر، وقامت القوات العراقية التي أريد لها أن تقوم بالعدوان على سوريا بالإطاحة بالحكم الملكي في العراق، في صبيحة الرابع

عشر من تموز ١٩٥٨م ، وأصيبت المخططات الاستعمارية بضربة موجعة لم تعرف لها مثيلاً من قبل، أفقدتها صوابها، وجعلتها تسرع إلى إنزال قواتها في لبنان والأردن لحماية النظامين فيهما ومحاولة العدوان على العراق وإجهاض ثورة ١٤ تموز.

ثالثاً:قراءة تاريخية موضوعية لنهاية الحكم الملكي وقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م

لم يزل العراقيون ينقسمون حول تقييم أحداث ١٤ تموز ١٩٥٨م،بين مؤيد لها ومدافع عنها ومناصر لكل أحداثها وإجراءاتها وتداعياتها،وبين معارض لها بشدة ومعتبراً لها إس الخراب الذي أودى بالعراق الى مصير معتم لاسيّما عندما يقف المدافعون ليعددوا مثالب الحكم الملكي بسيطرة الاقطاع وبقاء العراق يدور في فلك الغرب الاستعماري وحالة الشعب المزرية.بينما يقول أولئك المهاجمون للثورة ورجالها الذين يعتبرونهم قد خانوا الأمانة وحطموا أمن البلاد والغوا مجلس الأعمار وخططه العملاقة ومكانة العراق الملكي بين الامم.وفي حقيقة الأمر، لم يزل هناك الكثير من العراقيين من يحن حنيناً عاطفياً لذلك العهد ،ولم يزل يواجههم عراقيون يدافعون عن ثورة ١٤ تموز ويقرنونها بالثورة الفرنسية. ان الزمن والمستقبل كفيل باستقرار الآراء التاريخية من خلال الكشف عن المزيد من الوثائق التاريخية فضلاً عن رحيل جيل نخبوي وشعبي عاش تلك الاحداث وساهم فيها او شهدها .

إنّ الاستقرار على تقييم تلك المرحلة سيأتي مع مضي الزمن ومجيئ اجيال جديدة لا تدع مجالاً لعواطفها تفعل فعلها بل ستكون اكثر عقلانية في اطلاق الأحكام التاريخية. وكيف كان تأثيرها كبيراً في صيرورة تاريخ المنطقة كاملًا ولما انتهى كل شيء لصالح الثوار من الضباط الاحرار في العراق ؟

كانت بغداد قبل ١٤ تموز ١٩٥٨م محورًا استراتيجيًا تربط منطقة الشرق الاوسط كله بالغرب،كما وكانت بغداد هي السد المنيع لانتشار الشيوعية العالمية بتوظيفها من قبل الغرب ضد سياسات الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية ايام ذروة الحرب الباردة بين المعسكرين الاثنين.

لقد كُتب الكثير من الادبيات التاريخية والسياسية والاعلامية عن هذا الحدث، وساهم عدد كبير من المؤرخين والكتاب والمؤلفين والعسكريين والسياسيين في الكتابة عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م ،ولكن تطلعنا الوثائق البريطانية التي تدارسها البعض من المؤرخين العراقيين الجدد مؤخرًا ، بأن الحدث التاريخي في العراق فجر يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م كان مكشوفًا

للبريطانيين والامريكيين أيضاً، من خلال ما تفاقم من عوامل وتداعيات خلال الشهور الستة التي سبقت انفجار الحدث، وهذا ما أكده ايضاً العديد من الساسة العراقيين القدماء الذين نشروا مذكراتهم وافكارهم على امتداد العقود الزمنية التي اعقبت الخمسينيات من القرن العشرين.

تشير الوثائق البريطانية الى الملك الحسين بن طلال وقوة تأثيراته السياسية مقارنة بدور الملك فيصل الثاني ملك العراق الذي بدا انه كان منشغلاً بالشؤون الداخلية اكثر بكثير من دوره في الشؤون الخارجية التي كان يديرها بقوة ودهاء وعناد اقوى الساسة العراقيين نوري السعيد .وتطلب وزارة الخارجية الأمريكية من الخارجية البريطانية إنجاح تجربة الاتحاد العربي بين العراق والاردن مهما كان الثمن.

لم يكن الملك فيصل الثاني الا مستمعاً وموافقاً،وبالرغم من ثقافته العالية وسماحته وطيب معشره وتواضعه،الا انه اعتبر نفسه ملكاً دستورياً لا يتدخل في شؤون ادارة البلاد وعلاقاتها الخارجية كما هو حال الملكة اليزابيث الثانية ملكة بريطانيا، معتمداً في ذلك على طاقم سياسي مخضرم وقديم يقف على رأسه نوري السعيد ونخبة سياسية عتيقة ومخضرمة.

ثمة سؤال يفرض نفسه على الباحثين والمؤرخين كثيراً وهو : اذا كان الملك حسين قد وصلته تفاصيل الخطة التي كان يعدها بعض الضباط العراقيين باسم(الضباط الاحرار) ضد ملكهم فيصل الثاني وهو رئيسه بحكم منصبه الاتحادي، فلماذا اكتفى بتنبيه رئيس اركان الجيش العراقي الفريق الركن محمد رفيق عارف كي يجيبه استعراضياً من دون ان يركب الملك حسين طائرته الى بغداد كي يدق اجراس الخطر في اروقة قصر الرحاب؟ ان ما ذكره الملك حسين في مذكراته التي اسماها(مهنتي كملك)عن هذه الحادثة، وانه نبّه رئيس اركان الجيش العراقي، وما سجله من رد الأخير عليه متحدياً اياه وان عليه ان يخاف من جيشه فان الجيش العراقي كله موالياً لملكه،ان هذا القول والرد يكذبها محمد رفيق عارف ، بقوله بأن ذلك لم يحدث البتة مع الملك حسين ! ولكن من المثير جداً ان يبقى محمد رفيق عارف صامتاً طوال حياته، ولم يقبل ان يسأله اي انسان عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م وخفاياها، علما بأنه كان في السلطة وان قطعات من الجيش التي كانت تحركاتها تحت امرته قد قلبت نظام الحكم في العراق !.

كما إنّ الحالة السياسية التي كان يعيشها النظام الملكي العراقي في شهوره الاخيرة ،بل الأوضاع النفسية التي عاشها قادة النظام لاسيّما الامير عبد الاله ولي العهد ونوري السعيد كانت واضحة للمقربين من الساسة العراقيين. واذا كان الامير يعيش قلقاً وكآبة مريرة ، فان نوري السعيد كان يعمل بجد منقطع النظير لكي يتفوق على مشروع جمال عبد الناصر في الوحدة العربية، اذ حاول أن يسوق مشروعه المتمثل بالاتحاد العربي الهاشمي في اقرب البلدان العربية اليه ولاسيّما في محاولته المستميتة لضم الكويت الى المشروع في حين راح عبد الاله ينسق لضم المملكة العربية السعودية،ليس لأسباب مبدئية لضم العرب بل للوقوف في جبهة سياسية تناوئ خطط جمال عبد الناصر. ولقد اخفق الاثنان في محاولتيهما واذا كان العراق قد اعتمد على بريطانيا لممارسة نفوذها على السعودية ومشيخات الخليج العربي ولاسيّما الكويت فان الدور الذي قام به الأردن كبيراً ممثلاً بالملك حسين الذي كان يرسل بمبعوثيه الى السعودية والعراق مع جهود العراقيين انفسهم ولكن يبدو واضحاً ان المحاولات العراقية والأردنية ذهبت إدراج الرياح ممثلاً ذلك بموقف السعوديين المتعنت ازاء المشروع العراقي، اذ بقي السعوديون يحتفظون بذاكرة قوية عن سوء علاقاتهم مع الهاشميين كما توضح جلياً ان كلاً من البريطانيين والاميركان لم يكونوا متحمسين أبدا للمشروع العراقي ورأوا ان يكتفى بما تحقق بين العراق والأردن، كما أن السعوديين لا يمكنهم ان تكون لهم عضويتهم في هذا الاتحاد بالرغم من سوء علاقاتهم بجمال عبدالناصر.ولقد اوضحت الايام اللاحقة عندما غدا فيصل آل السعود ملكاَ على السعودية كم كانت العلاقات سيئة بين السعودية ومصر على عهد جمال عبد الناصر.

رابعاً: الموقف البريطاني والأمريكي من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م

تخبرنا الوثائق البريطانية(وهي البرقيات التي ارسلت الى وزارة الخارجية البريطانية من العراق صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨م ويوم ١٥ منه) ان السفير البريطاني السير مايكل رايت Sir Michael Wright قد اختفى من السفارة مع زوجته،اذ هربا الى فندق بغداد ولم تصدر منه أية برقية حتى مساء اليوم الثاني. وتقول آخر البرقيات بانه كان غير متأثر أبداً ولم تبد عليه اي حالة انزعاج ، علما بأن أحد موظفي سفارته قد قتل بطريق الخطأ.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو:ماذا كانت ردود فعله وهي في الحقيقة ردود فعل بريطانيا لاسّيما عندما نعلم بأن للبريطانيين حتى فجر ١٤ تموز قاعدتين عسكريتين قديمتين أولاهما

في الحبانية القريبة من بغداد، والثانية في الشعيبة القريبة من البصرة وعندما نقارن بين مواقف بريطانيا من انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦م ومن احداث حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١م وإصرارهم على اعدام العقداء الاربعة وملاحقة رشيد عالي الكيلاني، وكيف كان موقفهم مائعاً من ١٤ تموز سنجد ان رصيد نوري السعيد والنظام الملكي العراقي قد انتهى لديهم تماماً. وان المرحلة التاريخية البريطانية قد انتهت لصالح الولايات المتحدة الامريكية فضلاً عن اجتياح جمال عبد الناصر وقوته الشارع العربي،ومنه العراقي،بدليل الوثيقة التي ارسلها رايت الى حكومته بعد زيارة جمال عبد الناصر الى دمشق وثمة تفاصيل عن زيارة عبد الناصر إلى دمشق،وهنا ينبري السير مايكل رايت كي يشرح مفصلاً موقف الشعب العراقي من الاتحاد العربي ويؤكد وجود قطاع عراقي واسع معارض للاتحاد ومؤيد للجمهورية العربية المتحدة. وان مايكل رايت أبلغ حكومته إن الحكومة العراقية الجديدة بقيادة نوري السعيد قد ضمت وزراء كي تظهر عزم العراق الشديد على مواجهة تحدي عبد الناصر وقدم تفاصيل عن بعض أعضاء تلك الوزارة. اما تقارير القنصل البريطاني في كركوك ، فقد اشرت بوضوح وجود استياء بين الأكراد نتيجة إقامة كل من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي وان ولي العهد الامير عبد الاله قد ابلغ السفير اعتقاده بانفصال الأكراد في حالة سقوط العرش في العراق وان السفير يؤيد ذلك ! . وبدا واضحاً ان التعامل البريطاني مع رجل عسكري واحد جاء مباشرة من الثكنة العسكرية لحكم العراق بديلاً عن نخبة سياسية متمرسة وصعبة جداً كان اسهل بكثير، كما وتوضح جلياً ان اغلب الاعضاء الكبار في هيئة الضباط الاحرار الذين خططوا للثورة واعدوا للانقلاب ونفذوه كانوا جميعاً أولاد النظام الملكي من العسكريين، وكان اغلبهم تربطهم وشائج قرابة او صداقة او تعاطف مع زعماء النظام الملكي فمثلاً ارتبط عبدالكريم قاسم مريداً مخلصاً لزعيمه نوري السعيد، وارتبط عبد السلام عارف مباشرة بزعيمه محمد رفيق عارف، وارتبط رفعت الحاج سري بخاله جميل المدفعي، وارتبط وصفي طاهر ياوراً بنوري السعيد، وارتبط احمد محمد يحي مرافقاً للوصي عبد الاله وكان طه البامرني آمر الحرس الملكي حتى لحظة الانقلاب قد نصب قائد المقاومة الشعبية وكان ناجي طالب مرافقاً عسكرياً للأمير عبد الاله. وهذا ما كان بالنسبة لكل من ناظم الطبقجلي وعبد العزيز العقيلي وغيرهم.

ويروي الفريق اول اركان حرب صالح صائب الجبوري(١٨٩٨ -١٩٩٣م)عن حدث ١٤ تموز ١٩٥٨م في نهاية مذكراته بعنوان((**بعض الادلة على معرفة بريطانيا وامريكا بالثورة العراقية عام ١٩٥٨م ودعمها**)) ،بعض الادلة على معرفة بريطانيا واميركا بالثورة العراقية عام ١٩٥٨م ودعمها :

١.طلب السفير البريطاني تأجيل مذكرة ضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي، فقد كانت الحكومة العراقية أعدت مذكرة حول ضرورة ضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي في ضوء المفاوضات التي جرت بين أمير الكويت إلى الاتحاد الهاشمي في ضوء المفاوضات التي جرت بين أمير الكويت والحكومة العراقية من جهة، وبينهما وبين الحكومة البريطانية من جهة أخرى، وتقرر نشر هذه المذكرة في ١٢ تموز ١٩٥٨م. غير أن السفير البريطاني زار وزير خارجية الاتحاد توفيق السويدي في يوم ١١ تموز وأعلمه أن الحكومة البريطانية توافق على دخول الكويت في الاتحاد الهاشمي بعد حصوله على الاستقلال ، وطلب تأجيل نشر المذكرة سالفة الذكر.

٢. منع الأتراك من إرسال قوات عسكرية إلى العراق: كان المقرر سفر الملك فيصل الثاني، والأمير عبد الإله إلى إستانبول في صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م، وكان رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس والسفير العراقي في تركيا وأشخاص آخرون في مطار إستانبول بانتظار وصول الملك فيصل الثاني وحاشيته. وعند وصول الأخبار إليهم بقيام ثورة في بغداد وقتل الملك فيصل والأمير عبد الإله وأفراد العائلة المالكة الآخرين، أخبر رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس، السفير العراقي عن رغبته بارسال قوات تركية والسيطرة على العراق، وكان متأثرًا وجادًا في قراره. وبعد مرور بعض الوقت أُشيع أن عدنان مندريس اعتذر من السفير العراقي بعدم تمكنه من إرسال قوات إلى العراق،وذلك بسبب تدخل برطانيا والولايات المتحدة الامريكية، ومنعهم الأتراك القيام بعمل من هذا القبيل.

٣. منع الأردن من القيام بعمل عسكري ضد الثورة في العراق: كان الملك حسين نائب الملك للاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن، وبموت الملك فيصل الثاني أصبح الملك حسين تلقائيًا ملك الاتحاد،وكان من المؤمل دخول الجيش الأردني إلى العراق للسيطرة على الوضع. وبما أن الأمر لم يستقر بعد إلى القائمين بالثورة، إلا أن الحلفاء أسرعوا بإرسال قواتهم إلى لبنان،وكتيبة مظليين بريطانية إلى عمان عاصمة الأردن، وحالوا دون حركة

الجيش الأردني، وذلك لفسح المجال إلى القائمين بالثورة ليتمكنوا من تثبيت أقدامهم والسيطرة على الوضع في العراق.

٤. أقوال فاضل المهداوي في المحكمة العسكرية العليا الخاصة(محكمة الشعب): بعد قيام الثورة وتشكيل محكمة الشعب، قال رئيسها، العقيد فاضل عباس المهداوي علنًا في إحدى جلسات المحكمة كان يسكن كولونيل أجنبي بالقرب من مسكن الزعيم عبدالكريم قاسم، وبعد قيام الثورة اختفي وانتقل من محل سكنه. ولقد انتشر في الأوساط في حينها بأن عبد الكريم عاتب ابن خالته رئيس المحكمة على قوله هذا. وفي الحقيقة فإن الكولونيل المشار إليه، كان معاون الملحق العسكري البريطاني وضابط الاستخبارات في السفارة البريطانية في بغداد.

٥. ما سمعته من مراسل وكالة أبناء رويتر في العراق: في صيف عام ١٩٥٩م ذهبت إلى لندن للعلاج،ورؤية ولديَّ عصام وعماد، اللذين أرسلتهما إلى إنكلترا لإكمال تعليمهما العالي، وذلك بعد إكمال تحصيلهما الثانوي في العراق عام ١٩٥٨م. استوجبت حالتي الصحية بقائي في تلك البلاد بضعة أشهر. وفي خلال تلك المدة شاهدت أنا وعبد الرسول الخالصي، مراسل وكالة أبناء رويتر في بغداد قبل قيام الثورة العراقي محمود عبد الكريم وفهمت منه الآتي: في ٤ تموز ١٩٥٨م، دعاه زوجته الإنكليزية، الملحق الجوي الأمريكي إلى حفلة عشاء، وكان اللواء الركن غازي الداغستاني قائد الفرقة الثالثة في منطقة ديالي وزوجته، ضمن المدعويين. وفي أثناء الحديث، استفسر الملحق الأمريكي من غازي الداغستاني عن أنباء الحركة الانقلابية التي ستقوم في العراق، فلم يؤيد غازي ذلك. ونظرًا لأهمية الخبر واجه محمود عبد الكريم الملحق الجوي الأمريكي في اليوم التالي مستفسرًا درجة صحة أقواله في الليلة السابقة لأهميتها، فكرر الملحق الجوي الأمريكي أقواله، وأضاف أن الحركة ستقوم في فرقة اللواء غازي، وفي الحال أخبر محمود عبد الكريم مقر وكالة أنباء رويتر في لندن بما سمعه وتأكد منه. وبعد قيام الثورة العراقية ببغداد في ١٤ تموز–١٩٥٨م وذهابه إلى لندن، كافأته مؤسسة وكالة أنباء رويتر على سبقه الصحفي عن قيام الثورة العراقية.

٦. تصريحات المقدم الركن فاضل العزاوي سكرتير وزير الدفاع : أخبرني المقدم الركن فاضل العزاوي في ١١ تموز ١٩٥٨م، بقرار الحكومة العراقية إرسال لواء إلى الحدود

الأردنية. وبعد الثورة، استمر فاضل على زيارتي في الأعياد والمناسبات. وعند زيارته لي بمناسبة عيد الأضحى عام ١٩٧٨م، تطرق الحديث إلى ثورة ١٩٥٨م. ومما قاله: إن معاون الملحق العسكري البريطاني وهو ضابط الاستخبارات في السفارة البريطانية في بغداد، استشاره في إحدى اتصالاته معه قبل شهر تموز ١٩٥٨م، حول ترشيح قائد عراقي من الموجودين في الجيش لتولي الحكم بعد حدوث ثورة وتبدل الحكم في العراق، وقال إنه رشح اللواء الركن غازي الداغستاني، واضاف قائلاً: أليس هو أحسن الموجودين في الجيش آنذاك؟. فوجئت بهذا الاعتراف وهذا التصريح، ولكن بقيت هادئًا، فأردت استدراجه للحصول على معلومات أكثر، فقلت له لابد من وجود أمور كثيرة غير معروفة عن ثورة ١٩٥٨م، وبحكم منصبك آنذاك فأنت تعرف بعضها، فإذا رغبت أن ندونها سوية وذلك خدمة للتاريخ وبيان الحقائق. ويظهر أنه شعر بالندم لذكره هذه الحقيقة أمامي، فنهض وخرج مسرعًا، ولم يزني مرة أخرى ولم أره بعد ذلك. ولقد تذكرت ما سبق وسمعته شخصيًا من العقيد الركن سلمان الدركزلي الذي قال إن كولونيل الاستخبارات البريطاني كان يجتمع مع اللواء الركن غازي الداغستاني في لندن وبلقبه بـ((Head of State)) أي رأس الدولة.

٧.رسالة العميد الركن المتقاعد محيي الدين عبد الحميد الخطية إلى العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين: جاء في الرسالة التي أكد مضمونها أمامي ما يلي ((**كنتُ معلمًا في الكلية العسكرية، وقد أنتُدِبتُ لتدريس دورة الأقدمين المفتوحة في كلية الأركان، وكان المقدم (وايت هيد) معلمًا بريطانيًا في الكلية المذكورة، وسألني يومًا ما رأيك في ترشيح اللواء غازي الداغستاني ليحل محل نوري السعيد في حالة فقدانه، لأنه وصل من العمر إلى دور الشيخوخة، فقلت له إن غازي الداغستاني من أصل عراقي: قوقازي، وقد تربى تربية أرستقراطية، وأنه لا يشعر بالشعور العراقي ولا يصلح لسياسة العراق**)).

خامساً: انجازات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م على الصعيد الوطني والعربي والدولي

يمكن أن نلخص أهم إنجازات الثورة كما يلي:

أولاً. المنجزات السياسيةً الداخلية:

١.إلغاء الملَكية وإقامة النظام الجمهوري، مع العرض أن الكثير من الباحثين لايعدون ذلك انجازاً لأن الثورة بدلت نظام سياسي أكثر استقراراً من النظام الجمهوري الذي جاء بعد الملكية.

٢.زادت الثورة من الوعي السياسي لدى فئات واسعة من الشعب الذي كان محروماً من المساهمة العلنية في النشاطات السياسية،وبذلك رفع مستوى الوعي لدى الجماهير بحقوقها وواجباتها الوطنية، وانغمرت في نشاطات الأحزاب السياسية.فضلاً عن إطلاق السجناء السياسيين، وفسح المجال أمام حرية التعبير والتفكير والعمل النقابي والسياسي والثقافي.

٣.تعزيز الإستقلال السياسي،إذ حققت الثورة الحفاظ على كيان العراق السياسي واستقلاله الناجز وسيادته الوطنية الكاملة وإلغاء جميع المعاهدات الاستعمارية المخلة بالسيادة الوطنية.

٤.في مجال الوحدة الوطنية وحقوق القوميات: التأكيد على شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي. وهذا ما أكد عليه الدستور المؤقت (المادة الثالثة) ولأول مرة في تاريخ العراق، مع ضمان حقوق جميع القوميات الأخرى في المواطنة الكاملة.

٥.ألغت الثورة سياسة الإنحياز نحو الغرب والأحلاف العسكرية والتي سار عليها النظام الملكي والتي أدت إلى إضعاف العراق عسكرياً، لأن الدول الغربية لم تزوِّد العراق بالسلاح خلال تلك الفترة حيث كشفت ثورة ١٤ تموز بأن العراق لم يكن يملك حتى شبكة رادار بالرغم من كونه عضواً في حلف بغداد. أما سياسة الحياد التي سار عليها النظام الجمهوري فقد أدت إلى حصول العراق على الأسلحة من كلا المعسكرين الشرقي والغربي.

٦.صدور قانون الجمعيات عام ١٩٦١م، والذي بموجبه أجيزت ما يقارب من ٧٠٠ جمعية، وإجازة الأحزاب السياسية المؤمنة بالديمقراطية.

٧.ألغت الأبعاد الطائفية من ممارسات الدولة الرسمية، ووضعت الأسس لإلغاء التمييز الطائفي في العراق، تلك السياسية التي مورست خلال الحكم العثماني واستمر عليها العهد الملكي بعض الشيء.

٨.إعتماد وتعزيز مقومات الهوية الوطنية العراقية.

ثانياً: في السياسة العربية والمواقف القومية:

١.توقيع معاهدات ثقافية واقتصادية وعسكرية مع الجمهورية العربية المتحدة. والعمل على تقوية التضامن العربي وتنشيط دور العراق ضمن مؤسسات الجامعة العربية.

٢.دعم حركات التحرر الوطني العربية، منها دعم الثورة الجزائرية وتخصيص مليوني دينار سنوياً من الميزانية لها، وكان هذا مبلغاً كبيراً في وقته إذ كان يشكل نسبة ٢% من الميزانية

العراقية. وكان العراق أول دولة تعترف بميلاد الجمهورية الجزائرية. كما أجزلت حكومة الثورة في دعم ثورة ظفار، ومساعدة الإمارات العربية في الخليج قبل تراكم الثروة النفطية عندهم. ودعم الحركة الوطنية اللبنانية ضد حكومة كميل شمعون والتدخل الأمريكي.

٣.تأسيس جيش التحرير الفلسطيني: فسح المجال أمام الشباب الفلسطيني للتدريب والعمل في الجيش العراقي ومعاهده. كما وأقترح قائد الثورة الزعيم عبدالكريم قاسم، تأسيس الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية التي كانت تحت حكم الأردن، وقطاع غزة الذي كان تحت حكم مصر آنذاك. فعارضه بشدة الحكام العرب وعلى رأسهم الرئيس جمال عبد الناصر. ولو تحقق هذا الإقتراح وتأسست الدولة الفلسطينية آنذاك، لكانت تحظى بالإعتراف والشرعية الدولية، ولما استطاعت إسرائيل إحتلالها عام ١٩٦٧م وإلغاءها كدولة ولما حصل ما حصل من كوارث فيما بعد.

ثالثاً: **الانجازات في السياسة الخارجية**:

١.لقد حررت ثورة١٤ تموز١٩٥٨م سياسة العراق الخارجية من كل سلطان وتوجيه خارجي، وأصبحت لا تستهدف إلا مصلحة العراق ومصلحة العرب والحرية والسلام في العالم.

٢.الإنسحاب من الأحلاف العسكرية، وإقامة العلاقات المتوازنة مع التكتلات الإقليمية والدولية والأفرو– آسيوية. حيث تم الإنسحاب من حلف بغداد يوم ٢٤ آذار ١٩٥٩م. وفي الحقيقة أعتبر الحلف ميتاً من أول يوم الثورة. أما تأخير الإعلان الرسمي فكان لأغراض سياسية وتكتيكية لصالح العراق، منها مثلاً، ضمان عدم تدخل دول الحلف ضد الثورة، وعلى الأخص بعد الإنزال الأمريكي في لبنان والبريطاني في الأردن بعد أيام من تفجير الثورة لوأدها والقضاء على الجمهورية الفتية. ولضمان اعتراف دول الحلف بحكومة الثورة وبالنظام الجمهوري في العراق. وعدم قطع العلاقة بدول الجوار. كذلك كتكتيك ذكي من الزعيم عبدالكريم قاسم ورغبة حكومة الثورة استمرار الحصول على الأسلحة من الدول الغربية،حيث ذكر الزعيم في٢٠ آب ١٩٥٨م: ((**إن المساعدات العسكرية الأمريكية ستصل في الإسبوع القادم، وإن مبدأنا أن نكون أصدقاء مع دول العالم لذلك لا يوجد سبب لرفضه**)). كذلك إن تجميد نشاطات العراق في الحلف منذ اليوم الأول للثورة، أعتبر بمثابة الإنسحاب منه،وعدم رغبة العراق في إثارة الحكومة البريطانية ضدها وخلق المشكلات السياسية والإقتصادية لها عن طريق شركات النفط والأرصدة العراقية هناك .

٣.ساهم العراق بدور فعال في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، لحماية حقوق ومصالح الدول النفطية.

٤.توقيع معاهدة صداقة مع الإتحاد السوفيتي والدول الإشتراكية.

رابعاً: **الانجازات الاجتماعية**:

١.إلغاء العلاقات الإقطاعية، وإلغاء قانون حكم العشائر(نظام دعاوى العشائر)الذي كان يخوِّل شيوخ الإقطاع بحسم القضايا الجزائية في مناطقهم، وهو قانون سنه الإنكليز لإرشاء شيوخ العشائر لكسب ولائهم. كان سكان الأرياف يشكلون حوالي ٦٠- ٧٠% من الشعب. وبذلك فكانت سلطة القضاء محصورة على المدن فقط دون سكان الأرياف الأمر الذي كان له مردود سلبي على تطوير الريف حضارياً.

٢.إصدار قانون الإصلاح الزراعي وإلغاء الإقطاع. وهذا بحد ذاته ثورة إجتماعية لصالح الملايين من الفلاحين الفقراء.

٣.تشريع قانون الأحوال الشخصية، الذي بموجبه أعاد الإعتبار للمرأة العراقية التي كانت مسحوقة في جميع الأزمنة ما قبل الثورة.وأقر القانون مساواتها بالرجل في الميراث، وشهادتها في المحاكم تعادل شهادة الرجل.وفسح المجال أمامها لتؤدي دورها الكامل في بناء الأسرة والمجتمع ومساواتها بأخيها الرجل في الحقوق والواجبات .

٤.نشر التعليم: لقد أزداد عدد المدارس والمعاهد العلمية وعدد الطلبة والمدرسين خلال أربع سنوات ونصف العام من عمر الثورة إلى ضعف ما حققه النظام الملكي خلال ٣٨ عاماً. إضافة إلى إرسال آلاف الطلبة إلى الخارج في بعثات دراسية في مختلف المجالات العلمية اللازمة لبناء الركائز الإقتصادية وإدارتها وإدامتها لاسيّما المرافق النفطية.

٥.تبنت الثورة سياسة العدالة الإجتماعية على المستوى الطبقي والجغرافي حيث عممت المشاريع على كافة ميادين النشاط الإجتماعي والمدن العراقية.

٦.قللت من الفوارق بين المدينة والريف وتعزيز الصلة بينهم.

خامساً: **المنجزات الإقتصادية**:

١.تحرير النقد العراقي من الكتلة الإسترلينية.وتعد هذه الخطوة من أهم الخطوات في تحرير الإقتصاد العراقي من قيود التبعية البريطانية. فبدلاً من الإعتماد على الإسترليني ومشاكله في تذبذب قيمته في أسواق العملة كرصيد احتياطي للدينار العراقي،اعتمدت العملة العراقية

في عهد الثورة على تنوع الأرصدة، من الذهب والدولار وعملات صعبة أخرى مما قوى قيمة الدينار العراقي، لاسيّما في فترات تعويم الإسترليني الذي انخفض إلى نصف قيمة الدينار العراقي.

٢.إلغاء الإمتيازات البترولية في الأراضي العراقية ما عدا المناطق المستغلة فعلاً. فأصدرت الحكومة قانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١م فحررت بموجبه ٩٩،٥% من الأراضي العراقية من سيطرة الشركات النفطية العالمية. وبذلك وضعت الأسس القوية لتأميم الثروة النفطية في وقت لاحق. كما وسنت حكومة الثورة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية، ويقال إن لائحة القانون هذا قد عجَّل في إغتيال الثورة، وكان مع الزعيم عبدالكريم قاسم إثناء إعدامه يوم ٩ شباط ١٩٦٣م. كما وأرسلت الحكومة آلاف البعثات الدراسية إلى الخارج ولاسيّما في مجال هندسة النفط، الأمر الذي سهل تأميم النفط لاحقاً.

٣. إبرام التعاون الإقتصادي مع الإتحاد السوفييتي وبموجبه أنشأ العراق الكثير من المؤسسات الإقتصادية،مثل مد الخط العريض بغداد – بصرة،معمل الزجاج في الرمادي، معمل الأدوية في سامراء، معمل الجلود في الكوفة، معمل التعليب والألبان في كربلاء وغيره كثير.

٤.بناء ميناء تجاري عميق في أم قصر، والميناء العميق لتصدير النفط في شمال الخليج العربي على بعد ٢٥ ميلاً جنوب مصب شط العرب. وبذلك حقق توسعاً في مياه العراق الإقليمية في الخليج ووسع من صادراتنا النفطية. ولم يسمِ عبدالكريم قاسم أي من الميناءين بإسمه.

وتحقق الكثير في الإزدهار الإقتصادي في عهد الثورة وذلك لإعتماد الزعيم عبدالكريم قاسم على خيرة الكفاءات الوطنية المخلصة والمتحمسة لخدمة الوطن وتطبيقاً لمبدأ: **(الشخص المناسب في المكان المناسب)** بدون أي تمييز. ويشهد بذلك باحثون أجانب مثل حنا بطاطو الذي يقول: **((ومما له مغزى أن أصحاب المصانع لم يعرفوا إزدهاراً كالذي عرفوه في عهد عبدالكريم قاسم(١٩٥٨-١٩٦٣م)،الذي كانت سياساته الإقتصادية والمالية موحى بها -إلى درجة غير قليلة- من الوطنيين الديمقراطيين، وبدقة أكبر، من محمد حديد الذي كان له في تلك السنوات نفوذه في الحكومة حتى عندما كان خارجها)).**

وبشهادة حسن العلوي أن الزعيم عبدالكريم قاسم قد نجح في تنفيذ ١٧ هدفاً من مجموع عشرين من أهداف الثورة التي اتفقت عليها اللجنة العليا للضباط الأحرار كما ذكرها اللواء الركن محسن حسين الحبيب،عضو اللجنة، وهو من مناوئي عبدالكريم قاسم منذ الأيام الأولى للثورة،في كتابه(حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق). وبأسلوب الإختبار المدرسي، يتوصل العلوي إلى أن الزعيم عبدالكريم قاسم يستحق ٨٥ درجة بالمائة في هذا الإمتحان.

لقد فشل الزعيم عبدالكريم قاسم في تحقيق ثلاثة أهداف:

١.الوحدة العربية (ولم تكن الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ضمن أهداف الثورة، إلا في حالة تعرض الجمهورية العراقية إلى خطر هجوم خارجي).

٢.فشل في تأسيس نظام ديمقراطي. ولم يكن هذا ذنبه وحده بل كثرة الصراعات التي تولدت بين الشيوعيين والقوميين،وما تركته من آثار سلبية على المشهد السياسي العراقي في المدة ١٩٥٨-١٩٦٣م،فضلاً عن فلسفة عبدالكريم قاسم نفسه إذ كان لايحبذ قيام حياة حزبية في العراق،تجنباً للصراع السياسي الذي سينعكس بشكل سلبي على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد،وهذا ما أكدته السنوات اللاحقة من عمر الثورة حتى أن عبدالكريم قاسم نفسه كان ضحية لتلك الصراعات السياسية.

٣. فشل في حل القضية الكردية.ولم يكن السبب وحده ، وانما كانت هنالك أسباب داخلية وحتى خارجية كثيرة حالت دون تحقيق ذلك.

الأحداث الداخلية وموقف الحكومة منها ١٩٥٩-١٩٦٣م

أولاً: موقف الحكومة من اضطراب الأمن في كركوك في تموز١٩٥٩م

لم يمضِ سوى يوم واحد على التشكيلة الوزارية الجديدة التي ألفها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم يوم ١٣ تموز ١٩٥٩م والتي أبقت وزير الداخلية(احمد محمد يحيى) في منصبه حتى وقعت أحداث دامية في كركوك في احتفالات الذكرى الأولى للثورة مساء يوم ١٤ تموز١٩٥٩م راح ضحيتها العشرات،واستغلتها الحكومة لشن حملة واسعة النطاق ضد الشيوعيين بعد إصدار الأوامر لها من رئيس الوزراء نفسه،الذي حاول تقليم أظافر

الشيوعيين والمنظمات الشعبية التي يسيطرون عليها،وتطهير المراكز العليا في الدولة منهم وتعرض بعض أعضاء هذه المنظمات(الشعبية)للملاحقة والسجن والاعتقال من دوائر الشرطة والأمن.

أدركت الحكومة خطورة الأوضاع في كركوك لاسيّما بعد أن نبهتها وزارة الداخلية في تقاريرها الأمنية إلى تردي الأوضاع في المدينة وتشنج العلاقة بين الأكراد والتركمان،وشخصت هذه التقارير أسباب الاضطراب بأنه نتيجة الإشاعات التي تثير الكراهية والتفرقة بين أبناء اللواء،وأن الجهات التي تقف وراءها هي القنصلية البريطانية ومركز الاستعلامات الأمريكي فضلاً عن الشيوعيين. ويبدو أنّ السياسة الاستعمارية بتفرقة الشعب الواحد إلى قوميات وطوائف ومكونات شتى وتغذية المتطرفين من كل الجهات ودفعهم من حيث يشعرون أو لا يشعرون لإثارة القلاقل والاضطرابات كانت حاضرة في كركوك،والباحث يؤيد وجهات نظر وزارة الداخلية بخصوص وجود أيادي خارجية فضلاً عن الأيادي الداخلية وقفت وراء أحداث كركوك المذكورة.

وذهبت تقارير الدوائر الأمنية إلى أبعد من ذلك عندما أشارت إلى وجود دور سلبي من بعض دول الجوار أسهم في أحداث كركوك، كأعضاء من حزب تودة الإيراني(الحزب الشيوعي الإيراني) ،كذلك كان الدور التركي في تحريض التركمان على حكومة عبد الكريم قاسم فكانت الصحف التركية مثل(حريت)و(دنيا)تصل إلى كركوك وتحرض التركمان للمطالبة بحقوقهم القومية بحسب ما كانت تسميه تلك الصحف. وهذا يدل على التدخل الإقليمي بالشأن الداخلي العراقي منذ عقود عدة وحتى يومنا هذا...وما أشبه اليوم بالبارحة؟!.

وعلى الرغم من توجيه أصابع الاتهام إلى عناصر المقاومة الشعبية في المشاركة في هذه الأحداث،لكن حنا بطاطو يرى أنَّ تلك الأحداث لم تكن مدبرة من زعمائهم،وعزى تلك الأحداث جزئياً إلى طبيعة تلك الحقبة الزمنية،من أفعال القسوة المفرطة التي كانت شائعة في لحظات عدم الاستقرار الاجتماعي،ويضع اللوم على عاتق بعض((**الأكراد المتزمتين**))

ذوي الميول المختلفة،وما يؤكد ذلك أن كل القتلى الذين أفيد عن مقتلهم رسمياً وعددهم (٣١) باستثناء (٣) منهم،وكل الجرحى ألـ (٣٠) باستثناء(٦)منهم كانوا من التركمان، وأن كل ألـ (٢٨)المدانين بأعمال القتل والتخريب باستثناء(٤)منهم كانوا أكراداً. كما أن العديد من الحالات كانت بسبب دوافع الاعتداء الشخصي وربما الحسد الشخصي،فضلاً عن تحقيق أهداف(كردية)تحت غطاء الشيوعية،ويبقى القول الذي لا لبس فيه هو أن للشيوعيين دور واضح في انفجار الأحداث.

وسعياً من الحكومة لمعالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية لحوادث كركوك، وافقت على تشكيل لجنة لإغاثة المنكوبين في الأول من آب ١٩٥٩م لجمع مبلغ مئة ألف دينار لتوزيعها على المتضررين في الأحداث الأخيرة،كما تسلمت الحكومة صكاً بمبلغ خمسة آلاف دينار من إعفاءات شؤون الإقامة لمتضرري حوادث كركوك لتوزيعها بين المتضررين في المدينة.

ضيقت وزارة الداخلية الخناق على الشيوعيين لاسيّما بعد التصريحات التي أطلقها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وتفسير الصحافة لما عناه بـ **((الفوضويين))**هم الشيوعيون، فاستندت الدوائر الأمنية على هذه التصريحات لشن حملة عنيفة ضد الشيوعيين وراحت تطاردهم وتزجهم في السجون. وقدم كل أي شخص يُشك بانتمائه للحزب الشيوعي أمام المحكمة العرفية.وأيد مدير الأمن العام عبد المجيد جليل حملة رئيس الوزراء بتطهير وسائل الإعلام من الشيوعيين لاسيّما دار الإذاعة والتلفزيون.

ويذكر بهاء الدين نوري– أحد قياديي الحزب الشيوعي العراقي– بأن السلطات الحكومية كانت منحازة – بعد هذه المدة– إلى القوميين والبعثيين لاسيّما وأن عناصر كثيرة من أجهزة الحكم الموروثة من العهد الملكي والمتربية بروح العداء للشيوعية فدعمت **((نشاطهم في الإرهاب والاغتيالات))**واتخذت السلطة الحاكمة من**((أجهزة الشرطة أداة حماية وتشجيع للمعتدي وملاحقة للمعتدى عليه.وقد حدث عشرات المرات أن اعتقل**

المعتدى عليهم أو المعرضون للاعتداءات فيما كان يترك الجناة والمعتدون دون أي ملاحقة)). وفي الواقع أن هذا الرأي كان قريباً من الصحة لاسيّما بعد ازدياد مخاوف عبد الكريم قاسم من انتشار نفوذ الحزب الشيوعي في العراق،وسيطرته على الشارع وضلوعه بأحداث ما بعد حركة الشواف ثم أحداث كركوك في تموز ١٩٥٩م،مما جعله يعيد النظر في موقفه من القوميين والحد من نشاط الشيوعيين.

كما تشددت وزارة الداخلية تجاه الصحف الموالية للشيوعيين مثل جريدة البلاد ، مما اضطر الجريدة للإذعان إلى توجهات الحكومة بعد أن أغلقت لمدة مناسبة،ثم سمح لها بالصدور ولكن وفق نهج يرضي السلطات الحكومية،وأطلق سراح أصحابها من التوقيف.

قلصت الدوائر الأمنية وبالتعاون مع الجيش دور المقاومة الشعبية ولجان الدفاع عن الجمهورية والاتحادات والنقابات التي معظمها كانت تحت سيطرة الشيوعيين، فمنعت القوات الشعبية من ارتداء الملابس التي تشير إليها وأغلقت لجان الدفاع عن الجمهورية وفروع اتحاد الشبيبة الديمقراطي والاتحاد العام لنقابات العمال بدعوى عدم حصولها على إجازات رسمية لممارسة أعمالها ونشاطاتها.

ومما يسجل على تلك الفترة، انتشار ظاهرة الاغتيالات في مدينة الموصل بعد حوادث كركوك في ١٤تموز١٩٥٩م،وأغلب الذين تعرضوا للقتل هم من العناصر الديمقراطية أو اليسارية أو الذين كان لهم دور في المحاكمات الشعبية لتصفية المؤيدين لحركة الشواف الذين كان غالبيتهم من القوميين والإسلاميين، ويذكر محمد حديد بأن عدد الذين قتلوا نحو(٤٠٠)شخص.

ويشير محمد حديد أيضاً إلى أن أحد منفذي عملية الاغتيالات هو من العناصر المنتمية لحزب البعث آنذاك(طه الجزراوي)وكان إذ ذاك يعمل في فرع مصرف الرافدين في الموصل والذي أصبح فيما بعد قياديًا بارزًا في حزب البعث. ومعنى هذا أن البعثيين والقوميين والإسلاميين هم من نفذ حملة الاغتيالات ضد مناوئيهم في الانتماءات والفكر.

بدأ رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم يغير رأيه لاسيّما بعد أحداث الموصل وتزعزع ثقته بالمؤسسة العسكرية ولاسيّما جهاز الاستخبارات مما جعل وزير خارجية العراق هاشم جواد في ٢٦ آب١٩٥٩م في حوار مع السفير البريطاني في بغداد بأن يقول:((**من الأمور المهمة بشكل خاص أنّ الشرطة بدلاً من الجيش هي التي ينبغي أن تكون مسؤولة بشكل أساسي عن الأمن الداخلي وذلك لأن الشرطة قد استعادت مرة أخرى الصلاحيات الخاصة بها**)).

تنبهت وزارة الداخلية عن التبعات التي قد تنتج عن إعدام العميد الركن ناظم الطبقجلي[٣٣]والمقدم رفعت الحاج سري وزملائهم بعد إدانتهم من المحكمة العسكرية العليا بالاشتراك في حركة الشواف في آذار ١٩٥٩م،فقد تعاملت الشرطة بحكمة مع التظاهرات التي قامت احتجاجاً على تنفيذ حكم الإعدام بالمذكورين لاسيّما التي شهدتها بغداد صباح يوم ٢٠ أيلول١٩٥٩م وبعد أن وجدت الشرطة نفسها عاجزة عن تفريق التظاهرات لاسيّما بعد اتساعها وتطورها طلبت تدخل الجيش الذي استخدم المدرعات في الشوارع المؤدية إلى باب المعظم حيث اتجاه تظاهرة الأعظمية،ومرت هذه الأحداث دون وقوع خسائر بشرية بين القوات الأمنية والمتظاهرين.

---

(٣٣).ناظم الطبقجلي: ولد في بغداد عام ١٩١٣م،من أسرة بغدادية مشهود لها بالعلم والأدب،كان والده كامل الطبقجلي من فئة الملاكين الوسطى، من المتحمسين للتيار القومي الممتزج بالقيم الإسلامية،تدرج في رتبه العسكرية حتى وصل إلى رتبة زعيم ركن وشغل منصب قائد الفرقة الثانية في لواء كركوك واعفي من منصبه في ١٤ آذار ١٩٥٩م بعد اتهامه بالاشتراك بأحداث حركة الموصل في ٨ آذار واعدم في ٢٠ أيلول ١٩٥٩م مع مجموعة من زملائه المساهمين أو المتهمين بالاشتراك بحركة الموصل. للمزيد من التفاصيل ، ينظر:أحمد كاظم محسن البياتي، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٩م،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية – الجامعة المستنصرية،١٩٩٨م.

ثانياً: محاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في٧ تشرين الأول ١٩٥٩م

شددت وزارة الداخلية لاسيّما دوائر الشرطة والأمن والإدارات المحلية في الألوية (المحافظات)بعد حادثة محاولة اغتيال رئيس الوزراء في ٧ تشرين الأول١٩٥٩م أوامر منع قيام أية تظاهرة أو اجتماع في مختلف مناطق العراق،وذلك بعد أن أصدر الحاكم العسكري العام(احمد صالح العبدي)البيان رقم(١٢٠)وقرر فيه قيام الجهات الأمنية بما فيها الجيش منع التجوال والتظاهرات والتجمعات التي قد تخل بالأمن وجعله – أي منع التجوال– من الساعة الخامسة مساءً وحتى الخامسة صباحًا، وفي ١١ تشرين الأول قلص منع التجوال وجعله من الساعة العاشرة مساءً إلى الساعة الخامسة صباحًا.

تمكنت الشرطة من معرفة الجهات التي وقفت وراء الحادثة بعد أن أطلق البعض الاتهامات للشيوعيين بادئ الأمر ،فمن خلال الجثة التي وجدت بمكان الحادث لأحد منفذي العملية وهو عبد الوهاب الغريري اهتدت الشرطة إلى أن المنفذ للعملية هم عناصر من حزب البعث العربي الاشتراكي،وألقت الشرطة القبض على(شاكر إبراهيم حليوة)– أحد البعثيين الذي كان من المزمع اشتراكه بالعملية– فأعترف على المنفذين وتمكنت سلطات الأمن بعد حملة واسعة النطاق على تنظيمات حزب البعث من ضبط سجلات ووثائق مهمة للحزب مما مهد الطريق لقيام الشرطة باعتقالات واسعة شملت معظم أعضاء القيادة البعثية. وشاعت بين الناس أخبار عن ضلوع المخابرات المركزية الأمريكية وكذلك المخابرات البريطانية في محاولة الاغتيال. لكن المؤلف لم يجد وثائق تؤيد اشتراك جهات استخباراتية خارجية في محاولة الاغتيال.

ثالثاً: موقف الحكومة من الحريات السياسية عام ١٩٦٠م

في اليوم الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٠م صدر قانون الجمعيات رقم(١)لعام ١٩٦٠م لتنظيم عمل الاحزاب والجمعيات وذلك بمنح إجازة ممارسة الأحزاب لنشاطها العلني. وأوجب القانون على وزير الداخلية إجازة الجمعية بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ

تقديم مؤسسيها إخباراً موقعاً من قبلهم إلى وزير الداخلية الذي خوله القانون أجراء التعديلات أو الإضافات القانونية على نظام الجمعية إذا كان مخالفاً لأحكام القانون خلال المدة المذكورة، وأوجبت المادة الثانية عشرة على المؤسسين إخبار متصرف اللواء(المحافظ) في حالة تأسيس فروع للجمعية أو الحزب في اللواء وبأسماء المؤسسين ولا يُعدّ الفرع مؤسساً إلا بعد موافقة المتصرف.

وخوّل القانون وزير الداخلية صلاحيات واسعة في مجال الرقابة على الجمعيات **((وزير الداخلية أن ينبه أو يُنذر الجمعية عن المخالفات القانونية التي تقوم بها وله بموجب ذلك حق الإشراف العام والرقابة على الجمعيات))**،ومنح القانون وزير الداخلية إعطاء الإذن للجمعية في الانتساب أو الاشتراك مع أي مؤسسة مقرها خارج العراق وأن تحصل على مبالغ من أي نوع من خارج الجمهورية إلا بموافقة وزير الداخلية.

وفي الوقت ذاته أجاز القانون لوزير الداخلية أن يأمر بقرار معلل بأن تمتنع الجمعية عن ممارسة أعمالها وأن تقفل الأماكن التي يجتمع فيها أعضاؤها إذا ما ارتكبت مخالفة لهذا القانون على أن لا تزيد مدة الامتناع عن ثلاثين يوماً ،ويكون هذا القرار خاضعاً للطعن أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز التي عليها أن تبت في ذلك خلال خمسة عشر يومًا.

كما خوّل القانون أيضاً وزير الداخلية**((حل الجمعية بقرار من المحكمة المختصة بناءً على طلب يقدم من وزير الداخلية أو من يخوله))**وذلك في حالة عدم مباشرة الجمعية أعمالها بعد مضي عام على التأسيس أو إذا خالفت فعالياتها الأغراض المذكورة في المادة الرابعة من القانون التي تنص على**((أن لا تتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية وأن لا تتعارض مع النظام الجمهوري ومتطلبات الحكم الديمقراطي،وأن لا تهدف إلى بث الشقاق أو إحداث الفرقة بين القوميات أو الأديان أو المذاهب العراقية المختلفة،وأن لا يكون غرضها مجهولاً أو سرياً أو مستوراً تحت أغراض ظاهرية،وعدم مخالفة نظام**

الجمعية للنظام العام للأحزاب)) ،أو إذا عجزت عن الوفاء بتعهداتها أو إذا خزنت الأسلحة في مركزها أو مركز أحد فروعها.

وجاء في الأسباب الموجبة لصدور القانون**((كان قانون الجمعيات رقم (٦٣) لعام ١٩٥٥م مبنيًا على أساس منح السلطة التنفيذية(وزارة الداخلية ومجلس الوزراء) سلطات مطلقة في إجازة الأحزاب ورقابتها وحلها فضلاً عن حرمانه لفئات عديدة من المواطنين العراقيين من حقهم في الانتماء إلى الأحزاب دون سبب مقنع إلى غير ذلك من الأحكام المنافية لمبادىء التنظيم السياسي المتعارف عليها في البلاد الديمقراطية.ولما كانت مدة الانتقال التي أعقبت الثورة أصبحت على وشك الانتهاء إذ سبق للزعيم أن حدد يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠م(عيد الجيش)للبدء بتشكيل أحزاب وجمعيات جديدة تأخذ مكانها في خدمة جمهوريتنا الخالدة ولضمان ممارسة هذه الجمعيات لنشاطها في جو من الديمقراطية وعلى أسس الحرية التي نادت بها ثورة الرابع عشر من تموز لذلك فقد شرع قانون جديد ينظم أحكام الجمعيات ويكفل حماية النشاط الاجتماعي والسياسي الذي تقوم به..))**.

إنَّ القانون الجديد سعى إلى تقليص صلاحيات السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة الداخلية من خلال إناطته السلطة النهائية في إجازة الأحزاب ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة لمحكمة التمييز وهذا الأمر سيكون مردوده إيجابياً لو طبق بشكل حقيقي لأنه سيضمن استقلال النشاط الحزبي وضمان سيادة العدل،لكن الواقع أثبت خلاف ذلك فكانت السلطة الحقيقية بيد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذي طالما ذكر بأنه لا يُحبذ الأحزاب وأنَّ العراقيين جميعاً في حزب واحد هو حزب الله وأنه فوق الميول والاتجاهات.

تقدمت أربعة أحزاب سياسية بطلبات تأسيس أحزاب علنية في يوم ٩ كانون الثاني ١٩٦٠م وهذه الأحزاب هي الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق(البارتي) وحزبان شيوعيان ترأس أحدها زكي خيري سعيد وترأس الآخر داود الصائغ.

وفيما يخص الحزب الوطني الديمقراطي فقد أجازته وزارة الداخلية في ٩ شباط. كان أمرٌ متوقعاً أن توافق وزارة الداخلية على منهاج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي ذلك لأن الحزب وأقطابه وقفوا موقفاً ((**ايجابياً في التمسك بخط الثورة الوطني..**))كما أشار إلى ذلك تقرير أمني خاص لمديرية الأمن العامة قبل صدور قانون الجمعيات سابق الذكر،بل أنَّ بعض التقارير الأمنية عدّت وجود الحزب الوطني الديمقراطي ((**ضرورة وطنية ملحة**))وأن على الشعب أن يؤيده لأنه يمثل((**الطريق الوسط بين المتطرفين**)) ، على حد تعبير ذلك التقرير.

رفضت الحكومة منهاج الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق،في الكثير من فقراته،فاقترح وزير الداخلية(احمد محمد يحيى)وبتوجيه من عبد الكريم قاسم – رئيس الوزراء– إجراء العديد من التغييرات على منهاج الحزب بدءاً من اسم الحزب الذي أصبح باسم (الحزب الديمقراطي الكردستاني)وحلت كلمة الأكراد أو القومية الكردية محل(الشعب الكردي) وحذفت المادة المتعلقة بحق الأكراد في الحكم الذاتي.وتم إجازة الحزب من وزارة الداخلية في ٩ شباط ١٩٦٠م بعد تعديل فقرات منهاج الحزب.

ردّت وزارة الداخلية على طلب جماعة زكي خيري سعيد بسبب عدم تقديم الجماعة معظم أسماء أقطاب الحزب الشيوعي،وأنهم قد أيدوا أعمال العنف والإرهاب التي وقعت في أنحاء العراق في صيف عام ١٩٥٩م وتحريضهم للفلاحين لمخالفة القوانين والأنظمة،ولم تذعن هذه الجماعة لتوجيهات رئيس الوزراء بشأن تجميد نشاط الأحزاب بل العكس فأنهم((**أخذوا يشككون في أعمال الحكومة الوطنية وينشرون المقالات المدسوسة لاسيّما في جريدتي اتحاد الشعب وصوت الأحرار**)).بل ذهب تقرير أمني إلى اتهام هذه الجماعة بأنها كانت ((**السبب في تفرقة صفوف الشعب وإيجاد التكتلات بين أبنائه بعد أن أخذت تنشر الأكاذيب والتهم الباطلة ضد المسؤولين والموظفين..،كما أنها وصمت كل من لا يسير في ركابها ويذعن لإرادتها بالخائن والمتآمر..**)).وذكر التقرير أيضاً بأن هذه

الجماعة تسترت وأخفت بعض الأشخاص الذين صدرت أوامر إلقاء قبض بحقهم أو إبعادهم من العراق،وأن الحزب الشيوعي وأعماله تتعارض مع النظام الجمهوري الديمقراطي لأنهم يسعون لنشر مبادئهم للاستحواذ على السلطة بالقوة وفرض النظام الشيوعي على العراق ويعدون القوميات خطراً يجب مقاومته والقضاء عليه،كما أن الشيوعية تتعارض مع الدين الإسلامي ومذاهبه وعدّها خرافات رجعية..،فضلاً عن اعتماد الحزب الشيوعي على أسماء مستعارة سرية ورمزية للأعضاء والمؤيدين له وهذا متعارض مع الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من القانون.

كما طلبت متصرفية لواء بغداد من وزارة الداخلية بعدم تلبية طلب تأسيس الحزب المذكور،وبررت ذلك بأن من واجبات المتصرف هي المسؤولية عن الأمن واستتباب السكينة وهو يُعدّ المسؤول الأول عن الأمن بحسب قانون إدارة الألوية لعام١٩٤٥م- النافذ المفعول- وأن إجازة هذا الحزب معناه عدم ملاحظة متطلبات الأمن. واقترحت شعبة الجمعيات في وزارة الداخلية على الوزير في ٢١ شباط ١٩٦٠م برفض طلب هذه الجماعة ومنعهم من ممارسة نشاطهم الحزبي الذي مازالوا يمارسونه خلافاً لأحكام القانون،وبذلك جمعت وزارة الداخلية المبررات الكثيرة لرفض طلب التأسيس، فأجابت الطالبين يوم ٢٢ شباط ١٩٦٠م بذلك.

ويبدو أنّ الحكومة كانت تقرأ نبض الشارع العراقي لاسيّما بعد الكثير من الاستفزازات التي قام بها الشيوعيون وتجاوزهم على فئات واسعة من الشعب العراقي حتى أن المرجعيات الدينية في النجف الأشرف وباقي المدن المقدسة قد حرمت الانتماء للحزب الشيوعي وتقديم الدعم له معتبرةً ذلك من أكبر الآثام لاسيّما فتوى المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم[٣٤]يوم ٢٢ شباط ١٩٦٠م- في اليوم نفسه الذي رفضت وزارة الداخلية الطلب- والتي

---

(٣٤). السيد محسن الحكيم: ولد السيد محسن بن السيد مهدي الحكيم عام ١٨٨٩م في مدينة النجف الأشرف، كان مثالًا متميزًا في الزهد والتعفف عن مغريات الحياة الدنيا،امتازت شخصيتهُ بالتواضع =

نصها:((**بسم الله الرحمن الرحيم،ولله الحمد،لا يجوز الانتماء إلـــى الحزب الشيوعي فأن ذلك كفرٌ وإلحاد أو نزوع للكفر والإلحاد أعاذكم الله جميع المسلمين عن ذلك وزادكم إيمانًا وتسليمًا،والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**))[٣٥].

هذا الأمر،دون أدنى شك،أفقد الحزب الشيوعي الكثير من أنصاره وتحولوا إلى القوى القومية، ونشطت الدوائر الأمنية بحركة ملاحقة أعضائه ومؤيديه وتعرض عدد منهم للاغتيال من دون أن تتخذ الدوائر الأمنية إجراءات مناسبة لحمايتهم. واعتقلت الشرطة المئات منهم ومنعت جريدة (اتحاد الشعب)من الوصول إلى أنحاء مختلفة من العراق وتم تعطيلها لمدة عشرة أشهر بدءاً من الأول من أيلول عام ١٩٦٠م. وبذلك كانت فتاوى كبار علماء الدين بمثابة سلاحاً بيد الحكومة للحد من نشاط الحزب الشيوعي فضلاً عن فقدان الحزب للكثير من قاعدته الجماهيرية وتحولها نحو القوميين والإسلاميين.

وفيما يخص جماعة داود الصائغ فقد أجيزت في ٩ شباط ١٩٦٠م وأصدرت جريدة باسم (المبدأ)أصبحت لسان حال الحزب الشيوعي– منذ ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩م– وقد أوضح تقرير أمني لوزارة الداخلية بأن منح الإجازة لجماعة داود الصائغ وعرقلة إجازة

=الشديد وقوة الإرادة والصبر،كانت له علاقات طيبة بمختلف أوساط وفئات المجتمع العراقي، أصبح له اليد الطولى في التدخل الايجابي نحو تغيير الواقع السياسي كلما اقتضت الضرورة،كان يتعامل مع جميع مكونات المجتمع العراقي بروح المساواة وبعدّهم أخوة لاسيّما مواقفه المعروفة تجاه الأكراد وقادة حركة الموصل(آذار ١٩٥٩م)،يزاد على ذلك مواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية..،وللمزيد عن نشأته ودوره الفكري والسياسي في العراق، ينظر:وسن سعيد عبود الكرعاوي،السيد محسن الطباطبائي الحكيم ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦–١٩٧٠،أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ،كلية التربية،جامعة القادسية، ٢٠٠٧م.

([٣٥]). ينظر نص الفتوى في:المصدر نفسه،ص ص، ٩٢–٩٣؛خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤ تموز ، ج٥،ص١١٨؛حسن العلوي،الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤–١٩٩٠،دار الثقافة للطباعة والنشر،(قم،١٩٩٠)،ص ٢١٣–٢١٤.

جماعة زكي خيري جاء بتوجيه من عبد الكريم قاسم إلى وزارة الداخلية لأن الصائغ كان أطوع للزعيم والحكومة.

لم تقتصر إجراءات دوائر الشرطة والأمن على العناصر الشيوعية بل شملت المنظمات والاتحادات التي تعدّ من مرتكزات الحزب الشيوعي فعملت على((**تدمير المنظمات نفسها وليس قياداتها الشيوعية حسب**))وحتى نهاية تموز ١٩٦٠م أصبح هناك أكثر من(٢٢٦)من كوادر الحزب الشيوعي في السجون،وغُلقت اتحاد الشبيبة الديمقراطي واتحاد أنصار السلام والنقابات العمالية الشيوعية،رافق ذلك اعتقالات واسعة لقياديّ هذه النقابات والاتحادات.

ومما لاشك فيه،أنَّ تراجع الشيوعيين بعد ضربات الدوائر الأمنية شجع بعض عناصر اليمين ومنهم الحزب الإسلامي العراقي على إيجاد مناطق متشددة من الشيوعيين وأفكارهم لاسيّما في مدن الموصل وكركوك والرمادي والاعظمية وبعض أحياء بغداد الكرخ،وكان موقف الشرطة هو غض النظر((**أما خوفاً أو تعاطفاً أو تنفيذاً للأوامر**))على حد قول حنا بطاطو.

أما الحركة الإسلامية في العراق والتي بدأت نشاطاتها تظهر على الساحة السياسية أواخر عقد الخمسينيات من القرن العشرين،لم تكن تحظى بالدعم من الحكومة ودوائرها الأمنية ،ولم يتقدم بطلب تأسيس حزب سياسي عدا جماعة الإخوان المسلمين التي قدمت طلب إجازة حزب باسم(الحزب الإسلامي العراقي)في الثاني من شباط ١٩٦٠م،وحزب التحرير الذي قدم طلبه في الأول من شباط ١٩٦٠م إلى وزارة الداخلية لإجازة عمله.

حاولت وزارة الداخلية المماطلة في إجابة الحزبين المذكورين ورفض طلبيهما وعدم السماح لهما بممارسة العمل السياسي العلني،لذلك اعترضت الوزارة على منهاج (الحزب الإسلامي العراقي)وطلبت منه إجراء بعض التعديلات عليه،وعلى الرغم من إجراء الحزب للتعديلات التي طلبتها وزارة الداخلية إلا أن الأخيرة رفضت طلب التأسيس في نهاية شهر

آذار معللة ذلك بأن الحزب المنوي تأسيسه مخالف للنظام الجمهوري الديمقراطي ولعدم اتفاقه مع ((**روح العصر**))،كما أكد وزير الداخلية في رفضه الطلب بأنه علم بوجود علاقة بين المؤسسين وعناصر أجنبية ذات نزعة لا يقرها القانون(جماعة الإخوان المسلمين في مصر). لكن محكمة التمييز نقضت قرار وزير الداخلية أواخر شهر نيسان ١٩٦٠م وعدّت بأن منهاج الحزب ينسجم مع الدستور المؤقت[٣٦]الذي صرح بأن دين الدولة الرسمي هو الإسلام. ويبدو على حد قول حسن العلوي بأن ذكر اسم المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم بأنه راعياً ومؤيداً للحزب الإسلامي قد شجع وزارة الداخلية لإجازته ،وهذا ما أكدته الباحثة وسن سعيد عبود مشيرةً إلى سعي قادة الحزب الإسلامي للحصول على تأييد ودعم السيد الحكيم،لذلك اجتمعوا معه بالنجف الأشرف فبارك لهم هذا العمل وشجعهم وساندهم. وهذا يؤكد حرص المرجعية الدينية في النجف الأشرف ورعايتها لمختلف الأفكار والاتجاهات الإسلامية المعتدلة بغض النظر عن المذهب أو العرق مما جعلها تحظى بالاحترام والتقدير من فئات الشعب وطوائفه وقومياته المختلفة.

واجه الحزب مضايقات السلطات الأمنية فضلاًعن البعثيين والشيوعيين،وبعد القبض على عدد من أعضائه وأنصاره في بغداد وتعطيل جريدة(الفيحاء)لنشرها مذكرة الحزب الموجهة إلى عبد الكريم قاسم ولعدم السماح له بإصدار جريدته(الجهاد)لجأ قسم من أعضائه

([٣٦]). صدر الدستور المؤقت يوم ٢٧ تموز ١٩٥٨وبشكل مستعجل ولم يناقش من مجلس الوزراء بشكل مستفيض، ولم يعرض على الرأي العام،وتكون من(٣٠)مادة توزعت على أربعة أبواب، تناول الأول الجمهورية العراقية بأنها دولة مستقلة ذات سيادة كاملة وجزء من الأمة العربية وأن الإسلام دين الدولة وبغداد عاصمة الجمهورية،وتناول الباب الثاني مصدر السلطات والحقوق والواجبات،بينما بين الباب الثالث طبيعة نظام الحكم بأن يتولى رئاسة الجمهورية مجلس سيادة ويتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة وأكد على استقلال القضاء،بينما أشار الباب الرابع إلى الأحكام الانتقالية.وللمزيد عن القانون ومضامينه ومواده والأسباب الموجبة لإصداره،ينظر:الوقائع العراقية، العدد (٢) في ٢٨ تموز ١٩٥٨م.

إلى مصر والسعودية وتشتت الحزب وتوقف نشاطه السياسي داخل العراق مع أنه لم يحل رسمياً.

أما حزب التحرير فقد رفض وزير الداخلية طلب تأسيسه في ٢٧ آذار ١٩٦٠م بحجة أن منهاج الحزب((**مخالف لروح العصر ومجاف لمبادئ الشريعة الإسلامية فضلاً عن كونه مرتبطاً بحزب آخر ناشط خارج العراق**))ويقصد به حزب التحرير الأردني،وقد أيدت محكمة التمييز قرار وزارة الداخلية في ٢٩ نيسان ١٩٦٠م بالرفض، لكن الحزب استمر بممارسة نشاطه السياسي بشكل سري وأخذ يهاجم عبد الكريم قاسم والشيوعيين. ويظهر بأن رفض طلبات تأسيس الأحزاب الإسلامية من وزارة الداخلية إنما كان يمثل سياسة ونهج رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم القائمة على عدم تحبيذ إجازة مثل هكذا أحزاب بل أنه لم يكن راغباً في إجازة أي نوع من الأحزاب السياسية حتى ذات النهج التقدمي ولو كانت تحمل أفكاراً علمانية تنسجم مع (روح العصر)التي عدّتها وزارة الداخلية أحدى مبررات رفض إجازة الأحزاب الإسلامية.

كما تأسس أواخر الخمسينيات حزب الدعوة الإسلامية ،الذي فضل انتهاج العمل السري في تلك الحقبة من تاريخ العراق لاسيّما بعد وضوح سياسة الحكومة بعدم تحبيذها إجازة الأحزاب الإسلامية فضلاً عن أنه فضل ممارسة النشاط الثقافي والدعوتي بالدرجة الأساس. وربما نفسر ذلك بأن الحزب كان في بداية التنظيم وكان بحاجة لقراءة المشهد السياسي بشكل أكثر دقةً وواقعيةً وكسب المزيد من الأنصار والمؤيدين قبل الخوض في العمل العلني الذي يكتنف طريقه الكثير من المخاطر والصعوبات.

ورفضت وزارة الداخلية طلباً من الحزب الجمهوري الذي قدمه في ١٢ شباط ١٩٦٠م،بعد أن تأكد لها بأن طالبي التأسيس يريدون أن يكون حزبهم((**واجهة للحزب الشيوعي وأنه إذا ما أجيز سينظم إليه جميع الشيوعيين**)). لذلك رفضت وزارة الداخلية الطلب في ٢٧ آذار،ويبدو أنه كان بتوجيه من رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذي بدأ

يحاول تقليص نشاط الشيوعيين لاسيّما بعد تأكد ضلوعهم بأحداث كركوك في تموز ١٩٥٩م.

وأجازت وزارة الداخلية في ٢٩ تموز ١٩٦٠م(الحزب الوطني التقدمي)،بعد أن قدم طلب التأسيس محمد حديد وجماعته قبل شهر من تاريخ الموافقة. ويبدو أنّ الحكومة لم تمانع على الموافقة على إجازة هذا الحزب لأنه يُعدّ جناحاً أو جزءاً من الحزب الوطني الديمقراطي الذي سبق وأن أجازته ولأنه لم يأتِ في منهاجه ما يخالف توجهات رئيس الوزراء آنذاك.

بدّلتْ الحكومة سياستها تجاه الأحزاب السياسية بعد أقل من عام على إجازة الأحزاب، فبدأت دوائرها الأمنية تلاحق قياديّي الأحزاب واعتقالهم وإغلاق صحفهم بعد قيامها بانتقاد سياسة الحكومة وتشديد مطالبتها بالإصلاح.

أما الحركات والأحزاب القومية كحزب البعث العربي الاشتراكي والرابطة القومية (تأسست عام ١٩٥٨م)،وحركة القوميين العرب والحزب العربي الاشتراكي فقد فضلت ممارسة العمل السياسي السري لاسيّما بعد قراءتها لتطور الأحداث السياسية وتعامل رئيس الوزراء مع الأحزاب الأخرى،لكنها على الرغم من إتباعها إجراءات العمل السري لم تفلت من متابعة الدوائر الأمنية للحكومة،فقد تمكنت دوائر الشرطة والأمن في شهري آب وأيلول ١٩٦٠م من التعرف على أوكار حركة القوميين العرب في منطقة المنصور والكرخ ببغداد والقبض على العديد من قيادييها وضبط الكثير من وثائقها المخطوطة.

رابعاً: تطور أحداث البلاد السياسية الداخلية ١٩٦١- ٨ شباط ١٩٦٣م

عندما أعلن سواق سيارات التاكسي والباصات الأهلية – الذين كان عددهم كبيرًا– الإضراب عن العمل في يوم معين من شهر آذار ١٩٦١م احتجاجًاعلى زيادة أسعار البنزين مطالبين بإلغائها، وحاولت الشرطة بادئ الأمر، فضّ التظاهرة بالوسائل السلمية وتفريق

المتظاهرين ألا أنه في نهاية الأمر وقعت مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين بعد رفض الأخيرين التفرق وإنهاء التظاهرة لكن دون إصابات تذكر.

كما واجهت الحكومة حركات الملا مصطفى البارزاني منتصف عام ١٩٦١م،وأخبرت دوائر الأمـــن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بحركات الملا مصطفى وعودة البريطانيين للاتصال بــه لاسيّما لقاء السفير البريطاني همفري تريفليان (Humphrey Trevelyon) معه أثناء زيارته لشركة النفط في كركوك وتسليمه مبلغ نصف مليون دينار.وبدأت مديرية الأمــن العامة تضع تحركات العناصر القيادية للحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد تحت المراقبة والمتابعة،مما اضطر الكثير منهم إلى الخروج من بغداد والالتحاق بجماعات الملا مصطفى المسلحة في المنطقة الشمالية،وصدرت أوامر القبض بحق الملا مصطفى وعدد من أتباعه وأنصاره بإيعاز من عبد الكريم قاسم بعد اتهامهم بحادثة مقتل صديق ميران شقيق عثمان ميران المعروف بموالاته لعبد الكريم قاسم.

وأصــبح الوضــع معقـداً فــي المنطقــة الشـمالية بعـد تحـرك رؤســاء العشـائر مـــن الإقطاعيين وتقديمهم مذكرة إلى رئيس الوزراء في ٢٠ تموز ١٩٦١م ضمنوها مطالبهم بإلغاء قانون الإصلاح الزراعي والمطالبة بجعل اللغة الكردية لغة التدريس في جميع مراحل الدراسة الثانوية،وأن يكون جميع الموظفين من المتصرفين والقائممقامين للألوية الشمالية من الأكراد وسحب رؤساء الشرطة والأمن والإدارة الذين لهم دور في الأحداث الأخيرة أما بالإهمال المتعمد أو التحريض،على حد قول المذكرة. وتطور الموقف بعد طلب الملا مصطفى انضمام منتسبي الشرطة والجيش إلى الحركة التي انظم الكثير منهم إليها.

وأخذت جريدة خه بات(التقدم)الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني تهاجم السلطة الحاكمة وتطالب بإلغاء الأحكام العرفية وإنهاء مدة الانتقال– أعداد دستور دائم للبلاد وتشكيل حكومة مدنية – والكف عن مطاردة الحياة الحزبية.

لم تتمكن أجهزة الشرطة بسبب الإمكانيات والقدرات البسيطة من معالجة هذه الحركة في مناطق جبلية لاسيّما بعد انضمام الكثير لها من أفراد الجيش والشرطة وأبناء العشائر

الكردية بتحريض من الملا مصطفى نفسه،مما جعل من تدخل الجيش أمر لابُدَّ منه لإعادة الأمن لنصابه حتى أن القوة الجوية استخدمت لقصف مواقع المتمردين.

ويذكر مجيد خدوري بأن سبب التمرد في المنطقة الشمالية يعود لسوء تصرفات الشرطة وجهاز الإدارة هناك لاسيّما في منطقة رانية التابعة للواء السليمانية،وأن شكاوى عديدة رفعت إلى رئيس الوزراء بخصوص تصرفاتهم إلا أنّ عبد الكريم قاسم لم يعالج الأمر بصورة سليمة، بل العكس من ذلك أوعز إلى وزارة الداخلية لقيام الشرطة بمعالجة الموضوع بشدة وحزم وأمر قوات الجيش بالقضاء على ما عدّهُ تمرداً على الدولة،وأنّ هذه الحادثة استغلها الملا مصطفى لإعلان مساندته لمطالب الأكراد لاسيّما القومية منها.

كانت حركات التمرد على أشدها في مناطق دهوك وعقرة وحلبجة وطاسلوجة ودربندخان ورانية وبعض مناطق لواء الموصل في وقت واحد مما يؤكد بأنها مخطط لها مسبقاً ومفتعلة، وتعرضت مراكز الشرطة والدوائر الحكومية الأخرى إلى الهجوم من المسلحين وأحرق قسم منها.

استمر التمرد الكردي حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم ، مما حمل المؤسسة الأمنية عبئاً إضافياً في ثلاثة ألوية في شمال البلاد تمتاز بصعوبة الحركة فيها بسبب طبيعتها الجغرافية،وتزايد حركات المعارضة المسلحة للحكومة والقوانين والأنظمة مما فرض على الجهاز الأمني توسيع وتطوير قدراته القتالية بالتعاون مع القوات المسلحة في الجيش العراقي التي اشتركت بصورة فعالة في معالجة تمرد المناطق الشمالية طوال حكم عبد الكريم قاسم.

تزايدت نشاطات القوميين والبعثيين أواخر عام ١٩٦٢م بعد أن تغلغلوا في الاتحادات والنقابات المختلفة للطلاب والعمال والفلاحين والمعلمين،وبدأت الحركات القومية تخطط بجدية لإنهاء حكم عبد الكريم قاسم،والجدير بالاهتمام أنّ دوائر الأمن والشرطة كانت على دراية مسبقة بتلك الحركات والنشاطات وقامت بحملات واسعة من الاعتقالات لاسيّما في كوادر حزب البعث العربي الاشتراكي،لكن يبدو أنّ تلك الإجراءات والمعالجات لم تكن

بمستوى التهديدات والأخطار المحدقة بالنظام السياسي آنذاك،إذا ما عرفنا أنَّ المعارضة عملت لاستخدام الوسائل والأمكانات كافة لتحقيق أهدافها،وبدأت برفع الشعارات المعادية لحكم عبد الكريم قاسم ونظمت التظاهرات،واصطدمت أنشطتها هذه مع دوائر الشرطة وبقية الدوائر الأمنية ووقعت صدامات بالمتظاهرين وحاولت الشرطة شلّ تلك التظاهرات،كما توقعت الدوائر الأمنية قيام تحركات جديدة في شباط عام ١٩٦٣م والدليل على ذلك قيام مديرية شرطة لواء بغداد في ٧ شباط بتوجيه برقية سرية إلى مديريات وأقسام الشرطة كافة،نسخة منها إلى مدير الشرطة العام والحاكم العسكري العام طالبةً تعزيز الدوريات في يوم ٨ شباط واتخاذ إجراءات الحيطة والحذر خشية قيام تظاهرات وتجمعات جديدة في الطرق والساحات العامة،وأوعزت الدائرة المذكورة إلى أقسامها بالقبض على الأشخاص المتجمعين ومطالبةً بحضور منتسبي الشرطة جميعاً إلى أماكن أعمالهم في الساعة الثامنة والنصف صباحاً من يوم ٨ شباط .إذ كانت الدوائر الامنية متيقظة ومتوقعة لقيام انقلاب جديد وشخصت ذلك مبكراً إلا أن الانقلابيين كانت قوتهم وعدتهم أكبر من قوة وعدة الدوائر الأمنية لاسيّما وأنهم استخدموا أسلحة الجيش للقضاء على حكم عبدالكريم قاسم.

الفصل العاشر
الأوضاع السياسية الداخلية في العراق
٨ شباط ١٩٦٣- ١٧ تموز١٩٦٨م

حركة(انقلاب) ٨ شباط ١٩٦٣م

حركة ٨ شباط ١٩٦٣م هي حركة مسلحة أطاحت بنظام حكم رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم، فهي حركة كما يسميها الباحثون المحايدون وثورة كما أسماها قادتها ومؤيدوها، وانقلاب كما أسماها معارضوها.

أولاً: خلفية تاريخية

بعد فترة زمنية قليلة من نجاح تنظيم الضباط الأحرار في العراق في الإطاحة بنظام الحكم الملكي وتحويل نظام الحكم في العراق إلى النظام الجمهوري في ١٤ تموز عام ١٩٥٨م،بدأت بوادر الخلافات بين الأحزاب والقوى السياسية والضباط الأحرار،حيث كانت القوى القومية بزعامة العقيد عبد السلام عارف وحزب البعث العربي الاشتراكي تنادي بالوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة.في المقابل، وفي محاولة لخلق حالة من التوازن السياسي،حاول الحزب الشيوعي العراقي الذي كان معارضًا لفكرة الوحدة إلى طرح فكرة التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية بدلاً من الوحدة السياسية والعسكرية الشاملة.

تدريجياً ساءت علاقات عبدالكريم قاسم مع بعض زملائه من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ثم تعكرت علاقته مع التيارات الوحدوية والقومية التي أدت دوراً فاعلاً في دعم ثورة ١٤ تموز١٩٥٨م.أما التيارات المتصارعة في الحزب الشيوعي العراقي فكانت طامحة للتحالف مع العميد عبدالكريم قاسم،والتي كانت تمتد علاقتها معه منذ أمد بعيد، حيث اعتقد عبدالكريم قاسم أن بعض حلفائه الشيوعيين،أصبحوا قاب قوسين أو أدنى،من الوثوب إلى الحكم لاسيّما بعد تزايد نفوذ الحزب الشيوعي، بعد ذلك الشعار التي كان يردده الكثير من الشيوعيين ومؤيدي الحكومة في إحدى المسيرات:((**عاش الزعيم عبد الكريم، حزب**

الشيوعي بالحكم مطلب عظيم))، وجعلته يصمم منذ ذلك اليوم على تحجيم التيار الشيوعي المتحفز لقلب نظام الحكم وتقليم أظافره فقام بسحب السلاح من ميليشيا الحزب واعتقال معظم قادتها إلا أنه أبقى على التيار الموالي له وكان من قياداته العميد الطيار جلال الدين الأوقاتي قائد القوة الجوية والمقدم فاضل عباس المهداوي ابن خالة عبدالكريم قاسم.وتوالت التغييرات السياسية في العراق في تلك المرحلة الحرجة بسرعة بالغة وانتهى حكم عبدالكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣م بإعدامه من خلال محكمة صورية عاجلة في دار الإذاعة في بغداد وسارع قادة الحركة إلى عرض جثته على شاشة التلفزيون في اليوم نفسه.

ثانياً: **الدوافع المسببة لانطلاق الحركة**

تداخلت مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية وهيأت الظروف المناسبة للإطاحة برئيس الوزراء عبدالكريم قاسم وأركان حكمه، فيرى بعض المؤرخين أن من أسبابها ما وصفوه بتخبط وفردية عبدالكريم قاسم والأخطاء التي ارتكبها بإعدام القادة والوطنيين وأعمال العنف التي قامت بها المليشيات الشيوعية المتحالفة مع عبدالكريم قاسم ،والخلاف مع العقيد عبد السلام عارف الذي كان قيد الإقامة الجبرية،فضلاً عن تصرحات عبدالكريم قاسم المتكررة عن دعمه للعميد السوري عبد الكريم النحلاوي وللعقيد موفق عصاصة،بغية القيام بانقلاب لغرض انفصال الشطر السوري الذي كان متوحداً مع مصر في إطار الجمهورية العربية المتحدة .

كما أن لعبة السياسة الدولية ومصالحها كان لها دور في تشجيع أو تأييد الخصوم أو جني ثمار نزاعات الأطراف المتصارعة،أذ رأت الدول الكبرى وإسرائيل أن تصرفات عبدالكريم قاسم لاتخدم استراتيجياتها في المنطقة التي كانت تحاول إحكام الطوق على الإتحاد السوفييتي ومنظومة حلف وارشو، بعدد من الدول المؤيدة لسياساتها،فكان عبدالكريم قاسم يطمح للتقرب من الإتحاد السوفييتي وحلف وارشو حبًا بالتجربة الاشتراكية وعقد معاهدة دفاع استراتيجي مشترك معه مما سيسبب وفقاً للإستراتيجية الأميركية والعالم الغربي بتقرب الإتحاد السوفييتي مما اصطلح عليه(بالتقرب من المياه الدافئة) أي مياه الخليج العربي الغني بالثروة والتقرب من الشرق الأوسط المثقل بالمشاكل والصراعات التي خلفتها

دول الاستعمار القديم،فرنسا وبريطانيا،وما تسببت به من كارثتين في المنطقة أولهما شطر الولايات العثمانية العربية إلى دول مستقلة على وفق اتفاقية سايكس- بيكو،والإسهام بتأسيس دولة(إسرائيل في فلسطين)- وبين السيطرة الأميركية المتنامية في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية،وتحديداً بعد حرب السويس أو العدوان الثلاثي على مصر، ناهيك عن الصراع بين الحكام الموالين لهاتين الكتلتين والحكام الثوريين الجدد الذين يطمحون للتحرر والثورة وإعادة توحيد أوصال الوطن العربي .

بدأ الصراع بين عبدالكريم قاسم وفرقاءه من أعضاء تنظيم الضباط(الأحرار) والشخصيات السياسية الفاعلة في الساحة السياسية من مختلف التيارات بسبب بعض الإجراءات التي اتخذها عبدالكريم قاسم منها تفرده في السلطة وفرضه لهيمنة العسكر والحزب الشيوعي على الوزارة والسياسة العراقية،حيث منح صلاحيات واسعة للتيارات اليسارية من الشيوعيين المعارضين لتطبيق الأحكام الإسلامية في القانون العراقي والذين كانوا وراء إصدار قانون الأحوال الشخصية الذي شجبته المراجع الدينية،وكذلك ابتعاد عبدالكريم قاسم عن ما اتفق علية فيما سمي بالميثاق الوطني لتنظيم الضباط (الأحرار) لانضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة، وبدلاً عن ذلك دخل عبدالكريم قاسم في عداء مع أغلب الدول العربية لاسيّما المحيطة بالعراق وتوج اجرائاته بالغاء عضوية العراق من الجامعة العربية.فضلاً عن الاضطرابات التي حدثت ابان حكم عبدالكريم قاسم بسبب حملات إعدام بعض قادة تنظيم الضباط الوطنيين والأحداث المؤسفة التي قامت بها المليشيات الشيوعية في الموصل وكركوك،علاوةً على انتفاضة الأكراد في أيلول من عام١٩٦١م وضربهم بقسوة، مما أدى إلى إضعاف أكثر للهيمنة المركزية لعبدالكريم قاسم على حكم العراق.كما كانت لطلب عبدالكريم قاسم في ضم الكويت للعراق عام ١٩٦١م أثره في زعزعة السياسة الخارجية وإظهاره بمظهر المتخبط .

كان تنظيم الضباط الوطنيين عبارة عن خلايا وتجمعات مستقلة توحدت عام ١٩٥٧م وتأسست أول خلية عام ١٩٤٩م بعد حرب فلسطين،أسسها العقيد رفعت الحاج سري، وكان عبدالكريم قاسم ينتمي إلى خلية في معسكر المنصورية في ديالى جلها من الضباط ذوي الأصول الفلاحية أو الفقيرة ومن المنتمين للتيارات الشيوعية في زمن كانت

الطبقة والبيوت العائلية والقبلية تلعب دوراً وتظهر هيمنة في المجتمع. فتأثر عبدالكريم قاسم بالتجربة الاشتراكية والشيوعية التي لا تعير اهتماماً للتطلعات الدينية ولا القومية.وفي الطرف الآخر كان أغلب تنظيم الضباط الاحرار ينتمون إلى حركات التحرر التي تنادي بالوحدة العربية لاسيّما بعد تأجيج المشاعر القومية على أعقاب ثورتي رشيد عالي الكيلاني ضد البريطانيين عام ١٩٤١م وثورة يوليو/تموز ١٩٥٢م في مصر وما تبعها من إجراءات رأت فيها الجماهير ضرب للمصالح الاستعمارية كتأميم قناة السويس وقيام الجمهورية العربية المتحدة .

تحول صراع الأيديولوجيات بشكل تدريجي إلى صراع مسلح بين الفرقاء، وبدأت سلسلة من المحاولات من الجانبين لفرض المواقف فبعد أن أحس بعض رفاق عبدالكريم قاسم في تنظيم الضباط الاحرار،ومعهم شخصيات من التيار القومي وحزب البعث، بان عبدالكريم قاسم يمارس معهم عملية اقصاء وما اسموه بعدم تنفيذه لما اتفق عليه قبل ثورة ١٤ تموز وانفراده بالحكم،شجع ذلك عضو التنظيم العقيد عبد الوهاب الشواف بالقيام محاولة انقلاب عسكرية عرفت باسم حركة العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل في ٨ آذار من عام ١٩٥٩م،والتي أخمدها عبدالكريم قاسم بقسوة حيث قتل وأعدم منفذيها. وتلا ذلك استهداف عبدالكريم قاسم من قبل حزب البعث في ٧ تشرين الأول من عام ١٩٥٩م حيث تعرض عبدالكريم قاسم إلى محاولة اغتيال سببت له إصابات بليغة في كتفه،وبعد سلسلة من الاعتقالات والمداهمات أطلق عبدالكريم قاسم شعاره:((**عفا الله عما سلف**)) .

وفي تاريخ تلك المرحلة وقعت ثلاثة أحداث مثيرة للجدل، وهي ما أشيع من قبل حكومة عبدالكريم قاسم عن اكتشاف محاولات قلب نظام الحكم والتي لم يتأكد من صحتها بالوثائق أثناء المحاكمات التي عُقدت بشأنها ولا بعد ذلك إضافة إلى تقديم المشتكين لوثائق أخرى تثبت برائتهم مما أثار سخط الرأي العام في حينه حول ما أسموه الدواعي وراء تلفيق التهم لقادة ثورة ١٤ تموز أو الرموز الوطنية الأخرى.

فالحدث الأول الذي أثار جدلاً كبيراً امام الراي العام هو ما أشاعته الحكومة بأن عبد السلام عارف حاول اغتيال عبدالكريم قاسم والتي حدثت أثناء اجتماع اعتيادي ضم عبدالكريم قاسم وعارف وبعض المسؤولين فحين همّ عارف بالجلوس أخذ يعدل ملابسه ونطاقه العسكري

المتضمن مسدسه. وفي تلك الفترة كان عبدالكريم قاسم ممتعضاً من عارف بسبب ازدياد شعبيته لدوره الرئيس في ثورة ١٤ تموز من جهه وزياراته للمحافظات وإلقاءه للخطب الارتجالية عن دوره في الثورة وضرورة قيام الوحدة للحفاظ على الثورة من التهديدات البريطانية والإسرائيلية.والتي أثارت امتعاض رئيس الوزراء عبد الكريم عبدالكريم قاسم لاسيّما بعد زيارة عارف لسوريا والتي كانت متوحدة مع مصر في الجمهورية العربية المتحدة، حيث بدأت شعبيته محلياً وعربياً تزداد بشكل ملحوظ، من هنا ازدادت مخاوف عبدالكريم قاسم الذي اعتقد أو استغل تلك الفرصة للتخلص من عارف وإبعاده عن الوزارة ومركز القرار. حيث نفى عارف التهمة المنسوبة إليه واستشهد بشهود من الحاضرين في الاجتماع، حيث اكتفى عبدالكريم قاسم باعتقاله على عجل ثم أصدر أوامره بتعيينه سفيراً في ألمانيا كونه درس وعاش في ذلك البلد قرابة ست سنوات. وبعد عودة عارف من ألمانيا على أثر البرقية التي أرسلتها له عائلته لضرورة مجيئه لمرض والده العضال والذي توفي على اثره، استثمر عبدالكريم قاسم هذه الحادثة وقام باعتقال عبد السلام عارف وتقديمه أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة على الرغم من تقديمه للبرقية وشهادة الشهود من عائلته والتقارير الطبية التي قدمتها عقيلته وأخوه عبد السميع للمحكمة، إلا أن الأخيرة قضت بإعدامه، وظل معتقلاً في السجن العسكري رقم واحد بانتظار يوم إعدامه لمدة سنتين .

بعد حادثة فشل الوحدة بين مصر وسوريا والتي صرح عبدالكريم قاسم بأنه دعم قادة الانفصال فيها، العميد عبد الكريم النحلاوي والعقيد موفق عصاصة، **((لتحرير سوريا من الهيمنة المصرية))**. فوجد رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم بأن الخطر قد زال فأصدر عام ١٩٦١م أمرًا دون الرجوع للمحكمة بتحويل حكم إعدام عارف إلى المؤبد بصيغة الإقامة الجبرية، حيث بقي عبد السلام عارف معتقلاً في منزله حتى قيام حركة ٨ شباط من عام ١٩٦٣م، ولم يخلي سبيله رغم مطالبة زملاءه وعائلته ورفاقه .

أما الحدث الثاني فهو زج اسم العميد الركن ناظم الطبقجلي مع المتهمين بحركة الشواف،إلا أن المحكمة لم تستطع إثبات التهمة المنسوبة إليه بالوثائق. فلم يكن عبد السلام عارف هو الوحيد الذي يخشى منه عبدالكريم قاسم،بل كان يخشى من أغلب أعضاء تنظيم الضباط الاحرار،اذ احتج كل من العميد ناظم الطبقجلي والعقيد عبد الوهاب الشواف والعقيد

رفعت الحاج سري على إبعادهم من الواجهة السياسية والوزارة أو من عدم تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة وتعليق انتخاب رئيس للجمهورية،حيث وزعهم على المعسكرات في المحافظات البعيدة عن بغداد. وبعد اعتقال الطبقجلي وتصريحه امام شاشات التلفزيون بانه يتحدى الحكومة بان تثبت التهمة عليه وإنه قد تم تعذيبه واهانته، تم إعدامه مما أدى إلى سخط الرأي العام .

والحدث الثالث الذي شغل الرأي العام فهو ما أشاعته الحكومة بان وراء عودة الشخصية الوطنية العراقية رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء الأسبق وقائد حركة مايس/ أيار عام ١٩٤١م هو التخطيط لمحاولة انقلابية في عام ١٩٥٩م وقد نفى الكيلاني التهم بسخرية قائلاً: **((لم انتظر يوما قط وأنا في المنفى بعيداً عن الوطن،أن يقدم لي أحد مكافأة على ما قمت به من دور وطني في سبيل تحريرالعراق، وقد استبشرت بقيام الثورة وعدت لبلدي الحبيب، ولم أتوقع ان أكافأ بهذه الطريق وقد بلغ بي العمر ٨٤عامًا))**. تم تقديم الكيلاني إلى المحكمة العليا الخاصة والتي حكمت عليه بالإعدام بالرغم من نفيه لهذه المزاعم مطالبا بتقديم وثائق تثبت هذه التهمة مما أدى إلى عدم تنفيذ الحكم ثم أطلق سراحه فيما بعد ونفي إلى لبنان حيث لاقته المنية عام ١٩٦٥م في بيروت.

أدى سخط الشارع لما اعتبره الرأي العام محاولة عبدالكريم قاسم وحكومته وحلفائه من الشيوعيين إلى ابعاد جميع الشخصيات الفاعلة والمؤثرة في الشارع عن الواجهة السياسية بتلفيق التهم لها أو ابعادها عن المسرح السياسي بنقلها إلى وحدات عسكرية بعيدة عن بغداد كما حدث لقادة تنظيم الضباط الاحرار .

أما الدوافع المسببة للحركة برأي قادتها فقد أجمل قادة حركة ٨ شباط لعام ١٩٦٣م من خصوم ومعارضي عبدالكريم قاسم عدداً من العوامل التي دفعتهم للقيام بالحركة، منها أن ثوره ١٤ تموز ١٩٥٨م هي عمل جماعي منظم جائت وليدة حتمية للظروف الموضوعية التي كان يمر بها العراق والمنطقة، فقام بها تنظيم الضباط الوطنيين الأحرار أو جزء كبير من قياداته وقواعده ولم يقم بها العميد عبدالكريم قاسم بمفرده بل إن دوره فيها كان ضمن صفحة التخطيط والإشراف ولم يسهم في صفحة العمليات التنفيذية المباشرة. إن جميع ما

أصدرته الثورة عند انطلاقتها الأولى من قرارات وطنية وتشريعات ومنجزات جائت((**وليدة العمل الجماعي**)) المثمر لقادتها الوطنيين ولم تكن من إنجازات عبدالكريم قاسم لوحده .

يرى قادة حركة ٨ شباط ١٩٦٣م أن عبد الكريم عبدالكريم قاسم تحول من زعيم للثورة إلى ((**دكتاتور**)) تفرد بالسلطة، فاستحوذ على مركز صناعة القرار وبدأ بجمع الصلاحيات بيده مجرداً شيئاً فشيئاً الصلاحيات من زملاءه. فأصبح هو رئيس الوزراء ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة.ولم يمنح مجلس السيادة الصلاحيات وأحاله إلى واجهة شكلية ليس بيدها لا سلطة تنفيذية ولا تشريعية،كما وقف حائلاً أمام انتخاب رئيس الجمهورية،وبقي المنصب معلقاً في عهده. كما عطل تأسيس المجلس الوطني لقيادة الثورة كما كان متفقاً عليه في تنظيم الضباط الأحرار وحل مجلسي النواب والأعيان للحكم الملكي،ولم يفسح المجال لانتخاب مجلس نواب جديد. وعند بدء الثورة حين كان العمل في القيادة جماعيا قبل تفرده بالسلطة سمحت وزارة الداخلية التي كان عبد السلام عارف وزيرا لها بتأسيس بعض الأحزاب مثل الحزب الإسلامي العراقي وحزب الدعوة الإسلامية،إلا أن عبد الكريم عبدالكريم قاسم وبعد تفرده ألغى هذه الأحزاب ولم يفسح المجال لعمل أحزاب جديدة سوى الحزب الشيوعي العراقي الذي شاركه في السلطة .

كما يرى قادة الحركة أيضًا ان عبد الكريم عبدالكريم قاسم أصدر أحكام إعدام وسجن جائرة بغية تصفية قيادات ثورة ١٤تموز عام ١٩٥٨م من زملاءه وأعضاء تنظيم الضباط الاحرار وشملت التصفيات أي شخصية وطنية يعلو صوتها على صوت عبدالكريم قاسم،فلفق التهم لبعضهم وزجهم بالسجون وأعدم البعض الآخر مستغلاً حركة عبد الوهاب الشواف الانقلابية كذريعة لهذه التصفيات. ووصفت قيادات الحركة((**محكمة الشعب**)) المشهورة باسم((**محكمة المهداوي**)) بكونها محكمة((**هزيلة**))،وكانت تلك المحكمة العسكرية العليا الخاصة تقوم بمحاكمة أركان النظام الملكي وأيضاً جيء بالكثير ممن ليس لهم علاقة بمركز القرار وأعدم الكثيرين مجرد لأنهم كانوا مسؤولين في النظام الملكي.يرى المعارضون لطريقة سير تلك المحكمة أنها وبسبب رئيسها المقدم فاضل عباس المهداوي وادعائها العام العقيد ماجد محمد أمين كانت منبراً وواجهة إعلامية للحكومة واستخدمت فيها وسائل تعذيب

وإهانة الموقوفين وكثيراً ما كان رئيس وأعضاء المحكمة ينحدرون بالسباب والشتائم وتلفيق التهم بالشبهة وأثناء البث المباشر على شاشات التلفزيون.

من وجهة نظر التيار المساند للإطاحة بعبدالكريم قاسم فإن عبد الكريم عبدالكريم قاسم فسح المجال للحزب الشيوعي ومليشياته(المقاومة الشعبية) بالعبث بأمن الدولة والمواطنين وتمكينهم من المناصب الهامة في الوزارة والجيش ومستشارية لأخر يوم في نظام حكمه مثل العميد الطيار جلال الدين الأوقاتي الذي قُتل صباح يوم الحركة وطه الشيخ مدير العمليات في وزارة الدفاع وفاضل المهداوي رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة الذين أعدما معه. كما قامت المليشيات الشيوعية بارتكاب أعمال عنف مؤسفة كقتل وتعذيب معارضيهم بالشوارع وتعليق الكثيرين منهم على أعمدة الكهرباء، والقيام بمداهمة واحتلال المنازل والمؤسسات الحكومية والمعسكرات والعبث بها بمساعدة العامة من الدهماء كما حدث من مجازر وتجاوزات على حقوق الإنسان في الموصل وكركوك. كما لعبوا بسياسة الدولة الداخلية والخارجية ومنعوا أي تقارب مع الدول العربية أو تحقيق أي وحدة عربية والتي كانت حلم الجماهير التي تعتبرها ضرورة للوقوف بوجة القوى الكبرى للنيل من الثورة.

هناك قناعة راسخة من قبل المؤيدين للإطاحة بعبدالكريم قاسم بأن سياسة العراق في عهده عزلت العراق عن محيطة الإقليمي العربي بسبب عدم إيمانه بالوحدة العربية ووقوفه ضد الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بعد زيارة وفد من التنظيمات الشعبية للجمهورية العربية المتحدة برئاسة أعضاء من حزب البعث للتهنئة بالثورة ودعوة قيادة العراق للانظمام للوحدة، كما شكلت محاولته بضم الكويت عسكريا عام ١٩٦١م بعيدًا عن التنسيق الوحدوي أثراً سلبياً على علاقاته العربية التي ازدادت سوءاً بقطع العراق لعلاقاته الدبلوماسية مع العديد من الدول العربية مثل مصر وسوريا والكويت والسعودية والأردن،وانتهى به الأمر إلى الغاء عضوية العراق من الجامعة العربية أواخر عام ١٩٦١م.

بالإضافة إلى القوى القومية العربية وحزب البعث التي ناهضت سياسات عبدالكريم قاسم فقد واجه عبدالكريم قاسم انتقادات من المراجع الدينية المحافظة التي لم تكن مع بعض القرارات التي كانت تُعتبر تغيرات جذرية سريعة نحو العلمانية في دولة لا تزال تتمسك بالعرف الديني والعشائري ومن أشهر هذه القرارات قانون الأحوال الشخصية التي ضمنت

للمرأة حقوق واسعة بعيدة عن التشريع الإسلامي ومستوحاة من الفكر الماركسي وقانون الإصلاح الزراعي حيث انتزع الأراضي العقارية التي كانت للملاكين،وشيوخ العشائر والاقطاعيين ووزعها على الفلاحين والمهاجرين والتي أصدرت المراجع الدينية الشيعية، بضمنها الحوزات الدينية الشيعية، والمراجع السنية بيانات شجبها ومنافاتها للشريعة الإسلامية .

كذلك فهو لم يؤمم نفط العراق في ظروف مواتية بعد تعالي الصيحات المنادية بالتأميم وذلك بعد تأميم إيران (مصدق) للنفط ومصر (عبد الناصر) لقناة السويس. واكتفى كبديل بتبني اقتراح وزارة النفط بإصدار القانون رقم(٨٠)الذي فسح المجال للعراق باستكشاف حقول نفطية جديدة. أما حقول العراق النفطية والتي لم يكن مكتشفا منها سوى عدد قليل، فبقيت بيد الشركات الاستثمارية الأجنبية التي كان لها نصيب الأسد من عوائد تصدير النفط بحسب الاتفاقيات الجائرة المبرمة في نهاية العهد العثماني وبداية تأسيس الدولة العراقية، حيث كانت تدفع تلك الشركات ما مقداره ((شلن)) فقط أي درهم عن كل برميل نفط. فالعراق كان فقيراً بسبب هيمنة شركات النفط من جهه وبسبب الاستثمار المحدود للحقول البسيطة يوم ذاك.

كما يُنتقد عبدالكريم قاسم أيضاً بسبب ميوله الفئوية حيث استغل قانون الإصلاح الزراعي وانتزع الأراضي العقارية التي كانت للملاكين وشيوخ العشائر والاقطاعيين ووزعها على الفلاحين والمهاجرين وذلك لانتماء أسرته لهذه الفئة. كما دعم المهاجرين الذين كانوا يعملون عبيد لدى الإقطاع وساواهم بالفلاحين العرب العراقيين ووزع لهم الأراضي الزراعية والدور السكنية ليضمن دعمهم له. كما ألب العشائر العربية في الموصل وكركوك لاضطهاد الأكراد على إثر عدم اتفاقهم معه وأرسل القطع العسكرية للنيل منهم.

أما الحركة من وجهة نظر عبدالكريم قاسم وحكومته فلم تتح الفرصة الكافية لحكومة رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم للتعبير عن رأيها بالحركة لأن الأخيرة استغرقت يومًا واحدًا تقريبًا أصدر أثنائها عبدالكريم قاسم بيانًا شجبها ودعا لمقاومتها من خلال خطاب مرتجل تم تسجيله تحت قصف الطائرات لمقره في وزارة الدفاع، حيث اعتبرها حركة طائشة ينفذها أذناب الاستعمار وبعض الخونة والمفسدين لتحطيم النظام الجمهوري، قائلاً بأن الحركة

سوف تفشل بسبب قوته لأنه وحكومتة لا يُقهران، بما أنه يعمل في سبيل الشعب وفي سبيل الفقراء بصورة خاصة ودعا الجيش لتمزيق قادة الحركة قائلاً: ((**مزقوا الخونة، اقتلوهم، اسحقوهم، إنهم متآمرون على جمهوريتنا ليحطموا مكاسب ثورتنا،هذه الثورة التي حطمت الاستعمار، وانطلقت في طريق الحرية والنصر، وإنما النصر من عند الله، والله معنا، كونوا أشداء، اسحقوا الخونة والغادرين**)).

كان قادة الحركة عبارة عن شخصيات قومية وبعض ضباط تنظيم الضباط الأحرار أغلبهم من المنتمين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي،ومن الأسماء الأخرى القيادية للحركة: طالب شبيب،مسارع الراوي، حمدي عبد المجيد، عبد الستار عبد اللطيف،عبد الكريم مصطفى نصرت، صالح مهدي عماش، حردان عبد الغفار التكريتي، منذر الونداوي،عبد الهادي الراوي، رشيد مصلح. ومن الأحزاب المشاركة في قيادة الحركة حزب البعث العربي الاشتراكي،ويعتمد الحزب في أيديولوجيته على شعار توحيد جميع الدول العربية في دولة واحدة تتبنى المنهج الاشتراكي.فضلاً عن مجموعة التنظيمات القومية والناصرية التي تأسست في اعقاب نجاح ثورة ٢٣يوليو/تموز عام ١٩٥٢م بقيادة جمال عبد الناصر ومجموعة الضباط المصريين الأحرار واستمدت فكرها من التجربة الناصرية، ومن قادتها في العراق باسل الكبيسي،خير الدين حسيب،عارف عبد الرزاق، عبد الكريم الفرحان، وصبحي عبد الحميد، وغيرهم. وشعار التنظيم الناصري((اشتراكية حرية وحدة)).ولهذه التنظيمات فرع في العراق تقودها شخصيات عراقية قد تحالفت مع العروبيين غير المنتمين لتنظيم من السياسيين والمهنيين والعسكريين، واتفقت هذه التنظيمات مع حزب البعث في العراق على القيام بالحركة.

ويقول محمد حديد بأنه على الرغم من أن ((**واجهة (المؤامرة) كانت بعثية إلا أنها كانت،في الواقع،من عمل الضباط المصممين على استمرار وتعزيز الطبيعة العسكرية للحكم،رغم النزعات الايدلوجية التي حاول حزب البعث تغليف ذلك التوجه بها..**)).

ثالثاً: الشروع بتنفيذ حركة ٨ شباط ١٩٦٣م ونهاية حكم عبدالكريم قاسم

اختار قادة الحركة الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ٨ شباط من عام ١٩٦٣م للانطلاق، لكون يوم الجمعة يوم عطلة، ويمكن تحرك القطع العسكرية بسهولة، وصادف

ذلك اليوم ١٤ رمضان توجهت إحدى القطع المهاجمة إلى دار الإذاعة حيث سلمت القوة الخاصة بحمايتها للمهاجمين فبدأت الإذاعة تبث أناشيد ثورية ووطنية منها نشيد **((جيش العروبة يا بطل))** لأم كلثوم كان له الأثر البالغ على معنويات الجنود والجماهير المترقبة لتطور الأحداث. كما تم تكرار بث النشيد العراقي الشهير **((لاحت رؤس الحراب تلمع بين الروابي))** والذي ارتبط بحركة رشيد عالي الكيلاني في شهر أيار من عام ١٩٤١م ضد البريطانيين والذي أوعز الملك غازي الأول بنظمه مع مجموعة من الأناشيد الوطنية أبان حركة الفتوة التي أسسها ضد البريطانيين .

في حين أغارت طائرات الميغ ١٧ والهوكر هنتر من السربين السادس والسابع في قاعدة تموز الجوية في الحبانية بقيادة كل من الطيارين المقدم الطيار منذر الونداوي والرائد الطيار محمد جسام الجبوري والعقيد الطيار حردان عبد الغفار التكريتي من القاعدة الحرية الجوية في كركوك وباشراف العميد عارف عبد الرزاق وآخرون محدثة أضراراً كبيرة في مبنى وزارة الدفاع، حاصرت الدبابات وقوات المشاة مبنى الوزارة في حين طوقت وحدات من المشاة مع عدد غفير من المتطوعين من الجماهير مبنى السراي الحكومي،فهرب الكثير من وزراء ومناصري عبدالكريم قاسم وتواروا عن الأنظار،ولم تتحرك الفرق والوحدات العسكرية في أرجاء العراق لمناصرة نظام الحكم، سوى مقاومة قليلة من الحامية العسكرية الخاصة بوزارة الدفاع ولم يبقى مع عبدالكريم قاسم سوى بعض من كان في وزارة الدفاع، وهم كل من: العقيد فاضل عباس المهداوي ابن خالة عبدالكريم قاسم ورئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة، والعميد طه الشيخ أحمد، مدير الحركات العسكرية، وعبدالكريم قاسم الجنابي سكرتير عبدالكريم قاسم،والملازم كنعان حداد مرافق عبدالكريم قاسم الشخصي .

في الوقت الذي كان فيه القصف يجري على وزارة الدفاع، سجل عبدالكريم قاسم على شريط تحت أصوات الانفجارات والقصف خطاب موجه إلى الشعب والقوات المسلحة وأرسله إلى دار الإذاعة مع الرائد سعيد الدوري، حيث سلم الشريط إلى قادة الحركة، كما أن دار الإذاعة كانت قد احتلت من قبل قادة الأخيرة، ولذلك لم يتسنَ إذاعة الخطاب، وفيما يلي بعض من مقاطعه:**((إلى أبناء الشعب الكرام، وإلى أبناء الجيش المظفر إن أذناب الاستعمار وبعض الخونة والغادرين والمفسدين، الذين يحركهم الاستعمار لتحطيم**

جمهوريتنا، يحاربوننا بحركات طائشة للنيل من جمهوريتنا، وتحطيم كيانها.إن الجمهورية العراقية الخالدة،وليدة ثورة ١٤ تموز الخالدة لا تقهر،نحن نعمل في سبيل الشعب، وفي سبيل الفقراء بصورة خاصة، وتقوية كيان البلاد، فنحن لا نقهر،وإن الله معنا أبناء الجيش المظفر والوحدات،والقطعات، والكتائب والأفراد،أيها الجنود الغيارى، مزقوا الخونة، اقتلوهم، اسحقوهم، إنهم متآمرون على جمهوريتنا ليحطموا مكاسب ثورتنا، هذه الثورة التي حطمت الاستعمار،وانطلقت في طريق الحرية والنصر،وإنما النصر من عند الله، والله معنا،كونوا أشداء،اسحقوا الخونة والغادرين)).ثم يتوقف التسجيل بسبب دوي القصف، ويعاود عبدالكريم قاسم مرة أخرى:((**السلام عليكم أبناء الشعب، أيها الضباط، أيها الجنود، أيها الضباط الصف الأشاوس، أيها العمال الغيارى، إن الاستعمار يحاول أن يسخر نفراً من أذنابه للقضاء على جمهوريتنا، لكنه بتصميمنا، وتصميم الشعب المظفر، فأننا نحن جنود وشعب ١٤ تموز الخالد الذي وجه الضربات الخاطفة إلى العهد المباد رغم..(كلمات غير مفهومة بسبب القصف)...،رغم الاستعمار،وحرر أمتنا،واسترد كرامتها، فان هذا اليوم المجيد...(كلمات غير مفهومة بسبب القصف)...،لسحق الخونه والغادرين...(كلمات غير مفهومة)))**.

غادر عبد الكريم عبدالكريم قاسم إلى مبنى الوزارة إلى قاعة الشعب القريبة من مبنى الوزارة،تحت جنح الظلام،وكان بصحبته كل من فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة، والعميد الركن طه الشيخ أحمد، مدير الحركات العسكرية، وعبدالكريم قاسم الجنابي السكرتير الصحفي الخاص، والملازم كنعان حداد، مرافقه. ومن هناك قام عبدالكريم قاسم بالاتصال هاتفياً بدار الإذاعة، وتحدث مع عبد السلام عارف طالباً منه التفاوض للمشاركة في السلطة أو السماح له بمغادرة العراق،وفي المحكمة الصورية كرر طلبه وحدد أن يكون سفيراً في تركيا، لكن عبد السلام عارف طلب منه الاستسلام وانه لا علاقة له مباشرة بالحركة وأنه سيكلم قادتها بمطاليبه.عند الساعة الواحدة والنصف من ظهر ٩ شباط ١٩٦٣م سلم عبدالكريم قاسم نفسه حيث اقتيد وزملاؤه إلى ستديو التلفزيون وبعد اتمام المحاكمة التي لم يعلم بتشكيلها عبد السلام عارف إلا بعد انعقادها حيث تم نقله إلى مقر الإذاعة والتلفزيون فالتحق عارف بقيادة البعث هناك محاولاً التوسط لعدم إعدام عبدالكريم قاسم. كما تشير الوثائق المحايدة بأن عارف طلب من قيادة

البعث مقابلة عبدالكريم قاسم وتم له ذلك حيث دخل عارف في نقاش وعتب مع عبدالكريم قاسم. اقتيد عبدالكريم قاسم وزملاؤه إلى ستديو التلفزيون حيث تم إصدار بيان عاجل بتشكيل محكمة خاصة برئاسة عبد الغني الراوي وبعد تلاوة لائحة الاتهام انبرى فاضل المهداوى بالدفاع عن المتهمين إلا أن وضعه النفسي لم يسعفه فانهار طالباً إعفاءة موجهاً سيلاً من الكلمات لعبدالكريم قاسم قائلاً: **((هذا إني مشايفة من عام.. كله منك))** وبعد مداولة صدر حكم الإعدام بحقهم، وقد رفضوا عصب أعينهم حيث تم تنفيذ الحكم من قبل عبد الغني الراوي ومنعم حميد وبعد جدل من قبل قادة الحركة حول عرض صورة رئيس الوزراء من خلال شاشة التلفزيون اتفقوا على عرضها بغية قطع الشك باليقين حول مصيره ومصير أركان حكمه أمام الجماهير المترقبة للتطور المتسارع للأحداث.

وبوفاة الزعيم عبدالكريم قاسم وأفراد نظامه، تكون قد انطوت صفحة ذاقت خلالها شريحة من المواطنين حلاوة الثورة ومنجزاتها، في حين رأت شريحة أخرى عكس ذلك تماماً.

رابعاً: نجاح الحركة وتشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة والوزارة الجديدة

تم تشكيل**((المجلس الوطني لقيادة الثورة))**من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار لثورة ١٤ تموز لعام ١٩٥٨م مع الضباط المساهمين بحركة ٨ شباط لعام ١٩٦٣م ، وغلب على قيادة المجلس أعضاء حزب البعث كما اسندت الوزارات لإثني عشرة وزيراً بعثياً وباقي الوزارات تولتها شخصيات مستقلة أو من تيارات أخرى.

بقيت الصلاحية التنفيذية بيد رئيس الوزراء والتي كانت بيد عبدالكريم قاسم ومن قبله بيد رؤساء وزارات الحكم الملكي. حيث تم إسناد المنصب للواء أحمد حسن البكر، أحد أبرز قياديي حزب البعث والذي كان يتزعم أحد التيارات المعتدلة فيه. وأسند منصب رئاسة الجمهورية للعقيد عبد السلام عارف ، حيث اختير لكسب ود الجماهير للحركة. لم يتمتع عبد السلام عارف بأي صلاحية لا من قريب ولا من بعيد سوى صلاحية عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة، أسوة مع بقية زملاؤه من أعضاء تنظيم الضباط الاحرار والوزراء .

حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م

بعد تسعة أشهر من الحكم وبسبب عدم خبرة البعثيين من سياسيين وعسكريين في شؤون الحكم ولصغر سن أغلبهم بدأت بوادر الاختلاف على الزعامة تلوح في الأفق، الأمر الذي تطور إلى انقسام بين التيارات، سُمي بالانشقاق، فهنالك التيار المتشدد والمتسلط على زمام الأمور بزعامة علي صالح السعدي يساعده الطيار منذر الونداوي،وهنالك تيار يميل نحو المرونة والحلول السياسية بزعامة حازم جواد وهو المخطط والمفكر للحركة ويساعده عبد الكريم الشيخلي الذي أصبح بعد حركة عام ١٩٦٨م وزيرًا للخارجية. أما تيار أحمد حسن البكر فكان يمثل التيار المعتدل والذي يحاول عدم إظهار نفسه بمظهر التيار المتكتل بقدر ما يظهر نفسه على أنه جهة استشارية ناصحة.

سيطرت قيادة الحرس القومي بزعامة الطيار منذر الونداوي على مقاليد الأمور بعد احتلال بعض المراكز والمؤسسات في محاولة من تيار علي صالح السعدي لإحداث انقلاب على تيار حازم جواد وبقية أعضاء تنظيم الضباط الاحرار لثورة عام ١٩٥٨م والأخرين الذين أسهموا بحركة ٨ شباط عام ١٩٦٣م،كما رافق ذلك أعمال عنف مارستها مليشيا الحرس القومي بالانتقام من الشيوعيين من أعضاء مليشيا المقاومة الشعبية والتنكيل بهم. تحرك حازم جواد على عجل مع أعضاء تنظيمه الذي طوق مقر السعدي أثناء اجتماع ضم قيادة تنظيمه وتم اعتقالهم جميعاً وتسفيرهم إلى إسبانيا.

كان رئيس الجمهورية عبد السلام عارف يراقب باستياء الوضع مع زملاءه من قيادة الجيش وأعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة فاتفق معهم على خطة تنفذها آمرية موقع بغداد العسكري للسيطرة على النظام حيث اتفق مع أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة والقيادة العامة وموقع بغداد بالتحرك لتنفيذ خطته بإقصاء حزب البعث بتياريه المتصارعين. ففي ١٨ تشرين الثاني صدرت الاوامر العسكرية بتحرك الجيش للسيطرة على بغداد. وتم اعتقال المتسببين بالفوضى وأعمال العنف وقيادات ما تبقى من تيارات الحزب، واصدر عبد السلام عارف مرسوماً باعفاء أحمد حسن البكر من منصبه وحدده بالإقامة الجبرية ثم أصدر مرسوماً بتعيينه سفيراً في وزارة الخارجية. وأصدر بعد فترة من الزمن مرسوماً بتعيينه

نائباً لرئيس الجمهورية. كما أعفى الكثير من أعضاء حزب البعث الذين تم اعتقالهم والتحقيق معهم، عدا من ارتكب جرائم جنائية، وأحالهم للمحاكم المدنية.

الأوضاع السياسية ما بعد حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م

بعد نجاح الحركة واقصاء التيارات المتصارعة لحزب البعث عن السلطة اصدر رئيس الجمهورية عبد السلام عارف سلسلة من قرارات العفو عن الكثير من أعضاء حزب البعث والشيوعيين المتسببين بحالة الفوضى في الشارع من الذين تم اعتقالهم والتحقيق معهم. وبعد شهرين في مطلع عام ١٩٦٤م شكل عبدالسلام عارف لجنة دستورية من خبراء قانونيين لتعديل الدستور العراقي، وتم تشكيل الوزارة من شخصيات مدنية وعسكرية معروفة سياسيًا أو مهنيًا.

حيث انتقى عددا من الوزراء من ذوي الباع في العمل أو من ذوي العلمية العالية وحضر اجتماعاً لمجلس الوزراء وعرض خطة عمله طالباً منهم الاستعداد لحملة من الاعمار والتنمية والبناء وطلب تفعيل خطط مجلس الاعمار للحكم الملكي والاستمرار بتوزيع اراضي الإصلاح الزراعي على الفلاحين التي بدأ بها سلفه عبدالكريم قاسم فارسل نائبه احمد حسن البكر لتوزيع سندات الاراضي على الفلاحين والتي كان يفخر بها احمد حسن البكر دائما أثناء توليه الرئاسة بعد حركة ١٧ تموز ١٩٦٨م كما دعا لحل شامل للقضية الكردية منطلقاً من مبادئه في ارساء الوحدة الوطنية قبل الشروع بالوحدة العربية فاصدر بيان أربيل عام ١٩٦٤م الخاص بالحل الشامل للقضية الكردية بمنحهم حقوقهم الثقافية وسمح للمحتفلين بمناسبة عاشوراء بالتعبير عن مشاعرهم ومن خلال الاذاعة والتلفزيون. أيدت الحركة قطاعات واسعة من الشعب العراقي فأصدرت الحوزات العلمية الشيعية بيانات التأييد والمناصرة كما اسبشرت القيادات الكردية بالتطورات الأخيرة ودخلت مع الدولة بمفاوضات لدراسة آليات تنفيذ بيان ١٩٦٤م. وفي السياسة العربية نحت الحركة منحى عروبي فوجد عبدالسلام عارف نفسه امام فرصة سانحة لتحقيق حلم توحيد الدول العربية فاقترح اعادة تشكيل الجمهورية العربية المتحدة على أسس مدروسة مستفيدين من دروس الانفصال عام ١٩٦١م فاقترح تشكيل اتحاد ثلاثي من العراق ومصر وسوريا من أجل تنمية الدول الثلاثة من جهة وللوقوف بوجه القوة الإسرائيلية المتنامية من جهه أخرى.وفي السياسة الدولية تبنى

مبدأ عدم الانحياز والحياد الإيجابي وأرسى علاقات متوازنة مع العالمين الشرقي والغربي وعقد سلسلة من الاتفاقيات الخاصة بالتنمية واستيراد المصانع الإنتاجية مع العديد من الدول لاسيّما ألمانيا والاتحاد السوفييتي.

وكان من الشخصيات التي شغلت مناصب هامة،أو أدت دورًا واضحًا في العملية السياسية بعد حركة ١٨ تشرين الثاني هم رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز، ورئيس الوزراء اللواء ناجي طالب،ووزير الخارجية صبحي عبد الحميد،وخير الدين حسيب ،والدكتور عدنان الباجه جي،ورئيس أركان الجيش اللواء فؤاد عارف، والوزير عبد الكريم الفرحان، والدكتور عبد اللطيف البدري والدكتور عبد العزيز الدوري.

بعد نجاح الحركة واستتباب الأمن شرع الرئيس عبد السلام عارف بتنظيم شؤون الدولة في محاولة منه لاعادة العسكر إلى الثكنات شيئاً فشيئاً فبعد أن اسند رئاسة الوزراء للفريق طاهر يحيى بغية فرض الامن على الشارع بعد أحداث الفوضى التي سبقت تنفيذ حركة ١٨ تشرين فاسند للمدنيين من المثقفين الوزارات وشؤون الدولة الأخرى كما اسند رئاسة الوزراء للدكتور عبد الرحمن البزاز وبدأ بسلسة من الإجراءات للتحول إلى الحكم المدني .

كانت لعبدالسلام عارف فلسفة خاصة بالحكم مبنية على ثلاث مباديء الأول مبدأ التسامح السياسي وإعطاء الفرص للاخرين عدا من ارتكب جرائم واحيل للقضاء بسببها والمبدأ الثاني هو ايمانه بالاشتراكية الإسلامية والمبدأ الثالث هو ايمانه بالوحدة العربية المستندة على الوحدة الوطنية .

بعد حركة ١٨ تشرين الثاني وخلال حكم عبد السلام عارف، نظم عدداً من الاتفاقيات مع دول عديدة لبناء العراق فأعاد تفعيل خطط حملة اعمار العراق التي بدأ بها الحكم الملكي بما سمي بمجلس الاعمار بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي وألمانيا والتي لم تكتمل بسبب وفاته ومنها بناء بعض المصانع الضخمة وشبكة من الطرق والجسور وخطة تحديث بغداد باستحداث أحياء سكنية جديدة والتي بدأت بها حكومة عبدالكريم قاسم. كان يؤمن بضرورة تنوع مصادر السلاح حيث وقع عدداً من الاتفاقيات المهمة لاعادة تسليح الجيش العراقي مع الاتحاد السوفييتي وعدداً من دول المنظومة الاشتراكية وألمانية الغربية

حيث له الفضل باقناع الاتحاد السوفييتي بتزويد سلاح الجو العراقي بالقاصفة انتونوف ومنظومات الدفاع الجوي وبمقاتلات ميغ ٢١ المتطورة والتي اختطف واحدة منها الجاسوس منير روفا بعد اقل من عام على وفاة عبد السلام عارف. ومن الممكن اجمال أهم المنجزات المتحققة في عهد عبد السلام عارف وكالآتي:

١.بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٦٤م بادر رئيس الجمهورية عبد السلام عارف لحل شامل للقضية الكردية،فأصدر بياناً لوقف جميع العمليات العسكرية والشروع باجراءات لمنح الأكراد حقوقهم الثقافية،إلا أن التيارات الانفصالية داخل الحركة الكردية حالت دون اكمال تحقيق الحكم الذاتي للاكراد.

٢.تنظيم حملة لاعمار العراق، فانشأت سلسلة من المصانع الضخمة، مثل مصانع الألبان والزيوت النباتية في بغداد، والدواجن والأبقار في المرادية،ومصانع التعليب الغذائية في كربلاء،واضخم معمل اسمنت في المنطقة في البصرة.

٣.تشكيل لجنة لإصلاح وتحديث الاقتصاد العراقي،وفي ضوء مخرجات اللجنة قامت الحكومة بتأميم عدد من الصناعات والشركات الاجنبية والمحلية الضخمة، منها شركة باتا الإيطالية لصناعة الجلود.

٤.الإعلان عن حملة التعريب في المؤسسات والجامعات،حيث تشكلت لجنة علمية اشرف عليها العلامة المعروف مصطفى جواد،ومن خلال المجمع العلمي العراقي، للحفاظ على اللغة العربية من الكلمات الاعجمية المترسبة عن عهود الهيمنة التركية والفارسية والاجنبية والوافدة من الغرب.

٥.تأسست عام ١٩٦٤م ثلاثة جامعات مهمة في تاريخ الحركة العلمية والتربوية في العراق وهي: الجامعة المستنصرية والتي أُطلق عليها في سنتها الأولى بالكلية الجامعة، وجامعة الحكمة في منطقة الزعفرانية والتي كانت تطمح الحكومة العراقية بمنح الجامعات الاميركية امتياز خاص بها، إلا أنها تحولت إلى مؤسسة المعاهد الفنية،والجامعة التكنولوجية التي

افتتحت بالتعاون مع منظمة اليونسكو والتي أُطلق على أولى لبناتها بمعاهد اليونسكو وفي نفس موقعها الحالي بالقرب من اعدادية الصنائع والتي تحولت إلى اعدادية الصناعة.

٦.تحديث الصناعة النفطية من خلال تأسيس منشأة عراقية في وزارة النفط للوقوف بوجه الشركات الاجنبية العاملة في العراق ومناقشة مجلس الوزراء موضوع تأميم القطاع النفطي إلا أن الظروف الدولية لم تكن مهيأة لهذه الخطوة.

٧. تأسست في عام ١٩٦٤م شركة للخطوط الجوية العراقية،وحدثها باسطول الطائرات طائرات التريدنت النفاثة ولاول مرة في العراق في حينها،بعد أن كانت مصلحة الطيران العراقية التابعة لوزارة المواصلات،والتي كانت تحتوي على بعض من طائرات نقل مروحية من الطراز القديم.

٨. أصدر عام ١٩٦٤م مرسومًا جمهوريًا بتأسيس مركز الحاسب الالي(المركز القومي للحاسبات الإلكترونية حالياً)حيث تم أستيراد أول حاسوب إلكتروني في العراق من بريطانيا،وهو من الحواسيب الضخمة الخاصة بالأبحاث،والحق بوزارة المواصلات التي الحقته بدورها بمديرية السكك الحديد،وتم إرسال كوادر متخصصة للتدريب عليه في مدينة لافبرا البريطانية المتخصصة بالحاسبات. ويعد هذا الكمبيوتر الأول الذي يدخل البلدان العربية والثاني في الشرق الأوسط بعد ((إسرائيل)).

٩.حُدّث الجيش بمعدات وتسليح معاصرين،ومن مناشيئ شرقية وغربية مختلفة، بضمنها الصفقة الشهيرة باستيراد الطائرة المقاتلة ميغ ٢١،والقاصفة انتونوف، ومنظومات الدفاع الجوي.

١٠.في عام ١٩٦٥م أوعزت رئاسة الجمهورية لوضع الخطط والدراسات لتأسيس جهاز المخابرات العراقي،وكخطوة أولى تم تهيئة إحدى المديريات التابعة للاستخبارات العسكرية بالقيام بمهام مكافحة التجسس لحين توسيعها وتدريب منتسيبيها لتصبح مستقبلاً جهاز مخابرات وطني حيث زار العراق لهذا الغرض وفد عسكري مصري ضمن اطار الاتحاد

الثلاثي،متضمناً عناصر من المخابرات المصرية،كما أنشات شبكة من الطرق والجسور الحديثة منها الجسر المعلق الذي افتتح عام ١٩٦٥م.

١١.نُظم عام ١٩٦٥م تعداد حديث للسكان هو الأول في العهد الجمهوري منذ تعداد عام ١٩٥٧ ويعد الأوسع منذ تأسيس الدولة العراقية.

١٢.أُحدثت تغيرات في النظام التربوي من خلال تحديث المناهج الدراسية وتوسيع المدارس وافتتاح عددا من الكليات. وفي عام ١٩٦٥م أُفتتح ((استاد)) ملعب الشعب الدولي وهو أكبر ملعب رياضي في العراق. وفي عام ١٩٦٦م تم استضافة وبتنظيم البطولة الأولى لكأس العرب في بغداد.

١٣.أُكمل انجاز القصر الجمهوري في كرادة مريم ودشنه عبدالسلام عارف عام ١٩٦٥م والذي أصبح مقراً لرئاسة الجمهورية.

١٤.الاهتمام بوسائل الاعلام وحرية الصحافة فأسست وكالة الأنباء العراقية عام ١٩٦٥م.

١٥.افتتاح استوديوهات جديدة للتلفزيون العراقي مجهزة بأنظمة حديثة بضمنها ادخال التسجيل الفديوي ولاول مرة في العراق، وبث برامج رياضية وعلمية وكان من نتاج ذلك انطلاق البرنامجين الشهيرين الرياضة في اسبوع للاستاذ مؤيد البدري والعلم للجميع للاستاذ كامل الدباغ.

١٦.افتتاح أول كاليري ضخم للفنون التشكيلية في العراق عام ١٩٦٥م وهو قاعة المعرض الوطني للفنون في ساحة الطيران.

١٧.افتتاح العديد من الجوامع فتم عام ١٩٦٦م افتتاح جامع أم الطبول أو أم القرى ويعد أكبر مسجد في العراق في حينها وهو نسخة طبق الاصل للجامع الأزهر في القاهرة من حيث الزخارف وفن العمارة وحجم البناء.

١٨.الاهتمام بالآثار حيث تم دعم فرق التنقيب والبحث وافتتح عبد السلام عارف المتحف الوطني للآثار.

١٩.اصلاح النظام القضائي بادخال اقتباسات من الشريعة الإسلامية من خلال لجنة شرعية اشترك فيها علماء من الطائفتين الشيعية والسنية.

الانتخابات في العهد الجمهوري

على أثر قيام ثورة ١٤تموز١٩٥٨م الغي القانون الاساسي لعام ١٩٢٥م، والمؤسسات القائمة بموجبه وبضمنها مجلس الامة بهيئتيه مجلس النواب والاعيان. ولم يشهد العراق خلال مدة حكم عبدالكريم قاسم(١٩٥٨-١٩٦٣م) وعبد السلام عارف(١٩٦٣-١٩٦٦م)، وعبد الرحمن عارف(١٩٦٦ – ١٩٦٨م) ، إجراء انتخابات برلمانية، ولم يشكل خلال هذه المدة أي برلمان عراقي منتخب.

التطورات السياسية في العراق ١٩٦٧-١٩٦٨م

شكل الفريق طاهر يحيى في ١٠ تموز ١٩٦٧م الوزارة الجديدة ،وكانت وزارة تتألف من:

١.طاهر يحيى رئيساً للوزراء ووزيرًا للداخلية.

٢.شاكر محمودشكري وزيرًا للدفاع.

٣.الدكتور عبد الرحمن الحبيب وزيرًا للمالية.

٤. مصلح النقشبندي وزيرًا للعدل.

٥.الدكتور عبد الرحمن خالد القيسي وزيرًا للتربية.

٦. احمد الحبوبي وزيرًا للعمل والشؤون الاجتماعية.

٧.الدكتور احمد الشماع وزيرًا للصحة.

٨.الدكتور مالك دوهان الحسن وزيرًا للثقافة والارشاد.

٩. عبد المجيد الجميلي وزيرًا للمواصلات.

١٠. عبد الكريم فرحان وزيرًا للاصلاح الزراعي ووزيرًا للزراعة بالوكالة.

١١.الدكتور محمد يعقوب السعيدي وزيرًا للتخطيط.

١٢. أديب الجادر وزيرًا للاقتصاد.

١٣.العميد خليل إبراهيم حسين الزوبعي وزيرًا للصناعة.

١٤.عبد الستار علي الحسين وزيرًا للنفط.

١٥.الدكتور شامل السامرائي وزيرًا للوحدة.

١٦. عبد الهادي الراوي وزيرًا لرعاية الشباب.

١٧. عبد الفتاح الشالي وزيرًا لشؤون الشمال ووزيرًا للبلديات والاشغال بالوكالة.

١٨.اسماعيل خير الله وزيرًا للدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ووزيرًا للخارجية بالوكالة.

١٩.الدكتور عبد الرزاق محيي الدين وزير دولة.

وفي ١٩ ايلول ١٩٦٧م صدر المرسوم الجمهوري(٩٣٦)بتعيين إحسن شيرزاد وزيرًا للبلديات والاشغال،وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٦٨م أجرى رئيس الوزراء طاهر يحيى تعديلًا واسعًا على وزارته الرابعة التي استمرت حتى قيام الحركة الانقلابية المسلحة في ١٧ تموز ١٩٦٨م.وكان من أسباب التعديل التصديق على قانون التعديل الرابع لقانون اليانصيب والاكتتابات رقم ٢ لعام ١٩٦٢م والذي اجاز سباق الخيل وقد اعترض على ذلك ستة من الوزراء وعدوا ذلك غير مناسب في مثل ظروف العراق الذي كان يمر بظروف صعبة.

وفي مساء يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٦٨م صدر المرسوم الجمهوري الذي نص على قبول استقالة كل من احمد الحبوبي وزير العمل والشؤون الاجتماعية واحمد الشماع وزير الصحة ومحمد جواد العبوسي وزير الاقتصاد وعبد الهادي الراوي وعبد الرزاق محيي الدين

وعبد الرحمن خالد القيسي.وفي اليوم نفسه صدر مرسوم جمهوري آخر بإملاء الوزارات الشاغرة وكما يأتي طه الحاج الياس وزيراً للتربية وعبد الكريم هاني وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية وجمال احمد حمدي وزيراً للصحة وعبد الكريم كنونة وزيراً للاقتصاد وياسين خليل وزيراً لرعاية الشباب والعميد الركن فيصل شرهان العرس وزيراً للدولة.وفي ٢٦ شباط ١٩٦٨م صدر مرسوم جمهوري بتعيين اللواء حمودي مهدي رئيس اركان الجيش وكالة وزيراً للدولة .وفي الاول من نيسان ١٩٦٨م صدر مرسوم جمهوري آخر بتعيين عبد الكريم فرحان وزيراً للزراعة والاصلاح الزراعي وجاء ذلك بعد صدور قانون تعديل السلطة التنفيذية رقم ٥٠ لعام ١٩٦٤م الذي تمت بموجبه عملية دمج وزارتي الزراعة والاصلاح الزراعي بوزارة واحدة . وصدر تعديل آخر في ١٧ آذار ١٩٦٨م بتغيير اسم وزارة النفط الى وزارة النفط والمعادن .وفي ٨ أيار ١٩٦٨م صدر تعديل ثالث بإبدال اسم(وزارة الثقافة والإرشاد) الى (وزارة الثقافة والإعلام) .

ازدادت المعارضة الشعبية لنظام حكم الرئيس عبد الرحمن محمد عارف، وبدأ قادة القوى والاحزاب السياسية يقدمون المذكرات الى رئيس الجمهورية بضرورة الاصلاح السياسي،ووقعت اضرابات طلابية في عدد من الكليات في بغداد،ووقع اعتداء على طلبة كلية التربية من قوات الانضباط العسكري وحاول رئيس الجمهورية احتواء المعارضة، فعقد اجتماعات في القصر الجمهوري،وقد اضطرت الحكومة ازاء النقد الموجه لها بتعطيل جريدة التآخي وقدم احسان شيرزاد وزير البلديات والاشغال وعبد الفتاح الشالي وزير شؤون الشمال استقالتهما من الحكومة،وهما الوزيران الكرديان في الوزارة،وقبلت استقالتهما في ٢٢ حزيران ١٩٦٨م، وصدر مرسومان جمهوريان برقم(٥٣٤)و(٥٣٥) بتعيين عبد الكريم فرحان وزير الزراعة والاصلاح الزراعي وزيراً للبلديات والاشغال بالوكالة، وتعيين حمودي مهدي وزير الدولة لشؤون الاوقاف وزيراً لشؤون الشمال وكالة، وسرعان ما استقال عبد الكريم فرحان وكانت رسالته الموجهة الى رئيس الوزراء قاسية جداً وفيها تحذير من أن الاوضاع اصبحت

خطيرة وان الفساد استشرى ودب الانحلال في سائر مرافق الدولة واجهزتها حتى في صفوف الجيش، وقد صدر مرسومان جمهوريان الاول برقم(٥٨٧)بتعيين عبد المجيد الجميلي وزير المواصلات وزيراً للزراعة والاصلاح الزراعي وكالة،والثاني برقم (٥٨٨)بتعيين خليل ابراهيم حسين الزوبعي وزير الصناعة وزيراً للبلديات والاشغال وكالة .

وهكذا أصبح من المتوقع ان تسقط وزارة الفريق طاهر يحيى الرابعة وتتشكل وزارة جديدة الا أن ذلك لم يحدث لأن حركة مسلحة حدثت في يوم ١٧ تموز ١٩٦٨م أودت بنظام حكم الرئيس عبد الرحمن محمد عارف وانتهت بذلك الجمهورية الثانية التي حكم فيها الأخوين عبد السلام محمد عارف وعبد الرحمن محمد عارف اعتباراً من يوم ٨ شباط ١٩٦٣م ولغاية ١٧ تموز ١٩٦٨م . وقد بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر من الوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المصادر

الوثائق العراقية غير المنشورة(المحفوظة بدار الكتب والوثائق ببغداد)

أولاً: ملفات البلاط الملكي

ملفة رقم بلا، تسلسل ٣١١/٤٤١٢،وثبة عام ١٩٤٨م.

ثانياً: ملفات وزارة الداخلية

- كتاب متصرفية لواء بغداد المرقم س/١٤٣٢فـي٤ تشرين الثاني ١٩٥٦م،الموجه إلى وزارة الداخلية ، موضوعه نقل كلية الآداب والعلوم .
- كتاب وزارة المعارف المرقم س/٤٦٦٩،في٢٤ كانون الاول ١٩٥٦م،الموجه إلى وزارة الداخلية ، ١٩٥٦م.
- ملفة رقم ٢٤٦٣ / ٣٢٠٥٠، قضية الاثوريين.

الوثائق العراقية المنشورة

أولاً: محاضر جلسات مجلس الاعيان

- جلسات مجلس الاعيان لعام ١٩٣٤-١٩٣٥م.
- جلسات مجلس الاعيان،الاجتماع الاعتيادي العشرين لعام ١٩٤٥-١٩٤٦م.
- الاجتماع الاعتيادي السادس والعشرون لعام ١٩٥٢-١٩٥٣م.

-جلسات مجلس الاعيان،الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٥-١٩٥٦م،الجلسة(٥)،في ١٠ شباط ١٩٥٦م.

ثانياً: محاضر جلسات مجلس النواب

- جلسات مجلس النواب،الدورة الانتخابية الاولى،الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٢٦م.
- جلسات مجلس النواب،اجتماعات عام ١٩٢٧-١٩٢٨م.

-جلسات مجلس النواب،الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨م.

- جلسات مجلس النواب،جلسة يوم ٢٨ ايار ١٩٢٨م .
- جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٢٩-١٩٣٠م.
- جلسات مجلس النواب لعام ١٩٣٠،مطبعة الحكومة ،(بغداد،١٩٣١م).
- جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣١م.
- جلسات مجلس النواب،الدورة الانتخابية الرابعة،الاجتماع الاعتيادي الاول لعام ١٩٣٣ م.
- جلسات مجلس النواب لعام ١٩٣٤،الاجتماع الاعتيادي الاول في ٢٩ كانون الاول ١٩٣٤.
- جلسات مجلس النواب،الدورة الخامسة، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام ١٩٣٥م.

الدورة الانتخابية السادسة ١٩٣٦-١٩٣٧؛الدورة الانتخابية السابعة ١٩٣٧م.

- جلسات مجلس النواب،الجلسة المنعقدة في ٦ نيسان ١٩٣٩م.

– جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٠،الجلسة العشرون،٣٠ كانون الثاني ١٩٤١،(بغداد،١٩٤١م).
– جلسات مجلس النواب لعام ١٩٤٣،الجلسة المنعقدة في ١٧ تشرين الاول ١٩٤٣م.
– جلسات مجلس النواب،اجتماع عام ١٩٥٣م .

ثالثاً: **جداول كبار موظفي الدولة**

– الحكومة العراقية،جداول كبار موظفي الدولة للسنوات١٩٤٣-١٩٤٩م.
– الجمهورية العراقية،وزارة الداخلية،جدول كبار موظفي الجمهورية العراقية لعام ١٩٦١،مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد،١٩٦١م).

رابعاً: **مقررات مجلس الوزراء**

– الحكومة العراقية،مقررات مجلس الوزراء للأشهر تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٦م.
– الحكومة العراقية،مقررات مجلس الوزراء للأشهر كانون الثاني وشباط واذار ١٩٢٨م.
– الحكومة العراقية،مقررات مجلس الوزراء،القرارات الصادرة في ١٧ حزيران ١٩٤٠م.

خامساً: **مجموعة القوانين والانظمة**

– الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لعام ١٩٢٥،القانون الاساسي العراقي ، مطبعة دار السلام،(بغداد،١٩٢٥م).
– الحكومة العراقية،وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والانظمة لعام ١٩٣٣،مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٤م).
– الجمهورية العراقية،وزارة العدل،مجموعة القوانين والأنظمة لعام ١٩٦٠،القسم الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٦١م).

سادساً: **مطبوعات حكومية أخرى**

– مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لعام ١٩٢٤م،مطبعة دار السلام، (بغداد ، د.ت).
– وزارة الدفاع،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة(محكمة الشعب)،ج٣-١٠، بغداد ،(١٩٥٨-١٩٦٠م).
– العيد الفضي للجيش العراقي،مطبعة الجيش،القسم الأول، (بغداد، ١٩٤٦م).
– وزارة الثقافة والاعلام،الذاكرة التاريخية لثورة ١٤تموز ١٩٥٨،دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٨٧م).

الرسائل والاطاريح الجامعية

– أحمد هاشم جواد،الموقف العراقي من المتغيرات السياسية في مصر ١٩٥٢– ١٩٥٦، رسالة ماجستير، كلية التربية الاساسية ،جامعة بابل ، ٢٠١٣م.

– أحمد كاظم محسن البياتي، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٩،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية ، الجامعة المستنصرية،١٩٩٨م.

– أحمد ناطق أبراهيم،مضائق البسفور والدردنيل ١٧٧٢–١٨١٥دراسة تأريخية،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية – ابن رشد ،جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

– _____ ،مضائق البسفور والدردنيل ١٨١٥–١٨٥٤، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية – ابن رشد ،جامعة بغداد، ٢٠٠٨م.

– أحمد عبد الواحد عبد النبي، الرئيس الامريكي هاري ترومان واثر مبدئه في العلاقات الدولية ١٩٤٥ – ١٩٥٣،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية، ٢٠١١م.

– إياد طارق خضير الدليمي،بغداد في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٧–١٩٢١،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد.

– أنعام محمد علي السلمان، اثر هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣–١٩٢٩ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٩٧م.

– أسيل عبد الستار حاجم،الادارة الامريكية والقضية الفلسطينية ١٩٤٧–١٩٦٧،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب،جامعة بغداد،٢٠٠٧م.

– إسماعيل حسن داود،الشيخ حبيب الخيزران ونشاطه الاجتماعي والسياسي في العراق ١٨٩٥–١٩٨٢،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية للعلوم الانسانية–جامعة ديالى، ٢٠١٥م.

– أفراح فاضل قنبر،حمدي الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٨٨٧ –١٩٤٨ ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥م.

– آراس حسين الفت بابا علي،الشيخ محمود الحفيد ودوره السياسي في العراق ١٩١٢–١٩٥٦،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية– الجامعة المستنصرية،٢٠٠٩م.

– جميل كاظم محمد العابدي،النجف في سنوات الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤–١٩٢١ ، رسالة ماجستير(غير منشورة)،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي،بغداد،٢٠٠٣م.

– جمعة عليوي فرحان ساجت الخفاجي،علي جودت الايوبي ودوره السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية– ابن رشد –جامعة بغداد،١٩٩٧م.

– جنان ياسين سلمان، مجلس التعاون الخليجي والقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية٢٠٠٢م.

– هدى جاسم محمد البطيحي،السيد محمد سعيد الحبوبي حياته وشعره،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الاداب– جامعة بغداد،١٩٩٦م.

– وسن سعيد عبود الكرعاوي،السيد محسن الطباطبائي الحكيم ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦–١٩٧٠،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية التربية،جامعة القادسية، ٢٠٠٧م.

– وصال عبد العزيز محمد، عبد العزيز القصاب واثره الاداري والسياسي في العراق (١٨٨٢–١٩٦٥)، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،٢٠١٢م.

– زاير نافع الفهد،توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٤٥–١٩٥٨،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية–جامعة البصرة،١٩٩٠م.

– حامد قاسم محمد موسى الجبوري، محمد مهدي كبة حياته ودوره السياسي في العراق، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧م .

– حيدر شاكر خميس، المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية،٢٠٠٧م.

– طارق يونس عزيز السراج،جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠–١٩٥٨،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الآداب–جامعة بغداد ، ١٩٩١م.

– يحيى كاظم المعموري،طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية– ابن رشد،جامعة بغداد،١٩٨٩م.

– يحيى محمد زاير،القضية الفلسطينية والامم المتحدة ١٩٤٧–١٩٥٦،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠٠٦م.

– يعرب عبد الرزاق عبد الدراجي،الأحكام العرفية في العراق ظروفها التاريخية وآثارها السياسية ١٩٢٤–١٩٥٧، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية،جامعة القادسية، ٢٠٠٩م .

– كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة العراقية ١٩٣٢–١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية–ابن رشد،جامعة بغداد،٢٠٠٠م.

– كريم مراد عاتي ،مجلس السيادة والقضايا الوطنية والقومية في العراق للمدة ١٩٥٨ – ١٩٦٣، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣م.

– ماجدة كريم حسن الجنابي،وزارة الداخلية(المرحلة التأسيسية)دراسة في هيكلها التنظيمي والاداري ومسؤولياتها التخصصية ١٩٢١–١٩٢٤،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية ، جامعة القادسية، ٢٠٠٢م.

– مها عبد اللطيف حسن،انتفاضة تشرين الثاني في العراق ١٩٥٢،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية القانون والسياسة،جامعة بغداد، ١٩٨٤م.

– مؤيد شاكر كاظم الطائي،السيد عبدالمهدي ودوره السياسي في العراق،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية–ابن رشد،جامعة بغداد،٢٠٠٠م.

– محمد ابراهيم القريشي،المس بيل واثرها في السياسة العراقية ،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب،جامعة بغداد،١٩٩٣م.

– محمد حازم الجبوري،الاحتلال البريطاني الثاني للعراق دراسة تاريخية في أساليبه ومظاهره ١٩٤١–١٩٤٧،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية،جامعة الموصل، ٢٠٠٠م.

– محمد يوسف أبراهيم ،ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الآداب– جامعة بغداد ،٢٠٠٥م.

– منتهى عذاب ذويب، بيرسي كوكس ودوره في السياسية العراقية ١٨٦٤ – ١٩٢٣، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥م.

– ناجح عبدالحسين عبد علوان الرماحي،الشيخ عبدالواحد الحاج سكر ودوره السياسي في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٨٨٠–١٩٥٦،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب – جامعة الكوفة،٢٠٠٤.

– نورة كطاف هيدان،الفكر السياسي للشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد،٢٠٠٨م.

– نمير طه ياسين،الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة الموصل ،١٩٩٢م.

– سؤدد كاظم مهدي،آرنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب– جامعة بغداد،١٩٩٥م.

– سحر عباس خضير، جون فيلبي واثره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٩٦م.

– سعيد شخير سوادي الهاشمي،ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١–١٩٤٢، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية–ابن رشد،جامعة بغداد، ١٩٩٠م.

– عباس فرحان ظاهر الزاملي،رستم حيدر ودوره السياسي ،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية – ابن رشد،جامعة بغداد،١٩٩٧م.

– عبد الفتاح علي البوتاني، العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية بين ١٤ تموز ١٩٥٨–٨ شباط ١٩٦٣، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ،جامعة الموصل، ١٩٩٥م.

– عبدالرزاق مطلك الفهد،تاريخ الاحزاب السياسية في العراق ١٩٤٦–١٩٥٨،رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة القاهرة،١٩٧٠م.

– عبد الرحيم ذو النون زويد، العراق في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩–١٩٤٥،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م.

– عدي محسن غافل الهاشمي، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية– ابن رشد،جامعة بغداد،٢٠٠٠م.

– عز الدين عبدالرسول عبدالحسين علي خان المدني،محسن ابو طبيخ ودوره في الحركة الوطنية حتى عام ١٩٥٨،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب– جامعة الكوفة.

– عكاب يوسف عليوي الركابي،حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى العام ١٩٦٤، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الآداب–جامعة البصرة،٢٠٠٥م.

– علاء عباس نعمة، محمد تقي الشيرازي الحائري ودوره السياسي في مرحلة الاحتلال البريطاني للعراق (١٩١٨ – ١٩٢٠) ،رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية التربية – جامعة بابل،٢٠٠٥م.

– علي حمزة سلمان الحسناوي،النظام السياسي في العراق ١٩٥٨–١٩٦٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة الكوفة، ١٩٩٨م.

– علي حسين العلواني، القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية ١٩٦٥–١٩٧٣،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية / ابن رشد ،جامعة بغداد،٢٠٠٤م.

– علي محفوظ عزيز، موقف مصر من القضية الفلسطينية ١٩٦٧–١٩٧٠، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية، جامعة الموصل،٢٠٠٣م.

– علي ناصر علوان الوائلي،عبدالسلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦،رسالة ماجستير(غير منشورة)،المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية،٢٠٠٥م.

– فائق عبد الهادي صالح،عبدالكريم قاسم ودوره السياسي والعسكري في العراق ١٩٥٨–١٩٦٣،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي،(بغداد، ٢٠٠٣م).

– فاطمة عدنان شهاب الدين، نور الدين محمود ودوره العسكري والسياسي في العراق،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية – ابن رشد،جامعة بغداد،٢٠٠٧م.

– فاطمة صادق عباس ،صالح جبر ودوره السياسي حتى عام ١٩٥٧،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية،الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦م.

– فهد امسلم زغير، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٤ – ١٩٦٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية– الجامعة المستنصرية،٢٠١٢م.

– فواز مطر نصيف الدليمي، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق ١٧٩٨–١٨٣١ ، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب ،جامعة بغداد، ١٩٨٥م.

– صالح عباس ناصر حسون الطائي،عبدالواحد الحاج سكر ودوره الوطني في العراق حتى عام ١٩٥٦، رسالة ماجستير(غير منشورة)،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد ،٢٠٠٣م.

– صفاء عبدالوهاب المبارك،انقلاب عام ١٩٣٦ في العراق ((ممهداته واحداثه ونتائجه)) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الآداب، جامعة بغداد،١٩٧٣م.

– قحطان حميد كاظم العنبكي ، وزارة الداخلية – الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٢٥–١٩٣٩ دراسة احصائية تحليلية مقارنة،رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية التربية،جامعة ديالى، ٢٠٠٣م.

– راضي دواي طاهر ،موقف المملكة الاردنية الهاشمية من القضية الفلسطينية ١٩٤٨–١٩٦٧:دراسة تاريخية،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية التربية ،الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢م.

– رياض رشيد ناجي الحيدري، الاثوريين في العراق١٩١٨–١٩٣٦،رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة ،١٩٧٣م.

– رشا هشام جميل العاني،الآثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق ١٩٣٩–١٩٤٥، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية، ابن رشد ، جامعة بغداد ،١٩٩٩.

– خليل علي مراد،تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني ١٦٣٨–١٧٥٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاداب،جامعة بغداد،١٩٧٦م.

– غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ١٨٣٩–١٩١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، ١٩٨٩م.

– غانم محمد صالح، النظام السياسي في العراق ١٩٤٨–١٩٥٨،رسالة ماجستير(غير منشورة) ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،١٩٧١م.

مناهج الأحزاب السياسية العراقية

– منهاج حزب الاحرار،مطبعة التفيض الاهلية،(بغداد،١٩٤٦م).

- منهاج حزب الاتحاد الوطني ونظامه الداخلي،مطبعة الخيرية،(بغداد،١٩٤٦م) .
- حزب الاستقلال ،النظامان الاساسي والداخلي،ط٣،(بغداد،١٩٤٨م).
- منهاج حزب الشعب ونظامه الداخلي،مطبعة الرشيد،(بغداد،١٩٤٦م) .
- منهج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي،مطبعة المعارف،(بغداد،١٩٤٦م).
- الحزب الشيوعي ، الميثاق الوطني والنظام الداخلي، (بغداد ، ١٩٦٠م).

الموسوعات والمعاجم العربية

- وزارة الدفاع، موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة ،الدار العربية للطباعة، ج١،(بغداد ، ١٩٨٦م).
- حميد مجيد هدو،موسوعة اعلام العرب،بيت الحكمة،ج١،(بغداد،٢٠٠٠م).
- حميد المطبعي،موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين،دار الشؤون الثقافية العامة،ج٢، (بغداد، ١٩٩٦م).
- كوركيس عواد،معجم المؤلفين،ج٢.
- محمود الجندي،دائرة المعارف العراقية العامة، ج١.
- مصطفى فاخوري، الأقطار والبلدان – موسوعة جغرافية وتاريخية واقتصادية،دار المعرفة، ط٢ ، (بيروت ، ٢٠٠٧م).
- عبد الرزاق محمد اسود،موسـوعة العراق السياسية، الدار العربية للموسوعات،مجلد٣ ، مجلد٥ ، ط١، (بيروت، ١٩٨٦م).
- خليل ابراهيم حسين،اللغز المحير عبد الكريم قاسم(صعود)،موسوعة ١٤ تموز،ج٧، دار الحرية للطباعة،(بغداد ،١٩٩٠م).

الموسوعات الالكترونية

- الموسوعة البريطانية:Encyclopedia Britannica
- ويكيبيديا : الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org/wiki
- موسوعة الجياش: htt://mosoa. Aljayyash.net
- موسوعة مقاتل: www.moqatel.com
- الموسوعة العربية الالكترونية على الانترنيت:www.arab-ency.com

البحوث والمقالات والدراسات العربية المنشورة

- أمين هويدي، مناقشات نقدية من أجل الكشف عن حقائق تاريخية جديدة. العراق وعبد الناصر في مذكرات، جريدة الزمان، العدد ١٥٤٩، في ٦ تموز ٢٠٠٣م.

– جعفر عباس حميدي،انتفاضة عام ١٩٥٦ ودور ثانوية الكرخ،قراءة في تقارير الشرطة والتحقيقات الجنائية، مجلة آفاق عربية،العدد(٩-١٠)،١٩٩٨م.

– زكي خيري،فهد مؤسس الحزب الشيوعي العراقي،مجلة الثقافة الجديدة،العدد ٤٥ ، (بغداد ، ١٩٧٣).

– ماريون وبيتر سلوجليت، الطبقة العاملة ومهام التحرر الوطني في العراق، مجلة الطريق، بيروت، العدد ٣ و ٤ آب ١٩٨٠م.

– محمد مظفر الادهمي، وفاة الملك فيصل بين الاغتيال والموت الطبيعي – دراسة تحليلية في الوثائق البريطانية،مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد ٣٣ ،العام الثالثة عشرة،١٩٨٧م.

– عبدالامير محمد امين،التنافس بين الشركات التجارية الانكليزية في منطقة الخليج العربي والاقطار المجاورة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر،مجلة كلية الاداب،جامعة بغداد، العدد السادس،نيسان ١٩٦٣م.

– عبد الكريم البغدادي،نظام دعاوى العشائر،مجلة القضاء،العدد الاول،العام الاولى،(بغداد ، ١٩٩٣م).

– عبد الفتاح علي بوتاني، لمحات عن المسار السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني ١٩٤٦-١٩٩٢، مجلة مةتين، العدد ٩١، (دهوك، ١٩٩٩م).

– عبد الرزاق الحسني،انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢،مجلة المثقف العربي،العدد(٥)،كانون الثاني ١٩٧٢م.

– فاضل حسين،جمعية الجوال- فصل من تاريخ القومية العربية في العراق المعاصر،مجلة كلية الاداب- جامعة بغداد،المجلد ٣٣،العدد ٢،كانون الاول ١٩٨٢م.

– صالح محمد العابد ،انتفاضة العراق في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦،مجلة آفاق عربية، العد(٥)،(بغداد،١٩٩٠م)

– قحطان حميد كاظم العنبكي،وزارة الداخلية- دراسة في تطور منظوماتها الإدارية وواجهات عملها الخدمي ١٩٥٨-١٩٦٣، مجلة كلية التربية،جامعة واسط،العدد(٤)،٢٠٠٨م.

– _____، القوة الجوية العراقية وتطور مهامها التعبوية الداخلية والخارجية ١٩٣٩-١٩٥٨،مجلة الاستاذ،كلية التربية- ابن رشد،جامعة بغداد،العدد (١١٥)، ٢٠١٠م.

– _____، القوة الجوية العراقية – مرحلة التأسيس واستحداث التشكيلات ومهام العمل التعرضي ٢٢ نيسان ١٩٣١-١٩٣٩،مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد،ج٢، العدد (١٠٢)،٢٠١٢م.

-_____، وزارة الداخلية العراقية وأحداث البلاد السياسية الموقف والاجراءات ١٤ تموز ١٩٥٩-٨ شباط ١٩٦٣،مجلة الأستاذ،العدد(٢٠٨)،٢٠١٤م.

- قحطان حميد كاظم وآخرون،الموقف البريطاني إزاء المطالبة العراقية بالكويت دراسة في الوثائق البريطانية ١٩٥٨- ١٩٦١،مجلة كلية الآداب ،جامعة ذي قار، ٢٠١٤م.

الكتب العربية والمعربة

- إبراهيم عبد الغني الدروبي، البغداديون أخبارهم ومجالسهم،(بغداد، ١٩٥٨م).

- أدمون غريب،الحركة القومية الكردية،دار النهار للنشر،(بيروت،١٩٧٣م).

- أحمد كامل ابو طبيخ،السيد محسن ابو طبيخ سيرته وتاريخه،مطبعة الزمان،(بغداد ، ١٩٩٩م).

- أحمد فوزي، فيصل الثاني..عائلته..حياته.. مؤلفاته،مطبعة الديواني،ط٣،(بغداد،١٩٨٩م).

- _____، حكايات سياسية وصحفية ١٢ رئيس وزراء في العهد الملكي،مطبعة دار الجاحظ، (بغداد، ١٩٨٤م).

- _____ ،عبدالسلام محمد عارف سيرته- محاكمته- مصرعه،مطبعة الديواني، (بغداد،١٩٨٩ م).

- أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢،دار الرشيد للنشر، (بغداد، ١٩٨٠م) .

- اكرم زعيتر،القضية الفلسطينية، (القاهرة،١٩٥٥م).

- إليزابيث بيرغوين،جيرترود بيل من أوراقها الشخصية١٩١٤-١٩٢٦،ترجمة نمير عباس مظفر ، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٢،بيروت،٢٠٠٢م.

- امين زكي،خلاصة تاريخ الكرد وكردستان،ج١، (بغداد،١٩٦١م).

- امين سعيد،الثورة العربية،ج١، (القاهرة، د.ت).

- اسامة عبدالرحمن الدوري،تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٧-١٩٢٠، دار الشرق، (بريطانيا، ٢٠٠٩م).

- إسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني – دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، دار الطليعة، (بيروت،١٩٧٤م).

- _____،تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١-١٩٥٢،مطبعة الارشاد، (بغداد، ١٩٧٩م).

– إسماعيل شكر رسول، اربيل دراسة تاريخية في دورها الفكري والسياسي ١٩٣٩–١٩٥٨، (السليمانية، ٢٠٠٥م).

– ارنولد تي ولسن، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، ترجمة فؤاد جميل،دار الشؤون الثقافية العامة، ج١، (بغداد،١٩٩١م).

– البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الكرد وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ – ١٤ تموز ١٩٥٨– ١١ أيلول ١٩٦١، (كردستان، ١٩٩١م).

– باقر ابراهيم ، دراسات عن الجبهة الوطنية،(بغداد، ١٩٧٣م) .

– باقر امين الورد،اعلام العراق الحديث ١٨٦٩–١٩٦٩،مطبعة اوفسيت الميناء، ج١، (بغداد، ١٩٧٨م).

– بهاء الدين نوري،مذكرات بهاء الدين نوري، ط١،دار الحكمة،(لندن،٢٠٠١م).

– بركة الشامي،حزب الدعوة الاسلامية دراسة في الفكر والتجربة،دار الاسلام، (بغداد، ٢٠٠٦م).

– جالينا نيكتينا،قناة السويس،ترجمة ابراهيم عامر ،الدار المصرية،(القاهرة،١٩٥٧م).

– جاسم كاظم العزاوي،ثورة ١٤ تموز أسرارها،أحداثها،رجالها حتى نهاية عبدالكريم قاسم، شركة المعرفة للنشر والتوزيع،(بغداد،١٩٩٠م).

– جاسم محمد الخلف، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية،(القاهرة، ١٩٥٩م).

– جاسم مخلص المحامي،مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي، ط٢،مطبعة الزمان، (بغداد،١٩٨٥م).

– جورج انطونيوس،يقظة العرب تاريخ نشوء القومية العربية،ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس ، (بيروت،١٩٧٨م).

– جلال الطالباني،كردستان والحركة القومية الكردية،دار الطليعة،ط ٢،(بيروت، ١٩٧١م).

– جمال مصطفى مردان،عبد الكريم قاسم (البداية والسقوط)،المكتبة الشرقية،(بغداد، ١٩٩٠م).

– جعفر عباس حميدي وابراهيم خليل احمد، تاريخ العراق المعاصر، (الموصل ،١٩٨٩م).

– جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣،(النجف الاشرف ، ١٩٧٦م).

– _____، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ – ١٩٥٨ ،(بغداد، ١٩٨٠م).

- _____،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،بيت الحكمة،(بغداد،١٩٩٨م).
- _____،التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة وثائقية في ضوء التقارير الامنية الخاصة، بيت الحكمة،(بغداد،٢٠٠٠م).
- جرالد دي غوري،ثلاثة ملوك في بغداد،ترجمة سليم طه التكريتي،مطبعة الارشاد،(بغداد، ١٩٨٣م).
- دومنكو لانزا،الموصل في الجيل الثامن عشر حسب مذكرات دومنكو لانزا ،ترجمة روفائيل بيداويد ، (الموصل، ١٩٥٣م).
- هادي حسن عليوي،الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية،دار رياض الريس للنشر، (بيروت، د.ت).
- هنري فوستر،تكوين العراق الحديث،ترجمة عبدالمسيح جويدة،مطبعة السريان،(بغداد، ١٩٤٥م).
- وليد محمد سعيد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، مطبعة الدار العربية،(بغداد،١٩٨٩م).
- _____، أعيان الزمان وجيران النعمان في مقبرة الخيزران،مكتبة الرقيم، (بغداد، ٢٠٠١م).
- وميض جمال عمر نظمي،الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية والاستقلالية في العراق،مطبعة اشبيلية،(بغداد،١٩٨٥م).
- زكي صالح،مقدمة في دراسة العراق المعاصر،(بغداد،١٩٥٣م).
- حازم مجيد احمد الدوري، انتفاضة العراق القومية في عام ١٩٥٦ ،(بغداد،١٩٩٩م).
- حبيب محمد كريم، تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني- العراق(في محطات رئيسية) ، (كوردستان، ١٩٩٨م).
- حميد احمد حمدان التميمي،البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١،مطبعة الارشاد، (بغداد،١٩٧٩م).
- حميد احمد حمدان التميمي وعكاب يوسف الركابي،السيد علوان الياسري الزعامة العشائرية والعمل الوطني دراسة في سيرته ومواقفه الوطنية في تاريخ العراق المعاصر ١٨٧٥ -١٩٥١، شركة العارف للمطبوعات ،ط١،(بيروت،٢٠١٣م).
- حيدر نزار عطية السيد سلمان، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي، معهد العلمين للدراسات العليا،(النجف الاشرف،٢٠٠٧م).

- حنا بطاطو، العراق. الحزب الشيوعي،الكتاب الثاني،ط٢،(بيروت ،١٩٩٦م).
- _____، العراق ،الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ترجمة عفيف الرزاز،ط٢، مؤسسة الابحاث العربية،(بيروت، ١٩٩٩م).
- الحسين بن طلال، مهنتي كملك : احاديث ملكية، ط١،الاهلية للنشر والتوزيع،(الاردن، ١٩٨٧م) .
- حسين جميل،الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ موقف جماعة الاهالي منها،مكتبة المثنى، (بغداد،١٩٨٣م).
- حسين محمد قهواتي،دور البصرة التجاري في الخليج العربي١٨٦٩-١٩١٤،(بغداد، ١٩٨٠م).
- حسين مروة،ثورة العراق،دار الفكر الجديد،(د.م،١٩٥٨م).
- حسن جمعة،الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٦٨،دار المصادر،(بغداد، ٢٠١١م).
- حسن الدجيلي،العلاقات العراقية الإيرانية خلال خمس قرون،دار الهدى،(بيروت ، ١٩٩١م).
- حسن هادي الشلاه،طالب باشا النقيب البصري ودوره السياسي في تاريخ العراق السياسي الحديث،الدار العربية للموسوعات،(بيروت ،٢٠٠٢م).
- حسن العلوي،الشيعة والدولة القومية في العراق، مطبوعات cedi،(فرنسا ،١٩٨٩م).
- _____،الشيعة والدولة القومية في العراق١٩١٤-١٩٩٠،دار الثقافة للطباعة والنشر، ط٢، (قم، ١٩٩٠م).
- _____،عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين ،(لندن،١٩٨٣م).
- طالب مشتاق،اوراق ايامي- بغداد والعراق والوطن العربي ١٩٠٠-١٩٥٨،(بيروت، ١٩٦٨م).
- طارق مجيد تقي العقيلي،الدكتور ناجي الاصيل دبلوماسياً رائداً ومفكراً حضارياً،بيت الحكمة،(بغداد، ٢٠٠٢) .
- طه الهاشمي،مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣،دار الطليعة،(بيروت،١٩٦٧م)،ج١.
- يوسف عزالدين،داود باشا ونهاية المماليك في العراق،دار البصري،(بغداد،١٩٦٧م).
- كامل الجادرجي،من أوراق كامل الجادرجي،دار الطليعة،(بيروت،١٩٧١م).
- _____،مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،منشورات الجمل، ط٢، (المانيا، ٢٠٠٢م).
- كامل سلمان الجبوري،السيد محمد كاظم اليزدي سيرته واضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية، مطبعة برهان،ط١، (قم،٢٠٠٦م)

- كاظم نعمة، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال،(بيروت، ١٩٨٨م).
- لطفي جعفر فرج،الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق،الدار العربية للموسوعات، (بيروت، ٢٠٠١م).
- _____،عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٨م).
- _____، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٧م).
- ليث عبدالحسن الزبيدي،ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق،مكتبة اليقظة العربية، ط٢، (بغداد، ١٩٨١م).
- ل.ن.كوتلوف،ثورة العشرين التحررية في العراق،ترجمة عبدالواحد كرم،(بغداد،١٩٧١م).
- مجيد خدوري،العراق الجمهوري،الدار المتحدة للنشـر،(بيروت، ١٩٧٤م) .
- _____، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق،(الموصل،١٩٣٣م).
- مؤيد الونداوي، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية (بيروت – الدوحة ،٢٠١٣م).
- المؤلف مجهول،سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر– بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها، دار الاهالي،(بغداد، ١٩٦٠م).
- المؤلف مجهول،ميثاق بغداد،حقائق يُبسطها مجلس العموم البريطاني،ترجمة حسن الدجيلي، مطبعة الرابطة، (بغداد،١٩٥٦م) .
- محمد امين العمري،تاريخ حرب العراق،ج١،(بغداد ،١٩٣٥م).
- محمد انيس ورجب حراز،الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر،(القاهرة،١٩٦٧م).
- محمد حديد،مذكراتي الصراع من اجل الدمقراطية في العراق،دار الساقي،(بيروت، ٢٠٠٦م).
- محمد حمدي الجعفري،بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،٢٠٠٠م).
- _____،انقلاب الوصي في العراق عام ١٩٥٢،مطبعة اسفار،ط٢، (بغداد،٢٠٠١م).
- محمد حسين الزبيدي،الملك غازي ومرافقوه،دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٨٩م).
- محمد كاظم علي،العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الإيديولوجي ١٩٥٨-١٩٦٣،مطبعة الخلود، (بغداد،١٩٨٩م).

– محمد مظفر الادهمي،المجلس التأسيسي العراقي. دراسة تاريخية سياسية،(بغداد، ١٩٧٥ و ١٩٨٩م).
– _____،العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠–١٩٣٢،مكتبة الذاكرة،(بغداد،٢٠٠٩م).
– محمد سلمان حسن،التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤–١٩٥٨،ج١،(بيروت،١٩٦٥م).
– محمد عبدالفتاح اليافي،العراق بين انقلابين،منشورات دار المكشوف،(بيروت،١٩٣٨م).
– محمد عصفور سلمان،العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩–١٨٧٢م،مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،(القاهرة،٢٠١٠م).
– _____،صفحات من تاريخ العرب الحديث ١٢٥٨–١٩١٦،مطابع جامعة ديالى، (ديالى، ٢٠١١م).
– محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨– ١٩٥٨،منشورات دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٥م) .
– محمد عويد الدليمي ،كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧ – ١٩٦٨، مطبعة الأديب البغدادية،(بغداد ١٩٩٧م).
– محمود الدرة،القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق،دار الطليعة،(بيروت ، ١٩٦٣م).
– _____ ، الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١ ،(بيروت ،١٩٦٩م).
– محمود القاضي،كانون الثاني شهر الجهاد الوطني،(بغداد،١٩٤٨م).
– محمود شبيب،قضايا ملتهبة في السياسة العراقية ١٩٥٠–١٩٥٨،مطبعة عشتار، (بغداد، ١٩٨٤م).
– محسن أبو طبيخ،المبادئ والرجال بوادر الانهيار السياسي في العراق دراسة وثائقية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(بيروت،٢٠٠٣م).
– مير بصري،اعلام السياسة في العراق الحديث،رياض الريس للكتب والنشر،(لندن، ١٩٨٧م).
– _____،اعلام الكرد،رياض الريس للكتب والنشر،ط١، (لندن،١٩٩١م).
– منذر الشاوي،القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية في العراق،(بغداد،١٩٤٦م).
– مذكرات السيد محسن ابو طبيخ ١٩١٠–١٩٦٠ خمسون عاماً من تاريخ العراق السياسي ، تحقيق جميل ابو طبيخ،(بيروت،٢٠٠١م).

- المس بيل،فصول من تاريخ العراق الحديث،ترجمة جعفر الخياط،دار المجتبى للنشر، (بغداد ، ٢٠٠٦م).
- ناجي شوكت،سيرة وذكريات ثمانين عاماً،ط٣،ج،(بغداد،١٩٧٧م).
- نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب،ط٢،مكتبة التحرير، (بغداد، ١٩٨٤م).
- نوري السعيد،حقائق حول تعديل المعاهدة المنعقدة بين العراق وبريطانية العظمى،مطبعة الشعب، (بغداد، ١٩٣٠م).
- نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري١٩٥٨-١٩٦٨، ط١،بيت الحكمة، ج٣،(بغداد، ٢٠٠١م).
- _____، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري١٩٥٨-١٩٦٨،بيت الحكمة، ج٤،ج٥، ط١، (بغداد، ٢٠٠٢م).
- نوري عبدالحميد العاني،التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، (بيروت، ١٩٨٠م) .
- _____،العراق في العهد الجلائري ١٣٣٧-١٤١١م دراسة في اوضاعه الادارية والاقتصادية ، دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٨٦م).
- _____،العراق في القرن الخامس عشر الميلادي، دار الرافدين للطباعة والنشر ومكتبة عدنان للطباعة والنشر،(بغداد- بيروت،٢٠١٤م).
- نزار الحسني،ذكريات في مسيرة الحكم الوطني الملكي في العراق:باقر السيد احمد الحسني من الروضة الكاظمية الشريفة الى البلاط الملكي،ط١،مطابع دار الاديب،(عمان، ٢٠١١م).
- نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي دراسة تحليلية في الادارة والسياسة، مطابع دار آفاق عربية،(بغداد،١٩٨٤م).
- سامي عبدالحافظ القيسي،ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ -١٩٣٦ ،مطبعة حداد،جـ١- جـ٢،(البصرة ، ١٩٧٥م) .
- سيار الجميل،تفكيك هيكل: مكاشفات نقدية في اشكاليات محمد حسنين هيكل، ط١ ، الاهلية للنشر والتوزيع،(عمان - بيروت، ٢٠٠٠م).
- سنان معروف اوغلو، العراق في الوثائق العثمانية: الاوضاع السياسية والاجتماعية في العراق خلال العهد العثماني،ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع،(عمّان، ٢٠٠٦م).

– سنت جون فيلبي، ايام فلبي في العراق،(بيروت، ١٩٥٠م).

– سعاد رؤوف شير محمد،نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية،(بغداد، ١٩٨٨م).

– سعاد خيري،من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠–١٩٥٨،مطبعة الاديب البغدادية،ج١،(بغداد،د.ت).

– _____ ، فهد والمنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة،(بغداد ، ١٩٧٣م).

– سعاد خيري وزكي خيري ،دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي،ج١ ،(صوفيا،١٩٨٤م) .

– سعد ناجي جواد،العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨–١٩٧٠،د.م،(لندن،١٩٩٠م).

– سعدي يونس زاير السوداني،الحزب الحر العراقي ١٩٢٢–١٩٢٣ دراسة تاريخية،مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،(بغداد،٢٠٠٩م).

– ستيفن همسلي لونكريك،العراق الحديث من عام ١٩٠٠–١٩٥٠،دار الفجر للنشر والتوزيع، (بغداد، ١٩٨٨م).

– ستيفن كينزر، انقلاب أمريكي وجذور الإرهاب في الشرق الأوسط ، ٢٠١١م.

– عادل تقي عبد البلداوي،التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق ١٩٠٨–١٩٥٨، د.م،(بغداد،٢٠٠٣م).

– _____،الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨– ٨ شباط ١٩٦٣، شركة الميناء للطباعة،(بغداد، ٢٠٠٠م).

– عادل غنيم،الحركة الوطنية في العراق،(القاهرة،١٩٦٠م).

– عباس العزاوي،تاريخ العراق بين احتلالين،مطبعة بغداد،ج١ و ج٢،ط١، (بغداد،١٩٣٥م).

– عبدالله الفياض،الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠،(بغداد،١٩٦٣م).

– عبدالله شاتي عبهول، صفحات من تاريخ العراق وايران المعاصر،مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،(بغداد،٢٠١٠م).

– عبدالامير هادي العكام،الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١–١٩٣٣،مطبعة الآداب، (النجف الاشرف، ١٩٧٥م).

– _____،تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦–١٩٥٨، دار الحرية –للطباعة، (بغداد، ١٩٨٠م).

- عبد الوهاب الكيالي،تاريخ فلسطين الحديث،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(بيروت، ١٩٧٠م).
- عبد الزهرة مكطوف يوخان الجوراني،الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد ،٢٠٠٤م).
- عبدالكريم الأزري،مشكلة الحكم في العراق من فيصل الاول الى صدام،د.م،(لندن، ١٩٩١م).
- عبداللطيف الشواف،عبد الكريم قاسم وعراقيون آخرون(ذكريات وانطباعات)،دار الوراق للنشر،(بيروت، ٢٠٠٤م).
- عبدالمجيد كامل التكريتي،الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، (بغداد،١٩٩١م).
- _____، مجلس الامة العراقي(البرلمان)الاعيان والنواب ١٩٤٥-١٩٥٣، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد،٢٠٠٢م).
- عبدالمناف شكر جاسم،العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٤٤-٨ شباط١٩٦٣،مطبعة جميل،ط٢، (بغداد، ١٩٨٠م).
- عبد مصطفى،تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٨،دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨م).
- عبدالستار طاهر شريف،الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨ -١٩٥٨، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة،(بغداد،١٩٨٩م).
- عبدالعزيز سليمان نوار،تاريخ العراق الحديث،(القاهرة،١٩٦٨م).
- عبدالعزيز سليمان نوار،المصالح البريطانية في انهار العراق ١٦٠٠-١٩١٤، (القاهرة، ١٩٦٨م).
- عبدالعزيز القصاب، من ذكرياتي،دار عويدات للنشر،(لبنان،١٩٦٢م).
- عبدالفتاح ابراهيم،على طريق الهند،ط٣،(بغداد،١٩٣٥م).
- عبد الرزاق احمد النصيري،نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٧م) .
- عبدالرزاق الحسني،العراق في دوري الاحتلال والانتداب،ج١،(صيدا،١٩٣٥م).
- _____،تاريخ العراق السياسي، ط٢،مطبعة العرفان،ج١،(صيدا، ١٩٥٧م) .
- _____،الأسرار الخفية في حركة العام ١٩٤١ التحررية،ط٥،مركز الابجدية، (بيروت، ١٩٨٢م).
- _____،الثورة العراقية الكبرى،مطبعة دار الكتب،ط٥،(بيروت،١٩٨٢م).

- _____،تاريخ الاحزاب السياسية العراقية،مركز الابجدية للطباعة والنشر،ط٢، (بيروت، ١٩٨٣م).
- _____،تاريخ العراق السياسي الحديث،مطبعة دار الكتب، ط٦،ج٣،(بيروت، ١٩٨٣م).
- _____ ،تاريخ الوزارات العراقية، ط٤،مطبعة دار الكتب،ج١-١٠،(بيروت، ١٩٧٤م) .
- _____، ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال،(صيدا،بيروت،١٩٨٢م).
- _____ ، تاريخ العراق السياسي الحديث،دار الشؤون الثقافية العامة، ط٧، ج٢، (بغداد، ١٩٨٩م).
- _____،العراق في ظل المعاهدات ،مطبعة دار الكتب،ط٥،(بيروت،١٩٨٢م).
- عبدالرزاق عبد الدراجي،جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨-١٩٤٥، دار الرشيد للنشر،ط٢،(بغداد،١٩٨٠م).
- عبدالرحمن البزاز،محاضرات في تاريخ العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط٣، (بغداد، ١٩٦٧م).
- عبدالغني الملاح،تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق١٩٢٠-١٩٤١،منشورات وزارة الاعلام ، (بغداد، ١٩٧٥م).
- عزيز الحاج،القضية الكردية في العشرينات،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٨٥م).
- عزيز حسن البارزاني،الحركة القومية الكردية في كوردستان العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، (دهوك، ٢٠٠٢م).
- عزيز الشيخ،جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن، مطبعة الزهراء،(بغداد،د.ت).
- علاء جاسم محمد،جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٧م).
- _____ ،الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣،(بغداد،١٩٩٠م) .
- _____، العلاقات العراقية - البريطانية١٩٤٥-١٩٥٨،بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢م).
- _____، رجال العراق الجمهوري(رؤيا صبحي عبدالحميد وآراء المعارضين)، دار الحوراء للطباعة والنشر، (بغداد، ٢٠٠٥م).

- _____، فصول من تاريخ العراق المعاصر،دار الحوراء للطباعة والنشر، (بغداد، ٢٠٠٦م).
- علاء موسى كاظم نورس،حكم المماليك في العراق ١٧٥٠-١٨٣١م،(بغداد،١٩٧٥م).
- _____، العراق في العهد العثماني في دراسة في العلاقات السياسية ١٧٠٠-١٨٠٠م، (بغداد، ١٩٧٩م).
- علي جابر المنصوري،محمد رضا الشبيبي ومكانته الادبية بين معاصريه ١٨٨٨-١٩٦٥، مطبعة بابل، (بغداد، ١٩٨٢م).
- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،مطبعة الشعب،ج٥،(بغداد، ١٩٧٢م).
- علي عبد شناوة، محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي والفكري حتى العام ١٩٦٥،بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٣م).
- علي ناصر حسين،الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١،دراسة في تاريخ العراق الحديث، (بغداد ، ٢٠٠٨م).
- علي فاروق محمود عبدالله الحبوبي،محمد سعيد الحبوبي ودوره الفكري والسياسي ١٨٤٩ -١٩١٥، العتبة العلوية المقدسة،(النجف الاشرف،٢٠١٢م).
- علي شاكر علي،تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠م دراسة في احواله السياسية، مطبعة اوفسيت الشعب،(بغداد، ١٩٨٤م).
- علي الشرقي،الاحلام،شركة الطبع والنشر الاهلية،(بغداد،١٩٦٣م).
- علي خيون،ثورة ٨ شباط(الصراعات والتحولات)،دار الشؤون الثقافية،(بغداد، ١٩٩٠م).
- عماد احمد الجواهري،من تاريخ الحركة العربية المعاصرة،نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق ١٩٣٤-١٩٤٢،(بغداد،١٩٨٤م).
- عماد نعمة العبادي، رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي في العراق ١٩٤٨-١٩٥٩، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، ٢٠٠٢م).
- عماد عبدالسلام رؤوف،الموصل في العهد العثماني- فترة الحكم المحلي ١٧٢٦-١٨٣٤م، (النجف ،١٩٧٥م).
- عصمت السعيد،نوري السعيد رجل الدولة والإنسان،نيولوك للترجمة والنشر،(لندن ، ١٩٩٢م).
- عقيل الناصري،ثورة ١٤ تموز وعبدالكريم قاسم في بصائر الآخرين،دار الحصاد، (سوريا، ٢٠١٢م).

– فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٤–١٩٥١ ، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة (البصرة،١٩٧٧م).

– _____،المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢–١٩٤٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٧م).

– _____، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ –١٩٣٢،(بغداد،١٩٧٨م).

– فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام ١٩٤١ ، الدار العربية للطباعة، (بغداد ،١٩٨٧م).

– فاضل الجمالي،العراق بين أمس واليوم،(بغداد،١٩٥٤م).

– _____،ذكريات وعبر ،(بيروت،١٩٦٤م).

– فاضل حسين وآخرون،تاريخ العراق المعاصر ،مطبعة جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٠م).

– فاضل حسين، مشكلة الموصل – دراسة في الدبلوماسية العراقية– الإنكليزية – التركية وفي الرأي العام،ط٢،مطبعة اسعد، (بغداد ،١٩٦٧م).

– _____،الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤–١٩٥٨،مؤسسة الفليج للطباعة والنشر، (الكويت،١٩٨٤م) .

– _____،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦–١٩٥٨،مطبعة الشعب، (بغداد، ١٩٦٣م).

– _____، سقوط النظام الملكي في العراق، مكتبة آفاق عربية،(بغداد، ١٩٨٦م).

– فؤاد حسين الوكيل،جماعة الاهالي في العراق،ط٢،دار الرشيد للنشر ،(بغداد،١٩٨٠م).

– فيبي مار،تاريخ العراق المعاصر–العهد الملكي،ترجمة مصطفى نعمان احمد،المكتبة العصرية، (بغداد، ٢٠٠٦م) .

– _____،تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الاول،ترجمة مصطفى نعمان احمد، مكتبة ودار مصر مرتضى،(بغداد،د.ت).

– فكرت نامق عبد الفتاح،سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣–١٩٥٨، دار الحرية للطباعة ،(بغداد ،١٩٧٨م).

– فليب ويلارد آيرلند،العراق– دراسة في تطوره السياسي،ترجمة جعفر الخياط،دار الكشاف للطباعة، (بيروت،١٩٤٩م).

– فريد اسسرد، اتجاهات السياسة الكردية بعد الحرب العالمية الثانية، (السليمانية، ٢٠٠٨م).

– فريق المزهر الفرعون، الحقائق الناصعة،(بغداد، ١٩٥٢م).

– الفريق سر إلمر هولدين،ثورة العراق ١٩٢٠،ترجمة فؤاد جميل،الرافدين للطباعة والنشر، ط١، (بيروت، ٢٠١٠م).

– فريتز غروبا،رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق،ترجمة فاروق الحريري،مطبعة عصام، ج٢، (بغداد، ١٩٧٩م).

– صالح خضر محمد، الدبلوماسيون البريطانيون في العراق ١٨٣١–١٩١٤ دراسة تاريخية، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠٠٥م).

– صالح حسين الجبوري ، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق (نهاية عبد الكريم قاسم)، دار الحرية للطباعة ،(بغداد،١٩٩٠م).

– صالح صائب الجبوري،محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية،(بيروت،١٩٧٠م).

– _____ ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤– ١٩٥٨ : مذكرات الفريق اول ركن صالح صائب الجبوري، ط١، منتدى المعارف،(بيروت ،٢٠١٢م).

– صباح مهدي رميض، ديالى سيرة أعلام ومسيرة أحداث دراسات تاريخية معاصرة،مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،(القاهرة،٢٠١٠م).

– صلاح الدين الصباغ، مذكرات صلاح الدين الصباغ. فرسان العروبة في العراق، ط٢، دار الحرية للطباعة، (بغداد،١٩٨٣م).

– صلاح الخرسان، حزب الدعوة الاسلامية حقائق ووثائق فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال ٤٠ عاماً،(دمشق،١٩٩٩م).

– قحطان حميد كاظم،وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩–١٩٥٨،مطابع جامعة ديالى، (ديالى، ٢٠١٢م).

– _____،القوة الجوية العراقية ١٩٣١–١٩٥٨ دراسة في نشأتها وتطور تشكيلاتها ومهامها التعبوية،مطابع جامعة ديالى،٢٠١٣م.

– _____،تاريخ وزارة الداخلية العراقية ١٤ تموز ١٩٥٨–٨ شباط ١٩٦٣، مطابع جامعة ديالى،(ديالى،٢٠١٤م).

– قيس جواد علي الغريري،رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢–١٩٦٥، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر،(بغداد،٢٠٠٦م).

– رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١–١٩٤١، دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٩م).
– _____،عبدالرحمن النقيب–حياته الخاصة وآراءه السياسية وعلاقته بمعاصريه،الدار البيضاء،(بغداد،١٩٨٥م).
– _____،العراق بين ١٩٢١–١٩٢٧ دراسة في تطور العلاقات العراقية البريطانية واثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي،دار الحرية للطباعة،(بغداد ،١٩٧٦م).
– _____ ،مؤتمر القاهرة وتأثيره على الوضع السياسي في العراق،(بغداد، ٢٠٠١م).
– _____، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي،مطبعة الاديب البغدادية، (بغداد،١٩٨٥م).
– روح الله رمضاني،سياسة ايران الخارجية ١٩٤١–١٩٧٣،مركز دراسات الخليج العربي، سلسلة ايران والخليج (٢٠)،مطبعة جامعة البصرة،(البصرة،١٩٨٤م).
– رستم حيدر،مذكرات رستم حيدر،الدار العربية للموسوعات، (بيروت ،١٩٨٨م).
– رعد ناجي الجدة،تشريعات الجمعيات والأحزاب السياسية في العراق،بيت الحكمة، (بغداد ، ٢٠٠٢م).
– رفعة الجادرجي،كامل الجادرجي – في حق ممارسة السياسة والديمقراطية افتتاحيات جريدة ((الاهالي)) ١٩٤٤–١٩٥٤،منشورات الجمل،(المانيا،٢٠٠٤م).
– توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،(بيروت،١٩٦٩م).
– تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة يبين الاحوال الاجتماعية والسياسية للعشائر العراقية وعلاقتها بالادارة البريطانية،ترجمة عبدالجليل الطاهر،مطبعة الزهراء،(بغداد،١٩٥٨م).
– خالد بكداش، انتفاضة الشعب العراقي لعام ١٩٤٨،(بغداد،د.ت).
– خالد علي الصالح،على طريق النوايا الطيبة،رياض الريس للكتب والنشر، (بيروت، ٢٠٠٠م).
– خيري امين العمري،حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، مكتبة آفاق عربية، (بغداد، ١٩٦٩م).
– _____،الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد،(بغداد،١٩٧٩م).
– خلدون ناجي معروف،الاقلية اليهودية في العراق بين عام ١٩٢١–١٩٥٢،،ج١،الدار العربية، (بغداد، د.ت).
– خلدون ساطع الحصري، ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق، منشورات دار الطليعة، ط٢، (بيروت، ١٩٦٣م).
– خليل إبراهيم حسين، موسوعة ثورة ١٤ تموز، ج٢ ،(بغداد، ٢٠٠٠م).
– _____،العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨–١٩٥٩،بيت الحكمة،ج ٣، ط١، (بغداد ،٢٠٠١م).

- _____،العراق فـي الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩، ط١،بيت الحكمة، ج٤، (بغداد، ٢٠٠٢م).

- خليل كنه،العراق أمسه وغده،د.م،(بيروت،١٩٦٦م).

الكتب الكردية المطبوعة

مةهدى محةمةد قادر، ثيَشهاتة سياسيية كانى كوردستانى عيراق ١٩٤٥-١٩٥٨، (سليمانى ، ٢٠٠٥م).

الدوريات(الصحف والمجلات)

أولاً: الصحف

اسم الجريدة/المجلة	مكان الصدور	العدد	التاريخ
العراق	بغداد	٣٩٨	١٣ أيلول ١٩٢١م
العراق	بغداد	–	١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤م
العراق	بغداد	٢٣٧٣	١٠ شباط ١٩٢٨م
العراق	بغداد	–	تشرين الثاني ١٩٣٠م
العراق	بغداد	٥	نيسان ١٩٤٠م
الشعب	بغداد	١٠٦٤	٢٧ نيسان ١٩٤٨م
الشعب	بغداد	–	٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢م
الشعب	بغداد	٢٣٨١	٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢م
الشعب	بغداد	٣٦١١	٥ ايلول ١٩٥٦م
نداء الشعب	بغداد	–	٤ تشرين الثاني ١٩٣٠م
البلاد	بغداد	٧١١	١ تتشرين الثاني ١٩٣٦م
البلاد	بغداد	٩١٩	١٤ تموز ١٩٣٧م
البلاد	بغداد	١١٧٧	١٤ نيسان ١٩٣٩م
البلاد	بغداد	١٢٩٢	٣ ايلول ١٩٣٩م
البلاد	بغداد	١٣١١	٢٢ ايلول ١٩٣٩م
البلاد	بغداد	–	٤ و١٤ نيسان ١٩٤٠م
البلاد	بغداد	١٦٨٦	٢٣ نيسان ١٩٤١م
البلاد	بغداد	١٦٩٥	٣ ايار ١٩٤١م
البلاد	بغداد	١٧٠٣	١٢ ايار ١٩٤١م
المفيد	بغداد	١١٣	١٩٢٢م

المفيد	بغداد	١١٤	١٩٢٤م
العالم العربي	بغداد	٦٥	١٠ حزيران ١٩٢٤م
العالم العربي	بغداد	٥٣٥	١٧ كانون الاول ١٩٢٥م
العالم العربي	بغداد	٩٩٠	٨ حزيران ١٩٢٧م
العالم العربي	بغداد	–	٢ تموز ١٩٣٠م
العالم العربي	بغداد	–	٢١ و٢٢ و٣١ تشرين الاول و١٩ تشرين ١٩٣٢م
العالم العربي	بغداد	–	٤ تشرين الثاني ١٩٣٢م
العالم العربي	بغداد	٢٩١٦	١٠ ايلول ١٩٣٣م
العالم العربي	بغداد	–	٢٤ ايلول ١٩٣٣م
الوقائع العراقية	بغداد	–	٥ أب ١٩٢٤م
الوقائع العراقية	بغداد	٣١٥	١٣ تموز ١٩٢٥م
الوقائع العراقية	بغداد	٤٨٩	تشرين الثاني ١٩٢٦م
الوقائع العراقية	بغداد	٢٦١٠	١٥ أيار ١٩٤٨م
الوقائع العراقية	بغداد	٣١٨٧	٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢م
الوقائع العراقية	بغداد	٢	٢٨ تموز ١٩٥٨م
الوقائع العراقية	بغداد	٢٨٣	٢ كانون الثاني ١٩٦٠م
اتحاد الشعب	بغداد	٢١٨	٨ تشرين الاول ١٩٥٩م
اتحاد الشعب	بغداد	٢٢٢	١٢ تشرين الاول ١٩٥٩م
اتحاد الشعب	بغداد	٢٦	٨ كانون الثاني ١٩٦٠م
اتحاد الشعب	بغداد	٢٨	١٠ كانون الثاني ١٩٦٠م
اتحاد الشعب	بغداد	٢٩	١١ كانون الثاني ١٩٦٠م
اتحاد الشعب	بغداد	–	٢٤ شباط ١٩٦٠م
اتحاد الشعب	بغداد	٣٣	٢ آذار ١٩٦٠م
اتحاد الشعب	بغداد	٥١-١٩٧	٢٣ آذار ١٩٦٠-٢٠ ايلول ١٩٦٠م
الفيحاء	بغداد	٤٨	١٥ تشرين الاول ١٩٦٠م
البيان	بغداد	٥٠	٣٠ حزيران ١٩٦٠م
الزمان	بغداد	٣١٢٦-٣١٢٧	٢٧-٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨م
الزمان	بغداد	٤٥٨٧	١٧ تشرين الثاني ١٩٥٢م
الزمان	بغداد	٤٥٩٠-٤٥٩٣	٢٣ تشرين الثاني-٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢م
الزمان	بغداد	٦٧٥٦	٣ شباط ١٩٦٠م
الزمان	بغداد	٦٨٢٤	٢٨ نيسان ١٩٦٠م

الزمان	بغداد	١٥٤٩	٦ تموز ٢٠٠٣م
المبدأ	بغداد	–	١٢ آذار ١٩٣٥م
المبدأ	بغداد	٢٦١-٢٦٢	١٠-١١ تشرين الثاني ١٩٦٠م
الاهالي	بغداد	١	٢ كانون الثاني ١٩٣٢م
الاهالي	بغداد	٢	٣ كانون الثاني ١٩٣٢م
الاهالي	بغداد	١١	١٠ كانون الثاني ١٩٣٢م
الاهالي	بغداد	٣	٢١ نيسان ١٩٣٣م
الاهالي	بغداد	–	٧و٨ و١٠ و٢٤ و٢٥ و٢٧ كانون الاول ١٩٣٣م
الاهالي	بغداد	–	٢ -٥ تشرين الثاني ١٩٣٦م
الاهالي	بغداد	١٣٨-١٤١	١٨-٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢م
الاهالي	بغداد	١٤١	٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢م
الاهالي	بغداد	١٤٣	في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م
الأهالي	بغداد	٣٣٠	١٠ كانون الثاني ١٩٦٠م
صوت الاهالي	بغداد	–	٢٨ كانون الاول ١٩٤٥م
صوت الاهالي	بغداد	–	٣٠ كانون الاول ١٩٤٦- ١٧ آذار ١٩٤٧م
الحرية	بغداد	١٤٣٢	٤ آب ١٩٥٩م
الثورة	بغداد	٣٠٠-٣٤٠	١ تشرين الثاني ١٩٥٩- ٦ كانون الثاني ١٩٦٠م
الثورة	بغداد	٧١٧-٧٢٦	٥-١٦ تشرين الاول ١٩٦١م
الفكر الجديد	بغداد	٤٥	٢٨ نيسان ١٩٧٣م
الاستقلال	بغداد	–	٤ نيسان ١٩٣٩م
الاستقلال	بغداد	–	١٠ نيسان ١٩٣٩م
لواء الاستقلال	بغداد	–	٤ نيسان ١٩٤٠م
لواء الاستقلال	بغداد	٢٧١	٢ كانون الثاني ١٩٤٨م
لواء الاستقلال	بغداد	–	٤ كانون الثاني ١٩٤٨م
لواء الاستقلال	بغداد	–	٦ كانون الثاني ١٩٤٨م
لواء الاستقلال	بغداد	٢٨٤	١٨ كانون الثاني ١٩٤٨م
لواء الاستقلال	بغداد	٢٨٥	١٩ كانون الثاني ١٩٤٨م
لواء الاستقلال	بغداد	–	١٩ نيسان ١٩٤٨-٢٠ ايار ١٩٤٨م
لواء الاستقلال	بغداد	١٧١٥	٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م
لواء الاستقلال	بغداد	١٧١٦	٤ تشرين الثاني ١٩٥٢م
لواء الاستقلال	بغداد	١٧٣١	٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢م

الحوادث	بغداد	٤١٠٠	في١٠ ايلول ١٩٥٦م
الحوادث	بغداد	٤١٠٤	١٤ ايلول ١٩٥٦م
الحوادث	بغداد	٤١٥١	١٠ تشرين الثاني ١٩٥٦م
الحوادث	بغداد	٤٥٥٢	٨ اذار ١٩٥٨م
الاحرار	بغداد	–	١٢ أيلول ١٩٣٣م
الاحرار	بغداد	–	١١ كانون الاول ١٩٤٦م
صوت الاحرار	بغداد	٤٢	١٦ حزيران ١٩٤٦م
صوت الاحرار	بغداد	٤٤٥	٢ كانون الثاني ١٩٤٨م
صوت الاحرار	بغداد	٤٤٩	٦ كانون الثاني ١٩٤٨م
صوت الاحرار	بغداد	–	٧ كانون الثاني ١٩٤٨م
المؤتمر	بغداد	–	١٤ أيار ١٩٩٣م
الاوقات البغدادية	بغداد	–	١٧ تشرين الثاني ١٩٣٠م
اليقظة جريدة	بغداد	١٥٨١	٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م
الساعة	بغداد	٩٦١-٩٦٢	٢٧-٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨م
طريق الشعب	بغداد	٨٣١	١٠حزيران ١٩٧٦م
صوت السياسة	بغداد	٧٩	٢٠ اذار ١٩٤٧م
الاتحاد الدستوري	بغداد	١٠٣٢	٢٥ تشرين الاول ١٩٥٢م
النبأ	بغداد	–	٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨م
البلاغ	الموصل	٦٠٨	١٩ اب ١٩٣٧م
الآخاء الوطني	بغداد	٨٤٤	٢٠ كانون الثاني ١٩٣٥م
الاخبار	بغداد	٤٥٠٧	٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٦م
الرأي العام	بغداد	–	٢ نيسان ١٩٤٠م
الرأي العام	بغداد	٣٧٢	٢٥ شباط ١٩٦٠م

ثانياً: المجلات

اسم المجلة	مكان الصدور	العدد	التاريخ
الثقافة الجديدة	بغداد	١٤	كانون الثاني وشباط ١٩٦٠م
الثقافة الجديدة	بغداد	١٥	آذار ونيسان١٩٦٠م
الثقافة الجديدة	بغداد	٤٠	أيلول عام ١٩٧٢م
الثقافة الجديدة	بغداد	٤٢	تشرين الثاني ١٩٧٢م
الفتوة	بغداد	٥-١٠	شهر نيسان ١٩٣٥م

الصحف والمجلات الالكترونية

- جريدة البينة العراقية الالكترونية، بغداد.www.al-bayyna.com
- جريدة المدى العراقية على الرابط: http://almadasupplements.com
- جريدة المؤتمر العراقية،١٤ أيار ١٩٩٣م، الرابط: http://www.almutmar.com
- جريدة التآخي العراقية ، الرابط: : http://www.altaakhipress.com
- جريدة الزمان العراقية http://www.azzaman.com
- جريدة الصباح العراقية على الرابط: http://www.alsabaah.iq
- مجلة الكاردينيا العراقية :الرابط: http://www.algardenia.com

المقالات والدراسات الالكترونية المنشورة على الإنترنت

- ابراهيم خليل العلاف، السير فرنسيس هنري همفريز ودوره في تسهيل ادخال العراق في عصبة الامم،مقال منشور على الموقع: http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com
- حامد الحمداني ،الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والاردن ١٤ شباط ١٩٥٨م.مقال منشور على الموقع التالي: http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com
- حيدر حميد رشيد،جعفر ابو التمن الزعيم الوطني المنسي،مقال منشور في موقع كتابات بتاريخ ٧ حزيران ٢٠٠٩م على الرابط: http://www.cese.iq/kitabat
- كاظم السعدي، صفحات مطوية من تاريخ العراق السياسي، جريدة البينة الالكترونية،بغداد.
- مجموعة التنظيمات القومية والناصرية.ويكيبيديا: الموسوعة الحرة:

https://ar.wikipedia .org/wiki

- مدونة: أ.د.ابراهيم خليل،الوزارات العراقية في عهد الجمهورية الثانية ١٩٦٣-١٩٦٨م:على الرابط: http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com
- سيّار الجَميل، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م : العوامل والتداعيات ،مدونة الدكتور ابراهيم خليل العلاف: http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com
- سعد كاظم حسن المولى ، مشروع ايزنهاور ١٩٥٧م ، محاضرة في كلية التربية للعلوم الانسانية،قسم التاريخ،جامعة بابل،بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠١١م،منشورة على الرابط:

http://www.uobabylon.edu.iq

- عبدالهادي البكار، أربعون عام على فشل أول نموذج لوحدة بلدين عربيين..،مقالة منشورة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١م على رابط جريدة الزمان: http://www.azzaman.com
- عبدالرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث..،ج٣،ص٢٨٦؛مقالة بعنوان:تطور نظم الانتخابات النيابية في العراق منذ تأسيس الحكومة العراقية حتى عام ٢٠٠٣م:الرابط:

www.uobabylon.edu.iq

- عدنان عزيز،تنظيم الضباط الأحرار،مقالة منشورة على موقع جريدة المدى:
http://www.almadasupplements.com
- عدنان محمد قاسم، مقالة بعنوان:الأحزاب السياسية والجمعيات والنوادي الثقافية منذ قيام الدولة العراقية حتى الحرب العالمية الثانية ،جريدة التآخي،الرابط: http://www.altaakhipress.com
- علي باباخان، مقالة بعنوان: دور النجف في الثورة العراقية الكبرى، الموقع الالكتروني: http://www.haydarya.com
- خطاب رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في ٩ شباط ١٩٦٣م: ويكيبيديا:الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org/wiki
- صبحي منذر ياغي، الوحدة السورية – المصرية: كيف نشأت؟ ولماذا انهارت ؟موقع صيدا ستي الالكتروني، على الرابط: http://www.saidacity.net/news
- مبدأ ترومان ومشروع مارشال مقالة منشورة في منتديات ستار تايمز في ١٨ نيسان ٢٠٠٩م،على الرابط:: http://www.startimes.com
- حسين عباس حسين الشمري، مشروع مارشال ، مقال على موقع كلية الادارة والاقتصاد ،قسم العلوم المالية والنقدية – جامعة بابل منشور بتاريخ ٤ كانون الاول ٢٠١٢م على الرابط: http://www.uobabylon.edu.iq
- مقالة بعنوان: ما الاسرار التي احاطتها؟ زيارة الداعية الصهيوني (الفريد موند) للعراق في نهاية العشرينيات والمنشورة في جريدة الصباح على الرابط: http://www.alsabaah.iq
- قاسم عبد الهادي ، دور بغداد في ثورة العشرين، رسالة ماجستير ،والمنشور ملخص عنها في جريدة الجريدة الالكترونية على الرابط http://www.aljaredah.com :
- رجاء زامل الموسوي،أول جمعية سياسية سرية في بغداد، جريدة المدى الالكترونية،الرابط : http://almadasupplements.com
- تطور نظم الانتخابات النيابية في العراق منذ تأسيس الحكومة العراقية حتى عام ٢٠٠٣م.ينظر: الرابط: www.uobabylon.edu.iq
- فاطمة عدنان شهاب الدين، انتفاضة عام ١٩٥٢م...وكيف سقطت وزارة مصطفى العمري؟،مقالة منشورة على موقع جريدة المدى الالكترونية: http://almadasupplements.com
- فرهاد محمد احمد ،جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧م ،مقالة منشورة في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١م على الرابط : http://farhad-mohmmed.blogspot.com
- فرهاد محمد احمد ،تأسيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني – العراق ،مقال منشور بتاريخ ٢٣ كانون الاول ٢٠١٢م على الرابط: http://farhad-mohmmed.blogspot.com
- صالح الزبيدي، الحزب الشيوعي العراقي تأريخ عريق ودماء زكية ،مقالة منشورة على موقع :مؤسسة النور للثقافة والاعلام على الرابط: http://www.alnoor.se .

- حميدة مكي السعيدي، ثورة مايس ١٩٤١م بداية لنهاية الحكم الملكي،مقالة منشورة على الموقع: http://www.nasiriyah.org
- مقال بعنوان: الاحزاب العراقية في عهد الانتداب البريطاني، منشور في جريدة المؤتمر العراقية (الالكترونية) بتاريخ ١٤ أيار ١٩٩٣م على الرابط: http://www.almutmar.com
- تطور نظم الانتخابات النيابية في العراق منذ تأسيس الحكومة العراقية حتى عام ٢٠٠٣م، مقالة منشورة على الموقع: www.uobabylon.edu.iq
- مقالة سليمان البابو المعنونة(نهاية الحرب العالمية الأولى ومشكلة الموصل)على الرابط : http://www.karemlash4u.com
- عبد الغني الملاح ،جماعة الأهالي .. أول مدرسة ديمقراطية في العراق،جريدة المدى على الرابط: http://almadasupplements.com

مواقع الشبكة الدولية(الإنترنت)

- شبكة البتول: على الموقع: http://www.anwar5.net
- http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com
- موقع الجزيرة على الرابط: http://www.aljazeera.net
- http://www.djelfa.info
- الموقع: http://www.iwffo.com
- موقع عبدالخالق حسين: http://www.abdulkhaliqhussein.nl
- http://partners.nytimes.com
- http://www.ahewar.org
- شبكة البصرة مؤسسة عالم واحد للبحث والإعلام: الموقع: http://articles.abolkhaseb.net
- http://www.atimes.com
- http://ertu.org
- http://www.palestinehistory.com
- http://www.palqa.com
- http://www.uobabylon.edu.iq
- .http://www.moqatel.com
- منتديات ستار تايمز: http://www.startimes.com
- http://www.algardenia.com/maqalat
- http://www.nasiriyah.org
- الموقع الرسمي للجامعة العربية : www.lasportal.org
- http://almadasupplements.com
- http://articles.abolkhaseb.net
- مدونة : وليد خالد احمد حسن: http://waleedkaisi.blogspot.com
- http://www.alimamali.com
- http://www.almadasupplements.com
- .http://www.n-alforat.com
- موقع شفق نيوز الالكتروني: http://www.ara.shafaaq.com

http://www.altaakhipress.com-

المقابلات التلفزيونية

- مقابلة احمد منصور مع عارف عبد الرزاق، سلسلة برنامج شاهد على العصر،قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠١٢م.
- مقابلة مع عبد الكريم هاني، برنامج ذاكرة، قناة الشرقية الفضائية.
- مقابلة مع عبد اللطيف البدري، مقابلة مع تلفزيون البغدادية الفضائية، ٢٠٠٦م.
- مقابلة مع عدنان الباجه جي، برنامج ذاكرة، قناة الشرقية الفضائية،٢٠١٥م.
- مقابلة مع صبحي عبد الحميد، تلفزيون الشرقية الفضائية، ٢٠٠٦م.
- مقابلة مع صبحي عبد الحميد، مقابلة مع تلفزيون البغدادية الفضائية، ٢٠٠٦م.
- مقابلة مع فؤاد عارف،برنامج ذاكرة، قناة الشرقية الفضائية .
- مقابلة مع تايه عبد الكريم، برنامج ذاكرة، قناة الشرقية الفضائية.

الكتب والتقارير الاجنبية

-Abrahamian, Ervand. Iran Between Two Revolutions, Princeton1 University Press, 1982.

-Alan W. Ford, The Anglo-Iranian Oil Dispute of 1951-1952. University of california Press, Berkeley 1954.

-Andrew Burke, Mark Elliott & Kamin Mohammadi, Iran (Lonely Planet, 2004).

-Anthony Eden,The Memories of the Rt Hon Sir Anthony Eden(Full Circle) ,Cassell,1960.

-A.T.Wilson,Clash of Loyalties , (London, 1936), Vol 2.

-Baktiar ،Salar,((The life of Mirza Hassan Khan, Mostofi Al Mamalek)).

-Christopher de Bellaigue (Patriot of Persia: Muhammad Mossadegh and a Tragic Anglo-American Coup). Washington Post.

-Cold War and the 1950s (Social Studies School Service, 2007.

-Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power.

-David S. Robarge (April 12, 2007). ((All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror)). Central Intelligence Agency).The C.I.A. in Iran. The New York Times. November 2006.

-Edith&E.F.Penrose,Iraq:International Relations and National Development, (Ernest Benn),(London, 1978).

-IFVC, The Political Life and Legacy of Mosaddegh, Bahman.

-James Risen (2000). Secrets of History the C.I.A. in Iran the Coup First Few Days Look Disastrous(nytimes.com Loretta Capeheart and Dragan Milovanovic, Social Justice: Theories, Issues, and Movements (Rutgers University Press), 2007.

-Kaveh, Iran at War: 1500–1988, Osprey Publishing.

−Key figures ،London: The Telegraph ،4 ، November 2007.
−Kinzer, All the Shah's Men, (2003).
−Linda Wills Qaimmaqami (1995), ((The Catalyst of Nationalization: Max Thornburg and the Failure of Private Sector Developmentalism in Iran, 1947 – 1951((, Diplomatic History, vol. 19, no. 1.
−Liora Lukutz, Iraq: The Search for National Identity, Routledge Publishing, 1995.
Maghsoudlou, Iranian Film Directors, New Productions.
−Mark Gasiorowski; Malcolm Byrne (22 June 2004).
−Mark J. Gasiorowski and Malcolm Byrne Mohammad Mosaddegh and the 1953 Coup in Iran, Syracuse University Press, May 2004.
−Mohammad Mehran Kamrava ,The Modern Middle East:A Political History Since the First World War, University of California Press, 2011.
−Mohammad Mossadegh: Political biography By Farhad Dība.
−Mosaddegh and the 1953 Coup in Iran). National Security Archive. November 2006.
−Mosaddegh: The Years of Struggle and Opposition by Col. Gholamreza Nejati.
−Mostafa Elm (1992), Oil, Power, and Principle.
−Nigel John Ashton, King Hussein of Jordan: A Political Life, (Yale University Press, 2008).
−No traction for proposal to name street after Mosaddegh. Tehran Times. 10 April 2009.
−Revolutions by Ervand Abrahamian, (Princeton University Press, 1982).
−Richelson ،Jeffery (1997). A Century of Spies: Intelligence in the Twentieth Century. Oxford University Press.
−Saikal, Amin The Rise and Fall of the Shah, Princeton University Press, 1980.
−See, for example, Homa Katouzian (1981), Political Economy of Modern Iran.
−Sir H.Trevelyon,The Middle East in Revolution,(London, 1970).
−Stephen Kinzer (2003), All the Shah's Men, Wiley.
−The Cold War, 1945-1991: Leaders and other important figures in the Soviet Union, Eastern Europe, China, and the Third World by Benjamin Frankel.
−United Arab Republic The Columbia Encyclopedia, Sixth Edition, 2008 .
−Peter Avery, Modern Iran (Praeger, 1965).
−Walter B. Smith, Undersecretary (20 March 1953), First Progress, Report on Paragraph 5-1 of NSC 136/1, U.S. Policy Regarding the Current, George Washington University 2007.
−Web Site for Dr. M. Mosaddegh. Biography , 2012.
−Zabih, Sepehr. The Mosaddegh Era: Roots of the Iranian Revolution.

ملحق بالصور

الملك فيصل الأول أول ملوك العراق (١٩٢١-١٩٣٣م)

الملك غازي ثاني ملوك العراق (١٩٣٣-١٩٣٩م)

الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق(١٩٣٩- ١٩٥٨م)

نوري السعيد رئيس وزراء العراق الأسبق ألف(١٤)وزارة، قتل بعد قيام ثورة(١٤ تموز ١٩٥٨م)

الوصي على عرش العراق الأمير عبد الاله(١٩٣٩- ١٩٥٣م)

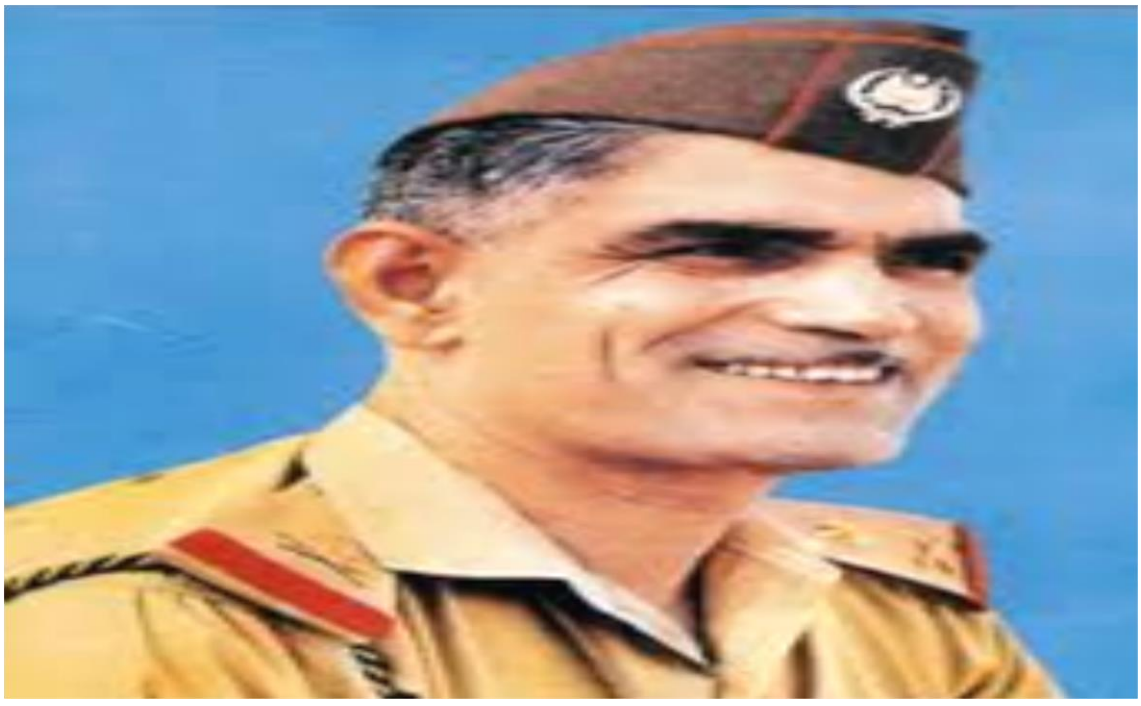

رئيس وزراء العراق عبدالكريم قاسم(١٩٥٨- ١٩٦٣م)

رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف (١٩٦٣-١٩٦٦م)

رئيس الجمهورية عبدالرحمن عارف (١٩٦٦-١٩٦٨م)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد (٧٩٣) لسنة ٢٠١٧م